# العولمة
# وأزمة الليبرالية الجديدة
## الكتاب الثاني

سلسلة فكر ونقد

بإشراف
الدكتور محمد عابد الجابري

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

# العولـمـة
# وأزمة الليبرالية الجديدة
# الكتاب الثاني

سلسلـة فكـر ونقـد

# العولـمـة

# وأزمة الليبرالية الجديدة

## الكتاب الثاني

بإشراف

**الدكتور محمد عابد الجابري**

الشبكة العربية للأبحاث والنشر
ARAB NETWORK FOR RESEARCH AND PUBLISHING

**الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر**

العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة: الكتاب الثاني/ محمد عابد الجابري... [وآخ]؛ بإشراف محمد عابد الجابري.

392 ص. ـ (سلسلة فكر ونقد)

ISBN 978-9953-533-29-2

1. العولمة. 2. الليبرالية. أ. الجابري، محمد عابد. ب. الجابري، محمد عابد (مشرف). ج. السلسلة.

337

" الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الشبكة العربية للأبحاث والنشر"

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للشبكة

الطبعة الأولى، بيروت، 2009

**الشبكة العربية للأبحاث والنشر**

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروتص.ب: 5285 ـ

113 حمرا ـ بيروت 2030 1103 ـ لبنان

هاتف: 739877 (1-961)

فاكس: 739878 (1-961)

E-mail: info@arabiyanetwork.com

# المحتويـات


تمهيـد ..... 7

1 ـ الشأن الإنساني في عصر الخوصصة والعولمة

من أجل إعلان عالمي لأخلاقيات العولمة والتنمية .....محمد عابد الجابري 9

2 ـ العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات ..... محمد عابد الجابري 27

3 ـ العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي

والخطاب الأيديولوجي (1) ..... محمد عابد الجابري 41

4 ـ العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي

والخطاب الأيديولوجي (2) ..... محمد عابد الجابري 53

5 ـ الهوية الثقافية بين الخصوصية

وخطاب العولمة الهيمني ..... الخمسي عبد اللطيف 65

6 ـ الثقافة في زمن العولمة ..... حسن مسكين 81

7 ـ العولمة والهوية: حديث النهايات وحنين البدايات ..... محمد شوقي الزين 93

8 ـ العولمة والمقارنة الثقافية ..... أحمد حيدوش 103

9 ـ ظاهرة العولمة بين خيار التبني

ومقاربة رفض العولمة الاقتصادية نموذجاً ..... استيتيتو عبد الـلـه 121

10 ـ التعليم وتحديات العولمة ..... عبد الـلـه الخياري 151

11 ـ الترجمة بين المثاقفة والعولمة ..... المصـــــطفى عمـــــراني 165

12 ـ الليبرالية الجديدة والعولمة والثقافة:

تحليل الخطاب التاريخي للأنا على الآخر ..... محمد المذكوري المعطاوي 173

13 ـ هويتنا الثقافية والعولمة ـ نحو تناول نقدي ..... سالم يفوت 195

14 ـ الوضع اللغوي بالمغرب في أفق العولمة

نحو إيكولوجيا لغوية ..... مبارك حنون 207

15 ـ العولمة والدولة القومية: أربع أطروحات ..... سعيد المتدين 225

16 ـ الديمقراطية المعولمة

العولمة الديمقراطية.. أم دمقرطة العولمة؟ ..... محمد زين الدين 233

17 ـ العولمة وطرق الإعلام والاتصال السيارة:

أية دلالة لدول المغرب العربي؟ ..... يحيى اليحياوي 255

18 ـ العولمة القسرية للقيم ـ نحو ترجمة «وظيفية» جديدة ..... جمال حضري 275

19 ـ العولمة ورهان البيو ـ تقنيات ..... الشقوري عبد اللطيف 291

20 ـ يحدث في عصر العولمة:

الفكر والثقافة، التربية والإنسان: قيم أم حطام؟ ..... وائل كشك 311

21 ـ الأدب في مواجهة شرنقة العولمة

(الذات، الكتابة، العالم) ..... علي برعيش 335

22 ـ «أممية» الاحتجاج على العولمة

أو في عولمة الاحتجاج على العولمة ..... يحيى اليحياوي 351

23 ـ الأشكال الجديدة للنظام الرأسمالي ..... ترجمة: المبارك الغروسي 363

# تمهيـد

يضم كتاب العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة ، مجموعة من المقـالات التـي نشرت في مجلـة فكر ونقد ، والتي تمثل بمجملها الكتاب الثاني من سلسلة فكـر ونقـد التـي تصـدر بـإشراف الـدكتور محمد عابد الجابري وبالتعاون مع الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

الهدف من هذه المقالات هو البحث في ما يشهده العالم اليوم من تحولات جذرية على مختلـف الأصعدة، العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسيـة، والتـي باتـت أشبــه بالتحــولات الحاصلــة فـي أوروبـا والعالـم أجمع.

فالاكتشافات العلميـة التـي غـزت القـرن المـاضي منهـا: نظريـة النسـبية، القنبلـة الذريـة، غـزو الفضاء... فتحت آفاقاً جديدة وكانت امتـداداً مـن جهـة وتعميقـاً مـن جهـة ثانيـة لكـل التحـولات الحاصلة. كما لا ننسى التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية والتـي تراوحـت بـين انتصـارات وهزائم وفتوحات، كلها كان لها الأثر الكبير في تعبئة النفوس فكرياً واجتماعياً وقومياً.

من هنا، تتميز مقالات هذا الكتاب بتناولهـا أدق التفاصـيل حـول طبيعـة تلـك التطـورات وأثـر التحـولات في الشأن الإنساني، كما تتميز الدراسات المطروحة، بطريقة معالجتها للموضوع متناولة عدة موضوعات منهـا: الشـأن

الإنساني في عصر العولمة، العولمة ومسألة الهوية الثقافية، خطاب العولمة الهيمني، الثقافة، مقاربة رفض العولمة الاقتصادية، التعليم وتحديات العولمة، الترجمة، الليبرالية الجديـدة، الوضـع اللغـوي في المغرب، الديمقراطية المعولمة... وغيرها من الموضوعات والدراسات التي كتبها خيرة المفكـرين والتـي تستحق الاهتمام.

**الشبكة العربية للأبحاث والنشر**

# (1)

# الشأن الإنساني في عصر الخوصصة والعولمة من أجل إعلان عالمي لأخلاقيات العولمة والتنمية [*]

**محمد عابد الجابري** [**]

يشهد العالم اليوم مرحلة من التحول الجذري، على الصعيد الاقتصادي/الاجتماعي كما على الصعيد العلمي، لا نبالغ إذا قلنا إنه أشبه بـ إن لم يكن أعمق من ـ ذلك التحول الذي عرفته أوروبا والعالم أجمع في مثل هذا الوقت من القرن الماضي. وغير خافٍ أن ما شهده هذا القرن، العشرون، منذ عقوده الأولى، سواء على صعيد الكشوف العلمية أو على صعيد التحولات الاجتماعية /الاقتصادية والسياسية، إنما كان نتيجة للتطورات الجذرية التي عرفتها نهاية القرن الماضي.

إن الكشوف العلمية التي فتحت في بداية هذا القرن آفاقاً جديدة تماماً على صعيد البحث العلمي وتطبيقاته، مثل نظرية النسبية ونظرية الكوانتا، التي توجت بغزو الذرّة وصنع القنبلة الذرية وتفجيرها من جهة، وبغزو الفضاء والصعود إلى القمر وارتياد مجاهيل كونية أخرى من جهة ثانية، إن هذه الكشوف والتطبيقات العلمية الهائلة التي شهدها هذا القرن، كانت امتداداً مباشراً لذلك التحول الذي عرفته العلوم، وبكيفية خاصة الرياضيات والفيزياء، في مثل هذا الوقت من القرن الماضي.

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 1، العدد 1 (أيلول/سبتمبر 1997).

(**)أستاذ الفلسفة والفكر الإسلامي ـ المغرب.

أما التحولات الاقتصادية والاجتماعية والأحداث السياسية والتاريخية التي شهدها هذا القرن نفسه، ابتداءً بالحرب العالمية الأولى وقيام الثورة الروسية من جهة، حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية وقيام الكتلة الشيوعية ثم الحرب الباردة من جهة ثانية، إلى انتصار حركات التحرر الوطني وظهور ما سمي بالعالم الثالث من جهة ثالثة، كل هذه الأحداث والتطورات التي ميزت القرن العشرين لم تحدث مصادفة واتفاقاً، بل جاءت امتداداً ونتيجة لما عرفته العقود الأخيرة من القرن الماضي من حملات استعمارية ومنافسات دولية وصراعات اجتماعية انبثقت عنها أيديولوجيات متضاربة كان لها الأثر الكبير في ما رافق الأحداث المذكورة من تعبئة نفسية وفكرية واجتماعية وقومية.

وفي خضمّ ذلك كله كان شعار رئيس يتردد في أوروبا وخارجها، شعار: «الاشتراكية هي الحل». الاشتراكية هي الحل للمسألة الاجتماعية التي تتمثل في الاستغلال الطبقي والطغيان الرأسمالي. والاشتراكية هي الحل للمسألة القومية والظاهرة الاستعمارية والتنافس الدولي الإمبريالي. كانت الاشتراكية تعني على الصعيد الأول ، صعيد المسألة الاجتماعية، نقل الملكية الخاصة إلى الدولة، بينما كانت تعني على الصعيد الثاني انتظام العمال في جميع أنحاء العالم في ما كان يسمى بـ «الأممية البروليتارية». وبعبارة قصيرة، كان طريق الإنقاذ منذ أواخر القرن الماضي حتى العقود الأخيرة من هذا القرن يتلخص في شعارين اثنين: التأميم، والأممية البروليتارية.

وها نحن اليوم، نحن الذين عشنا هذا القرن العشرين ـ على تفاوت في أعمارنا ـ وشعارا التأميم والأممية يقرعان أسماعنا ومخايلنا في كل لحظة، ها نحن نشاهد الأمور وقد انقلبت رأساً على عقب. لقد فشل التطبيق الاشتراكي الشيوعي في كل مكان، وصارت «الأممية البروليتارية» في خبر كان. وفي الحين حل محل شعار «التأميم» شعار «الخوصصة»، ومحل شعار «الأممية البروليتارية» شعار «العولمة». ومرة أخرى يرفع شعار واحد للإنقاذ وترتفع أصوات تنادي بـ «الليبرالية هي الحل».

وما دمنا قد سلكنا سبيل المقارنة كمدخل لهذا الحديث، فلنضف مقارنة أخرى هي أقرب إلى موضوعنا.

كان الناس في أواخر القرن الماضي ومعظم هذا القرن يرون أن الوسيلة الوحيدة للتعجيل بالحل الاشتراكي العادل للمسألة الاجتماعية هو تأجيج الصراع

الطبقي قطرياً ودولياً، ناظرين إلى «العمل الإنساني» الذي تقوم به بعض الجمعيات الخيرية نظرة ملؤها الشك والازدراء، معتبرين هذا النوع من «العمل الخيري»، الذي تمتد جذوره في أعماق التاريخ، مجرد جرعات لا تسمن ولا تغني من جوع. أما اليوم فقد توارت نظرية الصراع الطبقي بعد أن فشلت التطبيقات التي أجريت باسمها، وبالمقابل برزت المنظمات الأهلية (= التطوعية، غير الحكومية)، مثل منظمة العفو الدولية، ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمة أطباء بلا حدود، وكثير غيرها من المنظمات التطوعية الخيرية الإقليمية والدولية، كالمنظمات الأهلية العربية التي عقدت مؤتمرها الثاني في شهر أيار/مايو الأخير بالقاهرة [1] إلخ... أقول برزت هذه المنظمات غير الحكومية لتقدم نفسها كـ «قطاع ثالث» بين الدولة والسوق، قطاع يأخذ على عاتقه مهمة التخفيف من وقع الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي على الطبقات المستضعفة، إضافة إلى التخفيف من وقع الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية. وهناك اليوم اتجاه يطمح إلى جعل هذا «القطاع الثالث» يساهم بجد في عملية التنمية، على الصعيد العالمي، وذلك بالارتفاع بنشاطاته التطوعية من المستوى القطري والإقليمي إلى «المستوى الأممي»: منظمة «التحالف العالمي لمشاركة المواطنين» (سيفيكوس)، مثلاً.

أنا هنا لا أدعو إلى استنتاج نتائج معينة من هذه المقارنات، فالمقارنة ليست برهاناً ولا ينبغي لها أن تقوم مقام التجربة والبرهان، بل هي مجرد وسيلة للتوضيح. ومع ذلك فالمقارنات السابقة مفيدة لتأطير القضية التي يطرحها عنوان هذا الحديث، قضية «الشأن الإنساني» في عصر الخوصصة والعولمة.وبعبارة أخرى إن الغاية من المقارنات السابقة ليست التمهيد لجواب معين، بل لقد كان الهدف منها ينحصر فقط في طرح دور المنظمات الأهلية في ظروف الخوصصة والعولمة طرحاً إشكالياً يتوخى تعميق الوعي بأبعاد المشكل المطروح. وبما أن دور المنظمات الأهلية (أو التطوعية، أو غير الحكومية،) دور إنساني بالأساس، فإن من المهام الملحة، التي تطرحها اليوم ظروف الخوصصة والعولمة، كما سنرى، مهمة القيام بإعادة تحديد وتعريف «الشأن الإنساني» وإعادة الاعتبار له:

كيف يمكن التمييز اليوم بين ما هو اجتماعي اقتصادي، وبالتالي سياسي، وبين ما هو « إنساني » ؟ كيف يمكن انتشال « الشأن الإنساني » من لاإنسانية

(1) شاركنا في هذا النص في المؤتمر المذكور ـ ننشره هنا ـ لراهنية الموضوع، مع تعديلات طفيفة في صياغة بعض العبارات.

الشأن الاقتصادي/السياسي الذي تحكمه اليوم أكثر من أي وقت مضى قوانين السوق، قوانين الربح والمنافسة؟

إن هذا السؤال هو، في ما أعتقد، سؤال أساسي ومحوري في الوقت الراهن. وسنرى أن النتائج السلبية المباشرة لكل من الخوصصة والعولمة تفرض طرحه بإلحاح، تماماً مثلما أن التطبيقات التي تجري اليوم في مجال الطب والبيولوجيا، مجال البحث في المورثات بخاصة، أصبحت تطرح بحدة السؤال نفسه. إن عملية استنساخ الحيوانات والإنسان لم تعد اليوم مجرد إمكانية نظرية أو فرضية علمية، بل لقد باتت حقيقة علمية تتصادم على طول الخط مع ما تعارف عليه الناس منذ فجر التاريخ من أخلاق وشرائع وأعراف. إن التقدم العلمي يشق طريقه، ولا أحد يستطيع الوقوف في وجهه. هذا هو درس التاريخ. غير أن نتائج البحث العلمي تصطدم اليوم بـ «الشأن الإنساني» بصورة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً من قبل. وإذاً ما هو مطروح اليوم، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، هو بالذات «الشأن الإنساني» الذي لم يعد يوضع، كما كان الأمر من قبل، فوق كل شأن آخر، اقتصادياً كان أو اجتماعياً أو سياسياً أو علمياً.

ولكي نتبين عمق الإشكال المطروح من زاوية النظر هذه، سنستعرض بإيجاز الجوانب السلبية المباشرة لكل من الخوصصة والعولمة، أعني التي تمس مساً مباشراً الشأن الإنساني. إننا هنا لا ننكر مسبقاً ما قد يكون للخوصصة اليوم أو غداً من نتائج إيجابية قد ينعكس أثرها على الشأن الإنساني، على المدى القريب أو البعيد، كما إننا لا ننكر ما قد تحمله العولمة بين طياتها من إيجابيات، خصوصاً على صعيد تكنولوجيا الاتصال والإعلام ونشر المعرفة، كما على صعيد ما قد يكون هناك من ضغط عالمي لفائدة الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن هذه الإيجابيات، ما كان منها حقيقياً وما كان مجرد آمال وتطلعات، أمور لا نريد أن نصرف الأنظار عنها بل بالعكس، نأمل أن تصبح في يوم من الأيام واقعاً ملموساً. ومع ذلك فهذا لا يتعارض قط مع إبراز السلبيات والأخطار التي تمس من قريب أو بعيد الشأن الإنساني، في «النظام العالمي الجديد «هذا: نظام الخوصصة والعولمة.

لنلق إذاً نظرة سريعة على بعض جوانب هذه السلبيات والأخطار، ولنركز على وطأتها على الوضع العربي بخاصة، منطلقين من التذكير بأصولها وفصولها.

* * *

إن من المظاهر الرئيسة في الدولة العربية الحديثة أنها ورثت دولة المستعمر أو قامت على غرارها، مستنسخة هياكلها ووظائفها: دولة مركزية تنصبّ نفسها وصية على المجتمع ككل، تراقبه وتسيّره بل تبتلعه ابتلاعاً. وكما إن الاستعمار الأوروبي قد ميز في المنطقة العربية، منذ أول أمره، بين البلدان التي له فيها منافع اقتصادية واستراتيجية، فحط رحاله فيها وغرس بنيات دولته بين جنباتها، وبين البلدان التي لا منافع له فيها ولا أهمية استراتيجية فتركها وشأنها مكتفياً بمراقبتها وحصارها من خارج حدودها، فكذلك فعل في القطر الواحد. لقد اهتم بالمدن الشاطئية والمراكز المنجمية والأراضي الخصبة والعواصم الإدارية، فنصب فيها بنيات دولته الحديثة،الإدارية منها والاقتصادية والإعلامية والتعليمية،بالقدر الذي يخدم مصالحه الاستعمارية والاقتصادية والاستراتيجية.أما الأرياف والقرى والبوادي والأطراف التي لا منفعة له فيها، فقد تركها وشأنها تجتر فقرها وخشونة الحياة فيها.

والنتيجة التي أسفرت عنها هذه السياسة الاستعمارية في الوطن العربي هي ذلك التفاوت الهائل الذي بقي يتسع ويتعمق على مستوى التحديث والنمو داخل الأقطار العربية ككيانات ودول من جهة، وبين بعضها بالمقارنة مع بعض من جهة أخرى. ويمكن المرء أن يستحضر في ذهنه مدى هذا التفاوت الذي أقامته الظاهرة الاستعمارية في المنطقة العربية، إذا هو تذكر الحالة التي كانت عليها ـ عند نهاية الحرب العالمية الثانية وبدايات الاستقلالات الوطنية ـ كل من مصر وسوريا ولبنان والعراق من جهة، واليمن والسعودية وإمارات الخليج من جهة أخرى، في المشرق العربي، وكل من المغرب والجزائر وتونس من جهة، وموريتانيا وليبيا من جهة أخرى في المغرب العربي. كما يمكن المرء أن يدرك عمق التفاوت داخل كل قطر من هذه الأقطار إذا هو استحضر تلك الفوارق العميقة التي كانت تقوم آنذاك بين الإسكندرية والقاهرة وبين صعيد مصر، أو بين بغداد والبصرة وبين المناطق العراقية الأخرى، أو بين بيروت ودمشق وحلب، وبين بادية الشام وشرق الأردن، أو بين مثلث الدار البيضاء/القنيطرة/فاس في المغرب وبقية الجهات الأخرى، جنوباً وشمالاً وشرقاً.. إلخ.

ولم يكن هذا التفاوت يخص النواحي الاقتصادية والإدارية والعمرانية وحدها، بل كان يشمل أيضاً الجوانب الثقافية والفكرية والسلوكية. وهكذا تكرست ثنائية صميمة في الوطن العربي ككل كما في كل قطر من أقطاره، ثنائية القطاع العصري والقطاع التقليدي، والنخبة العصرية والنخبة التقليدية.

وترتب عن هذه الثنائية انشطار عميق في الوعي والسلوك يعم الكبار والصغار، والرجال والنساء، سواء بسواء. وعندما استقلت الأقطار العربية، ورثت هذه الوضعية أو استوردتها، وأصبحت دولة الاستقلال ـ سواء دولة القبيلة أو دولة الحزب الوحيد أو دولة التعددية الطائفية أو دولة الديمقراطية المشوهة ـ مطبوعة بهذه الظاهرة، ظاهرة الازدواجية والانشطار إلى ما هو عصري وما هو تقليدي، في الاقتصاد والاجتماع والثقافة والفكر.

وإذا كانت الحكومات العربية قد عملت على تعميم مظاهر التحديث، بهذه الدرجة أو تلك، بإقرار بعض التجهيزات الأساسية على مستوى النقل والإدارة وتوفير الخدمات المجانية على صعيد التعليم والصحة، وإذا كان بعضها قد قطع أشواطاً في برامج التنمية، فإن الظاهرة التي بقيت سائدة هي تلك الازدواجية المتنامية المتغلغلة في جسم المجتمع والتي تعيد إنتاج نفسها باستمرار، ازدواجية زاد من خطورتها تفاقم الفوارق الاجتماعية والثقافية إلى درجة أصبح معها المجتمع العربي يحتضن عالمين: عالم الحداثة التي تحاكي وتنافس مثيلتها في أوروبا وأمريكا، وعالم الموروث الاجتماعي الاقتصادي الثقافي الفكري الذي ينتمي بمجمله إلى القرون الوسطى، بل إلى المظاهر الجامدة المتزمتة في تاريخنا. وغير خافٍ أن الكثير من مظاهر التطرف وأعمال العنف التي ترتكب باسم الدين أو غيره، تجد دوافعها الاجتماعية الاقتصادية في هذا الظلم الاجتماعي الذي يستشري في جسم المجتمعات العربية بصورة يزيدها غياب الديمقراطية وسياسة الإقصاء والتهميش استفحالاً وعمقاً.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن، بعد التذكير بهذه المعطيات، هو التالي:

هل ستساعد كل من الخوصصة والعولمة على التخفيف من وقع هذه الازدواجية والانشطار والتفاوت العريض بين الفئات والنخب ـ وهذا ما أصبح يشكل قوام التخلف في المجتمعات العربية ـ أم أنهما ستزيدان هذا النوع الجديد من التخلف استشراءً وتجذراً؟

وسواء كان الجواب بالإيجاب أو بالنفي، فإن طرح دور مكونات المجتمع المدني، ومن ضمنها المنظمات الأهلية ـ في إطار هذا السؤال وتحت إلحاحه ـ سيبقى أمراً مبرراً ومشروعاً.

سنترك جانباً دور المنظمات غير الحكومية، في حالة افتراض أن الخوصصة والعولمة ستسفران عن نتائج إيجابية لصالح التنمية والتضييق من

الفوارق، فدورها في هذه الحالة لن يختلف كثيراً عن دورها الإسعافي «التقليدي»، وبالتالي سنركز اهتمامنا هنا على الافتراض الثاني، وهو المرجح ـ في المدى المنظور على الأقل ـ أعني أن تزيد الخوصصة والعولمة وضعية الازدواجية والانشطار واتساع الفوارق، التي تحدثنا عنها، تفاقماً واستفحالاً.

لنلق، إذاً، نظرة خاطفة على النتائج السلبية المنتظرة لكل من الخوصصة والعولمة.

1ـ في ما يتعلق بالخوصصة، التي تعني تصفية القطاع العام لصالح القطاع الخاص بإلغاء التأميمات ونزع ملكية الدولة.. إلخ، فإن المسألة الأساسية بالنسبة إلى موضوعنا ليست مسألة اختيار أيديولوجي فحسب، بل مسألة النتائج العملية. إنه لا أحد يستطيع أن يجادل في فشل التجارب الاشتراكية التي عرفتها بلدان ما كان يسمى بالكتلة الشيوعية واستنسختها، بصورة أو بأخرى، أقطار عديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولا أحد كذلك يستطيع أن يجادل في التقدم الذي أحرزته النظم الليبرالية في أوروبا وأمريكا الشمالية، سواء على المستوى الاقتصادي أو التكنولوجي أو الحضاري العام. غير أن المسألة التي يجب أن لا تغيب عن أنظارنا واهتمامنا، هي أن فشل تجارب اشتراكية معينة لا يعني أن المشاكل الاجتماعية التي قامت الاشتراكية لالتماس حلول عادلة لها قد وجدت حلها في هذه النظم الليبرالية «الناجحة»، ولا أن تلك المشاكل آخذة في التقلص والانحسار.

فعلاً، لقد تمكنت النظم الرأسمالية الليبرالية في كثير من الأقطار الغربية من التخفيف من حدة الأزمة التي كانت تهدد الرأسمالية بالانفجار في أواخر القرن الماضي وأوائل هذا القرن، تمكنت من ذلك بفضل كفاحات الطبقة العاملة من جهة، وتكيف الدول الليبرالية الديمقراطية مع الأزمة، من جهة أخرى، وذلك بتقديم تنازلات مهمة: رفعت من الأجور وربطتها بالأسعار، وأقرت خدمات اجتماعية عميقة واسعة، سواء على مستوى التعليم والصحة والتقاعد أو على مستوى التعويض عن البطالة وتخفيض ساعات العمل.. إلخ. غير أن هذه المكاسب والإنجازات التي تحققت في أوروبا قد جرى إنجازها في إطار الدولة القومية: الدولة/الأمة: فالرأسمال رأسمال وطني والمنافسة وطنية، والعلاقات مع الخارج كانت تتم عبر الحماية الجمركية وخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية في «ما وراء البحار». هذا فضلاً عن استغلال المستعمرات ونقل فائض القيمة فيها إلى «المتروبول»: مركز الدولة المستعمرة.

أما في أقطار العالم الثالث، وفي مقدمتها العالم العربي، فإن فشل التجارب الاشتراكية فيها، ولنقل فشل القطاع العام، سواء على مستوى التسيير أو على مستوى تحقيق الأهداف، فشل محقق وأكيد. ولا أحد يشك في هذا. ومع ذلك فإن الشيء الذي يجب أن لا يغيب عن أذهاننا هو أن القطاع العام ولنقل الدولة الوطنية، في العالم غير الرأسمالي عموماً وفي العالم العربي كذلك، قد سلكت سياسة اجتماعية شبيهة بتلك التي سلكتها الدولة الليبرالية القومية في أوروبا، وإن بصورة ارتجالية ومتخلفة. فمن خلال القطاع العام استطاعت الدولة الوطنية في كثير من الأقطار العربية التخفيف من وطأة البطالة وتقديم خدمات اجتماعية مهمة، مثل توسيع نطاق التعليم وإقرار مجانيته وتوفير العلاج والخدمات الصحية مجاناً وتوفير الدواء بأسعار مدعومة بصورة ما، فضلاً عن التجهيزات الكبرى على مستوى الطرق والمعادن والفلاحة والصناعة، وإنشاء مشاريع وطنية كان من جملة أهدافها استيعاب أكثر ما يمكن من اليد العاملة.

صحيح أنه قد نتج عن ذلك تضخم هائل في عدد الموظفين والعمال ما أدى إلى ضعف المردودية والجودة الخ.،، وصحيح كذلك أن القطاع الخاص كان أحسن حالاً في هذا المجال، مجال المردودية والجودة في بعض الحالات على الأقل. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه سؤال عميق وذو شقين: فمن جهة، ما مصير مئات الآلاف من العمال والموظفين الذين يصبحون فائضين عن الحاجة مع تصفية القطاع العام ونقل أملاكه ومؤسساته إلى القطاع الخاص؟ ومن جهة أخرى ما مصير الخدمات الاجتماعية العامة التي كانت توفرها الدولة الوطنية صاحبة القطاع العام لجميع المواطنين،مثل تعميم التعليم ومجانيته وخدمات الصناديق الاجتماعية ودعم كثير من المواد؟

جواب واحد يتراءى في الأفق وتؤكده يومياً عملية الخوصصة نفسها: تسريح العمال بالآلاف وتقليص أو إلغاء مجالات المجانية في التعليم والصحة وغيرهما.

هل يمكن أن نعقد الأمل على المستقبل؟ الأمل في أن تتمكن الخوصصة، والاستثمارات الأجنبية المأمول فيها، من التخفيف بشكل جدي من وقع الأزمة الاجتماعية التي نشاهدها تتفاقم وتتفاحش؟ هل يمكن أن ننتظر من الخوصصة التخفيف من الازدواجية والانشطار اللذين يعانيهما جسم المجتمع العربي، فتقضي ولو تدريجياً على تلك الثنائية الحادة بين العصري والتقليدي في

مجتمعاتنا؟ ثم هل لنا أن نأمل في أن تعمل الخوصصة على تجسير الفجوة العميقة العريضة بين الفقراء والأغنياء في المجتمع العربي؟

إن الجواب الذي تقدمه المعطيات العملية الراهنة هو على العكس من ذلك تماماً. إنه لا يبدو أنه سيكون في مستطاع الخوصصة ـ في المدى المنظور على الأقل ـ أن تنجح في ما فشلت فيه «الاشتراكية العربية» المزعومة. ليس في مستطاع القطاع الخاص في الأقطار العربية ـ على الأقل في المدى المنظور ـ إيجاد حلول حقيقية ناجحة للمشاكل الاجتماعية التي فشل القطاع العام في حلها حلاً جذرياً. والسبب هو أن القطاع الخاص في الأقطار المسماة نامية قطاع غير متجذر، قطاع تابع لمراكز الهيمنة العالمية، فهو لا يستطيع أن ينخرط بفعالية في المنافسة الدولية، ولا يستطيع أن يقوم بالدور ذاته الذي قامت به الرأسمالية في أوروبا. ذلك لأنه يفتقر إلى الاستقلال وإلى الدولة القومية الحامية المعينة وإلى الموارد الخارجية المساعدة.. إلخ، وتلك هي الأسس التي قام عليها النظام الاقتصادي الليبرالي في أوروبا. أما ما يقال عن بعض الجزر والدول في شرق آسيا التي تعرف اليوم قفزة في مجال «النمو»، فهو أمر يحتاج إلى فحص وتدقيق: أي نوع من «النمو» هو؟ ما هي عوامله؟ وهل يمكن أن يتكرر بالصورة نفسها في جهات أخرى كالعالم العربي؟ وقبل ذلك وبعده: أي مكانة يحظى بها الشأن الإنساني في ذلك النوع من «النمو»، الذي يبدو أنه ربيب العولمة وباكورتها؟

2ـ هنا ترتبط سلبيات الخوصصة بسلبيات العولمة بالنسبة إلى البلدان المسماة نامية. ومهما بالغ المرء في التفاؤل والتمسك بما قد يكون هناك من آثار إيجابية للعولمة على صعيد الاتصال والمعلومات، أو على صعيد الاستثمار والتبادل التجاري، فإنه لا يمكن أن يغض الطرف عن طبيعة العولمة وآلياتها وما تريد تحقيقه من أهداف. إن العولمة نظام اقتصادي يقوده فاعلون اقتصاديون من نوع جديد. لقد كان المهيمنون على الاقتصاد الحديث، منذ النهضة الأوروبية حتى أواسط هذا القرن، هم أساساً مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين وغيرهم، وقد كان نشاطهم محدوداً بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها. أما خارج تلك الحدود فلقد كانت الدولة نفسها تتولى نيابة عنهم أو بواسطتهم التعامل التجاري مع باقي العالم. وبعبارة أخرى كان الاقتصاد محكوماً بمنطق الدولة القومية، منطق «الداخل» و«الخارج».

أما اليوم، فإن ما يميز العولمة هو أن الفاعلية الاقتصادية فيها تقوم بها

المقاولات والمجموعات المالية والصناعية الحرة ـ مع مساعدة دولها ـ وذلك عبر شركات ومؤسسات متعددة الجنسية. والغاية التي تجري إليها هي القفز على حدود «الداخل» و«الخارج» والسيطرة بالتالي على المجال الاقتصادي والمالي عالمياً... وبما أن عملية التنافس والاندماج التي تحكم هذا النوع من النشاط الاقتصادي تعمل على التركيز والتقليص من عدد الفاعلين أو «اللاعبين»، فإن النتيجة الحتمية هي تركز الثروة العالمية في أيدي أقلية يتناقص عدد أفرادها باستمرار. وفي هذا المجال يقدر الباحثون المختصون أن ما لا يزيد على 15 شبكة عالمية مندمجة بهذا القدر أو ذاك، هي التي تشكل الفاعل الحقيقي في مجال السيطرة على السوق العالمية، وأن أصحاب هذه الشبكة هم «السادة الفعليون» للعالم الجديد، عالم «العولمة».

إذاً، فإن أول مظاهر العولمة هو تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه بالمرة. ومن هنا ظاهرة «التفاوت» الملازمة لظاهرة التركيز التي من هذا النوع، التفاوت بين الدول، والتفاوت داخل الدولة الواحدة. ومن الأمثلة التي يوردها الاختصاصيون في هذا المجال لتوضيح هذه الظاهرة نقتبس ما يلي:

إن خمس دول، هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، تتوزع فيما بينها 172 شركة من أصل 200 من أكبر الشركات العالمية. وهذه الشركات المائتين العملاقة هي التي تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي، وهي ماضية في إحكام سيطرتها عليه، إذ ارتفعت استثماراتها في جميع أنحاء العالم وفي المدة ما بين 1983 ـ 1992 بوتائر سريعة جداً: أربع مرات في مجال الإنتاج وثلاث مرات في مجال المبادلات العالمية. وفي تقرير للأمم المتحدة أن حجم مصادر الثروة النقدية لـ 358 شخصاً من كبار الأثرياء في العالم، يساوي حجم المصادر التي يعيش منها مليارات وثلاثمئة مليون شخص من فقراء العالم. وبعبارة أخرى، إن 20 في المئة من كبار أغنياء العالم يقتسمون في ما بينهم 80 في المئة من الناتج المحلي الخام على الصعيد العالمي، وإن الغنى والثروة ارتفعا بنسبة 60 في المئة في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1975 ـ 1995، غير أن المستفيدين من هذا الارتفاع الكبير في الغنى والثروة لا يتجاوز عددهم نسبة واحد في المئة من الشعب الأمريكي.

والنتيجة الاجتماعية لهذا التركيز المفرط للثروة هي تعميق الهوة بين الدول وبين شرائح المجتمع الواحد، ليس بين الطبقات فحسب، بل أيضاً بين

الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحـدة. وهكـذا ـ وعـلى سـبيل المثال فقط ـ فإن حاملي الشهادة العلمية نفسـها لا يحصـلون عـلى الراتـب نفسـه ولا عـلى الـدخل نفسه. وكذلك الشأن بالنسبة إلى المنتمين إلى قطاع واحد أو عمر زمنـي واحـد. فقـد يحصـل، وهـذا حاصل بكثرة، أن يساوي دخل فردين أو ثلاثة من رؤساء مؤسسة بنكية مثلاً ما يعادل دخـل نصـف العاملين في تلك المؤسسة من الموظفين الصغار والمتوسطين. وإذا كانت هذه الظاهرة، ظاهرة اتسـاع الفوارق بهذه الصورة قد اعتبرت من قبل خاصية من خاصيات «التخلف» الذي تعانيه ما يسمى بـ «البلدان النامية»، بل العالم الثالث كله، فإن الظاهرة نفسها بدأت تظهر وبحدة في البلدان المتقدمة نفسها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، لاحظ باحث أمريكي أن الطبقة المتوسطة الصغيرة هناك آخـذة في التدهور إلى وضعية تجعل منها طبقة منتمية إلى «العالم الثالث»، كما إن الأغنياء الكبـار، هنـاك، يشبهون ـ بالمقارنة مع الطبقة المتوسطة تلك ـ أغنياء العالم الثالث. وهذا النوع من التفاوت الكبـير، بين الأغنياء والفقراء، هو ما يميز «التخلف» الذي توصم به بلدان العالم الثالث إن لم يكن هـو أحـد أسبابه... وهذا ما ينزلق إليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية، بحسب رأي الباحث المذكور.

والظاهرة نفسها تستشري اليوم، وبسرعة، في أوروبا حيث يفرض نظام العولمة عليها، بما يقتضـيه من منافسة حادة، التخفيض من التعويضات والخدمات الاجتماعية. وهذا تـدبير سـيعمق الفـوارق الاجتماعية بصورة رهيبة، وهي فوارق قائمة أصلاً وبشكل واسع؛ ففي فرنسا مثلاً تفيد الإحصـائيات أن 20 في المئة من الفرنسيين الذين يتبـوأون قمـة السـلم الاجتماعـي يتصرفـون في 43 في المئـة مـن الدخل الوطني، بينما أن 20 في المئة من الفرنسيين المصنفين في أسفل السلم المذكور (أي الفقـراء) لا ينالون من الدخل الوطني سوى نسبة 6 في المئة.

إذاً، فمن النتائج المباشرة للعولمة تركيز الثروة في أيد قليلة على صعيد البلد الواحد كما على الصعيد الدولي. ومع تركيز الثروة بهذا الشكل يأتي تعميق التفاوت كنتيجة حتمية. إن القاعـدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي:إنتاج أكثر ما يمكن من السلع والمصنوعات بأقل مـا يمكـن مـن العـمال.إنـه منطـق المنافسـة في إطـار العولمـة والخوصصـة،المنطق الـذي يفـرض

تسريح العمال والموظفين، والتقليص من مناصب الشغل إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الصدد تطلعنا الإحصائيات على حقائق مهولة، منها: أنه في السنين العشر الماضية عملت 500 شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح 400 ألف مأجور في المتوسط كل سنة، بالرغم من ارتفاع أرباحها بصورة هائلة، وذلك إلى درجة أن إحدى تلك الشركات منحت المساهمين فيها مبلغ خمسة ملايين دولار لكل منهم، كمنحة مصدرها في الغالب تسريح العمال. وبالمثل ارتفعت أسهم إحدى الشركات بتسعة في المئة بمجرد ما أعلنت عن قرارها بتسريح عشرة آلاف عامل.

والنتيجة التي يستخلصها الباحثون والمختصون في هذا المجال هي التالية: إذا كان النمو الاقتصادي في الماضي يخلق مناصب الشغل، فإن النمو الاقتصادي في إطار العولمة والليبرالية المتوحشة يؤدي إلى ـ ويتوقف على ـ تخفيض عدد مناصب الشغل. إن بعض القطاعات في مجال الإلكترونيات والإعلاميات والاتصال، وهي من القطاعات الأكثر رواجاً في العالم، لا تحتاج إلا إلى عدد قليل من العمال. إن التقدم التكنولوجي يؤدي في إطار العولمة والخوصصة إلى ارتفاع البطالة، ما سيؤدي حتماً إلى أزمات سياسية. وإذا كان هذا هو الحال في البلدان المتقدمة فإنه من المستبعد تماماً أن تؤدي الخوصصة والعولمة إلى نتائج مغايرة في البلدان الأخرى المسماة «نامية».

واضح، إذاً، أن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من المعطيات السابقة هي أن الخوصصة والعولمة ليس من شأنهما ـ على المدى المنظور على الأقل ـ تحقيق تنمية حقيقية ثابتة متجذرة، ولا التخفيف من التفاوت بين الطبقات والنخب والفئات، بل بالعكس إنهما تعملان على «تنمية التخلف»، وذلك بتوسيع وتعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء: الفقراء يزدادون فقراً ومتوسطو الحال يعانون محنة التفقير، بينما الأغنياء يزدادون غنى. والنتائج الاجتماعية السياسية والفكرية ظاهرة للعيان: إن ما يسمى في أوروبا بـ «عودة الديني»، وفي العالم العربي بـ «الأصولية»، مثلها مثل الحركات الإثنية الانفصالية، ظواهر لا يمكن فهمها فهماً صحيحاً إلا إذا أخذ في الحسبان كونها، في جانب منها على الأقل، رد فعل ضد استفحال الفوارق الاجتماعية الاقتصادية. إن ظاهرة العودة إلى الحجاب مثلاً، بغض النظر عن الجانب الديني فيها، هي نوع من الاحتجاج ضد واقع اجتماعي حضاري يتطلب من الفتاة أن تستجيب لمظاهر الزينة والموضة التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من مظاهر العولمة، سواء

على صعيد الاستهلاك أو على صعيد قولبة السلوك، وهي مظاهر تتطلب مبالغ مالية لا تتوافر إلا لأقلية محدودة العدد.. إن اللجوء إلى الحجاب في هذه الحالة هو نوع من «التجاوز» لمنافسة فوق الطاقة.

لنترك الحجاب الذي لاشك أن العامل الديني يقوم فيه بدور، ولننظر إلى حال الطفولة في عالم اليوم. وهنا أستسمح القارئ بأن أنقل إليه فقرات من مقالة للكاتب إدواردو غاليانو (Edwardo Galiano) [2] يصف فيها حال أطفال العالم اليوم، بأسلوب هو أقرب إلى الرثاء منه إلى أي شيء آخر! إنه يصنفهم إلى ثلاث فئات: أطفال الأغنياء، وأطفال الفقراء، وأطفال الطبقة المتوسطة.

فعن أطفال الأغنياء يقول: «في عصر العولمة يعيش أطفال الأغنياء في وضعية اللاانتماء. يكبرون من دون جذور، لا يحملون أية هوية وطنية. وبدلاً من شعورهم بالانتماء الاجتماعي، تراهم ينساقون مع الاعتقاد الجازم أن الواقع يشكل تهديداً لهم. إن وطنهم هو المنتجات والسلع ذات العلامات (أو الماركات) الرفيعة المشهورة. أما لغتهم فهي الرموز العالمية. إن الأطفال الأغنياء في المدن، التي يختلف بعضها عن بعض أكبر اختلاف، يتشابهون في عاداتهم، كما تتشابه في جميع أنحاء العالم المطارات والمراكز التجارية الكبرى المشيدة خارج الزمان والمكان. وبما أنهم يربّون في عالم خيالي افتراضي، فإنهم يظلون على جهل تام بالواقع الحقيقي المعيش الذي تنحصر هويته الوجودية بالنسبة إليهم في كونه إما شيء مخيف وإما سلعة تشترى، لا غير. إنهم يدربون منذ ميلادهم على الاستهلاك، ويقضون طفولتهم في التأكد من أن الماكينات هي أجدر بالثقة من الأشخاص: أكلات سريعة، سيارات سريعة، حياة سريعة) (Fast Food, Fast Cars, Fast Life) في الأصل بالإنكليزية). وعندما يبلغون السن التي ينتظرون فيها الساعة التي تُهدَى لهم فيها سيارتهم الأولى من نوع جاكوار أو مرسيدس، يكونون قد تدربوا على السياقة في الطرق السيارة السبرنيتية، حيث يلعبون بأقصى السرعات على الشاشات الإلكترونية، ويلتهمون بأقصى السرعات كذلك السلع التي يشترونها من المراكز التجارية..».

"وقبل أن يكف أطفال الأغنياء عن أن يكونوا أطفالاً، ويكتشفوا المخدرات الباهظة الثمن التي تخدّر وحدتهم وتستر خوفهم، يكون أطفال الفقراء قد شرعوا في استنشاق «اللصقة». وبينما يلعب الأطفال الأغنياء لعبة

(2) Edwardo Galiano, dans: Le Monde diplomatique (août 1996).

الحرب بواسطة قذائف أشعة الليزر، تكون طلقات الرصاص قد اخترقت أجساد الأطفال الفقراء في الشوارع[...] وبحسب الإحصائيات ـ هناك 70 مليون طفل في حالة فقر مطلق،وعددهم يرتفع باستمرار. إن الأطفال هم أكثر رهائن «النظام» (الاقتصادي الاجتماعي السياسي) تعرضاً لسوء المعاملة. إن المجتمع يقهرهم، يراقبهم ويعاقبهم، وأحياناً يقتلهم، ونادراً ما يستمع إليهم، وإذا فعل، فهو لا يفهمهم. إنهم يولدون وجذورهم في الهواء. كثير منهم هم أبناء فلاحين انتزعوا انتزاعاً بعنف وقسوة من الأرض ليأتوا إلى المدن حيث يهيمون غير مندمجين. إن الجوع والرصاص يختصران لهم المسافة بين المهد واللحد. من بين كل طفلين اثنين واحد يشتغل، ينهك نفسه للحصول على لقمة عيش. إنهم يبيعون أي شيء في الشوارع، ويقدمون يداً رخيصة للمصانع فيتقاضون أدنى الأجور في معامل المنتوجات الاستهلاكية كالأقمشة والأحذية التي تُصدَّر إلى المتاجر الكبرى في العالم. ومع ذلك فمن بين طفلين فقيرين نجد واحداً منهما فائضاً لا حاجة للسوق به، وبالتالي لا مردودية له ولا يمكن أن تكون له في يوم من الأيام. والذي لا مردودية له لا حق له في الحياة. إن النظام الاجتماعي نفسه، الذي يكره الشيوخ ويتضايق منهم، يضيق ذرعاً بالأطفال. إنه ينفيهم ويخافهم. الشيخوخة، من منظور النظام الاجتماعي السائد، فشل وعجز، أما الطفولة فهي تهديد. لقد عملت هيمنة السوق في بلدان عديدة على كسر روابط التضامن وتمزيق الانسجام الاجتماعي؛ فأي مستقبل لأولئك الذين لا يملكون شيئاً في دول يشكل فيها حق الملكية الحق المقدس الوحيد. إن الأطفال الفقراء يعانون، بقسوة، التناقض بين ثقافة تطلب منهم أن يستهلكوا وواقع يمنعهم من ذلك. إن الجوع يجبرهم على السرقة أو على العهارة، ويكرههم في الوقت ذاته على الاستهلاك. المجتمع يلعنهم، إذ يفرض عليهم ما يمنعه عنهم، فينتقمون بالهجوم عليه».

" وبين الذين يعيشون من لا شيء والذين يعيشون في الغنى والرفاه، هناك أطفال لديهم أكثر قليلاً من لا شيء وأقل كثيراً من كل شيء. إن أطفال الطبقات المتوسطة هؤلاء يحرمون من حريتهم أكثر فأكثر. إن المجتمع الذي يقدس النظام، وفي الوقت نفسه يحرض على الفوضى ويغذيها، يصادر حرياتهم يوماً بعد يوم. وفي هذا الزمن الذي يتميز بعدم الاستقرار الاجتماعي وبتمركز الثروة وانتشار الفقر واستفحاله، كيف يمكن المرء أن لا يشعر بأن الأرض تفلت من تحت رجليه؟ إن الطبقة المتوسطة تعيش في جو كله تضليل وتمويه. إنها تتظاهر بأن لديها أكثر مما عندها، وهي تعاني أكثر من أي وقت

مضى في إخفاء حاجاتها وستر حالها. إنها تعاني الشلل الذي يتسبب فيه الرعب: الرعب من فقدان العمل، من فقدان السيارة والمنزل والأشياء الشخصية، والرعب من عدم التمكن من الحصول على ما يجب الحصول عليه من أجل العيش والبقاء على قيد الحياة [...] هي تدافع عن النظام القائم كما لو كان نظامها هي، بينما هي أسيرة له. إنها تعيش في هلع، ترتعد من عدم تمكنها من أداء الكراء. وفي هذا الهلع، الهلع من الحياة والهلع من الفقر، ينشأ أبناؤها. إن أطفال الطبقة المتوسطة المأسورين في شراك الهلع محكوم عليهم أكثر فأكثر بالعيش في هوان السجن الدائم. وفي مدينة المستقبل سينظر الأطفال ـ المراقبون عن بعد، بواسطة الممرضات الإلكترونية، سينظرون من أعلى الشرفات والنوافذ إلى الشارع الممنوع النزول إليه بسبب العنف أو خوفاً من العنف، الشارع الذي يجري فيه، كل يوم، مشهد الحياة الخطير دوماً، المدهش أحياناً».

لقد تعمدت الاستشهاد بهذا النص، على طوله، ليس لأنه يفتح أعيننا على واقع مريض يتورم ويستفحل أمامنا من دون أن نوليه ما يستحق من الاهتمام لكونه أصبح من المألوف اليومي فحسب، بل أيضاً لأن هذا النص أشبه ما يكون بقصيدة شعرية نابعة من أعماق «إنسانية» الإنسان، قصيدة ترثي هذه «الإنسانية»، أعني البعد الإنساني في حياتنا المعاصرة.

على أن هذا الوصف الدرامي للهوة التي تفصل أطفال الأغنياء عن أطفال الفقراء والتي ينزلق إليها أطفال الطبقات المتوسطة، يفقد مفعوله الوجداني أمام التحدي «العقلاني» الذي وُوجِهت به قضية تشغيل الأطفال في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر 1996. لقد رفضت معظم الدول المسماة «نامية» وكثير من الدول الأوروبية مناقشة قضية تشغيل 250 مليون طفل في العالم، معظمهم ما بين 6 ـ 14 سنة. وتتلخص حجج الرافضين، وهم الأغلبية العظمى، في القول: إن قضية تشغيل الأطفال من اختصاص منظمة العمل الدولية وليس من اختصاص منظمة التجارة العالمية، وإن اتخاذ إجراءات حمائية ضد تشغيل الأطفال «سيحرم الدول النامية من الميزة التجارية التي تتمتع بها وهي العمالة الرخيصة». ومن هنا خلصوا إلى المناداة بضرورة «الفصل بين التجارة والسوق وبين معايير العمل والقيم الثقافية والاجتماعية».

واضح أننا هنا إزاء اتجاه خطير في التفكير وفي السلوك، اتجاه يعتبر

تشغيل الأطفال «ميزة تجارية» وبالتالي يكرس نظاماً جديداً للعبودية، عبودية الأطفال. إن الأبحاث والتحقيقات التي أجريت في السنوات الأخيرة حول عمالة الأطفال، كشفت عن حقائق مذهلة: فالأطفال لا يُشغَّلون كيد عاملة رخيصة فحسب، بل يعاملون في كثير من الجهات معاملة أقسى وأفظع من المعاملة التي كانت تميز نظام العبودية في أثينا وروما قبل 25 قرناً.

وإذا سارت الأمور في هذا الاتجاه وفق منطق «الفصل بين التجارة ومعايير العمل»، فإن العالم سيجد نفسه قريباً أمام أمر واقع قد اكتسب قوة العرف والقانون: أمر واقع يعطي الأولوية لمعايير التجارة ومنطق الربح على المعايير الأخلاقية والقيم الثقافية الاجتماعية، وبالتالي فلن يكون من المستبعد قط أن تُستغَل الكشوف العلمية في ميدان البيولوجيا والمورِّثات للحصول على يد عاملة مكيفة بيولوجياً بحسب حاجات منطق الربح والتجارة. وقد لا يتردد المنساقون وراء هذا المنطق التجاري المحض في السعي إلى لحصول، بكيفية أخرى، على أطفال مستنسخين مزودين بالخصائص المطلوبة، جسمياً وعقلياً ونفسياً، أطفال روبوتات، أو روبوتات بشرية فاقدة لجميع أنواع الفعل ورد الفعل التي يتشكل منها ما نسميه بـ «البعد الإنساني»: في البشر.

* * *

لنقف عند هذه النقطة. ولنعد أدراجنا لإبراز النتائج الراهنة الملموسة لنظام الخوصصة والعولمة، أو النظام العالمي الجديد. إنها ثلاث رئيسة، سلبية تماماً، تطبع هذا النظام في الوقت الحاضر على الأقل:

1 ـ اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء اتساعاً متزايداً يجعل الحياة المعاصرة في كل بلد مطبوعة بالازدواجية والانشطار اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

2 ـ اتساع الهوة بين أطفال الأغنياء وأطفال الفقراء وظهور جيل منقسم إلى قسمين لكل منهما عالمه الخاص، ما يجعل التواصل داخل الجيل الواحد أصعب من التواصل بين الأجيال المتعاقبة.

3 ـ إقصاء وتغييب البعد الإنساني في النشاط التجاري والتنموي، وتكريس مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، مع جعل الربح هو الغاية الوحيدة والقيمة الأسمى.

تلك باختصار هي المعالم الرئيسة التي تفرض نفسها اليوم كسمات للنظام العالمي الجديد، نظام الخوصصة والعولمة. قد تكون هناك سمات أخرى ذات

مظهر إيجابي في هذا النظام، غير أن هذا لا يعفي من العمل بكل جد وقوة ضد استشراء هذه الجوانب السلبية التي تطبع الواقع المأساوي الذي تعيشه الإنسانية اليوم، وأخذت، مع الأسف، تعتاده وتألفه كما يعتاد الإنسان ويألف الأشياء اليومية المتكررة. والحق أن هذا الواقع المأساوي الذي يمس مساً خطيراً، ليس حقوق الإنسان فحسب، بل إنسانية الإنسان نفسها، يطرح على المنظمات الأهلية ضرورة وضع نفسها موضع السؤال: ضرورة إعادة تعريف نفسها وتحديد دورها ورسم أهدافها وصياغة وسائل عملها؟

لقد كان الشأن الإنساني الذي تخدمه الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية من قبل، وحتى الآن، هو تلك الظواهر من الحياة البشرية التي تشكل استثناءً: المعوقون واليتامى وضحايا الحروب والكوارث الطبيعية.. إلخ. أما اليوم فالأمر يختلف، فلم يعد الفقر ولا البطالة ولا الفوارق الاجتماعية ولا الطفولة المشردة ظواهر فردية أو حالات ظرفية. كلا، إن الأمر يتعلق اليوم باتجاه عام يتغلغل في جسم المجتمع في كل مكان ويطبع نظاماً عالمياً بأكمله، وبالتالي فمقاومته تتطلب أكثر من مجرد العمل على استجداء الضمائر وتحريك عواطف الشفقة والرحمة والبذل والإحسان..الخ، وهي الوسيلة التي تعتمدها المنظمات الأهلية عادة. إن مواجهة الوضع الذي أبرزنا معالمه الرئيسة يتطلب تجنيداً عاماً للمجتمع المدني للقيام بحملة واسعة من أجل ميثاق أخلاقي تعبأ كل الوسائل لإقراره وإضفاء طابع الإلزام عليه.

ونحن نعتقد أن المنظمات الأهلية (أو التطوعية أو غير الحكومية) هي المؤهلة أكثر من غيرها لقيادة هذه الحملة. إن منظمات المجتمع المدني الأخرى تخدم المجتمع من خلال خدمة مصالحها هي، ولكنها لا تستطيع، وليس من واجبها، إعطاء الأولوية للجانب الإنساني المتعالي على الجوانب المهنية والاجتماعية والسياسية التي قامت أصلاً من أجلها. وحدها المنظمات الأهلية تخدم المجتمع ككل وتجعل هدفها خدمة البعد الإنساني في الحياة البشرية، من دون أن تكون لها مصالح خاصة. ولذلك فهي وحدها مؤهلة لتجنيد منظمات المجتمع المدني الأخرى، قطرياً ودولياً، من أجل الوقوف في وجه ذلك الاتجاه اللاإنساني الذي يطبع نظام الخوصصة والعولمة في الوقت الراهن.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، وبما أن الأمر يتعلق بنظام عالمي يفرض نفسه بكل قوة السوق ووسائل الإعلام والاتصال التي تخترق الحياة

البشرية في كل مكان، فإن الوقوف ضده ومواجهته من خارجه عملية لا أظن أنها ستكون مجدية بالقدر المطلوب. ولذلك أرى أنه من الضروري العمل داخل هذا النظام نفسه واستعمال وسائله وأدواته للتأثير على مساره واتجاهه. ذلك لأنه كما تعمل العولمة على تكريس الفوارق وتعميم الفقر وتشغيل الأطفال وإعطاء الأولوية لمنطق السوق على معايير العمل.. إلخ، فإنها تتيح إلى جانب ذلك، بطبيعة منطقها ذاتها، إمكانية العمل على نطاق عالمي ضد هذه الظواهر السلبية ما يجعل في الإمكان التأثير في مسار العولمة واتجاهها. إن الأمر يتعلق بنظام (أو نسق). والنظام لا يواجه إلا بنظام آخر أقوى منه أو على الأقل مكافئ له. وعند غياب النظام المضاد المكافئ، يصبح العمل من الداخل، ضد النظام الوحيد القائم، هو الوسيلة الوحيدة للتأثير فيه وتعديله أو تغييره.

ومن هذا المنطلق نرى أنه أصبح من الضروري اليوم إقرار إعلان عالمي لأخلاقيات العولمة والتنمية ـ على غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ـ يكون المحور الأساسي فيه حماية البعد الإنساني في كل نشاط من نشاطات العولمة، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية والسياسية، وذلك بإقرار أولوية القيم الثقافية والحضارية على منطق التجارة والسوق في مجالات الاقتصاد والإعلام والاتصال، مع جعل النزوع نحو التضييق من الفوارق، وإقرار العدالة الاجتماعية من أخلاقيات النشاط الاقتصادي البشري قطرياً ودولياً. وأعتقد أن من جملة المهام المستعجلة التي ينبغي أن تتجند لها كل القوى والهيئات المهتمة بالشأن، هو تكوين لجنة دولية، من مختلف الديانات والمذاهب الفكرية، لوضع ميثاق أخلاقي عالمي تلتمس له قوة الإلزام من المنظمات الدولية الحكومية ويكون للنظام العالمي الجديد بمثابة الكابح الأخلاقي الملزم. وإذا تعزز هذا الكابح الأخلاقي بوقوف جميع منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم وراءه، وقوفاً نضالياً لفرض احترامه في جميع المجالات، فإن عهداً جديداً حقاً يمكن أن ينبثق من داخل نظام العولمة نفسه، أعني من توظيف إيجابياته وآلياته للتأثير على مساره واتجاهه، وطبع غاياته وأهدافه بطابع إنساني أخلاقي ملزم.

# (2)

# العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات [*]


## محمد عابد الجابري


تهدف هذه الورقة [1] إلى رسم إطار عام للعلاقة بين العولمة والهوية الثقافية كما يمكن أن ترصد اليوم في الوطن العربي، سواء كعلاقة قائمة بالفعل أو كما يمكن أن تقوم في المستقبل. وهي تستعيد بصورة أو بأخرى معطيات سبق تقريرها في أعمال سابقة [2] . وبالتالي فالورقة تقدم أطروحات تؤخذ هنا كحقائق أو مسلّمات سبق تبريرها في أعمال أخرى. هذه الأطروحات هي:

---


(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 1، العدد 6 (شباط/فبراير 1998). ونُشرت أيضاً في: المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 228 (شباط/فبراير 1998).


(1) في الأصل ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، 1998). ونُشر في عدد من المجلة ملفاً حول العولمة من بعض مواد هذه الندوة بترخيص خاص.

(2) انظر على وجه الخصوص: محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية ، سلسلة الثقافة القومية؛ 25. قضايا الفكر العربي؛ 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)؛ مسألة الهوية: العروبة والإسلام... والغرب ، سلسلة الثقافة القومية؛ 27. قضايا الفكر العربي؛ 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، و قضايا في الفكر المعاصر: العولمة ـ صراع الحضارات ـ العودة إلى الأخلاق ـ التسامح ـ الديمقراطية ونظام القيم ـ الفلسفة والمدينة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

## الأطروحة 1

## ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، بل ثقافات..

إننا نقصد بـ «الثقافة» هنا: ذلك المركّب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها، بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء. وبعبارة أخرى، إن الثقافة هي «المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل».

تلزم عن هذا التعريف، لزوماً ضرورياً، النتيجة التالية، تشكّل قلب هذه الأطروحة وجوهرها، وهي أنه: ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل أن توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت، وتوجد وستوجد، ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها، على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة . من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حيناً وينتشر حيناً آخر.

## الأطروحة 2

## الهوية الثقافية مستويات ثلاثة: فردية، وجمعوية، ووطنية قومية.والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساساً بنوع «الآخر» الذي تواجهه

إن الهوية الثقافية كيان يصير، يتطور، وليست معطىً جاهزاً ونهائياً. هي تصير وتتطور، إما في اتجاه الانكماش وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضاً باحتكاكها سلباً وإيجاباً مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما.

وعلى العموم ، تتحرك الهوية الثقافية على ثلاث دوائر متداخلة ذات مركز واحد:

ـ فالفرد داخل الجماعة الواحدة ، قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزباً أو نقابة إلخ ...)، هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة. عبارة عن

« أنا »، لها « آخر » داخل الجماعة نفسها: «أنـا» تضـع نفسـها في مركـز الـدائرة عنـدما تكـون في مواجهة مع هذا النوع من «الآخر».

ـ و الجماعات، داخل الأمة ، هي كالأفراد داخـل الجماعـة، لكـل منهـا مـا يميزهـا داخـل الهويـة الثقافية المشتركة، ولكل منها «أنا» خاصة بها و«آخر» من خلاله وعبره تتعرف على نفسـها بوصـفها ليست إياه.

ـ والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى . غير أنها أكثر تجريداً، وأوسـع نطاقاً، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف.

هناك إذاً ثلاثة مستويات في الهوية الثقافيـة، لشـعب مـن الشـعوب: الهويـة الفرديـة، والهويـة الجمعوية، والهوية الوطنية (أو القومية). والعلاقة بين هذه المسـتويات ليسـت قـارّة ولا ثابتـة، بـل هي في مدّ وجزر دائمـين، يتغـير مـدى كـل مـنهما اتسـاعاً وضـيقاً بحسـب الظـروف وأنـواع الصراع والـلاصراع، والتضـامن واللاتضـامن، التـي تحركهـا المصـالح: المصـالح الفرديـة والمصـالح الجمعويـة والمصالح الوطنية والقومية.

وبعبارة أخرى، إن العلاقة بين هـذه المسـتويات الثلاثـة تتحـدد أساسـاً بنـوع «الآخـر»، بموقعـه وطموحاته: فإن كان داخلياً ، ويقع في دائرة الجماعة، فالهوية الفردية هي التـي تفـرض نفسـها كـ «أنا»، وإن كان يقع في دائرة الأمة فالهوية الجمعوية (القبلية، الطائفية، الحزبيـة.. إلـخ) هـي التـي تحل محل «الأنا» الفردي. أما إن كان «الآخر» خارجياً ، أي يقع خارج الأمة (والدولة والـوطن) فـإن الهوية الوطنية ـ أو القومية ـ هي التي تملأ مجال «الأنا».

## الأطروحة 3

## لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها: جماع الوطن والأمة والدولة

لا تكتمل الهوية الثقافية، ولا تبرز خصوصيتها الحضـارية، ولا تغـدو هويـة ممتلئـة قـادرة عـلى نشدان العالمية، على الأخذ والعطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطـابق فيـه ثلاثـة عناصر: الوطن والأمة والدولة.

الوطن : بوصفه «الأرض والأموات»، أو الجغرافيا والتاريخ وقد أصبحا كياناً روحياً واحـداً، يعمـر قلب كل مواطن. الجغرافيا وقد أصبحت معطىً تاريخياً. والتاريخ وقد صار موقعاً جغرافياً.

الأمـة : بوصـفها النسـب الروحـي الـذي تنسـجه الثقافـة المشـتركة: وقوامهـا ذاكـرة تاريخيـة وطموحات تعبّر عنها الإرادة الجماعية التي يصنعها حب الوطن، أعني الوفاء لـ «الأرض والأموات»، للتاريخ الذي ينجب، والأرض التي تستقبل وتحتضن.

الدولـة : بوصـفها التجسـيد القـانوني لوحـدة الـوطن والأمـة، والجهـاز السـاهر عـلى سـلامتهما ووحدتهما وحماية مصالحهما، وتمثيلهما إزاء الدول الأخرى، في زمن السلم كـما في زمـن الحـرب. ولا بد من التمييز هنا بين «الدولة» ككيان مشخص ومجرد في الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة الـوطن والأمة من جهة، وبين الحكومة أو النظام السياسي الذي يمارس السلطة ويتحدث باسـمها مـن جهـة أخرى. وواضح أننا نقصد هنا المعنى الأول.

إذاً، فكل مسّ بالوطن أو بالأمة أو بالدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضاً: فكل مس بالهوية الثقافية هو في الوقت نفسه مس بالوطن والأمة وتجسيدهما التاريخي: الدولة.

## الأطروحة 4

## ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي، بل هي أيضاً،وبالدرجة الأولى، أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم

العولمة التي يجري الحديث عنها الآن: نظام أو نسق ذو أبعاد تتجـاوز دائـرة الاقتصـاد. العولمـة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجـال المـال والتسـويق والمبـادلات والاتصـال.. إلخ، كما يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والأيديولوجيا.

والعولمة تعني في معناها اللغوي: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله. وهي تعنـي الآن، في المجال السياسي منظوراً إليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك)، العمل على تعمـيم نمـط حضـاري يخـص بلداً بعينه، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات، على بلدان العالم أجمع. ليست العولمة مجرد آليـة مـن آليات التطور «التلقائي» للنظام الرأسمالي فحسب، بل إنها ، أيضاً، وبالدرجة الأولى دعـوة إلى تبنـي نمـوذج معين . وبعبارة أخرى، إن العولمة، إلى جانب أنهـا تعكـس مظهـراً أساسـياً مـن مظـاهر التطـور الحضـاري

الذي يشهده عصرنا، هي أيضاً أيديولوجيا تعبّر بصورة مباشرة، عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته. وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في الأمور التالية:

1 ـ استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية ، في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

2 ـ اتخاذ السوق والمنافسة التي تجري فيها مجالاً لـ «الاصطفاء »، بالمعنى الداروينى للكلمة، أي وفقاً لنظرية داروين في «اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح». وهذا يعني أن الدول والأمم والشعوب التي لا تقدر على «المنافسة» سيكون مصيرها، بل يجب أن يكون، الانقراض.

3 ـ إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام ، لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيد المحلي والعالمي، باعتبار أن «الجيوبوليتيك»، أو السياسة منظوراً إليها من زاوية الجغرافيا، وبالتالي الهيمنة العالمية، أصبحت تعني اليوم مراقبة «السلطة اللامادية» ، سلطة تكنولوجيا الإعلام التي ترسم اليوم الحدود في «الفضاء السيبرنيتي»: حدود المجال الاقتصادي السياسي التي ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة.

وهكذا، فبدلاً من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية، تطرح أيديولوجيا العولمة «حدوداً» أخرى، غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.

## الأطروحة 5

## العولمة شيء و«العالمية» شيء آخر؛ العالمية تفتح على العالم،على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالاختلاف الثقافي وبالخلاف الأيديولوجي.أما العولمة فهي نفي للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي

العولمة (Globalisation) إرادة للهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي. أما العالمية (Universalite/Universalisme)، فهي طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي. العولمة احتواء للعالم، والعالمية تفتح على ما هو عالمي وكوني.

نشدان العالمية في المجال الثقافي، كما في غيره من المجالات، طموح

مشروع، ورغبة في الأخذ والعطاء، في التعارف والحوار والتلاقح. إنها طريق الأنا للتعامل مع «الآخر» بوصفه «أنا ثانية»، طريقها إلى جعل الإيثار يحل محل الإثارة. أما العولمة فهي طموح، بل إرادة لاختراق «الآخر» وسلبه خصوصيته، وبالتالي نفيه من «العالم». العالمية إغناء للهوية الثقافية، أما العولمة فهي اختراق لها وتمييع.

والاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الأيديولوجي والحلول محله.. الصراع الأيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل، أما الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع: يستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم: «الإدراك».

لقد حل هذا اللفظ اليوم ـ الإدراك ـ محل لفظ آخر كان كثير الاستعمال بالأمس، في عصر الصراع الأيديولوجي، لفظ «الوعي» (الوعي الطبقي، الوعي القومي، الوعي الديني...). كان الصراع الأيديولوجي ولا يزال يستهدف تشكيل الوعي، تزييفه أو تصحيحه.. إلخ.، أما «الاختراق الثقافي» فهو يستهدف أول ما يستهدف السيطرة على الإدراك، اختطافه وتوجيهه، وبالتالي سلب الوعي، والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية.

في زمن الصراع الأيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هي الأيديولوجيا، أما في زمن الاختراق الثقافي فوسيلة السيطرة على الإدراك هي الصورة السمعية ـ البصرية التي تسعى إلى «تسطيح الوعي»، إلى جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري، مثير للإدراك، مستفزّ للانفعال، حاجب للعقل.

وبالسيطرة على الإدراك، وانطلاقاً منها، يتم «إخضاع النفوس»، أعني تعطيل فاعلية العقل، وتكييف المنطق، والتشويش على نظام القيم، وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك. والهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع: معارف إشهارية تشكل في مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه « ثقافة الاختراق ».

## الأطروحة 6

## ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها:

## «التطبيع» مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري

تتولى القيامَ بعملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم، ثقافةٌ جديدة تماماً لم يشهد التاريخ من قبل لها مثيلاً: ثقافة إشهارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعاية الانتخابية)، وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، إنها «ثقافة الاختراق» التي تقدمها العولمة بديلاً للصراع الأيديولوجي.

ولا يعني حلول الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي موت الأيديولوجيا، كما يريد المبشرون بالعولمة أن يوهموا الناس.. كلا إن الاختراق الثقافي، بالعكس من ذلك، مُحَمَّلٌ بأيديولوجيا معينة، هي أيديولوجيا الاختراق، وهي تختلف عن الأيديولوجيات المتصارعة، كالرأسمالية والاشتراكية، في كونها لا تقدم مشروعاً للمستقبل، لا تقدم نفسها كخصم لبديل آخر تسميه وتقاومه، وإنما تعمل على اختراق الرغبة في البديل وشل نشدان التغيير لدى الأفراد والجماعات.

أيديولوجيا الاختراق تقوم على نشر وتكريس جملة أوهام، هي نفسها «مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة الأمريكية»، وقد حصرها باحث أمريكي في الأوهام الخمسة التالية: وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي. وإذا نحن أردنا أن نوجز في عبارة واحدة مضمون هذه المسلّمات الخمس، أمكن القول إن «الثقافة الإعلامية الجماهيرية» الأمريكية، هذه، تكرس أيديولوجيا «الفردية المستسلمة»، وهي أيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة، الفردية والجمعوية والوطنية القومية.

إن « وهم الفردية» ، أي اعتقاد المرء في أن حقيقة وجوده محصورة في فرديته وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، إنما يعمل ـ هذا الوهم ـ على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده إنما يكمن في كونه عضواً في جماعة وفي طبقة وأمة، وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجمعوية والطبقية والوطنية القومية، وكل إطار

جماعي آخر، ليبقى الإطار «العالمي» ـ بل العولمي ـ هو وحده الموجود.

أما « وهم الخيار الشخصي »، فواضح أنه يرتبط بالأول ويكمله. إنه، باسم الحرية، يكرس النزعة الأنانية ويعمل على طمس الروح الجماعية سواء كانت على صورة الوعي الطبقي أو الوعي القومي أو الشعور الإنساني.

ويأتي « وهم الحياد » ليدفع بالأمور خطوة أخرى في الاتجاه نفسه: فما دام الفرد وحده الموجود، وما دام حراً مختاراً فهو «محايد»، وكل الناس والأشياء بإزائه «محايدون» أو يجب أن يكونوا كذلك. وهكذا تعمل هذه الأيديولوجيا من خلال «وهم الحياد» على تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية. ومن هنا ذلك الشعار الذي انتشر في السنين الأخيرة: شعار: «وأنا مالي؟».

وأما الوهم الرابع، وهو « الاعتقاد في الطبيعة البشرية التي لا تتغير »، فواضح أنه يرمي إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقراء، بين البيض والسود، بين المستغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال، وقبولها ـ أعني تلك الفوارق ـ بوصفها من الأمور الطبيعية كالفوارق بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وبالتالي شلّ روح المقاومة في الفرد والجماعة.

ويأتي الوهم الخامس صريحاً في منطوقه ومفهومه: إن « الاعتقاد في غياب الصراع الاجتماعي » هو التتويج الصريح للأوهام السابقة: غياب الصراع الاجتماعي معناه ـ إذا قبلناه وسلمنا به ـ الاستسلام للجهات المستغلة، من شركات ووكالات وغيرها من أدوات العولمة. وبعبارة أخرى، التطبيع» مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذي يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة.

## الأطروحة 7

## العولمة نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع للتفتيت والتشتيت، ليربط الناس بعالم اللاوطنواللاأمة واللادولة، أو يغرقهم في أتون الحرب الأهلية

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري، يأتي فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، وبالتالي إفراغ الهوية الثقافية من كل محتوى. إن العولمة عالم من دون دولة، من دون أمة، من دون

وطن. إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم «الفاعلين»، وهم المسيّرون، و«المفعول فيهم»، وهم المستهلكون للسلع والصور و«المعلومات» والحركات والسكنات التي تُفرض عليهم. أما «وطنهم» فهو الفضاء «المعلوماتي» الذي تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذي يحتوي ـ يسيطر على ويوجّه ـ الاقتصاد والسياسة والثقافة.

العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن. نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدولة الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية. والعولمة تقوم على الخوصصة، أي على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى الخواص في الداخل والخارج. وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يوجه. وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتماً إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة والدولة، أعني القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي.. إلخ.، والدفع بها جميعاً إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل: إلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية.. إلى الحرب الأهلية.

ولا بد من التأكيد هنا أن مفهوم الهوية الثقافية القومية الذي نستعمله هنا، بمعنى الهوية المشتركة لجميع أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، لا يعني قط إلغاء ولا إقصاء الهويات الوطنية القطرية ولا الهويات الجمعوية، الإثنية والطائفية. إنه لا يعني فرض نمط ثقافي معين على الأنماط الثقافية الأخرى، المتعددة والمتعايشة، عبر تاريخنا المديد، داخل الوطن العربي الكبير. كلا، إن التعدد الثقافي في الوطن العربي واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها، بل بالعكس لا بد من توظيفها بوعي في إغناء وإخصاب الثقافة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوي. ولكن تبقى مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة، وظيفة التوحيد المعنوي، الروحي والعقلي، وظيفة الارتفاع بـ «الوطن العربي» من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به ولا يكون إلا بها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فاللغة المشتركة بين جميع أبناء الأمة العربية، لغة التراث المشترك، ولغة العلم والثقافة العالمة جملة، وبالتالي لغة التحديث والحداثة هي اللغة العربية. ولذلك كانت اللغة العربية هي، في آن واحد، الرابطة المتينة التي توحد بين مستويات الهوية في الوطن العربي،

أعني المستوى الفردي والمستوى الجمعوي والمستوى الوطني والقومي، وأيضاً الأداة الوحيدة التي بها يتمكن العرب من الدخول في العالمية وتحقيق الحداثة.

## الأطروحة 8

## العولمة وتكريس الثنائية والانشطار في الهوية الثقافية العربية

كلنا نعرف أن الثقافة العربية تعاني، منذ ما يقرب من قرنين، وضعاً متوتراً نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية، بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التي هي نتيجة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة، تطور لم تعشه الثقافة العربية، بل بقيت بمعزل عنه تجترّ وضعاً قديماً توقّف عن النمو منذ قرون.

ومن هنا تلك الثنائية التي تطبع الثقافة العربية بمختلف مستوياتها المادية والروحية، ثنائية التقليدي والعصري. وهي ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة: الفردي والجمعوي والوطني القومي:أحد طرفي هذه الثنائية يعكس الهوية الثقافية على صورة «جمود على التقليد» ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تستعصي على الاختراق وتقاوم التجديد. والآخر يجسّم الاختراق الثقافي وقد اكتسح الساحة اكتساحاً ليتحول إلى ثقافة الاختراق، أعني الثقافة المبشرة به والمكرّسة له.

في هذا الإطار، إذاً، يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية عندما يتعلق الأمر بالوطن العربي؛ فالاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام فحسب، بل إنه سلاح خطير يكرس الثنائية والانشطار في الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط بل، على مدى الأجيال الصاعدة والقادمة. ذلك أن الوسائل السمعية ـ البصرية، المرئية واللامرئية التي تحمل هذا الاختراق وتكرسه، إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينة هي النخبة العصرية وحواشيها، فهي التي تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتها الأجنبية، بحكم التعليم «العصري» الذي تتلقاه. أما «عموم الشعب» وعلى رأسه النخبة التقليدية، فهو في شبه عزلة، يجترّ بصورة، أو بأخرى، ثقافة «الجمود على التقليد». والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها، ثنائية التقليدي والعصري، ثنائية الأصالة والمعاصرة، في الثقافة والفكر والسلوك.

## الأطروحة 9

## إن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها: بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل

ما العمل إزاء هذه السلبيات والأخطار التي تطبع علاقة العولمة بالعرب على صعيد الهوية الثقافية؟

هناك موقفان سهلان، وهما السائدان: موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي وما يتبع ذلك من ردود فعل سلبية محاربة.. وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري، شعاره «الانفتاح على العصر» و«المراهنة على الحداثة».

لا مفر من تصنيف هذين الموقفين ضمن المواقف اللاتاريخية التي تواجه المشاكل، لا بعقل واثق بنفسه متمكن من قدراته، وإنما تستقبلها بعقل «مستقيل» لا يرى صاحبه مخرجاً من المشاكل إلا بالهروب منها، إما إلى الوراء وإما إلى الأمام، كل سلاحه رؤية سحرية للعالم تقفز على الواقع إلى اللاواقع.

إن الانغلاق موقف سلبي غير فاعل، ذلك لأن فعله «الموجه» ضد الاختراق الثقافي ـ أي محاربته له ـ لا ينال الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه أي فعل، بل فعله موجه كله إلى الذات قصد «تحصينها». والتحصين إنما يكون مفيداً عندما يكون المتحاربان على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات. أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالإغراء والعدوى والحاجة، ويفرضها أصحابها فرضاً بتخطيط واستراتيجية، فإن الانغلاق في هذه الحالة ينقلب إلى موت بطيء، قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالإخفاق.

ومثل الانغلاق مثل مقابله: الاغتراب. إن ثقافة الاغتراب، أعني أيديولوجيا الارتماء في أحضان العولمة والاندماج فيها، ثقافة تنطلق من الفراغ، أي من اللاهويّة، وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبني هوية ولا كياناً. يقول أصحاب هذا الموقف: إنه لا فائدة في المقاومة ولا في الالتجاء إلى التراث، بل يجب الانخراط في العولمة من دون تردد ومن دون حدود، لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق التقدم خارجها. إن

الأمر يتعلق بـ «قطار يجب أن نركبه» وهو ماضٍ في طريقه بنا أو من دوننا. ولا يوضح أصحاب هذه الدعوى هل سنبرز هوياتنا عند ركوب القطار أم أننا سنركبه من دون هوية، من دون ورقة تعريف!؟

وبعيداً عن مناقشة جدلية لهذه الدعوى، يكفي التنبيه إلى أنها الدعوى نفسها التي سبق أن ادعاها ونادى بها مفكرون عرب روّاد منذ أزيد من قرن، ومنذ ذلك الوقت وهي تتردد وتتكرر هنا وهناك في الوطن العربي. وقد تبنتها حكومات وأحزاب فضلاً عن الأفراد، ومع ذلك فحصيلة قرن كامل من التبشير بهذه الدعوى ـ دعوى «الاغتراب» ـ لم تنتج سوى فئة من «العصرانيين» قليلة العدد، نشاهد اليوم تناقصاً نسبياً واضحاً في حجمها، بينما ازداد ويزداد الطرف المقابل لها عدداً وعدة، كماً وكيفاً، في جميع الأقطار العربية وداخل جميع الشرائح الاجتماعية. وهكذا فبدلاً من تيارات «حداثية» تمارس الهيمنة، والقيادة تستقطب الأجيال الصاعدة، بدلاً من ذلك يسود الحديث عن «الأصولية الدينية» بوصفها الظاهرة المهيمنة.

أما نحن فنرى أن الجواب الصحيح عن سؤال «ما العمل»؟ ـ سواء إزاء الثنائية والانشطار اللذين تعانيهما الثقافة العربية، أو إزاء الاختراق الثقافي وأيديولوجيا العولمة ـ يجب أن ينطلق أولاً وقبل كل شيء من العمل داخل الثقافة العربية نفسها. ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره، فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهوية.

إن الثنائية والانشطار ـ اللذين تحدثنا عنهما واللذين يشكّلان نقطة الضعف الخطيرة في واقعنا الثقافي الراهن التي منها يمارس الاختراق تأثيره التخريبي ـ إنما يعكسان وضعية ثقافة لم تتم بعد إعادة بنائها، ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد، والأصيل والوافد، في غير ما تفاعل ولا اندماج. وهذا راجع إلى أن التجديد في ثقافتنا كان يراد له، منذ أزيد من قرن، أن يتم من «الخارج»: بنشر الفكر الحديث على سطحها. لقد سبق لنا أن أكدنا مراراً أن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن أن يتم إلا من داخلها: بإعادة بنائها وممارسة الحداثة في معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها، تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل. ونعود فنؤكد هنا هذا المعنى.

## الأطروحة 10

## إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة، لا تقلّ عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لدخول عصر العلم والتقانة، وفي مقدمتها العقلانية والديمقراطية

إن حاجتنا إلى تجديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذي يمارسه، على مستوى عالمي، إعلامياً وبالتالي أيديولوجياً وثقافياً، المالكون للعلم والتقانة المسخرون لهما لهذا الغرض، لا تقلّ عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التي لا بد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والتقانة، دخول الذوات الفاعلة المستقلة وليس دخول «الموضوعات» المنفعلة المسيرة.

نحن في حاجة إلى التحديث، أي إلى الانخراط في عصر العلم والتقانة كفاعلين مساهمين. ولكننا في حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتقانة. وليست هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين كما قد يبدو لأول وهلة، بل بالعكس هما متكاملتان، أو على الأصح متلازمتان تلازم الشرط مع المشروط.

ذلك لأنه من الحقائق البديهية في عالم اليوم أن نجاح أي بلد من البلدان النامية منها أو التي هي في «طريق» النمو، نجاحها في الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، مشروط أكثر من أي وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية في هذا البلد، عملية الانخراط الواعي، النامي والمتجذر، في عصر العلم والتقانة.

والوسيلة في كل ذلك واحدة: اعتماد الإمكانيات اللامحدودة التي توفرها العولمة نفسها، أعني الجوانب الإيجابية منها وفي مقدمتها العلم والتقانة. وهذا ما نلمسه بوضوح في تخطيطات الدول الأوروبية التي يُدَق في كثير منها ناقوسُ خطر «الغزو الأمريكي» الإعلامي ـ الثقافي الذي يتهددها، في لغتها وسلوك أبنائها وتصوراتهم الجمعية، والذي يوظف أرقى وسائل العلم والتقانة ـ ومنها الأقمار الصناعية ـ في اكتساح مختلف الحقول المعرفية والخصوصيات الثقافية.

إن أوروبا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والأصالة، وتتحدث عن

«الهوية الأوروبية» تعزيـزاً لسـيرها الجـدّي عـلى طريـق تشـييد الوحـدة بـين شـعوبها وأقطارهـا، بخطوات عقلانية محسوبة في إطار من الممارسة الديمقراطية الحق. وهي بـذلك تقـدم لمسـتعمراتها القديمة، لأقطار العالم الثالث كله، نموذجاً صالحا للاقتداء به بعد ملاءمته مع الخصوصيات المحلية.

إن جلّ الحكومات العربية، إن لم يكن جميعها، تسعى اليوم إلى تحقيق «الشراكـة» مـع أوروبـا، الشراكة في مجال الاقتصاد، وأيضـاً في مجـال الثقافـة. ومـع أن هـذه الشراكـة المطلوبـة تمليهـا عـلى الجانبين ظرفية تحكمها المصالح القومية، فإنه لا شيء يضمن تحولها إلى عولمة أخرى داخـل العولمـة الكبرى، غير شيء واحد، هو بناء الشراكة في الداخل كما في الخارج على الديمقراطية والعقلانية.

فهل للشعوب العربية أن تطالب بالشراكة مع أوروبا في مجال اعتماد العقلانية والديمقراطية، في الفكر والسلوك، في التخطيط والإنجاز، في الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة؟

العولمة نظام (Système) ، والنظام لا يُقاوَم من خارجه إلا بنظـام مكـافئ لـه أو متفـوق عليـه. ونحن في العالم العربي نعيش حالة اللانظام. ليس لدينا نظام عربي يكافئ النظام العالمي للعولمة، فلا سبيل إذاً إلى مقاومة سلبيات العولمة إلا مـن داخـل العولمـة نفسـها، بأدواتهـا وبإحراجهـا في قيمهـا وتجاوزاتها. وأيضاً بفرض نوع من النظام على الفوضى العربية القائمة، فوضى اللانظام!

(3)

# العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي (1) [*]

**محمد عابد الجابري**

## تعريفات... ومقارنات

ليس صحيحاً، إذاً، أن العولمة تقوم على كون «الرأسمال لا وطن له». ذلك أن الرأسمال له في جميع الأحوال «وطن». قد لا يكون وطناً من أرض وجبال وحدود، ولكنه في جميع الأحوال محدود بحدود «المصالح القومية» حتى ولو كان الأمر يتعلق بـ «الشركات متعددة الجنسية». ذلك لأن هذه الشركات إذا كانت تنتشر في العالم على صعيد التسويق والإنتاج، فهي تحتفظ بـ الوطن» الأصل كمركز للقرار، وبالتالي كمرجعية قومية. ومن هنا يمكن القول: ليست هناك مصالح جماعية خارج المصالح القومية، تعددت جنسية الشركات أم لم تتعدد. والمصالح القومية للدول الكبرى تتسع اليوم، بفضل سرعة الاتصال وسهولته، لتعمّ كوكبنا الأرضي من أقصاه إلى أقصاه.

قد لا تكون «المصالح القومية» اليوم قومية بالمعنى القديم للكلمة، ولكنها في جميع الأحوال مصالح فئات معينة تستعمل الاقتصاد ووسائل

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 3، العدد 21 (أيلول/سبتمبر 1999).

الإعلام للضغط على أصحاب القرار، بعد أن تكون قد أدت دوراً رئيساً في حملهم، حين الحملات الانتخابية، إلى مراكز القرار، أعني المراكز التي تصنع القرار وتنفذه باسم «الأمة» و«المصالح القومية».

**1 ـ ملاحظات منهجية**

سيدور هذا القول حول الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن التحرر من الأيديولوجيا، والبحث في موضوع العولمة ومسألة الهوية بحثاً علمياً؟

سؤال ينشد الوضوح، باعتبار أن ذلك هو هدف البحث العلمي. ولكن هل عناصر هذا السؤال واضحة كلها؟ إن وضوح السؤال شرط في الوصول إلى نتائج واضحة على صعيد الجواب، هذا أمر بديهي. لنبدأ إذاً بإضفاء أكبر قدر ممكن من الوضوح على السؤال، ولنبدأ بتحديد مجال السؤال وعناصره الأساسية.

لعل أول ما ينبغي البدء به هو استبعاد الفكرة الجاهزة التي تتبادر إلى الذهن لتضفي وضوحاً زائفاً على الموضوع، الفكرة التي تربط التقابل بين العولمة ومسألة الهوية بالتقابل بين الدول المصنّعة المتقدمة داعية العولمة والمستفيد الأول منها وهي دول «الشمال»، وبين البلدان الفقيرة أو القريبة من الفقيرة والتي تصنَّف ضمن الجنوب. إنها فكرة جاهزة مضللة ليس لأنها خاطئة كلياً، بل لأن مثل هذا الربط يجرّ الباحث إلى تركيز النظر على هذا «التقابل» وحده وقراءة الموضوع وكأنه مظهر من مظاهر التقابل أو الصراع بين الغرب والشرق، بين الغرب/الشمال وبين الشرق/الجنوب؛ هذا في حين أن مفعول العولمة سواء على مستوى الهوية أو غيرها يمكن رصده أيضاً، وربما بوضوح أكثر داخل «الشمال» نفسه. سنركز بحثنا إذاً في الموضوع المطروح على مجال أوسع، خارج ضغط تلك الفكرة الجاهزة، معتمدين معطيات الواقع كما هي، منطلقين من توضيح المفاهيم الأساسية المستعملة في البحث.

* * *

يتكون عنوان هذا البحث من خمسة مفاهيم أو عناصر لا بد من عقد اتفاق بيننا وبين القارئ بشأنها، أعني حول المعنى الذي نعطيه لها هنا. هذه العناصر هي: إشكالية، العولمة، الهوية، البحث العلمي، الخطاب الأيديولوجي.

أ ـ لقد استعملنا لفظ « الإشكالية » ولم نستعمل «المشكلة» قصداً. والفرق بينهما، عندنا، يتلخص في كون المشكلة تتميز بكونها يمكن الوصول بشأنها إلى حل يلغيها؛ فـ «المشاكل» في الحساب تنتهي إلى حل، باستثناء بعض المعادلات الرياضية التي يكون حلها، أعني التخلص منها بعد البحث والمحاولة، بالإعلان عن كونها لا تقبل الحل. أما المشاكل المالية والاقتصادية والاجتماعية عموماً، والمشاكل التي يصادفها العلماء في العلوم الطبيعية بمختلف أنواعها، فهي جميعاً تنتهي إلى نوع من الحل، آجلاً أو عاجلاً، ما دام المجال الذي تطرح فيه ينتمي إلى الواقع الموضوعي ويقبل نوعاً ما من التجريب. وفي هذا الإطار يصدق قول ماركس: «إن الإنسانية لا تطرح من المشاكل إلا تلك التي تقدر على حلها». لماذا؟ لأن «المشاكل» بهذا المعنى، إنما تظهر من خلال تقدم البحث، فاكتساب مزيد من المعرفة بموضوع ما، يفتح الطريق أمام اكتشاف مجاهيل جديدة، تكون مناسبة لطرح أسئلة جديدة.

هذا هو تصورنا لمعنى «المشكلة»، وأعتقد أنه من الممكن التعاقد مع القارئ على هذا المعنى. كما يمكن التعاقد على معنى أضيق أو أوسع؛ ففي هذا المجال، مجال الحدود والتعريفات، ليس هناك برهان، وإنما تعاقد واتفاق بين الباحث والمتلقي (وقد يكون المتلقي هو الباحث نفسه)، فبدون هذا لا يمكن الوصول إلى برهان، فالبرهان إنما يبنى، من جملة ما يبنى عليه، على الحدود والتعريفات.

هذا عن لفظ «المشكلة» وأمرها لا يحتاج إلى مزيد بيان. أما « الإشكالية »، فهي شيء آخر.

فعلاً، يستعمل كثير من الكتاب والقراء (عندنا في العالم العربي) ـ أو يفهمون ـ هذا اللفظ ونسيبه «المشكلة» من غير تدقيق، وكأنهما من الألفاظ التي يجوز أن ينوب أحدهما مناب الآخر (وهل هناك فعلاً ألفاظ يجوز فيها ذلك بدون غرض ومبرر؟). ومهما يكن، فنحن نستعمل هنا لفظ «إشكالية» في معنى محدد ـ ولو أنه معقد ـ غير معنى «المشكلة». وفي ما يلي تفاصيل عقد (تعريف) نقترحه على القارئ. ولا يخطرن بالبال أن التعريفات والحدود تصاغ كيفما اتفق. كلا. ليس لأحد أن يقترح تعريفاً إلا إذا كان هذا التعريف يزيدنا معرفة بالمعرّف به ويفسح المجال أمامنا لمزيد من

المعرفة بالموضوع الذي نبحث فيه. ولعل القارئ سيلاحظ هذا بوضوح في ما نحن بصدده.

لقد سبق أن حددنا ما نعنيه بهذا المصطلح منذ أن بدأ يشيع ويذيع في خطابنا العربي المعاصر، (قبل عشرين عاماً) [1] . لقد كتبنا آنذاك في هذا الموضوع ما يلي: «على الرغم من أن كلمة إشكالية من الكلمات المولدة في اللغة العربية (وهي ترجمة موفقة لكلمة( Problématique ، فإن جذرها العربي يحمل جانباً أساسياً من معناها الاصطلاحي. يقال: أشكل عليه الأمر بمعنى التبس واختلط. وهذا مظهر من مظاهر المعنى الاصطلاحي المعاصر للكلمة (ولكنه مظهر فقط). ذلك أن الإشكالية هي، في الاصطلاح المعاصر، منظومة من العلاقات التي تنسجها، داخل فكر معين (فكر فرد أو فكر جماعة)، مشاكل عديدة مترابطة لا تتوافر إمكانية حلها منفردة ولا تقبل الحل ـ من الناحية النظرية ـ إلا في إطار حل عام يشملها جميعاً.

وبعبارة أخرى، إن الإشكالية هي النظرية التي لم تتوافر إمكانية صياغتها، فهي توتر ونزوع نحو النظرية، أي نحو «الاستقرار الفكري».

لم نعمد هنا إلى استرجاع هذا التعريف جزافاً، بل نحن نعتبره خطوة أولى لا بد منها في سعينا إلى الوضوح الذي ننشده. وسنرى أن الموضوع الذي نحن بصدده، أعني العلاقة بين العولمة ومسألة الهوية، سيغدو أوضح، بمجرد ما نقرأه بواسطة هذا التعريف. ذلك أن العلاقة بين العولمة ومسألة الهوية ليست من العلائق البسيطة بل هي فعلاً:

ـ « منظومة من العلاقات »، وليس علاقة بسيطة وحيدة الاتجاه: العلاقة بين العولمة ومسألة الهوية قائمة في آن واحد: بين طرف وطرف آخر داخل الدول المصنّعة، وداخل الدول النامية، وبين هذه الدول وتلك.

ـ « تنسجها داخل فكر معين »: فكر فرد وفكر جماعة وفكر أمة.. إلخ. هذه العلاقة علاقة موضوعية فعلاً، لها وجود في الواقع، ولكنها لا تتشكل منها إشكالية إلا بعد نقلها إلى الذهن بوصفها تطرح إشكالاً قد يتمثل في كون

(1) انظر على سبيل المثال: محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي (بيروت: دار الطليعة، 1980).

العولمة تقفز على الهوية أو تلغيها، فيترتب عن ذلك رد فعل معين.. وقد يتمثل في شيء آخر!

ـ مشاكل عديدة مترابطة »، منها ما يخص ظاهرة العولمة نفسها، ومنها ما يخص مسألة الهوية، ومنها ما يخص العلاقة بينهما: مشاكل اقتصادية وتكنولوجية ومعلوماتية وثقافية وحضارية عامة.

ـ هذه المشاكل « لا تتوافر إمكانية حلها منفردة ولا تقبل الحل ـ من الناحية النظرية ـ إلا في إطار حّ عام يشملها جميعاً ». وسنرى أنه سواء تعلق الأمر بالعالم «المتقدم» أو بالعالم «المتخلف»، لا يمكننا حل المشاكل التي تطرحها العولمة من دون الاصطدام بمسألة الهوية، كما لا يمكن التفكير اليوم في مسألة الهوية من دون الاصطدام بظاهرة العولمة، وفي جميع الأحوال سيكون الحل الذي نتوصل إليه حلاً على الصعيد النظري، أما الناحية العملية فشيء آخر.

ـ ومن هنا تبدو إشكالية العولمة ومسألة الهوية بمثابة « النظرية التي لم تتوافر إمكانية صياغتها، فهي توتر ونزوع نحو النظرية، أي نحو الاستقرار الفكري».

والحق أننا هنا لا نطمع، ويجب أن لا نطمع، في حل نهائي لهذه الإشكالية. كل ما يمكن أن نحصل عليه بعد البحث هو شيء من «الاستقرار الفكري»، شيء من المصالحة داخل وعينا بين عناصر متصارعة.

لقد قلنا في الفرق بين المشكلة والإشكالية، فلننتقل إلى الفرق بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي.

ب ـ يقوم البحث العلمي على مناهج متعددة. والغالب ما يرجع تعددها إلى اختلاف موضوع البحث، لأن طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوعية المنهج. منهج البحث في الرياضيات غيرُه في العلوم الطبيعية، غيره في العلوم الإنسانية.. وكذلك الشأن في الخطاب الأيديولوجي : فهو بطبيعته خطاب متعدد بتعدد الأغراض التي يريد إقرارها أو خدمتها، وهي أكثر من أن تحصى. ومن أجل تجنب الخوض في مشاكل وإشكاليات جديدة، سنعمد إلى المقارنة بين الحقيقة العلمية والحقيقة الأيديولوجية (بدل المقارنة بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي). وهذا انتقال مبرر ومقبول، باعتبار أن غاية

البحث العلمي هـي الوصـول إلى الحقيقـة العلميـة، كـما إن الهـدف الـذي يرمـي إليـه الخطـاب الأيديولوجي هو إثبات ما يريد إثباته كحقيقة. (عـلى أن في مـا قلنـاه في العبـارة الأخـيرة نـوع مـن التحديد للفرق بينهما: البحث العلمي يسعى إلى الوصـول إلى الحقيقـة، فهـو لا يملكهـا ابتـداء، أمـا الخطاب الأيديولوجي فهدفه إثبات ما يريد إثباته كحقيقـة، فهـو يـتصرف وكأنـه يملـك «الحقيقـة» ابتداء).

الحقيقة العلمية قوامها دعامتان. أولاهما ، الموضوعية، و ثـانيتهما إمكانيـة التحقـق. والمقصـود بالموضوعية هو التعامل مع موضوع البحث كما هو، أي في استقلال عن آرائنا وعواطفنـا، وذلـك إلى الدرجة التي يصبح معها بالإمكان الاتفاق بين الباحثين على ما هو نفسـه ذلـك الموضـوع. فـإذا قـام اتفاق بيننا على أن هذا الشيء الذي أمامنا هو الشيء الفلاني وليس غيره، هو قط وليس حجراً مـثلاً، قلنا إن علاقتنا المعرفية بهذا الموضوع علاقة موضوعية. والسؤال الآن هو: هل يمكـن أن تقـوم بيننـا علاقة معرفية تربطنا جميعاً بكل من العولمة ومسألة الهوية، من جنس العلاقـة التـي تربطنـا بكـل من القط والحجر مثلاً؟

هذا السؤال سؤال علمي: يُطرح فقط في إطار البحـث العلمـي. أمـا الخطـاب الأيـديولوجي فـلا يتحمله!

لماذا؟ لأن الخطاب الأيديولوجي هو قبل كل شيء «خطاب».

ج ـ والخطاب رسالة من ذات إلى أخرى تنقل «حقيقة» يطلب من الذات المتلقية، ليس فقط أن تسلم بها، بل أيضاً أن تعمل بها. إذاً إن الخطاب الأيديولوجي في موضوع «العولمة ومسألة الهويـة» خطاب ينقل إلى المتلقي وجهة نظر يعتبرها صاحبها صـحيحة ويطلـب مـن المتلقـي أن يعمـل بهـا. يمكن أن يقول مثلاً: «يجب أن نأخذ بالعولمـة وننخـرط فيهـا ونعمـل في إطارهـا إذا نحـن أردنـا أن نعيش في المستقبل». وقد يضيف: «أما الهوية فهي تنتمي إلى الماضي». وقد يقـول آخـر: «يجـب أن نقف في وجه العولمة لأنها تنطوي على غزو يمارسه الآخر علينا». وقـد يضـيف: «وهـو غـزو يتجـاوز مستوى السلع والاقتصاد لأنه يستهدف الثقافة وبالتالي الهوية والكيان».

واضح أن هاتين الوجهتين من النظـر تضـعاننا أمـام إشـكال ولـيس إزاء

مشكلة فحسب. وما يجعلهما تعبران عن إشكالية هو أن ما تقررانه ليس من قبيل «هذا أبيض» و«هذا أسود»، أو هذا «حجر» وهذا «قط». هما تعبران عن رأيين مختلفين متعارضين فعلاً، غير أنك إذا أخذت بأحدهما لا ترتاح راحة كاملة، بل يبقى الثاني يشوّش عليك رؤيتك ويجرك إلى بحر من الشكوك الغامضة فتعيش حالة من التوتر الفكري. إن الأمر يبدو وكأن هذين الرأيين المتناقضين، على طول الخط، صحيحان معاً في وقت واحد. ومن هنا كان التوتر الذي ينجم عنهما من نوع التوتر الذي يبعثه في النفس الجمع بين النقيضين.

**2 ـ العولمة والمعاصرة... والمصالح القومية**

د ـ أوضحنا في الصفحات الماضية المعنى الذي نعطيه للأدوات التي نتحدث بها عن «العولمة» و«مسألة الهوية»، في العنوان الذي وضعناه لهذا القول، وسنقول الآن ما يلقي بعض الأضواء على هذين العنصرين، أعني العولمة والهوية. غني عن البيان القول إن موضوعنا ـ بل صلب موضوعنا ـ هو العلاقة بينهما، ولكن قد ينبغي قبل الخوض في هذه العلاقة القيام بنوع من التحديد المجمل لكل منهما، خصوصاً، وقد قررنا أن نركز هذا القول على تحديد المفاهيم.

سبق أن نشرنا سلسلة مقالات بعنوان «العولمة نظام وأيديولوجيا»، جمعت مع مقالات أخرى في كتاب صدر بعنوان قضايا في الفكر المعاصر [(2)] . لقد عرضنا في تلك المقالات عدة أطروحات عبرنا فيها عن وجهة نظرنا في هذه الظاهرة الجديدة: العولمة. وقد برهنت تجربة السنتين الماضيتين عن صحة وجهة النظر تلك، ونحن متمسكون بها ولا نرى ما يدعو إلى تعديلها. لقد بدأ الحديث اليوم في المنتديات العالمية الرسمية وشبه الرسمية عن ضرورة «ترشيد» العولمة لتصبح «عالمية مسؤولة»، وليس «عولمة» مفروضة، لتغدو نشاطاً تجارياً عالمياً خاضعاً لبعض القيود ويحترم مصالح الدول والخصوصيات الإقليمية والمحلية، الشيء الذي يعني نزع طابع الهيمنة

(2) انظر: محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر: العولمة ـ صراع الحضارات ـ العودة إلى الأخلاق ـ التسامح ـ الديمقراطية ونظام القيم ـ الفلسفة والمدينة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

الإمبريالية والليبرالية المتوحشة عن العولمة كما عرفتها السنون الأخيرة.

هذا الجانب لا يهمنا هنا؛ فالعولمة كنشاط اقتصادي «خالص» ليست من الظواهر التي تصطدم بمسألة الهوية. هذا من حيث المبدأ. ولكن هل هناك في عصرنا نشاط اقتصادي «خالص»؟ ثم أين تبتدئ «مسألة الهوية» وأين تنتهي؟

هذان السؤالان هما من بين الأسئلة التي تجعل من العلاقة بين «العولمة» و«مسألة الهوية» علاقة إشكالية بالمعنى الذي حددناه في الحلقة السابقة. ذلك أنه ما دمنا لا نستطيع أن نحدد بدقة حدود ظاهرة العولمة، حدودها الاقتصادية والثقافية والإعلامية.. إلخ، ولا أن نرسم لـ «مسألة الهوية» إطاراً محدداً لا تتعداه، فإنه سيكون من الصعب وضع منحنىً أو منحنيات للعلاقة التي يمكن أن تقوم بينهما. كل شيء ممكن في مثل هذه الحالة. ومن هنا تلك الشحنة من التوتر التي قلنا إنها ترافق «الإشكالية» دوماً. بعبارة أخرى: نحن لا نستطيع الوصول إلى نتيجة نحس معها فعلاً بالاستقرار الفكري، وإن حصل شيء من هذا فبسبب غفلة، سرعان ما تنقشع عن توتر أكبر.

لقد عرف الفكر العربي الحديث إشكالية مماثلة لم يهتد بعد إلى حل بشأنها، يمنحه ما هو في حاجة إليه من الاستقرار الفكري. هذه الإشكالية هي ما كان ولا يزال يدعى بـ «إشكالية الأصالة والمعاصرة». ولقائل أن يقول: أليست إشكالية «العولمة ومسألة الهوية» سوى مظهر من مظاهرها، مظهرها الجديد الذي فرضه التطور علينا؟

والجواب: هناك فعلاً تشابه بين الإشكاليتين، ولكن في الظاهر فقط، أما المضمون فمختلف. والألفاظ نفسها، أعني صيغتها الصرفية، تشي بهذا الاختلاف: فـ «المعاصرة» مفاعلة، وهي صيغة تدل على المشاركة. فـ «المعاصرة» صيغة تفيد أننا نحن الذين نطلب المعاصرة ونقوم بها لأنفسنا، أي نسعى إلى أن نرتفع إلى مستوى عصرنا في مجال الفكر والعلم والصناعة، وبالتالي الأخذ بأكبر قدر من التقدم والرقي.

أما العولمة فصيغتها الصرفية فوعلة تفيد جعل الشيء على هيئة معينة: فقولبة الشيء معناها جعله في قالب. كما إن عولمته تعني جعله عالمياً. وهذه الفروق اللغوية ليست خاصة باللغة العربية فحسب، بل نلحظها في كثير من

اللغات الأجنبية. فـ «العولمة» ترجمة لكلمة (Globalisation) التي تفيد في معناها اللغوي التعميم: تعميم الشيء وجعله شاملاً . وإذا لاحظنا أن كلمة (Globe) تعني الكرة، وتستعمل عَلَماً لتدل بالتحديد على الكرة الأرضية، استطعنا أن نربط العولمة بهدفها الاستراتيجي: أعني تعميم نمط من الحياة على الكرة الأرضية كلها . ومن هنا الاسم المرادف لـ «العولمة» في الخطاب العولمي المعاصر، أعني لفظ (Planétarisation) وهو ما يترجمه بعضهم بـ « الكوكبية ». والمقصود جعل كوكب الأرض كله مسرحاً لنمط معين من التعامل المالي والتجاري، وبالتالي الحضاري، هو النمط الأمريكي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا بد من ملاحظة أنه لسنا نحن الذين نقوم بالعولمة والتعميم، بل العولمة عملية تتم خارج إرادتنا، على العكس تماماً مما تدل عليه «المعاصرة» التي نفترض فيها أننا نحن الذين نقوم بها بإرادتنا أو على الأقل ندعو إليها. وقد نلمس هذا الفرق بوضوح أكبر لو أننا انتبهنا إلى الطريقة التي نعبر بها عن الموقف الإيجابي منهما، موقف القبول. ذلك أننا نقول: نحن ننشد المعاصرة ولا نقول «ننشد العولمة»، بل نقول: « ننخرط» في العولمة أو «نستعد في الدخول» في عصر العولمة.

هـ بعبارة قصيرة، في «المعاصرة» نتعامل مع أنفسنا كذات، أما في «العولمة» فنشعر أننا موضوع لها . قد يكون هذا مجرد فرق سيكولوجي. ليكن؛ فالموقف السيكولوجي هنا من الأهمية بمكان: إن الأمر يتعلق بـ « الهوية »، والهوية مسألة وعي، فهي من ميدان السيكولوجيا. ولذلك سيكون رد الفعل من قبيل الاستفهام الاستنكاري التالي: وهل من يتعامل مع الظاهرة نفسها كذات فاعلة كمن يتعامل معها كموضوع منفعل؟

ثم إن التقابل أو التعارض بين «الأصالة والمعاصرة» ليس من جنس التقابل والتعارض بين «العولمة والهوية». ذلك أن «المعاصرة» لا تهدد الهوية إلى درجة إلغائها ونفيها، بل بالعكس تعمل على إغنائها وتجديدها؛ والأصالة، بعد، ليست جزءاً من الهوية، بل هي وصف يمكن أن توصف به. أما «العولمة» فبما أنها تعميم وقولبة، فهي تهدد الهوية كما تهدد الأصالة، أو على الأقل نوعاً من الهوية ونوعاً من الأصالة.

قد يعترض معترض ويقول: وما شأن «العولمة»، ومجالها التجارة، وشأن الهوية والأصالة وهما من الأمور المعنوية؟ والجواب: التجارة هي

النشاط الحيوي للرأسمال، والرأسمال يقال فيه اليوم أكثر مـن أي وقـت مضى إنـه «لا وطـن لـه»؛ فالعولمة إذاً نفي للوطن وإلغاء له. والوطن هو مجال الهوية والأصالة.

يمكن داعيـة العولمة أن يوافق على ذلك ويختـاره: يمكـن أن يقـول: لقـد انتهـى عصر القوميـات والهويات ونحن الآن في عصر الفضائيات وشبكة المعلومات!

مثل هذه العبارة تتكرر هنا وهناك. وهي عبارة تحمل صدقاً وكذباً في آن واحد، ويراد بالصـدق فيهـا أن يغطـي عـلى الكـذب! هـي صـادقة في القـول: «نحـن الآن في عصر الفضـائيات وشـبكة المعلومات»، فهذا واقع . ولكنها غير صادقة في القول: «انتهى عصر القوميـات والهويـات»، لأن هـذا حكم ذهني لا يستند إلى الواقع. والحكم الصحيح والعلمـي في مثـل هـذه الـدعاوى هـو الواقـع لا غيره. والواقع هو ما نشاهده. وما نشاهده هو انبعاث الـروح القوميـة والانكفـاء في إطـار هويـات ضيقة، في بلدان «الشمال» كما في بلدان «الجنوب».

سنقتصر هنا على ذكر شهادات تخص بلدان «الشمال»، حتى لا نربط التقابل بـين البلـدان التـي تعتبر بصورة أو بأخرى «فاعلة» العولمة والبلدان «المنفعلة» بها، وبين التقابل بين العولمة والهوية.

لا تتردد الولايات المتحدة الأمريكية داعية العولمة، والمبشرة بها كنظـام عـالمي جديـد لا بـد مـن الأخذ به، أقول: لا تتردد في التهديـد باتخـاذ عقوبـات اقتصـادية انتقاميـة ضـد الـدول التـي تمـارس التجارة بحسب مقتضيات العولمة نفسها، عندما ترى في تلك الممارسة ما يمس بما تسميه بـ «المصالح القومية» للولايات المتحدة. وقد شهدت الشهور الأخيرة نزاعاً حاداً بين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وكل من اليابان والمجموعة الأوروبية بسبب ممارسة التجارة بموجب الاتفاقيات الدولية التي شرّعت للعولمة بإشراف الولايات المتحدة وزعامتها.

وإذا كان الأمر قد وقف عند حد اتخاذ الإجراءات الحمائية أو التهديـد بهـا، فلأنه يتعلق بالأقوياء السبعة الكبار الذي يشكلون قوام ما يسمى بـ «المجتمع الدولي» الذي هو، في الحقيقة والواقع، «مجتمع» الفاعلين للعولمـة والمسـتفيد

منها. أما عندما يتعلق الأمر بغير هؤلاء، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتردد في استعمال الأسلحة المتطورة من صورايخ ومقنبلات وغيرها لـ «ردع» الضعفاء الطموحين إلى شيء من «الكبر»، أو الذين قد يمارسون حقهم في حماية ثرواتهم القومية.

ليس صحيحاً، إذاً، أن العولمة تقوم على كون «الرأسمال لا وطن له». ذلك أن الرأسمال له في جميع الأحوال «وطن». قد لا يكون وطناً من أرض وجبال وحدود، ولكنه في جميع الأحوال محدود بحدود «المصالح القومية» حتى ولو كان الأمر يتعلق بـ «الشركات متعددة الجنسية». ذلك لأن هذه الشركات إذا كانت تنتشر في العالم على صعيد التسويق والإنتاج فهي تحتفظ بـ «الوطن» الأصل كمركز للقرار، وبالتالي كمرجعية قومية.

ومن هنا يمكن القول: ليست هناك مصالح جماعية خارج المصالح القومية، تعددت جنسية الشركات أم لم تتعدد. والمصالح القومية للدول الكبرى تتسع اليوم، بفضل سرعة الاتصال وسهولته، لتعمّ كوكبنا الأرضي من أقصاه إلى أقصاه. قد لا تكون «المصالح القومية» اليوم قومية بالمعنى القديم للكلمة، ولكنها في جميع الأحوال مصالح فئات معينة تستعمل الاقتصاد ووسائل الإعلام للضغط على أصحاب القرار، بعد أن تكون قد أدت دوراً رئيساً في حملهم، حين الحملات الانتخابية، إلى مراكز القرار، أعني المراكز التي تصنع القرار وتنفذه باسم «الأمة» و«المصالح القومية».

لنترك الولايات المتحدة ولننتقل إلى بريطانيا. هنا سنجد أنفسنا إزاء موقف من العولمة تحكمه المصالح القومية إلى درجة التناقض. فمن جهة يرفض معظم البريطانيين التنازل عن عملتهم الوطنية والانضمام إلى منطقة اليورو. وقد استمعت مؤخراً إلى ريبورتاج أذاعته الـ بي.بي.سي (BBC) . واستجوبت فيه عدداً من الأفراد البريطانيين، نساء ورجالاً، حول احتمال انضمام بريطانيا لمنطقة اليورو، فكانت جميع الأجوبة ضد هذا الانضمام. والحجة المتكررة هي أن العملة رمز وطني وأن الوحدة الأوروبية يجب أن لا تطال الرموز الوطنية لبريطانيا. وفي استطلاع للرأي العام أجري هناك في الآونة الأخيرة عبّر أزيد من 50 في المئة عن معارضتهم للتخلي عن العملة البريطانية والانضمام إلى اليورو.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن المرء أن يلاحظ تحالف الإنكليز مع أوروبا ضد أمريكا عندما تتخذ هذه الأخيرة إجراءات حمائية في الميدان التجاري، أو عندما تتناقض السياسة الأمريكية مع المصالح «القومية» البريطانية التي تشمل ـ عند الحاجة ـ مصالح الكومونولث، مع أن الإنكليز هم مع الأمريكان في السياسة الخارجية. وعلى العموم يمكن القول إن ما يطبع العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، هو التحالف ضد الآخرين في إطار التناقض بين المصالح القومية لكل منهما. وللحديث صلة.

(4)

# العولمة ومسألة الهوية بين البحث العلمي والخطاب الأيديولوجي (2)[*]

**محمد عابد الجابري**

## العولمة وهاجس الهوية في الغرب

تحدثنا عن «المصالح القومية» في الغرب المعاصر، على مستوى الدولة والوطن والرأسمال والشركات «المتعددة الجنسية»، أما على مستوى الأفراد، فالارتباط بالوطن والرموز القومية والتاريخية وبالهوية ظاهرة عامة متجذرة في الدول الكبرى، في الولايات المتحدة كما في أوروبا.

سأترك فرنسا جانباً، فموقف زعمائها السياسيين، ومثقفيها وصحفها وشعبها، من الاختراق الثقافي الأمريكي ومن تأثير العولمة على اقتصادها ومناطق نفوذها موقف معروف. سأقتصر، إذاً، على سرد معطيات واقعية تخص الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا، وهي المصنفة ضمن «الدول الكبرى». أما الدول الصغرى في أوروبا الغربية وشمال القارة الأمريكية (كندا) فهي ما زالت موطن القومية بامتياز: هي تعاني تعدد القوميات وتنافسها داخل بلدانها، ولو أن معاناتها سلمية في الغالب: كانتونات في سويسرا، قوميتان في بلجيكا،

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 3، العدد 22 (تشرين الأول/أكتوبر 1999).

طائفتان دينيتان متصادمتان في إيرلندا، لغتان وبالتالي ثقافتان وميلان قوميان في كندا.. إلخ. سنترك جانباً هذه «الدول الصغرى»، التي تمتد النزعات القومية المعاصرة فيها إلى ما قبل زمن العولمة، لنهتم بالدول الكبرى التي قد يُظَن بها أن التقدم الحضاري الذي تعيشه والذي تجسمه العولمة فيها ربما يكون قد نتج منه نوع من تخفيف حدة الشعور القومي؛ ولنبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية.

يمكنني أن أقول بحسب تجربتي الخاصة، وبناء على ما قرأت وسمعت، إن الولايات المتحدة الأمريكية هي من أكثر البلدان التي تعيش هاجس الهوية. لقد زرت هذا البلد قبل سنتين في إطار ما سمي بـ «الحوار العربي الأمريكي». كنت واحداً من أعضاء وفد عربي يمثل الأقطار العربية. كانت لنا اتصالات ومحادثات واسعة وغنية بجهات مختلفة، الجامعية وغير الجامعية، من المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي، ومن سياتل شمالاً حتى الحدود مع المكسيك جنوباً. وقد لاحظت في جميع هذه المناطق أن لفظ «تراث» يثير عندهم شجوناً، وأن الكثير منهم، إن لم يكونوا جميعاً، مسكونون بهاجس إبراز شيء اسمه «التراث الأمريكي».

هذا شيء لاحظناه حتى على مستوى برنامج الرحلة. ذلك أن الأماكن التي نص البرنامج على زيارتها لم تكن تلك التي تتجلى فيها الحداثة الأمريكية، بل لقد انصرف اهتمام واضعي برنامج الزيارة إلى التنقل بنا عبر الأشياء التي لها طابع تاريخي تراثي. لقد فوجئت من ذلك الاهتمام الذي يوليه المسؤولون على الرحلة بتعريف الأجنبي بـ «كريستوفر كولومبس» مكتشف أمريكا، فهو يقدم كمؤسس «أمة»، كـ «أصل» لهذه الأمة. أما عندما زرنا تكساس واستمعنا إلى حاكمها، فقد استمعنا إلى نغمة أخرى. لقد كان التركيز واضحاً على خصوصية هذه الولاية، على هويتها الخاصة المتميزة.

هذا النوع من الهوس بالبحث عن الجذور مظهر عام من مظاهر الحياة في الولايات المتحدة الأمريكية متزعمة أيديولوجيا العولمة. وقد استبد بناظري إلى درجة أنه جعلني أقول في إحدى مداخلاتي: «إن وضعنا معكم مقلوب: نحن في العالم العربي شبعنا من التراث ونبحث عن المعاصرة، أما أنتم فيبدو أنكم شبعتم من المعاصرة وتبحثون عن التراث! أنتم تبحثون عن الماضي ونحن نبحث عن المستقبل»! وقد كان لهذه الملاحظة، التي صدرت عني

بصورة عفوية تماماً، وقع كبير في نفوس الكثيرين منهم إلى درجة أن بعضهم أخذها كـ «نظرية» وسار يستشهد بها في كل مناسبة.

وما زلت أتذكر شاباً أمريكياً كان معنا وكان يتكلم و«يمضغ» الحروف والكلمات على طريقة بعض الأمريكيين، إلى درجة يصعب معها فهم ما يقول، حتى على الذين قضوا سنوات في ذلك البلد! قلت له: لماذا لا تتكلمون بوضوح ولا تبينون الكلمات كما يفعل الإنكليز وهم أصحاب اللغة؟ فأجاب وهو يبتسم: «هذا جزء من خصوصيتنا وهويتنا، وبه نكون «الأمريكان» وليس «الإنكليز». يجب أن تكون لنا طريقتنا في الكلام».

وقبل بضعة أشهر فقط اتصلت بي باحثة أمريكية تطلب أن أمدها بأية معلومات عما قد يكون هناك من تأثير لابن رشد في بعض فلاسفة أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ فلما سألتها عن سر اهتمامها بابن رشد وتأثيره في فلاسفة أوروبا في القرنين المذكورين، وهي تعيش في أمريكا، قالت إنها تهيئ رسالة جامعية تحاول أن تثبت فيها تأثير ابن رشد في الفكر الأمريكي عن طريق تأثيره في بعض فلاسفة أوروبا الذين كان لهم تأثير في أمريكا!

وإذا انتقلنا الآن إلى ألمانيا موطن الشعور القومي بامتياز، فإمكاننا أن نلاحظ أن أربعين سنة من الستار الحديدي والحواجز الأيديولوجية والقطيعة البشرية والحرب الباردة.. إلخ، كل ذلك قد انهار انهياراً أمام «وحدة الأمة الألمانية» بمجرد ما سنحت الفرصة السياسية بذلك. ومع أن التفاوت في النمو الاقتصادي وفي نمط النظام الاجتماعي كان كبيراً جداً، فقد تحمّل الطرفان، الشرقي والغربي، التضحيات على مستوى المصالح الاقتصادية لفائدة المصلحة القومية: الوحدة الألمانية.

هذا في ما يتعلق بالوحدة القومية التي لم تنل منها لا الحرب الباردة ولا اقتصاد العولمة. أما مسألة الهوية فيمكن أن نسجل انبعاث النزعة العنصرية ذات الميول النازية. وإذا كانت هذه النزعة ضيقة ولا تعبر عن الاتجاه العام للأمة الألمانية اليوم، فهناك نوع آخر من التعبير عن مسألة الهوية في السياسة الثقافية للدولة والمجتمع في ألمانيا.

من طبيعة الألمان أنهم يعملون في صمت، خصوصاً بعد الحرب العالمية

الثانية. لقد استعادوا قوتهم الصناعية وبنوا قوتهم الاقتصادية بصمت، وهاهم يعملون بجد في الميدان الثقافي بصمت كذلك. إن الإعلام العالمي يتحدث كثيراً عن نشاط فرنسا في مجال «الفرانكوفونية»، وعن هيمنة اللغة الإنكليزية على الصعيد العالمي. هذا شيء معروف. ولكن يجب أن نضيف أيضاً جهود ألمانيا الآن في نشر لغتها في أوروبا الشرقية التي تعتمد كثير من دولها العملة الألمانية (المارك) عملة مرجعية لها.

باختصار، هناك في الغرب الآن ثلاث مجموعات ثقافية متصارعة داخل العولمة، من أجلها وضدها في آن واحد: المجموعة الإنكليزية وتضم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والقسم المتحدث بالإنكليزية من كندا؛ والمجموعة الفرنسية التي تضم خمس دول (دول التلفزة الفرنسية الدولية تي.في 5( (TV5) ، والمجموعة الجرمانية التي تتوسع نحو أوروبا الشرقية.

لنترك جانباً المجموعة اليابانية والمجموعة الصينية ولننتقل إلى مظهر آخر من مظاهر التعصب القومي في الغرب، فنحن نتحدث هنا عن الغرب والعولمة.

* * *

تريد العولمة تجاوز الحدود القومية والتعامل مع فضاء جغرافي لا يعترف بالحدود، فضاء الكوكب الأرضي، فضاء الرأسمال الذي يقال عنه إنه «لا وطن له». ولكن العولمة بمسعاها هذا تخلق حدوداً جديدة، حدوداً تفصل داخل الدول الكبرى نفسها بين السكان «الأصليين» والسكان «الطارئين».

في عصر الاستعمار، في القرن الماضي وحتى منتصف هذا القرن، كانت الهجرة مباحة ـ ومفروضة بالقوة حتى ـ وفي الاتجاهين معاً: من الشمال إلى الجنوب ومن الجنوب إلى الشمال: يهاجر المعمَّرون من أوروبا (الشمال) إلى المستعمرات (الجنوب) حيث يحتلون الأراضي بالقوة ويقيمون اقتصادهم وسيطرتهم السياسية بالقوة كذلك. ويهجَّرون بالقوة وبالإغراء أبناء المستعمرات ليعملوا في الجيوش الأوروبية كمجندين في «اللفيف الأجنبي»، تأكلهم الحروب الأوروبية ـ العالمية، أو ليعملوا في المناجم والطرقات والمصانع لتشييد عظمة «الشمال» وتعويض ما قوضته الحرب.

أما اليوم، في عصر العولمة، فالهجرة من الجنوب إلى الشمال تقام

دونها الحواجز والموانع. أما الذين هم هناك من أبناء الجنوب سواء من المتسربين الجدد أو من الجيل الثاني والثالث، فهم يعيشون وضعية المهاجر الذي فرضت عليه الغربة. قد تكون له جنسية البلد الأوروبي الذي يعيش فيه عضواً منتجاً وأيضاً مستهلكاً، ومع ذلك فهو يعامل معاملة الغريب الذي يقع مكانه خارج الحدود، ليس الحدود الجغرافية فحسب، بل الحدود الحضارية كذلك، من لون ولكنة ودين ولباس.. إلخ. قد لا تظهر هذه المحددات الحضارية على الشخص كأن يكون ذا لون أوروبي «أصيل» وذا لكنة باريسية أو لندنية متميزة، وعلمانياً حتى النخاع، ولا يعرف جسمه غير الهندام الأوروبي العصري، ومع ذلك فقد ينوب اسمه وحده عن جميع تلك المحددات، وإذا كان هناك اشتباه في الاسم فـ «الأصل» هو الفصل.

يقول الصديق الأستاذ محمد أركون بصدد الطريقة التي تعاملت بها أوروبا مع ثقافة «الوافدين» من السكان «غير الأصليين»: «إن تجربتي الشخصية المبنية على معاشرة طويلة لأوساط مختلفة تفرض علي القول: إنه في هذا الموضوع تسود أشكال من المقاومة الوطنية تمنع ليس من إلحاق الأفراد ـ المواطنين، بل من قبول منظومات ثقافية أجنبية، منعاً يتخذ شكل رفض صريح في البرامج السياسية، ويتخذ صورة أعمق وأعم على مستوى المبادلات غير المشخصة التي تتحكم فيها التمثلات الخاصة بكل ثقافة».

ويستشهد الأستاذ أركون بتجربته الشخصية فيقول: «وهنا لن أقمع ذكرى مؤلمة من التعبير عن نفسها، بل أستدعيها أمام شهادة شهود، هم أعضاء لجنة الثقافة والتربية في البرلمان الأوروبي المجتمعين في أنطاليا من 6 حتى 1997/9/9. فبعد العرض الذي قدمته [في اللجنة المذكورة] والذي كان موضوعه: «الدين والديموقراطية واللائكية، مقاربة نظرية» ساءلني جاك بوميل، البرلماني الفرنسي وعضو اللجنة مستعملاً عبارات قال فيها: «كيف جاز لك أن تندد بقصور تعليمنا وأبحاثنا وممارساتنا الثقافية، بينما أنتم في بلدانكم الإسلامية تعملون على تكريس استمرارية النزعات الوثوقية الدوغمائية الأكثر ظلامية وأنواع التعصب الأكثر تخريباً، وأنواع الرفض والمحرمات والممنوعات الأكثر تعارضاً مع جميع المبادئ التي تزعمون أنكم علمتموها لنا والتي غرفتموها من تقاليدنا الفكرية والثقافية»؟

ويعقب الأستاذ أركون على هذه العبارات قائلاً: إما أن أكون مواطناً

فرنسياً وبالتالي مواطناً أوروبياً مثله، وإما أن أكون أستاذاً في جامعة السوربون حيث حصلت على شهادات جامعية تسمح لي بالتعامل مع الفكر الأوروبي بالروح النقدية نفسها التي دأبت على التعامل بها مع الفكر الإسلامي، فهذا وذاك ما لا قيمة له في نظر النائب المحترم الذي يمثل بالفعل واحداً من أهم التيارات السياسية في فرنسا. هكذا وجدتني أشعر مرة أخرى، كما شعرت في الجزائر المستعمرة، وقد «أرجعت إلى دواري الأصلي» ـ [الدوار: حي من أحياء البادية، مدشر] ــ بحسب العبارة التي كانت تستعملها الإدارة الاستعمارية لإبعاد الشخص غير المرغوب فيه من الدائرة المحمية [الحي الخاص بسكنى الأوروبيين].

لقد تعودت على جدلية الـ «نحن»، [نحن] المسيطر، ناشر الحضارة، القدوة المستأهل لكل احترام، الذي يعيد إلى وضعيته كتابع، إلى تفاهته، إلى تخلفه التاريخي، بل إلى قصوره الموروث، مخاطبَه الـ «أنتم»، الذي يتجرأ على التطاول على لغة وفكر وثقافة مراقبة في أسمائها واستعمالاتها. إن مثل هذه التصرفات العنفية توجد في أوروبا التي تريد أن تكون في الوقت نفسه إنسانية وديمقراطية وليبرالية. لقد صادفتها في كل مكان، حيثما حاولت بكل قناعة وحماس، القيام بأكثر ما يمكن من الجدية والإخلاص بمهمة الوسيط الثقافي والفكري بين التجارب الثقافية المتعددة التي ترعرعت ونمت في سياق الحضارة الإسلامية، وبين التجارب المجددة والمبدعة حقاً والحاملة للتاريخ المحرر والتي كانت أوروبا فعلاً هي وحدها التي أنتجتها ونشرتها في بقية العالم» [1].

* * *

لقد حرصنا في هذا القول على اعتماد الشهادات التي تعبر عن معطيات واقعية، شهادات صحيحة لا مجال للشك فيها. والتزمنا في عرضها أسلوباً موضوعياً، فتجنبنا التحزب ولم نضخم المضمون ولم نفقره، ولم نتسرع في استخلاص النتائج. وتلك هي الخطوات الأولى في البحث العلمي. أما الخطوة الأخيرة فهي استخلاص النتائج، وهي ما سنتفرغ له الآن.

(1) انظر نص مقالة الأستاذ أركون في: فكر ونقد : السنة 2، العدد 19 (أيار/مايو 1999)، والسنة 2، العدد 20 (حزيران/يونيو 1999).

وهنا لا بد من التقيد بما يمكن أن يستخلص من الشهادات المعروضة، من دون غيرها. والشهادات التي عرضناها تعبر كلها عن معطيات واقعية استقيناها من الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا. أعني من الغرب الذي هو موطن العولمة وحامل لوائها. وهناك في هذا الغرب نفسه، لاحظنا وجود ردود أفعال ضد العولمة باسم الهوية والدفاع عنها، كما في فرنسا وإنكلترا وألمانيا، أما في الولايات المتحدة، فالبحث عن الهوية والعمل على إخصابها مستمر، ليس على صورة رد فعل ضد العولمة وحسب، بل أيضاً على صورة تأسيس الهوية وطلب الخصوصية من طرف دعاة العولمة أنفسهم.

والنتيجة الأساسية التي تفرض نفسها هنا هي التالية: إن التعارض بين العولمة ومسألة الهوية ظاهرة يعيشها الغرب نفسه، موطن العولمة ومصدرها. وبالتالي، فمن الخطأ الجسيم النظر إلى هذا التعارض على أنه، فقط، تعارض بين الغرب/الشمال بوصفه مصدر العولمة المستفيد منها، وبين بقية العالم/الجنوب بوصفه المدافع عن الهوية والخصوصية كضدٍ على العولمة واجتياحاتها.

وإذا جاز لنا أن نطلق اسم «الهُوِيَّانِيَة» على النزعة التي ترفع شعار الهوية، قومية كانت أو إثنية أو طائفية.. إلخ.، وهذا ما قصدناه هنا بعبارة «مسألة الهوية»، إذا جاز لنا هذا، وجب القول إن التعارض بين العولمة والهويانية هو مظهر من مظاهر الصراع في عصرنا، وهو صراع يعيشه العالم ككل كما يعيشه كل بلد على حدة، «متقدماً» كان هذا البلد أو «متخلفاً». وإذا كان هذا الصراع يبدو في بعض الأحيان، وعلى السطح، في صورة صراع بين «الشمال» داعية العولمة والمستفيد الأول منها، وبين الجنوب «موضوع العولمة» والمستهدف بها، فليس هذا سوى مظهر واحد من جملة مظاهر متعددة.

هذا ما تنطق به الشهادات التي عرضناها. هناك معطيات أخرى لا تدخل في موضوعنا وقد سكتنا عنها. ولكن بما أنها أشبه ما تكون المعبّر عن الوجه الآخر من العملة، فلا بد من الإشارة إليها، ولو بكلمات، حتى لا تبقى المعطيات التي عرضنا والنتائج التي خرجنا بها هي وحدها «الحقيقة».

نريد أن تستحضر هنا جوانب أخرى في العولمة لا بد من التنويه بها،

وفي مقدمتها التطبيقات العلمية في مجال الإعلام، عبر القنوات الفضائية وعبر الإنترنت بخاصة؛ وهي التطبيقات التي أخذت تقلل من دائرة الاحتكار في مجال المعرفة. ثم هناك العمل الإنساني الذي تقوم به معظم المنظمات غير الحكومية التي نشطت في «عصر العولمة» بصورة غير مسبوقة. ولا بد من الإشارة كذلك إلى الضغط الديمقراطي الذي يمارس على الصعيد العالمي، والذي يعمل على تكريس قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.. إلخ. ومع أنه يمكن التنقيص من جدوى هذه الجوانب الإنسانية في العولمة بسبب كونها متواضعة من جهة، وأيضاً خاضعة هي الأخرى لحساب المصالح القومية والإمبريالية، فإن النقص الذي يلابسها لا يفوق بكثير الاستثناءات التي يمكن ذكرها بصدد الوقائع التي سجلناها أعلاه كسلبيات عصر العولمة.

العلاقة بين العولمة ومسألة الهوية ليست إذاً علاقة وحيدة الاتجاه، وهي لا تطرح مشكلة واحدة يمكن حلها فحسب، بل هي تنسج إشكالية لا يمكن حلها إلا بتجاوزها. وعملية التجاوز تتطلب هنا مقاومة هذه الإشكالية بأقوى أسلحتها، أقصد تعميم المعرفة العلمية. إن التغلب على مساوئ العولمة لن يفيد فيه الهجوم عليها ولا محاولة حصارها. إن السبيل القويم للحد من آثارها على الهوية والخصوصية، والتي تتجلى قبل كل شيء في ما عبرنا عنه بـ «الهويانية»، هو الرفع من مستوى الهوية إلى الدرجة التي تستطيع بها الصمود الإيجابي المملوء بالثقة بالنفس. إن الوسائل التقنية التي توفرها العولمة على مستوى الاتصال، بخاصة، هي خير مساعد على نشر المعرفة العلمية وتعميم الروح النقدية. إن في العولمة سلبيات؛ ولعل أكبر سلبياتها ومخاطرها هي أنها تدفع إلى الوقوع فريسة للهواجس الهويانية، سواء داخل البلدان المتقدمة داعية العولمة، أو البلدان الضعيفة المتخوفة منها. إن النقد العلمي وحده يحرر من الاستلاب العولمي والتقوقع الهوياني.

* * *

جميع ما تقدم يخص العلاقة بين العولمة والهوية كما تبدو على سطح الحياة الواقعية التي اعتدنا أن نتعامل معها حتى الآن. غير أن هناك وجهاً آخر للمسألة التي نحن بصددها لا بد من الوقوف عنده قليلاً.

ليست العولمة مالاً واقتصاداً فحسب، ولا هي ثقافة بالمعنى السائد

لحد الآن للثقافة فقط، بل هي أيضاً وفي الأساس اتصال عبر فضاء لاجغرافية فيه ولا تـاريخ، فضـاء شبكة الاتصال المعلوماتية (الإنترنت). لقد أخذ هذا العـالم الجديـد يشـكل نوعـاً جديـداً مـن «عـالم الغيب»، مع هذا الفارق: وهو أنه «غيب» يتم التحكم فيه عن بعـد، مـا يجعـل منـه عالمـاً واقعيـاً، ولكن لاواقعية العالم الذي اعتـاد الإنسـان التعامـل معـه منـذ وجـد، بـل واقعيـة جديـدة نسـميها: اعتبارية.

لقد عاش الإنسان منذ وجد بين عالمين يشكل أحدهما «ظلاً» للآخر، أعني قرينه الملازم له الـذي يحاكيه بصورة ما، وقد تعامل الناس مع هذين العالمين بأشكال عدة: فعـلى مسـتوى الـدين، هنـاك «عالم الغيب» أو الآخـرة مـن جهـة، وهنـاك «عـالم الشـهادة» أو الـدنيا مـن جهـة أخـرى. ومـع أن الديانات السماوية تقرر أن الـلـه وحده يعلم الغيب، فقد شيدت «الديانة الشعبية» لنفسـها صـوراً مفصلة عن عالم الغيب إلى درجة غدا معها بعض منتجيها ومروجيها «يعرفون» عن عالم الغيب ذاك أكثر مما يعرفون عن عـالم الشـهادة: عـالم الواقـع الـذي يعيشـون فيـه. ويـناظر هـذين العـالمين في الفلسفة ـ وبخاصة عند أفلاطون ومن سار عـلى نهجـه ـ عالمـان: أحـدهما «عـالم المُثـل» وهـو عـالم الغيب، والآخر «عـالم الحـس»، وهـو عـالم الشـهادة. الأول هـو «الحقيقـي»، أمـا الثـاني فهـو مجـرد «أشباح»! وفي التصوف مثل هذا التصور. أما العلم «الحديث» فقد ابتكر بعض رجالـه أو المنتسـبين إليه عالماً خيالياً، أطلقوا فيه العنان للخيال العلمي، يستبقون فيه الزمن ليجعلوا من الممكن العلمي الخيالي، الذي يسمح به سياق تطور العلم، عالماً لـ «الغد».

جميع هذه العوالم التي تقف كالظل للعـالم الـواقعي الـذي نعيشـه، والتـي تقـدم المثـال الـذي يتحقق فيه الكمال الذي يخلو منه عالمنا الأرضي الواقعي، هي عوالم تصورية، أعني أن تعاملنا معها، سواء في إطار الدين أو الفلسفة أو العلم، يقوم على مجرد التصور، لا غير. أمـا العـالم الجديـد الـذي أنتجته العولمة، أو تقدمه وسائل الاتصال في إطار العولمة، فهو عـالم جديـد تمامـاً. ذلـك أن التعامـل معه يتم لا على مستوى مجرد التصور، بل يتم بواسـطة الصـورة الحيـة، والصـوت الحـي، والاتصـال الحي، والتواصل الحميمي. والفرق الوحيد بينه وبـين عالمنـا الـواقعي الـذي اعتـدناه هـو أنـه عـالم متحرر من المسافة الزمانية والمكانية، وبالتالي من المحددين الأساسيين للهوية: الجغرافيا والتاريخ

هذا العالم الجديد، عالم الإنترنت، يضم جميع أنشطة عالمنا الواقعي المعتاد، أو في إمكانه أن يضمها جميعها ويضم أشياء جديدة أخرى، فقط مع هذا الفارق، وهو أن جميع أشيائه وأنشطته تسمى بأسماء يسبقها أحد المقطعين، سايبر (Cyber) ، وتيلي . (Tele) الأول يدل على التحكم، والثاني معناه عن بعد. أما هوية الأشياء التي يحتويها والأنشطة التي تتم فيه فتتحدد بالوصف اعتباري . (Virtuel) :ونحن نترجم هذه الكلمة بـ «اعتباري»، وليس بـ «افتراضي» أو «وهمي» بحسب المعنى الأصلي للكلمة، لأن الأمر هنا يتعلق، ليس بمجرد وجود تصوري من صنع الخيال أو الوهم، بل بوجود واقعي مشاهد عبر الصورة والكلمة وجميع الرموز، ولكنه مع ذلك «اعتباري» (من العبور والاعتبار معاً)، بمعنى أن الاتصال فيه يتم عن بعد وعبر رموز.

هذا العالم، عالم الإنترنت، يستحق منا وقفة أطول، قد يتسع لها الوقت قريباً. لنكتف الآن بالإشارة إلى النتيجة التي يمكن استخلاصها بصدد موضوعنا: العلاقة بين العولمة والهوية.

أشرنا قبل إلى أن الإنسان ظل يتعامل، منذ وجد، مع عالمين: عالم الواقع المحسوس، وعالم آخر قرين له يتصوره دينياً أو فلسفياً أو علمياً. وهوية الإنسان تتحدد ليس بمعطيات عالم الواقع الذي يشيعه حسياً فحسب، بل تتقوم كذلك بمعطيات عالم «الغيب» الذي يحياه روحياً. والعولمة نفسها قد تركب معطيات العالم الواقعي، كالاقتصاد وتقنيات الاتصال، وقد تركب معطيات العالم الغيبي، كما كان الشأن في الماضي زمن الإمبراطوريات التي حققت عولمتها باسم الدين في الغالب. أما اليوم فإن العولمة والهوية معاً تتحددان، بصورة أو بأخرى وعند هذا الفريق من الناس أو ذاك، بواسطة عالم ثالث هو العالم الاعتباري الذي أشرنا إليه والذي ينافس العالمين «التقليديين» ويمكن أن ينوب عنهما كلية.

هذا العالم له لغة خاصة ورؤية للعالم خاصة وقيم خاصة. كان الرجل الذي صعد أول مرة إلى الفضاء قد حظي باسم خاص ما زال مستعملاً هو «أسترونوت» (=الفضائي، أو بالأحرى:النجومي)، وعلى هذا القياس يسمى اليوم المتعامل مع هذا العالم الاعتباري بـ «سيبرنوت»، أو «إنترنوت»، أو «المواطن الإنترنتي»، لنقلْ اختصاراً وتعريباً: «المُوانيت». هذا الشخص الذي له اسم خاص يكتسب هوية خاصة ليس ها هنا مجال البحث في مضمونها.

ولكن بالإمكان القول إنها هوية تتحدد من كونه شخصاً يحيا عالمين: عالم الواقع الذي يعيشه مطلق الناس ـ حتى اليوم على الأقل ـ والعالم السيبراني أو الإنترنتي، تماماً كما يحيا الشخص العادي، لنقل التقليدي، عالمين: العالم الواقعي المشترك، والعالم الغيبي.. الديني أو الفلسفي أو الخيالي العلمي.

وفي بلداننا العربية حيث أقلية قليلة هي التي تملك وسائل التعامل مع العالم السيبراني، يمكن أن نتوقع انقساماً خطيراً جداً على صعيد الهوية: هوية يدخل في تكوينها العالم السيبراني العولمي، وهوية يدخل في تكونها «عالم الآخرة» كما تصورها الثقافة الدينية الشعبية المستقاة من الإسرائيليات ، التي تتحدث عن عذاب القبر ووقائع الصراط والميزان، حديث المشاهد المجرب، وتعرف عن «عالم الغيب» أكثر كثيراً ممّا تعرفه عن عالم الشهادة، وتقدم معرفتها تلك على أنها الدين نفسه، والدين منها براء، فعالم الغيب يعلمه علاّم الغيوب وحده لا شريك له.

وبعد، فقد كنا حتى الآن نتحدث عن هويتين: هوية تقليدية وهوية حداثية، فهل سنواجه قريباً هوية سيبرانية تحل محل الحداثية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف سينعكس ذلك على حاضرنا ومستقبلنا؟

قد يكون من بين شبان العالم العربي من «رزق مالاً وفيراً» يسمح له بحجز مكان له في أحد الكواكب، ولدى وكالة من الوكالات المختصة بأمريكا، فيكتسب هوية «النجومي». أمثال هذا الشخص ـ إذا طاروا ـ لا يطرحون مشكلاً في المجتمع العربي، لا على مستوى الهوية وعلى على مستوى العولمة! ولكن الذين «يبحرون» كل يوم في العالم الاعتباري الشبكي، عالم الإنترنت، وهم جالسون في منازلهم أو في المقاهي السبرانية، يكتسبون كل يوم، سلوكات فكرية وعملية، وقيماً ورؤية للعالم، تتشكل منها هوية الكائن البشري الجديد «الموانيت»، هم الذين يجب التفكير في شأنهم بالمقارنة مع الآخرين الذي يشغلهم حديث «عذاب القبر»، كما ترويه الإسرائيليات القديمة والجديدة. وما يشغل اهتمامي ليس نوع هذه الهوية الجديدة ولا هذا العالم الجديد، بل ما يشغل بالي هو أن الذين هم اليوم على اتصال بهذا العالم الجديد، هم أقلية قليلة ستكون حاكمة علمياً، وبالتالي اقتصادياً، في إطار رؤية للعالم تؤطرها العولمة، في مقابل أغلبية

غالبة ستكون بدورها حاكمة عددياً وبالتالي اجتماعياً في إطار رؤية للعالم لا يمكن أن تنظر إلى العولمة نظرة أخرى غير كونها تجسم «عالم الشيطان».

فجوة، بل هوّة سحيقة! كيف نجسرها، كيف نجتازها؟

لا أجد جواباً غير تعميم التعليم وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين المدينة «المتحضرة»، والأرياف «البادية». إن إشكالية العلاقة بين العولمة والهوية لن تجد حلّها في العالم العربي، وفي عالم «الجنوب» عموماً، إلا عبر حل صحيح لمشكلة التناقض الذي يزداد استفحالاً بين عالم «حاضرة المدينة» وعالم الأرياف والبادية.

(5)

# الهوية الثقافية بين الخصوصية

# وخطاب العولمة الهيمني [*]

**الخمسي عبد اللطيف**[**]

## تمهيد

إن التفكير في الهوية الثقافية لا يخرج عن مقاربة إشكالية العلاقة بين المجتمعات التابعة و«الغرب» المهيمن. وهنا ضرورة فهم علاقة هاته الهوية بالعولمة. إن الأسئلة الجوهرية التي تتبادر للذهن هي كالتالي: كيف تطرح إشكالية الهوية الثقافية في المجتمع العربي؟ وكيف يمكن الرهان على معركة الدخول في نظام العولمة من دون هوية ثقافية قائمة الذات؟ وأية هوية ثقافية قادرة على تجاوز الارتداد الفكري والنكوص التاريخي، والنظرة اللاتاريخية لحقل الصراع الدائر الآن بين الشعوب الضعيفة والدول المهيمنة على أرضية تجدد الرأسمالية وآلياتها؟ إن المرحلة تتميز بانهيار الكثير من المعايير والمطلقات والمذاهب، وعودة المكبوت الديني والكثير من النزعات اللاعقلانية التي تدفع في اتجاه إبقاء وضع التبعية للغرب على ما هو عليه، وتعطيل دور العقل النقدي كضرورة لتأمل نظرية العولمة وما تختزنه من

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 2، العدد 14 (كانون الأول/ديسمبر 1998).

(**) باحث مغربي.

شعارات من قبيل الحوار الحضاري وكونية العقل الغربي ونهاية الأدلجة والصراع. هنا يكتسب الكلام عن هوية ثقافية بديلة قيمة عميقة من أجل تجاوز الكثير من الإكراهات السيكولوجية والمعرفية التي عملت الفلسفة الليبرالية الجديدة على تكريسها وشرعنتها باسم الكوني والانفتاح والتعايش. هنا لا يكون الكلام عن الهوية الثقافية إلا إرادة لفهم العوائق الذاتية التي حكمت «العقل العربي»، وإخفاقات المثقف واهتزازات الكثير من الحركات السياسية.

ويمكن القول إن التفكير العلمي ـ الفلسفي في قضية الهوية الثقافية، يبقى مرتبكاً في الأصل باستيعاب تجربة الحداثة الغربية في أفق نقد نظرية العولمة، لصالح بناء مشروع ثقافي يكرس هوية ثقافية نقدية وعقلانية متفاعلة مع إيجابيات التحولات الكونية بعيداً عن منطق خصوصي ضيق لن يجد أمامه سوى الدفاع عن الأصل والأصالة والهوية من دون أدنى مقاربة تاريخية لإشكالية العولمة، أو فهم علمي لوضعية شعوب تابعة تبحث عن هوية ثقافية في ظل معاناتها عملية التدمير الذاتي نتيجة عوائق ذاتية حكمت وجودها الاجتماعي والتاريخي، ومحصلة هيمنة شبه مطلقة لغرب رأسمالي يتعامل بمطلقات ضداً على التمايز والاختلاف. وهنا يتمأزق كل طرح ينتقد العولمة بمعايير متعالية وتراثية قد لا تزيد إلا في إقرار مركزية شرقية مقابل مركزية الغرب. وهذه الخصوصية القاتلة ستهدر كل إمكانية بناء نقدي لهوية ثقافية بديلة قادرة على تجاوز أحكام القيمة التي حكمت تصورنا لوضعنا التاريخي وللغرب كصيرورة معرفية وتاريخية أنتجت العولمة؛ فما هي أسس خطاب العولمة؟

## أولاً: الأسس النظرية لخطاب العولمة

للعولمة تاريخ محكوم بتحولات عميقة قد ترجع إلى التحولات العميقة التي عرفتها رأسمالية القرن التاسع عشر. وإذا كانت فلسفة الأنوار دافعت عن كونية العقل والإنسان ومبدأ التقدم (كوندورسيه)، فإن وضعية أوغوست كونت على الرغم من ثورتها الإبيستيمولوجية، قد بدأت ترتب أوراق فلسفة جديدة مبنية على فرض نموذج واحد للمعرفة والتطور، وواضعة للتاريخ نهاية محددة متمثلة في الهيمنة البورجوازية. هذه الأدلجة الجديدة للفلسفة لصالح هيمنة محددة، شكلت منطلقاً خطيراً على الصعيد المعرفي والتاريخي تمثل في وضع حد فاصل بين شعوب متقدمة، عقلانية، وأخرى بدائية ما زالت تعيش

المرحلة الميتافيزيقية بحسب نظرية المراحل الثلاث الشهيرة لدى كونت. ويمكن القول إن ليفي بريل، هو خير معبر عن هذا المنطق في كتابه الشهير العقل البدائي الذي يمكن اعتباره إنجيلاً لكل التصورات المدافعة عن عولمة قسرية لا ترى أمامها إلا نظام السوق وقيمة الربح. إن خطاب العولمة الآن يجد سنده الكبير في الأنثروبولوجيا الاستعمارية المتمركزة حول العرق وحول ثنائية شعوب بدائية/شعوب عقلانية متحضرة. كما إن فلسفة هيغل، باتت تشكل المنطلق الأساسي لأغلب منظّري العولمة، وذلك استناداً إلى أطروحة نهاية التاريخ . وبالفعل، فكونية المطلق الهيغلي سقطت بمجرد وضعه ذاك التمايز الشهير بين الغرب، العقلاني والحر، وما أسماه بـ العالم الشرقي المؤسس على أرضية الاستبداد.

وكان هذا الفيلسوف العظيم ممهداً لأخطر تصور استشراقي استفادت منه الكثير من النظريات الكليانية والعرقية ضداً على الجدل الهيغلي ذاته. وبهذا يمكن القول إن فلسفة هيغل التاريخية، في ارتباط بأطروحة العولمة، ليست سوى تبرير نظري لمشروعية هيمنة السيد العقلاني على الإنسان الشرقي الغارق في ضلالات الوهم والتعصب، وذلك هو المجتمع التعصبي. والمشكل هو أن علاقة السيد بالعبد، وفق المنظور الغربي لن تحل بالعقل والحوار، بل بالعنف؛ فكانت المرحلة الاستعمارية إيذاناً بسقوط آخر للإنسانية البورجوازية، وتمركزاً أكثر حدة حول العرق ولذة الرأسمال. ولم تعد دعوة كانط لإنسانية كونية إلا خيالاً يخترق اللاعقل الغربي المتمحور حول مفهوم إرادة القوة لنيتشه، أو أنثروبولوجيا الرغبة لدى ألكسندر كوجيف، والذي لخص فينومنولوجيا الروح (Vinomnologia Spirit)لهيغل على أساس مقولتي: الرغبة والاعتراف، وهو القائل في قولة شهيرة له «إن تاريخ البشر هو تاريخ الرغبات التي تنصب على بعضها البعض». وهو الأمر الذي دفع بعض المفكرين إلى نعته بأنه يقدم تأويلاً دموياً للتاريخ. إن أطروحة نهاية التاريخ والعلاقة الدموية بين العبد والسيد والصدام الحضاري، تشكل الخلفية الفلسفية لكل دعاة العولمة.

وقد حاول صاموئيل هانتنغتون أن يخفي العلاقة السببية بين نظام العولمة وظهور أشكال صراع جديدة في البلدان التابعة على الرغم من إقراره أن «العالم معرّض لأزمة هوية شاملة، حيث كل الشعوب والأمم تسعى إلى الإجابة عن سؤال: من نحن؟ ويجيبون بالرجوع إلى كل ما هو عزيز عليهم، أجدادهم،

دينهم، لغتهم، تاريخهم، قيمهم، عاداتهم، مؤسساتهم، وبالتحامهم في جماعات ثقافية على شكل عشيرة، مجموعة إثنية، مجموعة دينية، أمة وأخيراً على شكل حضارة» [1] . لم يكن هذا المفكر سوى فاتحاً لفهم غربي مؤسس على الرغبة في استغلال كل التمايزات العرقية والثقافية والدينية لصالح نظام العولمة، وذاك بإذكاء الحروب الأهلية والتطاحن الديني. وهو الأمر الذي يبين أن نظام العولمة يريد إقرار هيمنة مطلقة للغرب الرأسمالي وفرض نمط أحادي الجانب في المعرفة، وهو ما تسعى إليه بكل قوة الليبرالية المتوحشة. لقد بات من الواضح أن نظرية العولمة ما زالت في حاجة إلى الوضع الأنثروبولوجي الذي تعيشه الشعوب التابعة، من أجل تأييد عملية الاستغلال والاستلاب، وهو الأمر الذي يتطلب ضرورة التفكير في كل إمكانيات التحرر بعيداً عن الخصوصية الضيقة التي لن تبرر إلا سيكولوجيا الخضوع والاضطهاد؛ فماذا إذاً عن علاقة الخصوصية بالهوية الثقافية كمشروع ثقافي بديل يراد له أن يخترق إرادة خطاب العولمة في الهيمنة؟

## ثانياً: التصور الخصوصي للهوية الثقافية

يتوهم هذا التصور أن العودة إلى الجذور والأصالة يمكن أن تساعد على الانفلات من هيمنة الغرب وآلياته في السيطرة. إنه في الأصل لا يكرس إلا نزعة في الهروب إلى الوراء سعياً وراء «النموذج المثال»، أو رغبة في الصدام مع الغرب على أرضية العقيدة. ولعل ذاك لن يقود إلا إلى فهم عدمي لإشكالية الحداثة والعولمة وطبيعة الصراع الكوني. ويبقى التصور الأصولي هو المروّج لفهم تكفيري ـ عقائدي لعلاقة المجتمع التابع بالرأسمالية المهيمنة، ومختزلاً طبيعة الصراع الكوني في صراع بين دار الإسلام ودار الكفر. لكنه لا يعمل إلا على صَهر إسلام تبريري داخل رأسمالية متخلفة. تبعية لن تجد حلها النظري إلا في النظريات العلمية لا العقائد. وحتى «المثقف الإسلامي المستنير» لا يكلف نفسه عناء البحث في الهوية الثقافية التي يدعو لها، وفي مضمون «الذات» التي يلوّح بها ضد «الغرب» وليس أدل على هذا من قولة الدكتور علي شريعتي: «يجب علينا أن نستند إلى ذاتنا الثقافية الإسلامية... وأن نجعل شعارنا الرجوع إلى هذه الذات». إنه البحث عن كوجيتو متمركز

(1) صاموئيل هانتنغتون، «الغرب وصدام الحضارات،» ترجمة محمد سعدي، أنوال (الرباط) 1998/7/10، ص 10.

على ذات متعالية وغير مفكرة ومن دون وجود ذاتي أو واقعي. ولن تكون إلا التراث، من دون أن يكلف المفكر نفسه عناء النقد العقلاني والعلمي للتراث من أجل بناء فلسفة نقدية بديلة قادرة على الاستجابة لمتطلبات الحداثة من موقع الشعوب المستضعفة. إن كتابه الشهير المبحث والمعنون بـ العودة إلى الذات ، يشكل دفاعاً عن خصوصية فكرية غارقة في التراث وتفتقد كل حوار علمي مع الغرب والحداثة. إنه مجرد مدافع عن الإسلام مقابل «التغريب» وعن روح الأديان ضد السوسيولوجيا العلمية. وقد خلص الكاتب في أغلب كتاباته إلى الانتصار للهوية الإسلامية، بعيداً عن التفكير في الإشكالات التي يثيرها عصر الحداثة والهيمنة الغربية والتي لا يمكن الإجابة عنها من داخل التراث. ومن هنا يتضح أن مواجهة العولمة والغرب على المستوى المعرفي بمنطق ثنائيات من قبيل الإسلام/الغرب، الهوية/التغريب، لا تؤسس معرفة علمية بإشكالية العلاقة بين المجتمعات التابعة والرأسمالية المهيمنة.

وعلى الرغم من محاولة بعض المفكرين العرب، ومنهم الدكتور حسن، الدفاع عن الأصالة بلغة فلسفية أكثر تحرراً من التراث، فهو لا يزيد إلا من دعم الفهم الخصوصي للهوية الثقافية، مكثفاً نزعة مشرقية تلهث وراء الأصل ولا ترى أَمَماً إلا التغريب، وكما يقول بلغة أشد عمومية: «ولما كنا نعاني من التغريب في حياتنا ومن التبعية في ثقافتنا وسلوكنا، فإن الدفاع عن الهوية والأصالة أحد المطالب الرئيسية للجميع. وبسببه تخرج الحركة السلفية مناهضة للتغريب». المفاصلة هنا ضرورية { **لكم دينكم ولي دين** }، ورفض التقليد والتبعية يساعد على الحفاظ على الهوية. المشروع الحضاري الجديد يثبت الهوية في مواجهة التغريب. ويتمسك بالأصالة ضد التبعية» [(2)].

يحشر الكاتب مجموعة من التقابلات من دون البحث في ماهية الهوية أو الأصالة التي يدعو إليها. وقد لا يتميز الكاتب، بالرغم من باعه الفلسفي، عن مطلب الخصوصية الضيقة التي يطالب بها الأصوليون. إن الأصالة لا تجيب عن إشكالية هوية ثقافية بديلة، مادام ذاك الأصيل ذاته يشكل في بعض جوانبه عائقاً أمام التفكير الحر والإبداع. كما إن التغريب، لا يترجم الفهم العلمي ذاته للعولمة أو الحداثة. والملاحظ أن أطروحة الغزو الثقافي ما زالت تحكم

(2) حسن حنفي، «المشروع الحضاري الجديد: الماضي، الحاضر، المستقبل،» الوحدة ، السنة 10، العدد 105 (شتاء 1994)، ص 26.

أغلب التصورات للغرب، في شكل يؤجل السؤال حول الأبعاد الذاتية للتخلف الثقافي العربي والإسلامي. إن «المشروع الحضاري الجديد» الذي يدعو له حسن حنفي لا يترجم إمكانية تقديم بديل ثقافي في شكل هوية نقدية لا تفكر بمنطق الثنائيات أو ردّ الفعل. ومأزق أطروحة الكاتب هو أن التمسك بما يسمى أصالة، وهوية معطاة لن يفك إطار التبعية بل قد يزيد من دعمها وتبريرها. ما يعني أن الفهم الخصوصي للهوية الثقافية وللعولمة لا يرقى للتصور الجدلي للثقافة كبناء والحداثة كتجربة استمرارية وقطيعات، وللعولمة كواقع تاريخي ومادي. ولن يجد الكاتب أمامه من ملاذ سوى فلسفة تاريخ هيغلية، إذ يقول إن التاريخ «هو فلسفة التاريخ، أي تاريخ الوعي والوعي بالتاريخ، مسار الروح في التاريخ، مسار الحضارة والوعي فيها» [3] وهذا المنظور سيجعل الكاتب لا يرى في الغرب إلا تغريباً والعولمة إلا تمثلاً لروح ثاوية خلف تاريخ الإنسان الغربي.

إن كتاب مقدمة في علم الاستغراب ، يجعل من مطلب الهوية والتحرر والتغيير قضايا متحققة لكن في المطلق. إن د. حسن حنفي يستقي فلسفة تاريخية متمحورة حول مفهوم «عودة الحضارات»، من أجل تبرير وضع الشعوب الإسلامية من دون الكلام عن سبل وآليات التحرر الفعلي؛ فكأن عودة الحضارة العربية ـ الإسلامية إلى الفعل التاريخي أمر لا شك فيه! ذلك هو وهم فلسفة الحضارة التي يبشر الكاتب بها، لكنه في العمق يهدر كل جواب علمي عن سبل التعامل العقلاني مع المجتمع الغربي، من جهة ومع واقعنا العربي من جهة ثانية. وكلما تعقد الواقع العربي واشتدت أزمته، صارت الممارسة المعرفية لدى المثقف الداعي للخصوصية أكثر ارتباطاً بالماضي وقوالب التراث، من دون نقد علمي حتى لهذا الأخير.

وكمثال على هذا المنحى، نجد الدكتور جابر الأنصاري، الذي يراهن على الفقه الحضاري كبديل أولي للمعرفة، إذ يقول «إلا أن هذا الفقه الحضاري، مع ذلك، مثل المصدر الأساسي لأهم فلسفة عربية في التاريخ والاجتماع لدى ابن خلدون... وانطلاقاً من هذين المصدرين الأصوليين النظريين ( الفقه الحضاري و مقدمة ابن خلدون)، وباستقراء منهجي خصوصية الواقع المجتمعي العربي،

(3) حسن حنفي، مقدمة في علم الاستغراب ، سلسلة التراث والتجديد، حلقة موقفنا من التراث الغربي (القاهرة: دار الفنية للنشر والتوزيع، 1998)، ص 785.

يمكن أن نكتسب الدعوة إلى تأسيس علم اجتماع عربي إسلامي منطلقها الحقيقي للتعاطي مع قضايا العصر وإشكالاته، وصولاً إلى تأسيس علم اجتماع سياسي عربي على وجه الخصوص...» [4] ليس الإشكال في الخصوصية ما دام كل علم نقدي متأصل عليه أن يتعامل مع واقعه العياني، إضافة إلى أن بناء هوية ثقافية نقدية لا يمكن أن يخرج عن التعامل مع الإشكالات التي يفرضها واقعنا التاريخي.

إن المعضلة هي وضع خط فاصل بين الخصوصية والتاريخ الكوني، بين الظاهرة وتاريخها، ومحاولة إعادة بناء المناهج التراثية وعلوم الماضي كبديل معرفي من دون تلمّس للحداثة وثوراتها المعرفية؛ فهل الدفاع عن الفقه الحضاري وعلوم الماضي هو الهوية الثقافية للمثقف النقدي المطلوب في المرحلة؟ إن الرهان على علم خصوصي مستند إلى التراث لا يشكل مدخلاً لفهم العولمة والعلاقات المعقدة المتداخلة بين الشمال والجنوب. ويمكن القول إن مطلب الهوية الثقافية لا ينفصل عن إشكالات معقدة كالتخلف والتبعية والتنمية والتحرر والعقلانية، ما يؤكد صعوبة إقرار أن الهوية هي وحدها القادرة على إحلال وضع الاستقلال التاريخي محل الخضوع والهزيمة والارتداد. ويبقى نقد أطروحة الهوية ذاتها، ومقاربتها حداثياً في ظل الشروط الراهنة والتي أنتجت بالمقابل خطاب ونظام العولمة، هو المدخل المعرفي لتحرير الفهم الخصوصي من وهم البداهات وهيمنة المطلقات، بعيداً عن التعامل المثالي والرومانسي مع إشكالية الهوية كما يتضح من كلام المفكر برهان غليون عندما يقول: «ومبدأ الهوية يصون الجماعة من الانحلال والاندماج في الآخر، ومن ثم الاندثار كجماعة متميزة ومستقلة. وفي صراعهما، ومنه، تنبع إمكانيات تحول الحضارة إلى مدينة، أي يتحقق تأسيسها في الثقافة العربية، ويتحول التراث إلى هوية ديناميكية حية ومتجددة، أي إلى ثقافة معاصرة» [5].

إن الانشداد إلى مفهوم مطلق عن الهوية يزيد من دعم التصور الخصوصي

(4) " ندوة المستقبل العربي: مناقشة كتاب محمد جابر الأنصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القُطْرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي،» شارك في الندوة رضوان السيد [وآخرون]؛ أدار الندوة وأعدّ تقريرها رياض قاسم، المستقبل العربي ، السنة 19، العدد 209 (تموز/يوليو 1996)، ص 64.

(5) برهان غليون، إغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية (بيروت: دار التنوير، 1985)، ص 343

للذات وإشكالية التأخر الاجتماعي والتاريخي الذي يعرفه مجتمعنا منذ أمد بعيد. ويمكن القول إن الدفاع عن خصوصية ضيقة ليس إلا هروباً من معاينة الإشكاليات التي يفرضها التقدم الغربي. ما يقود أصلاً إلى نزعة ثقافوية تنظر إلى العالم من زاوية الثقافة، ولا تراهن إلا على البعد الثقافي في مواجهة العولمة.

## ثالثاً: المنظور الثقافوي للهوية الثقافية والعولمة

لا يخفى على أحد أن المعارك الثقافية هي أعمق تجربة يمكن مجتمعاً أن يخوضها من أجل تجاوز رواسب الماضي وأطر التقليد وآليات الاستلاب الفكري والهيمنة الأيديولوجية. إنها إرادة إحلال هيمنة محل هيمنة أخرى، لكن على أرضية التحرر. وهذا تنشده كل هوية ثقافية فاعلة ومتفاعلة مع الخاص والكوني. إن البعد الثقافي هو معيار أولي لتحديد طبيعة مجتمع ما. وفي غياب هوية ثقافية نقدية، يكون مجتمعنا العربي قد كرس ذاتياً الاستلاب واللافاعلية. وإذا كان المنظور الثقافوي يدافع عن الثقافة كمنطلق وهدف وزاوية نظر، فإنه يغفل تداخل مجموعة عوامل في تدمير ثقافة ما أو نهوض هوية ثقافية. إن الثقافي ليس وحده مؤسساً للوجود، ما يعني أن مناقشة إشكالية الهوية الثقافية في المجتمع العربي لا تبتعد عن طرح قضية التحرر والتغيير الاجتماعيين والتنمية المستقلة؛ فمجتمع مركب لا ينحل إلا على أرضية المعارك الشاملة. وبالفعل تعطى الأولوية للجانب الثقافي لكن ليس انفصالاً عن المعارك السياسية والاقتصادية؛ فمجتمع تآكلت بنيته الاجتماعية والاقتصادية، لن ينتج وعياً عقلانياً بالعالم فحسب، بل ينتج تأجج المكبوت الديني كرفض لواقع استغلالي هيمني متصالح مع نظام العولمة لا ينتج إلا ثقافة البؤس والحرمان.

إن المعركة الثقافية لن تنجز إلا داخل صيرورة إنجازات اقتصادية وسياسية، وإلا سيخترق مجتمعنا عنصران متضادان هما: الأصولية الرافضة للعولمة والغرب، والليبرالية في شكل لاعقلاني لاهثة وراء الاندماج المطلق بالغرب. ولن يكون التوفيق بين الأصولية والليبرالية في شكل ما يسمى بـ «الوسطية» هو المخرج، لأن ذلك سيعيد إنتاج ماضي الفكر العربي نفسه، من دون أدنى تلمّس لمكمن الخلل، وهو غياب مشروع اجتماعي متكامل وقواه الفاعلة. ولن يجد الثقافوي أمامه سوى الدعوة إلى الثقافة الأصيلة

والحوار الثقافي وأولوية الثقافي على الاقتصادي، مع أن هاته القيم قد سقطت بعد اجتياح الليبرالية المتوحشة كل أصقاع العالم. وينسى المنظور الثقافوي أن العولمة هي معركة ثقافية واقتصادية؛ فالبحث عن السوق لترويج البضائع لا يتم بمعزل عن تدمير الثقافات «المستضعفة»، كما إن استثمار الرأسمال المالي يرتبط بتوظيف الرأسمال الرمزي في اتجاه العصبية والطائفية والحجاج الديني. ما يؤكد أن الاختراق الثقافي لنظام العولمة لن ينفصل عن تحديد الموقع داخل المنظومة الاقتصادية الكونية؛ فالعولمة، إذاً لا يمكن اختزالها في الثقافة، بل هي استراتيجية معرفية ـ اقتصادية وسياسية. إنها نسق يلفظ كل من هو دونه أو يبتلعه وفق معدل الربح. كما إن معرفة الهوية الثقافية ليس مجالها هو الثقافي فحسب، بل حتى السياسة والاقتصاد. ما يعني أن الثقافي سيبقى لاحقاً في الشروط الراهنة للمعرفة الاقتصادية. إذ إن تحديد الرأسمالية المتوحشة سيزيد حتى من الاقتلاع الفكري والثقافي.

معركة الهوية الثقافية ليست هي الثقافة إذاً، بل الوجود الاجتماعي بكل مستوياته. ويركز أحد رموز التيار الثقافوي تحليلاته على مسألة القيم والثقافة، واضعاً العولمة في إطار من العموميات، معتمداً على تقريرات غربية، بعيدة عن الربط بين المعركة الثقافية والمعركة الاقتصادية، وكأن تشييد صرح الثقافة لدول الجنوب هو المدخل لكل تحرر اجتماعي وتاريخي. وهنا يورد الكاتب مقطعاً من تقرير «نادي روما»، وهو من واضعيه، حيث يقول: «وتشكل الهوية الثقافية على المستويين الوطني والدولي واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية، ويمكن أن تكون مصدراً من مصادر الصراع المتزايد داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر.. فنحن نواجه صراعاً جدياً في مجال القيم.. ويوجد نوع من التحمل ولكن لا يوجد تقبل صافٍ أو ترحيب خالص بقيم الجنوب، ذلك لأنه لا يوجد جهد جادّ لمحاولة فهمها» [6].

صحيح أن خطاب العولمة يرفض كل تنازل لصالح ثقافات الشعوب غير الغربية. محافظاً على التراتبية الثقافية التي دافع عنها الأنثروبولوجي الاستعماري. لكن ما يهمنا نحن، كشعوب تابعة، هو إقرار تحرر شامل يساهم في كسب رهان الهوية الثقافية الذي هو معركة صعبة وليس مجرد نداء لرفض

(6) المهدي المنجرة، حوار التواصل ، سلسلة شراع، ط 4 (طنجة: وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، 1996)، ص 38.

الوصاية الغربية. ومن المعقول القول إن آخر ملجأ للدول التابعة هو الثقافة، لكن كيف يتجادل الدفاع عن الثقافي والبحث عن المورد الاقتصادي داخل نظام السوق؟ ما يعني أن المنظور الثقافوي عليه أن يعدل عن مفهوم حوار الثقافات والكلام عن نظام القيم، لصالح البحث عن مشروع اجتماعي متكامل قادر على التفاعل مع العولمة بشكل إيجابي. وأثبتت التجارب أن كل تقدم اقتصادي يدفع في اتجاه الانفتاح الثقافي وتصليب الهوية (نموذج الصين، اليابان)، وأن كل تخلّف وتبعية اقتصادية لا يزيد إلا من فرض البؤس الثقافي. وهنا يكون البحث عن هوية ثقافية داخل نظام التبعية والانفتاح اللاعقلاني وغير المخطط، مجرد ترميم لثقافة ممزقة لن تساهم في معركة التحرر، ما يؤكد أن ثقافوية المفكر المهدي المنجرة مطالبة برصد جدلي أكثر عمقاً للعلاقة بين المعركة الثقافية والمعركة الاقتصادية في ظل نظام العولمة. وإذا كان كل مجتمع مطالب بتحصين ذاته ثقافياً، فهو مجبر كذلك على خوض المعارك الاقتصادية لكن في اتجاه التحرر الاجتماعي من كل آليات الاستغلال والاستلاب الداخلية والخارجية.

إن الحل يكمن، إذاً، في البحث عن سبل التعامل الجدلي والنقدي مع نظام العولمة، وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في مطلب الهوية، ليس على غرار الطرح الخصوصي، أو على شاكلة دعاة الاندماج المطلق في النظام الغربي، بل وفق عملية بناء نقدي للثقافة والرأسمال الرمزي الموجودين داخل مجتمعنا، من دون حنين للعبة الرهان على الأصول، أو رغبة في الانكفاء الدراماتيكي داخل شعار الأصالة المفهوم لدى بعض الخصوصيين بشكل متعالٍ. إن هوية ثقافية نقدية قادرة على الربط بين الثقافي والاقتصادي والكشف عن مفارقات خطاب العولمة، تبقى هي المدخل لتجاوز الكثير من العوائق المعرفية والسيكولوجية التي حكمت سواء الخطاب السلفي أو الأصولي، أو الأيديولوجيا الليبرالية، ما يعني أن بناء هذه الهوية هو نفسه مشروع معرفي لن يستقيم إلا على أرضية النقد والعقلانية والاختلاف.

### رابعاً: هوية ثقافية بديلة عن خطاب العولمة الهيمني

بالعقلانية النقدية يمكن الهوية الثقافية المنشودة أن تنصهر داخل نظام العولمة مع الحفاظ على استقلالية «الذات». ويبقى الفهم للإشكاليات المركزية الملحّة، هو المدخل للبحث عن منهج فعال لمقاربتها. هنا يكون المثقف قد

وضع نفسه في قلب الصراع الثقافي بعيداً عن ترديد شعار الهوية من دون أدنى تفاعل مع الواقع. إن الأمر يتعلق بهوية ثقافية نقدية حداثية لا تقدّس الماضي ولا النماذج المثالية. والأساس في كل هذا هو بناء هوية ثقافية داخلية تهمّ كل الشرائح الاجتماعية التواقة للتحرر والفعل، وتجاوز استلابها المركب، ما يعني أن هذه الهوية الثقافية الحداثية ستكون مدخلاً لبناء ذات مستقلة في إطار معارك سياسية واقتصادية لا يمكن خوضها من دون إقرار الثقافة العقلانية. إذ إن كل مجتمع من دون مرجعية ثقافية حية متنورة، ويعاني الشتات الفكري، هو مجتمع لن يستطيع خوض معركة تاريخية، وهي الاستقلال النسبي داخل نظام العولمة. ولنلاحظ أن الدعوة لهوية مؤسسة على التراث أو الماضي واللامعقول، لن تكون إلا عملية إعاقة كل وعي بضرورة ثقافية عقلانية وديمقراطية واختلافية. وبالتالي عوض التفكير في ثقافة حداثية بديلة، ينتقل الخصوصي إلى مواجهة الانهيار الحضاري والتخلف والتقليد بهوية النكوص وردّ الفعل والإيمانية المفرطة في التصديق والخضوع. وكل محاولة لتسييد النموذج الحضاري العربي ـ الإسلامي لن تضمر إلا الرغبة في الإبقاء على التخلف التاريخي والاستغناء عن الحداثة التي لا محيد عنها إن أردنا أن نمارس موقفاً نقدياً اتجاه وجودنا التاريخي. لكنها حداثة يجب صهرها داخل واقعنا العياني، لا التبشير بها، فحسب؛ فكل خطاب حداثي لا يتعامل مع الحداثة نفسها ومع شروطنا الحالية بشكل نقدي لن يكون إلا خطاباً تبريرياً. وسيرورة الحداثة والتحديث والعقلنة في مجتمعنا العربي تؤكد ذلك؛ فالدعوة لهوية ثقافية متعالية مفصولة عن واقعها، لن تساهم إلا في تكريس الاغتراب، وفي اعتماد أو تبرير جدالية العبد والسيد، وبالتالي إرادة العولمة في الهيمنة.

وكما قلت آنفاً، إن العوائق الذاتية التي تكبح كل محاولة، تبلور هوية ثقافية عقلانية بديلة، تشتغل بقوة وتدفع في اتهام مطلق للغرب من جانب وفي تمجيد للماضي من جانب آخر على أرضية الرفض لكل الثقافي والاجتماعي. وإذا كنا ندعو إلى دمقرطة ثقافة العولمة، فكذلك يجب الدفع في أفق بناء هوية ثقافية ديمقراطية على المستوى الداخلي، أي غير مكرسة لإرث الاستبداد وسلطة الفرد ومنطق الهيمنة والإقصاء؛ فالتشريع لثقافة ديمقراطية مطلب أساسي لتجاوز رواسب العصور الثيوقراطية والأوتوقراطية التي ولّدت في لاشعورنا السياسي والاجتماعي الرغبة في الهيمنة والتسلط. وهو ما ينعكس

أصلاً على مطلب الهوية الثقافية؛ فكيف يمكن نقد البعد الهيمني في خطاب العولمة، إذا كان البعض يكرس هوية لاديمقراطية لا تسعى إلا إلى الهيمنة إما باسم الذات أو الطبقة أو القبيلة أو الدين، أو باسم الحداثة نفسها. وكل هوية ثقافية عربية أو إسلامية مؤسسة على الهيمنة، لن تكون إلا التبرير النظري للجذور الفلسفية اللاعقلانية التي حكمت تاريخ العولمة. وهنا لن ننسى أن الكلام عن كونية الإسلام وكونية الحضارة العربية الإسلامية في الشروط الراهنة، لا يكثّف إلا نزعة في رفض الآخر، وفق مطلق ديني أو ميتافيزيقي ما زال يحكم الكثير من التيارات الفكرية الأصالوية، والتي لا تعير الاهتمام لمطلب العقلانية والتحديث الجذري ومفهوم النسبية الثقافية والاختلاف داخل الثقافة الواحدة؛ فالتنظير لهوية ثقافية من منطلق أحادي الجانب سواء كان باسم العرق أو العقيدة أو المشروعية التاريخية، لن يهدر إلا إمكانية تأسيس ثقافة اختلافية لكل الشرائح الاجتماعية بعيداً عن ميتافيزيقا الجوهر.

إن التعدد والتنوع الثقافيين سيساهمان في بناء هوية منفتحة، متجادلة مع الواقع، قادرة على التطور، من دون تمركز نخبوي أو مرجعي. ما يعني أن الهوية الثقافية على المستوى الداخلي هي إقرار لحق كل شعب ومكون وعنصر في تقرير مصيره الثقافي على أرضية النقد والاختلاف والديمقراطية. وتجاوز ثقافة الاضطهاد والنموذج الواحد هو المدخل الحداثي لتشييد الثقافة أو الهوية الثقافية البديلة. وإذا كنا نطالب بتجاوز الاستلاب الثقافي، فقد نكرس استلاباً داخلياً أشد إذا قمنا بفرض هوية ثقافية لا عقلانية وأحادية التوجه.

إن الغرب البورجوازي، يحاول إعادة إنتاج آليات الهيمنة ووضع الاستلاب والتشيؤ، ودعاة هوية ثقافية خصوصية ونكوصية يكرسون هيمنة واستلاباً أشد وطأً وتأثيراً. إضافة إلى كون الخصوصية الضيقة لن تقطع مع الثقافة السائدة المشرعة لثقافة أو لهوية ثقافية لا تحتوي إلا على قيم الخضوع والانفعال واللاعقل والقدرية والعجز الذاتي. وكل هذا يساهم في وضع خط فاصل داخل الهوية الثقافية بين «الأنا» و«الآخر» كتحديدين متعاليين. والأهم من كل هذا، هو فهم أن عجزنا عن إدراك «الأنا» إلا من خلال الآخر، يؤكد انسداد أفق «عقل عربي» سقط في فخ التقليد والاجترار، ولم يعد قادراً على تأكيد رغبته في التقدم والنقد، وتجاوز وضعية هوية مهزومة فقدت طابعها التاريخي، فراحت ترسخ طوباويات بشكل أكثر تصنيماً وأسطرة وغيبية. هنا يكون تاريخ مطلب

الهوية الثقافية عند العرب والمسلمين لا يوازيه إلا تاريخ هيمني للغرب كانت العولمة خلاصته المحتومة. يجب الاعتراف أن الهوية الثاوية خلف نظام العولمة هي هوية العقل النقدي والمنهج التجريبي والتحقيب التاريخي. إضافة، بالطبع، إلى اللاعقل. كما إن الغرب المهيمن لم يفرض ذاته طوال التاريخ إلا لأنه امتلك آليات الهيمنة الفكرية والمادية. ومقابل هذا، فإن الهوية الثقافية السائدة في المجتمع العربي، هي هوية تحمل بذور الهزيمة. مما يتطلب بناءها نقدياً وحداثياً قبل مقابلتها بالعولمة؛ فهوية تعتمد ثنائية إسلام/رأسمالية، لن تدعم إلا الفهم اللاعلمي لعلاقة المجتمع التابع بالغرب. والخلاصة لن تكون إلا تكريس النظرة العدوانية لكل مغايرة واختلاف بالرغم من أن العولمة ذاتها ترفض المغايرة.

إن الإيمان بالفكر العقلاني الحداثي سيساهم في العدول عن التوظيف اللاعقلاني للإسلام ضد الديمقراطية والعقلانية على المستوى الداخلي وضد العولمة ذاتها على المستوى الخارجي. إن جدلية الصراع الثقافي والحضاري في العصور الوسطى أنتجت هيمنة العرب والمسلمين لكن في إطار فلسفة عقلانية. وجدلية الصراع الثقافي والاقتصادي الآن يمكن أن تنتج ثقافة محلية عقلانية حداثية على أرضية التغيير الاجتماعي والديمقراطية ولو من موقع الضعف التاريخي؛ فهوية ثقافية تؤمن بجدلية الخاص والعام وبالتنوع وبالعقلانية، يمكنها أن تعي الاختلاف حتى داخل الثقافة الغربية؛ فالغرب ليس كلاً مطلقاً فحسب، بل تيارات فكرية واجتماعية متصارعة، حيث هنا المدافع عن الهيمنة وهناك الناقد لها بأسلوب فلسفي وعلمي، كما يتضح من خلال أطروحات هابرماس وفلاسفة الاختلاف، وبيير بورديو وغيرهم من ناقدي المركزية الغربية والمدافعين عن الاختلاف الثقافي.

ولكن إذا كان حق إقرار الاختلاف الثقافي داخل نظام العولمة ضرورة، فإن الثقافة التي يمكن الدفاع عنها باسم الهوية يجب أن تحمل عناصر العقل والنقد والفاعلية، لا الأساطير وقيم النكوص؛ فقد نحقق اختلافنا الثقافي لكن بإغفال عناصر الحركة التاريخية وأطر التفكير العلمي، التي لن تزيد إلا في تكريس الأسطرة والتراجع والاستلاب. وهنا يتضح أن بناء هوية ثقافية نقدية وعقلانية يجب أن يتأسس على فهم عميق لنظام العولمة الذي لا يهدف إلا إلى إقرار سلطة السوق، من دون نسيان ضرورة النقد للطابع اللاعقلاني للفكر الغربي وكل إرادة هيمنية متسترة وراء النزعة الإنسانية. لكن لا يمكن نقد هذا

الجانب من دون تملّك العقل وخوض معركة العقل التي ما زالت تعرف الكثير من العوائق؛ فهوية ثقافية لاعقلانية لن تستوعب جدلية العقل واللاعقل داخل خطاب العولمة. كما إن هوية في ظل وجود اجتماعي لاديمقراطي لن تكون قادرة على التحفيز في اتجاه الدفاع عن المواطنة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان. ما يعني أن الإذعان لسلطة لاديمقراطية لن ينتج إلا الهوية المغلقة، بل حرب الهويات. لا مجال إذاً للعدول عن تأصيل ثقافة العقل والصراع الديمقراطي والتنوع. ما يؤكد أن تبسيط مسألة الهوية الثقافية في العودة للأصول والتقاليد، أو الرهان على الثقافة لذاتها، يعد اندفاعاً يشوبه نوع من التفاؤل والحس الرومانسي؛ فالمسألة في الجوهر هي معركة من أجل التحرر الداخلي، أي معركة سياسية واقتصادية وثقافية على أرضية الديمقراطية لصالح كل المكونات الثقافية وكل التوجهات الأيديولوجية، في أفق بلورة منظور ثقافي حداثي لا يستهين بالثقافة الشعبية ولا بالحس المشترك ولا ثقافة الهامش. وإلا سنمارس التدمير الذاتي على وجودنا من دون الوعي بذلك.

كما إن بناء هوية ثقافية على أساس المعايير الكونية مثل العقل والتسامح والإنسانية، يجب ألا ينسينا ضرورة تقويضه كل نزعة عدوانية تتستر وراء الإنسان والحوار ووحدة التاريخ البشري؛ فتسييد كونية العقل والاختلاف لن يكون إلا على أنقاض أطروحة كونية الثقافة الغربية، وكونية الرأسمال؛ فإرادة المعرفة حق لكل الشعوب، وحق الاختلاف مطلب كوني، لكن وفق معايير التاريخ لا الشعارات الطوباوية الملوّحة بالحوار الحضاري أو عودة الحضارات، وضرورة العولمة لتدمير العتيق. وقد أثبت التاريخ أن تجدد الرأسمالية لم يزد إلا في تأزيم الوضع، لا بل عولمة الاغتراب والثقافة الاستهلاكية. وإذا كان خطاب العولمة يحاول إخفاء التمايزات باسم الكوني فهو يوظف كل «وحشي» لصالح تدمير شعوب العالم التابع، ما يستدعي الوعي بأهمية التداخل بين مقولة الاختلاف وأطروحة الكونية من أجل بناء هوية ثقافية بديلة رافضة للهيمنة والعرقية والتوجه الأحادي في المعرفة والوجود.

حيث إن الانتصار للمطلق هو سقوط، ولو من داخل الخصوصية، في فخ خطاب العولمة الهيمني. ولن تكون معركة الهوية الثقافية العقلانية والديمقراطية إلا صداماً بين إرادة التحرر والرغبة في الهيمنة، وهو صراع يعززه جدل التاريخ وفعالية الفرد، من دون قدرية ومن دون استسلام. وتبقى مهمة المثقف العقلاني هي استثمار الفكر والعلوم الغربية النقدية من أجل نقد

التمركز العرقي والطبقي لنظام العولمة. وهو أمر ليس بالسهل، بل يندرج ضمن معركة الحداثة ذاتها، ضد كل هيمنة رأسمالية وكل دفاع عن كونية العولمة التي ليست في الأصل إلا مقصلة للضعيف ودمجاً للشعوب المتخلفة في النسق الرأسمالي، ما يترجم أزمة الحداثة الرأسمالية ذاتها التي انفلتت من العقلانية الكانطية والإرث النقدي، نحو فلسفة التدمير وإرادة القوة. وإذا كان الغرب الرأسمالي يعاني أزمة حداثة، فمن الطوباوية التلويح بأطروحة سقوط الغرب وعودة الإسلام، أو سهولة الاختراق الثقافي لنظام العولمة ما دامت تجربة الحداثة في مجتمعنا لم تنجز بعد، وينقصها المشروع الاجتماعي البديل. وعلى الهوية الثقافية البديلة أن تعي أن الحداثة هي معركة مريرة ستترك جراحاً وتهدم أوهاماً وتقلب موازين، وهو ما حصل في الغرب منذ أمد بعيد، وذلك أمر يجهله دعاة حداثة مبسطة استهلاكية، أو الرافضون لكل مشروع حداثي متجذر. وكما يقول آلان تورين: «إن تاريخ الحداثة هو تاريخ القطيعة البطيئة وغير القابلة للتوقف بين الفرد والمجتمع والطبيعة» [7] ؛ فمهمة ثقافة أو هوية ثقافية عقلانية نقدية هي مهمة حداثية رافضة لشعار إحياء الماضي أو التراث، ومراهنة على كسر طوق الثقافة الأسطورية التي تكبل البنية الثقافية لمجتمعات الشرق. وإلا سنكون مدافعين عن هوية تنتج الأزمة من دون القدرة على تجاوزها. ونروّج لثقافة الاستهلاك من دون إمكانية تحصين «الذات».

## خاتمة

يتضح، إذاً، أن الهوية الثقافية البديلة هي هوية مؤسسة على قيم أساسية هي العقلانية والديمقراطية والاختلاف والتنوع. وهنا يمكن طرح بعض الاستنتاجات الأساسية وهي:

1 ـ ليست الهوية الثقافية مقولة مطلقة وليست معطىً ثابتاً، بل يمكن اعتبارها إنجازاً وعملية بناء طويلة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمجتمع متخلف وتابع، يعاني الهيمنة المطلقة للغرب.

2 ـ ليست العولمة، إذاً، هي الشر المطلق، بل هي آليات واستراتيجيات معرفية وسياسية.

(7) آلان تورين، «نقد الحداثة،» ترجمة عقيل الشيخ حسين، المنطلق ، العدد 115 (1996)، ص 202.

3 ـ ليس الغرب مقولة مطلقة، بل علاقات مادية وفكرية، ما يقود أصلاً إلى النقد التاريخي بعيداً عن الاستشراق الذي يحاول وضع تقابل مطلق بين «شرق» و«غرب» ليبرر تراتبية بينهما، وليشرعن أطروحته حول التأخر التاريخي لبلدان الشرق.

4 ـ ليس التأخر، إذاً، مقولة أبدية كما يوهمنا خطاب الهوية المطلقة وكذا خطاب العولمة الهيمني. وإذا أسسنا هوية ثقافية عقلانية وعلمية، منسجمة مع مطامح التحرر، سنفهم أن الحداثة هي ضرورة تاريخية، بل هي مشروع اجتماعي تتجادل فيه الاستمرارية مع القطيعة.

هنا يتبين أن الهوية الثقافية البديلة لن تكون وحشية بالمعنى الأنثروبولوجي للكلمة، بل هوية تاريخية مبنية على الصراع العقلاني والديمقراطي. إن مواجهة هيمنة العولمة ليست مجرد شعار، بل هي معركة طويلة، تبدأ بضرورة تقويض الأسس الفلسفية لكل رأي هيمني، سواء كان باسم العولمة ذاتها أو باسم خصوصية ضيقة، ما يستدعي نقد مبدأ السيطرة ومفهوم الجوهر وتراتبية الأعراف ومقولة الأصل. وهذا يتطلب استثمار إنجازات الفكر الحداثي النقدي، ضد كل خطاب استهلاكي أو أسطوري يمارس عنفاً ضد إرادة الشعوب المستضعفة.

إن بناء هوية ثقافية على أرضية الحداثة العقلانية وفق مقوماتنا التاريخية، يمكن أن يخلّص ثقافتنا من الفصام، وعقدة الاضطهاد، والنزعة العدوانية. وإذا كان خطاب العولمة يحاول إقرار فوضى جديدة باسم النظام، فإن التشريع لثقافة جديدة قادرة على دمج كل القوى اللاهثة وراء التحرر في معركة البناء على أرضية الصراع الديمقراطي، والفعل الاقتصادي الوطني، يمكن أن يذكي التعامل الواقعي مع نظام العولمة من دون انكفاء على الذات، ومن دون اندفاع نحو الاندماج القسري.

## (6)

# الثقافة في زمن العولمة [*]

**حسن مسكين**[**]

## تمهيد

ـ هذه المداخلة تنطلق من فرضية تقول «إننا اليوم أمام ثقافة الاستهلاك».

ـ وللدلالة على ذلك، تسلك المداخل الآتية:

ـ تحديد مفهوم الثقافة ـ الهوية والآخر ـ المثاقفة ـ العولمة والهيمنة.

ـ وتتخذ لبسط ذلك منهجاً وصفياً استقرائياً، يعرض المعطيات أولاً ويستخلص النتائج ثانياً ـ بلا مبالغة أو تحجيم أو حسم.

## أولاً: الثقافة؟

من أكثر المفاهيم إثارة للجدل، إذ يمكن وسمها بأنها كلمة (مائعة) تخضع لنوع الاختصاص وزاوية النظر. بدليل «أن العالمين الأنثروبولوجيين الأمريكيين (كلاكهون وكوبير) قدما أزيد من (150) تعريفاً للثقافة، لم يجدا بينها تعريفاً شاملاً أو جامعاً مانعاً يخلو من القصور. ويعزو البعض قصور كثير

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 6، العدد 54 (كانون الأول/ديسمبر 2003)

(**) باحث عربي.

من التعريفات إلى أنها لا تميز بوضوح بين المفهوم من ناحية، والأشياء التي يشير إليها من ناحية أخرى» [1].

من التعريفات التي حاولت ضبط هذا المفهوم تعريف الدكتور الجابري القائل: «الثقافة ذلك المركّب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية بهويتها الحضارية، في إطار ما تعرفه من تطور بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء. وبعبارة أخرى، الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده، وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل» [2].

وتعريف كلاكهون ـ بيلز ـ هاري ومفاده أن:

»الثقافة هي كل مخططات الحياة التي تكونت على مدى التاريخ، بما في ذلك المخططات الضمنية والصريحة والعقلية واللاعقلية، وهي توجد في أي وقت كموجات لسلوك الناس عند الحاجة» [3].

نخلص من التعريفات السابقة إلى الاستنتاجات الآتية:

---

(1) انظر: الطبيعة والثقافة ، إعداد وترجمة محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي (الدار البيضاء: دار توبقال، 1991)، ص 13. انظر أيضاً: التعريف الذي اعتمدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم باعتبار أن الثقافة هي ذلك المركب الذي «ينظم جماع السمات المميزة لأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية، وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطراز الحياة. كما تشمل أخيراً تطلعات الإنسان للمثل العليا، ومحاولته إعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله، وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته». ويلاحظ أن هذا تعريف موسوعي يقترب من تعريف الأنثروبولوجيين الذي نميل إليه. انظر: عالم الفكر ، العدد 2 (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر(1999 ، ص 229؛ المعجم الوسيط (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1972)، ج 1، ص 98، و المعجم الفلسفي (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1979)، ص 58.

(2) انظر: فكر ونقد ، السنة 1، العدد 2 (تشرين الأول/أكتوبر 1997)، ص 5 ـ 6، وريمون بودون وفرانسوا بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة سليم حداد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1986).

(3) كلايد كلاكهون وهاري هويجر ، مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة (القاهرة: [د. ن.]، 1976)، ص 137 ـ 139.

- **الاستنتاج 1:**

- في الثقافة الخاصّ والمشترك الإنساني.
- فيها الثابت والمتغير.
- هي التعبير الأمثل عن رؤية المجتمعات للكون.
- هي التجلي الأمثل والأوسع للحضارة.
- لها ارتباط علائقي باللغة والرمز، بهما تشيد العالم كرؤية وقيمة.
- الثقافة قهر نسبي للطبيعة، إذ تزداد ثقافة الإنسان كلما تقلصت هيمنة الطبيعة عليه [4].

## ثانياً: الثقافة والهوية

يمكن تحديد العلاقة بينهما كالآتي:

بعيداً عن المعاجم العربية القديمة التي لم تعرف الهوية، وتحفظاً على المعاجم العربية الحديثة التي شددت على مسألة الثبات والذات في بعدها الأول كعوامل تؤشر على تميز ثقافة ما وتساويها وتشابهها؛ فإن الهوية في أبعادها الأخرى هي أحاسيس وصفات ونمط حياة وسلوك يشمل كل المجالات من ملبس ومأكل وفن وفكر وسياسة واقتصاد وثقافة، تتفاعل مع المتغيرات من دون أن تنمحي، قابلة للتجدد وليس للإقصاء.

1ـ **الهوية والآخر** : إذا استحضرنا التعريفات السابقة وتعريفات الأنثروبولوجيين الموسوعية، نخلص إلى أن الثقافة استحضار للهوية من دون نفي للآخر، هذا الآخر الذي ليس متماثلاً أو واحداً، بل فيه المستعبد والمستبد، كما إن فيه المدافع عن القيم والحرية. هذا الآخر ليس كله خيراً أو شراً، لأنه ينتمي إلى مجتمع وحضارة لها هويتها وقيمها ونمط عيشها، أي لها ثقافة خاصة. وهنا أستعير مثالين طريفين لكنهما يعبران عن الخصوصية الثقافية كأسلوب ونمط حياة وتعامل.

(4) لمزيد من الإيضاح، انظر: بودون وبوريكو، المرجع نفسه؛ Edward Sapir, Anthropologie (Paris: Editions de Minuit, 1967), et Georges Charbonnier, Entretiens avec Claude Lévi-Strauss , collection 10-18 (Paris: Union générale d'éditions, 1981), pp. 182-184.

ـ **النموذج الأول** : ذكر في المعجم النقدي لعلم الاجتماع: وجاء فيه: «يميل كل مجتمع إلى تشكيل كل ثقافي فريد، يمكن لمجتمعات متشابهة في درجة تطورها الاقتصادي أن تكون مختلفة عن بعضها بقوة من الناحية الثقافية، كما يؤكد الشعور العام وتثبت التجربة المباشرة. إن الألمان مختلفون ثقافياً عن الإنكليز...، وكما يلاحظ (لينتون)، إذا أوكل مسافر وصل للتو إلى أحد المرافئ النرويجية، إلى حمال مهمة قبض مبلغ معين من الصراف، فإنه يكون متأكداً تقريباً من أن الحمال سيعود إليه مع المبلغ، أما في إيطاليا، فيكون متأكداً تقريباً بأنه لن يراه أبداً» [5] .

ـ **النموذج الثاني** : هو ذلك المتمثل في سمات المفارقات والازدواجية المعبرة في الثقافة العربية، ومنها المغربية، ذلك أن العربي لا يهنأ له بال ـ ولو في اللحظة نفسها ـ وبلا ضرورة «حتى يتكلم بلسانين ويتزوج زواجين ويدخل جامعتين ويسكن مسكنين ويؤثث أثاثين، من دون أن يحول هذه التجربة إلى أي مقوم يغني ثقافته، بدل تكريس الانفصام والتمزق الذي يحياه باستمرار» [6] .

■ **الاستنتاج 2 :** حينما نحدد الهوية والآخر [7] ، نكتشف أنهما نتاج ثقافة خاصة، لا تظهر إلا عند التقائهما وتفاعلهما إنسانياً وحضارياً.

## ثالثاً: العولمة؟

هناك تعريفات كثيرة لها، لكن القاسم المشترك بينها هو تأكيدها فكرة دمج العالم في نسق واحد يشمل كل المجالات.

ـ إذ العولمة هي «كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد، أو من دون قصد، إلى دمج سكان العالم في مجتمع واحد» [8] .

---

(5) بودون وبوريكو، المرجع نفسه، ص 228؛ المعجم الوسيط ، ج 1، ص 98، و المعجم الفلسفي.

(6) عبد السلام بنعبد العالي، ثقافة الأذن وثقافة العين (الدار البيضاء: دار توبقال، 1994)، ص 55.

(7) لمزيد من الإيضاح، انظر المعجم الوجيز (القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1997)، ص 242 ـ 654، ويوسف الصديق، المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة (طرابلس، ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1980)، ص 115.

(8) Malcolm Waters, Globalization , Key Ideas (London; New York: Routledge, 1995).

ـ «العولمة اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش»[9].

ويمكن أن نضيف أن العولمة»:

ـ نمط جديد لإعادة انتشار المركزية الرأسمالية.

ـ هي نتاج لمرحلة ما بعد الحداثة الغربية.

ـ لم تتشكل كمفهوم واضح إلا بعد منتصف الثمانينيات.

ـ إذا كانت معالم العولمة في الاقتصاد والسياسة قد تشكلت، فإن ملامحها في الثقافة لم تكتمل بعد، وإن كانت إرهاصاتها آخذة في الظهور. ولنا في المعطيات الآتية شاهد على بعض معالمها.

**1 ـ اقتصادياً :** يتمركز النشاط الاقتصادي في ثلاث مناطق كبرى هي:

ـ منطقة الأورو: أي الوحدة النقدية الجديدة لأوروبا.

ـ منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية المعروفة (بالنافتا): أمريكا الشمالية + كندا + المكسيك.

ـ في هذه المناطق الثلاث يرتكز أكثر من 80 في المئة من إجمالي الناتج القومي العالمي، و85 في المئة من إجمالي التجارة العالمية.

**2 ـ إعلامياً**

ـ هناك ما يقارب 2000 قمر صناعي، لأمريكا الشمالية النصيب الأوفر منها ـ يتم من خلالها توجيه الأخبار والأحداث حسب إرادتها وبالشكل الذي تراه مناسبا لها.

ـ 88 في المئة من معطيات الإنترنت تبث باللغة الإنكليزية.

ـ 75 في المئة من أجهزة الحاسوب المستفيدة من الإنترنت تصنع في أمريكا.

ـ60 في المئة من البث التلفزي المشاهد في العالم منتوج أمريكي.

(9) Roland Robertson, Globalization: Social Theory and Global Culture , Theory, Culture and Society (London: Sage, 1992).

يضاف إلى ذلك أن:

ـ أربع وكالات أنباء عالمية فقط تهيمن على الخبر وتوجهه كما تشاء، وهي:

- الوكالة المشتركة للصحافة (أسوشييتد بريس) أعظم وكالة عالمية أمريكية.
- الوكالة المتحدة للصحافة (يونا يتدبريس) أمريكية أيضاً.
- وكالة رويترز (إنكليزية).
- وكالة فرانس بريس الفرنسية.

■ **الاستنتاج 3 :** هيمنة واضحة لدول محدودة على الاقتصاد والإعلام، وتتعمق هذه الهيمنة مع انفتاح تام لأسواق الدول (المتخلفة) التي تزداد تخلفاً بسبب اتساع هامش الفقر فيها، وعدم مواكبة معظم ساكنتها للتقدم التقني والمعلومات السريع الذي أصبح يكتسح كل المجالات من الاقتصاد إلى الثقافة. ويظهر ذلك جلياً بالنظر فقط إلى حصة أفريقيا من وسائل الإعلام:

**الجدول الرقم (6 ـ 1)**

**حصة أفريقيا من وسائل الإعلام والاتصال**

| وسائل الإعلام | السنة | حصة أفريقيا (نسبة مئوية) |
|---|---|---|
| إنتاج الكتب | 1983 | 1.8 |
| توزيع الصحف | 1982 | 1.5 |
| استهلاك ورق الصحافة | 1982 | 0.8 |
| محطات البث الإذاعي | 1983 | 4.2 |
| أجهزة الاستقبال التلفزي | 1983 | 2.3 |
| أجهزة الاستقبال الإذاعي | 1983 | 4.0 |
| المحطات التلفزية | 1983 | 1.4 |
| عدد قاعات السينما | 1983 | 1.5 |
| المعدل السنوي لجمهور السينما | 1983 | 2.2 |
| أجهزة الهاتف | 1984 | 1.4 |
| حركة البريد | 1980 | 2.1 |
| نفقات الإعلاميات | 1985 | 0.3 |

- **الاستنتاج 4 :** وضعية مزرية في الإعلام والاتصال، تنعكس سلباً على المجالات كافة، إذ لا يمثل الناتج الداخلي الإجمالي سوى 3 في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي العالمي، ما يكرس وضعية التخلف في جميع القطاعات، ومنها قطاع الثقافة، في عالم أصبح قائماً على قوة إنتاج المعلومة والمعرفة.

ويكفي أن نعطي مثالاً واحداً لقوة الإعلام في توجيه الرأي العام الغربي حين يتعلق الأمر بالإجابة عن سؤال يهم صورة العربي في أعين الغربي كيف هي؟ الجواب: إما:

" ـ إنسان مهاجر يزاحم الغربي في العمل أو الشارع أو المقهى أو السكن.

ـ إنسان ينتمي إلى منطقة البترول.

ـ إنسان إرهابي إسلامي».

ولقد ترسخت هذه الصورة الأخيرة بشكل لافت للنظر خلال الفترة الحالية، في ظل الإبادة الجماعية التي يتعرض لها إخواننا في فلسطين المحتلة على يد الصهاينة الذين استعاروا المفاهيم الأمريكية المعولمة لما يسمى بـ «محاربة الإرهاب»، لتكريس المخطط الصهيوني إعلامياً بما يوازي الإبادة والجرائم الإرهابية التي تمارسها الصهيونية والإمبريالية على الأرض الفلسطينية، إلى مستوى سعت فيه هذه القوى إلى قلب الحقائق، فأصبحت تنعت المقاوم بـ الإرهابي وهذا الأخير بـ الساعي للسلم والمدافع عنه. وتلك هي المفارقة الكبرى لسياسة العولمة وإفرازاتها الواقعية الكارثية على أكثر من مستوى.

## رابعاً: في ظل العولمة، هل نحن أمام مثاقفة أم هيمنة؟

إن المعطيات السالفة الذكر ترجح أننا أمام هيمنة وليس مثاقفة، وذلك للأسباب الآتية:

- **المثاقفة:** تتطلب: كما تقول الآية الكريمة: { **يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا** } [10] أي:

(10) القرآن الكريم ، «سورة الحجرات،» الآية 13.

ـ فرصاً وعلاقات ووسائل متكافئة.

ـ ورغبة في مد الجسور والحوار والتعارف والتعاون وكل ما من شأنه تقوية الإنسان.

ـ لكن الملاحظ أننا أمام ثقافة تنتج وأخرى تستهلك، في انبهار ومن دون إعمال نقد أو تقـويم أو تمييز. إذ الثقافة تفترض أن تترك لتنتشر طبيعياً في إطار تكاملي، غير موجه أو منمط.

ـ لو أعطيت الثقافة حرية الاقتصاد نفسها لأصبحت عالمية وليست معولمة، لأنها عبارة عن قـيم وأفكار سامية، تسري بين الناس طبيعياً، وذلك هو حال الديانات السـماوية غـير المحرفـة، تسـتهدف التوحيد والعدالة لا الاستغلال والعبودية كما هو حال العولمة.

ـ إن تـاريخ الثقافـة العربيـة نمـوذج (كتـاب الأغـاني )، وتصـورات الأنثروبولـوجيين الغـرب مثـل ستراوس في: الأنثروبولوجيا البنيوية [11] .

**و العقل المتوحش** [12] : خير شاهد على هذا المنحـى مـن التكامـل والتفاعـل للثقافـة الإنسـانية الشاملة.

- أما الهيمنة ، فهي سائدة واقعاً، ولها مظاهر كثيرة ومتنوعة، منها:

ـ الأزمة الأخلاقية [ويكفي أن نذكّر بكتاب خصص لهـذا الغـرض بعنـوان: العولمـة ضـد الأخـلاق لسيرج لاتوس، إضافة إلى كتابات عديدة تؤكد هذا المنحى الخطير الذي يتجسد واقعياً.

ـ هيمنة ثقافة الاستهلاك.

ـ تحويل الثقافة إلى سلعة.

ـ توحيد العالم، وبخاصة الشباب، على «قيم» سلبية منمطة، تمثلاً بالنموذج الأمـريكي مـن خـلال وجبـة مظهرية واحدة (الهامبرغر ـ البيتزا ـ دجاج كنتاكي ـ الكوكاكولا ـ الأغاني الراقصة والماجنة ـ مايكل جاكسون ـ

(11) Claude Lévi-Strauss, Anthropologie structurale (Paris: Plon, 1964) .

(12) Claude Lévi-Strauss, La Pensée sauvage (Paris: Plon, 1962).

مادونا ـ أفلام الإثارة والرعب وحرب النجوم: (التيتانيك ـ كادزيلا).

ـ بروز مجموع من الظواهر والاتجاهات والمفاهيم الاستهلاكية (الكوكله ـ المقدنة ـ اللبرلة والأمركة).

ـ تنامي نسبة الفقر في الدول الفقيرة حيث أصبح الفقر مركباً، في الوقت الذي تزداد الدول العظمى غنى؛ فقد تجاوز عدد الدول الفقيرة التي لا يتجاوز دخل الفرد فيها (400) دولار سنوياً، حوالى (80) دولة من أصل (195) دولة في العالم.

■ **الاستنتاج 5 :** نتج من كل ذلك أننا أصبحنا أمام ثقافة (جديدة) استهلاكية بكل المقاييس، إنها (ثقافة التصنيع) أو (الثقافة المصنعة) التي ابتلعت ذلك التنوع الثقافي.

إن مسحاً سريعاً لما يعرض على التلفزيون والفضائيات العربية أساساً، يثبت أن الثقافة السائدة هي التي تعنى بالقيادات ونجوم السينما والرياضة والأغاني المثيرة وعارضات الأزياء والبرامج المطبوخة؛ فتراجع الفكر وتخلى المثقف عن دوره الريادي في الأدب والفن والفكر والسياسة، وتراجعت أهمية النقد والشعر والرواية والمسرح أمام اكتساح ثقافة الاستهلاك المدعومة إعلامياً؛ فسادت مفاهيم الاغتراب والتمزق والفردية والمادية.

لقد (تشيّأت) القيم والثقافة وأصبحت سلعة تعرض في سوق العرض والطلب. وليس أدل على ذلك من هذا التسويق السافر والموجه لما يسمى بـ «الإرهاب»، الذي جعل المثقفين والمفكرين الأمريكيين ينخرطون في ترسيخه والدفاع عن الأيديولوجية الأمريكية التي توجهه بحسب مصالحها تحقيقاً لما تسميه «العدالة المطلقة»، ولو تطلّب الأمر إبادة شعوب بكاملها.

ولعمري، إن ما تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم من إبادة جماعية وتهجير، لدليل واضح على الوجه الحقيقي للعولمة كما تسعى إليها الدول الإمبريالية والصهيونية، ولبرهان آخر على تماهي السياسي بالاقتصادي والإعلامي والثقافي.

## خامساً: من نتائج ثقافة الاستهلاك

ما يسمى بـ عبدة الشيطان»: أحد مظاهر ثقافة العولمة والاستهلاك، بـرز بشـكل لافـت في مصر سنة 1996، ويضم مجموعة من الشباب المنتمين إلى طبقة غنية، من خريجـي المـدارس الأجنبيـة، لا يعلمون شيئاً عن الإسلام بالرغم من أنهم مسلمون، وقد امتدت هذه المجموعة إلى دول أخـرى، ولم يسلم منها المغرب كذلك.

تجتمع هذه المجموعة على أفكار مشتركة أبرزها:

ـ تمجيد الذات القوية المتحررة من كل القيم والأخلاق السامية.

ـ اعتبار هذه القيم السامية: (المحبة ـ الخير ـ السلم) سمات الضعفاء الخاضعين لقوانين المجتمع والدين والسياسة.

ـ البحث عن الاختلاف مهما تكن صورته ومضامينه.

ـ التمثل بالشيطان كرمز لكل ما هو ممتع وقوي وصادم.

ـ من مرجعياتهم الثقافية المعلنة: ـ كتاب الشيطان لمؤلفه ليفي مؤسـس كنيسـة «الشـيطان» في سان فرانسيسكو.

ـ كتابات باسكال غوتيي وأساطير الديانات، وبخاصة اليهودية والمسيحية.

ـ التصورات الداروينية الاجتماعية ـ والفلسفة النيتشوية.

ولمزيد من الإيضاح أكتفي بنموذج يختزل تصورهم. يقول أحدهم وهو: «حسام 21 سنة، طالب بشعبة اللغة الفرنسية: نحن لا نؤمن بالشيطان كإله بـل كقيمـة رمزيـة مظلومـة، فهـو يمثـل عـدم الامتثال. ولمعرفة ذلك يكفي الاطلاع على كتاب الشيطان لليفي. عبادة الشيطان ليست موضـة، بـل هي موقف من العالم والسلطة والأخلاق السائدة. إنها رفض من نوع خاص ونحن عكـس مـا يظنـه الكثيرون لسنا سذّجاً أو متوحشين؛ فالديانات السماوية الأخرى ظلت لـ 2000 عـام تلعـب بعقـول (المؤمنين) وظلت تزيّن لهم الحياة الأخرى الجميلة التي سيدركونها بعد الموت، في حين أنها تـتحكم في التربية والسياسة والعدالة، أي أنها تتحكم في المعرفة.

في أمريكا، أمثالنا يمارسون عقيـدتهم بحريـة. نحـن هنـا نمـارس شـعائرنا

على الإنترنت، أصدقاؤنا كثر، نتواصل معهم باللغات الحية، لا نستطيع أن نقوم بشعائرنا لأننا نعرف الحدود القانونية التي صنعوها لنا».

هذا مثال لثقافة الاستهلاك غنيّ عن كل بيان، غير محتاج إلى برهان.

## خاتمة

لكن قد يعترض البعض بالقول إن هذه صورة قاتمة للعولمة، فما هي البدائل؟

أقول بداية إن هذه حقائق لا ينكرها إلا جاحد أو معاند. ونحن لا نهدف منها المبالغة أو التهويل أو نبذ الحداثة والتطور، بقدر ما نتوخى إعمال النظر، وعدم التستر على الحقائق، بغية توجيه وسائل العلم والإعلام إلى ما هو ناتج وفعال في مجال كالثقافة التي هي مرآة الشعوب، وبخاصة أننا نعلم من جهة أن الثقافة في كل مجتمع لا يمكن، ولن تستطيع، أن تنزوي وتنغلق، ومن جهة أخرى لا يمكن أن تهرب من تأثيرات العولمة، لكن ذلك لا يعني الخنوع والاستسلام التام لهذه العولمة (المتوحشة) التي تضرب أرقى وأعظم القيم الإنسانية.

نعم، لا أحد يجادل في أن العلم في حد ذاته محايد، لا نستطيع أن نصفه بأنه خير أو شر في ذاته، بل من خلال أسلوب توظيفه واستخدامه، حتى يكون نافعاً، غير مدمر، إنسانياً غير متوحش كما الحال الآن. إلا أن بلوغ هذه الغاية، ألا وهي النهوض بثقافتنا رهين بتهييئ شروط ضرورية، من أبرزها:

- الإرادة السياسية الواضحة.
- العمل المشترك في سائر المجالات.
- النظر إلى الثقافة كقاطرة أساسية وحاسمة نحو التنمية، وليس مجرد ترف فكري.
- اعتماد روح الابتكار والنقد معرفياً وثقافياً.
- الانفتاح الواعي والمتبصر غير المنبهر على الثقافات الإنسانية من دون استلاب.

ـ تقديم الصورة الحقيقية للحضارة والإنسان والثقافة العربية أمام الثقافات الأخرى عبر الاستغلال المنتج لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة.

ـ ولتكن الانطلاقة بالأدب العربي الذي حقق تراكماً كمياً ونوعياً في كثير من الأجناس، كي يكون قاطرتنا نحو العالمية في انتظار قيام شروط نهضة علمية عربية إسلامية شاملة.

(7)

# العولمة والهوية

## حديث النهايات وحنين البدايات[*]

**محمد شوقي الزين** [**]

منذ سنوات وكاتب هذه السطور يطّلع على نتاج علي حرب الغزير المقدم بأسلوب شاعري ومنطقي وبلغة تميزها الروح النقدية ومساءلة الذات إفلاتاً من الطوباويات المبشرة والدوغمائيات المقفلة. قراءتنا لكتاباته تجاوزت الزمان والمكان التقليديين لتصبح مشاركة في الفضاء السبراني قصد التعريف به إلى الجمهور الناطق بالفرنسية، إلى جانب محمد عابد الجابري ونصر حامد أبو زيد في موقعنا على الإنترنت الموسوم «فضاء الفلسفة» [1] . تعلمنا مصطلحات ومفاهيم عديدة من لدن علي حرب يدرجها بأسلوب متدفق وخلاّق لا يعرف الفتور أو الانحسار أو الانحصار، وبحرص مولع في المواقع التي يطؤها فكره وتجوبها لغته قصد ابتكار فلسفة متميزة في التعبير والتفكير والتدبير، تتجاوز الأيديولوجيات الفاشلة والشعارات الفارغة والطوباويات الوهمية. لكن ينخدع الكاتب أحياناً بأدواته المفهومية ويندفع نحو نوع من الوثوقية القاتلة عندما يبشر بأن هذا النموذج أو ذاك هو العصا السحرية في صوغ الوقائع وإنتاج الحقائق وتشخيص الأحداث. هذا شأن كاتبنا عندما تصبح العولمة في كتابه

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 4، العدد 39 (أيار/مايو 2001).

(**)كاتب وفيلسوف من الجزائر.

(1) انظر: <http://www.philo.8m.com>

هذا مفهوماً مفارقاً في ما وراء التهليل والتهويل أو التبجيل والتدجيل، مفهوماً لائقاً وليس نموذجاً عائقاً في تحقيق الوحدة والحرية والمشاريع، بعيداً عن الهتافات الأيديولوجية المفلسة والنخبة المثقفة القابعة في نرجسيتها المطلقة وأبراجها العاجية المغلقة.

فكيف تتحقق الوحدة عبر الوسائط والطرق المعلوماتية والطرائق السبرانية، أي في زمان ومكان اعتباريين أو افتراضيين، في ما أخفقت هذه الوحدة في التحقق على أرض الواقع؟ وهل أصبحت العولمة فعلاً البديل الضروري والكافي لعالمية متشبثة بثقافتها التنويرية والتوسعية وتمويهاتها الإناسية والتقدمية؟

يولي علي حرب أهمية كبرى إلى ثورة المعلومات التي تفتح للإنسان إمكانات جبارة في الخلق والابتكار والمشاركة الفعالة، كما إنها تهز أركان اليقينيات المفارقة والهويات الضيقة، وتعمل على خلق مجال واسع ومتمدد في ما وراء الحدود القطرية والموانع الجغرافية، «إنه الإنسان التواصلي الذي تتيح له الأدمغة الآلية والتقنيات الرقمية التفكير والعمل على نحو كوكبي وبصورة عابرة للقارات والمجتمعات والثقافات» [(2)] . وينعت العولمة بـ «فتح كوني» استناداً إلى العنوان الفرعي الذي خص به كتابه فتوحات العولمة ومآزق الهوية . بهذا الفتح الكوني يتغير التعامل مع الواقع لينتقل من التصنيع والتسليع أو التمثيل والتنظير أو الأسطرة والتقديس، إلى أنساق الأعلمة والرقمنة. إننا إزاء «نموذج جديد» بتعبير توماس كوهن يتجاوز الأدوات والمواد ويفلت من قبضة الأيديولوجيات ونوازع التمذهب والتقوقع، ويكون بمثابة المحرك الرئيس لأنظمة التفكير وأنماط التعبير ومسالك التدبير. تصبح «المعلومة (L'Information) «الوحدة الأولية لمبنى العولمة وذات طابع كوني، تنتقل وتتحول وتبدع في مسارها ومسيرتها وسائط وإمكانات في الرؤية والإبداع والابتكار. يواجه الإنسان اليوم ثلاثة عوالم: 1 ـ عالم تقليدي بتصوراته اللاهوتية ومعتقداته الغيبية والماورائية؛ 2 ـ عالم حداثي وتحديثي بتمثلاته العقلية ونوازعه العقلانية وممارساته العلمانية والتعقلية؛ 3 ـ عالم عولمي وكوكبي بمجالاته الإعلامية وفضاءاته السبرانية وتعدديته المعلوماتية.

(2) علي حرب، حديث النهايات: فتوحات العولمة ومآزق الهوية (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000)، ص 9.

**العالم الأول** ، أو عالم الأصولية والأَدْيَنَة، فقد استنفد قواه على البناء والتصوير الطوباوي لوقائع تتعالى على الواقع. العالم الثاني ، أو عالم العالمية والأنسنة، فقد أشكل عليه الواقع وأفلت من مشاريعه التحررية والعلمانية والعقلانية كما ينفلت الزئبق من بين أصابع اليد. أما العالم الثالث ، أو عالم العولمة والكوكبية، فتتحول فيه المعلومات وتسافر فيه الوسائط وتتسارع فيه الأحداث بقدر ما تتغير القيم والتصورات وتتصدع الأيديولوجيات والمعتقدات وتتحور الهويات والثقافات والخصوصيات. العولمة في تصور الكاتب هي «قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم واحداً أكثر من أي وقت مضى، من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقاً للتواصل» [3] .

العولمة هي بلا شك «حديث النهايات»: نهاية الأيديولوجيا، نهاية المثقف، نهاية الدولة.. إلخ؛ كما إنها إقرار بـ «وهم البدايات» وأفول قداسة الأصول التي يحتذى بها وانتهاء المشاريع التي يمتثل لصيغها وتنظيراتها، وتنافر الهويات التي يحافظ عليها في صروح منيعة. ويركز الكاتب في صفحات عديدة من حديث النهايات على وهم النخبة المثقفة في تغيير الأوضاع أو تنظير المشاريع أو صوغ النظريات والتصورات؛ فالتغيير هو عمل يومي أو جهد حثيث [4] ينبع من القاعدة ومساحة التشتت والتعدد، ولا يفرض ذاته من قمة تزعم امتلاك الحقيقة كأقانيم ثابتة وقيم محتكرة والتحكم في مهمز العالم بحسب تصوراتها ورموزها وتمثلاتها ومثالاتها واستيهاماتها. يكسر الكاتب وهم النخبة لأن التغيير، من منظوره، سيرورة معقدة لا تنفك عن التحول والتجاوز، تنطلق من الفضاءات غير المرئية ومن المستويات الصغيرة لإنتاج التحولات الجبارة والانتقالات المدهشة والقفزات المفاجئة. لا يتعلق الأمر بفرد ينوب أفراداً في السياسة والفكر والثقافة ويدعي تمثيلهم والتفكير في راهنيتهم ومصيرهم، لأن مثل هذا التصرف والادعاء يعترف ضمنياً بقصور الآخرين والتماسهم لمنقذ أو مخلص يحوّل المعادن إلى ذهب، بمعنى المشاكل إلى حلول، والأزمان الخانقة إلى طوباويات فائقة.

التغيير ممكن بشرط أن يساهم كل فرد في قطاعه بتحديث أدواته وإنتاج

(3) نفس المرجع، ص 29.

(4) نفس المرجع، ص 18.

فكره؛ فهذا العالم يصنعه رجال الأعمال والإعلام ونجوم السينما والكرة، كما يقرر الكاتب؛ فأين النخبة المثقفة من هذه السلطات الجديدة التي جاءت لتقوض الهيمنة الفكرية والنرجسية الثقافية التي تزعم تغيير الوقائع والأحداث نحو الأفضل، والحفاظ على الهويات والخصوصيات؟ «إن الثقافة بمعناها الأعم والأشمل هي صناعة الحياة وتشكيل العالم. والعالم لا يصنعه المثقفون المحترفون وحدهم، وإنما تصنعه كل القوى الفاعلة فيه» [5]. ويرى الكاتب أن نقد الذات والحديث بلغة المفهوم والفهم والتفاهم بعيداً عن منطق الاستلاب والاستكلاب وعقلية الطوبى والتعاظم، من شأنه أن يحدث القفزة النوعية ويخرج الفكر الحديث من المآزق والصدمات: «فالأجدى هو أن نقرأ الحدث لا بلغة الرجم واللعن ولا بلغة التعظيم والتسبيح، بل بلغة الفهم والتشخيص، ومن أجل التعقل والتدبير بحيث لا نردّ على الحدث بنفيه ولا بالمصادقة عليه، بل بفهمه والمساهمة في صوغه، أي بتحويله إلى فكرة خصبة أو إلى حقل معرفي أو إلى مجال تواصلي أو إلى سوق تبادلي» [6]. يوجه الكاتب نقداً لاذعاً وعتاباً إلى النخبة، وينعت خطاباتها بشعارات خاوية وطوباويات مستحيلة وأيديولوجيات مفلسة ويقف عند ثلاث محطات:

(1) صادق جلال العظم، حيث يرى الكاتب أن العودة إلى فهم وتفسير العالم بعد العجز عن تغييره لم يغادر أرضية الماركسية التقليدية.

(2) بيار بورديو وتصوره الاختزالي للعولمة لإنقاذ تصوراته الثابتة عن العدالة والحرية والمساواة.

(3) محمد عابد الجابري الذي يعتبر قراءته للعولمة «نموذج القراءة الأيديولوجية التي يهيمن عليها البعد الأنثروبولوجي، أي التعاطي مع العولمة من منطلق الدفاع عن الهوية الثقافية» [7]. يمضي الكاتب قدماً في سحب البساط عن النخبة المثقفة، ولا يخلو حديثه من نزوع عدمي وتشكيكي: «وبالإجمال إن القراءة الأيديولوجية هي قراءة هشة تشهد على عجز أصحابها عن مواجهة العولمة، بقدر ما يستخدمون في قراءة العالم مفاهيم قديمة باتت شعارات خاوية ومطلقات هشة لا تنتج سوى ألغامها على الأرض، كما هو

(5) نفس المرجع، ص 19.
(6) نفس المرجع، ص 25
(7) نفس المرجع، ص45.

شأن المصطلحات المتداولة في الخطاب الثقافي حول العقلانية والديمقراطية، أو حول الحرية والعدالة، أو حول الهوية والثقافة. إنها محاولات المثقف النخبوي قولبة الواقع على مقاس مثله ونماذجه ومعاييره» [8] . في رأيي، تحميل المثقف أو النخبة المثقفة مسؤولية الواقع المنهار وفشل المشاريع في التحديث والتنمية وتفاقم الخيبة والنكوص، لا يختلف عن الاتهام التعسفي وتحميل ألبرت آينشتاين مسؤولية تدمير هيروشيما بالسلاح النووي في منتصف القرن العشرين؛ مع أن آينشتاين لم يقم سوى باتباع مسار علمه وابتكار فرضياته وقوانينه ليتوج هذا الإنتاج وهذا الخلق والابتكار بصياغة معادلات فيزيائية صنعت بموجبها الأسلحة النووية الفتاكة، أو تحميل نيتشه مسؤولية المجازر التي ارتكبتها النازية بسبب مفاهيمه حول إرادة القوة والإنسان الأعلى. النخبة المثقفة مشروطة بواقع مجتمعاتها، وصياغة المشاريع والنظريات هي نتاج قراءة المجتمع ومحاولة فهمه وتفسيره، أما تغييره فهو مسألة تفلت من قبضة المثقفين مهما ادعوا عرض الحلول الخارقة والانتقال بالمجتمع إلى أنماط حياتية وأنظمة معيشية ملائمة ومتطورة. ما سكت عنه خطاب الكاتب هو الإقرار بالمذهب المسمى «الفوضوية (Anarchisme) «والذي أحبذ تسميته «مناهضة الأصول والنماذج»: من البادئة (a) والتي تعني في اللاتينية «النفي أو السلب أو الرفض (archè) «ومعناه في الإغريقية «القاعدة أو الأصل أو النموذج أو البدء (Commencement) «وأيضاً «القيادة أو الإدارة أو التوجيه أو السلطة . (Commandement) «والمسار المناهض للأصول والنماذج يتجلى في غير موضع من الكتاب عندما تصبح صناعة العالم وبلورة الحياة بمعزل عن النخبة والساسة ممن يدعون تمثيل المجتمع في البرلمانات ومجالس الشعب: «وفي موازاة ذلك تتعولم السياسة بتحررها من سيطرة الناخبين ومن سلطة الدول والحاكمين في آن؛ فالقرارات لم تعد تصنعها اليوم المؤسسات الحكومية والهيئات التمثيلية أو الإجراءات الانتخابية من برلمانات واستفتاءات» [9] . عولمة الحياة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والمدينية، استبعدت الممثلين الفاعلين في السياسة والفكر والاقتصاد، لتبرهن عن سقوط الأقطاب وتشظّي المراكز وانهيار الهوامش لنحيا في عالم «كاوسي (Chaotique) «يسوس فيه الفرد ذاته بمعزل عن هيمنة أهل السياسة ويفكر ذاته

(8) نفس المرجع، ص 47.

(9) نفس المرجع، ص 103.

وفي ذاته وبذاته بعيداً عن وصاية النخبة المثقفة، ويدير شؤون حياته بمفرده. لكن نعرف بأن قوام الحياة الفردية والاجتماعية هو التواصل أو تحقيق «الإنسان التواصلي» بتعبير علي حرب، يرتبط بموجبها الأفراد ويصبحون وسطاء لبعضهم البعض. والنخبة المثقفة التي انهالت عليها معاول النقد في هذا الكتاب تحقق، من وجهة نظرنا، فكرة الإنسان التواصلي باعتبارها تنخرط في نظام عمال المعرفة ونظام الوساطة ولنا أمثلة على ذلك: المشاركة الفعالة لجون بودريار في شبكة الإنترنت قصد شرح نصوصه وعرض أفكاره، وأيضاً مواقع محمد عابد الجابري ونصر حامد أبو زيد ومهدي المنجرة في الإنترنت من دون أن ننسى لعبة الوساطة التي يسعى بعض المفكرين إلى تجسيدها مثل جاك دريدا وبيار بورديو وأندري غلوكسمان ولوك فيري... من دون ادعائهم الوصاية الفكرية أو التمثيل الثقافي.

صحيح أن العالم يصنعه أشخاص مثل بيل غيتس كما يعتد به علي حرب في كتابه، لكن هذه الصناعة لا تخلو من تمويه وتضليل واختراق فاضح وفاحش لقوانين التبادل والمنافسة كما يشهد على ذلك تدخل القاضي الأمريكي توماس جاكسون لفصل مؤسسة ميكروسوفت إلى مؤسستين قصد كسر الهيمنة المطلقة لهذه المؤسسة المعلوماتية على نظام الاتصالات والمعلومات في العالم، وسيطرتها على السوق العالمية في الأنظمة الإلكترونية والحواسب والشبكات المعلوماتية. تفتح العولمة إمكانات هائلة وطرائق متعددة في التفكير والرؤية وفي التعبير والصياغة وفي التدبير والممارسة بقدر ما تتحول إلى أيديولوجيا هدفها الهيمنة والسيطرة كما يشهد على ذلك تسنين تسعيرات باهظة ضد أوروبا،أو عقوبات اقتصادية ضد بعض دول آسيا قصد بيع المنتجات وتصدير الثروات. هل قوانين المنافسة تقتضي لغة الويل والوعيد وإقامة الحصارات والعقوبات قصد بيع المنتوجات والسيطرة على الأسواق العالمية؟ أصبح جوزي بوفي في فرنسا رمز المناهضة للأمركة والعولمة، بعد أن فرضت الولايات المتحدة تسعيرة بنسبة 100 في المئة على المنتجات الفرنسية بعد رفض فرنسا استيراد اللحوم الهرمونية الأمريكية. احتجاجاً على هذه التسعيرة الباهظة، قام زعيم التعاضديات الفلاحية الفرنسية جوزي بوفي بتظاهرات مناوئة لوجود مطاعم «الماكدونالد» في فرنسا.

هذه الاحتجاجات المناوئة لعولمة مؤدلجة كما تجسدها أيضاً منظمة

التجارة العالمية، لا ترفض أساساً مبدأ التواصل وقانون المنافسة ونفحات الإمكان والخلق والابتكار، بقدر ما تناهض لفحات الهيمنة والنزوع الذرائعي في التعامل مع السوق والتجارة والتبادل. تماماً مثل رائدي مدرسة فرانكفورت تيودور أدورنو، وماكس هوركايمر اللذين لم يتنكرا للعقل بقدر ما ناضلا ضد العقل الأداتي (Raison instrumentaliste) في بسط الهيمنة وجنون العظمة.

الانبهار بحضارة المعلومة والحاسوب كما يتجلى في هذا الكتاب لا يختلف عن الانبهار الأول تجاه ما يسميه إرنست رينان بـ «المعجزة الإغريقية». «المعلومة» كوحدة أولية (Informatème) لبنية واسعة وكونية وهي «العولمة» تنوب «التمثل» في العقل الحداثي و«الاعتقاد» في العقل الغيبي الماورائي: «الثورة الإعلامية، بإعطائها سلطة لتقنية المعلومات، تتجاوز تقنية المماثلة، على النحو الذي يجعل المعرفة، ليس فقط عبارة عن تصنيع للواقع، بل اصطناع واقع جديد، عبر عمليات الحوسبة والأعلمة والرقمنة» [10] . والمعلومة (Information) ليست مجرد فضاء أثيري يحمل في طياته الأحداث والوقائع في خلوصها وبداهتها، لكنها عبارة عن «ثقب أسود» كما يسميها جون بودريار تقوم على البث والإعلان وامتصاص الحدث؛ فهي تنتقل وتتحول، لكنها تتلقى مصيرها في مقبرة المعلومات كنفايات غير قابلة للتداول وإعادة الاستعمال . (Recyclage) وهذه النفايات التواصلية والمعلوماتية والإعلامية، تزن بشكل مدهش على مجرى الأحداث والوقائع، كما هو حال الصورة الإعلامية أو الأيقونة الإشهارية. انتقاد بيار بورديو التلفزة والعولمة لم يكن من جراء «مشاركته في حلقة تلفزيونية فاشلة، خرج غاضباً محبطاً، لكي يعلن بأن التلفزيون ليس وسيلة للاتصال بقدر ما هو أداة رهيبة للهيمنة والرقابة والحجب» [11] كما يقول علي حرب. جون بودريار من خلال كتبه إيهامات وتصنعات ( Simulacres et Simulations ) ، و شفافية الشر La Transparence ) ( du malيدعم ما ذهب إليه بورديو من كون سيناريوهات الصورة الإعلامية أو الكاميرا ذات طبيعة تصنعية، تصنع الواقع ولا تصفه، وتقولبه ولا تعكسه، تقوم بانتقاء الصور والمشاهد بتركيبها ونمذجتها واختيار الفرص والمناسبات وكذا الوضعيات والأبعاد والمنظورات وكل الشروط المكانية والزمانية التي لا يتدخل المشاهد في انتقائها واختيارها باعتباره مستهلك هذه الصور

(10) نفس المرجع، ص 174 ـ 175.

(11) نفس المرجع، ص 44.

والأيقونات، فإن المشاهد يقبل بما يعرض عليه دونما اعتراض. هذا ما يقوله بودريار ولا نعتقد أن بورديو ينتقد منطق الصورة الإعلامية كمحاولة انتقام أو تصفية حسابات بعد فشل حصته التلفزيونية أو لاعتبارات أخرى.

يعتد علي حرب بالإنسان التواصلي العابر للقارات والثقافات والمجتمعات وكأمل (Espoir) في إعادة رسم خريطة العلاقات الإنسانية وتطوير مشاريع التنمية وتداول أرشيفات الذاكرة البشرية عبر الشبكات الأثيرية وتقريب الجغرافيات المتباعدة وتوحيد القوى المتنافرة. لكن الإنسان التواصلي (عامل المعرفة ووسيط الحضارة) في الفضاء السبراني ليس شيئاً آخر سوى الإنسان العادي في التناهي الزمكاني أمام شاشة الكمبيوتر، يراقب حركة العالم وتداول الأسهم وتواصل الأفراد من بقعته المتناهية في الزمان والمكان على الرغم من وجود نصوصه الفائقة وذاكرته الأثيرية في الفضاء السبراني والمكان الاعتباري ـ الافتراضي. والإنسان التواصلي ليس أكثر طوباوية وملائكية ومثالية من الإنسان العادي إذا علمنا الخسائر الفادحة التي تتلقاها الشركات والمؤسسات وحتى الحكومات والوزارات من جراء ظاهرة القرصنة الأثيرية بنشر وتوزيع فيروسات فتاكة عبر شبكة الإنترنت مثلما حصل مع فيروسات «ميليسا (Melissa) «و«تشرنوبيل (Tchernobyl) «ومؤخرا فيروس «أحبك I love) « (youالذي أدى إلى تعطيل وتحطيم الملايين من الحواسيب عبر العالم وضياع وثائق ونصوص فائقة (Hypertextes)مهمة وخسائر قدرت بملايين الدولارات.

الإنسان التواصلي يباعد بقدر ما يقارب، ويتنصل بقدر ما يتواصل، وينفصل بقدر ما يتصل، من خلال المواقع الإلكترونية في الشبكة الأثيرية الداعية إلى الدعارة أو العنصرية أو المتاجرة بالأطفال.. إلخ. لا ننكر بطبيعة الحال حضارة التواصل التي فتحت وسائط مهمة وفائقة تقرّب المسافات والأفراد على سبيل التواصل والتبادل والتداول، ولكن هذا الانفجار الهائل في التكنولوجيات الإلكترونية والسبرانية لا يسلم بدوره من الاستعمال الذرائعي والأداتي في بسط الهيمنة أو زرع أسلحة فتاكة في شكل فيروسات تحطم في فضائها السبراني كل الوثائق والأرشيفات والنصوص الفائقة. ربما الحرب الفائقة (Hyperguerre) في الفضاء الأثيري أو الاعتباري، أقل دموية وهمجية من الحرب المدمرة على أرض الواقع، ولكنها أشد وقعاً وأثراً وأكثر تكلفة.

يستطيع المواطن البيني (Internaute) أن يرتكب جرائم بتسلله عبر الشبكة الأثيرية إلى مراكز أو محطات يمكن وصفها بالسرية أو المنيعة، ويمكنه

تعديل مسار الأحداث فيها أو تبديل بنيتها كما وقع مؤخراً عندما نشر البيت الأبيض (واشنطن) خطاباً للرئيس كلينتون على الإنترنت، وتسلل مواطن الشبكة أو إنترنت إلى الجهاز الإلكتروني للبيت الأبيض واستطاع أن يغير بعض المفردات في الخطاب الرئاسي!الأدهى والأمر أن يتسلل إنترنوت إلى مراكز نووية عبر الشبكة الأثيرية ويغير فيها ما يحلو له من أعداد أو لوحات أو معادلات، قد تؤدي إلى ما لا يدخل في الحسبان والتوقع، أو يهدد، بنوع من القرصنة، البنوك والمراكز المالية. هذه الحقائق يتجاهلها الكتاب ويغض عنها الطرف. يعيب على النخبة المثقفة إبداء مساوئ وسلبيات العولمة، والكتاب حافل بتبيان سلبيات النخبة وعدم جدواها وتحميلها مزاعم التمثل والتمثيل وإن كان العديد من المثقفين يتورعون عن هذه الادعاءات في الدفاع أو الحراسة أو الوصاية أو المناضلة.

الكتاب لا يعدو كونه مجرد «بيان من أجل العولمة»، ولكنه بيان في ما وراء التهويل أو التهليل والتراشق أو التصفيق. إنه بيان من أجل الإمكان، من أجل «أن تكون على غير ما أنت عليه» [12] بالإجهاز على المفارقات والمطلقات ومغادرة التمثلات والتمثيلات والتماثلات والتطابقات. إنه أيضاً بيان يحكي «حديث النهايات» ولا يحاكي «حنين البدايات» وتقديس النماذج وقولبة الأصول ومماهاة الأقانيم والأصنام الثابتة: «ومعنى النهاية تشكل إمكان جديد يفسح المجال أمام كائن، فاعل، لا يتعامل مع نفسه بوصفه آية الحق ورسول الحقيقة، أو محامي الحرية والعدالة، أو صفوة الأمة والبشرية» [13].

حديث النهايات في هذا الكتاب هو التطلع إلى «ما بعد الإنسان» الذي يتغير عما هو عليه وينحو قدماً صوب الهوية المولدة والوساطة التواصلية والكوننة العولمية. الغريب في الأمر أن حديث النهايات يستدعي ضمنياً ما يستبعده ويراه سبب الأفول والسقوط والخطابات الفجة والشعارات الهشة، بل يحيل إليه ويتماهى معه بشكل سري وفاضح وبصورة تحتية ومتوارية عن الأنظار. لهذا يربط جون بودريار حديث النهايات بالحنين إلى البدايات في كتابه وهم النهاية أو إضراب الأحداث [14] ، بقدر ما يبدد بودريار وهم النهاية

(12) نفس المرجع، ص 192.

(13) نفس المرجع، ص 193.

(14) Jean Baudrillard, L'Illusion de la fin, ou, la gréve des événements , collection l'éspace critique (Paris: Galilée, 1992).

فإنه يعلن عن نهاية الوهم وأن غائية التاريخ ونهايته عبارة عن طوباويات حالكة ومزاعم هالكة. إننا اليوم في «ما وراء» النهاية. إنها وضعية مبهمة تقرر بتحقق الطوباويات المتعددة في التحرر والتقدم والإنتاج والتنمية والمعلومة والإعلام. ليس هناك نهاية نتجه نحوها لأننا تجاوزنا أصلاً النهاية نفسها، ونوجد في فضاء انهارت فيه قواعد اللعبة الوجودية. وهو ما يفسر، بحسب بودريار، تنامي الفراغ والرعب والهوس الجمعي تجاه وضعية «أنتروبية (Entropique) «تتنامى فيها قوى التبعثر والتشظي، وهي وضعية تجسدت فيها كل الأحلام والطوباويات وانفتحت عليها الأنظار بنوع من الخيبة والنكوص . (Désillusion) وهو ما يفسر محاولة الوعي البشري في الرجوع إلى الوراء بعد مجاوزته النهاية، بحثاً عن البدايات وحنيناً إلى الأصول. نرى في كل مكان هاجس البدايات الذي يطال علوم الحياة والوراثة في سبر أغوار «الجينوم (Génome) «البشري عبر الخرائط الوراثية والشيفرات الجينية وأيضاً العلوم الفلكية في تحديد عمر الكون والبحث عن لحظة البداية أو «الانفجار العظيم . (Big Bang) «التاريخ، بدوره، أصبح ضمن هاجس الضمير الجمعي بمعنى التدليل على وقوع الأحداث وانبثاق الوقائع. إننا، نوعاً ما، مولعون بالبرهنة على أن الماضي وقع فعلاً بالرجوع القهقرى إلى الوراء، وهذا الهاجس المتنامي يبرهن بما فيه الكفاية حالة الأمه وفقدان الذاكرة التي أصابت الوعي الجمعي الذي يستنجد بالوسائط والذاكرات الاصطناعية والحواسيب في عدم فقدان الأصول أو الانفصال عن البدايات. تعمل هذه الوسائط والشبكات والأجهزة كـ «رادارات» في تقصي حضور الأصل ومعالجة المنحى الانفصامي أو السكيزوفريني للوعي الجمعي. بهذا المعنى يمكن قراءة العولمة كمجاوزة للقدامة والحداثة أو التقليد والتحديث، لكن تنبع من صلبها قوى تحن إلى الأصول في المعرفة والفكر والثقافة والممارسة والسياسة. يصبح الوعي الجمعي في وضعية حرجة لا يستطيع بموجبها الرجوع إلى الوراء بعد أن جاوز النهاية، ولا يمكنه المضي قدماً في ما وراء النهايات القصوى. حالة مفزعة يقول بودريار يصبح فيها الزمن لا خطياً ولا دورياً بل كاوسياً متبعثراً. يظهر الماضي كشبح مرعب والمستقبل كسراب وهمي، أما الحاضر فتكتنفه اهتزازات وارتجاجات.

# (8)

# العولمة والمقارنة الثقافية [*]

أحمد حيدوش [**]

## أولاً: الثقافة والهوية

### 1 ـ في مفهوم الثقافة

ليس البحث والتفكير في العلاقات بين الثقافات موضوعاً جديداً على النقاش العلمي والأيديولوجي العالمي، فقد صاغت الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع الثقافي مفاهيم جديدة لفهم الآليات التي تحكم صراع الثقافات أو تفاعلها، منها: المثاقفة، والاستلاب، والهيمنة الثقافية، والغزو الثقافي... إلخ.

ارتبط مفهوم الثقافة بمفهوم الحضارة، فقد ظهر المصطلحان تقريباً في الفترة نفسها. وقد أدى التطور اللغوي والفكري لمصطلح الثقافة إلى غموض أثار جدلاً واسعاً دفع الباحثين إلى تتبع شجرة تطوره ومحاولة الوقوف على أصوله ودلالاته اللغوية والاصطلاحية [1] . وتعود كثرة التعريفات التي عرفتها كلمة ثقافة إلى هذا الغموض.

---

(*)نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 10، العدد 97 (نيسان/أبريل 2008).

(**)باحث عربي.

(1) Denys Cuche, La Notion de culture dans les sciences sociales (Alger: Edition Casbah , 1998), p. 7.

فقد أحصى ألفريد كروهـر (Alfred Kroher) وكلاكهـون (C. Kluckhon) مـا يزيـد عـن مائـة وستين (160) تعريفاً في اللغة الإنكليزيـة وحـدها [2]، مـا دفعهـما إلى تصـنيفها في سـبعة أصـناف: 1 ـ وصفية، 2 ـ تاريخية، 3 ـ تقييمية، 4 ـ سيكولوجية، 5 ـ بنيوية، 6 ـ تكوينية، 7 ـ جزئية أو غير كاملة[3].

في حين ميز جان مارتينون (Jean Pierre Martinon) بين نوعين من التعاريف:

أ ـ نوع جزئي محدود يستعمل مصطلح الثقافة لوصف التنظيم الرمزي لأي جماعة، وعمـل تناقـل ذلك التنظيم، وكذلك مجموع القيم التي تشكل تصور الجماعة لـذاتها ولعلاقتهـا بالجماعـات الأخـرى وبالعالم الطبيعي.

ب ـ نوع واسع الانتشار، وهو لا يتناقض والأول ويستعمل فيه مصـطلح الثقافـة لوصـف العـادات والمعتقدات، واللغة والأفكار، والذوق الجمالي، والمعارف التقنية، إضافة إلى وصف تنظيم المحيط العام للإنسان، أي مجموع التقنيات القابلة للنقل التي تـنظم علاقـات وتصرفـات الجماعـة الاجتماعيـة مـع البيئة. أي الثقافـة في جانبهـا المـادي [4]، أمـا دنيـز كـوش (Denys Cuche) ، فقـد تبنـى نـوعين مـن التعاريف:

**أ ـ التعريف العام :** الذي لا يفصل بين الثقافة والحضارة، وهو التعريف نفسه الذي قدمه تـايلور، إنهما ذلك المجموع المعقـد المتمثـل في مختلـف المعـارف، والمعتقـدات، والفـن، والقـانون، والأخـلاق، والأعراف، وكل الاستعدادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع.

**ب ـ التعريف الخـاص:** وهـو الـذي قدمـه فرانـز بـوا (Franz Boas) ويركـز عـلى فـرادة الثقافـة وخصوصيتها وتعقد نسقها إلى جانب نسبيتها التي تحيل إلى التصورات النسبية كذلك عن الثقافة[5].

وإذا كان بوا يركز على خصوصية الثقافة بوصفها سمة ملازمـة لهـا، فـإن أي تجاهل لهـذه الخصوصـية في التعامـل معهـا يعـد اعتـداءً عليهـا وخرقـاً

(2) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، ص 110.
(3) الطاهر لبيب، سوسيولوجية الثقافة (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، 1987)، ص 8
(4) Encyclopédie Encarta 98 (1993-1997) (CD-Microsoft Corporation).
(5) Cuche, La Notion de culture dans les sciences sociales , pp. 18-20 .

لقوانينها وقواعدها، ويعد ترابط العناصر الثقافية واحتلال كل عنصر فيها مكانة فريدة، الذي أشار إليه مالينوفسكي (Malinovsky) ، سمة جوهرية للثقافة، كذلك، حيث تؤدي كل عادة وكل فكرة وكل معتقد وظيفة حيوية ومهمة محددة، ومن تم تشكل الكل الثقافي الذي يؤدي بكليته دوراً أساسياً بالنسبة إلى المجتمع [6] .

لأن هذه العناصر تنمو وتتطور وفق قوانينها وقواعدها الخاصة بها في ظل المناخ الذي يتوافر لها في بنيتها المحلية، فإنها شبيهة بالجنين في نموها الطبيعي داخل محيطها الطبيعي، وإن الجرعات الثقافية التي تأخذها من الثقافات الأخرى تؤقلمها مع خصوصيتها فتصبح عاملاً مساعداً على نموها وتطورها لا عاملاً معيقاً لحركيتها: «ما يشير إلى خطورة المساس بأي عنصر منها» [7] .

**2 ـ في الثقافة والحضارة**

يعود التمييز بين المفهومين إلى المؤرخين الألمان، كما يشير إلى ذلك بعض الباحثين [8] ، ثم تطور هذا الأمر وأدى إلى انتشار أطروحتين اثنتين:

أ ـ ترى الأطروحة الأولى ، أن الثقافة هي مجموعة الوسائل الجماعية التي يمتلكها الفرد أو الجماعة للتحكم في العالم الطبيعي والتأثير عليه. في حين أن الحضارة تضم مجموع الوسائل الجماعية التي يؤثر بها الإنسان على ذاته لتحقيق الارتقاء الفكري والأخلاقي والروحي ومنها بطبيعة الحال، الفنون، والفلسفة، والدين، ومختلف القوانين [9] .

ب ـ في حين ترى الأطروحة الثانية ، أن الثقافة هي مجموع الجوانب الروحية الجماعية بوصفها ثمرة التفكير والمثالية. أما الحضارة، فهي مجموع الوسائل التي يناط بها تحقيق غايات مادية ومفيدة للإنسان، وذلك ما يجعلها تتسم بطابع العقلانية.

---

(6) نفس المرجع، ص 33.

(7) نور الدين زمام، «عولمة الثقافة (المستحيل والممكن)،» مجلة العلوم الإنسانية (جامعة محمد خضير، الجزائر) (2001)، ص 140.

(8) نفس المرجع، ص 140.

(9) نفس المرجع، ص 140.

لكن المؤكد أن الاتجاه العام في البحوث الاجتماعية والأنثروبولوجية الثقافية المعاصرة لا يُميز بين المصطلحين.

وتتقاطع مع هذه الآراء ما ذهب إليه مالك بن نبي حين جعل من الثقافة «مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته كرأسمال أولي في الوسط الذي ولد فيه، والثقافة، على هذا، هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه، وشخصيته [10]، وهي من جهة أخرى، ذلك المحيط الذي يعكس حضارة بعينها والذي يتحرك في نطاقه الإنسان المتحضر، وهي مكون للحضارة، ومن ثم فإن تدهور الثقافة يؤدي حتماً إلى فقدها وظيفتها الحضارية» [11].

### 3 ـ مقومات الهوية والثقافة

#### أ ـ الثقافة والشخصية

بدأ الاهتمام بالثقافة من حيث الترابط القائم بين الفرد في الثلاثينيات من القرن العشرين، بفضل جماعة «مدرسة الشخصية والثقافة» [12] في أمريكا التي قدمت إسهامات متباينة في هذا المجال من حيث منهج باحثيها، وتوجهاتهم ويمكن إجمالها في محورين هما الاهتمام بتأثير الثقافة على الفرد من جهة، والاهتمام باستجابة الفرد للثقافة من جهة ثانية، بيد أن القاسم المشترك بين باحثي هذه المدرسة هو اهتمامهم بدراسة كيفية استدراج الفرد للثقافة حتى تصبح جزءاً من ذاته. ثم كيف يستجيب لها وكيف تؤثر على سلوكاته المختلفة، ويعد بنديكت ولينتون وميد من أبرز أعلامها [13].

---

(10) مالك بن نبي، شروط النهضة ، ترجمة عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهين، ط 3 (بيروت: دار الفكر، 1969)، ص 125.

(11) نفس المرجع، ص 126.

(12) انظر: محمد خالد، «موقع الوطن العربي ضمن هرم التقسيم الدولي،» مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، عدد خاص (ربيع 1983)، ص 34 وما بعدها.

(13) Ruth Fulton Benedict (1887-1948); Margaret Mead (1901-1978), and Ralph Linton (1893- 1953).

**ب ـ الثقافة واللغة**

تعد اللغة سمة ثقافية قائمة بذاتها، وهي الموضوع المفضل في الدراسات الأنثروبولوجية كما يرى إدوارد سابير 1884) (Edward Sapir) ــ 1939)، ويعد جوهان هاردر (عام 1774) مرجعاً لمن بحث في العلاقة القائمة بين الثقافة واللغة وبين أوجهها، في حين أبرز ليفي شتراوس (Levi-Strauss) مبحثاً في هذه العلاقة من الباحثين اللغويين المعاصرين في إطار الفلسفة البنيوية، إذ دعا إلى تناول اللغة بوصفها منتجة للثقافة من جهة، وبوصفها جزءاً أساسياً من الثقافة وشرطاً لها، إذ بفضلها تتم عملية اكتساب الثقافة [14].

**ج ـ الثقافة والهوية**

يمكن القول إن الهوية ليست إلا مجموعة من معالم فعل اللغة والثقافة التي تسمح للفرد بتحديد انتمائه لجماعة اجتماعية محددة [15].

يعد العامل الديني، والعامل الإثني العرقي والقومي والعامل اللغوي، أبرز مقومات الهوية، وهي نفسها مقومات الثقافة، ومن ثم فلا هوية من دون ثقافة، ولا ثقافة من دون هوية.

## ثانياً: الثقافة والعولمة

إذا كان هناك من سمة ميزت نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فهي ظاهرة العولمة بلا منازع، فمن عولمة الاقتصاد إلى السياسة المعولمة، فإنه من الطبيعي أن يدور الحديث حول عولمة الثقافة بوصفها أبرز عائق في وجه العولمة، وقد عد هذا المحور بالذات أهم المحاور إثارة للجدل في الأوساط الفكرية، لأن الثقافة عدت دائماً أبرز مميزات الشعوب وأبرز محددات هوياتها ومن ثم خصوصياتها. من هنا، لا بد أن نسجل مجموعة من التساؤلات في هذا الإطار:

1 ـ هل تعني سيادة النمط الاقتصادي الأمريكي انسلاخ الشعوب النامية عن هويتها وبالتالي التخلي عن خصوصياتها الثقافية؟

---

(14) نفس المرجع، ص 43.

(15) Gustave Massiah, Division internationale du travail et alliances de classe, dans: Samir Amine [et al.], La Crise de l'impérialisme (Paris: Ed. Minuit, 1975), pp. 9-10.

2 ـ هل تتجه العولمة إلى إنشاء نموذج ثقافي عالمي موحد؟

3 ـ هل تختلف العولمة التقنية عن العولمة الثقافية؟

4 ـ هل يؤدي انتشار النمط الاستهلاكي بالضرورة إلى التخلي عن النمط الثقافي الخاص؟

5 ـ هل ينتشر النمط الثقافي المعولم بالطريقة نفسها التي انتشر بها النموذج الاقتصادي والتجاري، أم إن المقارنة الثقافية ستؤدي إلى مزيد نتيجة التزام الشعوب النامية بثقافتها الأصلية، ومن ثم ضرورة اعتماد الحوار بدل التصادم؟

تميل معظم الدراسات اليوم إلى اعتبار أن الثقافة ليست بمنأى عن تيار العولمة الجارف، ومن ثم، فهي تشهد تحولاً ونزوعاً نحو العولمة من حيث مضامينها، وتتنبأ بأن العالم على مشارف ثقافة معولمة يتجاوز كل الخصوصيات المحلية.

إن العولمة تصنع الثقافة وتصدّر منتجاتها كما تصدّر السلع الأخرى، وتعد «ثقافة العولمة» إحدى المقولات المهمة في مسار العولمة التي ينبغي تحقيقها بوصفها نتيجة حتمية لمسار طويل، ونتيجة، كذلك، للاتصال الثقافي أو الالتقاء الثقافي غير المتكافئ بين البلدان المتطورة والبلدان النامية.

كانت محطات هذا المسار تتمثل في الاتصال الثقافي تارة، وفي المثاقفة طوراً، وفي الغزو الثقافي في مرة، وفي التبعية الثقافية مرات، ومن ثم، تبدو عولمة الثقافة وكأنها نتيجة حتمية وطبيعية لهذا المسار، وهي بالضرورة ثقافة النظام الرأسمالي المنتصر عالمياً من الناحية الاقتصادية في مرحلته الأولى، والمنتظر انتصاره النهائي عن طريق التخلص من الخصوصيات الثقافية التي تقف عائقاً في سبيل استكمال إجراءات رسم الحدود النهائية للقرية الصغيرة وفرض احترام قوانينها.

لا شك أن العولمة في المجال الثقافي لا تختلف عنها في المجال الاقتصادي من حيث طريقة التوسع والانتشار، فهي في مجال الثقافة كذلك لا تقف في طريقها الحواجز، ولا تستأذن أهل البلد قبل الدخول لأنها تعتمد مبدأ «الخارج الثقافي.(Extra-Culture) .

إن تحليل العلاقة الناشئة عن التقاء ثقافتين يكشف ما يلي [16]:

1 ـ لقد تناول فورتز (M. Fortes) الالتقاء بين الثقافتين أو الحضارتين وميز بين مظاهر التّماس بينهما، فهناك أولاً العلاقة الناشئة نتيجة الاستعمار الحديث بأشكاله المختلفة الذي سعى إلى رفض مدنيته الصناعية وتعميمها [17].

2 ـ أما باستيد (R. Bastide) ، فقد تناول هذه العلاقة من خلال مفهومين هما الاتصال الثقافي (Le Contact culturel)وتداخل الحضارات. (L'Interpénétration des civilisations)

3 ـ أما صاحب نظرية الكل الثقافي ونظرية الثقافات الثلاث مالينوفسكي [18] (Malinovski) ، فقد كشف عن نتائج العلاقة القائمة بين ثلاث ثقافات وما يكتنفها من تبعية متبادلة نتيجة اتصالها بعضها ببعضها وهي:

أ ـ الثقافة التقليدية الأصلية.

ب ـ الثقافة الأوروبية المستوردة.

ج ـ الثقافة الجديدة الناتجة عن العلاقة بينهما وما يكتنفها من تبعية متبادلة.

تؤكد التجربة الاستعمارية في صورتها المفضوحة ـ تجربة الجزائر على سبيل المثال ـ أن المستعمر لم يكن أبداً هدفه البنية الاقتصادية للمستعمر فحسب، بل إنه يستهدف كذلك وفي الوقت نفسه بنيته الثقافية ولا سيما منها القيم والأفكار القابلة للتجدد والاستمرارية والمقاومة، لأن القضاء على هذه العناصر يعني القضاء على روح المقاومة الثقافية، ولذلك يمهد الاستعمار في كثير من الحالات بإرسال فرق التبشير التي كانت تنشئ المدارس والجمعيات وتتولى التجسس وزرع الشكوك وزعزعة العقائد وخلق الفتن والاضطرابات، التي تتيح للمستعمِر التدخل والهيمنة [19].

---

(16) Georges Balandier, Sens et puissance; les dynamiques sociales (Paris: Presses universitaires de France, 1997), p. 37.

(17) نفس المرجع، ص 38

(18) هاني الزعبي، مسألة البنية التحتية للقضية القومية واتجاه قانون القيمة في العالم العربي (بيروت: مطابع الكرمل الحديثة، 1982)، ص 58.

(19) خالد، «موقع الوطن العربي ضمن هرم التقسيم الدولي،» ص 25 ـ 26.

وقد تناول بعض المفكرين العرب هذه العلاقة من زاوية الغزو الثقافي وصنف على أنه اعتداء رأسمالي على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها، من أجل استغلالها اقتصادياً، كما صنف بأنه غزو دين لدين، ومن ثم، إحلال ثقافة أمة محل ثقافة أخرى [20]، وهو ما يعبر عنه الاستعمار الجديد، الذي غير قناعه بعد الحرب العالمية الثانية باختراعه أساليب وآليات جدية للغزو الثقافي والهيمنة الأيديولوجية بتوظيف الإعلام والثقافة في مجتمعات العالم الثلاثة لترسيخ التبعية الاقتصادية للبلدان الضعيفة، ووضع إمكاناتها الثقافية والإعلامية في خدمة مصالح رأس المال العالمي وأجهزته، وتحويل العالم إلى قرية اتصالية شديدة الترابط كما يقول هربرت شلير [21].

من هنا يمكن أن نطرح هذا السؤال البسيط، هل انتهى الغزو الثقافي المصاحب للغزو العسكري بانتهاء هذا الأخير؟ من الطبيعي أن يكون الجواب عن هذا السؤال بالقول إن الغزو الثقافي هو الخليفة الطبيعي للغزو العسكري الذي يضمن استمراريته بصورة أكثر تجذراً داخل المجتمع المستعمر.

## ثالثاً: العولمة والمقاومة الثقافية

العولمة ظاهرة اقتصادية بالدرجة الأولى تعمل على اختراق الدول من دون شروط أو عوائق. شاع استعمال هذا المصطلح منذ أواخر القرن الماضي حتى غدا المفهوم الأكثر تداولاً منذ التسعينيات [22].

وعلى الرغم من طابعه الاقتصادي، إلا أنه يحمل في طياته أبعاداً سياسية واجتماعية وإعلامية وأمنية وثقافية، ومن ثم، فالعولمة ليست مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي فحسب، بل هي أيديولوجيا تعكس إرادة الهيمنة على العالم. كما إنها ليست وليدة العصر الحديث، فتاريخ الإمبراطوريات القديمة يُعلمنا أنها كانت شكلاً من أشكال العولمة [23].

---

(20) جلال أمين، العولمة ، اقرأ؛ 636، ط 2 (القاهرة: دار المعارف، 1998)، ص 50.

(21) انظر: حورية توفيق مجاهد، الاستعمار كظاهرة عالمية: حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية (القاهرة: عالم الكتب، 1985)، ص 44.

(22) يقابل مصطلح العولمة في اللغة الإنكليزية (Globalisation) والفرنسية(Mondialisation) .

(23) Kimono Valaskakis, La Mondialisation: Phénomène asymétrique source de disfonctionnements, Problèmes économiques , no. 2 (avril 1999), p. 6.

إن ما قام به المصريون القدماء والمقدونيون والأتراك والمغول والرومان والبريطانيون والألمان، وما قام به النظام الاستعماري الحديث بأشكاله المختلفة، هو أيضاً وجه من وجوه العولمة.

فالعولمة إذاً، في صورتها الأمريكية الجدية كالحداثة تماماً، لها جذورها التاريخية القائمة على إرادة السيطرة والهيمنة، إنها: «أحد أشكال الهيمنة الغربية الجدية التي تعبر عن المركزية الأوروبية في العصر الحديث، والتي بدأت منذ الاكتشافات الجغرافية في القرن الخامس عشر ابتداء من الغرب الأمريكي والتفافاً حول أفريقيا حتى جزر الهند الشرقية والصين [24].

لقد ولدت هذه الإرادة باستمرار أنظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية تبدو في شكلها مغايرة للنظام السابق، ولكنها لا تختلف عنه من حيث مضمونها. وهذا يطرح السؤال، هل حسم الصراع نهائياً؟ وهل النظام الجديد الذي يعتبر اختزالاً لكل الأنظمة لن يتولد عنه نظام آخر يكون نتيجة التناقضات التي يحملها في طياته والتي من أبرزها على الإطلاق ما يكشف عنه الموقف من هويات الشعوب وما يصاحبه من مقاومة؟

إن إرادة الشعوب الأكثر وضوحاً وجلاء في الوقت الراهن، تتمثل في الإيمان بضرورة تجاوز منطق الصراع التدميري بمختلف أشكاله، وتجربة الإقصاء العسكري، ومن ثم، محاولة البحث عن صيغة تعايش سلمي بين الشعوب على اختلاف ثقافتها ومقوماتها وقيمها الحضارية، وهنا لب المشكلة، فالعولمة في صيغتها الجاهزة تبدو كأنها حلقة جديدة في سلسلة حلقات السعي إلى امتلاك العالم بالوسيلة نفسها التي ظلت تستخدم منذ قرون لتحقيق هذا المسعى، متمثلة في أن القوة زاد صدام الحضارات، وهو الزاد نفسه الذي سيعتمده القوي في حوار الحضارات.

يرى كثير من الباحثين أن العولمة نتاج التطور المذهل في مجالي النقل والاتصالات والمعلومات، ما أدى إلى تحولات حتمية متسارعة في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي من أبرز سماتها النزوع نحو

(24) حسن حنفي، «الثقافة العربية بين العولمة والخوصصة (الإشكال النظري)،» الفكر السياسي (دمشق)، العدد 58 (2008)، ص 245.

هيمنة النمط الرأسمالي النفاث [25] في ظل سيطرة النقد الإلكتروني [26].

العولمة إذاً، يمكن تلخيصها في كلمتين: كثافة انتقال المعلومات وسرعتها من جهة، وهي نتيجة حتمية للثورة العلمية والتكنولوجية من جهة أخرى، أدت إلى الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات. وقاعدتها الصناعة الإلكترونية. وميزتها الجوهرية أنها تمس معظم الأنشطة الإنسانية، ولكن هذه الأنشطة لا تتعولم بنمط واحد ووتيرة واحدة؛ ففي الوقت الذي نلاحظ السرعة في وتيرة عولمة التجارة والاقتصاد، فإننا نلاحظ أن الثقافة أكثر مقاومة للعولمة.

تعد العولمة، أيضاً، تطوراً لمفهوم العالمية التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولكنها تختلف عنها؛ فالعالمية (Universalité/Universalisme) كما يرى الجابري [27]، تعني الانفتاح على ثقافة الآخر، مع الحفاظ على خصوصية «الأنا» والارتقاء بهذه الخصوصية تدريجياً إلى مستوى إنساني عالمي، ومن ثم، فهي تفتح على كل ما هو عالمي كوني، في حين تعد العولمة نفياً وإلغاءً للآخر بصورة أو بأخرى.

وإذا كان ذلك كذلك، ألا يمكن القول إن العولمة بهذا المفهوم تطال المقومات الثقافية للشعوب من فكر وفنون ولغة وقيم وسلوكات ودين؟

وإذا كانت أبسط مبادئ حقوق الإنسان تتمثل في حق هذا الإنسان أو ذاك في التميز عن الآخر من حيث هويته الثقافية بمختلف أبعادها الحضارية وأشكالها الرمزية، فهل يمكن أن يتحول العالم إلى قرية كونية تحفظ فيها حقوق الإنسان في ظل سماوات العولمة ومحيطاتها الاقتصادية والثقافية المفتوحة؟

يبدو أن العائق الكبير الذي يقف في وجه العولمة بشتى أبعادها

---

(25) مصطلح «الرأسمالية النفاثة» نجده عند: هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ 238 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص 35.

(26) مصطلح «النقد الإلكتروني» نجده عند: أنتوني غيدنز، عالم منفلت: كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا ، ترجمة محمد محيي الدين (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، 2000)، ص 20 ويعني بذلك النمط من النقد الذي لا نعثر عليه إلا في صورة أرقام داخل الكمبيوتر.

(27) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 228 (شباط/فبراير 1998)، ص 16 ـ 17.

الاقتصادية والسياسية والثقافية الوطنية، وهذا العائق ليس خاصاً ببلدنا فحسب، بل هو ظاهرة ترتبط بكل دول العالم في مختلف القارات. لأن العولمة ليست نتيجة انصهار ثقافات وحضارات واقتصادات المجتمعات العالمية، بل هي إحدى النتائج الأساسية لانهيار القطب الاشتراكي وسيطرة النظام الاقتصادي الرأسمالي تحت غطاء الديمقراطية.

وهنا يبرز السؤال الكبير، أهي عولمة أم أمركة؟ وهل يمكن أن ينصهر العالم في قالب واحد اقتصادياً وسياسياً وثقافياً؟ وباختصار، هل يمكن باسم هذا النظام أن تذوب الهويات وتزول الخصوصيات الثقافية والإثنية للشعوب؟ وبديهي أن الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب مستبعدة تماماً. ومن هنا أهمية أن نطرح أسئلة الهوية عن العولمة انطلاقاً من معطيات هوية المجتمعات العربية الإسلامية في أبعادها الفكرية والعقائدية وفي خصوصيتها المنفتحة على خصوصيات الشعوب والأمم الأخرى. ويبدو أن المتتبع لمختلف المواقف التي تظهر هنا وهناك عبر وسائل الإعلام المختلفة تصب كلها في انشغال واحد يتمثل في الخوف من هذا البعبع الذي يهدد خصوصيات الشعوب متمثلة في هويتها الثقافية بصورة خاصة.

إن الخصوصيات الثقافية، تحول، بلا شك، دون انخراط جميع الهويات والشعوب في بوتقة ثقافية واحدة، فنحن على العكس من ذلك، نشهد انبعاث ثقافات متعددة وانتعاش كيانات ثقافية جدية، إذ جعلت الأجهزة المختلفة الأقليات والهويات الثانوية تنتبه إلى خصوصياتها الثقافية وتاريخها الفريد، ولم تسلم حتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها من تأثير هذا الانتعاش الذي هز مشاعر الأقليات. وكانت النتيجة تنازلها عن أهم قواعد فكرها السياسي الذي كان يرمي إلى صهر الهويات والأقليات في بوتقة الهوية الأمريكية. وبمعنى آخر، يمكن القول إن العولمة ستؤدي إلى مزيد من التمسك والالتزام بالثقافات الأصلية [28]، ولكنها ستؤدي في الوقت نفسه إلى إبراز تناقضات اجتماعية تؤدي بدورها إلى ثورات طائفية وعرقية ومواجهات بين أبناء الوطن

(28) زمام، «عولمة الثقافة (المستحيل والممكن)،» ص 143؛ جميل مطر، «حدود على السياسة.. في عالم بلا حدود،» المستقبل العربي ، السنة 21، العدد 236 (تشرين الأول/أكتوبر 1998)، ص 8، ومحمد سعدي، «الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي: نموذج في أطروحة «صدام الحضارات»،» المستقبل العربي ، السنة 21، العدد 236 (تشرين الأول/أكتوبر 1998)، ص 56 و62.

الواحد وإيقاظ نزعة التمرد لدى الأقليات، فهي بسعيها إلى توحيد نمط حياة الشعوب تـوقظ روح الهوية لديها، وهنا تكمن الخطورة لأنه يمكن توظيف هذا التمرد والثورة لتهديم البنـاء الاجتماعـي للمجتمعات، والجزائر أحسن نموذج في هذا المجال.

إن المتتبع لمختلف المواقف التي تظهر هنا وهناك عبر وسـائل الإعـلام المختلفـة، تصـب كلهـا في انشغال واحد يتمثل في الخوف من هذا (البعبع) الذي يهدد خصوصيات الشعوب ممثلة في هويتها بصورة خاصة [29].

إن سيطرة النموذج الأمريكي للحياة والاستهلاك والتصور، ينعكس بلا شك سلباً على روح الإبـداع والابتكار الذاتي ويضعف اعتزاز الفرد بانتمائه الحضاري.

وقد أحست أوروبا بنجاح السينما الأمريكية على سبيل المثال في استمالة العقول وتعويدها عـلى تحبيذ نمط الحياة والاستهلاك على الطريقة الأمريكيـة؛ فمولـت مشروعـاً ثقافيـاً سـينمائياً بخمسـين مليون يورو، لتغطية الفترة الزمنية الممتدة بين عام 2001 وعام 2005، يبث أفلاماً من إنتـاج أوروبي خالص لمواجهة ما يرد من أمريكا حفاظاً على هويتها الثقافية المتميزة، وهـو مـا ينسـجم تمامـاً مـع النظرة الاقتصادية الأوروبية للعولمة التي لا تخرج من إطار فكرة بناء سوق أوروبية موحدة هـدفها الأساسي مواجهة العولمة.

ولا شك في أن وسـائل الإعـلام لا تخلـو مـن نقـل المقاومـة الثقافيـة المناهضـة لسياسـة العولمـة باستمرار، ومنها على سبيل المثال تلك التي عرفتها مدينة ملبـورن الأسـترالية، حيـث احتشـد أنصـار البيئة وأعضاء نقابيون ويساريون في تظاهرات سدت الطريـق عـلى المشـاركين في منتـدى اقتصـادي دولي لا يختلف في محتواه وأهدافه عن لقاء مدينة سـياتل الأمريكيـة في العـام 1999، الـذي قوبـل كذلك باحتجاجات عارمة أفضت إلى إفشـاله. ولا تختلـف ظـروف انعقـاد قمـة جِنـوَة الإيطاليـة في 2001/7/20 عن سابقاتها، فقد تمت وسط إجراءات أمنية مشددة، ومع ذلك نزل أكثر من مائة ألف (100000) متظاهر مناوئ للعولمة، وكانت النتيجة مشادات مع الشرطة خلّفت عدداً مـن الجرحـى ووفاة شخص.

---

(29) ظهرت عدة مؤسسات منذ الستينيات طرحت بدائل لتنظيم المبادلات الدولية على أسس وقواعد تراعي حق الشعوب في التميز.

كـما إن قمـة الأرض الأخـيرة التـي انعقـدت في جوهانسـبورغ بجنـوب أفريقيـا يـوم 26 آب/أغسطس 2002، التي دامت عشرة أيام كاملة من أجل تحسيس الدول الغنيـة بضرورة التعـاون مع الدول الواقعة في فلك الفقر والتهميش، قد خرج أثناء انعقادهـا عشرات الآلاف مـن المناهضـين للعولمة التي رأوا فيها تهديداً لاستقرار العالم.

إضافة إلى هذه الاحتجاجـات، فإننـا نجـد عـدداً كبـيراً مـن النـدوات والملتقيـات والمحـاضرات والدراسات، تدور كلها حول موضوع مقاومة الشعوب المختلفة للعولمة في صـورتها المفضـوحة التـي تجرد الشعوب من هوياتها الثقافية وتفرض عليها نمطاً حياتياً وحيداً أوحد [30] .

ففي فرنسا على سبيل المثال، يبدو واضحاً رفض الفرنسـيين للأمركـة. وقـد عـبروا عـن ذلـك منـذ الثمانينيات من القرن الماضي، وهم يطلقون على الثقافة الأمريكية «دودة»، وكثـيراً مـا يقولـون لمـن يحاورهم في هذا المجال، إن الثقافة الأمريكية سائرة إلى الزوال، ويهتفون «لا للدودة الأمريكية».

إن قلق الفرنسيين على شخصيتهم وثقافتهم وهـويتهم يبـدو شـديداً، وقـد أثـار صراحـة، رئـيس فرنسـا السـابق فرانسـوا ميـتران إشـكالية الخطـر المـذي تتعـرض لـه الشخصـية الفرنسـية والثقافـة الفرنسية، بل هوية فرنسا الحضارية من اكتساح الثقافة الأمريكية، في إشارة إلى الضغوط الأمريكيـة على فرنسا لرفع الحماية على سوق الثقافة والفن والإعلام، وجعلها سوقاً حرة مفتوحة مستباحة.

وقد عدت هذه القضية مساساً بأمن فرنسا القـومي وبمسـتقبلها، ومـن ثـم وضـعت خطـة لدعم ملموس للإنتاج السينمائي والتلفزيوني ولكل النشاطات الفنية بصورة عامة، وسنت قانوناً يفرض ضرورة تغطية الإنتاج الفرنسي لنسـبة 40 في المئـة عـلى الأقـل مـن بـرامج التلفزيونـات الفرنسية حتى تتمكن من البقاء والاستمرارية والوقوف في وجه الاجتياح الثقافي الأمريكي، لأنها تـدرك أن ذوبـان الهويـة الثقافيـة في الآخـر، يعنـي فقـدان الاسـتقلال السـياسي والتحـول

(30) تعد الجزائر أقل الدول العربية اهتماماً بموضوع العولمة، ومع ذلك فقد احتضنت ملتقيـين دوليـين عـن العولمة أحدهما ، نظمته جامعة قسـنطينة يـومي 22 ـ 23 تشريـن الثـاني/نـوفمبر 1999، وكـان موضـوع العولمـة والهويـة حـاضراً ضـمن أعمالـه. أمـا ثـانيهما ، فقـد احتضـنه المعهـد الـوطني للتعلـيم العـالي بـأدرار في تشريـن الثاني/نوفمبر 2000، وكان موضوع العولمة وخصوصيات الشعوب العربية حاضراً كذلك ضمن أعماله.

إلى دول ملحقة، ومن ثم فقدان زعامتها الثقافية على الآخر [31].

إذا كانت فرنسا تخشى على هويتها الثقافية ممن يشاركها الرصيد الحضاري، وتعمل جاهدة لإبراز تميزها وخصوصية هويتها الثقافية، فهل يعقل أن نظل نحن المنتمون إلى حضارة غير حضارتها من دون خطة واضحة محكمة محددة المعالم في هذا المجال؟

إن شعار احترام الخصوصيات الحضارية واحترام التعددية الثقافية، يعد عنصراً أساسياً في عملية رفض الهيمنة بأشكالها المختلفة، وجزءاً جوهرياً من حركة التحرر والاستقلال والانعتاق، وتحقيق شراكة عالمية متكافئة لأن الهيمنة الثقافية أخطر من الهيمنة العسكرية والاقتصادية [32].

## رابعاً: النتائج

في ضوء ما تقدم، نصل إلى الاستنتاجات التالية:

1 ـ لا شك أن العولمة تؤدي إلى إضعاف الثقافات المحلية.

2 ـ تؤدي إلى خلق أزمة هويات، وبخاصة في البلدان الممزقة، على الرغم مما تشير إليه النتائج الأولية التي تكشف عن صحوة الهويات، يتحول ذلك من الاعتراف بالهويات الثقافية إلى الانقسام العرقي والإثني والطائفية. وهو خطر يهدد بعض المجتمعات ومنها الجزائر.

3 ـ تمثل الصناعة الثقافية (L'Industrie culturelle) [33] تهديداً حقيقياً للثقافات التقليدية بفضل ما تتمتع به من قدرة على الانتشار والاختراق. ولذلك أصبحت الدول الغربية نفسها تعبر عن تخوفها من هذه الصناعة الثقافية الأمريكية التي غزت أسواقها.

4 ـ إذا كان الاقتصاد الدولي يقوم على العلاقات الاقتصادية التي تقيمها دول ذات سيادة، أي أنه يقوم بين طرفين متساويين من حيث سلطة اتخاذ

---

(31) الوطن العربي ، 2002/9/13، ص 49.

(32) منير شفيق، في الحداثة والخطاب الحداثي (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 179.

(33) مفهوم استخدمه كل من: ماكس هوركهاينر (Max Horkheiner) وتيودور أدورنو (Theodor Adorno)عام 1947

القرار على أسس انتقائية تراعي خصوصيات كل دولة، فإنه في إطار العولمة لا مجال لهذه الخصوصية، ومن ثم لا سيادة للدولة في ظل الاقتصاد المعولم، لأن العولمة اختراق للحدود من دون استئذان، وتخطٍ للقوميات من دون حواجز [34].

5 ـ إن عنصر الهوية، بوصفه عنصراً أساسياً يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في أية خطة للتنمية، وتعد العولمة مجالاً خصباً لتنميته لأن: «التدفق الحر للقيم والمنتجات والمعلومات والأفكار والمخترعات، يقدم لكل فرد على مستوى الكرة الأرضية فرصاً استثنائية للتقدم المادي والنفسي» [35].

6 ـ تعمل العولمة على تشجيع سلوك بعض النخب الاغترابية في مجتمعاتها الأصلية، وخطورة ذلك تزداد عندما يتعلق الأمر بتلك النخب الموجودة في مركز صناعة القرار حيث تعمل على عرقلة نمو الرصيد الثقافي وازدهاره.

ويترتب عن هذه الاستنتاجات طرح هذا التساؤل: كيف نفهم الثقافة والتثاقف، الحضارة والتخلف، الكوني والخصوصي؟

لا شك أن العولمة تدفع النخب الوطنية للتنصل من ثقافتها وذلك باستمالتها إلى ثقافة العولمة ورفض الثقافة الأصلية التي تعمل العولمة على تمزيقها، ومن ثم، فإن الجبهة الرئيسية في حرب السيطرة العالمية هي جبهة المواجهة الثقافية الهادفة إلى التخفيض من قيمة الثقافات المنافسة، وتسويد صفحتها لدفع نخبها إلى التنصل منها، فعلى أساس التمايز الثقافي أولاً، والتمييز الواضح بين ثقافة النخبة وثقافة العامة ثانياً، سوف يقوم تكوين شبكات التضامن والتنافس والتنازع بين الفئات والجماعات والمجتمعات، ومن ثم، فإن نزع النخب من ثقافتها الوطنية لا يعني إعدادها للاندماج في ثقافة النخبة العالمية الحاملة للعولمة فحسب، ولكنه يعني أكثر من ذلك، تخفيض الثقافات الوطنية إلى مستوى يبعدها عن حقول السلطة الناجعة، ومن وراء

(34) ولكنها تشدد الرقابة على منافذها الحدودية عندما يتعلق الأمر بانتقال العمالة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

(35) برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة ، حوارات لقرن جديد (بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999)، ص 31.

ذلك نزع السلطة السياسية والاقتصادية والرمزية عن المجتمعات [36].

إن الأمركة، أي تعميم النموذج الأمريكي في الحياة والسلعة التي تعني تعميم قيم السوق على الفعاليات الاقتصادية والثقافية وتحويل الثقافة إلى سلعة شأنها شأن السلع الأخرى.

وتهديد الهويات الثقافية أي النسيج الذي يربط بين أعضاء المجتمع الواحد ويجعل منه جماعة متفاعلة ومتواصلة هي المصطلحات الأكثر تردداً في اللقاءات الثقافية والمنتديات الفكرية التي تقام في العالم أجمع منذ أواخر القرن الماضي، لمناقشة آثار العولمة وتحدياتها.

لا شك أن العولمة تعني خضوع البشرية لتاريخية واحدة تجري في مكانية ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية موحدة، تتحكم فيها ثلاث منظومات رئيسة لا تعترف بالحدود، هي: المنظومات المسيطرة على عالمنا اليوم وتتمثل في [37]:

1 ـ المنظومة المالية وهي منظومة تكاد تكون موحدة عالمياً.

2 ـ المنظومة الإعلامية والاتصالية وهي في طريقها إلى التوحيد.

3 ـ المنظومة المعلوماتية المتمثلة بصورة خاصة في الإنترنت [38].

ومن ثم، يمكن التساؤل في ضوء ذلك، إلى أي مدى تستطيع الدولة الوطنية الصمود أمام المنظومة الإعلامية التي تعتمد على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال؟

وإلى أي مدى نحن قادرون على استيعاب تنوعنا الداخلي وخصوصياتنا المحلية الثرية؟ وإلى أي مدى نستطيع أن نجعل تراثنا وقيمنا الدينية وإمكاناتنا اللغوية ونزعتنا الوطنية، قادرة على تمثُّل قيم العولمة وتحويلها إلى قيم تتعايش مع قيم هويتنا الثقافية وتتفاعل معها من دون أن تلغيها؟

لا شك «أن الأخذ بتقنيات العولمة أمر ضروري للدفاع عن البقاء وضمان

(36) نفس المرجع، ص 40 ـ 41.

(37) نفس المرجع، ص 16.

(38) إن ما يعرف الآن بالتجارة الإلكترونية، يصل حجم معاملاتها إلى بلايين الدولارات.

النجاعة الاقتصادية والثقافية، لكن الاستفادة الفعلية من هذه التقنيات غير ممكنة من دون أن تقف وراءها إستراتيجية ذاتية تحدّ من استخداماتها من قبل القوى الكبرى لأهداف هيمنية [39].

إذاً يمكن القول إن في العولمة منافع كثيرة وضرراً للشعوب، فهل أدركنا منافعها وضررها على هويتنا الثقافية؟

إن الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بطرس غالي كان على حق حين قال: «إن كوكبنا يخضع لضغط تفرزه قوتان عظيمتان متضادتان: إنهما العولمة والتفكك [40].

فأي موقف نتخذه من العولمة. أهو التجاهل وعدم الاهتمام واللامبالاة، ومن ثم التخلي عن القيام بأي دور حضاري؟ أهو قبول الأمر الواقع والاستسلام والخضوع لإرادة السيطرة والهيمنة، ومن ثم تضييع فرصة التحكم في الآليات الجدية والتأقلم الإبداعي ضمن هذا النظام؟

ثم، هلاّ أدركنا مخاطر التفكك التي تتربص بنا جرّاء تكريسنا لخطاب العزلة وخيار الفتنة والتّفتت والتطرف باسم الهوية والخصوصية والتعددية والاختلاف والأصالة والحداثة والعصرنة، وما إلى ذلك من خطابات تكرس نزعة التمزق والتشتت والتشرذم والتقوقع والانسلاخ والتطرف والعرقية؟».

إذا كان هناك من سمة ميزت نهاية القرن الماضي ومطلع القرن الحالي، فهي ظاهرة العولمة بلا منازع، فمن عولمة الاقتصاد إلى السياسة المعولمة، فإنه من الطبيعي أن يدور الحديث حول عولمة الثقافة بوصفها أبرز عائق في وجه العولمة، وقد عد هذا المحور بالذات أهم المحاور إثارة للجدل في الأوساط الفكرية، لأن الثقافة عدت دائماً أبرز مميزات الشعوب وأبرز محددات هوياتها ومن ثم خصوصياتها.

من هنا، لابد أن نسجل مجموعة من التساؤلات في هذا الإطار:

1 ـ هل تعني سيادة النمط الاقتصادي الأمريكي انسلاخ الشعوب النامية عن هويتها وبالتالي التخلي عن خصوصياتها الثقافية؟

---

(39) نفس المرجع، ص 28.

(40) مارتين وشومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، ص 68.

2 ـ هل تتجه العولمة إلى إنشاء نموذج ثقافي عالمي موحد؟

3 ـ هل تختلف العولمة التقنية عن العولمة الثقافية؟

4 ـ هل يؤدي انتشار النمط الاستهلاكي بالضرورة إلى التخلي عن النمط الثقافي الخاص؟

5 ـ هل ينتشر النمط الثقافي المعولم بالطريقة نفسها التي انتشر بها النموذج الاقتصادي والتجاري، أم إن المقاومة الثقافية ستؤدي إلى مزيد من التزام الشعوب النامية بثقافتها الأصلية ومن ثم ضرورة اعتماد الحوار بدل التصادم؟

(9)

# ظاهرة العولمة بين خيار التبني

# ومقاربة رفض العولمة الاقتصادية نموذجاً [*]

**استيتيـتو عبد الـلـه** [**]

## أولاً: مفهوم العولمة

إن لمصطلح «العولمة» صلة بكل ما هو عالمي، ومعناه تسهيل حركة النـاس مـن حيـث نقـل المعلومات والسلع وجعل كل شيء عاماً بحيث يشمل العالم في مجال السياسـة والمـال والثقافـة والفكر. والعولمة قد تعني تدويل الاقتصاد والسياسة والمجتمع من خلال إقرار الليبرالية وفـرض الديمقراطيـة والسـلوكات الفرديـة: وعليـه، فالعولمـة تفيـد نقـل العـالم إلى وحـدة اقتصـادية واجتماعية وسياسية واحدة، وذلك بخلق «سوق استهلاكية عالمية واحدة توفر المنتوج نفسـه في كل مكان بأسعار متقاربة وبالتالي توحيد أذواق وعادات جميع البشر وإشاعة نمط عيش موحـد على نطاق عالمي» [(1)] . ونقرأ في معجم وبسترز : «إن العولمة تعني إكساب الشيء طابع العالميـة وبخاصة جعل نطاقه وتطبيقه عالمياً»، بتعبير آخر، جعل الشيء في مستوى عالمي؛ أي نقلـه مـن

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 7، العدد 68 (نيسان/أبريل 2005).

(**) باحث من المغرب

(1) أحمد هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب (مـراكش: دار ولـيلي للكتابـة والـنشر، 2000)، ص 16.

المحـدود المراقـب إلـى اللامحـدود الـذي ينـأى عـن كـل مراقبـة».

ويرى البعض أن العولمة تعني النزعة السوقية الكونية وظهور السوق الاقتصادي بوصـفه بدايـة الموقف ومنتهاه [2] . وبذلك فهي تعبر عن السياسة الرامية إلى إلغاء القيود التي تعوق حركة السـلع والأفراد والمنتجات ودمج جميع الأسـواق في سـوق رأسـمالية واحـدة مفتوحـة. ويـرى عبـد الصـبور فاضل، أن العولمة «هي مجموع العمليات التي تغطي الكوكب أو التي تتسع عـلى مسـتوى العـالم، ومن ثم، فالعولمة لها بعد مكاني لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسـط واقعهـا على كل أنحاء المعمور، وساعد في ذلك التقدم الهائل في وسائل الاتصال وقدرتها على اختراق الحدود من خلال الفضائيات التي حولت العالم إلى غرفة عالمية صغيرة بل «القريـة العالميـة». في حـين يـرى الدكتور المهدي المنجرة أن العولمة تعني الإدماج اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، بل حتى اجتماعياً [3] .

وقد تفيد العولمة النظام العالمي الجديـد الـذي يتميـز بسـقوط الأيـديولوجيات ونهايـة التـاريخ والإنسان الأخير. كما «بشر» بذلك الياباني الأصل والأمريكي الجنسية فرانسيس فوكوياما [4] ، وبـذلك تتحول العولمة إلى «أيـديولوجيا حديثـة في زمـن انهيـار الأيـديولوجيات ونهايـة التـاريخ والجغرافيـا والإفلاس العام لكل الأنشطة التاريخية وتجارب الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي بالتفاوت الطبقـي والانتماء القومي والتبعية والإمبريالية والشيوعية والفاشية والأصولية والوحدة والتضـحية والقتـال» [5]، ويرى أحد علماء السياسـة الأمريكـان وهـو روزانـاوا أن العولمـة تقـيم علاقـات بـين مسـتويات متعددة للتحليل الاقتصادي والثقافي والسياسي والأيديولوجي، وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج وتـداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل، إضافة إلى تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول.

---

(2) الحبيب الجنحاني، العولمة من منظور عربي ، سلسلة المعرفـة للجميـع؛ 19 (الربـاط: منشـورات رمسـيس، 1998)، ص 103.

(3) المهدي المنجرة، عولمة العولمة: من أجل التنوع الحضاري ، كتاب الجيب (الدار البيضاء: منشورات الـزمن، 1999).

(4) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير ، الإشراف والمراجعة والتقديم مطـاع صـفدي؛ الترجمـة فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشايبي (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993).

(5) هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب ، ص 63.

أما يحيى اليحياوي في دراسته الجادة العولمة الموعودة ، فعرّف العولمة بأنها «مجموع العوامل التي تجعل عدداً متزايداً من السلع والخدمات يصمم ويطور وينتج ويوزع ويستهلك ويستصلح ويقيّم وفق منطق عالمي من دون أن يكون للبلد الذي تمر فيه هذه العمليات من قيمة كبرى تذكر» [6] ، ويضيف أن العولمة تعني الضحك على ذقون العالم الثالث ما دامت هذه الدول محكوماً عليها بالخضوع للنظام العالمي الجديد الذي يكرس الهيمنة والتبعية، وما دام الاقتصاد العالمي محكوماً من طرف ثلاث مؤسسات دولية كبرى هي صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، والمنظمة العالمية للتجارة، وهي كلها قنوات أرهقت كاهل العالم الثالث بمديونية ثقيلة وجعلته خاضعاً للشمال ولمؤسساته وبخاصة الهيمنة الأمريكية إلى درجة أن العولمة قد تعني «أمركة العالم» [7].

من جهة أخرى، هناك إشكالية تداخل مفهوم العولمة ومفاهيم أخرى مثل العلمنة، الكوكبة، الكونية والشوملة، إذ نجد أن إسماعيل صبري عبد الله يعرّف الكوكبة بأنها « التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك من دون اعتداد يذكر للحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة» [8] ، أما صاحب العولمة الموعودة ، «فقد حاول التفريق بين مدلول هذه المفاهيم معتبراً العولمة (Mondialisation) هي الواقع السائد الحالي اقتصادياً ومالياً وسياسياً وتكنولوجياً ومؤسساتياً، أما الكوكبة أو الشوملة (Globalisation)فهي مآل هذه الظاهرة ونطاقها المستقبلي، بمعنى أن العولمة خطوة في اتجاه الشوملة، والعولمة لا تحقق ـ في رأيه ـ الكوكبة إلا إذا توافرت لها الشروط الأربعة التالية [9] :

1 ـ تدويل الاقتصاديات الوطنية وأنماط الإنتاج والتسويق وفرض الاقتصاد الحر، ما يفضي إلى السوق المعولم الذي يصير فضاءً كونياً واحداً موحداً.

---

(6) يحيى اليحياوي، العولمة الموعودة: قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا (الرباط: منشورات عكاظ، 1999)، ص 96.

(7) نفس المرجع.

(8) إسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية،» الطريق (بيروت)، السنة 56، العدد 4 (تموز/يوليو ـ آب/أغسطس 1997).

(9) اليحياوي، نفس المرجع.

2 ـ تحقيق الديمقراطية السياسية والليبرالية الاقتصادية كمرتكز للتباري وتوحيد الشأن العام.

3 ـ تحقيق المجتمع الاستهلاكي الكوكبي، أي تحويل الأفراد من فضاء الوطنية إلى فضاء الاستهلاك عبر الرفع من قدراتهم الشرائية ومستوياتهم المعيشية.

4 ـ تحقيق عولمة الثقافة وجعلها عالمية مثل: ثقافة اقتصاد السوق، ثقافة ديمقراطية السوق وثقافة المجتمع الاستهلاكي الكوكبي، كما إن هناك من اعتبر العولمة قمة ما تصبو إليه البشرية كما يتضح ذلك من خلال الدراسات المستقبلية كالدراسة المهمة لراسل جاكوبي حول نهاية اليوتوبيا [10] ، كما إن هناك من ربط مفهوم العولمة بالعالمية متحدثاً عن عولمة الإنسان وذلك بالارتكاز على المرجعية الدينية باعتبار أن كل الناس لآدم وآدم من تراب [11] .

وعموماً يبدو أن هناك شبه إجماع بخصوص صعوبة إعطاء تحديد معين ودقيق للعولمة إلى حد أن هناك من اعتبرها وهماً، بل أسطورة وأباطيل، كما نجد ذلك عند الاتجاه الإسلامي من خلال نموذج حسن حنفي [12] . ويعبر أحمد هوزلي عن هذا التضارب في الآراء بخصوص العولمة قائلاً: «فهل هي ظاهرة حياتية جديدة مرشحة للاستمرار والبقاء، أم هي مجرد موضة فكرية عارضة مصيرها الزوال والنسيان؟ وهل هي حالة صحية أم مرضية، وهل هي حركة استعمارية جديدة أم تحررية ثورية» [13] ؟ الإشكال نفسه عبّر عنه المفكر السوري الدكتور جلال صادق العظم حين رأى أن العولمة ظاهرة مبهمة وأن تشكيلها النهائي لم يحن بعد؛ إذ وجد نفسه حائراً عندما أراد الرد عن التساؤل: هل العولمة قدر ومصير حتمي للمجتمعات الذيلية والطلائعية؟ فما كان له إلا أن ترك الجواب معلقاً ومفتوحاً حتى لا يتخندق في هذا الاتجاه أو ذاك [14] ، الأمر نفسه نجده عند بعض الباحثين الغربيين أمثال هانس ـ بيتر

(10) راسل جاكوبي، نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة ، ترجمة فاروق عبد القادر، عالم المعرفة؛ 269 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001).

(11) هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب ، ص 70.

(12) حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟ ، حوارات لقرن جديد (بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1999)، ص 11 ـ 50.

(13) هوزلي، نفس المرجع، ص 16.

(14) حنفي والعظم، نفس المرجع، ص 42.

مارتين وهارالد شومان في دراستهما فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية ؛ عندما اعتبرا أن مفهوم العولمة يتسم بالكثير من الغموض نظراً إلى حداثة البحث فيه وللاختلاف في ضبطه [15] . وحتى ننهي أمر الخلط المصطلحي في تعريف العولمة، نشير إلى أن الباحث التونسي الحبيب الجنحاني أحصى مفاهيم العولمة لدى حسن حنفي من خلال 28 صفحة فقط من كتابه، فوجد 20 مفهوماً، ما يبيّن الخلط الكبير لدى بعض المثقفين العرب في فهمهم للعولمة [16] .

للاعتبارات السابقة، وتمشياً مع الهيكلة العامة لهذه الدراسة، نشير إلى أن المفهوم الذي سيشكل القاعدة الأساسية لهذا العمل هو كون العولمة تعني تحديداً تدويل الاقتصاد العالمي على مستوى الأسواق المالية والمناطق التجارية والأنظمة النقدية والشركات الإنتاجية والقوانين والتشريعات الدولية مع تطويع الأنظمة السياسية والمنظومات الفكرية وفق نظرة معولمة للبشرية.

## ثانياً: الظروف التاريخية لظهور العولمة

إن مسألة التأريخ لظهور العولمة تشكل أيضاً إحدى المقاربات التي لا تخلو من صعوبة على مستوى الضبط، حيث تشير بعض الأقلام إلى كون العديد من الشعوب عاشتها في فترات تاريخية مختلفة مثل العولمة اليونانية والعولمة الرومانية والعولمة العربية الإسلامية [17] . وعليه، فالعولمة كفكرة «ومحتوى» ليست بالشيء الجديد في حياة الإنسان ولا في العلاقات بين الشعوب والدول، فهي قديمة قدم الحضارات والمجتمعات البشرية، وتتمثل في التبادل التجاري وتنقلات السكان وانتشار الأفكار والتقنيات والأوبئة وتكوين الأسواق وتنمية الرأسمال وتوسيع شبكات النقل. فهذا المؤرخ الإغريقي بوليت الذي عاش في القرن الثاني ق. م يقول: «من قبل لم تكن الأحداث التي تجري في العالم مرتبطة في ما بينها، غير أنه بعد ذلك

(15) هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ 238 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

(16) الجنحاني، العولمة من منظور عربي ، ص 164 ـ 165.

(17) انظر: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 10.

أصبحت هذه الأحداث جميعاً تابعة بعضها للبعض الآخر» [18] ، كما نجد فريقاً آخر من الدارسين يصعدون في السلم التاريخي إلى نهاية العصور الوسطى وبداية التاريخ الحديث، مؤكدين أن إرهاصاتها الأولى بدأت في «التبلور منذ أكثر من أربعة قرون من دون أن ينتبه إليها الملاحظون. والواقع أنها بدأت في التوسع مع الاكتشافات الجغرافية ونمو الاقتصاد الرأسمالي» [19] .

كما نقرأ في الدراسة الجادة التي أنجزها كل من بول هيرست وغراهام طومبسون تحت عنوان: ما العولمة؟: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، أن ظهور العولمة كان في القرن 14 م. بدليل ظهور الشركات المتعددة القومية في أوروبا الغربية، كما نجد ذلك عند كل من ألمانيا من خلال العصبة الهانزية، وعند إيطاليا التي بلغت شركاتها التجارية متعددة القومية عند نهاية ق. 14 م نحو 150شركة تربط أوروبا بالشرق، وإن كان للدولة حضورها القوي في هذه الشركات، وأيضاً بالنسبة إلى هولندا من خلال شركة الهند الشرقية الهولندية وشركة الهند الغربية الهولندية، ثم شركة الهند الشرقية الإنكليزية وشركة إفريقيا الملكية التابعة لبريطانيا، وغيرها من الشركات التي توالت منذ القرن 14 م. حتى القرن 18م. والتي توجّتها الثورة الصناعية كأقوى تجلّ لظاهرة العولمة الحقيقية نظراً إلى انتشار الشركات التصنيعية التحويلية العملاقة ذات أصل إنكليزي أو فرنسي أو هولندي أو إيطالي، والتي باتت تسيطر على خيرات العالم الجديد وخيرات أفريقيا وآسيا.

ويؤكد هذان الدارسان أن الشركات متعددة الجنسيات اكتمل نضجها قطعاً في النصف الثاني من القرن 19م. وأصبحت عملاقة مع الحرب العالمية الأولى حيث نما النشاط التجاري العالمي في تلك الفترة بوتيرة سريعة، لكنه تباطأ في الثلاثينيات بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، وليتبعثر خلال الحرب العالمية الثانية لينطلق ما بعد الخمسينيات بشكل قوي وهائل ومذهل [20] . وهو ما حدا بالبعض إلى إرجاع ظهور العولمة إلى مشروع

(18) هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب ، ص 17.

(19) نفس المرجع، ص 13 ـ 14.

(20) بول هيرست وغراهام طومبسون، ما العولمة؟: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم ، ترجمة فالح عبد الجبار، عالم المعرفة؛ 273 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001).

مارشال في شقيه الأوروبي والياباني انطلاقا من عام 1947م [21].

وكل ذلك جعل غلاة العولمة من الأكاديميين والباحثين يؤرخون لها بفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما واكبها من هيكلة جديدة للعالم في ظل نظام القطبية الثنائية الشرقية الاشتراكية الشيوعية والغربية الرأسمالية الليبرالية، التي خلقت جواً دولياً جديداً عرف بالحرب الباردة التي استمرت لأزيد من أربعين عاماً لتنتهي بانتحار المنظومة الشرقية وانتصار الرأسمالية الغربية التي تحولت إلى عقيدة للعالم وأنموذج يحتذى، ولا سيما بعد احتضار الاتحاد السوفياتي وإقباره في كانون الأول/ديسمبر 1991؛ وأيضاً بعد سقوط جدار برلين وانهيار حلف وارسو، ما سمح لأوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بإعداد شروط جديدة للنيوليبرالية المتشبثة بالسوق الحر، هذا الأمر أدى إلى استفراد الأمريكيين بالعالم في إطار ما سمي بـ النظام العالمي الجديد الأحادي القطب؛ إذ أصبحت أمريكا تنسج ما سمته ببيت العنكبوت أو العملة العالمية الجديدة الموحدة وهي العولمة من خلال خلق مؤسسات مالية عالمية سوف تكون لها الكلمة الفصل في صهر العالم وفق الاستراتيجيات الأمريكية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة، من دون إغفال التغلغل الأمريكي في هيئة الأمم المتحدة والتحكم في هياكلها وأجهزتها وجعلها تشرعن السلوكات الأمريكية تجاه العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.

في ظل هذه التغيرات الخطيرة والانقلابات التاريخية الحاسمة، اعتبر عقد الثمانينيات محطة مهمة لإنتاج الأدوات والوسائل اللازمة لدعم المشروع الأمريكي الجديد، حيث أصبح العالم مندهشاً للتطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال والإعلام وتقنيات الحاسوب. وهو ما جعل العالم يعدل من سلم الأولويات، إذ لم تعد أولويات الشعوب هي الغذاء والطاقة، بل تحولت إلى المعلومات كرهان للمستقبل. وهذا التحول في التصور الدولي للأولويات الوطنية هو الذي ولّد مفهوم العولمة ليكون مرادفاً على وجه الخصوص لهذه الثورة الهائلة في المعلومات والاتصال، وتوصيفاً لانعكاساتها على أسواق المال وحرية انتقال رؤوس الأموال بصورة تتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية، وبذلك يكون مفهوم العولمة وظهورها قد ارتبطا بالمجالين الإعلامي والمالي

(21) عبد النبي رجواني، عصر المعلومات: جموح تكنولوجيا المعلومات في ظل العولمة ، تقديم مصطفى بنيخلف، سلسلة المعرفة للجميع؛ 9 (الرباط: منشورات رمسيس، 1999)، ص 17.

وله صلة بمجموعة من المرتكزات كالابتكار التكنولوجي وانتشار عولمة الإنتاج والتبادل ثم التحديث.

وعموماً، فإن الاختلاف في التأريخ لظهور العولمة يعود أساساً إلى «طبيعة العولمة نفسها إذ تختلف عن كل الظواهر الكونية التي طبعت العالم خلال قرون عديدة: فإذا كان المنظرون عادة ما يؤسسون وينظرون للتمكين لظواهر مستقبلية كسقوط الفدرالية ونجاح الرأسمالية وانطلاق الإمبريالية والاستعمار وحركات التحرر وغيرها، لذلك تحمل الظاهرة تاريخ منظريها والمتنبئين بها ـ فإذا كان ذلك كذلك ـ فإن العولمة سبقت التنظير وتجاوزت المتكهنين والمحللين الذين وجدوا أنفسهم مرتمين في أحضان ظاهرة أخطبوطية لا أول ولا آخر لها، فباتوا يتهافتون على دراستها وتحديد تاريخ ظهورها» [22].

## ثالثاً: العولمة بين خيار التبني ومقاربة الرفض

### 1 ـ العولمة وخيار التبني: تجليات إيجابية ومظاهر واقعية حقيقية

إن لخيار التبني للعولمة حججاً وأطاريح غاية في الأهمية تستقي موثوقيتها من كنف الواقع والمتجسدة في العديد من التجليات والتمظهرات الحقيقية التي فرضت نفسها على العديد من الباحثين والمهتمين بالعولمة في شقها الاقتصادي تحديداً. إذ يعتبر الباحث المصري السيد يسين أن العولمة حضارة عالمية جديدة شعارها وحدة بني آدم، وهي بذلك ظاهرة إيجابية جداً تنقل الإنسان إلى ما بعد الحداثة عبر الثورة المعلوماتية العارمة [23]، وهو الطرح نفسه الذي أشار إليه المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز عند معالجته لإشكالية العولمة والممانعة [24]، فشدد على قضية تعايش الحضارات وألح على الدول العربية والإسلامية بأن تتمسك في ظل العولمة بخيار المثاقفة. هذا في الوقت الذي ركز فيه الباحث السوري جلال صادق العظم، في «نقد

(22) بول كيندي، القوى العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكرى من 1500 ـ 2000 ، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1993)، والجنحاني، العولمة من منظور عربي ، ص 28.

(23) السيد يسين، العولمة والطريق الثالث (القاهرة: مركز ميريت للنشر والمعلومات، 1999(، ص 77.

(24) عبد الإله بلقزيز، العولمة والممانعة: دراسات في المسألة الثقافية ، سلسلة المعرفة للجميع (الرباط: منشورات رمسيس، 1999).

العولمة» على إيجابيتها باعتبار انتقال الإنتاج من المتربول إلى الهامش، ما يؤدي إلى تـدويل الإنتـاج والاستهلاك معاً، وبذلك تكون العولمة ظاهرة مهمة للإنسانية، منوهاً بتجربة النمـور الآسـيوية التـي استطاعت في وقت قياسي أن تلتقي بالكبار وتنازعهم في الوليمة العالمية [25].

ومن مزايا العولمة نقل الخبر العاجل، حيث أصبحنا نعيش «الميكرو ـ عالم» أو العـالم الصـغير، إذ أصبحت الأحداث والوقائع تعاش في لحظتها وآنيتها في مختلف بقـاع العـالم، فلـم تعـد هنـاك الآن إشكالية نقل الخبر صوتاً وصورة، عكس ما كان عليه أسلافنا في الماضي، حيث كان العالم كبيراً «ماكرو ـ عالم» والـزمن ثقـيلاً؛ ويكفـي أن نشـير إلى أن «نقـل خـبر مـوت نـابليون بونـابرت، قـد استغرق ستة أشهر ليصل من سانت هيلانة إلى بـاريس» [26]؛ بـل خـبر وفـاة ابـن تـومرت زعـيم الموحدين في المغرب الذي استغرق حوالى ثلاث سـنوات لينقـل مـن إيلـغ إلى تامسـنا وفـاس [27]. نظراً إلى هذه الاعتبارات، فإن هناك من رأى أن العولمة فرصة تاريخيـة للـدول الفقـيرة، كـما هـو الشأن بالنسبة إلى الأستاذ أحمد هوزلي في دراسته القيّمة حول تحـديات العولمـة للـدول الناميـة والمغرب ، إذ أوضح أنه «مهما كان للعولمة من سلبيات وأخطار، فلن تفوق مصائب وآلام الواقـع المعاش ـ في الدول الثالثية ـ فهي تعاني في معظمها الفقر والأمية والبطالة وهشاشة البنية التحتية وأجهزة الخدمات والتعفن الإداري والحجر الفكري»، إضافة إلى خضـوعها لاسـتبداد الحكـام وإلى تنظيمات اقتصادية واجتماعية عقيمة وتقاليد بالية مكبلة لحيوية الشـباب، وقـد أضـاعت فرصـاً وزمناً طويلاً في اجترار تجاربها الفاشلة والإشادة بعظمتها الفارغة وأمجادها المزوّرة.. فمهما بلغت سلبية العولمة فلن تفوق آلام هذا الوضع» [28]. لذلك يرى الحبيـب الجنحـاني أنـه لا مفـر لـدول العالم الثالث من العولمة و«لا عاصم اليوم من أمـر العولمـة ولا منـاص لهـا (الـدول الناميـة) مـن

(25) حنفي والعظم، ما العولمة؟ ، ص 30.

(26) الجنحاني، العولمة من منظور عربي ، ص 15.

(27) روجي لي تورنو، حركة الموحدين في المغرب قي القرنين الثاني عشر والثالث عشر ، تعريـب أمـين توفيـق الطيبي (الدار البيضاء: [د. ن.]، 1996)، ص 44؛ هويشي مراندا، مجموعة مصنفات تاريخية عربيـة ، ج 2، ص 207 ـ 211، وأحمد بن محمد بن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ، تحقيق ومراجعـة ج. س. كولان وإ. ليفي بروفنسال، 4 ج (بيروت: دار الثقافة، 1983)، ج 3، ص 206 ـ 209.

(28) هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب ، ص 112 ـ 113.

ركوب قطارها، إذا أرادت ألاّ تُهمّش ويتركها القطار واقفة في محطة نمو التخلف، وينبغي عليها الاعتراف أن المركز هو الذي يحدد اليوم اتجاه القطار وسرعته والمحطات التي يقف فيها» [29].

إن جل الأقلام المؤيدة للعولمة يحصل لها شبه إجماع بخصوص التجليات الحقيقية لهذه الظاهرة من خلال ست نقط أساسية كالتالي:

- فتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وتزايد الضغط الذي تفرضه المؤسسات العالمية الدولية على دول الجنوب لفرض الليبرالية الاقتصادية والتمكين للسوق الحرة كما يبدو ذلك من خلال الأبعاد التنموية التي عرفتها بعض جهات العالم مثل دول جنوب شرق آسيا منذ مطلع السبعينيات حتى الآن والتي حققت السوق المعولم.

- ظهور التكتلات الإقليمية الكبرى كما هو الحال بالنسبة إلى دول الشمال ودول الجنوب وما يطبعها من تنافسية عالمية، ويعني مفهوم الشمال كل البلدان المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.E.C.D) ، بينما يعني مفهوم الجنوب كل الدول الخارجة عن هذه المنظمة بحسب التصور الذي قدم في الدراسة «ما العولمة» لبول هيرست وبول تومبسون. وهذه التكتلات الاقتصادية تتميز بالتكامل على المستوى التجاري من حيث الصادرات والواردات: فالشمال ينتج المواد المصنعة والجنوب ينتج المواد الخام؛ بل منذ التسعينيات، فإن هذه المعادلة بدأت تفقد بعضاً من توازنها حيث بدأ الشمال يستورد مصنوعات الجنوب كما إن الصناعات التحويلية واليد العاملة الماهرة بدأت تهاجر من الشمال إلى الجنوب في إطار الباب المفتوح.

- القدرة التنافسية: التي أصبحت من بين مكونات العولمة الاقتصادية وبخاصة بعد نهاية الحرب الباردة التي ألغت المقاربة الجيو ـ سياسية وعززت المقاربة الجيو ـ اقتصادية التي أصبحت المحك الحقيقي لتصنيف الدول والكتل، حيث برز الاتحاد الأوروبي كأقوى كتلة، ليس فقط بفعل تعملقه الاقتصادي، ولكن أيضاً بفضل ترسانته المؤسساتية ونظمه وتشريعاته القانونية عكس كتلة نافاتا الخاصة بأمريكا الشمالية (كندا + و.م.أ [*] ) ودول جنوب شرق

(29) الجنحاني، العولمة من منظور عربي.

(*)و.م.أ.= الولايات المتحدة الأمريكية.

آسيا المتمحورة حول اليابان والتي ما زالت على عتبة الاقتصادي ولم تنتقل بعد إلى حيز المؤسساتي والقانوني، حاشا بعض المعاهدات الموقعة بينها.

- منظمات الضبط والحاكمية والإدارة الاقتصادية العامة: وهي منظمات حكومية بدأت تتحكم في اقتصاد العالم بعد الحرب العالمية الثانية مثل:

ـ منظمة الغات. (G.A.T.T)

ـ منظمة التجارة العالمية. (O. M.C)

ـ صندوق النقد الدولي. (F.M.I)

ـ البنك العالمي. (B.M)

وتوضح الأدبيات الاقتصادية أن قضية الحاكمية أو التحكم والضبط في ما يخص الاقتصاد العالمي، يمكن رصدها من خلال خمسة مستويات نعرض لها على النحو التالي:

أ ـ الحاكمية بواسطة الثلاثة الكبار : (G.3) اليابان ثم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات سواء على مستوى معدلات صرف العملات، أو على مستوى تنسيق السياسات المالية والنقدية والتعاون للحد من صفقات المضاربة المالية قصيرة الأجل.

ب ـ الحاكمية المرتبطة بالتكتلات الاقتصادية والسياسية كالاتحاد الأوروبي ونافاتا، هاتان الكتلتان تمتلكان قدراً من الضخامة يكفي للسعي إلى تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية على نحو لا قبل للدولة القومية متوسطة الحجم تحقيقه منفردة، كما بإمكانهما أيضاً فرض العديد من المعايير والمقاييس الخاصة بسوق العمل والحماية الاجتماعية والتصدي للضغوط الكونية.

ت ـ الحاكمية بواسطة هيئات عالمية تشارك فيها دول عديدة مثل منظمة الغات ومنظمة التجارة العالمية.

ت ـ أ التحكم عن طريق السياسات المتبعة على الصعيد القومي الوطني.

ت ـ ب التحكم عن طريق السياسات المتبعة على صعيد الأقاليم المحلية لدعم المناطق الصناعية وإكسابها مناعة ضد المؤثرات الخارجية.

- ظهور الشركات المتعددة القوميات: وهي الشركات المتعددة الجنسية،

مقرها ومنشَؤها في البلد الأم، لكن فروعها ممتدة في مختلف أنحاء العالم، وهي التي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وتنتمي في غالبيتها الساحقة إلى دول الشمال، لذا تقدر الدراسات الاقتصادية أن حوالى 200 شركة متعددة القومية تهيمن على 30 في المئة من الناتج العالمي، كما يسيطر على هذه الشركات كبار أغنياء العالم. إذ نقرأ في التقرير الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة سنة 1998 أن 20 في المئة من أغنياء العالم يقتسمون في ما بينهم حوالى 80 في المئة من الإنتاج العالمي الإجمالي بفعل هذه الشركات المتعددة الجنسيات.

- ظهور مفاهيم جديدة تؤسس لقضية العولمة خارج الحقل الاقتصادي، مثل التأكيد على قضية الديمقراطية والحريات العامة والمجتمع المدني وعدم التمركز واللامركزية ومفهوم الجهوية، وهي كلها مفاهيم تبين ميل العالم الآن إلى التخلص من الأنظمة البيروقراطية والأساليب التقنوقراطية واقتصاديات الدولة، والتمكين لمجتمع مفتوح خاضع لشروط اللبرلة والخصخصة وغيرهما من تجليات العولمة التي أصبحت كبديهيات في الكتل الثلاث: اليابانية والأمريكية والاتحاد الأوروبي، والتي أضحت تنحو نحواً أعمق وذلك بالدعوة إلى جعل الدولة ومؤسساتها في الهامش، كأدوات مساعدة لتحقيق مفهوم العولمة؛ إذ لم تعد الدولة هي المركز وصاحبة الحاكمية والضبط، بل ستؤول الكلمة الفصل إلى هذه التكتلات وهذه المؤسسات وبخاصة الشركات العابرة للقارات التي لا تعترف بمكان النشأة ولا بالموطن الأصل، بل هي أخطبوط ونسيج عنكبوتي يغطي كل العالم.

ونظراً إلى هذه الاعتبارات، فإن العولمة صارت ظاهرة ذات أبعاد إيجابية بالنسبة إلى الشمال والجنوب، بل هي فرصة تاريخية للدول النامية لتحطيم منظومة الفكر التقليدي وإعادة التوازن الاجتماعي والسياسي الهشّين [30] ؛ على اعتبار أن تجار التقليد وسماسرة الفكر الماضوي ما زالوا يحاولون إقناع الناس بأن آفة الدول المتخلفة هي الغرب/الآخر الذي جسّد الظاهرة الاستعمارية التي استنزفت خيرات الشعوب، والآن يعاودها بقناع آخر وهو قناع العولمة كظاهرة إمبريالية حديثة. لكن أصحاب هذا الرأي يصطدمون بحقائق ساطعة عندما يسألون: منذ متى رحل المستعمر؟ وبالتالي ماذا حققتم في ظل الاستقلال؟ ألا يمكن إرجاع تخلف الشعوب الثالثية إلى حكامها والساهرين

(30) هوزلي، نفس المرجع، ص 114.

عليها؟ كم بلداً خرج حديثاً من الاستعمار والآن يعد من دول العالم الأول؟ فلننظر إلى النمور السبعة جنوب شرق آسيا، وإلى بعض من دول أمريكا اللاتينية، بل حتى في أفريقيا كما هو الشأن بالنسبة إلى بلد نيلسون مانديلا. لعل مثل هذه الدول يغرق العديد من حكام وقادة الدول الثالثية في كثير من الخجل، إن كان لهم أن يخجلوا [31] !.

إن المهتمين بحركية التاريخ لا شك أنهم سيلاحظون أن النموذج الثقافي الاجتماعي للمجتمعات المتخلفة ظل دوماً يلاحق كل لزيق وغريب باعتباره مشوشاً ومزعجاً، وبخاصة لدى المجتمعات العربية والإسلامية التي طالما عادت الحداثة والانفتاح والليبرالية والرأسمالية والديمقراطية والاشتراكية والشيوعية والعلمانية، بل كم من فتاوى وأحكام صدرت في حق شاربي الشاي ولابسي الملابس العصرية بما فيها الرياضية، والمتعاطين المسرح والسينما، بل هناك من ما زال يغطّ في نومه عندما يرفض إدخال جهاز التلفاز إلى منزله، فما بالك بالصحن المقعر وشبكة طرق المعرفة السيارة التي تنقل «الفواحش» إلى البيوت وتدمر الأخلاق الاجتماعية وتمس النواحي العقدية! ولذلك فهو يدعو إلى التصدي لكل هذه المتغيرات السلبية! لكن ـ وهذا هو المضحك والمؤسف معاً ـ فإن هؤلاء يعودون إلى أحضان العولمة والحداثة كأدوات نظام لإيصال خطابهم ونشر فكرهم من خلال الأسلحة الدفاعية والتكنولوجيا الإعلامية الأجنبية التي يجدون فيها الوسيلة الناجعة لإقرار الواقع وترسيخ الاستقرار والقمع والقهر، ولذلك فإن هؤلاء في الحقيقة لا يرفضون العولمة وإنما يرفضون بحماءة وعنف «حرية الفكر والديمقراطية التي تهدد بنسف مواقعهم وسلب امتيازاتهم. ولاستئصالها يقطعون عليها طرقها الطبيعية وهي حرية الفكر والثقافة العلمانية وحقوق الإنسان وينشئون خطوط الدفاع المحصنة بعيداً، بتشجيع وإنشاء منظمات أصولية تناهض باللجاج أو العنف كل مظاهر الحرية الفكرية والسياسية مجندين أفواه وحملة أقلام الثقافة التقليدية لإقناع الناس بفضائل حياة التقشف والخضوع والتحرر من عرَض الدنيا ورذائلها» [32] .

وخلاصة القول، إن العولمة أصبحت حقيقة معيشة أحب من أحب وكره من كره، بل الانخراط في موجاتها بات من نافلة القول، إذ لم يعد السؤال:

(31) نفس المرجع، ص 114.

(32) نفس المرجع، ص 115.

هل سنندمج في الفضاء العالمي حقاً؟ مطروحا، بل السؤال الذي أصبح يطرح هو: كيف سـنندمج؟ وما هي استعداداتنا ومقوماتنا لهذا الاندماج؟

**2 ـ العولمة ومقاربة الرفض: حركات الاحتجاج والمناهضة لوهمية العولمة**

إن أهمية تمحيص العولمة من حيث أسطوريتها ووهميتها تكمن في البرهنة والتـدليل عـلى عـدم واقعية مرتكزاتها وأسسها وبخاصـة عـلى المسـتوى الاقتصـادي. وهـذا يـدفعنا إلى طـرح التسـاؤلات التالية: هـل يشـهد العـالم الآن بالفعـل عهـد الشركـات المتعـددة القوميـات، بـل الشركـات العـابرة للقارات؟ وهل صحيح أن هذه الشركات تجاوزت كل التحالفات الاستراتيجية والسياسـات القوميـة؟ وهل توصلت حقاً إلى تدويل نشاط الأعمال؟ ومن جانب آخر، هل تعدّ تكنولوجيا المعلومات فعـلاً وجهاً آخر من وجوه العولمة، وهـل هـي تجربـة غـير مسـبوقة في تـاريخ البشريـة؟ ثـم هـل النمـو التجاري الذي عرفه العالم بعد الحـرب العالميـة الثانيـة يعـد مظهـراً حقيقيـاً مـن مظـاهر العولمـة؟ وبالتالي، هل العولمة حقاً وجه من وجوه الرفاه الاقتصـادي للعـالم ووسـيلة فعالـة لتجنـب الأزمـات والنكسات وبخاصة الاقتصادية حفاظاً على دول الرفاه الاقتصادي؟ ثم ما حقيقة تـوافر سـوق حـرة عالمية أو سوق مفتوحة مبنية على سياسات نقدية صارمة معولمة ومكوكبة؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات كفيل بالإجابة، إن سلباً أو إيجاباً، عـن مـدى واقعيـة العولمـة أو أسطوريتها وزيفها من خلال عدة نقط يمكن طرحها كالتالي:

**أ ـ وهمية أطروحة الشركات العابرة للقارات والقوميات المتعددة الجنسية**

إن الشركات العابرة للقارات هي التي لا وطن ولا منشأ لهـا، فهـي شركـات كونيـة مبنيـة عـلى سوق عالمية واستهلاك عالمي. وهي خارج مراقبة الدولة القومية تجسّد شبكة مترابطة عالمياً لدعم اقتصاد مترابط وتعتمد أساساً على الطرق الإلكترونية السريعة والاتصال الإلكتروني الذي يمكـن أيـاً كان أن يشارك في هذه الشركات إنتاجاً واستهلاكاً، لذا فهي حقل منبسط ومعولم، وهذا التصور لـه العديد من المناصرين مثل كنيـتشي أوهيميـه في دراسـته حـول «الـنظم القوميـة»، الصـادرة سـنة 1993، وأيضاً صاحب تحـديات العولمـة لـدول العـالم الثالـث ، الـذي يعتـبر هـذه الشركـات الأداة الرئيسة للعولمة لأنها تعمل على عولمة وتدويل رؤوس الأموال والإنتاج والصرف ومجمل العمليات

المالية والتجارية، كما إنها تهيمن على المفاصل الرئيسة للاقتصاد العالمي، وتعرف في ما بينها حركة واسعة للإنتاج والصهر والابتلاع، لتكوين مؤسسات عالمية ضخمة متعددة الأنشطة، تكون أقوى من دولتها. أحياناً يسمي البعض هذه الظاهرة التكامل المعولم والبعض الآخر «وليمة المفترسين» [33]، والتي باتت تنهش خيرات العالم منذ وقت مبكر، «بل تحولت إلى أداة تتحكم في توجيه الحياة العالمية اقتصادياً وسياسياً كشركة الهند الشرقية التي «استعمرت إندونيسيا، وشركة الهند الشرقية الإنكليزية التي استعمرت الهند واستخدمت الجنود والإداريين الحكوميين لصالحها ثم منحتها للدولة كمساهمة في تكوين الإمبراطورية الإنكليزية، وأدى ذلك إلى تغيير جوهري في طريقة المعاملات وحجم الإنتاج والنقل والتسويق وتعميم نمط استهلاك عالمي» [34]. ويرى الدارسون أن 15 مجموعة عالمية مندمجة تعتبر الفاعل الحقيقي في الهيمنة على السوق العالمية وأن «170 شركة من أصل 200 شركة عملاقة تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي تنتمي لخمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا» [35].

أما الحبيب الجنحاني فقد حدد توزيع هذه الشركات على الدول القوية كالتالي «اليابان 62 شركة، الولايات المتحدة 53، ألمانيا 23، فرنسا 19، بريطانيا 11، سويسرا 8، كوريا الجنوبية 6، إيطاليا 5، هولندا 4» [36]. ويضيف هذا الباحث قائلاً: «وكي يدرك المرء القوة المالية لهذه الشركات يكفي أن نذكر الأمثلة التالية: يفوق رقم معاملات «جنرال موتورز» الدخل الوطني الخام للدنمارك، ويفوق رقم معاملات فورد الدخل الوطني لجنوب أفريقيا، ويفوق رقم معاملات شركة تويوتا الدخل الوطني للنرويج... هل نستغرب بعد ذلك أن يتحول قادة الدول إلى خدم في بلاط أممية رأس المال» [37].

أما يحيى اليحياوي، فقد قارن هو الآخر بين عدد من الدول وبعض الشركات المتعددة الجنسيات على مستوى رقم معاملات هذه الشركات والناتج الداخلي الخام للدول الوطنية كالتالي: إندونيسيا 147.6 ؛ تركيا 149.8/

(33) نفس المرجع، ص 44 ـ 45
(34) نفس المرجع، ص 14.
(35) نفس المرجع ص 16.
(36) الجنحاني، نفس المرجع، ص 72.
(37) نفس المرجع، ص 72.

جنرال موتورز 168.8 ؛ الدانمارك 146.1/فورد 137.1 ؛ أفريقيا الجنوبية 123.3/تويوتا 111.1 ـ إيكسون 110.0 ـ رول دوتش شال 109.8 ؛ النرويج 109.6، بولونيا 92.8/أآي. بي.م 72.0/ماليزيا 68.5 ؛ فنزويلا 59.0 ؛ باكستان 57.1 ؛ مصر 43.9/أونيليفر 79.7 ؛ نستله 47.8 ؛ سوني [38] 47.6. وهذه الشركات بفعل تعملقها وتسرطنها استطاعت في العقد الأخير من القرن الماضي خلخلة أولويات الاقتصاد العالمي، عندما باتت الغلبة لأنشطة القطاع الثالث، فتحول المجتمع الدولي إلى منظومة تجارية محضة، وهذا واضح من خلال استقراء تطور نسبة المشتغلين به منذ عام 1878 والتي كانت 24 في المئة فحسب، لترتفع سنة 1950 إلى 39 في المئة ثم 63.5 في المئة سنة 1987، لتبلغ عند نهاية عام 2000 حوالى 70 في المئة، وقد حققت و.م.أ أكبر معدل في نمو أنشطة القطاع الثالث حيث قفز من 17 في المئة سنة 1850 إلى 77 في المئة عام 1992 [39] .

يتبدى من خلال هذه المعطيات أن هذه الشركات العابرة للقارات قد طوت العالم بين فكيها وصارت تفبرك منظوماته وتهندس كيانه ومستقبله بالشكل الذي يثبت وجودها ويرسخ هيمنتها عليه. لكن هذا التصور في رأي الكثيرين يعتبر لوناً من الطوباوية لا علاقة له بالواقع، بحجة أن النظام الاقتصادي العالمي لا يستطيع حتى الآن تجاوز مسألة التحالفات العالمية، وإن كان ثمة وجود لاقتصاد معولم، فإنه منظم على أساس احتكار القلة، وليس وفقاً لمقتضيات النموذج التنافسي التام، بل حتى مفهوم التنافس لا يعني الترابط والاندماج، بل يفيد الإقصاء والابتلاع والتجاوز والهيمنة. كما إن هذه الشركات ليست كونية في كل نشاطاتها بل في بعض منها فقط. مثلاً، نجد ألمانيا واليابان لا تشجعان على جعل التكنولوجيا عالمية، بل قومية صرفة. لكنهما تشجعان على عولمة الإنتاج التكنولوجي وليس إنتاج التكنولوجيا وخلقها. والأمر نفسه مع و.م.أ. لذا فإن حقيقة العولمة الاقتصادية ترتبط إلى حد بعيد بمغالاة الأكاديميين والباحثين في هذا المجال، وانبهارهم بقضية الانتشار السريع والواسع للشركات المتعددة القوميات، لكنهم ينسون أن الأعمال الاقتصادية العالمية لا تزال مقصورة إلى حد بعيد على وطن

(38) يحيى اليحياوي، «في عولمة الاحتجاج على العولمة،» فكر ونقد ، السنة 5، العدد 45 (كانون الثاني/يناير 2002)، ص 17 ـ 26.

(39) هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب ، ص 44.

النشأة من ناحية النشاط الإجمالي، أي أنها ما زالت قومية المركز.

ومن جهة أخرى، فإن هذه الشركات بقدر ما هي مظهر من مظاهر العولمة، فهي أيضاً تشكّل عاملاً من عوامل تقويضها، مثلاً، هذه الشركات لا تشتغل في بلد ما إلا بشروط قانونية وسياسية وتجارية لحماية استثماراتها، لذلك فهي تخضع للمشروطية والمحدودية ولا تقف خارج نطاق الإقليم بالكامل، وبذلك فإن الدول/الأمم ما زالت تحكم قبضتها على هذه الشركات سياسياً، فتجعلها مرتبطة ببيئة المؤسسات المحلية. بل إن هذه الشركات نفسها تعطي الاقتصاد العالمي طابع المحلية والخصوصية، وهو ما يستفاد من تحليل المعطيات الإحصائية التي أوردتها الأمم المتحدة سنة 1997، حول هذه الشركات التي يبلغ عددها حوالى 54 ألف شركة تسيطر على نحو280 ألف شركة تابعة، وهذه الشركات يوجد 90 في المئة من فروعها الأصل في دول الشمال مثل: و.م.أ التي تبلغ مساهمة هذه الشركات في تجارتها قرابة 80 في المئة. ويلاحظ أيضاً أن 75 في المئة من أرصدة هذه الشركات محصورة في ثالوث الاتحاد الأوروبي، اليابان ثم و. م. أ. منشأً ومستقراً، في حين يتوجه الباقي نحو الدول السريعة النمو كما هو الحال في دول جنوب شرق آسيا مثل هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة، كوريا الجنوبية، إندونيسيا، وماليزيا، أو بعض دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والمكسيك والأرجنتين.

ويتبين من خلال تقرير هيئة الأمم المتحدة المشار إليه، أن هذه الشركات تتميز بالمحلية وعدم الانفتاح على العالم، وذلك إذا علمنا أن عدد السكان المستفيد منها قليل مقارنة مع عدد السكان الإجمالي للعالم: فإذا اعتبرنا الثالوث الياباني، الأوروبي والأمريكي يمثل سكانه حوالى 14.5 في المئة من سكان العالم ويستفيد من 60 في المئة من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإذا أضفنا عشر دول نامية أولى في العالم الثالث والتي يمثل سكانها حوالى 32 في المئة من سكان العالم والتي تتلقى زهاء 73 في المئة من مجموع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة خارج الثالوث المذكور، علمنا أن طابع هذه الشركات هو محلي ولا يمكن وصفه بالمعولم والمكوكب؛ لأن هذه المعطيات تفيد أن 30 في المئة فقط من سكان العالم يحظون بأزيد من 84 في المئة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ في حين ما بين 50 في المئة و70 في المئة من ساكنة الأرض لم يتلقوا سوى 16 في المئة من التدفقات الكونية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى نهاية القرن العشرين. أي

ما يقارب الثلثين من سكان العالم مشطوب عليه عملياً من الخريطة الخاصة بهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما يوضح بقوة عدم المساواة على مستوى الانتفاع من ظاهرة التعميم والعولمة [40]. ومن جانب آخر، فإن هناك من يرمي هذه الشركات بالكثير من السهام اللاذعة على مستوى الكينونة والصيرورة من خلال واقع الصراع الذي تحياه وتتخبط فيه سواء مع محيطها الاجتماعي والسياسي، أو في ما بين بعضها البعض، وأحياناً مع دولها؛ كما إن لها قابلية للإفلاس والابتلاع بفعل شراسة المنافسة إلى حد التكهن بانتهاء مسلسل الذوبان في آخر المطاف إلى شركة واحدة عملاقة، وهو ما ستكون له انعكاساته السلبية حيث سيفضي إلى «الاحتكار والقضاء على المنافسة من جهة، وإلى تقليص فرص الشغل والإلغاء المنهجي للطبقة العاملة من جهة أخرى، كما يؤدي إلى إضعاف السيادة الوطنية للدول، إذ تتقلص قدرات الحكومات على ممارسة الرقابة والمحاسبة، وتقضي بعنف على قوة النقابات وإمكانية تأثيرها، فينتقل القرار بشأن تقرير مصير المؤسسة إلى أيدي أصحاب الأسهم وبخاصة الكبار منهم وإلى المديرين والرؤساء العامين» [41].

**ب ـ نقد عولمة التكنولوجيا**

إن عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا تعتبر المظهر الأقوى للعولمة الاقتصادية والثقافية وغيرها، لكن ذلك يحتاج إلى امتحان واختبار، لأنه لا يعدو أن يكون سوى امتداد لثورة مماثلة عرفها النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة عام 1870م، بعد اختراع التلغراف الكهربائي، فأرسى التبادل الآني للمعلومات والأخبار بين كل مراكز المال والأعمال العالمية الكبرى على غرار ما يفعله الإنترنت الآن، وبخاصة أن العالم كان قد تم ربطه بشبكة تلغرافية وهاتفية على اليابس وعبر قعور البحار والمحيطات، كما إنه لا فرق بين نظام تجاري تتحرك فيه السلع والمعلومات بواسطة السفن الشراعية، ونظام تجاري آخر تتحرك فيه هذه السلع بواسطة السفن البخارية والكهربائية. وعليه، فإن هذا الانبهار الشديد والإعجاب الكبير بالثورة المعلوماتية بعد الحرب العالمية الثانية حتى الآن، يعتبر في نظر الكثيرين لوناً من عدم استيعاب الواقع والحاضر في إطار فهم عميق ورصين للماضي.

(40) هيرست وطومبسون، ما العولمة؟: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم.

(41) هوزلي، نفس المرجع، ص 54.

**ج ـ نقد النمو التجاري العالمي واستمرار دولة الرفاه**

نقد النمو التجاري العالمي: يمكن رصد تطور النمو التجاري العالمي بناء على مقاربتين أساسيتين هما:

ـ مقاربة الإحصاءات المتوافرة عن الاقتصاد العالمي.

ـ مقاربة إحصاءات مؤسسة الأعمال التجارية المتوفرة في العالم:

حيث، نجد مثلاً المملكة المتحدة قد وصل استثمارها الخارجي المباشر عام 1914 إلى 8.172 مليار دولار، في حين وصلت صادراتها المصنعة إلى 1.928 مليار دولار سنة 1913، في الوقت الذي نجد فيه أن الاستثمارات الخارجية لـ و.م.أ. بلغت إلى 8 مليارات دولار وصادراتها المصنعة ناهزت 2.652 مليار دولار.

وتوضح بعض الدراسات «ما العولمة» أن التجارة العالمية سنة 1870 كانت نسبة نموها تصل إلى 3.4 في المئة، في حين بلغت بعد الحرب العالمية الأولى ـ بفعل القيود الكمية وضوابط التبادل والظروف السياسية والحربية ـ إلى أقل من 1 في المئة لترتفع بعد عام 1950 إلى 9 في المئة سنوياً حتى عام 1973 (فترة أزمة الطاقة) لتنزل إلى 3.6 في المئة سنوياً ما بين الأعوام 1974 و1985. هذا النمو في التجارة العالمية والتذبذب الذي عرفه كان يمس بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا التي بدأت الأزمة الاقتصادية تستشري في هياكلها في نهاية التسعينيات وبخاصة عند سنة 1997، حيث هزت هذه الأزمة اليابان وتايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا.

ـ نقد استمرار دولة الرفاه: بما أن العولمة ظاهرة تعمل على خصخصة الربح وتعميم الخسارة والأزمة، فإن دول الرفاه نفسها لن تفلت من هذه المعادلة كما هو ملحوظ الآن، حيث يرى جون كراي أن تسابق دول الرفاه نحو القاع (نحو الأسفل) له المؤشرات التالية:

ـ استمرار المستويات العالية من البطالة في كثير من الدول الغربية.

ـ شيخوخة الهرم السكاني وما لها من انعكاسات على التوازنات الماكرو ـ اقتصادية لهذه الدول الغنية.

ـ ازدياد التكاليف والمخصصات التقاعدية والرعاية الصحية.

ـ ارتفاع معدلات انهيار العوائد وتدهور الرفاه الرسمي المعتمد على العائلة.

ـ تنامي الطلب على تحسين الرفاه والخدمات الاجتماعية عموماً.

ـ الكساد والركود الاقتصادي وتذبذب صرف سعر العملات.

وهذه المعطيات تظهر الآن من خلال العديد من الأمثلة التي تبين بالملموس مظاهر سقوط دولة الرفاه، وهنا نقف على العديد من الدول التي استشرت فيها الأزمة مثل:

ـ أزمة ألمانيا في منتصف التسعينيات وبخاصة بعد العملية الوحدوية وانضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية، ثم أزمة السويد عام 1998.

ـ أزمة فرنسا في منتصف التسعينيات عندما عجزت حكومة ألان جوبي عن الحفاظ على دولة الرفاه تحت وطأة موجة هائلة من الاضطرابات والاحتجاجات خلال العامين 1995 و1996، تماماً كما انتهت حكومة بيرلوسكوني في إيطاليا إلى المصير نفسه أواخر 1994 وذلك لكون العمال والموظفين وجميع المواطنين رفضوا القبول بتقليص حقوقهم المكتسبة بعد محاولة رئيس الحكومة الإيطالية تمرير قانون مرونة الشغل الجديد.

ـ أزمة الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفتها سنة 1985، حيث انهارت صادراتها وشهدت عجزاً في ميزان مدفوعاتها وفي ميزانيتها لولا تدخل الاتحاد الأوروبي واليابان لتمويل هذا العجز المزدوج.

ـ أزمة اليابان التي عرفتها عامي 1997 و1998، حيث انزلق الاقتصاد الياباني بدرجة أكثر خطورة فأصابه الركود، ما أثار مخاوف كثيرة في الأوساط الاقتصادية من تفشّي أزمة اقتصادية عالمية مشابهة لأزمة عام 1929.

**د ـ نقد السوق المفتوحة وسقوط الدولة القومية: قضية الحاكمية**

إن أوضح تجليات العولمة هي التي تتبدى على مستوى الأسواق المالية الحرة وما يرتبط بها من سياسات نقدية موحدة، إضافة إلى أنظمة صرف سعر العملات، ناهيك برؤية موحدة في ما يرتبط بسوق العمل وبخاصة بالنسبة إلى اليد العاملة العالمية الماهرة في إطار تكتلات اقتصادية لم يسبق للعالم أن عاش مثيلاً لها. ترى ما مدى صحة هذه الأطاريح؟ وهل بالفعل هناك سوق معولم وسوق عمل كونية وكتل اقتصادية فريدة؟

إن القول السائد بكون النظام النقدي العالمي الآن صار مظهراً من مظاهر العولمة، بدليل هيمنة الدولار الأمريكي كمقياس أساس لصرف سعر العملات العالمية، قول مردود. لأن العالم لحد الآن يعرف أنظمة متصارعة بما فيها الدولار الأمريكي والينّ الياباني واليورو الأوروبي. إذ نجد أن الين الياباني حقق سنة 1995 انتصاراً ساحقاً على الدولار الأمريكي الذي صار يصرف بناء على سعر الين الياباني. كما إن اليورو الآن يعد منافساً قوياً للدولار الأمريكي كما يتوقع ذلك المحللون الاقتصاديون، وبخاصة بعد أن دخل مرحلة التطبيق كعملة موحدة لدول الاتحاد الأوروبي منذ بداية سنة 2002، ولا سيما أن أوروبا حققت قدراً كبيراً من الاستقرار السياسي والأمني الملحوظ عكس و.م.أ التي فقدت أسطورة الأمن الدائم بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، بضرب وخلخلة رموز سيادتها الأمنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، فأصبحت بؤرة خطيرة للاضطرابات وانعدام الأمن الداخلي، ما سيؤثر مستقبلاً على الاستثمار فيها وعلى التوجه إليها وهو ما يشكّل ضربة موجعة لعملتها: الدولار.

ولهذا يمكن القول إننا نعيش عهد القوميات والاقتصاديات البينية ولم نحقق بعد درجة من العالمية والكونية كما كان ـ على الأقل ـ قبل عام 1973، على مستوى النظام النقدي العالمي الذي كان شبه موحد عندما كانت أسعار العملات تصرف على أساس الذهب. أما في ما يرتبط بانفتاح الاقتصاد العالمي، فإن العديد من الدارسين يرونه نسبياً إلى أبعد الحدود كما نجد ذلك عند كراساه الذي لاحظ أن درجة هذا الانفتاح ما بين الدول السبع الكبار ما بين عام 1885 وعام 1985، لم تتغير كثيراً، بل بقيت مستقرة. وهي الخلاصة التي خرج بها أيضاً كل من لويس وتورنير سنة 1991. كما يشير هؤلاء الاقتصاديون إلى القول إن التكتلات الاقتصادية هي سمة من سمات العولمة قول فارغ، لأن هذه التكتلات كانت موجودة في القرن 19م مثل:

ـ تكتّل دول الكومنويلث (الإمبراطورية الإنكليزية).

ـ تكتّل المجر والنمسا.

ـ تكتّل الدول الفرانكفونية.

ـ تكتّل الدول المساعدة للإمبراطورية العثمانية.

تماماً كما هو الآن لكن في حلّة جديدة مثل:

- مجموعة نافاتا الخاصة بأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا).
- أبيك (A.P.E.C) الخاصة بالتعاون الاقتصادي لمنظمة آسيا والمحيط الهادي.
- الاتحاد الأوروبي (U.E) ، وغيرها من التكتلات، لكن الفرق الوحيد بينها هو أن العالم يتوافر الآن على مناطق حرة للتجارة. حيث يعلق كل من بول هيرست وطومبسون غراهام على قضية الانفتاح العالمي وعولمة السوق قائلين: «إن الاقتصاد العالمي في فترة ما قبل 1914 كان من نواحي عدة أكثر انفتاحاً من أي وقت... وأن التجارة العالمية وتدفقات رأس المال سواء بين الاقتصاديات سريعة التصنيع ذاتها أو بينها وبين مختلف مناطق مستعمراتها كانت من ناحية تناسبها مع مستويات إجمالي الناتج المحلي، أهم في الفترة السابقة للحرب العالمية الأولى عما يحتمل أن تكون عليه الآن. وإذا زدنا على ذلك قضية الهجرة العالمية المبحوثة تواً لوجدنا في بداية القرن العشرين ثمة اقتصاداً عالمياً مذهلاً في تطوره وانفتاحه وتكامله. وعليه، فإن الوضع الحالي ليس بنظير بأي حال» [(42)].

ويستفاد من هذا النص أن قضية الانفتاح في القرن 19 م، كانت أكثر رحابة مما هي عليه الآن، لكن النص يلمّح إلى قضية جوهرية في الاقتصاد العالمي إلى جانب النمو التجاري وتطور الإنتاج؛ ألا وهي النقطة الثالثة الأكثر فساحة، ونعني بها قضية الهجرة كمظهر من مظاهر العولمة الاقتصادية والتي انطلقت بشكل مبكر منذ الاكتشافات الجغرافية في القرن 15م، إذ وصل عدد العبيد المهجّرين إلى العالم الجديد وحده إلى غاية 1850م حوالى 15 مليون فرد، كما يشير إلى ذلك كل من كاستلير وميلير. أما عدد المهاجرين في الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1815 و1915، في العالم، فوصل زهاء 100 مليون مهاجر (ومهجّر)، فصّلهم سيكال في دراسته التي أصدرها سنة 1913م حول هذه الظاهرة كالتالي:

ـ 10 ملايين نسمة من روسيا إلى آسيا الوسطى.

ـ 12 مليون مهاجراً من الصين و6 ملايين من اليابان نحو شرق وجنوب آسيا.

---

(42) نفس المرجع، ص 48.

ـ 1.5 مليون هندي نحو شرق آسيا وجنوبها وجنوب أفريقيا.

ـ 60 مليون مهاجر من القارة الأوروبية كأضخم هجرة في العصر الحديث نحو الأمريكيتين والأوقيانوس وجنوب أفريقيا وشرقها.

وقد لاحظ سيكال أن هذه الهجرة توقفت ما بين الحربين العالميتين بسبب تدهور الاقتصاد العالمي والوضع السياسي المتوتر، لكن ظاهرة جديدة انطلقت بعد الحرب العالمية الثانية وهي ظاهرة العمال الضيوف (Guest Workers) التي بدأت تنطلق من الجنوب نحو الشمال متحدية كل الصعوبات إلى درجة ركوب قوارب الموت والانتحار داخل البحار والمحيطات [43].

والخلاصة أن الهجرة لا تبرهن عن وجود سوق عمل معولم، بل المهاجر يبقى مغترباً وهامشياً، ما يؤكد أن سوق العمل سوق قومية بحتة عكس السلع والخدمات التي هي عالمية وكونية على مستوى الاستهلاك وليس على مستوى الإنتاج والخلق. وهو ما يعني في النهاية أن صعوبات النظام الكوني تكمن في كيفية وضع سياسات تنسيق وتكامل بين مختلف الدول، لذلك فإن أقوى عقبة أمام الاقتصاد المعولم هي صعوبة التحكم فيه لأن السوق بمفهوم العولمة ستصبح خارجة عن سيطرة حتى أقوى الدول، هذه الدول التي ستقع تحت رحمة السوق المفتوحة لا محالة، وهو ما تحاول العديد من الأقلام الترويج له بشيء من الاحترافية لتبرز أهمية هذا التوجه في عالم المال والأعمال والإنتاج [44]، وهذا الوتر هو الذي يُنشد من خلاله العديد من الباحثين معزوفة الحاكمية في ظل العولمة، إذ أشار مارك بلونديل (Marc Blondel) الزعيم النقابي الفرنسي في منتدى دافوس سنة 1996 قائلاً: «إن السلط الرسمية لم تعد تمثل في أحسن الحالات سوى مقاولة داخلية تابعة للمؤسسة: السوق يحكم والحكومة تسير» [45]. وهو الأمر الذي يشاطره فيه أحمد هوزلي الذي يرى أن الدولة تتعرض في «عصر العولمة إلى ضغوط داخلية وخارجية متزايدة قلصت هيبتها ونفوذها؛ فالخوصصة تسلبها ممتلكاتها، والشركات متعددة الجنسية تقفز على سلطتاها، والمؤسسات الدولية تنازعها في كثير من

(43) حالة بلدان شمال أفريقيا، وخاصة المغرب؛ حيث تعتبر هذه القوارب مقبرة لمئات المغاربة سنوياً بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يعرفها هذا البلد.

(44) مارتين وشومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية.

(45) الجنحاني، العولمة من منظور عربي ، ص 71.

اختصاصاتها وسيادتها، كما إن شيوع السلم والحوار يضعف جيوشها وقوتها الردعية، والنتيجة تقليص قدرات حكومات الدول على ممارسة الرقابة والمحاسبة والتخطيط وضبط الشؤون العامة» [46]، وهذا يعني أن العولمة والخصخصة هما معاً عاملان من عوامل تجاوز حاكمية الدولة؛ «فالخوصصة تتمثل أساساً في تحويل ملكية الدولة إلى الخواص سواء كانوا مواطنين أو أجانب، فتتحول الدولة إلى جهاز يحكم ولا يملك ومن لا يملك لن يراقب ولن يوجه كما يريد، وبهذا تفقد الدولة أحد أهم عناصر القوة.

أما العولمة فتتمثل في نقل اختصاصات الدولة وسلطاتها في المجال الاقتصادي والإعلامي وكذلك السياسي والثقافي إلى مؤسسات عالمية؛ فأهدافها واضحة تتلخص في إضعاف الدولة، بل إلغاء دورها في كثير من المجالات الحيوية لتحل محلها إمبراطورية العولمة» [47]. ويؤكد المفكر المغربي محمد عابد الجابري، أن «نموذج الحكم الذي تبشر به «الليبرالية الجديدة» يهدف إلى تقليص دور الدولة بحيث تكون مهمتها القيام بالتسيير تحت توجيه ومراقبة أولئك الذين يوازي وضعهم إزاءها وضع حملة الأسهم بالنسبة إلى المديرين في الشركات الكبرى» [48].

إن تحكّم العولمة في الدولة يحصل من خلال العديد من الأنسجة والروابط والالتزامات تترسخ بسبب الكثير من العوامل مثل:

ـ الشركات المتعددة الجنسية التي تتولى التسيير عوض الدولة.

ـ العمل على خلق المواطن الاستهلاكي الداعم للعولمة.

ـ تكثيف منظمات المجتمع المدني وتنميتها عالمياً بشكل قوي ومستمر.

ـ خلق فضاء سيبيرنيتي لدراسة طرق تنقل المعلومات ومراقبتها داخل الأجهزة والمنظومات التقنية والاقتصادية.

وفي إطار هذا التوجه وما له من انعكاسات وأبعاد خطيرة، تتعاظم موجة التيار المناهض للعولمة الذي يكيل لها سيلاً من الانتقادات اللاذعة ما دام

(46) هوزلي، تحديات العولمة للدول النامية والمغرب ، ص 49.

(47) نفس المرجع، ص 107.

(48) محمد عابد الجابري، «وهم الليبرالية الجديدة،» فكر ونقد ، السنة 3، العدد 25 (كانون الثاني/يناير 2000)، ص 5 ـ 16.

توجهها يصب في تكريس الفردية والعزلة واللاإنسانية، إلى درجة أن هناك من يتكهن بوصول يوم يكون فيه الحدث البارز الذي يشد الاهتمام هو التقاء إنسان بإنسان آخر، كما إن هذه الظاهرة تخدم القلة وتثبت نظام الإقصاء والابتلاع بدليل احتكار القلة لثروات العالم إلى حد أن «المختصين في الدراسات المستقبلية في اجتماع نخبة قيادة العالم في فندق فيرمونت بمدينة سان فرانسيسكو في خريف 1995، تحدثوا عن مجتمع العشرين، أو مجتمع الخمس في القرن المعولم الجديد، أي أن عشرين في المئة سيكون لهم عمل يدرّ عليهم دخلاً يسمح بمستوى معيشي محترم، أما بقية المواطنين الفائضين فسينضمّون إلى جحافل العاطلين» [49]، وهذا البعد الإقصائي هو الذي جسدته بدقة إحدى الدراسات الجادة، مبرزة أن 200 شخص يملكون 1000 مليار دولار، أي ما يعادل دخل 41 في المئة من ساكنة العالم، أي أن كل ثري يحوز على دخل 12 مليون شخص، كما إن ثلاثة من أغنياء العالم تفوق ثروتهم الدخل القومي لـ 48 دولة فقيرة [50]، بل إن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1998، أشار إلى أن عدد أثرياء العالم بلغ حوالى 225 فرداً، ثروتهم الإجمالية تقدر بحوالى تريليون دولار أمريكي، أي ما يعادل الدخل السنوي لأفقر 47 في المئة من سكان العالم البالغ عددهم 2.5 مليار نسمة. كما يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه في سنة 1820 كان الفارق في الدخل بين خُمس سكان العالم في الدول الأكثر غنى وأمثالهم الأكثر فقراً هو 1 إلى 3 دولارات فقط، لكنه اتسع عام 1913 من 1 إلى 11 دولاراً، ليصل سنة 1950 من 1 إلى 35، وفي عام 1973، تزايد من 1 إلى 44، ثم في سنة 1993 من 1 إلى 72، ليتعمق عام 1997 من 1 إلى 74 دولاراً. وهذه المعطيات، من ناحية أخرى، تعطينا فكرة عن مدى حجم هول كارثة الفقر والحاجة في العالم، حيث نقرأ في دراسة: «عولمة النضال صد عولمة الاستغلال»، أن مساحة الفقر في العالم تزداد بشكل مرعب ومذهل، وأن لغة الأرقام أضحت تدق ناقوس الخطر المحدق بالإنسان الذي بات يرى أضلاعه تتكسر من جراء ليّه من طرف الأنكوندا الجديدة: العولمة، التي تغرق المجتمع البشري في بالوعة الفقر كما تجسد ذلك الأرقام التالية: 1.3 مليار لا يتوافرون على الماء

(49) الجنحاني، العولمة من منظور عربي ، ص 59.

(50) Alternatives économiques , no. 177 (janvier 2000).

الصالح للشرب؛ 1.8 مليار لا يتوافرون على خدمات طبية ؛ 500 مليون يعانون تغذية جدّ سيئة ؛ 850 مليون أمي؛ 100 مليون طفل مستغل استغلالاً بشعاً؛ 2.8 مليار من سكان الأرض يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، و1.2 مليار بأقل من دولار واحد؛ الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها 34.5 مليون فقير، أي بدخل لا يحقق عيشاً كريماً؛ في إنكلترا 12 مليون محروم (Démunis) ؛ وفي فرنسا 6 ملايين من المحرومين [51].

وكل هذه الأوضاع أصبحت الآن مجسدة في العديد من المظاهر التي باتت واقعاً معاشاً في كثير من الدول، وبخاصة على مستوى التبعية والمديونية التي حولت الكثير من الحكومات والمجتمعات إلى رهائن تحتجزهم المؤسسات المالية العالمية الكبرى كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، على الرغم من الثروات الطبيعية التي تزخر بها هذه البلدان، كما هو الشأن بالنسبة إلى المغرب الذي وصلت مديونيته الخارجية سنة 1994 إلى 22 مليار دولار، والدين العمومي الداخلي حوالى 137 مليار درهم أي 12 مليار دولار، وهو ما مجموعه 34 مليار دولار، علماً أن هذا البلد يتوافر على مقومات طبيعية هائلة لتحقيق إقلاع اقتصادي سليم. إذ يتوافر على أول احتياطي عالمي من الفوسفات قدر سنة 1993 بحوالى 69.9 مليار متر مكعب، وهو ما يعادل 75 في المئة من الاحتياطي العالمي، والأمر نفسه بالنسبة إلى الجزائر التي قدرت مديونيتها الخارجية سنة 1993 بأزيد من 26 مليار دولار، والتي أنهكت ميزانية الدولة بسبب ارتفاع نسبة خدمة الدين الخارجي بشكل خيالي إلى 73 في المئة من قيمة صادرات البلاد، علماً أن الجزائر رابع منتج للغاز الطبيعي عالمياً، كما تحتل الصف السادس عشر دولياً على مستوى إنتاج النفط. وهذه الحالة تنطبق على كثير من البلدان سواء في أفريقيا أو في أمريكا اللاتينية وآسيا وغيرها.

وأمام كل هذه الحقائق الملفتة للانتباه، فإن العديد من الباحثين أصبحوا يتشاءمون من التوجه الذي رسمته العولمة لنفسها متسائلين: هل العالم سينحو نحو حضارة الفوضى؟ راسمين لوحة قاتمة تتنبأ بازدياد البطالة وانعدام الأمن وتدهور الوضع البيئي وتفشي الأمراض الفتاكة المعدية [السيدا] وانتشار

(51) عولمة النضال ضد عولمة الاستغلال ([الدار البيضاء]: منشورات النهج الديموقراطي، 2000).

الرّشى، إضافة إلى الحروب الإثنية والطائفية وشيوع ظاهرة العنف، ما سيغرق المجتمع الدولي في فوضى عارمة تضرب مؤسساته ونظمه [52]، ولا سيما في دول العالم الثالث التي ستجني الويل والدمار من جراء هذه الآفة الجديدة؛ لكونها لا تملك المناعة الكافية لمقاومتها، وبخاصة على مستوى بنيتها التحتية الهشة التي تجعلها غير قابلة لتقبّل أطروحة المنافسة ورفع الحواجز الجمركية؛ لأن ذلك سيؤدي إلى إغراق أسواقها بالسلع الأجنبية الرخيصة وانصراف الزبائن عن البضاعة الوطنية الأقل جودة والعالية الثمن، ما سيتولد عنه إفلاس وإغلاق المعامل المنتجة لها والدفع بعمالها إلى التسريح والفقر والبطالة، مما سيغذي نمو الصراعات الاجتماعية والدينية والعرقية وانتعاش الهويات القومية الإقليمية المكبوتة وبخاصة بعد ارتفاع نسبة التعلم وانتشار ثقافة الاتصال وتكنولوجيا الإعلام التي تعتبر الآن مستنبتاً حقيقياً لكل الهويات المطموسة والثقافات المقموعة التي ستستغل جوّ الانفتاح والتعددية وثقافة الحوار والطبيعة الديمقراطية وحرية الرأي والمجتمع المدني العالمي، لتنتقم لنفسها من كل من سلبها ماضيها وأسكنها زاوية الظل ما سينجم عنه انهيارات خطيرة في البنى والتوازنات الاجتماعية المستقرة والهشة في عدد من الدول والقارات، كما لوحظ ذلك في السنوات الأخيرة في دول أوروبا الشرقية وكل الدول المنبثقة عن انهيار الاتحاد السوفياتي، وتحديداً في شبه جزيرة البلقان، كالانفجار العنيف الذي حدث في يوغوسلافيا والذي طال العديد من مكوناتها مثل الجبل الأسود، كوسوفو، البوسنة، الهرسك وصربيا، والذي ما زال حتى الآن يفرز الكثير من التداعيات الخطيرة، علاوة عن الغليان الذي تمثله الحركة الكردية في تركيا وشمال العراق، زيادة عن الحركة الباسكية في إسبانيا، ناهيك بما شهدته ـ وما زالت ـ القارة السمراء من انتفاضات إثنية هزت حوض الكونغو بأكمله وطالت دولاً فقيرة أخرى كالصومال، الموزمبيق، إثيوبيا، إريتيريا، السودان وأنغولا وغيرها، من دون إغفال التململ الملحوظ في دول شمال أفريقيا.

كما إن آسيا هي الأخرى لم تسلم من هذه الصحوة العرقية، كما يلاحظ ذلك المراقبون من خلال الإفرازات التي تلوّح بها الساحة الأفغانية بين الفينة والأخرى، إذ إن معظم التحاليل تتكهن بانتعاشة عرقية مدمرة بالرغم من

(52) الجنحاني، العولمة من منظور عربي ، ص 31 ـ 32.

وجود القوات الأمريكية والإنكليزية «لحفظ» الأمن و«تثبيت» الاستقرار.

ومما سلف، يمكن فهم الأبعاد العميقة لمناهضي العولمة من خلال المعارضات والاحتجاجات الصاخبة في مختلف القارات والدول، كما جسدته أحداث سياتل، دافوس، واشنطن، براغ، ملبورن، غوتنبرغ، ساليزيوري، جنيف، برشلونة؛ التي شهد بعضها أحداثاً دامية كما تم في جنوة الإيطالية. بل مناهضة العولمة بدأت الآن تتخذ منحى أكثر عقلانية بعد إخضاعها للهيكلة ووضع العديد من المؤسسات كما نلمس ذلك من خلال المرصد الدولي لمقاومة الجوانب السلبية لظاهرة العولمة، إضافة إلى المنتدى الاجتماعي العالمي في بوركو أليغري عاصمة ولاية ريو غراندي في أقصى جنوب البرازيل، ثم ظهور برامج الأحزاب الخضر (البيئيون) في الاتحاد الأوروبي، وبروز حركات نقابية عمالية تحاول التنسيق بين جميع النقابات في الأقاليم والدول المؤثرة في الأمم المعولمة كالاتحاد الأوروبي واليابان وو. م. أ. بل بدأت تسمع صوتها حتى في الدول التابعة كالمغرب وغيره من خلال حركة أطاك التي ترمي إلى «عولمة جديدة بعيداً عن كل منطق انغلاقي، مبنية على التضامن بين الشعوب حتى يكون الغد مبنياً للعدالة الاجتماعية والديمقراطية والكرامة، والتنمية والتضامن في عالم يكون شيئاً آخر غير عالم الأسواق» [53].

وحركة أطاك هي الجمعية التي تكونت أواخر التسعينيات، وذلك منذ أن كتب «إكناسيو راموني» مدير تحرير صحيفة لوموند ديبلوماتيك الشهيرة المنتصرة لقضايا العالم الثالث، افتتاحية تدعو لتضريب المعاملات المالية التي تضخمت دائرة حجمها فبلغت حوالى 1800 مليار دولار، مقارنة بالحجم الحقيقي للاقتصاد الحقيقي المنتج وذلك لأجل تحويلها لفائدة الدول المتخلفة. في التاريخ نفسه، راجت فكرة الاقتصادي الأمريكي المعروف توبين (لحائز على جائزة نوبل للسلام في الاقتصاد) [54]، فحملت اسمه وأصبحت تعرف بـ «جمعية تضريب المعاملات المالية من أجل مساعدة المواطن» [أطاك] التي تعتبر الآن من أهم الحركات العالمية المناهضة للعولمة [55].

(53) عولمة النضال ضد عولمة الاستغلال ، ص 115.

(54) اليحياوي، «في عولمة الاحتجاج على العولمة،» ص 17 ـ 26.

(55) انظر الحوار الذي أجرته نادية بن سالم مع رئيس جمعية «أطاك» المغربية السيد إسماعيل كريمي والذي نُشر في جريدة: العلم ، 2002/4/9.

## استنتاجات عامة

من خلال ما سلف يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1 ـ إن العولمة لا يمكن أن تفرض نفسها على العالم ما دامت شروط تحقيقها غير قابلة للتعميم عالمياً وذلك لاعتبارات أساسية ثلاثة:

**أ ـ اعتبار أخلاقي** : وذلك لعدم قابلية الإنسان فطرياً على الانصهار في بوتقة واحدة، بل هو مفطور على الاختلاف الذي يحقق له التكامل، وهو ما أفرزته التجربة التاريخية للإنسان منذ ظهوره حتى الآن.

**ب ـ اعتبار اقتصادي** : حيث يتوقع المحللون الاقتصاديون غير المنفعلين ولا المغالين حصول مشكلات صعبة الحل بالنسبة إلى النظام الاقتصادي العالمي بسبب طبيعة الترابط الكوني من جهة، وبسبب بقاء أكبر نسبة من سكان العالم خارج الاستفادة منه، ما يعمق قضية اللامساواة ويؤجج تنامي الحاجة والفاقة في الهامش والتي ستطال مخلفاتها وانعكاساتها المركز وكل دول المتربول التي ستستورد عواقب الفقر كما هو ملحوظ الآن في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، حيث يتدفق عليها اللاجئون وكل النازحين والهاربين من الفاقة والنزاعات، وهو ما يصعب احتواؤه الآن، ما يزيد من إعادة إنتاج اللامساواة والفقر في العالم.

**ج ـ اعتبار سياسي** : ذلك أن ثالوث الرفاه: اليابان، و.م.أ والاتحاد الأوروبي، يراهن على نشر الديمقراطية كقاعدة أساسية لاستمرار الليبرالية والرأسمالية الحالية المعولمة، لكن هذا المسعى صعب التطبيق، ما دامت الديمقراطية تعني حكم الشعب وتقدس مبدأي الحرية والمساواة؛ فكيف يطلب من الشعوب الثالثية أن ترعى المساواة والديمقراطية في ظل نظام العولمة الذي يقدس الروح الإقصائية ويدعم التفاوتات، لذلك فإن ثلثي العالم لن يستطيعا استبطان واستشراب هذه المتناقضات، هذا من دون إغفال أن أكبر معوق للعولمة الآن هو حتمية ظهور تعددية قطبية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إذ ترجح التكهنات الاقتصادية أن تكون الصين أقوى وأعظم دولة عالمياً في عام 2020، بناء على المؤشرات التالية:

ـ توافرها على أعلى معدل للادخار المحلي في العالم بنسبة 39.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بحسب إحصاء عام 2003 (في حين يصل عند و.م.أ إلى 30 في المئة).

ـ توافرها على أعلى معدل نمو في العالم منذ سنة 2003 بنسبة 10.1 في المئة (يبلـغ في الولايـات المتحدة ما بين 7و8 في المئة)

ـ ثاني بلد عالمياً بعد الولايات المتحدة يستقبل الاستثمارات الخارجية التـي وصـلت قيمتهـا سـنة 1996 إلى 42.3 مليار دولار أمريكي.

ويبقى على الصين أن ترفع من وتيرة التمدين والتقليص من حجـم الأريـاف، حتـى تحقـق فعـلاً قطبية ثنائية منافسة للولايات المتحدة، ولا تكرر تجربة اليابان في السبعينيات والاتحاد السوفياتي في الثمانينيات.

2 ـ العولمة كظاهرة اقتصادية بشرية كانت موجـودة منـذ عـدة قـرون، لكـن صـياغة مفهومهـا وبلورته لم تظهر إلا مع نهاية الحرب الباردة.

3 ـ العولمة إذا كانت ظاهرة إمبريالية مقنعة، فهي ليست سلبية في كل مكوناتهـا ونتائجهـا، بـل تتضمن العديد من الجوانب الإيجابية كما هو ملحوظ الآن على مستوى تكنولوجيا الإعلام.

4 ـ ظاهرة العولمة تحتمل ثلاثة مستويات للتحليل والدراسة:

ـ مستوى المغالاة في مدحها وتمجيدها والدعوة إليها (المؤيدون).

ـ مستوى المغالاة في مقتها ورفضها والتحذير منها (المعارضون).

ـ المستوى المعتدل، الذي يرصد إيجابياتها وسلبياتها ويتعاطى معها كظاهرة عادية.

## (10)

# التعليم وتحديات العولمة[*]

عبد الـلـه الخياري [**]

## تمهيد

من المؤكد أن ظهور العولمة لا يعود بالضبط إلى سقوط جدار برلين، وبداية ما يسمى بـ النظـام العالمي الجديد، بل إنها تعود إلى مرحلة أبعد، قد تصل إلى قرون خلت. غير أن الشكل الذي ظهرت به العولمة في العقد الأخير، وإيقاعها السريع في الانتشار وفي غزو كل الآفاق، بفضـل اعتمادهـا عـلى تقانة اتصالية جد متطورة، يعبّر عن تحول نـوعي في نظـام العولمـة وفي اسـتراتيجيتها. ونظـراً إلى أن العولمة كمشروع تاريخي هي عملية لم تنته بعد، فإنه يصعب الإلمـام حاليـاً بكـل خباياهـا، أو فهـم القوانين المتحكمة فيها بدقة. لذلك فإنه من غير الممكن حالياً تقديم إطار مفهومي شـامل للعولمـة، بل يمكن فقط الاكتفاء برصد البعض من آثارها الدالة عليها ومنها:

ـ اقتصاد تتحكم فيه الشركات متعددة الجنسية، وتبادل تجاري غير متكافئ، في المجـالين المـادي والرمزي؛

ـ تقليص أدوار الدولة القومية، والسير في اتجاه إلغاء الحدود بين الدول؛

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 2، العدد 12 (تشرين الأول/أكتوبر 1998).

(**)باحث عربي.

ـ ثورة عارمة في مجال الإعلام والتربية والاتصال، والتقانة المرتبطة بها؛

ـ شيوع ثقافة الاختراق التي تسعى إلى فرض قيم وفكر واتجاهات وأذواق استهلاكية منمطة.

إن تشريح الظواهر السابقة ومساءلتها، سيؤدي بنا إلى تسجيل الملاحظات الأولية التالية:

1 ـ إن العولمة لا تعني بأي حال من الأحوال العالمية (Universalité) ، وذلك بالرغم من كل المظاهر الخادعة التي تحاول أن ترتديها تمويهاً للحقائق؛ ففي الوقت الذي تطمح فيه العالمية للتفتح على ما هو عالمي وكوني، نجد أن العولمة تبقى سجينة نزوعها نحو احتواء العالم. إن إرادة فرض نظام اقتصادي واجتماعي وثقافي وتربوي وحيد، لا يمكن أن يدخل إلا في باب إرادة الهيمنة واختراق الخصوصيات الوطنية؛ فما يميز العولمة عن الاستعمار هو اختلاف في أسلوب الهيمنة ووسائل فرضها. إن العولمة تلتجئ لخلق شروط تنطوي أحياناً على إغراءات لا تقاوم، تجعل الآخر يتقبل بسهولة ضغوط العولمة أو يطالب من تلقاء نفسه بإحدى منافعها الظاهرة.

2 ـ لا يمكن التخلص من العولمة بواسطة رفضها أو إعمال النقد الأيديولوجي ضدها، لأنها ظاهرة ضاغطة، وتفرض نفسها بفعل قوة الأشياء، إن آثارها تتسلل عبر «الكلمات والأشياء» التي نتداولها حالياً، مجبرة أنظمتنا ومؤسساتنا وهياكلنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الخضوع لتغيير ذي وتيرة سريعة.

3 ـ إن تطور العولمة في مرحلتها الحالية، يجعل منها نظاماً في طور التكوين والنمو، وبالتالي فإذا كنا نعرف بعض خلفياتها، فإننا نجهل الغايات والأهداف القصوى التي سوف تبلغها في ما بعد، وإذا كان من السهل تصنيفها كنظام أيديولوجي كباقي الأنظمة التي سبقتها، فإنه مما لا شك فيه أن للعولمة خصوصيتها؛ ولا يمكن اختزالها في مجرد نظام أيديولوجي، نقوم بتشريحه ونقده باستعمال الأدوات نفسها التي تم استعمالها في تحليل الأنظمة الاقتصادية والأيديولوجية السابقة.

4 ـ غالباً ما يكون هناك تلازم بين العولمة، وبين إحداث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والسياسية والثقافية، وغالباً ما يكون لبعضها نتائج إيجابية، نظراً إلى ما تتيحه من تحديث وعصرنة بعض القطاعات، وتحسين

الأداء والإنتاجية في بعضها الآخر، وبث روح الحداثة في الحقول الاجتماعية والفكرية.

5 ـ إن العولمة، كالتيار الجارف، تسير نحو مقاصدها؛ بحيث لا يمكن «الممانعة» أو الرفض المطلق أن يجبرها على التوقف، لذلك ستطرح علينا مهام دقيقة تتعلق بأفضل استراتيجيات المقاومة، خصوصاً تلك التي تسمح لنا بالتعامل مع العولمة من دون أن نكون لقمة سائغة لها. إن التفتح على الحداثة في مستوياتها المختلفة، وعصرنة القطاعات الإنتاجية والتسويقية، سيكون أمراً مرغوباً وضرورياً، لكنه ينبغي ألاّ يؤدي إلى المسّ بمقومات الهوية الثقافية وثوابتها وكذا بالخصوصية الوطنية. إن العولمة نظام شامل ولا يمكن الاكتفاء بالتعامل معها بانتقائية من دون بذل أي مجهود لتطوير الذات وتجديد الثقافة وتحديث التراث.

6 ـ إن الثورة الحديثة في حقل الاتصال والتقانة المرتبطة به، قد فتحت المجال واسعاً لتسويق «ثقافة العولمة» بما تحمله من معرفة وقيم وتكوين اتجاهات وأذواق استهلاكية. لقد أدى غزو العولمة لهذا المجال إلى إحداث خلخلة في الأنظمة والقنوات التي تساهم في بناء الشخصية والهوية الثقافية، وهي الأنظمة التعليمية والتربوية، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية والثقافية للأجيال الجديدة. وإذا كان لدينا حالياً بعض التراكم في ما يخص الدراسات التي تناولت العولمة في إطارها الشمولي، والدراسات التي تناولت أبعادها الاقتصادية والتجارية، فإننا نفتقر، سواء على المستوى الوطني أو القومي، إلى المقاربات التي تتناول اكتساح العولمة لقطاع التعليم والتربية الوطنية؛ ومآل بعض أشكال المقاومة التي أفرزها النظام التربوي في إطار تفاعله مع محيطه الدولي.

ومساهمة في مقاربة هذا الجانب، ستحاول هذه الورقة التفكير في القضايا التي تطرحها علاقة العولمة بالأنظمة التربوية والتعليمية، وذلك من خلال طرح الإشكاليات التالية: ما هي وظائف التعليم، كمؤسسة، لتلقين وإنتاج المعرفة، وللتنشئة الاجتماعية والثقافية، في مرحلة اتسمت بزحف العولمة؟ وما هو دور التعليم في تهييئنا للانخراط في العولمة من دون التفريط في هويتنا الثقافية؟ وكيف يمكن النظام التربوي والتعليمي أن يعمل على تأصيل المعرفة المرتبطة بمقاربة الهوية والخصوصية؟ وإلى أي حد يعتبر إنتاج المعرفة الحداثية شرطاً لضمان تعامل أفضل مع العولمة؟

## أولاً: العولمة والأنظمة التعليمية

بداية ينبغي دحض الأدلة التي يوردها البعض لتبرير نوع من «العولمة المتوحشة»، التي تعني الزحف المتواصل لقيم الغرب ولرؤياه وحيدة الجانب، ومحاولة فرض صورة واحدة أو تأسيس هوية موحدة للعالم؛ بما يتضمن ذلك من مسلسل النهايات: نهاية التاريخ، نهاية الدولة، نهاية المدرسة والتربية الوطنية؛ فحينما يتعلق الأمر مثلاً بالثقافة، نجد أنه لا يمكن أن نتحدث عن «ثقافة نموذجية»، ينبغي لجميع الثقافات التي لا تنتمي للمركزية الأوروبية أو الأمريكية أن تذوب فيها. إن الثقافة سوف تبقى قلعة حصينة باعتبارها تعبيراً عن الاختلاف وعن الخصوصية الذاتية. وعلى الرغم من اتجاه العولمة نحو تأسيس آليات «الاستيعاب الثقافي»، فإن هذا المجال سوف يبقى مجالاً مفتوحاً للتلاقح والتثاقف. إن اكتساح العولمة لمختلف الميادين والحقول لا يقابل دائماً بسلبية مطلقة؛ فقد كانت وظائف المؤسسة التربوية والتعليمية منذ القديم لا تنحصر في تزويد الأفراد بالمعرفة اللازمة للتكيف مع متغيرات العصر، بل تسعى إلى تكوين شخصيته والمحافظة على هويته الثقافية، وبذلك كان التعليم رافداً مهماً من روافد بناء الثقافة الوطنية. غير أن الأنظمة التربوية التقليدية لا يمكنها أن تستمر في تقديم إجابات قديمة لتحديات جديدة، وفي إعادة إنتاج القيم والنماذج المحلية في عصر قرية المعلومات الكونية.

إن الأمر يتطلب القيام بمراجعة جذرية لبنيات تلك المؤسسات ووظائفها، فلقد كان هناك في الماضي ترجيح للأبعاد التربوية على حساب الأبعاد التعليمية (التحديثية) في تلك المؤسسات. في حين أن الظرفية الراهنة تتطلب رسم إطار يسمح بالتفاعل والتلاقح الإيجابي بين الأبعاد التحديثية والتقليدية في النظام التربوي، خصوصاً وأن التنشئة التربوية القادرة على الاستمرارية الآن هي التي تستطيع تجديد مصادر عطائها، وضمان تفتحها المستمر، من دون أن يؤدي ذلك إلى محو مقومات الهوية الثقافية؛ فبعيداً عن كل «ممانعة ثقافية» ينبغي الآن على المؤسسة التربوية أن تعمل جاهدة من أجل تهييئ الأجيال الجديدة لتقبل المتغيرات والمستجدات في عالم اليوم؛ وأن تدعم أدوارها في نشر قيم الحداثة، من دون التفريط في وظيفتها التقليدية، المتمثلة في خلق مناعة ذاتية لدى الأفراد ضد الذوبان في «العولمة المتوحشة».

إن للعولمة استراتيجية شاملة تعتبر الوسائط التربوية أحد أركانها الأساسية، وبواسطتها يحصل اختراق العولمة للأنظمة التعليمية التربوية،

وذلك من خلال تنامي الثورة الإعلامية والاتصالية، وتصاعد التقانة الحديثة في هذا المجال، وتفوّق وسائل الاتصال متعدد الوسائط (Multimedia) على الوسائل التعليمية التقليدية، التي ما زالت تُتمد في المدارس والجامعات في دول الجنوب. ونتيجة لذلك أصبح حقل التعليم تقليدياً ومنفراً أمام جاذبية الوسائط المتعددة التي تستخدم أكثر من قناة واحدة في نقل الرسائل، مما يمكّن من تحقيق التواصل النافذ نتيجة تعزيز وسائل الاتصال بعضها بالبعض.

وغير خافٍ أن وسائل الاتصال السمعي ـ البصري ـ المشار إليها آنفاً ـ والتقانة الحديثة في الإعلام والمعلوميات، ليست مجرد تقانة بريئة، بل إنها تحمل رسالة هي عبارة عن قيم ورموز العولمة. إنها تسعى إلى قولبة أذواق ومشاعر وفكر وسلوك الأفراد، وفق أهداف العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية. إن هناك تضافراً لعدة وسائل براقة وجذابة لتمارس تأثيرها التربوي على مستوى الشخصية القاعدية للأفراد. وآنذاك تتمكن العولمة من تكييف مشاعر وأذواق ومدركات الأفراد، وفق النموذج المعولم، وذلك تكريساً لاستهلاك البضائع والقيم والمعارف الإشهارية [1].

تأسيساً على ما تقدم، يمكن استنتاج أن عملية اختراق العولمة للتعليم كحقل تربوي هي ظاهرة أكيدة. وذلك نتيجة فعل مزدوج: فمن جهة هناك تصاعد هيمنة العولمة على الحقل التربوي (تشكيل الأذواق والاتجاهات والقيم والسلوكات)؛ ومن جهة أخرى هناك استعمال وسائل تقانية جبارة لإثارة الإدراك وتنميط الذوق والفكر.

إن تراجع الأنظمة التربوية التعليمية هو دليل على عدم قدرتها على مسايرة التنافسية التي تغذيها العولمة. أما عن إعادة الاعتبار لتلك الأنظمة، فلن تتم إلا عبر إنجاز إصلاحات تمتاز بطابع الجرأة والتجديد، وذلك على مستويين:

**1 ـ مستوى الوسائل التعليمية** ، حيث يجب العمل على إدماج التقانة الحديثة في مجال الاتصال ضمن الأدوات والوسائل التعليمية، وذلك بالرغم من كلفتها الباهظة.

(1) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 228 (شباط/فبراير 1998).

**2 ـ مستوى المضامين** ، حيث يجب العمل على إدماج قيم الحداثة ضمن المناهج التعليمية، وذلك بواسطة التفتح على المعرفة الحداثية والمضامين العصرية، واعتماد تصور جديد للعلاقة بين التقليد والحداثة في المناهج الدراسية. وذلك انطلاقاً من تقييم شامل للقيم التي تنتجها الأنظمة التعليمية حالياً؛ وأيضاً من خلال فحص مجمل تلك القيم لتبيان هل هي قيم تقليدية بالأساس؟ أم هي قيم يتعايش فيها التقليدي والحداثي في إطار من التوازن، من دون أن تكون هناك هيمنة لأحدهما على الآخر؟ أم أن قيم الحداثة ـ التي تبثها الأنظمة التعليمية ـ تخفي بنية «تقليدية» عميقة توجه وتؤثر في السلوك والاتجاهات، وتعمل على تحييد البنية السطحية التي تبدو «حداثية».

## ثانياً: النظام التعليمي المغربي والعولمة

من المعروف أن بنية التعليم العصري قد تم استنباتها في المغرب مع بداية الغزو الاستعماري للبلاد، وقد رسمت لها غايات ومرامٍ وأهداف تتعلق كلها بتهييئ الشروط والظروف السلمية للانتقال إلى الاقتصاد التبعي، وبداية الاندماج في الرأسمالية. وقد نتج من ذلك ظهور نخبة من الأطر والموظفين تكونت لديهم مرجعية ثقافية غربية، ويقومون بالترويج لمنافع الحداثة. وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات عدة للتحكم في الآلة التربوية، وإعادة صياغة مراميها وأهدافها بما يوافق المشروع الوطني.غير أن عدم حصول توافق وطني حول المبادئ والغايات، وضعف الإمكانيات أمام تراكم المشاكل كمياً ونوعياً، أدى إلى حدوث سلسلة من التراجعات في ميدان التربية الوطنية نذكر منها: تناقص الدور التنويري والإشعاعي للتعليم، وعدم الملاءمة مع سوق الشغل، وضعف الكفاية الداخلية، وأخيراً سلبية صورة التعليم والمدرس في المجتمع. وكنتيجة لكل ذلك أصبح التعليم غير قادر على مواكبة وتيرة التغيير، التي تحدث على صعيد المجتمع والاقتصاد والتقانة العصرية، وبالتالي أصبح عاجزاً ليس عن تهييئ شروط الحداثة اللازمة لتقبل العولمة فحسب، بل أصبح عاجزاً أيضاً حتى عن التلاؤم معها. ورغبة في العمل على تجاوز هذه «الأزمة»، نصح بتنفيذ عدة مشاريع وإجراءات تربوية لتحسين جودة التعليم، وملاءمته للمحيط، ودفعه نحو المزيد من التلاؤم مع متطلبات العولمة، وقد نتج من ذلك بروز نوع من الدينامية داخل النظام، أدت إلى ظهور ردود أفعال على شكل مقاومة للنظام، وذلك لتحدي التغييرات السريعة التي يراد فرضها عليه. وتجلى ذلك في ما يلي:

**1 ـ ضغوط العولمة**

إن العولمة التي تغزو بنية النظام الكلية تزحف أيضاً نحو الأنظمة الفرعية. لـذلك يجـب النظـر إلى التربيـة والتعلـيم كنظـام فرعـي في علاقتـه مـع المحـيط ومـع البنيـة الاقتصـادية والاجتماعيـة والسياسية. وفي هذا الإطار يمكن رصد عدة مؤشرات تدل على بداية حدوث تحولات عميقة بقطـاع التعليم نتيجة اختراقه من طرف العولمة. ومن جملة تلك المؤشرات ما يلي:

**أ ـ توصيات المؤسسات المالية الدولية:** وهي توصيات ترمـي إلى خلـق نـوع مـن تحسـين الأداء (mise à niveau)في مختلـف القطاعـات الإنتاجيـة والاجتماعيـة، ومنهـا قطـاع التربيـة والتعلـيم. ويتمثل ذلك في ترشيد النفقات العمومية، وتنويع مصادر تمويل التعليم وعقلنة القطاع، والتحكم في مسار المعرفة والعلوم باعتبارها رأس مال أساسي في المنافسة والصراع الـدوليين. وفي هـذا الإطـار تـم تطبيق إصلاحات تعليميـة بـالمغرب سـنة 1985 (إدمـاج بنيـة التعلـيم الأسـاسي)، وذلـك بنـاء عـلى توصيات صندوق النقد الدولي؛ كما تم البدء في إصلاحات أخرى بعد عام 1995، بناء عـلى توصـيات البنك الدولي [(2)]. إلا أن هذه الإصلاحات لم تساهم في حل أزمة النظام التعليمي المتفاقمة، بقدر مـا ساهمت في جعله يلائم بعض متطلبات العولمة، خصوصاً ما يتعلق بتحقيق التوازنات المالية.

ب ـ إدماج مضامين تربوية جديدة في المنهاج لإكساب المتمدرسين القيم والاتجاهات والسلوكات الإيجابية نحو العولمـة: ومنهـا التربيـة السـكانية، والتربيـة البيئيـة، والتربيـة مـن أجـل الديمقراطيـة وحقوق الإنسان، وأخيرا تربية السلام أو التربية من أجل السلام الدولي. كما إن هناك مـن يـدعو إلى إنشاء شعبة خاصة بالبكالوريا الدولية.

ج ـ محاولة ربط التربية والتعليم والتكوين بالأهداف التنموية في بعدها العالمي، وهكـذا تـم في مرحلة أولى توظيف عدة مفاهيم كتنمية الموارد البشرية، ثم التنمية البشرية، ثم في مرحلـة لاحقـة التنمية المستدامة.

د ـ تبني اسـتراتيجية التعلـيم بالأهـداف، ومحاولـة تعميمهـا في صـفوف

(2) انظر: تقرير البنك الدولي حول وضعية الاقتصاد والتعليم والإدارة بالمغرب، أيلول/سبتمبر 1995.

المدرسين، على الرغم من مقاومتهم لها. وهي محاولة لعقلنة العملية التعليمية التعلّمية، على غرار ما يجري في الأنظمة التعليمية لدول أخرى كالولايات المتحدة وكندا. إلا أن الارتجال وانعدام تكوين وظيفي فعال للمدرسين وغياب البنية التحتية الضرورية في المؤسسات التعليمية المتمثلة في التكنولوجيا التربوية والعتاد البيداغوجي، جعل تطبيق تلك الاستراتيجية مشوباً بالكثير من اللبس والخلط [3]، وهو ما أفقد العملية التعليمية جوهرها الإبداعي والخلاق.

هـ استقطاب مدارس البعثات الثقافية الأجنبية ومؤسسات التعليم الخاص لفئات لا بأس بها من أبناء النخبة والمحظوظين، وهم الذين اقتنعوا بأن هذا النوع من التعليم هو الذي يمكن أن يؤهل أبناءهم للتكيف مع قيم العولمة والتعامل مع منتجاتها.

**و ـ التوسع التدريجي لنظام إعلامي تربوي ثقافي سمعي بصري يبث عبر الفضائيات و«الإنترنت »**، وغيرهما من الوسائل المتعددة الوسائط. وقد تزامن ذلك مع تراجع المدرسة وتقلص وظائفها وجاذبيتها، وأفقها المعرفي والتربوي. ومن النتائج المترتبة عن ذلك، إرباك المشروع التربوي للمدرسة برمته. وغني عن البيان أن المآل نفسه كان، في فترة سابقة، قد أصاب المؤسسة الاجتماعية «الطبيعية» الأولى وهي الأسرة، نتيجة احتكار المدرسة لوظائفها وتقلص أدوارها، وهكذا نجد أن وسائل الاتصال التي تبشر بعولمة زاحفة، قد بدأت في سحب البساط من تحت أقدام المدرسة بدورها. ما يعني إخفاق أهم مؤسستين تربويتين للتكوين والتنشئة الاجتماعية (الأسرة والمدرسة).

**2 ـ رد فعل النظام التعليمي (المقاومة)**

على الرغم من جمود بنيات التعليم، وهشاشة النظام وضعفه، وتفاقم الأزمات منذ فجر الاستقلال، كانت هناك عدة محاولات لمقاومة الضغوط المتتالية للعولمة، خصوصاً منها ما يتعارض مع المرجعيات الثقافية للنظام، وتكوين الهوية الثقافية للمتمدرسين. وتجلت تلك المقاومة في عدة إجراءات وإصلاحات لم تبلغ الأهداف المتوخاة منها، ولكننا نشير إليها هنا على سبيل المثال فقط.

(3) المكي المروني، البداغوجية المعاصرة وقضايا التعليم النظامي (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1993)، ص 130

أ ـ محاولات الإصلاح المتعاقبة منذ المراحل الأولى لاستقلال البلاد، حيث نجد أن أول لجنة لإصلاح التعليم تعود لسنة 1957 وهي اللجنة العليا للتعليم؛ وفي سنة 1958 عينت لجنة أخرى هي اللجنة الملكية لإصلاح التعليم؛ كما تم تنظيم عدة مناظرات منها مناظرة المعمورة سنة 1966؛ ثم مناظرة إيفران الأولى سنة 1970؛ والثانية سنة 1980؛ ثم أخيراً اللجنة الوطنية لوضع ميثاق للتعليم سنة 1994 [(4)] . وإذا كانت هذه الهيئة الأخيرة قد أخفقت في بلوغ أهدافها، ما أدى إلى تعليق أعمالها، فإن الحركة الوطنية قد نجحت، إبان فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، في وضع الاستراتيجية الكبرى لإقامة تعليم وطني، وذلك على أسس أربعة هي: التوحيد والمغربة والتعميم والتعريب. وإن إعادة فحص هذه المبادئ في ضوء المتغيرات الحالية يبين أنها مبادئ كانت الحركة الوطنية تهدف منها إلى إيقاف الغزو الثقافي الاستعماري للتعليم؛ وتصحيح ما أفسدته الحماية من خلال سياسة الاستيعاب والدمج التي حاولت تطبيقها في مجال التعليم. وبالتالي فإن تلك المبادئ كانت بمثابة أول صيحة لرفض العولمة في شكلها الاستعماري القديم.. إلا أن كل محاولات الإصلاح التي شهدها تاريخ التعليم بالمغرب عام 1957 حتى الآن ـ سواء منها ذات الطابع السياسي أو التقني ـ كان مآلها الفشل، نتيجة عوامل متشابكة ومعقدة منها: غياب مشروع تربوي متكامل، نتيجة غياب المشروع المجتمعي الواضح والتوافقي؛ وتحول التعليم إلى موضوع للصراع الاجتماعي والتنافر السياسي؛ ثم أخيراً خضوع نمو التعليم لضغط الطلب الاجتماعي في فترة معينة بدل أن ينمو في إطار مشاريع تنموية ذات منظور مندمج ووظيفي.

ب ـ تعريب مناهج التعليم: لقد تم في البداية توحيد التعليم ومغربته بطريقة لم تساير دائماً ما هو منشود ومأمول. في حين أن تعميم التعليم قد دخل في متاهة يصعب الخروج منها في الآجال القريبة. أما التعريب فقد تم اللجوء إليه بعد تردد طويل، وكان بمثابة وسيلة إنقاذ الهوية والدفاع عنها، بواسطة ربطها بالخصوصية التاريخية والمرجعية الثقافية، أمام محاولات التغريب والاستلاب الناتجة عن فرنسة التعليم والإدارة والاقتصاد. وبالرغم من أن اللغة الفرنسية بدأت تتراجع لصالح الإنكليزية على الصعيد

(4) المكي المروني، الإصلاح التعليمي بالمغرب، 1956 ـ 1994 (الرباط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996)، ص 103 ـ 150.

العالمي [5] ، فإن تعريب التعليم بالمغرب قد ساعد على حصول تراجع ملموس للثقافة الفرنكفونية، لكن من دون أن يعني ذلك تمنيعاً للذات ضد آثار الغزو الثقافي للعولمة. لقد خلق التعريب، بالصيغة التي تم بها، وضعية جديدة ربما أصعب من وضعية ما قبل التعريب وتجلى ذلك في ما يلي:

إقصاء فئات واسعة من الأجيال المعربة من القطاع العصري، وعزلهم في فضاءات تقليدية، وتراجع قيم الحداثة لديهم.

مغادرة أبناء الأعيان والمحظوظين للتعليم العمومي المعرب لولوج مدارس البعثات الأجنبية والمدارس الخاصة؛ حيث التأهيل للاندماج في القطاع العصري، والتكيف مع متطلبات العولمة. وهو ما خلق هوة عميقة، داخل الجيل نفسه، بين فئتين مختلفتين، بحسب اختلاف لغة المؤسسة التي غرفوا منها. إن هذا الانشطار من شأنه أن يعمل على إعادة إنتاج الثنائية المعروفة بالتقليد والمعاصرة. ومعلوم أن ما تؤدي إليه من عدم التجانس الثقافي، يسهل عملية الاختراق الثقافي [6] .

إن الصيغة التي طبق بها التعريب فرضت نوعاً جديداً من عدم تكافؤ الفرص إزاء المؤسسة المدرسية؛ وأعطت نوعاً من الشرعية لإقصاء فئات عريضة جداً عن دائرة المبادرة، وذلك بعزلهم عن عالم الشغل والإنتاج والخدمات. كما إن مواصفات المتخرجين من التعليم العمومي في صيغته المعربة، ستجعلهم في الأخير ضحايا لآلة العولمة، وهو ما يتعارض مع الأهداف المتوخاة أصلاً من التعريب. لقد تبين الآن بالملموس أن مقاومة آثار العولمة المفروضة على النظام، والمحافظة على الهوية الأصلية، لا يمكن أن يتم بشجاعة بواسطة الانكماش وراء المواقف الدفاعية أو الاحتجاجية، وكل محاولة في هذا الاتجاه سيكون مآلها المزيد من العزلة والتهميش.

إذاً، تأسيساً على سياق التحولات المتسارعة التي يشهدها عالم اليوم، وآثارها المباشرة أو المؤجلة على نظامنا التعليمي، يمكن القول إن مشروع

(5) نجد مثلا أن 88 في المئة من معطيات «الإنترنت» تبث بالإنكليزية، مقابل 9 في المئة بالألمانية، أما حظ الفرنسية فهو 2 في المئة ثم أخيراً 1 في المئة لباقي اللغات.

(6) محمد عابد الجابري: «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» ص 18، و«التربية ومستقبل التحولات المجتمعية في الوطن العربي،» المجلة العربية للتربية (تونس)، السنة 17، العدد 1 (حزيران/يونيو 1997)، ص 136.

المدرسة الوطنية المغربية الذي طالما علقت عليه أكبر الآمال، في صياغة الشخصية الوطنية، وتكوين النسيج الثقافي الوطني، قد مني بالفشل الذريع، بل إنه يكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة. ولم تؤدِ كل محاولات إنعاشه سوى إلى خلق «أزمات جانبية» أخرى يستعصي علاجها. إن إخفاق النظام التعليمي لا يرتبط بعجزه عن تحقيق التحول الكيفي في مجال الوعي التربوي والثقافي، ونشر الفكر الحداثي فحسب، بل ارتبط أيضاً بعجزه في المجال الكمي، بحيث إن عدم استيعاب النظام للأطفال في سن التمدرس كان يغذي باستمرار صفوف الأمية، إلى أن أصبحت نسبتها حالياً تتعدى 55 في المئة من سكان البلاد.

هكذا نجد أن أهم سمة تميز الفترة الحالية هي فقدان المرجعيات التربوية والثقافية الأساسية، وظهور أزمة قيم حادة نتيجة من جهة أولى، لتفكك بنية الأسرة وتقلص وظائفها إلى أقصى حد؛ ومن جهة أخرى نتيجة إخفاق المدرسة الوطنية، ويمثل هذان المؤشران علامة دالة على «الإخفاقات الذاتية المتعاقبة التي منيت بها، من الداخل، مؤسسات إنتاج الرموز والقيم، بسبب تكدّس بناها وعجزها عن التكيف الإيجابي مع التحولات الثقافية الكونية» [7] . وواضح أن كل انحسار للمرجعية التربوية والثقافية الوطنية، وكل تراخٍ في مؤسساتها إلا ويكون متزامناً مع توغل مخطط ومنظم لقيم العولمة ومرجعياتها التربوية، في مجال صناعة الأذواق وتكوين الاتجاهات والقيم والسلوكات. إن إخفاق المؤسسات الوطنية لإنتاج الرموز والقيم هو مؤشر على عجزها عن الاستمرار وعن المقاومة في ميدان يسود فيه بالدرجة الأولى منطق السوق التنافسي.

## ثالثاً: التعليم "وثقافة العولمة"

إذا انتقلنا من مستوى تحليل واقع النظام التعليمي المغربي ومؤسساته، التي يفترض فيها أنها أداة لنقل الرموز الثقافية ووسيلة لترسيخها، إلى مستوى الثقافة ذاتها، فإننا نسجل تراجع الثقافة الوطنية، وتقلص دائرتها وفضاءاتها بفعل الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة، وذلك عبر قنوات للاتصال

(7) عبد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟،» المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 229 (شباط/فبراير 1998).

متعدد الوسائط لم تتمكن المؤسسة المدرسية من الصمود أمام منافستها القوية؛ فالنظام المدرسي يسعى بالدرجة الأولى إلى تنمية قدرات عقلية، وصقل مهارات منطقية مع الاعتماد على استراتيجية تربوية، غالباً ما تكون تقليدية من حيث المضامين والعلاقة والوسائل البيداغوجية. أما «ثقافة العولمة» فقد توقّفت في اختراق النظام المدرسي نفسه حينما جعلت من الإدراك في بعده الحسي، ومن المهارات التابعة له كالتحليل مثلاً، الملكة التربوية الأساسية المراد تنميتها بواسطة إشباعها بالصورة السمعية البصرية، والمشاهد المثيرة والمنقولة عبر وسائل التقانة الحديثة.. إن تكييف الإدراك، والسيطرة عليه بهذا الشكل، ستؤدي لا محالة إلى ضبط وتوجيه المجال الوجداني والانفعالي برمّته لدى المتلقين. ومعلوم أن هذا المجال قلما اهتمت به النماذج والأنظمة التربوية حتى في الدول المتقدمة نفسها [8]؛ وكل الأهداف التربوية المتداولة فيها تولي الأهمية القصوى للمجال المعرفي وحده. إن «تربية الإدراك» هي وسيلة إجرائية لبلوغ التحكم في الشخصية من خلال التحكم في البعد الوجداني، وضبط الرغبات والميول والاتجاهات، حتى يتم توجيهها نحو تبني قيم فكرية وسياسية محددة؛ وأيضاً نحو استهلاك أنماط معينة من السلع والبضائع «الثقافية» والإشهارية.

واعتباراً للتنامي المستمر لدور الولايات المتحدة في التوجيه والإنتاج والإشهار والتسويق الثقافي، فإنه أصبح من الصعوبة بمكان تبيان الحد الذي تنتهي عنده الهيمنة الأمريكية، والحد الذي تبدأ معه «ثقافة العولمة». لدرجة أن هناك حالياً تداخلاً قوياً بين ظاهرتي الأمركة والعولمة؛ ومن دون أن تكون هناك مؤشرات عن قرب الفصل بينهما.

إن أحد أسباب حيازة ثقافة العولمة نفوذها وانتشارها الواسع، يرجع بالأساس إلى اعتمادها على «اقتصاد ثقافي»، يحتكر الإنتاج الثقافي والفني، خصوصاً منه الإنتاج السينمائي والموسيقي. كما يحتكر سوق الإشهار، والإعلانات المتحكمة في التسويق العالمي للثقافة، ما جعلها تدخل كل البيوت بواسطة الفضائيات وانتشار وسائل الاستقبال. عامل آخر ساعد على توغل الصادرات الثقافية الأمريكية في بيوتنا، يعود إلى طبيعة مضامينها الشعبية،

(8) B. S. Bloom, Taxonomie des objectifs pédagogiques , nouvelle éd. (Montréal: Presses de l'Université du Québec, 1969).

وأحياناً السوقية. وبالتالي فهي لا تعكس سوى المستوى المتدني من الثقافة الأمريكية [9] . أما تسويق الثقافة العالمية فقد تبين من تجربة أوروبا في هذا المجال أنها عملية غير مربحة، نظراً إلى أن جمهورها نخبوي. وبذلك أصبح النموذج الأمريكي يتحكم في الأذواق والرغبات، وفي تكوين الاتجاهات الفنية والقيم الثقافية، وأنماط الاستهلاك على الصعيد العالمي. وهكذا نجد أنفسنا من جديد أمام تقسيم غير متكافئ للعمل الثقافي؛ إذ إن عولمة الثقافة تعني احتكار أمريكا للثقافة العالمية من جهة، ثم احتكار تصدير ثقافتها المتدنية لكل بقاع العالم من جهة أخرى.

من هذا المنطلق.. يمكن طرح السؤال حول كيفية التعامل مع «ثقافة العولمة» التي تحاصرنا من كل جهة، وتغزو حميميتنا بإغرائها الذي لا يقاوم، وأحياناً كثيرة بعنفها الرمزي؛ فهل نقاومها بواسطة أسلوب الامتناع والانزواء وراء خصوصية ثقافية أصيلة، وبالتالي رفضها شكلاً ومضموناً؟ أم نتعامل معها بطريقة انتقائية تقوم على رفض طابعها الأيديولوجي (أيديولوجية الفكر الواحد)، والتعامل الوظيفي مع لغتها وأدواتها ومجموع التقانة المرتبطة بها؟

من المؤكد أن للاختيارين معاً مزالق وثغرات كثيرة، غير أنه من المؤكد أيضاً أن الرفض والامتناع، في الاختيار الأول، هو ظاهري فقط. ولا يمكن أن يوقف زحف الاختراق الثقافي، الذي يحطم كل الحدود والخصوصيات. وبالتالي نخشى أن تنتهي تلك المقاومة إلى الانعزالية والتهميش، وإلى المزيد من إرباك الثقافة الوطنية. أما التثاقف، الذي يحيل إليه الاختيار الثاني، فغالباً ما يصطدم بعوامل تعود لعدم تكافؤ القوى الثقافية المتفاعلة على الصعيد العالمي. وفي هذا الإطار نلاحظ مثلاً تراجع الثقافة الأوروبية أمام زحف «ثقافة العولمة»، كما نلاحظ انزواءها في مواقع دفاعية مكتفية بالمطالبة بما يسمى «بالاستثناء الثقافي».

وتجاوزاً لكل العقبات والمعوقات السابقة يمكن القول إنه بالرغم من دينامية الاختراق الثقافي للعولمة، فستبقى الثقافة هي التعبير الأسمى عن الاختلاف، وعن الخصوصية المحلية والقومية. وسيبقى مطلب الحق في الاختلاف والتنوع الثقافي راسخاً ضمن أولويات العمل الثقافي للشعوب

(9) بول سالم، «الولايات المتحدة والعولمة: معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، » المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 229 (آذار/مارس 1998).

والأمم. وفي هذا الإطار ينبغي تفعيل دور بعض الهيئات الدولية كاليونسكو والإيسيسكو وغيرهما، في اتجاه تنشيط التعاون الدولي في ميادين التربية والعلوم والثقافة؛ وتهييئ سبل حوار ثقافي تربـوي متكافئ بين الثقافات والأديان والمعارف والعلوم.

ومساهمة في النقاش الدائر حالياً حول ثقافة العولمة والاسـتراتيجيات الوطنيـة لتفعيـل الثقافـة، وحماية الهوية القومية، أود أن أطرح ثلاث مهام أساسية، أراها ضرورية لبناء أرضـية صـلبة لمشروع ثقافي مستقبلي:

1 ـ الاستماتة في الدفاع عن الحـق في الاخـتلاف الثقـافي، ووضـع خطـة عمـل مسـتقبلية لإحيـاء، وإنتاج، ونشر الثقافة الوطنية العالمية والشعبية؛ مع ضرورة توفير إمكانية ولوج التقانـة الحديثـة في حقل وسائل الاتصال المتعدد الوسائط.

2 ـ إعادة النظر في النظام التعليمي برمته، وإعادة صياغة غاياته، وأغراضه، وأهدافه، ومناهجـه، وبنياته، في ضوء عولمة المعرفة التي أصبحت تفرض نفسها يوماً بعد يـوم. ولا يمكـن إنجـاز ذلـك إلا بعد تهييئ أرضية ملائمة تتمثل في القيام بنقد العقل التربوي السائد، ونقد الممارسة التربوية الحالية وطنياً وقومياً.

3 ـ إجراء تقويم شامل للحداثة باعتبارها النموذج الفكري الغربي، الذي سـاد منـذ عصر التنـوير حتى الآن، وبلغ أوجه مع العولمة. وإعادة فحص المكونات المركزيـة للحداثـة كالفرديـة، والعقلانيـة، والعلم، والتكنولوجيا، وخطّيّة التقدم الإنساني؛ وكذلك القيام بالتشريح النقدي لحقائقهـا وأوهامهـا؛ وتفعيل نقد أيديولوجي صارم لكـل تلـك المكونـات؛ إذ أصـبح مـن المؤكـد الآن أن هيمنـة المركزيـة الأوروبية، ثم في مرحلة تالية هيمنـة المركزيـة الأمريكيـة، كانـت تحـد مـن طمـوح الحداثـة لبلـوغ الكونية. لذلك غدا مطلب تنويع المرجعيات الثقافية للحداثة ضرورة تفرض نفسـها. إن نقـد العقـل الحداثي هو مقدمة للتفكير في بناء أسس جديدة لثقافة كونية حداثية جديدة.

## (11)

# الترجمة بين المثاقفة والعولمة [*]

**المصطفى عمراني** [**]

### تمهيد

من المعلوم أن الترجمة شكّلت على الدوام، باعتبارها نشاطاً إنسانياً، جسراً للتواصل والتفاعل والتلاقح بين اللغات، ورحلة في الثقافات والحضارات المغايرة، وسعياً نحو ارتياد آفاق جديدة وأسئلة وجود وهويات متنوعة ومختلفة.

وقد دفعت أهميتها (الترجمة) المهتمين بها إلى إنتاج خطابات متنوعة حولها، تراوح موضوعها بين التساؤل عن نظرياتها ونماذجها وحقولها التطبيقية

وقد ارتأينا في هذا المقام أن نربطها بإشكالية المثاقفة والعولمة. وهي إشكالية نتغيّا من خلال الخوض فيها إثارة جانب مهم يمكن اختزاله على الشكل التالي: هل ما زالت الترجمة تساهم ـ كاستراتيجية لتوليد الاختلاف ـ في تكريس لغة المثاقفة ولغة الحوار بين الثقافات والحضارات المتنوعة، أم أن دورها في الوقت الراهن سلبي في ظل العولمة الكاسحة التي تلغي

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 10، العدد 95 (شباط/فبراير 2008). وهي في الأصل ورقة قدمت إلى: مؤتمر الترجمة الذي انعقد باللاذقية في الجمهورية العربية السورية تحت عنوان: «الترجمة في الدول العربية: أهميتها ودورها في التواصل الحضاري بين الأمم،» بتاريخ 26 ـ 28 حزيران/يونيو 2006.

(**)باحث مغربي في مجال التواصل والنقد الأدبي الحديث.

الخصوصية اللغوية والهوية الثقافية والشخصية الحضارية للأمم، وتدحض فكرة التوازن لصالح الهيمنة والاختراق وتكريس الثقافة الواحدة؟

بمعنى هل الترجمة ـ كما يذهب إلى ذلك رشيد برهون ـ باعتبارها رديفة التعددية والتنوع، مثاقفة ندّية أم خضوع «عولمي» يرمي إلى إقصاء كل أشكال التعدد اللغوي والثقافي؟

كيف تغدو الترجمة وسيلة لإحلال الحوار بين الثقافات؟ وبأي معنى تضطلع الترجمة بدورها كاملاً لخلق مثاقفة متوازنة تنبني على الاغتناء المتبادل لا على الإلغاء والتفاضل؟ وكيف تصير الترجمة، في سعيها إلى مد الجسور الواصلة بين الثقافات، الجواب الثقافي على تحديات العولمة وهي تروّج لأسطورة الثقافة العالمية الواحدة؟ وكيف تغدو الترجمة إضافة وليس استلاباً؟

في ضوء هذه الأسئلة وغيرها، ستحاول هذه المداخلة ملامسة بعض الجوانب التي تثيرها الترجمة في علاقتها بالمثاقفة والعولمة.

**أولاً: الترجمة والمثاقفة: (من الوحدة إلى التعدد)**

تجدر الإشارة إلى أن الترجمة باعتبارها جسر التواصل بين اللغات المتعددة والثقافات المختلفة والحضارات المتمايزة من الآليات التي اعتمدتها المجتمعات منذ بداية تشكلاتها الأولى وحتى هذه اللحظة، في التعريف بنمط عيشها وآدابها وفلسفتها وتقاليدها وثقافتها.

لذلك باتت الترجمة من أهم الوسائل المستغلة قديماً وحديثاً في خلق التلاقح الحضاري بين الأمم والشعوب من خلال منطق الأخذ والعطاء، الاقتباس والإبداع، الاستيعاب والإنتاج... لكل المظاهر الفكرية والمعرفية والثقافية التي تعكس بلا شك تصورات مختلفة ورؤيات للعالم متباينة عند الناطقين بها أو الممارسين لها.

وكنتيجة حتمية لهذا التواصل الكوني، أصبح التفاعل بين الثقافات القومية والحضارات المختلفة يعتمد على الترجمة ليس باعتبارها ترفاً فكرياً، بل ضرورة إنسانية أملتها شروط الاختلاف والتعدد القائمة بين الأمم، لأنه لولا هذا الاختلاف والتعدد لما كانت الترجمة ضرورية ولا حتى ممكنة.

وعليه، فإن وجودها وديمومتها مقرونة بهذا التعدد على مستوى اللغات

والثقافات والحضارات؛ فهي لا تهدف، كما يقال عادة، إلى أن تطابق الأصل وأن تحاكيه وتماثله، بل أن تكرس ثقافة الاختلاف وأن تصبح استراتيجية لتوليد الفوارق.

بهذا المعنى تكون الترجمة، لا علامة على تبعية ونقل وتجمّد وموت، وإنما على انفتاح وغليان وتلاقح وحياة [1].

ولنا في التراث الإنساني شواهد مهمة لأشكال التلاقح والحوار الحضاري بين الأمم بالرغم من التباينات العرقية والدينية واللغوية والمعرفية. حيث أدت الترجمة داخل هذا العبور الثقافي والحضاري دوراً طلائعياً في إغناء وإثراء هذه الحضارات بما تختزنه سابقاتها من خبرة وتقدم في مجالات وحقول معرفية وفكرية وثقافية مهمة.

من هنا عُدّت الترجمة رديفة المثاقفة (Acculturation) [2] لأن كلتيهما بحث وسعي نحو ارتياد آفاق مغايرة لأشكال الثقافة المختلفة وأسئلة الوجود المتعددة.. في ظل التعايش الحضاري والتنوع الثقافي. كما تختزلان (الترجمة والمثاقفة) واقع تعايش الحضارات المختلفة في لحظة من لحظات الإبداع التي يتمخض عنها تجدد الحضارات ونماؤها.

في هذا السياق يمكن اعتبار الترجمة مثاقفة، كما حددها الباحث الاجتماعي الفرنسي «ميشال دوكوستر (Michel de Coster) «باعتبارها «مجموع التفاعلات التي تحدث نتيجة شكل من أشكال الاتصال بين الثقافات المختلفة كالتأثير والتأثر والاستيراد والحوار والرفض والتمثل وغير ذلك ما يؤدي إلى ظهور عناصر جديدة في طريقة التفكير وأسلوب معالجة القضايا وتحليل الإشكاليات، مما يعني أن التركيبة الثقافية والمفاهيمية لا يمكن أن تبقى أو تعود بحال من الأحوال إلى ما كانت عليه قبل هذه العملية» [3].

ولنا في الحوار بين الحضارة العربية الإسلامية والحضارة الغربية على مر

---

(1) عبد السلام بنعبد العالي، «الترجمة والمثاقفة،» الوحدة ، السنة 6، العددان 61 ـ 62 (1989)، ص 8.

(2) لقد استعمل مصطلح المثاقفة أو التثاقف (Acculturation) في أدبيات الأنثروبولوجيين للدلالة على التداخل الحاصل بين مختلف الحضارات على مستوى التأثير والتأثر والاستيعاب والتمثل والتعديل و«التبادل الثقافي» أو العبور الثقافي. (Transculturation)

(3) Michel de Coster, L'Acculturation, Diogène , no. 73 (janvier-mars 1971), p. 28 sqq.

التاريخ شاهد على دور الترجمة في هذا التلاقح والتواصل في ضوء الاعتراف بالتنوع الثقافي: فالحضارة العربية الإسلامية في لحظة من لحظات بناء صرحها الكبير لم تتقوقع على نفسها، بل حاولت في إطار المثاقفة وعبر حركية الترجمة أن تتفاعل مع الحضارات الأخرى وأن تغترف من منابعها في ميادين الفلسفة والمنطق والأدب والنقد والفلك والهندسة والكيمياء والطب وغيرها من المجالات، وعكفت على دراستها وتفسيرها وتمثُّلها والتعليق عليها وشرحها وتصحيح بعض ما ورد فيها، وأضافت إليها كثيراً من الحقائق والاكتشافات، وأسست في ضوء ذلك علوماً جديدة، ظلت مصدر العلم والمعرفة في العالم كله لقرون طويلة [4].

وكان لا بد للحضارة الغربية في لحظات النهضة الحديثة، لكي ترتقي إلى مستوى ما وصلته الحضارة العربية الإسلامية من تطور مذهل في أهم مجالات الحياة الفكرية والاقتصادية والعلمية... إلا أن تتزود هي الأخرى من معينها (الحضارة العربية الإسلامية) وتتكيف معه وتهضمه وتضيف إليه لتحوله في ما بعد لفعل إبداعي مغاير.

ولعل ما نشهده اليوم من تراكمات اقتصادية وتطور مذهل في مجالات شتى من قبيل العلوم البيولوجية والتكنولوجية والأقمار الاصطناعية ومجالات التواصل الرقمية، كان نتاجاً لذلك التلاقح الحضاري مع الثقافة العربية الإسلامية في لحظة من لحظات التاريخ التي شكلت نقطة تحول في المسار الذي نهجته الحضارة الغربية عموماً.

هكذا تبدو الترجمة ومع كل مثاقفة أو تلاقح ثقافي وحضاري إضافة وليس استلاباً، إضافة إلى أن الحضارات التي كان لها حضور فعليّ في إثراء التراث الإنساني لم تغتنِ من تلقاء ذاتها، بل من قدرتها على استيعاب عناصر ثقافية أجنبية وإدماجها في تركيبتها، وتحويلها إلى فعل ثقافي مغاير، من دون أن تتنازل عن مبادئها الثابتة.

فداخل الحضارة العربية الإسلامية نجد بصمات الثقافات اليونانية والفارسية والهندية... وداخل الثقافات الغربية هناك حضور قوي للثقافة العربية الإسلامية.

---

(4) محمود إسماعيل عمار، «معايير متقدمة حول الترجمة في النقد القديم،» علامات في النقد ، السنة 12، العدد 48 (حزيران/يونيو 2003)، ص 81.

وهذا الدور الأساسي الذي تقوم به الترجمة ـ كقيمة مضافة ـ «نراه واضحاً من خلال النظرية التي تقول إن للحضارة أطواراً ومراحل، وإن لكل طور ومرحلة شعباً من الشعوب يحمل مشعل الحضارة (...) إذ ليس باستطاعة أي شعب أن يحمل هذا المشعل إلى الأبد.. بل هو يأخذه من شعب سابق ويسلّمه إلى شعب لاحق (...) مستفيداً من مجمل الإنجازات التي توصلت إليها الشعوب الأخرى قبله» [5].

هكذا يتبين أن كل وضع تثاقفي يختلف في بيئة ما وفي زمان ما عما قبله وعما بعده، بفعل التغييرات التي تحدثها الترجمة في البنيات الثقافية، فتحولها إلى تمثلات جديدة تشكل قيمة مضافة إلى التراث الإنساني.

فلا مجال، إذاً، للحديث ـ أمام ثقافة الأخذ والعطاء، الاستيعاب والإضافة... التي تسهم فيها الترجمة عبر آلية المثاقفة ـ عن محاكاة الأصل ومطابقة ثقافة الآخر كما هي، بل المسألة تتعدى إلى عملية التمازج والانصهار في إطار الإيمان بالاختلاف والتنوع الثقافي الذي ينتج منه فعل ثقافيّ جديد.

في ضوء ما سبق، نتساءل: هل الترجمة في الوقت الراهن، وأمام الاكتساح الذي تعرفه العولمة على جميع الصعد، ما زالت تلعب دوراً طلائعياً في عملية المثاقفة؟ أم إن العولمة، وأمام الرهان الذي تحمله والمتمثل في تقليص مجموعة من اللغات والثقافات ومحاولة صهرها داخل الثقافة العالمية الواحدة، تؤدي بذلك إلى تقليص دور الترجمة باعتبارها تمثيلاً لكل أشكال التعددية والتنوع الثقافي؟

## ثانياً: الترجمة والعولمة: (من التعدد إلى الوحدة)

لعل من البداهة القول إن الشعوب غير متطابقة ثقافياً، ولكل شعب خصوصيته التي تميزه من غيره. لكن التمايز الثقافي ليس امتيازاً، والاختلاف لا يلغي وجود أواصر إنسانية مشتركة.

وإذا كان هناك اليوم توجه لقيام ثقافة عالمية، فإن دعوة كهذه قد تشكل

(5) عبد الكريم ناصيف، «الترجمة: أهميتها ودورها في تطوير الأجناس الأدبية،» الوحدة ، السنة 6، العددان 61 ـ 62 (1989)، ص 57.

خطراً في ظل عصر العولمة، الذي وإن كان يمتاز بسرعة هائلة على مستوى انسياب المعلومات وتدفق المعارف، فإنه مع ذلك يسهم في تكريس عدم التكافؤ التكنولوجي والإعلامي، ويوجّهها في اتجاه تقليص الهوة بين الثقافات المتنوعة، وبالتالي محاولة صهرها داخل الثقافة العالمية الواحدة، هي ثقافة القطب الواحد، ثقافة الآخر الغربي الذي بدأت أسهمه ترتفع على حساب أسهم الثقافات الأخرى، ومن ضمنها الثقافة العربية.

إن العولمة (Globalisation) [*] باعتبارها «حصيلة المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد، أو من دون قصد، إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد» [6] ، تسعى إلى محاولة إلغاء خصوصيات الثقافات، أي باختصار إلغاء للهوية التي تميز شعباً عن شعب آخر، إلغاء للحضارة والفكر واللغة لصالح اللغة والثقافية الإنكليزية، أي لغة وثقافة القطب الواحد الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة (في إشارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية).

في ظل هذه العولمة، فإن المعطيات الراهنة تؤشر إلى أن الوضع بات يتجه أكثر نحو ثقافة الهيمنة والاختراق في الوقت الذي كان فيه الوضع سابقاً متجهاً إلى ثقافة المثاقفة والتعايش.. وأصبحت الترجمة تنتقل هي الأخرى من التعريف بالثقافات المتنوعة والمتعددة، إلى الاقتصار فقط على تعميم ثقافة القطب الواحد ولغته. وهذا ما حدا بالرئيس الفرنسي شيراك إلى الدعوة لدى افتتاحه منتدى حول تحديات العولمة في آذار/مارس 2001، للتصدي لهيمنة اللغة الإنكليزية.

وإذا كان الوضع بهذه الصورة السلبية التي تهدد فيها بعض اللغات والثقافات الأخرى والتي تُحسب مع ذلك في عداد اللغات والثقافات التي لها حضور متميز، ليس فقط داخل المشهد الغربي، بل حتى ضمن المشهد العالمي، فإن الأمر بالنسبة إلى اللغة والثقافة العربية يزداد سوءاً، نظراً إلى تقلص دورها في السياق الحضاري.

---

(*)يجب هنا التفريق بين العولمة والعالمية؛ فالعالمية تؤمن بمبدأ الاعتراف بحق الشعوب في التعايش في ضوء التنوع والاختلاف والتعدد والخصوصية الثقافية... أما العولمة فهي على النقيض من ذلك، حيث تدافع على أطروحة «الوحدة» و«القطب الواحد» و«الفكر الواحد» و«القرية الصغيرة»...

(6) مالكوم واترز، " العولمة،» نقلاً عن: محمد أحمد السامرائي، «العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي" <http://www.alalamyah.com/vb/archive/index.php/t-16565.html>.

ويعزى ذلك إلى ما هو مرتبط بالثقافة العربية ذاتها وعجزها عن مواكبة التراكم العلمي والفكري الإنساني نظراً إلى تقلص الترجمة، باعتبارها مفتاح المثاقفة، في المساهمة في تطعيم اللغة والثقافة العربية بما يختزنه التراث الإنساني.

كما إن هناك عن قصد، أو من دون قصد، عملية إقصاء اللغة العربية كآلية أساسية في عملية الترجمة، ولا سيما «الترجمة الآلية» في شبكات الإنترنت [*] ، حيث إن حضورها محتشم، إن لم نقل شبه غائب. فلا مجال إلا للغات التي لها حضور قوي في المشهد الغربي. وهذا يكرس بطبيعة الحال التوجه الذي أخذته العولمة في تكريس سيادة بعض اللغات والثقافات على حساب أخرى.

في هذا السياق، أفادت دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة نشرت في سنة 2001، أن نصف اللغات المحلية في العالم في طريقها إلى الزوال، وحذرت الدراسة من أن 90 في المئة من اللغات المحلية سوف تختفي في القرن الحادي والعشرين.

وإذا كانت اللغات في حد ذاتها تمثل وجهاً آخر لكل مظاهر الثقافة والهوية ورؤية العالم، فإن تقليص دورها في عملية التعايش الحضاري أو تهميشها أو حتى إقبارها هو بمثابة تهميش أو إقبار لثقافة وهوية ورؤية العالم، وهو ما ترتب عنه تقليص لدور الترجمة، باعتبارها رديفة التعددية والتنوع، التعددية بأوجهها المختلفة: التعدد الثقافي، تعدد اللغات، تعدد المعاني والدلالات، تعدد التأويلات والقراءات، تعدد الترجمات.. إلخ. وعليه، فإن الترجمة باعتبارها الوجه الآخر للمثاقفة نجدها على طرفٍ نقيض مع منطق العولمة الرامي إلى تأليف ثقافة ذات بعد واحد... [7].

تأسيساً على ما سبق، يتبين أنه إذا كانت الترجمة ولقرون طويلة، قد دشنت سلسلة من الحوارات الحضارية عبر آلية المثاقفة، فإن دورها في الوقت الراهن

---

(*) حسب دراسة قامت بها اليونيسكو حول انتشار اللغات داخل مواقع شبكة الإنترنت، باعتبارها أهم الوسائل المعتمدة في عصر العولمة، فإن اللغة الإنكليزية أخذت حصة الأسد بنسبة 72 في المئة، تليها اللغة الألمانية بـ 7 في المئة، والفرنسية والإسبانية بـ 3 في المئة. وأن 20 في المئة من اللغات العالمية غير ممثلة على شبكة الإنترنت. وهذا اللاتكافؤ بين اللغات يعكس اللاتوازن الذي ترسخه العولمة

(7) رشيد برهون، درجة الوعي في الترجمة (تطوان: مكتبة سلمى الثقافية، 2003)، ص 27.

بدأ يتقلص تدريجياً مع تقلص نفوذ وحضور لغات وثقافات متعددة في المشهد العالمي بفعل موجة العولمة التي تصادر حق التعايش وحق الاختلاف والتنوع. بمعنى، أن الترجمة وهي تطمح إلى خلق ثقافة المثاقفة، تسعى إلى أن تحقق التعددية، هذا في الوقت الذي تحاول فيه العولمة تقليص هذه التعددية وإرجاعها إلى وحدة، أو اختزال التعدد داخل الوحدة.

وإذا كانت الترجمة في ظل المثاقفة تمثل إضافة، فإنها في حضن العولمة تنحو لأن تصير استلاباً [*].

لذلك، إذا كان هناك اليوم «توجه لقيام ثقافة عالمية، فإن دعوة كهذه قد تشكل خطراً في ظل عدم التكافؤ التكنولوجي والإعلامي والمعرفي، ولا يتحقق التفاعل الثقافي بين الحضارات المختلفة والمتنوعة لإغناء الثقافة العالمية إلا بقبول التكافؤ الثقافي وضمانه ورعايته» [8]، لأن ذلك كفيل بالنهوض بالترجمة لأن تؤدي الدور المنوط بها في ضوء الاعتراف بالتنوع الثقافي الذي تحاول العولمة أن تحوله إلى ثقافة عالمية موحدة.

(*) تصبح الترجمة استلاباً عندما يتقلص دور اللغات والثقافات في التعايش بينها بفعل هيمنة اللغة والثقافة الممثلة للقطب الواحد.

(8) ثريا إقبال، «الترجمة والمثاقفة».

<http://www.alriyadh.com>

## (12)

# الليبرالية الجديدة والعولمة والثقافة:

# تحليل الخطاب التاريخي للأنا على الآخر [*]

**محمد المذكوري المعطاوي** [**]

## أولاً: الليبرالية والتأسيس للمفاهيم الأيديولوجية

تعرف الليبرالية بأنها أيديولوجية الحرية (بحسب تعريف ريفيرو كارو)، وبعبارة أخرى: يعتبر الإنسان الليبرالي من الناحية النظرية، هو كل من وضع الحرية فوق أي اعتبار آخر. إلا أنه من ناحية الممارسة الاجتماعية والسياسية، فالليبرالي يحتاج دائماً إلى شيء ما لكي يتحرر منه، أي أنه بحاجة للتمرد ـ من اجل التحرر ـ من أي ممارسات قسرية قد تكون سياسية أو اجتماعية أو أخلاقية أو دينية. الا أن هذا التمرد من أجل الحرية ليس تمرداً مبنياً على الفوضى ولا ينتمي إلى الأفكار المطروحة من قبل الفكر الفوضوي؛ فالليبراليون ينطلقون من سيادة القانون، وهم يقولون: «نحن أحرار إذا خضعنا جميعاً بالتساوي لقوانين متفق عليها»، وعليه: فهم يعتقدون أن انعدام القانون سيؤدي إلى الظلم، وبالتالي إلى سيادة قانون الغاب ومنطقه: البقاء للأقوى.

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 10، العدد 94 (كانون الثاني/يناير 2008).

(**)أستاذ اللسانيات بجامعات إسبانيا.

وقد اكتسبت الليبرالية في العالم الغربي منذ القرن التاسع عشر طابعاً جمهورياً من الناحية السياسية؛ فالنظام الملكي المطلق في الكثير من المملكات الغربية كان فوق القوانين، انطلاقاً من أن البشر ليسوا متساوين أمام القانون. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية الاستثناء الوحيد في هذا القرن بنظامها الجمهوري ذي السجل التاريخي الخاص في ما يتعلق بالحريات الفردية والدينية والعرقية، ولكنها في نهاية الأمر كانت وكأنها ملكية بالفعل؛ فالجمهوريون الأمريكيون في الكثير من تصرفاتهم يجسّدون المبادئ المحافظة، والأمر نفسه يقال في الحماية التي تميز الأنظمة الملكية الأوروبية؛ فالولايات المتحدة على الرغم من هامش الحرية المعقول، تعتبر أحد الأنظمة الجمهورية القليلة التي لا توجد فيها أحزاب شيوعية، بل إن الشيوعيين كأفراد تعرضوا في هذا البلد لملاحقات مستمرة خلال فترة التحركات الاجتماعية من أجل الحريات والاستقلال الفردي والجماعي، ولا ننسى أنه في هذه الفترة بالذات كانت توضع العراقيل «الديمقراطية» في الولايات المتحدة أمام مطالب الحق في الاختلاف وتحريم وتجريم الاعتداء على الأفراد.

وخلال الفترة ما بين 1890 ـ 1952، حاول سبعة رؤساء أمريكيين حمل الكونغرس على منع عمليات الاعتداء الجسدي والقتل التي كانت تستخدم كوسائل للعقاب خارج الأطر القانونية، وبخاصة للزنوج في جنوب البلاد، واستجابة لهذه المطالب تدارس الكونغرس عشرات الاقتراحات القانونية، ثلاثة منها تمت الموافقة عليها في البرلمان خلال الفترة ما بين 1920 و1940، ولكنها لم تلبث أن أُسقطت عند عرضها على مجلس الشيوخ نظراً إلى العراقيل التي وُضعت من قبل الأعضاء الممثلين للولايات الجنوبية، الأمر الذي استدعى أن يقوم مجلس الشيوخ بتقديم اعتذاره عن هذا الفشل [1].

في هذه الإطار لا بد من القول إن الليبرالية لم تصل إلى كل الدول بالطريقة نفسها، ولم تستثمر فيها على المنوال نفسه، كما إنها لم تصل إلى المواطنين بدرجة التأثير نفسها؛ فعلى سبيل المثال، استُخدم لفظ ليبرالي

(1) Adolfo Rivero Caro, Qué es el neoliberalismo?, 7/6/2005 < http://www.neoiberalismo.com/Archivo-01/ques.htm>.

لأول مرة في إسبانيا في مطلع القرن التاسع عشر في محاولةٍ للترغيب في الملكية الدستورية التي كانت تعتمد على دستور مماثل للدستور الإنكليزي، أي أن سلطة التحكم بالأفراد كانت تمثل وقتها نسقاً قديماً، أما الجديد آنذاك فكان احترام الحريات الفردية أو ما يسمى بـ الحقوق الإنسانية [2].

أما الليبرالية الاقتصادية، فهي مشروطة بعدم وضع الدولة للعراقيل أو التقنينات على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة إلى أي نوع من أنواع السلع أو الخدمات؛ فمحاربة التمرد على أي شكل من أشكال العراقيل الاقتصادية يمثل، إذاً، أهم ميزة فكرية «أيديولوجية» لليبرالية الاقتصادية ونضالها، وهذا «النضال» يتضح بجلاء ليس من خلال الخطاب الفكري فحسب، بل أيضاً من خلال إبراز الحاجة للمطالبة بتحرر الأفراد، والمطالبة بالدفاع عن المبادرة الذاتية أو الجماعية باسم المنافسة، وهنا يفرض نفسه كهدف آخر من أهداف المطالبة بالحرية، ويتمثل في تحرير مصادر الثروة والأسواق والتخلي عن المؤسسات الاقتصادية للدولة سواء كانت عمومية أو شبه عمومية، والدفع بها إلى الخصخصة بحجة أن الاقتصاد يجب أن ينطلق بذاته وليس من خلال التخطيط، وقد واجهت هذه المطالب الليبرالية المجحفة صعوبات كثيرة خلال نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لانتشار الأيديولوجيات الماركسية، كما إن تأسيس الاتحاد السوفياتي شكّل عقبة رئيسية في وجه الليبرالية طيلة القرن العشرين تقريباً، بسبب ما كان يمثله هذا النظام من فكر مضاد لليبرالية ساعد في المرحلة الأولى على تأكيد دور الفرد في مواجهة رأس المال.

وعليه، وعلى الرغم من القدرة الدعائية والأطروحات الفكرية الغربية، فقد ظهرت في أوروبا مجموعة من الأفكار (واستقرت فيها بعد ذلك) تدعو إلى نوع من التدخل الحكومي للتحكم بعوامل الاقتصاد، وتعززت الحاجة إلى التخطيط أملاً في خدمة ما يسمى بالاستقرار أو الرخاء الاجتماعي. وكانت هذه التدخلات والتخطيطات تشبه في بعض جوانبها تلك التي طُبقت في الاتحاد السوفياتي، الا أنها تخضع إلى أشكال من الضبط والتقييم والمتابعة، وقد تم ذلك بفضل تحرك الحركات الاجتماعية والنقابات باعتبارها جزءاً من القوى

(2) نفس المرجع.

المتفاعلة داخل المجتمع. وهكذا أدخلت بعض الانماط الاجتماعية إلى الأنظمة الليبرالية.

**1 ـ الليبرالية واختلاف المفاهيم اللغوية**

إنه من الأهمية بمكان [بالنسبة لي على الأقل] إيضاح أن الليبرالية لا تُفهم بالطريقة نفسها في كل مكان وزمان، ولا يترتب عن فهمها النتائج نفسها. فكلمة الليبرالية تكتسب ليس معناها فحسب، بل أيضاً مغزاها الحقيقي عندما تُقرن وتقابل بمضادها الفكري والظرفي، فليس من الممكن فهم أبعاد الليبرالية إلا في إطار اجتماعي وسياسي محدد، حيث تظهر كردة فعل على ظروف يرغب المجتمع في التخلص أو التحرر منها.

وعليه، فإن الظرف المحدد هو الذي يبين الندّ الجدلي والمقابل الذي من خلاله تفهم هذه الكلمة، فكلمة الليبرالية على النطاق السياسي تتأثر طبقاً لما ذكره جوزيفا أريغي في مقالة نشرت في صحيفة الـ موندو بتاريخ 3 آب/أغسطس 2005، تحت عنوان «نواقص القومية» حيث قال: «نحن نعلم بأن التضخم المالي يؤدي إلى انتقاص قيمة العملة، فقد يظن أحدهم بأنه يملك مبلغاً ما، كبيراً أو صغيراً أو متوسطاً من المال، ولكن الواقع هو أن التضخم قد ابتلع جزءاً من قيمة هذا المبلغ؛ فالتضخم لا يقتصر على امتصاص جزء من قيمة المبالغ المالية، بل إن هذه الظاهرة تمتد إلى جوانب أخرى مهمة من الحياة، كاللغة على سبيل المثال. وإذا كان من المؤكد أن كل أشكال التعامل اللغوي تعاني نسبة عالية من التضخم، فإن لغة التعامل السياسي هي الأكثر عرضة لهذه الظاهرة». وعليه، فإن التضخم اللغوي يُفقد المصطلحات دلالتها الأصلية الدقيقة وتصبح مطاطة، فأين كلمة الديمقراطية من حكم الشعب نفسه بنفسه! فهذه الكلمة تستعمل في مشارق الأرض ومغاربها والكل يفهمها على هواه.

**2 ـ الاصطلاح الليبرالي كمعارضة دلالية**

إن الليبرالي (أو التحرري) في إسبانيا مثلاً ليس هو الليبرالي في إيطاليا، وهذا أيضاً ليس هو نفسه في إنكلترا، فعلى الرغم من أنهم كلهم ليبراليون فإننا نجد أن لكل منهم نظرته الخاصة لليبرالية وإشكالاتها بحسب الظروف المحيطة به، وبحسب «المشاكل» التي يريد التحرر منها، وعليه، فإن كلمة

الليبرالية هي من أقل الكلمات دقة وتحديداً، وأكثرها مرونة واتساعاً، سواء في المصطلحات السياسية أو في المصطلحات الاقتصادية، لأنها لا تُعبر في مضمونها اللغوي إلا عن فلسفة سياسية مطاطة أساسها قاعدة الحرية الفردية، لهذا فهي تتحمل سلسلة من المفاهيم الفكرية لعدد من الأحزاب السياسية المختلفة في العالم الغربي في الوقت نفسه الذي تحتمل فيه أسساً وآليات للممارسات الاقتصادية قد تكون مختلفة في بعض جوانبها [3].

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن كلمة الليبرالية تمثل مفهوماً فلسفياً وأيديولوجياً «فكرياً» قابلاً للتطبيق في ظروف مختلفة (كما سنشاهد في الفقرة التالية)، نجد هناك مغزى ثابتاً لليبرالية يتمثل في كل ما يرمز إلى التحرر وحرية مواجهة الظرف القائم، الذي يعتبر في غالب الأحيان ظرفاً تقليدياً ومقيِّداً (بكسر الياء)، ويجب أن لا ننسى بأن مبدأ الليبرالية اقترن منذ البداية بمفهومه الاقتصادي وراح يكتسب بُعده الحقيقي منذ القرن الثامن عشر بفضل مساهمات العديد من المفكرين الاقتصاديين إلى أن اكتسب البعد الحقيقي «الحالي» من خلال صياغات آدم سميث.

أما من ناحية قيم الخير والشر والأفعال الحسنة أو الخبيثة، فالفرد هو مصدر معاييرها، أي إن الفرد الليبرالي هو مصدر القيم الأخلاقية الذاتية، أما عملية المتاجرة والمعاملات بين الأفراد فتتضمن الكثير من العوامل الكفيلة ليس فقط بتحقيق سعادة المجموعة، بل أيضاً بتحقيق الحرية، والسوق هي النظام التلقائي لتوزيع الثروة والتبادل بين الأمم، وهي لن تحقق فقط تراكم الثروة بواسطة التوزيع الدولي للعمل فحسب، بل إن السوق تساهم في الحد من التوترات السياسية والحروب، وأخيراً فإن السياسات العامة للدول يجب أن تقتصر على تحقيق بعض الاهداف والمحافظة على أمور محدودة قد تعتبر مدعاة للقلق الجماعي، كالحرية والأمن والعدل.. إلخ [4]. وهذا هو الدور الذي تريده الليبرالية للدولة، أي أن تتكفل بحماية حرية الافراد وحراسة الامن وتحقيق العدل.

---

(3) Jess Antonio Bejarano, Qué es neoliberalismo?: Su significado en la historia de las ideas y en la economa, Biblioteca Virtual del Banco de la Repblica, 23 June 2005, . < http://www.lablaa.org/blaavirtual/revistas/credencial/julio1997/9102.htm>.

(4) نفس المرجع.

من خلال هذا التعريف الذي ينطلق من تركيبات لغوية ظاهرها إيجابي، يمكننا إعادة تركيب كل المفاهيم الأيديولوجية «الفكرية» لليبرالية، والتي يمكن تحديدها في ثلاثة مستويات:

**أ ـ المستوى الاقتصادي :** رفض أي تدخل من قبل الدولة ورفض تخطيطاتها المقترحة، وقبول اقتصاد تحكمه قيم منبثقة عن حرية التملك والإدارة واستخدام رؤوس الأموال. أما على المستوى الدولي، فإن هذا التحرر يجب أن يعزَّز بمفهوم الأمن الدولي والعمل على تحقيقه «خدمة للاقتصاد العالمي»؛ فالتبادل بين البلدان والأمم يشكّل بالنسبة إلى الليبرالية ضمانة للثروة من خلال توزيع العمل، كما إنه يدفع باتجاه التواصل بين البلدان بما يترتب على ذلك الإقلال من مصادر التوتر والحروب. إلا أنه ما دام أن الدولة مرغمة على حماية حرية الافراد وحراسة أمنهم، فإنها يجب أن تحقق ذلك ولو خارج حدودها، حيثما يوجد مواطنوها ورؤوس أموالهم.

**ب ـ المستوى السياسي** : وهو أنه يقع على الدولة واجب القيام بدور المنظّم والمشرف والضامن للأمن والعدل ومفهوم الحرية ذاته.

**ج ـ المستوى الأخلاقي :** «إن الفرد يمكنه أن يعارض أخلاقيات موروثة ومستفحلة ومفروضة فرضاً عاماً من أجل «تحرير نفسه». وبوسعه، إن شاء، أن يستحدث له قيماً ذاتية وخاصة من دون الرجوع إلى موروثه الأخلاقي، وعلى هذا الأساس، فالليبرالية يمكنها أن تتعارض مع كل الأشكال «التقليدية» والمناهل الأخلاقية المنتشرة في المجتمع أو السائدة في «المؤسسات الدينية التقليدية».

وكل هذه المجالات التي تحتمل الانتقاد في جوانب معينة تعتبر في نهاية الأمر ـ وبالتحديد في المستويين الأول والثاني ـ ضمانات لحرية تمنع ـ على المستوى النظري ـ التعرض للأفراد، كما إنها تضمن أيضاً مجالاً أوسع للجدل الفكري. ويتضح ذلك أكثر إذا ما استعرضنا المقولة الشهيرة عن القيصر والرب، المتحدين والمرتبطين في حياة الفرد خلال مرحلة ما قبل الليبرالية وحتى في ظل بعض أوساط الليبرالية ذاتها. وفي هذه الحالة، فإن تثبيت وتعزيز الحقوق الإنسانية، ليس باعتبارها تنازلات، بل باعتبارها حقوقاً طبيعية ذاتية ومضمونة، تمثّل نتيجة يعود الفضل فيها إلى حد كبير لليبرالية. وبناء على ذلك كله، فإن تعبير الليبرالية بما أضيف عليه من مفاهيم جديدة (الليبرالية الجديدة) لم يعد مجرد مفهوم عقائدي، بل بات يمثل مبدأ فلسفياً ـ

ثقافياً تترتب عليه أبعاد جديدة تمسّ حياة الأفراد والمجتمعات. ومن بين الأصداء التي تترتب على ذلك نذكر على سبيل المثال: إن المعايير التي تتعلق بتشكيل هويتي الأنا والآخر وتحديد مفهومَي المركز والهامش، وما يترتب عن كل التعابير والصياغات المستحدثة عند الليبراليين الجدد، وبخاصة ما يتعلق بالنقاط التالية:

1 ـ عدم ثبوت القيم الأخلاقية، نظراً إلى أن الليبرالية تجعل الفرد هو مصدر القيم الأخلاقية وتبرز الصلة بين هذه القيم. والمصالح الشخصية المرتبطة بالحيز الزمني تصبح القيم غير مستقرة وعرضة للاستبدال كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وعليه، فإن المبدأ الأخلاقي مرتبط بزمان ومكان معينين، وهذا المبدأ يتغير بتغير هذه العوامل الظرفية. من هنا يتولد الجدل مثلاً حول مسألة التحكم في الجينات الوراثية ومسألة «الموت الرحيم» (مساعدة المريض الميؤوس من حياته على الموت).

2 ـ إن تحرير رأس المال يؤدي إلى اختزال مفهوم الأفراد في بُعد واحد يتمثل في الاندفاع اللامحدود للفرد نحو حرية الاستهلاك كيفما كان نوعه؛ فالتحرير المفرط لرأس المال يستحوذ على شخصية الفرد ليصبح امتداداً فعلياً لهذا الرأس المال. وعليه، فإن القيمة الاقتصادية لمؤسسة مالية مثلاً تقاس بعدة معايير من بينها عدد الزبائن، أي عدد الأفراد المستهلكين. كما إن إضفاء صفة الفردية والنسبية على القيم والمبادئ الأخلاقية يجعل الوضع الاقتصادي للفرد وقدرته الشرائية من بين أهم وأكثر القيم اعتباراً وتقديراً من الناحية الاجتماعية. وبذلك، فإن الأفراد والمجتمعات لا تضع «حواجز» أخلاقية عدا تلك التي تضعها الدولة التي تمارس دور الحكم القانوني، من هنا يتحول العمل إلى قيمة معنوية وعدم توافر العمل (البطالة) يصبح أمراً سلبياً، فالعاطل عن العمل منبوذ، والتبعية للمصارف والبنوك تؤدي إلى تمكين رأس المال من السيطرة على الفرد وامتصاصه خلال جزء كبير من حياته العملية، أما الشق الثاني من هذه الحياة غير العملية (التقاعد)، فيمر مر الكرام من دون أي تقدير من قبل المجتمع الليبرالي؛ فكل الدعايات والنداءات الاستهلاكية تنصبّ على شريحة الشباب والكهول الذين هم في سن الإنتاج والاستهلاك. وهذا، وإن كان منطقياً من وجهة نظر البيع والشراء، إلا أن دلالته الرمزية تجعل الفرد خارج المجتمع، ويصبح المعوّقون والمسنّون خارج نطاق النظام الساري، أي على هامش الواقع الاجتماعي، فيعيشون على الصدقات التي

يقدمها إليهم هذا النظام. كما إن أثر تحرير رؤوس الأموال على المستوى الدولي يتعدى مجرد الترويج «لعلاقات جيدة بين الدول» و«الحد من أجواء التوتر السياسي والحروب» ليصل إلى مصادر الثروة، سواء كانت هذه المصادر طبيعية كمصادر الطاقة مثلاً أو بشرية متمثلة في الأسواق التي تستوعب السلع ورؤوس الأموال؛ فالحروب والتدخلات في شؤون «البلدان الصغيرة» يمكن أن تحدث على اعتبارها امتداد لليبرالية الاقتصادية. لاحظوا أن مصطلح «البلدان الصغيرة» لا يقاس بعدد سكانها ولا بمساحتها ولا حتى بثرواتها الطبيعية أو عراقتها التاريخية، فمصر مثلاً والسعودية والعراق دول صغيرة جداً بمعايير الليبرالية الجديدة، وطبقاً لهذه المعايير ايضاً فالدول الكبيرة مسؤولة عن ضمان الأمن ومطالبة بخوض الحروب من أجل ضمان حرية رأس المال وحمايته أينما كان.

3 ـ على اعتبار أن الدولة مؤسسة خالية من القيم الأخلاقية الذاتية، فهي تضمن قيم الآخرين (باعتبارها قيماً فردية) وتتجنب مهمة التهذيب، ليقتصر دورها من الناحية النظرية على ترتيب القيم المتفق عليها ضمناً بين الجميع، أما «الصدقات» والتضحيات من دون مقابل فهي قيم خاصة بمرحلة ما قبل الليبرالية. ومع ذلك، فالدولة تعمل على إنشاء وتشجيع مؤسسات وجمعيات شبه حكومية أو غير حكومية لكي تقوم بمهمة الترويج لقيم غير مشتركة انطلاقاً من اقتناعاتها العامة، وهذا هو بالذات الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية، إضافة إلى مساعدة الموجودين على هامش المجتمع الاستهلاكي.

وللوهلة الأولى يبدو كل ذلك إيجابياً من الناحية النظرية، ولكن الأمر يختلف عند التطبيق والتفعيل، فـ «الإمكانيات المادية المتاحة ليست كافية» لتشمل كل المجموعات المحتاجة التي تعيش تحت مظلة النظام، ما يؤدي إلى تساقط الكثير من الأفراد في دائرة الفقر والعوز والتسول، وهذا ما يعرف بالهامشية أو «التهميش» أي التموقع على هامش نظام اجتماعي قائم على المنافسة الاقتصادية وما يترتب عليها من قيم.

إلا أن مفهوم الليبرالية كما اتضح أعلاه، باعتبارها أيديولوجية «فكرية» أو «منهجاً فكرياً» يدافع عن سلسلة من القيم الخاصة كحقوق الفرد، قد بدأ يتحول باتجاه الزج بالدولة للقيام بدور المشرف على الحد من الفروق

الاجتماعية، ففي المجال السياسي تعمل الدولة على ضمان مشاعر الراحة في هذا النظام لأغلبية شرائح المجتمع، وضمان الاستقرار والتوازن الاجتماعي المنبثق عن التطور الاقتصادي، وتفعيل عوامل الثروة، وفي الوقت نفسه مواجهة وتجنيب الغرب عواقب الظاهرة التي شكلت ميزة العالم خلال القرن العشرين، ونعني بذلك الأيديولوجية ذات النهج اليساري سواء كان هذا النهج اشتراكياً أو شيوعياً.

ومن الناحية الاجتماعية، تقوم الدولة بنشر مشاعر الازدهار الشامل بين مختلف شرائح المجتمع من خلال الدفع وتفعيل الطاقة الشرائية للسكان، ما يساعد على توسيع وتعزيز نطاق السوق الداخلية، وهو الأمر الذي يزيد من حيوية رأس المال وينمّي الثروة. وكل ذلك تحت تسمية لغوية (تعرف بالثورة الكينسية) التي تنص في بعض أبعادها على نشر حالة الشعور بالازدهار.

### ثانياً: الليبرالية الجديدة كتركيب مفهومي أيديولوجي

إن مفهوم «كينسي» للاقتصاد لم يزدهر إلا في عقد الستينيات، ولم يفرز مفهوماً جديداً لليبرالية إلا في عهد مارغريت ثاتشر ورونالد ريغان: وهو مصطلح «الليبرالية الجديدة» (بحسب المفكر ريفيرا) الذي يقول إن النظام الاشتراكي أخذ يتلاشى ببطء لينتقل مركز الثقل فيه إلى الصراع الثقافي وينحصر فيه.

ويمكن القول من الناحية النظرية إن الأزمة الاقتصادية كانت السبب في تغير توجهات السياسات الاقتصادية. ومع ذلك، لا بد من التعمق في دراسة تأثير الغرب على إضعاف الاتحاد السوفياتي، وعدم توافر مؤشرات ملموسة على الجدوى الحقيقية لهذا النظام الاقتصادي (أعني النظامين معاً)؛ فريغان الذي يعتبره البعض رائد عهد الليبرالية الجديدة، كان يقول إن الدولة ليست الحلّ بل هي المشكلة. ومنذ ذلك الحين، والمحللون لا يركزون جهدهم على التحليل وتصحيح الفجوات التي يعانيها الاقتصاد فحسب، بل انصب تحليلهم أيضاً على طريقة الحد من الدور المنوط بالدولة. وظهرت مفاهيم واصطلاحات جديدة مرافقة للخطاب النيوليبرالي ومؤسسة له ليست أقل تأثيراً في الأطروحات الأيديولوجية ـ الاقتصادية «كاحتواء النفقات العامة»، و«إضعاف النمو»، و«حوافز التعاقد».. ونتيجة لهذا الطرح الليبرالي الجديد، تصبح الدولة مجرد إداري سيئ يواصل عمله من دون إحراز فوائد ملموسة.

وعليه، فإن كل ما لا يعود بالفائدة المحسوبة والملموسة لا بد من الحد منه. وقد تُـدرج إجـراءات الحد من نفقات التعليم وتقليص عدد الشهادات الجامعية ضمن هذه الإطارات الفكرية. وهو مـا يناقش الآن على صعيد المجموعة الأوروبية مثلاً (تفعيل اتفاق بولونيا حول التعليم).

من حيث عوامل الإقناع العـام بهـذه الليبراليـة الجديـدة، فقـد تـم اللجـوء إلى اسـتعادة بعـض مفاهيم الليبرالية التقليدية مثل أهمية الفرد والحد من دور وتدخّل مؤسسة الدولة والسوق الحرة. وانطلاقاً من النظرة الجديدة لأهمية الفرد، ابتدعت مفاهيم لغوية مسايرة مثل الفردية كآلية عمل، وهذا يعني بأنه يجب على الدولة أن تمتنع عن أي تدخل في شؤون الأفراد، لأن كـل فـرد يعـرف مـا يريده وهو حر في تصرفه، وسوف يبحث بأسلوبه الخاص عن وسيلة من الوسائل لتحقيق مآربه.

أما من حيث التخطيط وتوزيـع الأدوار، فـالمفهوم الـذي اسـتُخدم مـن قبـل الليبراليـة الجديـدة يتمثل في أن السوق ند للدولـة، فالسـوق ـ بالنسـبة إلى بعـض أدبيـات الليبراليـة الجديـدة ـ تتميـز بكفاءة أكبر على توزيع الأدوار، مقارنة بمحدودية قدرة الدولة على التـدخل والتـأثير، وبهـذا المنظـار تحلّ السوق محل الدولة وتقوم مقامها، وقد استخدم الخطاب الليبرالي الجديد التعبيرات التالية:

1 ـ التبادل الطوعي للسلع والخدمات.

2 ـ الثروة المحدودة.

3 ـ زيادة مرونة السوق.

4 ـ المنافسة الحرة.

5 ـ الصرف الحر.

6 ـ المجال الشامل.

7 ـ مرونة سعر الصرف.

8 ـ إعادة التوازنات التجارية.

9 ـ الافتتاحية وتحرير أسعار الصرف.

10 ـ الخصخصة.

11 ـ السوق الحرة.

12 ـ تعديل الأسعار

13 ـ سوق العمالة.

وكل هذه العبارات تحتوي ظاهراً أو ضمناً على كلمة حرية أو معناها.

## ثالثاً: أثر الليبرالية الجديدة في تحديد مفاهيم جديدة للواقع

من بين مظاهر الفكر الليبرالي الجديد وتأثيره على الأفراد، ظهور مواطن انعزالي يتميز بدرجة عالية من البراغماتية (أو الذاتية)، وينطلق سياسياً من وحي التسرع ومحاولة ابتلاع الآخر «مادياً واجتماعياً». ونلاحظ أثر ذلك في غالبية الحروب الحالية.

وبناء على ذلك، فالليبرالية الجديدة تؤسس لمفهوم جديد حول الواقع الاجتماعي وتبعاته الاقتصادية، وكذلك حول النظريات الاقتصادية وتبعاتها الاجتماعية، بما في ذلك توَسع هوّة الخلل الداخلي التي تُلقي بآثارها على حياة سكان هذه البلدان. كما تعمّق بعض أشكال الاختلال الاجتماعي القائم أصلاً فيها، وتُحدث صوراً جديدة أخرى غير مألوفة من صور الفوارق الاجتماعية. ومع ذلك، فإن هذ الخلل يتوازن إلى حدٍ ما بسبب الانتماء إلى عالم شمولي، وبسبب المؤثرات الدولية على جميع الأقطار، حيث يقع التحول من الفقر إلى الغنى. فمواطنوا الغرب باتوا يعيشون في ظل النظام الليبرالي الجديد في وضع يتمتع به سكان المناطق القريبة من المركز بحياة أفضل من سكان المناطق الواقعة على الهامش.

وتستغل الليبرالية الجديدة هذه الحالة، من وحي الصياغة الأيديولوجية ـ «الفكرية»، من أجل توظيف الثروة المادية والأسواق الخارجية لصالح سكان المركز، وبهذه الطريقة تخضع الثروة لقوة الجاذبية المركزية، بدلاً من الطرد المركزي.

### 1 ـ بناء الليبرالية الجديدة من مفهوم تخلّف الطرف الآخر

في «العالم الشمولي» وفي ظل العولمة يبدو الفقير المتخلف بموجب الخطاب النظري لليبرالية الجديدة وكأنه المسؤول الوحيد عن تخلفه، وتعزو

هـذه النظريـة أسـباب التخلـف إلى أمـور ملازمـة ذاتيـة، وفي هـذه الحالـة تطلـق العنـان لـبعض التعبيرات اللغوية المركبة، ومنها على سبيل المثال:

ـ النمو السكاني المتسارع.

ـ التخلف في طبيعة التفكير(كالقول إن الثقافة هي سبب التخلف).

ـ الافتقار أو انعدام روح المبادرة.

ـ الظروف الطبيعية غير المؤاتية.

ـ الافتقار للطاقة البشرية المؤهلة لتغيير الظروف المحيطة.

ـ ندرة رؤوس الأموال الوطنية.

ـ العراقيل التي تضعها الدولة.

وكما هو طبيعي بالنسبة إلى «المتخلفين»، فإن مبدأ «التطور» يجب أن يلقى التشجيع مـن قبـل الفكر الشمولي بواسطة دعم التنمية، ويشمل هذا الدعم:

- المشاركة في رسـم السياسـات التـي تضـعها الدولـة، سـواء منهـا السياسـات الاجتماعيـة أو السياسات الاقتصادية الداخلية (تدخّل «الدول الكبرى» ومؤسساتها في سياسات «الدول الصغرى»).
- التدخل في الاقتصاد الوطني «للدول الصغرى» من أجل «تطويره».
- تقديم مساعدات محددة على شكل قروض محدودة الفائدة لدول العالم الثالث.
- تدخل القوى «الكبرى» لإقناع الدول الصغرى على «التفتح».
- «فتح» التشريعات الوطنية أمام إمكانيات تدخل العولمة (الشمولية).
- خصخصة ثروات الدول.

وفي كل الحالات تُعزى المسؤولية عن التخلف إلى الطرف المتخلف ذاته ولا يتحملها الطرف المتكلم إطلاقاً، انطلاقاً من أن القوي هو الآخذ بزمام الكلام دائماً، وأن الضعيف هو الصامت الصـاغي، ويطـرح هـذا المـتكلم

نفسه كطرف شهم ومنجد، همه الوحيد هو محاولة إنقاذ الآخر و«تحريره» من التخلف، وذلك من خلال تقديم الدعم بواسطة «برامج مساعدة التنمية»، ويمرر ذلك بواسطة الخطابات التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة.

أما المساعدات التي تقدّم للطرف المعولَم (بفتح اللام)، فعلى الرغم من أهميتها الظاهرة فهي ليست إلا أمراً تجميلياً ظاهرياً؛ فخلال القمة الأخيرة لدول مجموعة الدول الثماني العظمى، المنعقدة في تموز/يوليو 2005، قامت وسائل الإعلام «الكبرى» (وحتى الصغرى طبعاً) بالتحدث عن شطب ديون القارة الأفريقية، ولكن بالمقابل ظهرت بعض الفروق في مواقف كل دولة من الدول عند تحديد أولوياتها في القضايا المعروضة في جدول أعمال مجموعة الثماني، ويتضح ذلك عند مراجعة نتائج القمة المتباينة.

ومن المنصف القول إن المغزى من مضاعفة المساعدة الشحيحة لأفريقيا قد اتضح، كما اتضحت النية من شطب ديون 18 دولة من الدول الفقيرة، ولكن إجمالي ديون القارة لم يتأثر بتاتاً وما زالت تشكل العبء الأكبر على القارة المجوَّعة، أكثر من الأمراض الفتاكة التي كان يجب ان تكون على قائمة الأولويات، كالإيدز والموت الجماعي للأطفال.

وعلى سبيل المثال، فقد صدرت هذه التأكيدات عن عناصر بارزة في اللجنة التنفيذية للحزب الاشتراكي والحكومة الإسبانية، على الرغم من أنها لم تنتقد أطروحات مجموعة الثماني، إلا أن تأكيدات هذه العناصر تُعتبر دليلاً واضحاً على عدم وجود آراء موحدة داخل الاتحاد الأوروبي وعلى أولوية اقتصاد وأمن الأنا، كما حاولنا تبيانه سابقاً.

»إذاً، فليس بالإمكان مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين طالما ظلّت أوروبا عاجزة عن التحدث بصوت واحد، والتصرف بموقف موحد لسبب بسيط، وهو أن كل هذه التحديات تعتبر شاملة».

إن أصحاب هذا الطرح لا يحثّون فقط على التوحد الاقتصادي بين الأوروبيين، بل يطرحون الحاجة لوحدة سياسية أيضاً لمواجهة التحديات الشاملة التي تبدو في أفق العالم الجديد.

" على أن المسافة بين بلد وآخر قد لا تتجاوز بعض الدقائق وحتى الثواني، فما الذي يبرر القول إن مشاكلها مختلفة؟ وبعض الجوانب تبدو بديهية مثل:

جودة المواد الغذائية، التعليم، الثقافة، التقاليد والأديان، النظرة إلى الحياة، الطموحات، المفاهيم والاقتناعات، القدرة على تحيُّن الفرص، إضافة إلى مستويات الثقة بالذات وبالمجتمع.. إلخ» [5].

هذه الخلاصات وجدناها في مقالة نشرت تحت عنوان «لماذا النفور من العولمة» الذي يضع كاتبه، فرانز ج. فورتونا، جملة من الأسس والعناصر التي تشكل جمعيها في رأيه ـ باستثناء جودة المواد الغذائية ـ جزءاً من تعريف الثقافة، وهذا يعني انه إذا كانت الثقافة عاملاً للتقدم، فمن الممكن أن تكون أيضاً عاملاً مضاداً له، أي سبباً في الفقر والتخلف، والنتيجة المترتبة على هذا الطرح هي:

»نحن أغنياء لأن ثقافتنا تدفع وتشجع على ذلك، وهم فقراء، لأن ثقافتهم لا تسمح لهم بالتقدم، وعليه: فإذا كان الازدهار مرهوناً بالثقافة، فالتخلف نتيجة لها أيضاً».

أي إن الثقافة تحدد فرص التنمية أو التخلف، فإذا ما أخذنا بهذا التحليل فلا مجال للهروب من هذا المصير، والمحصلة النهائية التي تترتب عن ذلك هي بكل وضوح: إن الدول النامية لا مفر لها من العولمة!

فكلمة الليبرالية في الإطار السياسي تتأثر بما يسميه خوسيبا أريغا «القومية» في المقالة السابقة الذكر. ويبين ذلك قائلاً:

»إن دولة القانون تعني وضع كل المصالح، وكل الأعراق، وكل المعتقدات، تحت سلطان القانون الذي يطبق على الجميع، من دون مراعاة لمصلحة أو هوية أو معتقد.. إن هذا الانصياع للقانون يعني فردية أو ذاتيةَ المصالح والأجناس والمعتقدات. ويترتب على ذلك الحد من كل هذه المواصفات، على نحو يجعل الحيز العام للديمقراطية يبرز جلياً، عندما تتخلى المصالح والهوية الذاتية والمعتقدات عن احتكارها، وتعترف بأنها ليست الوحيدة المخولة بالدفاع عن الحيز العام أو المصلحة العامة».

ومع ذلك، فليس كل ما يلمع ذهباً، فالنتائج التي تتمخض عن الليبرالية

(5) F. J. Fortuny, Por qué la globalifobia?" < http://www.ivsol.com/artis/moda_odio.htm>,.

الجديدة وأصدائها على العولمة تتعدى حدود الاقتصاد والسياسة؛ فمن عولمة الاقتصاد وفتح أسواق الآخر، إلى عولمة ثقافة معينة، هي ثقافة الأنا، وبسطها على الآخر، لأنها الوحيدة الكفيلة بالمبادرة والتقدم والازدهار والحرية.

وهنا لابد من خلاصة تربط بين الليبرالية الاقتصادية والسياسية والعولمة، وتوضح هذه الأفكار الثلاثة مرتبطة ومنفصلة، وانعكاساتها في السياسة الدولية اليوم.

## رابعاً: العولمة وثقافة الآخر والترجمة

من بين المطالب التي تطالب بها الحركات الثقافية والاجتماعية المضادة للعولمة، نجد المطالبة بالحفاظ على الهوية. وتعتبر الهوية في هذه الحالة أحد العوامل المستخدمة لتبرير أنشطتها وتحركاتها وما تقوم به من أجل احترام الخصوصية، أي المحافظة على العناصر الذاتية المميزة لأية هوية، وكل ذلك ضمن إإطار الإيكولوجيا. ومن هذا المنطلق وجب القول إن الخصوصية أو «البيئة الذاتية» هي النقيض الفكري والجدلي للعولمة، ونشير في هذا الصدد أيضاً إلى رأي جون دانييل، مدير تحرير نوفيل أُبسيرفاتوار ، نظراً إلى أهميته التوضيحية حيث يقول:

...»بعد كارثة الثلاثاء الماضي (11 أيلول/سبتمبر) سوف نشعر بأننا أيتام؛ فالمشاعر المضادة لأمريكا سوف تتبدد ويصبح الجدل حول هذا الموضوع بدون معنى. وقد يأتي اليوم الذي يتشوق فيه عدد كبير من المشاركين في مظاهرات (البندقية) المضادة للعولمة، لدور يقومون به مضاهٍ لدور المؤسسات الدولية»... (الفوضى) [6] .

أما بشأن العلاقة بين العولمة والإيكولوجيا (البيئية) والهوية، فهناك أزمة ترجمة؛ فالعولمة تستدعي إزالة الحدود التي تفصل بين الثقافات الخصوصية ومن بينها أنظمة التعليم مثلاً، أما البيئية من جهتها فتطالب بالنقد والمحافظة على الهوية والاختلاف، وبالتالي فهي تركز على الفردية والذاتية والحق في هذا الاختلاف، أما الطريقة الوحيدة للتعبير عن الذاتية والخصوصية فيجب أن تمر عبر الترجمة.

---

(6) نُشر في :

El Ps , 14/11/2001

من هذا المنطلق ندرك أن التعلم ومعرفة الآخر ليسا من أهداف المعولم (بكسر اللام) بـل مـن واجبات المعولَم (بفتحها)، فالذي عليه أن يتعلم هـو الآخـر ولـيس الأنـا. وبالتـالي فالموضـوع مجـرد تحديد هوية المتسلط؛ فالمسيطر هو الطرف غير المضطر إلى تقديم اي نوع مـن أنـواع «التنـازلات» للطرف الآخر، بل هو من يفرض ذلك على الآخرين. والسلطة بهذا المغزى تعني تفضيل الخارج على الداخل، وهي إمكانية التكلم بدلاً من الاستماع، وبعبارة أخرى: هي بمثابة منح المسـيطر الصـلاحية التامة على أن يقول: لا أريد ان أتعلم ولا أن أعلم عنك شيئاً.

وأما الثقافات القابلة أصلاً للترجمة، فهي تُوضع في خانة الخصوصية التامة وتُخفـى مـن المشـهد العام تحت ذريعة محاولة وضع أسس «التفكير الجماعي اعتباراً من الفرد وبناء عليه«

وإحدى الاستراتيجيات الخطابية لهـذه الظـاهرة هـي إعـادة تعريـف بعـض المفـاهيم الرئيسـة، فكلمة حضارة مثلاً (أو مدنية)، أصبحت تشير إلى حضارة بعينها من دون غيرها، أما بقية الحضارات الأخرى فقد اكتسبت لغوياً مفهوم «ثقافات»، وعليه، فإن أنواعاً عديدة من الخطابات تشهد الخلط بين الحضارة (المدنية) والثقافة، بحيث يُفهم من الأولى بأنها حضـارة عالميـة ومعولِمـة، أمـا الثقافـة فتعني مرحلة ما قبل الحضارة وما قبل المدنية. إن الثقافة (Cultura) كـما يـوحي اسـمها اللاتينـي هي أقرب إلى الزراعـة (Agricultura) أمـا الحضـارة (المدنيـة) فمصـدرها اللغـوي هـو (Civitas) وترمز إلى نمط حياة المدينة. وهكذا فإن الثقافة بدوية أما الحضارة فهي مدنية. ونلاحظ هذا الطرح في عدد كبير من المقالات المتخصصة.

" في حوض البحر الأبيض المتوسط تمّ الانتقال من الثقافة إلى الحضارة، وذلك عبر شقين رئيسيين، يكونان مرتكزاً للهوية المتوسطية: الحضارة (المدنية) اليونانية الرومانية، والثقافة السامية ."

فالثقافة السامية في الجنوب ـ بناء على وجهة النظر هذه ـ لها علاقة بـالرعي والزراعـة وهـي مقابلة للحضارة المدنية في الشمال، أي إن الثقافة لها علاقة ضمنية بالتراب، أما الحضارة (المدنية) فتتم في بيئة تتسم بالعلاقة الديناميكية ما بين البشر، وتكون مرتبطة بالتغيرات المتواصلة داخـل المـدن (المدنيـة)؛ فالثقافـة تقـع إذاً في نطـاق تخصـص الجغرافيـة الطبيعيـة التـي تعنـى

بالجماد، أما الحضارة فتتصف بالمدنية (الحضرية) لذا فعلاقتها متصلة بالجغرافيا الإنسانية التي تدرس ضمن اختصاصها كل ما له علاقة بالإنسان (المتحرك) وبيئته، ونتيجة لذلك، من البديهي أن تكون الحضارة بموجب نموها المتمدن مثالاً للثقافة وليس العكس، ومن البديهى أيضاً أن تغزو المدنية البادية لتحضّرها، وليس العكس.

وإذا ما استمررنا في تحليل الأبعاد اللغوية للخطابات التي نتلقاها وما يترتب عليها، نجد أن إحدى الظواهر المتحركة المعدودة ـ وربما الأخطر ـ التي تسير بالاتجاه المعاكس هي الهجرة من البادية إلى المدينة، أي من الثقافة إلى الحضارة (المدنية)، وهذا يفسر سرّ مشاعر القلق الإعلامي والسياسي حيال ظاهرة الهجرة لأنها تطبع المدينة (الحضارة) بطابع البداوة. واستكمالاً للافتراض السابق، فالهجرة يترتب عليها تحويل المدينة إلى ريف، ويترتب على ذلك أيضاً إضفاء ظاهرة الثقافة على الحضارة، وهو أمر غير مرغوب فيه إطلاقاً لأنه تراجعي. وإذا ما أمعنّا في هذا التحليل لمحاولة استنباط نتائج أعمق لهذه الظاهرة، وحصرنا الثقافة في الجنوب والحضارة في الشمال، سنكتشف كيف «أن وجود ما بين 4 و5 ملايين مسلم في الجانب الشمالي من المتوسط يزيد الأمور تعقيداً».

وهذه الأزمة ناجمة عن كون العولمة (كتعبير لفظي) تفتقر إلى معنى واضح وشفاف، فالعولمة باعتبارها مشروعاً فكرياً واقتصادياً وسياسياً ذا اتجاه واحد تسعى إلى إلغاء حدود معترف بها ورسم حدود بديلة على أنقاضها. إذ كانت الحدود العالمية الراهنة تعتبر «حدوداً مصطنعة» لأنها رُسمت كما يقول برونيس فالو وهي بتعبير فوشيي «من وضع السياسيين والعسكر».

فالحدود التي تسعى العولمة إلى إرسائها هي أقل عقلانية عند محاولة استيعابها انطلاقاً من القواعد التقليدية لمفهوم الحدود. صحيح أن الحدود ما زالت تشير إلى خطوط رُسمت على ورق لاحتواء مساحات محددة، إلا أن هذه المساحات الآن لم تعد تدل على أمكنة معينة وملموسة، فقد أُدخلت على هذا المفهوم قياسات أخرى تختلف عن المقاسات التقليدية وتتضارب معها أحياناً؛ ففي الماضي كانت المساحة تمثل مجالاً جغرافياً فحسب، أما الآن فالمجال ليس له مقاس محدد، بل يعتبر بعداً اقتصادياً ونفوذاً سياسياً. ومن هنا تظهر الأزمة، ففي نسق العولمة يصعب تفهم أو استيعاب مفهوم المساحة

والحدود بمعزل عن الظرف أو عامل الزمن؛ فمثلاً قد تتصل بشخص ما هاتفياً وتبادره بالسؤال (الذي يتردد دائماً): أين أنت؟ هذا السؤال لم يكن وارداً قبل سنوات قليلة فحسب. لأننا كنا نعرف مكان وجود المخاطب، وقد نسأله أيضاً: كم الساعة عندك؟ وهذا من بين أدلة انصهار الزمن والمكان في ظل العولمة؛ ففي الماضي القريب كان المتكلم والمخاطب موجودين في مكان محدد ومعلوم، أما الآن فلم يعد ذلك ممكناً بالضرورة.

وعليه، فالمسافة أصبحت متغيرة ومتفاوتة، والسبب يعود جزئياً إلى العولمة والتكنولوجيا الجديدة؛ فالعولمة المطروحة الآن تسعى من ناحية إلى تحرير التبادل التجاري من العراقيل الإدارية والجمركية (لأن العراقيل الطبيعية لم تعد مشكلة)، ولكنها في المقابل تمنع الأفراد (الفقراء) من التنقل من مكان إلى آخر، وبعبارة أخرى تسعى إلى عولمة صادرات دعاة هذه العولمة، وأقلمة صادرات الطرف المعولَم (المفروضة عليه العولمة). وإقناع الآخر بهذا الطرح العولمي ليس إلا مجرد خطاب إنشائي يتكلف به صناع العبارات اللغوية الرنانة والمستساغة عند التلقي، مؤازرين في ذلك تجار الإعلام.

## خامساً: العولمة والدين

مع صدور مقالة هانتينغتون حول الصراع بين الحضارات ، بدأت مرحلة ترقب لاستيعاب هذا «المفهوم الجديد» تميزت ـ من بين ما تميزت به ـ في أن الطرف الآخر استعاد لغوياً هويته الحضارية، ولو أن ذلك أدى إلى اقتران حضارة هذا الآخر بحقل واسع من التعابير اللغوية المتمحورة مجازاً حول الحرب، كما أشارت إلى ذلك صحيفة أ. ب.س في دراسة لتقديم المقالة المذكورة إلى قرائها الإسبان:

»اعتباراً من الآن فصاعداً، فإن مسرح المعركة هو الحضارات بمفهومها غير المدني، وستكتسب فيه الثقافة والدين دوراً أكبر من دور العقيدة الأيديولوجية، ما الذي نعنيه عندما نتحدث عن الحضارة؟ نعني بذلك أن الحضارة هي هوية ثقافية؛ فالشعوب والأقاليم والمجموعات العرقية، والقوميات والمجموعات الدينية، لكل منها ثقافة مختلفة، بحسب مستويات التنوع الثقافي».

فالحضارة إذاً، هي ثقافة شاملة، تتسع لمظاهر محددة وتنحصر في مجموعات أو مناطق معينة.

أما في ما يتعلق بالثقافة، فهي أيضاً خاضعة لإعادة التعريف؛ فالثقافة «ليست مجرد نتيجة، أو أثر لنمو المعارف الإنسانية والارتقاء بها إلى أعلى مستوى من خلال التمرس في توظيف القدرات الفكرية للإنسان»، كما إنها «ليست فقط سلسلة من أساليب الحياة والتقاليد والمعارف، أو بلوغ مستوى من التطور الفني والعلمي والصناعي في مرحلة من المراحل الاجتماعية».

إن الثقافة ليست كل ذلك فحسب، بل إنها في الكثير من الأحيان توازي أو تحل محل الدين في خطاب الأنا على الآخر، إلى درجة أنه تستبدل كلمة الدين بالثقافة في الخطابين الصحافي والسياسي، وهذا التماثل بين الدين والثقافة يدخل في صلب الضرورات والمتطلبات اللغوية لنظام العولمة.

»فلغة النفاق أصبحت اليوم اللغة الشائعة والخالية من المضمون والتي تستخدم في السياسة... لخوض حرب ضروس ضد التعصب والأصولية».

ولكن المصلحة تستدعى الاستعارة والمجاز، فاللغة المستخدمة من قبل السياسيين والمنظرين المشار إليهم، تشكل وسيلة تشتمل على سلسلة من الاستراتيجيات الخطابية، من أجل خلق أو تعزيز وجود الهوية الذاتية.

فالتعبيرات اللسانية (الكلامية) هي الوحيدة القادرة على إضفاء قيمة مطلقة أو نسبية على أية ظاهرة ملازمة لطبيعة الإنسان، بما في ذلك تغير مضمون الأشياء. لكن هذه القدرة على تبديل معنى الأشياء والنظر إليها مرتبطة أو مرهونة بقوى أخرى تتجاوز الاستعمال اللغوي فـ «من يستطيع تغيير معنى الألفاظ اللغوية، هو صاحب الكلمة العليا أو السلطة».

فالحضارات والثقافات، إذاً، ـ على الرغم مما أكده بعض المفكرين الذين أشرنا إليهم ـ خاضعة للتبدل والتغيير والترجمة، أما الأديان فلا تكتسب أي معنى إلا لمن يؤمن بها، فالآخر دائماً هو المخطئ وهو الضال، وهنا تكمن إشكالية العلاقة بين العولمة والدين، «فالأديان تعني الكثير بالنسبة إلى الشعوب، بما فيها بعض الشعوب الأوروبية، التي تعتبرها عنصراً أساسياً للهوية» (كما يؤكد أحد أساتذة القانون الدستوري)، ومن أجل التغلب على هذه المعضلة، من الضروري اعتبار الدين شأناً نسبياً وليس مطلقاً، وهذا ما

تسعى إليه العولمة، وهو إعادة تقنين مفهوم الدين ضمن الإطار الثقافي، ما يعني أن الدين ثقافة. ونذكر بأن وزيرة الشؤون الاجتماعية الإسبانية وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، اتفاقاً مع 17 ممثلاً عن جميع إدارات الحكم الذاتي في إسبانيا يقضي بضمان الحماية للعلامات المميزة للأقليات العرقية، والصورة التي تقدمها وسائل الإعلام لهذه الأقليات.

وهذا البيان يدل على صعوبة الإشكالية الدينية عندما تنتقل «البادية» إلى «الحاضرة»، وما يترتب على ذلك من سيادة مشاعر الريبة والحذر والأحكام السلبية المسبقة حيال المجموعات أو الأفراد بسبب انتمائها لعرق أو دين مختلف، كما يؤكد البيان المذكور الدور المؤثر لوسائل الإعلام في صياغة الرأي العام للمجتمع، وما يمكن أن تلعبه هذه الوسائل في تربية وتهذيب القيم السائدة [7].

وفي ما يخص عبارة «عدم التجانس الثقافي» على المستوى الخارجي ـ بين الدول ـ وما يترتب عليها داخلياً مع وجود مهاجرين من الدول الإسلامية، فإنها تعبّر عن المشكل الكبير الذي يمثله الدين بالنسبة إلى العولمة.

...»والآن، وبعد هذا كله، فإن بقية شعوب العالم تنتهج سياسة أحادية الجانب، وليس بالضرورة أن تكون عسكرية أو اقتصادية أو علمية، بل غالباً ما تكون دينية وثقافية وأيديولوجية، ومن المؤكد أن هذه السياسة سياسة عدوانية وانتقامية. وأنها سياسة الثأر التي تتغذى من مشاعر الانتقام والحقد الثقافي وتغذيها. وكما افترض هانتينتغون في نظرية الصراع بين الحضارات ، فالقرن الواحد والعشرون الذي يعاني تمزقاً بسبب الصراع بين ثقافات متعايشة، مع أنها غير متجانسة، لن تهتدي إلى طريق السلام» [8].

يجب أن لا ننسى هنا، بأنه سواء في هذه الحالة أو في غيرها، فإن العولمة تتطلب بالضرورة عملية امتصاص منسق ليس من خلال الانخراط البيئي والطوعي، بل إن الجوانب التي لا تقبل الانصهار (من أجل العولمة) يجري مسخها لغوياً وإلغاؤها فعلياً، فكل من يقاوم الذوبان يتعرض للإدانة أولاً والإقصاء ثانياً. وخلاصة ذلك هي أن العملية تتمثل في محاولة ابتلاع ثقافي.

---

(7) El Ps , 5/11/1994.

(8) انريكي كالبو خيل، «نحو الصراع بين الحضارات،» البابيس ، 2002/9/12.

" ويحدد بارسون أربعة أنظمة فرعية في المجتمع ويعطي لكل منها دوراً (مهمة) أساسياً؛ فمهمة السعي لتحقيق الأهداف الجماعية تقع على كاهل النظام الفرعي السياسي بالدرجة الأولى. ومهمة التأقلم أو التكيف تقع على كاهل الاقتصاد، ومهمة الإبقاء على التقاليد المتبعة هي من دور العائلة، أما مهمة الانخراط فهي من مسؤولية الثقافة كأحد الأنظمة الفرعية، ونعني بالثقافة هنا كل ما ينبثق عنها من تعليم ودين ووسائل إعلام" .

ونلاحظ أنه عندما يتعلق الأمر بتطبيق هذه الأنظمة الفرعية الأربعة على الطرف الآخر (المختلف الأمر) يكون مختلفاً عما إذا كان التطبيق على الذات الجماعية (النحن).

إن الصعوبات التي تجدها العولمة في الحد من حركة الأفراد والهجرة، إضافة إلى عامل الدين، تجعل من الصعب استيعاب اعتبار العولمة نظام قيم عالمياً؛ فالواجهات التشاركية والتعاونية النظرية الضمنية في هذه الطروحات تخفي حقيقة تقديم العولمة كعملية، الهدف منها إعادة ترتيب أوضاع العالم بعد مرحلة الاستعمار من حيث الأسواق والثروات العالمية. وبذلك أهملت الثقافة وتحول الخطاب الصوري إلى وسيلة أخرى من وسائل الاتصال الإعلامي بكل ما يترتب على دور وسائل الإعلام من مميزات ومساوئ. وبتعبير آخر، بدلاً من الترجمة التحليلية والمتعمقة للآخر، يتم التركيز على الصورة الظاهرية لتسييد تصور نمطي موحد لا غرض منه سوى ترتيب عملية الإقصاء الحضاري.

## مراجع إضافية


Garca Pérez, R. La Unin Europea y su entorno prximo: Ampliacin, fronteras exteriores y poltica de vecindad. en: Acilio da Silva Estanqueiro Rocha. Europa, cidadania e Multiculturalismo . Universidade do Minho: Centro de Estudos Humansticos, 2004.

Gray, J. Liberalismo . Madrid: Alianza, 1994.

Jardin, A. Historia del liberalismo poltico: De la crisis del absolutismo a la Constitucin de 1875 . México: Fondo de Cultura Econmica, 1985.

Lpez Garrido, D., N. Sartorius y C. Carnero, Nuestro taln de Aquiles. El Ps : 25/7/2005.

Maatoui, Mohamed El-Madkouri. Globalizacin, cultura del Otro y traduccin (Aspectos de la traduccin del rabe al espaol). Revista de Retrica y Teora de la Comunicacin : ao 3, no. 5, Diciembre 2003, pp. 69-77.

---- . La Traduccin del Otro en la prensa espaola. en: M.L. Carri Pastor (ed.). Perspectivas Interdisciplinares de la Lingüstica Aplicada . Valencia: Universidad Politécnica de Valencia, 2005. Tome 2.

Manuel Calvo, J. El Senado de EE UU pide perdn a los negros vctimas de linchamientos. El Ps : 14/6/2005.

Montes, Pedro. El Desorden neoliberal . Madrid: Editorial Trotta, 1996. (Coleccin Estructuras y procesos, Serie Economia).

## (13)

# هويتنا الثقافية والعولمة نحو تناول نقدي [*]

**سالم يفوت** [**]

**مقدمة**

غرضنا في هذا البحث أن نتناول بالتحليل النقدي سؤالاً جوهرياً محايثاً لسؤال الهوية والعولمة ولكل الأسئلة المتفرعة عنه، والتي تطرحها النخبة المثقفة في البلاد العربية، من شأن فحصه والجواب عنه أن يزيلا العديد من ألوان اللبس والغموض التي تكتنف مفهوم الهوية وغيره من المفاهيم المنحدرة إلينا من أسئلة النهضة العربية في القرن الماضي.

والسؤال هو: هل يشكل التاريخ خطراً محدقاً بهويتنا، وهل يتهددها؟ أو بعبارة أكثر تخصيصاً تناسب هذا المقام: هل تشكل العولمة خطراً محدقاً بهويتنا وهل تتهددها؟

تأتي مشروعيه طرح هذا السؤال من اقتناعنا بأن التمسك بالهوية يشتد بفعل هول التحولات والمنعطفات وكأنه نوع من الانتقام من قساوات التاريخ،

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 2، العدد 11 (أيلول/سبتمبر 1998).

(**) أستاذ التعليم العالي ورئيس شعبة الفلسفة وعلم النفس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط.

أفلا تكون العولمة، من وجهة النظر هذه، «قساوة» من قساوات هذا الأخير؟ أفلا يكون طرح سؤال الهوية من جديد موقفاً نكوصياً؟

## أولاً: هل العولمة قساوة من قساوات التاريخ؟

يمكن القول، بداية، إن «صغر العالم» وتحوله إلى «قرية صغيرة» ليس ظاهرة مباغتة ومن دون مقدمات وممهدات، بل جاءت كتتويج لمسلسل طويل هو مسلسل «التدويل»؛ فظاهرة العولمة امتداد وتطوير نوعي للتدويل يتخذ مظاهر اقتصادية واجتماعية وسياسية.

فحتى حدود الثمانينيات، ظلت العلاقات الاقتصادية الدولية تندرج ضمن مسلسل التدويل المتجلي في انفتاح الاقتصادات الوطنية على المبادلات التجارية والأموال الخارجية. وبازدياد وتيرة انسياب الاستثمارات عبر الحدود في كل القطاعات الإنتاجية، من خلال عمليات اقتناء المشاريع من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، ما ترتب عنه تقدم جديد لاندماج المشروعات وتمركزها، حدث تحول نوعي في مسلسل التدويل خلال السنوات العشر الأخيرة تمخّض عن العولمة.

ويرى الباحثون أن ثمة أربعة عوامل ساهم ارتباطها بتقدم انتقال رؤوس الأموال والمبادلات التجارية في التعجيل بظاهرة العولمة [1].

1 ـ تنوع وتعدد منابع تصدير الأموال، فلم تعد الولايات المتحدة وحدها منبعاً، بل أصبحت تشاركها في ذلك اليابان وأوروبا والبلدان الصناعية الجديدة، فتشابكت الاستثمارات الخارجية وتشابكت السيولة المالية المنتقلة بين الأقطار المتقدمة.

2 ـ تحرير الأنشطة الاقتصادية نتيجة التخلي عن التقنيات المنظمة قطرياً للعديد من القطاعات ذات الصلة بالعمليات المصرفية والصفقات والمواصلات، فتقلص حضور الدولة في العديد من المجالات الاقتصادية نتيجة ذلك ونتيجة الابتكارات والاختراعات الجديدة في مجال الاتصال. ولم يعد ثمة بالإمكان الكلام عن استقلالية الأسواق المالية الوطنية.

---

(1) انظر: فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية ، سلسلة دراسات عربية (عمّان: منتدى الفكر العربي، 1996)، ص 18 ـ 24.

3 ـ امتياز الطفرة التكنولوجية المصاحبة للعولمة بإحداث تواصل عضوي بين مختلف مسالك التطور التكنولوجي في مجال الطاقة أو الإلكترونيات أو التواصل. وهذا ما جعلها تتحكم في اقتصاد الزمان واقتصاد المكان وتساهم في انحدار مكانة المادة الأولية داخل الدورة الإنتاجية لصالح منتوجات العقول.

4 ـ تشابه الأذواق والحاجيات وتجانس المطالب، فأصبح المستهلك مستهلكاً كونياً يفضل اقتناء منتوجات ذات مواصفات ومقاييس من النوع نفسه، كما هو الشأن بالنسبة إلى الأحذية المطاطية والملابس الجاهزة والسيارات.. ما يجعل المنافسة ترتقي إلى درجة عالية جداً ومتقدمة في العالمية.

أدى تضافر هذه العوامل الأربعة إلى انطلاق مسلسل العولمة باعتباره مرحلة متقدمة لظاهرة تدويل الإنتاج والمشروعات، حيث أصبح الشكل المادي للإنتاج خاضعاً لمنطق مجرد لمبادلات الأموال والتواصل وكان ذلك في الثمانينيات، فزالت الحواجز بين الأسواق المالية وتغيرت بنياتها ومنظومات التدبير فيها.

لقد تجاوز نشاط المبادلات السلع وصار ينصبّ كذلك على الخدمات وشبكات الاتفاقات كاقتناء البراءات.

## ثانياً: للعولمة ثلاثة اتجاهات [2]

اتجاه تتحول الاقتصادات الحديثة بمقتضاه إلى منظومات مندمجة تلتقي داخلها حركية توسيع مبادلات السلع والتكنولوجيا والخدمات ورؤوس الأموال ووسائل الاتصال عبر شبكات مرتبط بعضها بالبعض.

واتجاه تتحول بمقتضاه الأنشطة الاقتصادية الموجودة داخل مختلف الأقطار بكل أشكالها إلى نماذج للإنتاج والتبادل عبر مختلف قنوات الاتصال.

أما الاتجاه الثالث والمهم، على الأقل بالنسبة إلى هذا المقام، فهو ذاك الذي تندثر بمقتضاه الخصوصيات الثقافية وأنماط الاستهلاك الخصوصية من جراء تجانس الطلب وخضوع المنتوجات لتنميطات موحدة ذات بعد كوني شامل.

(2) نفس المرجع، ص 25.

" السوق" المعولمة «ترفض اعتبار وجود خصائص وطبائع ثقافية أو سيكولوجية محلية، وبذلك فإن العولمة تقضي بولادة نموذج جديد للتبادل له بعد كوني. هكذا يفقد تداول السلع طبيعته الملموسة داخل الأسواق التقليدية (وطنية وجهوية ودولية) ليصبح مجرداً داخل سوق من نوع جديد» [3].

سنؤجل الإسهاب في هذه النقطة المتعلقة بذوبان الخصائص والخصوصيات الثقافية المحلية ومناقشتها، مكتفين، اللحظة، بالحديث عن العولمة والقصور البنيوي للاقتصادات العربية، ذلك أن العولمة خلقت شروطاً جديدة لتنافس جديد على درجة عالية من الحدة لم تعد معه الكيانات القطرية قادرة على الصمود لمواجهة رهانات تحدي التنافس؛ فالكيانات القطرية العربية يطبع اقتصادها ضعف شديد وقصور بنيوي، ما يحتم عليها خلق تجمّع اقتصادي جهوي أو إقليمي لتصبح فاعلة في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ومن مؤشرات ذلك القصور عدم استقرار وتيرة النمو لغياب ترشيد الموارد التي تستعمل لأغراض الاستهلاك التبذيري المفرط والاستثمارات غير المجدية؛ عدم مردودية التعليم رغم ما ينفق عليه من ميزانيات ضخمة؛ حجم المديونية الخارجية العربية والذي لا يتناسب والموجودات العربية الموظفة أو المودعة في الخارج؛ الإنفاق العسكري نتيجة التناقضات العربية ـ العربية وغياب أسس الاستقرار السياسي والمجتمعي داخل أغلب الكيانات القطرية؛ سوء توزيع الدخل وضعف الفئات الوسطى وانتشار مظاهر الفقر والأمية. قصور الأداء السياسي لأغلب الدول العربية وعدم انخراطها في المشروع الديمقراطي وتفعيل المجتمع المدني، وقد ترتب عن ذلك تغييب الإنسان في عملية التنمية والبناء وتهميش الطاقات والكفاءات الثقافية والعلمية وتدهور وضع المنظومة التعليمية والبحث العلمي [4].

إذاً، إن العرب اليوم مطالبون بأن يكونوا في مستوى التحدي الجديد، تحدي المستقبل باقتراح أجوبة مناسبة تجعلهم يواكبون التحولات التي تفرضها ظاهرة العولمة ولا يظلون في هامش التاريخ و أول شرط من شروط المواكبة: خلق تجمع إقليمي اقتصادي عربي، ذلك أن العولمة أظهرت أن الكيانات القطرية لم تعد قادرة على الاستجابة لمتطلبات الارتقاء التكنولوجي والتنافسي.

(3) نفس المرجع، ص 26.

(4) نفس المرجع، ص 47 ـ 49.

أما الشرط الثاني فهو الاستجابة لمطلب الديمقراطية بخلق أدوات استشارية حقيقية بالانفتاح على طاقات المجتمع المدني ورد الاعتبار للاختلاف والتسامح وإدماج البعد الاجتماعي في عملية التنمية الشاملة، فلا تنمية اقتصادية من دون تنمية اجتماعية تقلِّص الفوارق وتوفر العمل.

عمدنا في ما تقدم إلى إبراز الاتجاهات الرئيسية العامة لظاهرة العولمة كمدخل أو مقدمة للجواب عن سؤال نعتبره حاسماً نعطيه صياغة جديدة: هل الهلع من العولمة هلع مشروع؟ وهل الهلع من المتغيرات هلع مبرر؟ إن ما حاولنا أن نشدّد عليه في الفقرة الآنفة، هو أن العولمة كانت ظاهرة مرتقبة، صحيح أنها شكلت طفرة نوعية، لكنها جاءت نتيجة ممهدات ومقدمات تاريخية سبق التلميح إليها باختصار شديد. لذا، فإن موقف الهلع، الذي نلحظه في العديد من الكتابات العربية من الظاهرة، يعدّ في نظرنا تنكراً للتاريخية والتاريخ، أي عدم اعتبار صيرورة الحقيقة وتسلسلها وعدم اعتبار إيجابية الحدث التاريخي وتسلسل الأحداث [5]. ويمكن القول صراحة إن المجتمع الذي يسير على هدي النظرة التاريخية يسود العالم، ولن يستطيع أي مجتمع كان المحافظة على مقامه وحقوقه إلا بالخضوع للمنطق الجديد، منطق خوض غمار المستقبل من دون رهبة من المستجدات [6].

من هذا المنظور، لا يجوز الكلام عن «قساوة» في التاريخ أو عن جناية تاريخية أو ما شابه ذلك من العبارات التي تنمّ عن الهلع من المستجدات إلا بالنسبة إلى ذهن يتنكر لمنطق التاريخ ويهاب المغامرة التاريخية. وتلك حال الذهن العربي، فلا تكاد تخلو مجلة أو صحيفة عربية من الحديث عن العولمة وعن مخاطرها ومساوئها، وكأن الأمر يتعلق ببضاعة تقبل أو ترد، وكأننا في موقع قوة يبيح لنا أن نستشار في قبولها أو رفضها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على غياب الوعي التاريخي الذي طبع مواقفنا، نحن العرب، من كبريات المنعطفات في تاريخنا ولا يزال، على الرغم من انطوائها في العديد من الأحيان على قيم يستلزم الأمر أن يستثمرها العرب لصالحهم.

لقد تحدثنا آنفاً عن مظاهر القصور البنيوي للاقتصادات العربية والتي

(5) عبد الله العروي، العرب والفكر التاريخي (بيروت: دار التنوير، 1983)، ص 206.
(6) نفس المرجع، ص 94.

تعكس مظاهر قصور آخر أعمق، إنه القصور السياسي والاجتماعي وقد ذكرنا أن أغلب الدول العربية لم تنخرط في المشروع الديمقراطي ولم يتم فيها تفعيل المجتمع المدني، كما غيبت الإنسان في عملية التنمية والبناء، وهمشت الطاقات والكفاءات الثقافية والعلمية.. ونظن أن رفع تحدي العولمة والالتحاق بركب التقدم، يفرض الانخراط في المشروع الديمقراطي وتفعيل المجتمع المدني والمراهنة على الإنسان باعتباره أكبر وأهم ورقة في عملية التنمية. إنه الحد الأدنى الذي يُسمح به للعرب الدخول إلى القرن الحادي والعشرين وإلا أقصاهم التاريخ، أو أقصوا أنفسهم منه.

إن النظام العالمي الجديد أصبح يفرض قيماً تستلزم أن يستثمرها العالم العربي لصالحه كمدخل للعولمة وللمستقبل، وهي قيم تستند إلى مبادئ كمبدأ عالمية حقوق الإنسان، ويتمثل في تزايد التأكيد على احترام حقوق الإنسان والحريات العامة؛ فلم تعد هذه الحقوق مجرد شأن يخص كل وطن على حدة ومسألة داخلية، بل أصبحت شأناً عالمياً، ومبدأ حق الاختلاف والتعدد، ومبدأ حق الجميع في الحياة في بيئة خالية من الأخطار والتلوث، ومبدأ حل القضايا عن طريق الحوار بدل المواجهة.

إن إمعان النظر في هذه المبادئ يجعلنا نقتنع أنها مبادئ ما أحوجنا إليها في أقطارنا العربية. لكن الهلع من المتغيرات الجديدة يجعل بعض مثقفينا ومحللينا السياسيين يصوّرون العولمة والنظام العالمي الجديد، قبل ذلك، كغول قادم يبقي على الأقوياء ويسحق الضعفاء، من دون الانتباه إلى أن من لا يواكب التاريخ ولا ينصاع لمنطقه ضعيف، وإلى أن ما يحكم العلاقات الدولية هو منطق الغلبة، وأن المجتمع المتغلب اليوم هو المجتمع المتقدم.

والدليل على ما نقول إن العالم العربي يقاد، حالياً، إلى الحداثة بالسلاسل، وأغلب أقطاره لم تنقد إلى المبادئ الآنف ذكرها، كمبدأ حقوق الإنسان والحريات العامة والديمقراطية، طوعاً ومن تلقاء نفسها، بل قهراً وبقرار أو توصية من البنك العالمي أو صندوق النقد الدولي أو منظمة العفو الدولية، وخوفاً من العقوبات. بهذا المعنى، أي حين يحصل الوهم أن التقدم والحداثة يتمان قسراً و«بإملاء»، ينظر إلى المستجدات والمتغيرات، ومن بينها العولمة، على أنها «قساوة» أو جور تاريخيان، زجّا بمجتمعات في تاريخ ليس تاريخها ومستقبل ليس مستقبلها.

## ثالثاً: الهوية والعولمة

ندخل إلى هذا الموضوع من خلال تساؤل يفرضه سياق هذا البحث: هل تتهدد العولمة الهوية؟ أو بعبارة أصح، هل تؤدي العولمة إلى اندثار الخصوصيات الثقافية؟

نقول مباشرة: إن السؤال بهذه الصيغة الأخيرة يفرض جواباً بالإيجاب، إذ من بين اتجاهات العولمة اتجاه تندثر بمقتضاه الخصوصيات الثقافية، والمقصود بذلك هاهنا، اندثار أنماط الاستهلاك الخصوصية من جراء تجانس الطلب وخضوع المنتوجات لتنميطات موحدة ذات بعد كوني؛ فأين نحن من الهوية؟ إن الأمر لا يعدو المستوى الاقتصادي الاستهلاكي، ومن المعروف أنه حتى في هذا المستوى، تظل الفئات الوسطى والفقيرة، والتي تشكل النسبة العظمى من النسيج الاجتماعي العربي، تحتفظ إلى حد بعيد بسلوكياتها الاقتصادية والاستهلاكية لعدم قدرتها على مسايرة كل المتطلبات الجديدة.

أما السؤال في صيغته الأولى فيحتاج إلى وقفة نقدية باعتبار أن الهوية أعم وأشمل من الخصوصيات في معناها المفصل أعلاه.

تسبّب استعمال لفظ الهوية في خلط والتباس فكريين منتشرين؛ فغالباً ما تفهم الهوية فهماً مطلقاً معزولاً عن كل الظروف أو الشروط القائمة، وكأن الهوية تعني أن من الواجب على عرب اليوم أن يضاهوا عرب الأمس وأن يتميزوا عن الغير، وبخاصة عن الغربيين، ويفترض كل ذلك عدم الاقتباس من ذلك الغير حتى الأمور الصالحة والمفيدة، وبدعوى أنها معارضة لما يطمح إليه العرب من تميز ومغايرة، إن لم نقل من تفوق. وكلّما قل الاقتباس من الخارج والتفاعل معه، تقوّت حظوظ المحافظة على التشكيلة الاجتماعية وعلى نفوذ النخبة التقليدية فيها، هذا على الرغم من استيراد منتجات استهلاكية ترفيهية لا تمسّ في المثل والرموز» [7].

لقد صار من الشائع ربط الهوية بالماضي وبما تم إنجازه فيه، كما أصبح من المألوف ربطها بما هو ثابت لا يقبل التحول ولا يراد له أن يتحول حتى لا

(7) عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ (بيروت: دار التنوير؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983)، ص 200..

تندثر معالم ما يحفظ للأمة استمرارها عبر الزمن، ولا تندرس أصالتها بفعل تحديات إنجازات الحاضر أو المعاصرة (بفتح الصاد). والهوية، بهذا المعنى، تغدو، في نهاية المطاف، مرادفة للجمود على الحال والتقوقع في الماضي والحقيقة. أن الهوية لا ترتبط بالماضي أكثر من ارتباطها بالمستقبل، بطموح الأمة وآمالها في المستقبل. بهذا المعنى تغدو الهوية مرتبطة بطموح الأمة ومطامحها في بناء مستقبل جديد، وما ترغب في تحقيقه في المستقبل تداركاً للتأخير وبغية الالتحاق بالركب. لكن ذلك كله لن يتأتى إلا ضمن ما هو متاح، عالمياً، الآن. العولمة عنصر أساسي من ذلك المتاح الذي لا يمكن تجاوزه. لقد أشرنا، منذ قليل إلى أن ثمة مبادئ يستند إليها النظام العالمي الجديد والعولمة لا يمكن العرب عدم استثمارها من أجل بناء مجتمع مدني تُحتَرم فيه حقوق الإنسان والحريات العامة.

إن كل تقدم يستلزم استيعاب مكتسبات الحاضر وخوض غمار المستقبل، وجعل الماضي أو الهوية يرتفعان إلى مستوى معين، مستوى الحاضر والمستقبل، وهو المدخل إلى العالمية؛ فهذه الأخيرة لا تقتضي المشاركة فيها، بالضرورة، تذويب ألوان الخصوصية والتعالي على التاريخ وعلى الاختلافات وصنوف التنوع؛ «فإن التحولات الكونية قد ألقت بنا في أتون آلة حضارية جهنمية لا نملك أن نقف قبالتها عند حدود النظر إلى عجائب تركيبها وطرائق عملها وفعلها مأخوذين بالدهشة أو الاستغراب أو الذعر فحسب، إن كل شيء يوجب علينا، إن كانت الحياة تعني لنا شيئاً، وإن كان البقاء أمراً يشغل بالنا ويقلق راحتنا، أن نصوّب أنظارنا إلى ما يحدث، وأن نبدع الآليات الفاعلة التي تهيئ لنا استجابات مطابقة تعين على الحياة وعلى استمرار الوجود في شروط آمنة لنا نحن وللآتين من بعدنا ممن يمتّون إلينا بروابط خاصة، في تلك التي نتكلم عليها ونحيل إليها في كل مرة نريد أن نعرّف بأنفسنا وخصوصياتنا الشخصية أو التاريخية أو الحضارية أو الإنسانية قبالة الآخرين والأغيار» [8].

إن الثقافات البشرية ثقافات متعددة، وجدت منذ الأزل كذلك وستظل

(8) فهمي جدعان، الطريق إلى المستقبل: أفكار ـ قوىً للأزمنة العربية المنظورة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1996)، ص 7.

متنوعة إلى أبد الآبدين. ولعل ما يجعلها تظل كذلك تدخل أبعاداً عديدة فيها ترتد إلى ثلاثة هـي: البعد الوطني القومي، والبعد الجماعـي، ثـم البعـد الفـردي والشـخصي. إنهـا أبعـاد غـير قـارة، بـل متحركة ومتطورة بحكم تطور التاريخ.

فحينما يتم الحديث عن هوية ثقافية ما، فإن الأمر يتعلق بتلك الأبعاد الثلاثة وقد تشخصت في كيان أمة وحدود وطن أو دولة، وشكلت مرجعاً رمزياً لأفراد تلك الأمة أو ذلك الوطن.

فهل العولمة اغتصاب لتلك العناصر مجتمعة وإفراغ لها من كل محتوى قصد تفتيتهـا وتشـتيتها بربط الأفراد بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة واللاخصوصية؟

من الظواهر اللافتة للنظر أن الفكر العربي المعاصر «فكر أزمة»، يفترض الأزمـات حيـثما ينبغـي التحلي بالوعي التاريخي أمام المتغيرات. يحول فشله إلى وفرة في الخطابات، وهـو أمـر يترتـب عنـه غياب تصور واضح ومحدد للمفاهيم والأطروحات موضوع الجدل، ما يساعد على نشـوء صراعـات، وهو أمر يضعف النظر العربي ويـحصره في دائـرة مغلقـة مـن المغالطـات المفسـدة لآليـات العمـل العقلي [9].

فالمتصفح لما يكتبه العديد من مثقفينا، اليوم، في موضوع العولمة في جانب آثارها الثقافيـة عـلى العالم العربي، يلاحظ أن الأجراس بدأت تدق مؤذنة بغزو ثقافي قادم، ومنـذرة بعـدوان جديـد عـلى الخصوصية الثقافية يتطلب التحصن والدفاع والتأهب واليقظة [10].

وعلى افتراض أننا مستهدفون فعلاً بغزو ثقافي يخـترق تلـك الهويـة، فـإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: أين كنا؟ ألم يكن الأمر يسـتلزم مـن مـدة

(9) كمال عبد اللطيف، مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر (بيروت: دار الطليعة، 1992)، ص 6.

(10) كنموذج لتلك الكتابات، انظر: محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» وعبـد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية: عولمـة الثقافـة أم ثقافـة العولمـة؟،» ورقتـان قـدمتا إلى: العـرب والعولمـة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير أسامة أمين الخـولي (بـيروت: المركز، 1998).

وضع استراتيجيات وخطط ثقافية؟ أليست لنا تلك الاستراتيجيات والخطـط؟ أيـن إعلامنـا العـربي؟ إننا نعيش في عصر الفضائيات والثورة الإعلامية، فماذا أعـددنا لكـل ذلـك؟ لقـد تعودنـا الركـون إلى تحميل الغير مسؤولية ما نحن فيه من مشاكل وكأننا أمة غير فاعلة يقسو علينا التاريخ مثلما تقسو علينا الظرفيات المستجدة، وكل ما نفعله هو أننا نطاوع كل ذلك ونصـاب بـالهلع والـذعر ولا نملـك ردود أفعال مناسبة وملائمة يمليها تصوّرنا للراهن والمستقبل وتخطيطنـا لهـما. إننـا كالطفـل يصـاب بالذعر أمام أي شيء لم يألفه، وبدلاً مـن أن يحـاول اكتشـاف مجاهيلـه ومواجهتهـا، يصـاب بـالفزع ويفر عائداً إلى حضن أمه ينشد دفء الرغبة في العودة إلى الرحم، أي إلى مرحلـة مـا قبـل مواجهـة العالم بمشاكله وتعقيداته.

لم لا يقتـدِ الـذين يخططـون في الثقافـة، والمثقفـون بمفكرينـا الاقتصـاديين الـذين يخططـون للمستقبل انطلاقاً مما يعرف بالظرفية، ما يعطي لتوقعاتهم صبغة أكثر علمية ويضفي عليهـا طـابع الواقعية؟ فهؤلاء وأمام المشاكل نفسها التي تحظى باهتمام الأولين، ولتكن مشاكل العولمة، يسلكون سبيل التحليل النقدي الهادئ الذي يقترح ردوداً عملية على المستجدات بدلاً من أن يفـزع أمامهـا [11]. في زمن يتحدث فيه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية والمنشغلون بتطـور الثقافـات عـن التثاقف والمثاقفة والتلاقح الثقافي وانفتـاح الثقافـات عـلى بعضـها الـبعض وحـوار الثقافـات، يـركن مثقفونا إلى أطروحات أثيرة لديهم كالغزو الثقافي والاغتصاب الثقافي والأمن الثقـافي واخـتراق ثقافـة لأخرى وهلم جراً، هذا مع أن الثقافة العربية برهنت، عبر تاريخها الطويل والحافل، عن انفتاح قـل نظيره.

إن كتاب الحيوان للجاحظ كله منقول من طباع الحيوان، و أجزاء الحيوان لأرسـطو، ومـن مؤلفات أخرى يونانية أو غير يونانية. وقس على هذا مؤلفات الفلاسفة والعلماء العرب. كـما إن تأسيس «بيت الحكمة» على يد المأمون العباسي يحمـل أكـثر مـن دلالـة ومغـزى في هـذا السياق، ومن الظواهر اللافتة للنظر في تاريخ الثقافة والحضارة العربية، والتي انتبه إليها ابن

(11) انظر على سبيل المثال المجلة الاقتصادية المغربية في عددها الخاص " بمفارقات الأزمة ":
Signes du present (Rabat), no. 5 (1989).

خلدون، أن ثقافتنا، حتى في أبهى عصورها، ظلت منفتحة على غيرها من الثقافات، بل «مخترقة» من قبلها بالرغم من أنها كانت ثقافة «الغالبين»، وبدلاً من أن يقلدها المغلوبون و«تخترق» ثقافتهم، حدث العكس خلافاً للقانون القائل «إن المغلوب مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده» [12].

فما الذي دهانا اليوم؟ أَنَهاب الحداثة ومتغيرات التاريخ بالرغم من أن الحداثة قدرنا؟ نخاف المغامرة التاريخية ونبكي الأزمة في وقت كان الأمر فيه يتطلب ابتكار أساليب لتدبير الأزمة وإدارتها؟ هذا إن كانت ثمة فعلاً أزمة؟

**خاتمة**

هل العولمة قساوة من قساوات التاريخ؟

تبين لنا من خلال ما تقدم أنها لن تبدو كذلك إلا بالنسبة إلى نظرة تتوهم أن التقدم والحداثة افتضاض واغتصاب واعتداء على هوية، ماهية تعلو على التاريخ ومتغيراته، هوية بكر تحتفظ بطهرها عبر الزمن وتبدلاته.

هل العولمة تتهدد الهوية؟

يتضح مما سبق ذكره أن الجواب ليس، بالضرورة، بالإيجاب. إنها لا تتهددها إلا بالنسبة إلى رؤية تربط الهوية بالماضي وتعتبرها معطى جاهزاً ومكتملاً، بينما الحقيقة أن الهوية ترتبط بالمستقبل كذلك، بطموح الأمة وآمالها في التجديد وبناء مستقبل جديد لا يتنكر لمكتسبات العصر، بل يعمل على استيعابها لصالحه، لا يتجاوز المتاح عالمياً، بذريعة خلق متاح خصوصي يحفظ الهوية من تقلبات التاريخ. قد يكون هذا الوهم صحيحاً لو كنا نحن «الغالبين» أي نشكل مركز العالم، أما وإننا محيط أو طرف من الأطراف، فإننا مضطرون إلى قبول ما هو متاح واستثماره لصالحنا.

إن من أعقد الأمور البت في المشكلات الثقافية وعلى رأسها مشكلة

(12) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة ، تحقيق علي عبد الواحد (القاهرة: [د. ن.، د. ت.])، ص 147.

الهوية الثقافية؛ فمفهوم الهويـة الثقافيـة مفهـوم غـامض، لا يتحـدد بالإيجـاب، بـل بالسـلب، إن الهوية هي ما يجعلني مختلفاً عن الأغيار ومتميزاً عنهم، ولـيس مـن الضروري أن يكـون الاخـتلاف والتمايز هنا بين مستويين من التطور والتحضر؛ فحتى بالنسبة إلى مجتمعات متقدمة، مثلما نلحـظ ذلك حالياً في المشهد العالمي، تتبع نموذج التحديث والتقدم نفسه، وتوجـد في المسـتوى نفسـه مـن التقدم، تظل الفوارق والاختلافات الثقافية بينها قائمة، كما تظل هوياتها متباينة.

لذا لا خوف على هويتنا الثقافية من التقدم والتحديث.. والعولمة.

## (14)

# الوضع اللغوي بالمغرب في أفق العولمة

## نحو إيكولوجيا لغوية [*]

**مبارك حنون** [**]

### تمهيد

تعرف الساحة الثقافية والفكرية، منذ التسعينيات على وجه الخصوص، نقاشات ساخنة وحادة بخصوص موضوع الوضع اللساني (الثقافي) في المغرب، ومكانة اللغتين العربية والأمازيغية فيه من جهة، ووضع اللغة الفرنسية واللغات الأجنبية الأخرى بالبلاد من جهة أخرى. وقد تشعبت مختلف هذه الآراء بين موقف مناهض للغة العربية والعروبة ومطالب بتعويض العربية بالأمازيغية، وموقف يطالب بمساواة بين اللغتين باعتبارهما لغتين وطنيتين، وموقف رافض للأمازيغية باعتبار أن التاريخ لم يسعفها على الانتقال إلى مصافّ اللغات المكتوبة. أما بخصوص اللغة الفرنسية، فكلما ارتفعت أصوات مطالبة بإحلال العربية محل الفرنسية في الكثير من القطاعات، إلا وأقامت الفرانكفونية القيامة وجيّشت الأقلام والعواطف والمعاول للنيل من العربية

---

(*) نُشر قسم من هذه الدراسة في صيغة مغايرة بمجلة الشعب العربي (لندن)، العدد 49، (نيسان/أبريل 1998)، وألقي هذا الموضوع بهذه الصيغة في ملتقى الفكر والسياسة الذي نظمه الحزب الاشتراكي الديمقراطي ببوزنيقة أيام 30 ـ 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 1998. كما نُشرت في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 3، العدد 24 (كانون الأول/ديسمبر 1999).

(**) مدير المدرسة العليا للأساتذة بمكناس ـ المغرب

أساساً، وهو نيل من الأمازيغية أيضاً وإلحاق للضرر بالفرنسية. وقد توزعت الكتابات عن العربية والأمازيغية بين كتابات ذات طابع أكاديمي بارز، وكتابات ذات طابع سياسي محض [1]، فيما غلب على الكتابات المدافعة عن موقع متميز للفرنسية طابع أيديولوجي سياسي تؤطره الفرانكفونية.

وقد غلب على هذا الجدل والجدال الطابع السجالي الحماسي الذي لا يعرف معه النقاش النضج المطلوب، والطابع العدائي الذي يسد كل أبواب الحوار والأخذ والعطاء قصد بلورة موقف واحد وموحد.

وفي سياق تطهير هذا السجال وإنضاج النقاش على طريق صياغة موقف عقلاني وواقعي تندرج هذه المساهمة. ولمحاولة تقريب ما نرمي إليه من الأذهان، نتناول هذا الموضوع ضمن إطار ما صار يعرف بالعولمة كنظام فكري وثقافي وما يطرحه علينا من تحديات ومن مهام علمية وفكرية وثقافية حمائية. وتتحكم في رقاب هذا الموضوع أسئلة عديدة من قبيل: بأي وضع لغوي نستقبل ما يسمى بعصر العولمة؟ وبأي وعي لساني نلج هذا العصر؟ أهو وضع (ووعي) لغوي متأخر أم متقدم؟ وهل يسمح أو لا يسمح بالتحديث؟ وما دور اللغة(ات) في التحديث؟ وبأية لغة(ات) ننجز هذا التحديث؟ وكيف حال اللغة(ات) التي يراد لها أن تحدثنا؟ وهل عَمِل كل ذلك التراكم اللساني العربي والمغربي (أو حول العربيات والأمازيغيات) على بدء لبنات التحديث؟ هذه هي الأسئلة الموجهة التي تتناسل في ثنايا هذا العمل.

تنقسم هذه الدراسة إلى قسم أول نطرح فيه الإطار الذي يحكم أفق تصورنا للمسألتين الثقافية واللغوية، ويتعلق الأمر بالعولمة ودواعي معاودة النظر في البعض من مفاهيمنا (القسم 1)؛ ونردف هذا القسم بقسم ثانٍ نخصصه لآثار العولمة على الثقافة واللغة، ومن ثمة نطرح تصورنا لمفهوم المواطنة (القسم 2)؛ فيما نفرد (القسم 3) للحديث عن الجهة ومكانتها في زمن العولمة مع

---

(1) انظر على وجه الخصوص: Ahmed Boukous, Société, langues et cultures au Maroc: Enjeux symboliques (Rabat: Faculté des lettres et des sciences humaines, 1995); Abdellah Bounfour, Le Nœud de la langue: Langue, littérature et société au Maghreb , Centre de recherche berbère; 3 (Aix-en-Provence: Edisud, 1994); Kaddour Cadi: La Culture populaire: La Tamazight (langue ou dialecte en arabe), papier présenté بActes de la première rencontre : de l'université d'été d'Agadir du 18 au 31 Août 1980; Vers une dialectologie comparée du Maghreb: Le Statut Epistémique de la langue Tamazight, Tafsut: Etudes et débats , vol. 1 (1983), et De la langue à la langue unité et diversité de Tamazight), papier présenté بActes : du colloque international de Ghardaya, 1991

تناول بعض سمات وضعنا اللغوي. ونتناول في (القسم 4) تحديداً وتدقيقاً مفهومَي الوحدة والاختلاف. أما (القسم 5) فنعرض فيه بعض الأفكار الأولية عما يسمى بـ اقتصاد التعددية اللغوية. فيما نعرض في (القسم 6) للعلاقة بين العربية والأمازيغية. ثم نخصص (القسم 7) لذكر بعض سمات التنوع الثقافي واللغوي ومستويات التفاوت بين الثقافات واللغات المستعملة في المغرب؛ ونساهم في (القسم 8) في بلورة ملامح أولية للحل الحداثي الممكن للمسألتين الثقافية واللغوية في بلدنا، ونحن لا نقوم إلا برسم المعالم الأولى للوصول إلى مجتمع الحداثة. ونختم هذا المبحث بخلاصة.

## أولاً: في العولمة والسياسة

تحدَّد العولمة باعتبارها مجتمعاً إعلامياً شاملاً وشمولياً، ومجتمعاً تنتشر فيه المعرفة والعلم واللغة(ات)، ويتم تعميمهم بحرية منقطعة النظير، أي مجتمعاً تنسج فيه علاقات رمزية اتصالية. وإذا كانت هذه هي الخاصية الأولى للعولمة، فإن الخاصية الثانية تتمثل في اختراقها للحدود. ومؤدى هذه الخاصية أن مجموعة من الهويات والخصوصيات ستتعرض لمخاطر التذويب، وأن ترويج ثقافات سيكون على حساب ثقافات أخرى وبخاصة إذا علمنا أن الثقافة الأمريكية ثقافة متنوعة، بل إن الكيانات الصغيرة وحتى المتوسطة لن تعرف سوى التفتّت لينفتح المجال أمام التكتلات الكبرى (الصناعية والثقافية واللغوية) [(2)]، مثلما ستعرف المجتمعات المغلقة انفتاحاً قيصرياً، أو غزواً لها.

هكذا، يبدو أن العولمة لا ولن تقتصر على المستويين السياسي والاقتصادي، وإنما يتعدى تأثيرها ذلك، فتشمل الأبعاد الفكرية والثقافية واللغوية .وقد يتبدل، تبعاً لذلك، الكثير من المفاهيم المتداولة، اليوم، في ثقافتنا وفكرنا. إلا أن رد فعل الدول والشعوب المستضعفة والمثقفين ورجال السياسة الحالي ـ دفاعاً عن الهوية الثقافية واللغوية ودفاعاً عن الموقع السياسي والاقتصادي ـ يؤشر إلى أن بعض المفاهيم سيطول عمرها ومفعولها فينا، بل إنها قد تعيش مرحلة ازدهار وانتعاش وستشكل رمزاً كبيراً في سوقنا الرمزية، لأنه سيتوسع ليشمل ما لم يكن يشمله في السابق . وفي ضوء ذلك،

(2) لا نرمي من خلال هذا إلى التهويل وبث الرعب في الناس كما يفعل الكثير من مثقفينا الذين صاروا يوظفون العولمة كشعار مخيف يواجهون به أية محاولة للنقاش الحر وتعدد الآراء، حتى صارت العولمة رافعة تستعمل لقمع حرية التعبير وحقوق الإنسان.

أتصور أن الكثير من إشكالياتنا السياسية والفكرية والثقافية واللغوية، ينبغي أن تعاد صياغتها آخذة بعين الاعتبار نظام العولمة ومستجداته .

## ثانياً: العولمة والثقافة واللغة

وما ينبغي إبرازه أن الثقافة واللغة [3] ، في عصر العولمة ووفق منطقها، تخضع للتعميم والانتشار بالطريقة نفسها التي يسري بها التعميم والانتشار على البضائع التجارية. وإذا كانت البضائع الصناعية والتجارية تعرف الرواج بفضل المؤسسات الإشهارية، فإن المعارف واللغات (اللغة الإنكليزية) تعرف الوتيرة نفسها في الرواج، ولها مؤسسات إشهارية توظف أساليب جديدة في التسويق. ومعنى ذلك، أن العولمة تتخذ لها منحيين اثنين متكاملين: أحدهما اقتصادي وتجاري، و ثانيهما ثقافي ولغوي. ومثلما عملت المؤسسات الأيديولوجية للعولمة على تحبيب النمط الاقتصادي والاجتماعي في عديد من الدول والبلدان، فهي تعمل على تحبيب النمط المعرفي والعلمي والثقافي واللغوي عند عدد من الشعوب والأمم ومثقفيها. وتسند هذا التوجه صناعة ثقافية وفكرية ومعرفية ولسانية راقية . وتبعاً لذلك، فنحن نشهد تحولاً خطيراً لا في المشهد الاقتصادي والاجتماعي فحسب، بل أساساً وأيضاً في المشهد الثقافي واللغوي، بحيث إننا نشهد تنميطاً ثقافياً ورمزياً ولغوياً، من شأنه أن يدمر رموزنا الثقافية ولغاتنا أو أن يحتويها احتواءً يذيبها بالتدريج أو يضعفها إلى أقصى درجات الإضعاف. إننا نعرف ازدهار نموذج سياسي واقتصادي واجتماعي ومعرفي وثقافي ولغوي . ذلك أن العولمة طريقة في انتعاش السياسة والثقافة والفكر واللغة. ومن الجدير بالذكر القول إن العولمة، كما أشار إلى ذلك مالكولم واترز، ما هي إلا النتيجة المباشرة لانتشار الثقافة الأوروبية عبر كوكبنا من خلال الاستيطان والاستعمار والمحاكاة الثقافية [4] ، إنها، من هذه الزاوية، هيمنة على السوق الدولية للأفكار وتأثير في طرائق العيش وفي التفكير والتصور واللغة وكل الأبعاد الثقافية . هكذا تكون الثقافة عبارة عن الترتيبات الاجتماعية لإنتاج الرموز وتبادلها والتعبير عنها، تلك الرموز التي تمثل الوقائع والعواطف والمعاني والمعتقدات والمفضلات والأذواق والقيم [5] . ويعني ذلك

(3) انظر: مبارك حنون، العولمة واللسانيات (قيد الإعداد).

(4) Malcolm Waters, Globalization , Key Ideas (London; New York: Routledge, 1995), p.3.

(5) نفس المرجع، ص 8.

التبادل الرمزي بواسطة التواصل الشفوي والنشر والإنجاز والتعليم وفن الخطاب والطقوس والتسلية والدعاية والإعلان والاستعراض العمومي ومراكمة المعطيات ونقلها والعروض [6]. ومن ثمة، فإن المشهدين الثقافي واللغوي يشهدان تحولاً عميقاً تغطيه وتخدمه الإنجازات العلمية والمعرفية الكبرى: ويتعلق الأمر بقطبين: قطب ثقافة ولغة عالميتين، وقطب ثقافة ولغة محليتين. إلا أن هاتين الهويتين المختلفتين في الظاهر قد لا تكونان مختلفتين في العمق، ذلك أن العولمة مثلما تعمل على إنتاج مؤسسات عابرة للحدود القومية، تعمل كذلك على إنتاج هويات عابرة للحدود القومية.

إن العولمة لن تعمل على خلق عالم موحد، وإنما هي تخلق ـ كما قال ميشال كلوغ (عام 1997) ـ نظاماً متشابكاً من «عوامل متصلة» [7]. وإذا كان الكاتب نفسه قد قال إن العولمة الثقافية لا تنتج ثقافة عالمية وإنما تنتج كوكباً تختلط فيه الثقافات وتتعايش وتتصارع [8]، فإننا نبادر إلى القول، على غرار ذلك، إن العولمة اللغوية أيضاً لا تنتج لغة عالمية (لا ترفع لغة إلى مستوى العالمية)، وإنما تنتج كوكباً تختلف فيه اللغات وتتعايش وتتصارع.

ومن نتائج عولمة السوق التجارية والرمزية ظهور ما يمكن تسميته بكوسموبوليتانية أو مواطنة عالمية. ذلك، فنحن نذهب إلى أن دولنا القائمة ـ إذا ما انتقلت إلى الحداثة ـ توفر لنا هويتنا الأكثر رسوخاً [9]. وهذا يعني أن من المفاهيم التي لن تذهب بذهاب عصر ما قبل العولمة كمفهوم المواطنة الذي لا يبدو أنه سيشكّل، مستقبلاً، هذا الزخم الذي يشكله الآن، لأن للعولمة مواطنتها الخاصة التي تتجلى في مرجعيتها الفكرية الشمولية. وأعتقد أن مفهوم المواطنة، كما ألفناه في فكرنا السياسي، لن يتيسر له البقاء ما لم نجدد مضمونه اعتماداً على خطة استراتيجية مواجهة لنظام القطب الواحد. لقد اعتدنا على ألا نرى في مفهوم المواطنة إلا جانبها السياسي لأنه ظل مقترناً بالحقل السياسي لا غير، ليحيل على المساواة بين كل أعضاء المجتمع في الحقوق والواجبات، وليشير إلى المشاركة أو التعاقد السياسي بين أفراد المجتمع

(6) نفس المرجع، ص 8.

(7) نفس المرجع، ص 56.

(8) نفس المرجع، ص 57.

(9) دانييل دريزنر، «يا عولميي العالم... اتَّحدوا،» ترجمة عبد السلام رضوان، الثقافة العالمية (الكويت)، السنة 15، العدد 85 (تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 1997)، ص 51.

والدولة. بينما بقيت الثقافات واللغات لاحقة بالسياسي ولا ينظر إليها إلا من بوتقته. وأعتقد أن السياسي ليس سوى مظهر مكثف لأبعاد أخرى منها البعدان الثقافي واللغوي، بل أكاد أقول إن الثقافة تعد مرتكزاً أساسياً للعمل السياسي وعموداً من أعمدته وركناً جوهرياً من أركانه. إن الثقافة، في تعارضها مع الطبيعة واحتوائها لها، هي المؤسسة للنظام وللدلائل والرموز والقيم... إنها المؤسسة للحاجة إلى الفعل السياسي والمؤسسات السياسية ؛ فهي لا تنحصر في التعليم الممأسس، لأنها هي الممارسات الفكرية والاجتماعية والطقوسية وجميع أصناف السلوكات اللفظية وغير اللفظية.. أما اللغة فهي بمثابة بيت الكائن البشري، فيها ينظّم أمور معاشه ويخزن رموزه وثرواته، إنها تؤويه وتحفظ أسراره، ومنها يرى العالم ويدركه. وقد ذهب المفكر الفرنسي ألبير كامي إلى حد اعتبارها وطنه حينما قال ذات يوم: «نعم، لي وطن: إنه اللغة الفرنسية».

وبناء على ذلك، إن المواطنة ثقافية ولغوية، وتوازي في ذلك، على الأقل، المواطنة السياسية. وأقصد بالمواطنة الثقافية واللغوية التوزيع الثقافي واللغوي لأفراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بالمساواة في الحقوق والواجبات، وعلى أساس تعاقد ثقافي ـ لغوي بين الدولة والمواطن. وبهذا المعنى يكون السياسي عبارة عن تجلٍّ للثقافي واللغوي، أي أن المواطن مواطن ثقافي ولغوي أولاً ثم تتأسس، بعد ذلك، المواطنة السياسية التي تأخذ بعين الاعتبار هذين البعدين.

### ثالثاً: في العولمة والجهة

وبالنظر إلى خصوصيات تطور واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الموسوم بما قبل الحداثة على مستوى الواقع لا الأذهان، لا يبدو أن مصير مفهوم الجهة إلى زوال. ذلك أنه سيبقى مفهوماً منتجاً في ثقافتنا السياسية وسياستنا الثقافية واللغوية، باعتبار أن بناء الوطن بناء متفاوت على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية واللغوية، وأن مسألة تماسك الوطن وتوازن مناطقه وتكامل موارده تبدو ذات أهمية قصوى في مجال اتخاذ موقع على مستوى الاقتصاد والثقافة واللغة والسياسة والفكر في العالم في عصر العولمة.

وإذا جاز لي أن أركب بين هذين المفهومين: مفهوم المواطنة الثقافية واللغوية، ومفهوم الجهة، فإني سأقول: إننا سنصبح، مع نظام العولمة، جهة

من الجهات ستخضع لنظام سياسي واحد، ونظام اقتصادي واحد، ونظام معرفي ـ ثقافي واحد، ولغة واحدة. وبقدر ما في هذا الأمر من تكثيف بقدر ما فيه من اختزال وتفقير. إن المهدد، في الجوهر، هو الثقافة واللغة، أي الهوية: التنوع والتعدد ؛ فاللغة التي ستهيمن لن تكون سوى لغة المعرفة والعلم والاتصال، أي اللغة الإنكليزية .

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى أن اللغة الإنكليزية، في زمن العولمة، لم تعد، في ما يرى الكثير من الباحثين، لغة أجنبية، بل أضحت لغة مشتركة ، لغة «القرية الصغيرة». ومع ذلك، فإن القول إن اللغة الإنكليزية هي لغة العولمة، ليس دقيقاً إلى حدّ كبير، فهي ليست اللغة التكنولوجية الوحيدة؛ فمن المعروف أن اليابان قد حققت تقدماً هائلاً بواسطة لغتها القومية، وقد تحقق بلدان أخرى تقدمها بواسطة لغاتها القومية. وإذا كانت العولمة تهدِّد فهي لا تهدد إلا الضعفاء. ولذلك بات علينا أن نكون أقوياء لنتقدم ولنواجه سلبيات العولمة. وحتى إذا قبلنا أن تكون الإنكليزية لغة مشتركة، فإن ذلك لا يعني الإقصاء التدريجي للغتينا مهما كانت الحجة. إننا نعتقد أن هيمنة لغة العولمة ستبقى محدودة، لأن ما تنقله لن يصل إلى ساكنة لا تعرف هذه اللغة. فتكون العولمة، بذلك، وبالاً علينا تضر ولا تنفع.. وبطبيعة الحال، فالأمر يفرض، في سياق الاستفادة من حسنات العولمة ودرء سيئاتها، نهضة لغوية، أو لنقل سياسة لغوية جريئة تواكب وتعزز نهضة فكرية وسياسية. ومن دلالات ذلك تقوية نفوذ ثقافاتنا ولغاتنا . ولأننا لا نقبل أن تكون مواطنتنا الثقافية واللغوية معدومة، فإنه لا يعقل أن نرضى لأنفسنا، اليوم، بتعددية ثقافية ولغوية مسخ تخدم السياسي ولا يخدمها السياسي . إن التعددية المفروض قبولها هي تلك التعددية التي تؤهلنا لمواجهة نظام العولمة ـ على المستوى الثقافي واللغوي ـ إن الأمر يتطلب إعادة النظر في الخريطة الثقافية واللغوية التي ينبغي صنعها اعتماداً على الواقع اللغوي وواقع التعددية اللغوية.

إننا نستقبل عصر العولمة في وضع لغوي يتسم بالفوضى واللاعقلانية ويشكّل حجر عثرة في أية محاولة للتقدم نحو الحداثة. وتتجلى هذه الفوضى في وجود مشهد لساني متنافر يميزه التوزيع غير المتكافئ للوظائف على اللغات العاملة في الوطن. إن بلدنا، على المستوى اللساني، لا يتوافر على أي تشريع لغوي. وقد عمل هذا الغياب على انتشار الفوضى والتلوث اللغوي والارتجال والتشنج والارتزاق. وقد يظن، الآن، أن طريق الانتقال نحو الحداثة

التي نسلكها هي طريق نفوذ القانون والحرية والنظام والعلم [10] . لقد آن الأوان لإيجاد نصوص قانونية تنظم الممارسات اللغوية وتنظم الوظائف، وذلك اعتماداً على ثوابت تقوم على صيانة اللغات المحلية وتطويرها وإحلالها المحل الرمزي المناسب . إن على الدولة أن تعمل على الدفاع عن اللغة العربية واللغة الأمازيغية أمام التنافس غير المتكافئ للغات الأجنبية، تنافس لغات عزلاء من وسائل الحداثة، ولغات مدججة بحراب الحداثة، إنه تنافس من أجل السلطة الرمزية، وإذا انهزمت السلطة الرمزية انهزمت الهوية وباتت اللغة مهددة بالانقراض. إننا نحتاج إلى صناعة لغوية رصينة وقوية وسياسة لغوية تحمي بضائعنا اللغوية ، مثلما نحتاج إلى الحفاظ على لغاتنا وصيانتها بدل العمل على استئصالها و/أو إضعافها . إن سياسة إيكولوجية لغوية أصبحت الآن مطلوبة، إننا بحاجة إلى تهيئة لسانية . ولن يصوغها اللساني وحده أو السياسي وحده، إنها مسألة وطن بكل ناسه وكفاءاته ومؤسساته وتاريخه ومستقبله .

من البديهي أن الجهة تحيل على أمرين اثنين:

إنها تحيل على الوطن ككل، على المركز، على الحاوي والشامل، على الإطار الموحد، على الثوابت والأركان والمقومات، ومن جهة أخرى، تحيل الجهة على رقعة من الكل/على جزء، لنراه عن قرب، على المحتوى والمشمول، على الموحد، على المتغيرات والمتنوعات.

وبهذا المعنى، تعني الجهة بعثاً وإحياء لثقافة الاختلاف ولغة الاختلاف ، وتركيزاً عليها، بل إنها الاختلاف والكشف عنه وإبرازه والعناية به: اختلاف في الموارد البشرية والطبيعية، واختلاف في البنيات الاقتصادية، واختلاف في الثقافة، واختلاف في اللغة. إن الجهوية هي الاستنساخ الجغرافي للديمقراطية السياسية، للديمقراطية الثقافية، وللديمقراطية اللغوية، أي إمكان تطبيق سياسة لسانية محلية تنسج مع باقي السياسات اللسانية المحلية سياسة لسانية وطنية .

## رابعاً: في الوحدة والاختلاف

الوحدة، في أساسها، اختلاف وجمع بين متناقضات. إنها خصوصيات ثقافية ولغوية، إنها تمايزات على مستوى المخزون الثقافي والتجديد الثقافي

(10) هذه الكلمات لعبد الله العروي، انظر الحوار الذي أجرته معه السياسة الجديدة ، العدد 231 (1998).

وتمايزات على مستوى اللغة بنية واستعمالاً . ونشير بهذا الأمـر إلى الثقافـات المتخالفـة والمتغـايرة والمتعددة المنابع والمتصارعة والمتساكنة ، كما نشير إلى اللغات المختلفة المتفاوتة في الوضع والتطـور والاستعمال . لكننا نشير بذلك، في الوقت ذاته، إلى أن الوحدة تكمن في هـذا التنـوع بالـذات. وهـو تنوع انصهر في أمر واحد، لكن هذا الانصهار لا يعدم ذلك التمايـز والتفـرد، بـل أغنـاه وشرعنـه. إن التعدد شرط للوجود وشرط لوحدتنا وللضمير الجمعي والفردي على حـد سـواء، وهـو منبـع صـلابة المعرفة وثرائها ومصدر لثراء الرموز والدلائل وصناعتها . إنه الرقعة التي تجمـع فسيفسـاء (بـالمعنى الجميل للكلمة) من الثقافات وتعددية من اللغات وتنوعاً من صيغ التفكير. وفي الوقت ذاته، تعتبر الوحدة شرطاً للوجود ولتعددنا ولتمايزنا.

إن التنوع يتضافر من أجل رص الوحدة. والوحدة لا تعنـي الانصـهار أو الصـهر. وهـي لا تلغـي التنوع، ولا تعني التضحية بالاختلاف وإقصاءه وضرب التعدد. إننا حينما نقـول: 1 + 1 = 2، فـإن 2 ليست إلغاء لـ : 1 + 1. لكن الاختلاف لا يعني التطاحن والتباعد، لا يعني الضد، لا يعني الانعـزال، لا يلغي الاتفاق، ولا يذهب بالوحدة، بل ينميّها وتنميه . إننا حينما نقول: إن 2 هي 1 + 1، فهذا لا يعني التنكر لـ 2 الجامعة بين هويتين مختلفتين. وبطبيعـة الحـال، فالهويـة لا يخلقهـا الانعـزال ولا يرسم معالمها إلا الاحتكاك والمعاشرة والاتحاد.

غير أن الاختلاف لا ينفي التشابه إذ لا يتغاير إلا ما يتشابه. بل إن التشابه هو أسـاس الاخـتلاف، هو أرضيته، إنه قبل الاختلاف. فقد أصبح من باب البديهي القـول إن مـا يتشـابه هـو الاختلافـات، وبأن ما يتشابه هو الذي يتغاير ويختلف وبأن الواحد ليس سوى درجة من الآخـر عـلى حـد تعبـير دوركهايم [11] . وإذا صح ذلك صح معه أن الثقافات واللغات تخفي تشابهها؛ فلنبحث عـن المتشـابه في اختلافنا. التشابه الممتنـع عـن الرؤيـة والإدراك إلا إذا مـا أسـعفنا الاخـتلاف، والاخـتلاف الـذي لا نفهمه إلا بالتشابه؛ فالتشابه هو الاختلاف، والاختلاف هو التشابه .

إننا نقول بـ حتمية التشابه والتغاير بين الناس لأنه هو السـائد بيننـا ولأنـه خاصية كلية مهمة عند الإنسان. وهـذا يعنـي أمـراً واحـداً مفـاده أن يتعامـل المتشابهان والمتغايران على قاعدة التمايزات بالنسبة إلى الأولين، وعـلى قاعـدة

(11) نقلاً عن: الخمار العلمي، «أفق الهوية،» دفاتر الشمال ، العدد 3 (شتاء 1998)، ص 31.

القواسم المشتركة بالنسبة إلى الثانين . إن التشابه لا يعني التطابق، مثلما لا يعني الاختلاف التضاد. وإذا كان الاختلاف ينبغي أن يولد الاجتهاد، فكذلك الأمر بالنسبة إلى التشابه الـذي ينبغـي ألاّ يولـد التقاعس وتكلّس الفكر. وإذا قبلنا الاجتهاد قبلنا، في الوقت ذاته، الاختلاف والتنوع. وهذا يعنـي أن هناك عدة دوائر انتمائية في هذا المجتمـع أو ذاك، وذلـك ضـمن الهويـة الواحـدة . وإن أي فكـر لا يقبل الاختلاف ويحاربه لن يشيع سوى توسيع دائرة الاخـتلاف، مـثلما أن أي فكـر لا يقبـل حتميـة التشابه ويناهضه لن يعمل سوى على تغذية النزعات العدمية والانشقاقية.

## خامساً: اقتصاد التعدد اللغوي

إننا نتصور أن الوطن وطن هويات، وأن السياسة تدبير لمختلف هـذه الهويـات، تـدبير للتعـدد. ومـن البـديهي أن للتعـدد اللغـوي تـأثيراً عـلى النمـو الاقتصـادي، وأن للعوامـل الاقتصـادية علاقـة بالاختيار الاجتماعي والفردي واستعمال اللغة .. ولذا، فتدبير اللغات (التعدد اللغوي) قد ينظر إليـه باعتباره من أعـوص مـا يمكـن تـدبيره. وهـذا يعنـي أن موضـوع التعـدد اللغـوي موضـوع سـياسي وموضوع لساني وموضوع اقتصادي. وكان ماكي ويليام قد أشـار إلى أن القيـام بسياسـة لغويـة لـيس مسألة أكاديميـة صرف، فهـي في أغلـب الأحيـان جـواب عمـلي عـن ضـغوط اجتماعيـة واقتصـادية وسياسية [(12)].

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هناك مقاربة للتعددية اللغويـة في نطـاق الاقتصـاد؛ فقـد دأب بعض اللسانيين الغربيين على معالجة هذا الموضوع بمنطق العلاقات بين اللسانيات والمتغـيرات الاقتصادية، بما يعنيه ذلك من كلفة وفائدة.

لا شك أن للتعددية اللغوية كلفة وثمناً ، إلا أن استحضارها لا يعني تغييب طرفها الآخر وهو الفائـدة. وأعتقد أنه من الخطأ تبنّي النزعة الاقتصادوية في أمور الثقافة واللغات، فـلا تحـق الـدعوة إلى التقليـل من النفقات أو ربح الوقت، فكم من تقشـف كـان اسـتهتاراً بالمصـالح الحيويـة وكـم مـن ربـح للوقـت

(12) انظـر : William F. Mackey, Language Policy Literacy and Culture; Contexts, Contents and Constraints, paper presented at: Language Policy, Literacy and Culture: Report on the Round Table of the International Conference on Education, Geneva, 18 September 1992, p. 13, < http://unesdoc.unesco.org/images/0009/00940/094007EB.pdf>.

كان مضيعة لما هو أهم من الوقت، وأقصد الكيان والهوية [13]. ومؤدى هذا الكلام، البحث عن فحص التوازن بين الكلفة والفائدة وإقامته. ولا يعني أن لهذا التصور صلة بالمال، بل المقصود هو توضيح البدائل والمقارنة بينها للتوصل إلى أي فعل سينتج الفوائد الكبرى بأقل كلفة، والتفكير في النتائج الممكنة للمخطط والتفكير في الكلفة والفائدة معاً والعلاقة بينهما، والنظر في ما إذا كانت الفوائد تبرر الكلفة [14]. وحتى إذا كان ينظر إلى الكلفة بمنطق المال، فإن الكلفة أهون من التمزق والتشتت وأهون من العنف اللغوي .ومن البيّن أن للتعدد اللغوي فوائد فردية واجتماعية واقتصادية، إضافة إلى الفوائد الثقافية واللغوية نفسها. إننا لا نعتقد أن التعدد، الذي هو واقع لا يرتفع، منبع متاعب وأصل نزاعات، وأنه فتنة وتشتت وتدمير كما توحي بذلك أسطورة بابل [15]، ولا هو مدعاة إلى إضعاف لغة لفائدة أخرى، ولا هو بالتعدد السالب. إن التعدد لا مفر منه ومرغوب فيه .

إلا أن مسألة تدبير هذا الثراء مسألة حيوية وتحتاج إلى الاجتهاد، غير أن التدبير ذو أهمية قصوى إذ به يتم تدبير تنازع القوى وتدبير روح الهيمنة وتفادي الاصطدام . وهذا الأمر هو الذي يدعو إلى إيجاد تخطيط يتحكم في واقع التعددية ويعمل على حفظ التوازنات بين اللغات . إلا أننا نعي أن للتخطيط اللغوي حدوده. ومنها الكلفة ، لذا فإن التحليل القائم على الكلفة والفائدة يمكنه أن يساعد في تقويم المخطط المقترح، وإن كانت الكلفة والفائدة لا تقومان بالضرورة بمنطق المال كما أشرنا إلى ذلك أعلاه.

## سادساً: عن اللغة العربية والأمازيغية

من هذا المنظور المسطّر أعلاه، نعتقد أن الثقافتين واللغتين العربية والأمازيغية قد شكلتا ما يمكن أن ننعته برباط رمزي صهره الدين والتاريخ، وزادت من لحمه وحدة المصير ووحدة الأهداف . وهو رباط ينبغي ألاّ ينقطع بل

---

(13) انظر: عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ (بيروت: دار التنوير؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1983)، ص 216. انظر أيضاً الحوار الذي أجري مع عبد القادر الفاسي الفهري في: الاتحاد الاشتراكي ، العدد 5434 (1998).

(14) انظر: Ralph Fasold, The Sociolinguistics of Society , Language in Society; 5. Introduction to Sociolinguistics; v. 1 (Oxford; New York: B. Blackwell, 1984), pp. 254-255

(15) انظر أسطورة برج بابل في: الكتاب المقدس (بيروت: دار الكتاب المقدس في الشرق الأوسط، 1993)، ص 12.

تجب صيانته، وليس في هذا القول ما هو سياسي فقط، بل فيه ما هـو ثقـافي ولغـوي... لقـد عمـل العرب والأمازيغ معاً على تكـوين الهويـة الوطنيـة بمختلـف أبعادهـا، وسـاهموا جميعـاً في تطـوير الفصحى وإحلالها المكانة التي احتلتها. وقد تولـت إشـباع هـذه الهويـة المتعـددة ـ الموحـدة اللغـة العربية التي استخدمها الجميع باعتبارها أداة في سبيل النهوض والتقـدم والتحـرر والسـيادة . وقـد ظلت الأمازيغية، مع ذلك صنواً للغة العربية في التعبير عن الروح الإسـلامية وعـن الهويـة الثقافيـة. ولم يلاحظ، نتيجة هذا التلاحم، أي وجود لشرعيات مختلفة نظراً إلى تعقيد الوضع الرمزي في البلاد، ولا لاحظنا صراع شرعيات مختلفة . ومن الملاحظ أن التاريخ لم يشهد، في ما أعلم، تعارضاً بيـنهما أو صراعاً، بل عززا بعضهما البعض ضد خطر التوحيد اللساني الذي قادتـه اللغـة الفرنسـية، ونرجـو أن يستمرا في نهج الاختيار نفسه ضد خطر التوحيد اللساني الذي تقوده العولمة. إننـا نتصـور أن مصـير اللغة العربية مقترن بمصير الأمازيغية، مثلما أن مصير الأمازيغية مقترن بمصير اللغـة العربيـة، فهـما معلمتان وطنيتان . إن اللغات، حتى وإن كانت متساوية لسانياً، قد تكون ضـحية عوامـل تاريخيـة وحضارية، وهذا هو ما فوّت على الأمازيغية نهضتها واحتلالها الموقع الذي كان بإمكانهـا أن تحتلـه، فأسندت السياسة وغيرها إليها وإلى اللغة العربية وظائف متنوعة ومتفاوتة، ووزعت علـيهما أدواراً غير متكافئة. وبطبيعة الحال، فهذا التوزيع الوظيفي غير أزلي، وهـذه الوظـائف غـير خالـدة. إلا أن العربية اليوم قد صارت لغة المركز في هذا المحيط المتعدد الألسـن [16] ؛ فشـكلنا بـذلك، ومـع ذلـك، ونريد أن نشكل، على الدوام، مجموعاً حضارياً متجانساً.

## سابعاً: في التنوع الثقافي واللغوي ومستويات التفاوت

وإذا كنا نركز على التنوع الجهوي وعلى تفرد الجهة، فلأننا ندرك أن هناك تفاوتـاً في النمـو عـلى المستويات كافة ومنها المستويان الثقافي واللغوي. ويجدر بالذكر أن نبرز، هنـا، أن للثقافـة الشـعبية الفضل في التعبير عن اختلاف مقوماتنا وتغاير أبعادنا التي شكلت وحـدتنا وهويتنـا. ويـتجلى هـذا التفاوت، على المستوى الثقافي، في ما يلي:

1 ـ إهمال الثقافة الشعبية الشفوية اللفظية وغير اللفظية، أو تسييح الكثير

(16) انظر: عبد القادر الفـاسي الفهـري، المقارنـة والتخطـيط في البحـث اللسـاني العـربي (الـدار البيضـاء: دار توبقال، 1998)، ص 153.

من جوانبها، بل تهريبها. والحال أن هذه الثقافة تعكس فكراً وإبداعاً، وترمز إلى هوية (أو هويات لا تختلف إلا لتتوحد، ولا تتوحد إلا لتختلف).

2 ـ عدم توظيف ثقافتنا الشفوية والبصرية الشعبية باعتبارها أهدافاً للمعرفة والإبداع والخلق.

3 ـ استغلال سياسي للثقافة الشفوية.

4 ـ الاحتفال بالمكتوب والرسمي.

كما يتجلى هذا التفاوت، على المستوى اللغوي، في ما يلي:

**1 ـ الازدواجية** بين العربية المكتوبة والعربية المنطوقة. وخلق مناطق نفوذ حياتية وتواصلية لكل منهما، وإدامة علاقات الانفصام والتصارع بينهما، وتهميش الدارجة المغربية عن مجالات الفصحى وتغريب اللغة العربية الفصحى (غربتها) عن قطاع التواصل بالدارجة وعن قطاع التواصل باللغة الفرنسية . ومن المعلوم أن العربية الفصحى تشكل الإطار المرجعي للدارجة المغربية. لقد أريد للعربية الفصحى أن تبتعد عن الاستعمال اليومي وعن الاقتصاد والتكنولوجيا ـ وباختصار، عن القطاعات الحيوية التي تفرض على الدولة والباحثين والمستعملين تطويرها وتطويعها لسنن التقدم والمواكبة حتى لا تنخرط في سيرورة تطويرها وتطويعها، وحتى يصعب تمثلها لوسائل الاتصال ومواكبة مستجدات العلوم والتكنولوجيا ـ وهذا يعني أن اللغة الفرنسية ليست أبداً لغة الانفتاح على الغير، إنها ليست لغة تواصل وإخبار فقط، إنها تحتل مواقع حساسة في المعمار المعرفي والثقافي والسياسي والاقتصادي لبلدنا، وهي مواقع ينبغي ألاّ تشغلها بأي حال من الأحوال، وبذلك، فهي تعرقل أي تقدم للعربية والأمازيغية أو نهوض بهما . بل إن الأدهى من ذلك، هو ألا تكون للعربية السيادة على جميع المرافق التواصلية وأن تكون للغة الفرنسية. والغريب أن ينظر إلى اللغة الفرنسية مثلما ينظر إلى اللغة العربية؛ فالفرنسية قد اكتسبت شرعية ثقافية وأصبحت تؤدي دوراً تكميلياً للغة العربية. بل إننا نعمل، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، على «تجنيسها اللساني»[17]. ومن البديهي ألا يكون هذا الأمر صحيحاً. وذلك: أ ـ لأن اللغتين تتصارعان النفوذ؛ ب ـ لأن

(17) انظر: Henri Gobard, L'Aliénation linguistique: Analyse tétraglossique , préf. de Gilles Deleuze (Paris: Flammarion, 1976), p. 51.

الفصل بينهما فصل غير وظيفي. أليس من الضروري أن نعيد النظر في مفهوم السيادة السياسية التي لا تأخذ بعين الاعتبار السيادة اللسانية والأمن اللساني ؟

وفي حقيقة الأمر، فإن ما نعيشه يتجاوز الازدواجية؛ فهناك العربية الوسطى التي خلقها وعززها التمدرس، وهي توظف في ما لا توظف فيه العامية، ولعلها تقلل من الحيز الذي كان مخصصاً للغة العربية الفصحى.

إلا أننا نستدرك قائلين إننا لا نقول أن تصبح الفصحى لغة التواصل اليومي، فذلك أمر ليس في المتناول، وتفسره أسباب بنيوية وتاريخية؛ فقد نشأت الفصحى باعتبارها لغة الكتابة، وقد كانت تستمد من العامية(ات) ما تحتاج إليه من زاد معجمي أساساً، ولم تزاحم قط اللهجات في ما كانت تؤديه من وظائف. ولا نعتقد أن العلاقة بينهما كانت ـ ولا هي الآن كذلك ـ علاقة تصارع ونزاع أو تطاول، ولم يفكر، في ما نعلم، أي لغوي قديم أو حديث في أن تحل الفصحى محل الدارجة في التواصل اليومي. ولا يبدو أن التاريخ قد سجل مثل هذا النزاع [18] . ولا شك أن مثل هذا الوضع بين هذه العربيات الثلاث يستوجب، على المستوى البيداغوجي، بلورة بيداغوجيا الانتقال من اللهجة أو العربية الوسطى إلى الفصحى. إلا أن هذا العمل البيداغوجي لا يتأتى له النجاح ما لم تسنده دراسات لسانية مقارنة بين الفصحى واللهجة المغربية والعربية الوسطى، قصد قياس الفروق بين هذه اللغات وتفسير الانتقال من الدارجة إلى الفصحى وتيسير خطواته وعقلنتها [19] .

**2 ـ الثنائية اللغوية** : سيادة الفرنسية في قطاعات حيوية بالبلاد باعتبار الزعم القائل إن الفرنسية لغة الانفتاح والتوسط بيننا وبين المعارف، والحال أن اللغة الفرنسية نفسها تعاني مما تعانيه العربية. إذ صارت الفرنسية تابعة للغة الإنكليزية . وقد أثار هذا الأمر المثقفون الفرنسيون منذ زمان [20] . وأسمح لنفسي بأن أستعير من هنري كوبار قوله عن الفرنسية والإنكليزية: « إذا كانت اللغة الفرنسية قد رغبت، باسم الكونية الثقافية، في أن تقصي اللغة

---

(18) انظر: Hassan Esmili, Encore une fois la question linguistique au Maroc, Temps présent , no. 49 (1998).

(19) كنا قد حاولنا في أطروحتنا لنيل دكتوراه السلك الثالث عام 1982، القيام بدراسة فونولوجية تباينية بين الفصحى واللهجة لقياس الفروق بينهما، ونعتقد أننا قد انتهينا إلى خلاصات سليمة في جوهرها نرجو أن نعمل لاحقاً على تدقيقها وتنقيحها ووضعها في يد القارئ.

(20) انظر على سبيل المثال : . Gobard, Ibid

البروتونية، واللغة الأوكسيتانية، واللغة الفلامانية، واللغة الألزاسية، واللغة الباسكية أو اللغة الكورسيكية، إذاً فباسم كونية أكثر كونية سيكون من حق اللغة الإنكليزية أن تقصي اللغة الفرنسية مثلما يمكنها أن تقصي كل اللغات التي لا تزال حية » [21] . إنها اللغة النافعة ، فيما لا تزال لغتنا لغة غير نافعة. ومن البديهي ألا تؤهلنا هذه الوضعية لخوض غمار عصر العولمة، ولن تيسر على لغتنا العربية سبل الاقتراب من أشد وسائل التكنولوجيا اتصالاً بحياة الناس. وما لا شك فيه، أن في سيادة اللغة الفرنسية مساً بالسيادة اللغوية. بل إن الأمر تجاوز الثنائية ليصبح تعددية (الإسبانية، الإنكليزية...) بل إن الفرنسية قد وطّنها الكثيرون منا . ومن البديهي، نظراً إلى المكانة التي صارت للغة الإنكليزية ـ فهي الآن لغة العلم ومواكبته ـ أن نعمل على تكريس اللغة الإنكليزية باعتبارها لغة عملية أولى.

3 ـ تهميش الأمازيغية(ات) بحسب فضاء السوق اللسانية (الحقل العائلي)، والحفاظ على توزيعها إلى أمازيغيات، والإبقاء على حصر وظائفها في التواصل الشفوي . إن الأمازيغية ليست لغة تفرقة، كما إن العربية ليست لغة توحيد، لأن للتوحيد لغتين، فكان ـ ويجب أن يكون ـ توحيدنا تعددياً .

4 ـ ونضيف إلى هذا الواقع المزج اللغوي (مزج العربيات الثلاث، أو مزج العربيات باللغات الأجنبية)، أو الانتقال من لغة إلى أخرى .

نكاد ننتهي مما أوردناه أعلاه، إلى تشخيص الواقع الثقافي واللغوي السائد في بلدنا، والذي يمكن القول عنه إنه يشكل حالة صراع مرَضية أو حالة حرب خفية تجند لها كل الوسائل غير اللائقة وغير الحضارية. ذلك أن هذا التعدد الثقافي واللغوي لا يخدم الاندماج والهوية، مثلما لا يخدم هاته اللغات ذاتها، بل إن التخطيط اللغوي المتبع لن ينعكس إلا سلباً على الأرصدة التراثية الثقافية واللغوية التي تتشكل منها الهوية الثقافية الوطنية، لأن العلاقات بين هذه الثقافات واللغات علاقات تراتبية لا علاقات مساواة وتكافؤ .

ويفضي بنا ذلك إلى القول إن هذا التعدد الثقافي واللغوي غير متوازن. ومن شأن هذا اللاتوازن أن يفكك المجتمع ويعمل على تنافره وتنمية الانعزال والتمزق داخله.

---

(21) نفس المرجع، ص 128.

ومن جهة أخرى، لا يتيح مثل هذا التعدد، على المستوى الثقافي واللغوي، إمكان فرز منطق متّسق للتواصل . بل على النقيض من ذلك، فإن هذا التعدد يفرز منطقاً غريباً للتواصل يلحق الضرر برصيد كل ثقافة ورصيد كل لغة بحيث إنه يفقرها، لأنه لا يتيح لها إمكان خلق دلائلها ورموزها ما دامت لغة أخرى تعايشها وتزاحمها توفر ذلك. إننا نستبدل ثقافة بأخرى ولغة بأخرى من مقام إلى مقام مثلما نستبدل أحذيتنا، مع ما قد يُلحقه بنا ذلك من تمزق نفسي وثقافي ولغوي مريع. إن ما يتم إنتاجه وما تتم ممارسته هجين وخطير على هويتنا .

## ثامناً: في أفق حل حداثي للمسألتين الثقافية واللغوية

سيكون هذا التعدد وهذا التنوع غير ذي جدوى ما لم نستطع التمكن منه بنوع من الواقعية والعقلانية، فذلك هو السبيل الأوحد إلى التمكن من الثروة الثقافية القادرة على إشباع حاجياتنا وتنويعها بما يخدم التقدم والنمو. إن التعدد الذي لا يقوم على ما سماه عبد الكبير الخطيبي بـ السلم اللغوي [22] ـ وأضيف إليه السلم الثقافي ـ بين كل اللغات المستعملة (بين كل الثقافات) في المغرب وأساساً العربية والأمازيغية، تعدد سطحي . وهذا السلم اللغوي نعتقد أنه يجب أن يقوم على تحديد دور اللغات في محيطنا الذي يتطلب منا أولاً، إعادة الاعتبار للغة العربية باعتبارها تتماهى مع مرجعية تاريخية وثقافية، وأن الدعوة إليها ليست مطلباً إثنياً أو قومياً [23] .

وبناء على ذلك، قد يكون من المنطقي والمعقول أن ننادي بتعدد لغوي وثقافي حقيقي لا تتصارع فيه اللغات وتقصي فيه إحداهما الأخرى، بل تعدد لغوي تتشارك فيه اللغات وتتعاون وتسند كل منها الأخرى ، تعدد لغوي تتولى إشباعه [24] اللغة العربية باعتبارها لغة معرفة واتصال وإدماج . وبذلك نحقق متطلباً رئيسياً في حياة مجتمعنا، أي أن تكون قاعدته التجانس اللساني والثقافي. وهذا لعمري هو الميثاق الذي ينبغي توقيعه. في هذا المحيط نريد للأمازيغيات أن تتطور وتبلور أمازيغية واحدة، وفي هذا الكنف الوجداني

---

(22) عبد الكبير الخطيبي، المغرب العربي وقضايا الحداثة ، ترجمة علي أحمد سعيد [أدونيس] [وآخرون] (الرباط: منشورات عكاظ، 1991)، ص 23.

(23) Bensalem Himmich, Au pays de nos crises: Essai sur le mal marocain (Casablanca: Afrique-Orient, 1997), p. 163.

(24) التعبير للأستاذ عبد القادر الفاسي الفهري، في: الاتحاد الاشتراكي ، العدد 5434 (1998).

المشترك نريد للأمازيغية أن تستفيد من العربية في ما يتصل بكتابتها ؛ وفي هذا الجو نريد للفصحى أن تسترد مكانتها ودورها في الإدارة والاقتصاد والتجارة والمقالات، وأن تندمج مع التكنولوجيا فتخلق بذلك علاقة ثقافية قوامها الاحترام مع اللغة الفرنسية، لأن الفرنسية الآن هي أكثر من لغة انفتاح ثقافي، بل هي لغة تحل محل العربية في مجالها الحيوي الذي يفتح أمامها إمكانات التطور والحداثة . في هذا الجو، نريد للدارجة وللفصحى أن تنسجا في ما بينهما علاقات أخذ وعطاء، علاقات تكامل .

إن بلداً ليس فيه تشريع وتخطيط لغويان، بلد لا يمكن إلا أن يفرط في حقوقه اللغوية. إن بلداً لا تكاد مؤسساته الرسمية وغير الرسمية (وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة، مؤسسات التعريب... إلخ.) تهتم بوضع اللغات بالمغرب وبتصحيح هذا الوضع، وبإصلاح اللغات وصيانتها وتحديثها لهو بلد يهدر طاقاته. إن بلداً يصلح سياسته، ويصلح اقتصاده، ويصلح تعليمه، ويصلح تجارته، ويصلح سياسته ولا يفكر في إصلاح أوضاعه اللغوية وترشيد لغاته ، لهو بلد قد عرّض هويته للاضمحلال.

إن إصلاح التعليم الذي يفكر فيه اليوم رجال السياسة إصلاح ناقص ما لم يسبقه أو يواكبه إصلاح لساني، لأننا نتصور أن أي إصلاح لساني سابق على أي إصلاح تربوي، وأن أي مشروع لساني منسجم ومتماسك سابق على أي مشروع إصلاح تربوي. إن في قلب إصلاح التعليم إصلاح الوضع اللغوي الفاسد.

لا تَوافقَ مع التلفيق اللغوي، ولا حداثة مع تأخر لغوي. إن التوافق الحداثي هو القادر وحده على البحث عن حل واقعي وحداثي للوضع اللغوي، أي الاتفاق حول أولويات لغوية.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أمر إدخال الفصحى في القطاعات التي تهيمن عليها اللغة الفرنسية، بما في ذلك قطاعات فرعية في التعليم كقطاعي الاقتصاد والإدارة. لأن اللغة لن تستعيد حيويتها ولن تتغلب على صعابها إلا باستعمالها للوقوف، لحظتها، على ما قد يعتريها من نقص، فنتمكن بذلك من خلق أدوات تحديثها وإنعاشها. إن لغة خارج المدار الفعلي للحياة اليومية والعملية، لغة محكوم عليها بألا تتطور وبهذا تبقى كل الإصلاحات التي قد يجريها عليها مثقفوها وعلماؤها إصلاحات فوقية وذهنية لا تجد المجال لتطبيقها وتجريبها. وفي هذا السياق، وجب العمل على نشر أسماء الأشياء

بالعربية على نطاق واسع في مختلف مناحي الحياة والحقول المعرفية، إذ إننا لا نستطيع التداول بالعربية في موضوعات ما لم تسعفنا الفرنسية بألفاظها، ويعني ذلك البدء في تعريب الحياة العامة واتخاذها وسيلة لتوصيل المعرفة والتكنولوجيا. مثلما وجب إفساح المجال للأمازيغية لتطور نفسها وتكتسب أهليتها العلمية والميدانية (الخط والمعيرة والتحديث..) إلى جانب العربية لصيانة الميثاق الروحي الذي جمع بينهما في التواصل والمعرفة، وللاتحاد ضد سلبيات العولمة وضد إحلال لغاتها محل اللغات المحلية. هذا التحديث مسؤولية وطنية أخلاقية يتولى القيام به أولاً القطاع العمومي باعتباره شأناً عاماً، لكن ذلك لا يعفي القطاع الخاص من البدء بالاعتناء به. مثلما يرجى البحث عن حل وضع الفرنسية بما لا يضر بالفئات المستعملة لها (مرحلة انتقالية). إن على اللغات الأجنبية أن تخدم اللغات المحلية لا أن تحل محلها.

لكننا نعلم أن تعدد اللغات يعد عائقاً أمام التبادل وحركية العمل والتكنولوجيا والإعلام. ذلك أن تعدد اللغات قد يعمل على تأخير التحديث.

## خاتمة

لقد حاولنا أن نبسط، بنوع من الجرأة الفكرية، موقفاً عن الوضع اللغوي في المغرب وعن موقعة اللغات في المغرب. وكنا نخص بالذكر اللغتين الوطنيتين: العربية والأمازيغية ولهجاتهما عملاً على إدخال المواطن في قلب هموم العصر بوسيلة تواصله الروحية، ولا نعتقد أن مثل هذا الموقف يناهض أي لغة من اللغات الأجنبية المستعملة في المغرب، وإنما يخصها بموقعها الثقافي والحضاري الذي ينبغي أن يخدم اللغتين المحليتين لا أن يحاربهما في عقر دارهما؛ فقد ولّى زمن الاستيطان اللغوي .

## (15)

# العولمة والدولة القومية:

# أربع أطروحات [*]

**سعيد المتدين** [**]

## تمهيد

قد لا يكون من الأوفق التقدم في النقاش حول أثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية، إلا إذا كان الأمر مسبوقاً بعملية تحديد مفهوم العولمة وإبراز أهم خصائصها والملامح البارزة لمشروعها من جهة، وكذا الأسس التي ينبني عليها مفهوم الدولة والشروط الضامنة لاستمرارها وسيادتها من جهة ثانية. وبغير هذا وذاك، تكون العلاقة بين العولمة والدولة القومية غير واضحة الملامح والقسمات، ولا يمكن الحسم في طبيعتها ومضمونها معاً، هل هي علاقة نفي وتجاوز وقطيعة؟ أم هي علاقة استمرار وتواصل وتفاعل؟

ولكن قبل الخوض في هذه الإشكالية العميقة، علينا أولاً أن نحدد طبيعة التعريف الذي سنسبغه على كل من العولمة والدولة، فلو قمنا مثلاً بتعريف العولمة تعريفاً اقتصادياً محضاً، وأطلقنا على الدولة تعريفاً سياسياً، فإننا، بشكل ضمني، نكون قد كرسنا أطروحة انحسار الدولة مقابل هيمنة العولمة

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 6، العددان 59 ـ 60 (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 2004).

(**) باحث عربي.

وانتشارها بمقتضى كون السياسي أصبح مرهوناً بالاقتصادي وجزءاً منه.

إن الأساس المكين لتجاوز السقوط في هذا التحديد المسبق، هو النظر إلى العولمة كظاهرة شمولية تطال مستويات الحياة الإنسانية كافة، وتسعى إلى بلورة أطروحة ذات أبعاد كونية وإلزامية إلى حد ما، في حين تقترح الدولة نفسها ككيان قائم بذاته تجتمع فيه المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتؤسس بنية متكاملة على شكل عضوي.

إن إشكالية العولمة والدولة القومية تفتح على جملة من الأسئلة التي تعمّق السجال وتدفع به نحو أفق دقيق وبناء؛ فما هي طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة القومية؟ هل تلغي العولمة إلى حد كبير السيادة الوطنية والقومية؟ أم إن تأثير العولمة على الدولة أمر مبالغ فيه؟ هل انهار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ إلى أي حد يمكن القول إن نهاية الحدود تعني نهاية الدولة؟

إن تأملاً ممعناً في تاريخ تطور الدولة القومية منذ ظهورها حتى اليوم، يفضي إلى استنتاج مهم، مفاده أن الدولة قد عرفت في سيرورتها وحركيتها جملة من المتغيرات، توصف تارة بأنها تغير في دور الدولة، وتارة أخرى بأنها تراجع وانحسار في قوة الدولة، وما يحدث اليوم من تغيرات ومستجدات في منظومة الدولة لا يمكن الحسم في طبيعته، والقول إن الأمر يتعلق قطعاً بانحسار الدولة القومية أو عكس ذلك. إن درجة وصف التغيرات التي طرأت على بنية الدولة زمن العولمة يمكن قياسها، إلا أن ترجيح هذه الأطروحة أو تلك يبقى رهناً بتوجهات الباحثين والحقول المعرفية التي تؤطر نظرتهم إلى الظواهر.

ومهما يكن من أمر، فإن السجال حول أثر ظاهرة العولمة على الدولة القومية قد أسس في تصورنا لأربع أطروحات على الأقل، أسميناها من باب التمييز بما يلي: 1 ـ الأطروحة المتشائمة، 2 ـ الأطروحة المتفائلة، 3 ـ الأطروحة المعتدلة، 4 ـ الأطروحة التوفيقية.

## أولاً: الأطروحة المتشائمة

يرى أنصار هذه الأطروحة أن هناك صراعاً مستمراً ومتجذراً بين العولمة والدولة، فالعولمة تقلل من أهمية الحدود وتسعى جاهدة إلى تذويبها، بينما تؤكد الدولة على الحدود كضامن للاستقرار والسيادة؛ العولمة تعني توسيع

الحدود في حين تعني الدولة تعميق الحدود وترسيخها. إن هذا الصراع العميق بين العولمة والدولة سيفضي، جدلاً، إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة وتآكل السيادة الوطنية الضامنة للشرعية والاستقرار. ولترسيخ هذه الفكرة، يستند أصحاب الأطروحة المتشائمة إلى تعريفهم لمفهوم الدولة القومية لرصد مجمل الخصائص المميزة للدولة والتي بدونها يصبح الحديث عن الدولة ككيان قائم بذاته أمراً متجاوزاً.

تؤكد المدرسة التقليدية في دراستها لمفهوم الدولة القومية تطابق حدود الدولة مع حدود الضمير القومي، معتبرة هذه الحدود عاملاً مميزاً للأمم وضامناً لهويتها وسيادتها وشرعيتها القانونية والتاريخية. وترى المدرسة الحديثة أن الدولة القومية ترتبط بظاهرتي الحدود الإقليمية والولاء القومي، وهو تطور جاء كنتيجة للتحولات العميقة التي لحقت بالنظام الإقطاعي الذي أثبت عدم قدرته على تثبيت دعائم النظام الملكي والإمبراطوريات الاستعمارية، فظهرت الدولة القومية متماسكة ومتوازنة على أنقاض القرون الوسطى.

لقد أصبحت الدولة القومية منذ مؤتمر ويستفاليا1648 (Westephalia) م، صاحبة السيادة المطلقة التي لا تعلوها سيادة، والسيادة هي السند القانوني الذي تستند إليه الدولة في مباشرة صلاحياتها الداخلية والخارجية، وهي السلطة العليا التي لا تعادلها سلطة أخرى، والتي تسمح للدولة بممارسة وظائفها واختصاصاتها داخل إقليمها الوطني أو مجالها الجغرافي بشكل انفرادي، كما تعني السيادة: الاستقلال التام عن الدول الأخرى بحيث لا يتم تلقي الأوامر والتعليمات من سلطة خارجية.

إن امتلاك الدولة للسيادة، إذاً، يجعلها تمارس حقوقها السيادية سواء في المجال الداخلي أو في المجال الخارجي، وما يهمنا نحن في هذه الدراسة هو الوقوف عند أحد هذه الحقوق السيادية التي تتمتع بها الدولة، وهو حق وضع القيود التي تراها في مواجهة دخول الأفراد والبضائع والأفكار إلى إقليمها، ما يعطي أهمية بالغة للحدود الإقليمية التي يعتبر تذويبها تآكلاً في السيادة ونبشاً في شرعية الدولة.

بعد الحرب العالمية الثانية، عرفت الساحة السياسية الدولية مجموعة من التغيرات المتراكمة أدت إلى فشل الدولة القومية في حماية طبيعتها الإقليمية وقداسة حدودها الرمزية؛ لقد أدت الثورة التي لحقت بأدوات الاتصال

ووسائل المواصلات إلى انسياب للأفراد والبضائع والأفكار والقيم عبر الحدود القومية، وكان ذلك بمثابة ضربة قوية لخاصية الحدود الإقليمية الصلبة التي تمتعت بها الدولة القومية عبر عدة قرون، كما إن التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وكذا تعاظم الشركات متعددة الجنسيات وتحكّمها في توجيه الاقتصاد العالمي، أدى إلى تراجع الأهمية الاستراتيجية للحواجز الجمركية، وبالتالي اختراق الحدود وتكسيرها.

إن العولمة بما هي دعوة إلى تذويب الحدود الإقليمية، وجسر لسيطرة قوى الأسواق المالية وإلزام الحكومات باتباع سياسات معينة، تتدخل بشكل صريح في شؤون الدولة، وتزيل العامل الوطني من مكانته الاستراتيجية المركزية، وتبخّر المفهوم التقليدي للحدود الوطنية، ما يفضي إلى الانحسار في مفهوم السيادة القومية، وبالتالي الإعلان عن نهاية الدولة.

ترتبط مضامين هذه الأطروحة بالموقف الذي عبر عنه محمد عابد الجابري في معرض تناوله إشكالية العولمة في الوطن العربي . لقد تصور الجابري العولمة كعالم تختفي فيه الدولة والأمة والوطن، وذلك بموجب كون نظام العولمة يتجاوز في أبعاده ومضامينه ركائز الدولة ومحدداتها، فنظام العولمة بما هو دعوة لتذويب الحدود ورفع الحواجز وإحلال الخوصصة، يحجّم سلطة الدولة ويسلب صلاحياتها وأدوارها الحيوية، ما يجعله يكرس بشكل صريح أطروحة نهاية الدولة، وقد عبر الجابري عن هذا الموقف بوضوح في قوله «العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر على القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية» [1].

## ثانياً: الأطروحة المتفائلة

يرى أنصار الأطروحة المتفائلة أن الأمر في إطار العلاقة بين العولمة والدولة القومية لا يعني نهاية الدولة، بدليل أن انحسار دور الدولة وتآكل السيادة وذوبان الحدود لا يكون إلا في حالة الاستعمار.

(1) محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 228 (شباط/فبراير 1998)، ص 19.

إن مقولة نهاية الدولة هي مقولة متهافتة ومتداعية ولا تجد لها سنداً أو تأسيساً، إنها مقولة ـ بحسب المتفائلين ـ تختلط فيها الأيديولوجيا بفلسفة الافتتان بأخلاقيات الهدم والنهاية والتشاؤم، ولا ترقى إلى مستوى الطرح العلمي الأكاديمي؛ فالدولة زمن العولمة كيان قائم بذاته، تمارس سياستها الداخلية والخارجية على نحو يضمن لها السيادة والشرعية القانونية، كما إن الدولة لا تدخر جهداً في القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتتدخل في معظم الحالات كمقنّن ومشرع.

ويسوق أنصار الأطروحة المتفائلة جملة من الدلائل التي تؤكد صحة المقولة التي تنطلق من التركيز على قوة الدولة واضطلاعها بوظائفها على نحو أشمل وأتم، وهي كما يلي:

1 ـ إن نفقات الدولة ما زالت مرتفعة في جلّ دول العالم، مما يسمح للدولة بالقيام بدور كبير في الاقتصاديات القومية انطلاقاً من سيطرتها على جزء كبير من موارد المجتمع وتوجيه هذا الجزء لتحقيق أهدافها.

2 ـ إن أغلب الشركات الدولية توجد أصولها في وطنها الأم، وجزء كبير من مبيعاتها يُستهلك في الوطن الأم، لذلك فهي متجذرة في الوطن الأصلي وتحتاج إلى الدولة في مجالات عديدة.

3 ـ إن «عولمة» رأس المال المتمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة محدودة جداً، فلو كانت هناك عولمة حقيقية لرأس المال لما اعتمدت الغالبية العظمى من استثمارات أية دولة على ادخاراتها الوطنية، ولتمكنت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أن تمول إلى درجة كبيرة الاستثمارات القومية[2].

4 ـ إن أغلب دول العالم الثالث لا تسمح بحرية تحويل عملاتها المحلية إلى عملات أجنبية رئيسة قابلة للتحويل بهدف تمويل نزوح الرساميل، لذلك فإن أغلب دول العالم لا تخضع لدور الأسواق المالية الدولية، وبالتالي فإن ما يسمى بـ العولمة المالية، لا يشمل كل دول العالم، وهذا ما يجعل الحديث عن السيادة في هذه الدول أمراً ممكناً.

5 ـ إن الشركات متعددة الجنسيات بقدر ما تتعاظم وتزداد قوتها، بقدر

(2) محمد الأطرش، «العرب والعولمة: ما العمل؟،» المستقبل العربي ، السنة 20، العدد 229 (آذار/مارس 1998)، ص 107.

ما تحتاج (وتطالب) بضرورة «وجود الدولة/الأمة إلى جانبها» لا في ما يخص تمويلها للبنيات التحتية الوطنية المكلفة، ولا في تشجيع استثماراتها في البحث والتنمية والتطوير التكنولوجي، ولا في تمكينها من العقود الوطنية ذات المردود العالي، ولكن أيضاً وبموازاة مع ذلك، في مساعدتها قانونياً وتجارياً ودبلوماسياً وسياسياً، لخوض «صراع البقاء» على مستوى الأسواق العالمية [3].

وتسعى بعض المنظمات الدولية إلى تبنّي الأطروحة المتفائلة في سياق تحديدها لمفهوم العولمة، وقد ظهر هذا التحديد في صورة خطاب يروم بامتياز الترويج لمقولة العولمة وتوسيع مساحة استيعابها وتمثلها بين سائر الدول، ولعل تفاؤل هذه المنظمات مسنود إلى خلفية تقترح فيها العولمة نفسها كمكسب يفتح آفاقاً جديدة أمام المصالح الاقتصادية للدولة، ويدفع إلى تحقيق نوع من التوازن والتكامل العالميين، انطلاقاً من تعميق التبادل الحر على مستوى السلع والخدمات وتوسيع دائرة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية.وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالدول المتخلفة إلى مواجهة الكثير من التحديدات وتحقيق النمو والتقدم.

وسواء تعلق الأمر بصندوق النقد الدولي أو البنك العالمي أو بمنظمة التجارة العالمية، فإن الأطروحة واحدة، والأهداف والخلفيات والتوجهات أيضاً واحدة. إن هذه المؤسسات والمنظمات العالمية تختزل دعوة تتجه بالأساس إلى محاولة إقناع الدول النامية بأهمية وضرورة نظام العولمة وتوسيع دائرة الاتفاق حوله باعتباره الخيار الاستراتيجي الوحيد الضامن للاستقرار والرفاه العالمي. كما تسعى هذه المنظمات إلى تبديد مخاوف الدول من سيناريوهات نهاية الدولة وتآكل السيادة، وذلك من خلال التبشير بعولمة أليفة ونافعة على ذات إيقاع العولمة السعيدة التي سعى ألين مينك (Alin Minc)إلى التنظير لها في كتابه( La Mondialisation heureuse ) [4]

### ثالثاً: الأطروحة المعتدلة

تقوم هذه الأطروحة على فكرة أساسية مفادها أن علاقة العولمة بالدولة القومية لا تسير في اتجاه تراجع قوة الدولة وتآكل سيادتها، بقدر ما يتعلق

(3) يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة؟ (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1999)، ص 49.

(4) Alain Minc, La Mondialisation heureuse , tribune libre (Paris: Plon, 1997).

الأمر بتراجع في وظيفتها. لذلك فإنه من السابق لأوانه القول إن عصر الدولة القومية قد انتهى وحلّ محله عصر اللادولة ونهاية الحدود الوطنية؛ فالدولة كشكل أرقى من أشكال تطور المجتمع البشري ما زالت كياناً ينعم بالسيادة والقوة والاستقلالية، وإن ما حدث من تغيرات ومستجدات في مفهوم الدولة القومية زمن العولمة لا يعدو كونه تراجعاً في وظيفة الدولة وتقليصاً لبعض أدوارها الاقتصادية، كالتدخل المباشر في عملية الإنتاج، وحماية منتجيها من المنافسة الخارجية. ومع ذلك، فإن الحديث عن الدولة القومية كدولة قوية وفاعلة ومستقلة عن كل توجه خارجي، يبقى أمراً ممكناً وارداً.

وبناء على هذه الأطروحة، فإن علاقة العولمة بالدولة لا تمس مكونات الدولة وشروط سيادتها، بل هي علاقة تروم بالدرجة الأولى إعادة صياغة وظائف الدولة وتوجيه استراتيجيتها وسياستها الاقتصادية على نحو يسمح لهذه الأخيرة بامتطاء قاطرة العولمة.

### رابعاً: الأطروحة التوفيقية

في محاولة رولاند روبرتستون لرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان، نلمس اتجاهاً طريفاً ومثيراً في صياغة أطروحته، ذلك أن نقطة البداية عند روبرتستون هي ظهور الدولة القومية الموحدة، على أساس أن هذه النشأة تمثل نقطة تاريخية فاصلة في تاريخ المجتمعات المعاصرة. إن شيوع المجتمعات القومية في القرن العشرين ـ بحسب روبرتستون ـ هو فعل من أفعال العولمة، ونفهم من هذا الكلام أن الدولة القومية التي دخلت في صراع محتدم مع العولمة هي في الأصل مكون من مكونات العولمة وعامل مهم من عوامل تعجيل وتسريع ظهورها.

لقد شكّلت الدولة عبر مراحل تطورها مرتعاً وعشّاً لظاهرة العولمة، وسار هذا التطور في اتجاه التأسيس لمشروع العولمة واحتضانه إلى أن أصبحت الدولة أكثر تهيؤاً لاستلهام أطروحة العولمة والتماهي مع أبعادها واتجاهاتها. وينطلق أنصار الأطروحة التوفيقية من هذه الفكرة لبناء تصور نتيجته الأساسية هي حدوث تحالف بين الدولة والشركات متعددة الجنسيات التي هي القلب النابض للعولمة.

إن تحالف الشركات مع الدولة من شأنه أن يضمن للشركات سنداً قانونياً وتجارياً وسياسياً، ويمكّنها من الحصول على الشرعية الاجتماعية ـ التاريخية

الجديدة التي هي في حاجة إليها [5] . كما إن هذا التحالف يضمن للدولة مكانة استراتيجية كفاعل مباشر في السباق التكنولوجي والصناعي والاقتصادي العالمي، كما يهيئها للدفاع عن مشروعيتها، وشرعنة سياستها التجارية الخارجية.

## خاتمة

لقد سمح لنا هذا التصنيف بوضع خارطة لمجمل الجهود النظرية في فهم واستيعاب طبيعة العلاقة بين العولمة والدولة القومية، وقد قمنا بصياغة هذه الجهود ضمن أربع أطروحات تراوحت بين التشاؤم والتفاؤل والاعتدالية والتوفيقية، في سياق تفكيرها في مستقبل الدولة زمن العولمة، ولعل هذا المستقبل رهن بنوعية العلاقة الممكنة بين العولمة والدولة القومية وما تنطوي عليه هذه العلاقة من سيناريوهات النفي والاستمرار والتضمن.

ومهما بلغت درجة تطور العولمة وتراكمت جهودها في أفق تحجيم أدوار الدولة والتقليل من فاعليتها واحتواء مكاسبها، فإن الدولة لا تقترح نفسها كطرف سلبي في هذا الصراع، بل هي مقابل ذلك قد تجندت لترسيخ مكتسباتها التاريخية، وإحكام السيطرة على مصالحها الحيوية، والحفاظ على سيادتها واستمرارها، بما يؤهلها لخوض صراع أقل ما يمكن أن نقول عنه إنه متكافئ.

(5) اليحياوي، نفس المرجع، ص 5.

## (16)

# الديمقراطية المعولمة

## العولمة الديمقراطية.. أم دمقرطة العولمة؟ [*]

**محمد زين الدين** [**]

### تمهيد

في عالم العولمة والتفاعل الثقافي والإعلامي القويين أمسى العالم ليس قرية كونية (The Global Village)فحسب [1] ، بل أسرة كبيرة تتوحد على مستوى نمط الاستهلاك بمفهومه الشمولي بشكل يشمل الجانب الاقتصادي مثلما يشمل الجانب الاجتماعي والسياسي والإعلامي، ميزته الأساسية انمحاء نظام الثنائية القطبية وتعويضها بأحادية قطبية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث أمسينا اليوم ليس أمام نظام للعولمة فحسب، بل نظام للأمركة يسعى إلى بسط سيادته على العالم بطرق حضارية تتخذ من تبني النهج الديمقراطي والتحرر الاقتصادي واجهة أساسية لترجمة هذا النظام [2] .

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 8، العدد 73 (تشرين الثاني/نوفمبر 2005).

(**) أستاذ العلوم السياسية، كلية الحقوق، المحمدية ـ المغرب

(1) أول من استنبط هذا المفهوم الكاتب الكندي مارشال مكلوهان (Marshall McLuhan) من جامعة تورينتو من فكرة الحتمية التكنولوجية.

(2) انظر: محمد زين الدين، «المغرب في زمن الأمركة: أي رهانات؟،» مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد ، العدد 2 (2004)، ص 60.

إن السؤال المركزي الذي أمسى يشغل بال الباحثين، ليس البحث في مفهوم العولمة نفسه بل في طبيعة الخطاب الذي تحمله؛ فنحن اليوم لسنا أمام شكل واحد وموحد من العولمة، بل أمام منظومة كاملة ومتكاملة يتداخل فيها المعطى السياسي بشكل وثيق مع المعطى السوسيو- ثقافي.

لكن قبل هذا وذاك، تتناثر جملة من التساؤلات المركزية من قبيل: ماذا نعني بالعولمة؟ وكيف برزت إلى حيز الوجود؟ وما هي أبرز مظاهرها؟ وأي موقع ستحتله الاقتصادات النامية في زمن العولمة؟

وغير بعيد عن هذه التساؤلات الأولية يبرز سؤال نوعي يتعلق بشرعية ومشروعية نظام العولمة. بمعنى أدق: هل من المجدي التبشير بالديمقراطية المعولمة كما هو متعارف عليها حالياً؟ أم ينبغي دمقرطة العولمة حفاظاً على مستقبل البشرية؟ وإذا كان الاحتمال الثاني هو الوارد؟ فما هو السبيل لتجاوز إكراهات العولمة؟

للإجابة عن هذه التساؤلات، سنفرد القسم الأول للبحث حول ماهية العولمة، فيما سنفرد المحور الثاني لتسليط الأضواء حول إرهاصات الديمقراطية المعولمة.

## أولاً: ما العولمة؟

إن العولمة ليست نظاماً اقتصادياً فحسب، بل منظومة كاملة ومتكاملة يحضر فيها الجانب السياسي إلى جانب الجانب الاجتماعي؛ فمثلما هي منظومة اقتصادية فإنها أيضاً أيديولوجية واضحة المعالم تخلص بشكل كبير للنظام الأمريكي على اعتبار أن العولمة لا تعدو أن تكون الوجه الآخر لمصطلح الأمركة، أي نشر وتعميم النموذج الأمريكي في العالم؛ ولعل العدوان على العراق يترجم مرحلة متقدمة في مسلسل العولمة، ألا وهي عسكرة العولمة؛ فبعدما تم التمهيد للعولمة اقتصادياً واجتماعياً، ها هي الولايات المتحدة تخطو خطوة جديدة في نظام العولمة.

### 1 ـ ماهية العولمة

للإحاطة بمفهوم العولمة، لا بد لنا من التوقف ـ بإيجاز شديد ـ عند مجمل التعريفات التي أعطيت لها سواء على المستوى المفاهيمي أو المؤسساتي؛

فالمفكر العربي محمد عابد الجابري، يشير إلى أنها ترجمة للكلمة الفرنسية التي تعني جعل «الشيء» على مستوى عالمي؛ أي نقله من المحدود والمراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة؛ والمحدود هنا هو أساساً الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك؛ نقل البضائع والسلع، إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو بالسياسة أو بالثقافة. أما اللامحدود، فالمقصود به «العالم» أي الكرة الأرضية؛ فالعولمة إذاً، «تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها» [(3)].

أما المؤسسات المالية ـ كالمنظمة العالمية للتجارة أو صندوق النقد الدولي ـ فإنما تنظر إلى العولمة باعتبارها ترابطاً في المصالح الاقتصادية للدول اعتماداً على بعضها البعض من أجل توسيع وتنويع تبادل البضائع والخدمات وتنشيط الحركة الدولية لرؤوس الأموال وكذا نتيجة لتسريع انتشار التقنيات الحديثة في ما بينها.

فيما يذهب تعريف آخر إلى اعتبارها تصريفاً للتفاعل بين تكثيف الانتقال الدولي للموارد، وتكثيف مجال المنافسة من خلال عمل المشروع متعدد الجنسيات؛ فالعولمة لا تعني تغييراً كمياً للأسواق، بل إنها إفراز لأسواق جديدة تتجاوز البنيات الوطنية والدولية لتخلق لنا ما أمسى يعرف بـ الاقتصاد الكوني (L'Economie globale) ، الأمر الذي دفع الباحث الاقتصادي الإنكليزي ريتش، إلى النظر إليها ليس كمشروع كبير أو مجموعة من المشاريع الصغيرة، بل كشبكة من المشروعات يعمل مركزها على إعطاء التوجهات الاستراتيجية وإحداث الروابط بين مختلف مكوناتها.

إن العولمة في جوهرها مسلسل يهدف إلى توحيد العالم في مختلف الميادين، فيبدو كحتمية قائمة على التطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة التي شهدت دفعة نوعية وتحولات جذرية في نهاية القرن الأخير؛ فكيف حدث هذا التحول؟

---

(3) انظر: محمد عابد الجابري، «العولمة: نظام وإيديولوجيا،» في: العرب وتحديات الهيمنة والعولمة ، سلسلة الكتاب الثقافي السنوي؛ 2 (الرباط: المجلس القومي للثقافة العربية، 1997)، ص 15.

**2 ـ التطور التاريخي لمسلسل العولمة**

جاءت العولمة كامتداد لمسلسل التدويل، إذ عكست عملية تعجيل وترسيخ لظاهرة التدويل من خلال إحداث تحول نوعي في وتيرة العلاقات الاقتصادية الدولية؛ والواقع أن مسلسل التدويل مرّ بمرحلتين أساسيتين:

**الأولى** ، انطلقت مع الجزء الأخير من القرن الـ 19.

أما **الثانية** ، فبرزت ملامحها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت بتوسع كبير في حجم المبادلات التجارية. وقد ساهم التقاء الظاهرتين التجارية والمالية في تطوير مسلسل النمو انطلاقاً من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى حدود السبعينيات، ليرافق كل هذا التحول تقدم مضطرد في العملية الإنتاجية. بيد أن التحول النوعي الذي مس مسلسل التدويل، لم يكن وليد التقدم الحاصل في عملية انتقال رؤوس الأموال والمبادلات التجارية، بل يرجع بالأساس إلى التقاء الظاهرتين معاً بحكم حضور أربعة عوامل رئيسة يشكّل تشابك وتعدد الاستثمارات الخارجية أولها ، وتوحيد الطلب ثانيها ، وحدوث تطور تكنولوجي سريع ثالثها ، وتحرير الأنشطة الاقتصادية بالعالم كالانتقال من تحرير تجارة المواد إلى تبادل الخدمات؛ التقليص التدريجي لحقوق الجمرك؛ التخلي عن التقنينات المعمول بها في الحياة المصرفية، رابعها .

لقد كان لنمو التجارة العالمية، المحرك القوي للاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة من عام 1945 حتى عام 1973، الأثر القوي على بداية الإرهاصات الأولية لنظام العولمة ليتقوى هذا التوجه انطلاقاً من عقد الثمانينيات، جاعلاً من الاستثمار الأجنبي المرتكز على الشركات العابرة للقارات قطب الرحى، فما هي مميزات هذه الشركات؟

أ ـ توزيع جغرافي واجتماعي سيئ، إذ يرتكز في الدول الصناعية القوية.

ب ـ يرتبط عملها بمحيط البلدان المستقبلة .

ثمة جملة من الكتابات التي مهدت بكيفية دوغمائية لنظام الديمقراطية المعولمة؛ فكتابات فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ ، وصاموئيل هانتغتون حول صراع الحضارات ، ووليام كريستول وروبرت كاغان حول حاجة العالم إلى الهيمنة الخيّرة ، كلها أدبيات نظرت إلى نظام العولمة؛

فحينما أشار فوكوياما على «أن الطريق إلى الديمقراطية ونظام السوق قد أزاحت عرضية الاشتراكية» ـ في مقالته حول «نهاية التاريخ»، الصادرة في سنة 1989 ـ فإنه كان يقدم النموذج الذي يرسم ملامح الفكر السياسي الغربي ومن ثم يمنح للساسة إطاراً مرجعياً على هديه يسيرون؛ ليرفع الساسة عقيرتهم بالمناداة بتطبيق الديمقراطية ونظام السوق في أرجاء العالم وقد انهد حائط برلين؛ بل إن مستشار الأمن القومي السابق للرئيس الأمريكي، أنتوني ليك، قدم إطاراً مرجعياً للسياسة الخارجية الأمريكية في خطاب ألقاه بمعهد هوبكنز الشهير في خريف 3199، حول تعميم الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وقد نظر المراقبون آنذاك إلى هذا الخطاب وكأنه الإطار المرجعي أو الأنموذج لعالم ما بعد الحرب الباردة، فصاغ الخطاب السياسي آنذاك تعابير مثل «الصناديق عوض البنادق، أو شخص واحد؛ وصوت واحد، لكن ليس مرة واحدة» [(4)].

في الاتجاه نفسه ستذهب تصريحات مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين الدوليين أمثال روناتو روجييرو المدير العام السابق للمنظمة العالمية للتجارة، حينما صرح أمام قمة لرؤساء دول ميركوزور لأمريكا اللاتينية التي عقدت في مدينة أسونسيون عاصمة البارغواي في تموز/يوليو 1997، مشيراً إلى أن: «العولمة لا تعني فقط تحرير التجارة وتنقّل الرساميل والاتصالات التكنولوجية، إنما تعني التقارب المتزايد في المصالح والأهداف والتطلعات والآمال وكذا تماثل التصور والإدراك والرؤية نحو العالم... وإلى نسج روابط متينة في علاقات التعاون عبر الحدود» [(5)].

**3 ـ أبعاد وتجليات العولمة**

أيا كانت المسميات التي تطلق على المرحلة الحالية، فإن العولمة تتخذ خمسة أبعاد أساسية:

**أولها،** المجال المالي المتجلي أساساً في التدفقات القوية للمال وأسواق

(4) انظر: حسن أوريد، «الديمقراطية في الميزان،» مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب Prologues: Revue = maghrébine du livre، العدد 11 (كانون الأول/ديسمبر 1998)، ص 42.

(5) عباس برادة السني، العولمة الاقتصادية: ملامح، أبعاد، اتجاهات ، سلسلة المعرفة للجميع؛ 12 (الرباط: منشورات رمسيس، 1998)، ص 17.

العملات والبورصات. و ثانيها ، المجال التقني المرتكز على الشركات العابرة للقارات والوكالات الحكومية. و ثالثها ، المجال الإثني الذي يبرز من خلال تزايد الهجرة والسياح، و رابعها المجال الإعلامي الذي يشهد ثورة عارمة في تدفق الصورة والمعلومة، و أخيرها، المجال الأيديولوجي الذي يشكل الخزان الاستراتيجي للعناصر الأربعة بحيث يشمل ترسانة غنية من الأفكار والتوجهات التي سترسم معالم جديدة للخريطة البشرية.

فهل تعني العولمة اليوم ما كان يعنيه الاستعمار بالأمس؟ أم العولمة مرحلة متقدمة يمكن اعتبارها بما بعد الاستعمار؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هي نتائجها على الدول الفقيرة التي ما زالت لم تتخلص بعد من مخلفات الاستعمار القديم؟

بيد أن السؤال المركزي هنا هو: كيف ستحوِّل العولمة عالم اليوم من عالم الصراع والتفاوت الطبقي إلى عالم إنساني؟

يروّج أنصار العولمة بأنها نظام مثالي سيجلب الازدهار للإنسانية بتجنيبها هزات الأسواق المالية؛ مثلما ستشكل منقذاً لدول العالم الثالث؛ فقد جاء في دراسة لمجلة الإيكونوميست اللندنية، أن البلدان النامية سوف تتجاوز في أفق سنة 2020، الولايات المتحدة الأمريكية إذ ستستحوذ على 60 في المئة من إنتاج العالم، فيما لن يتمكن الاتحاد الأوروبي من الحصول إلا على 40 في المئة، ومبررهم في ذلك أن حركة رأس المال بالتجارة الحرة سوف تقود إلى انتقال هائل للصناعات التحويلية بفعل تدني أجرة العمال بدول العالم النامي مقارنة مع الدول المتقدمة، ما سيفضي إلى تدمير الإنتاج واليد العاملة في الغرب.

وفي الاتجاه نفسه، برزت كتابات عديدة مبشرة بنعيم العولمة. حيث نجد في هذا الصدد مقاربات كل من بول هيرست وغراهام تومبسون وغاري بيرتلس وروبرت لورانس وليتان وشابيرو، التي تصب في هذا الاتجاه؛ ففي كتابهم الجماعي جنون العولمة ، لم يتردد هؤلاء الأنصار في الإفصاح صراحة عن فضائلها معتبرين أن العولمة بوصفها ظاهرة ناتجة عن التقدم العلمي والتقني وعن تطور البشرية بشكل عام، تفتح الطريق أمام فرص كبيرة لتكريس الديمقراطية؛ فهي ظاهرة ستعمل على تقريب الشعوب من بعضها البعض، فتلغي الحدود، ومن ثم تشجع التطور نحو الديمقراطية

خصوصاً من خلال حرية تنقل أكبر للأفراد والبضائع؛ كما إن تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديث الذي هو أحد أهم جوانب العولمة، يتيح فرصاً واسعة للإعلام للتبادل والاتصال بين الشعوب؛ كما إن وجود منظمات دولية مختلفة كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، ووكالة الاستثمار متعددة الأطراف، والمنظمات النقابية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وتجمعات المنتخبين من كل مناطق العالم بالرغم مما تتعرض له من ضغوط ورقابة من لدن الدول القوية تتيح آفاقاً واسعة للتشاور بين حكومات وشعوب العالم.

ويعتقد دعاة العولمة أن السوق تدفع الديمقراطية إلى آماد تعجز عن الوصول إليها السياسة الديمقراطية، فيصور لنا صاموئيل هانتنغتون الديمقراطية المعولمة التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في تصديرها إلى العالم قائلاً: «إن أكثر الفوارق السياسية أهمية بين البلدان لا يتعلق بشكل حكوماتها؛ بل بدرجة حكومتها؛ فالفروق بين الديمقراطية والدكتاتورية هي أقل من الفروق بين تلك البلدان التي يجسد سياستها: التوافق العام، المجتمع، الشرعية، التنظيم،، الفعالية، الاستقرار، وبين تلك البلدان التي تفتقر سياستها إلى هذه الميزات. توضع عادة كل الحكومات سواء الشيوعية الشمولية والغربية الليبرالية بشكل عام في تصنيف النظم السياسية الفعالة، لا النظم السياسية الضعيفة للولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وروسيا.. أشكال مختلفة من الحكومات، ولكن في الأنظمة الثلاثة كلها الحكومة هي التي تحكم، وكل بلد منها هو مجتمع سياسي فيه اتفاق عام بين الشعب على شرعية النظام السياسي، وفي كل بلد يشترك المواطنون وقادتهم في الرؤية حول المصلحة العامة للمجتمع، وفي التقاليد والمبادئ التي يرتكز عليها المجتمع السياسي.

إن في الدول الثلاث كلها مؤسسات سياسية جيدة التنظيم على درجة عالية من المشاركة الشعبية في الشأن العام: أنظمة نافذة للمدنيين تسيطر على الأنظمة العسكرية؛ نشاط واسع المجال من قبل الحكومة في الاقتصاد وإجراءات منطقية فعّالة لتنظيم الخلافة في تولّي المناصب وضبط الصراع السياسي. تسيطر تلك الحكومات على ولاء مواطنيها وبذلك تملك المقدرة على جباية الضرائب عن الموارد وعلى تجنيد القوة البشرية وعلى ابتكار سياسة أو ممارستها؛ فإذا أصدر المكتب السياسي أو المجلس الاستشاري أو

الرئيس قراراً، فإن احتمال تنفيذه من خلال آلة الحكومة سيكون مرتفعاً [6].

بموازاة مع مرحلة التنظير الفكري جاءت تصريحات صناع القرار السياسي لتصب في الاتجاه نفسه، فلم يتردد المسؤولون الأمريكيون بمن فيهم جورج بوش وديك تشيني وهنري كيسنجر، أثناء حرب الخليج وما بعدها، في القول: إن النظام المزمع تأسيسه سيقوم على الحق الذي يضبط سلوك الأمم؛ وإن هذا النظام سيكون تحت قيادة أمريكا التي لن يقتصر تدخلها على المجالات الأمنية والسياسية، بل لابد أن يشمل المجال الاقتصادي أيضاً بحيث يوفر لها القدرة على مراقبة بحار ومحيطات العالم؛ وعلى القيام بالتزاماتها في الشرق الأوسط وأوروبا والمحيط الهادي وجنوب شرق آسيا وباناما، ومواجهة المفاجآت والدفاع عن أوروبا ومصالح الأمريكيين أينما كانت وحيثما تعرضت للتهديد» [7].

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية لم تتردد في الترويج للربط الجدلي بين نظام السوق والديمقراطية، فإن فرنسا لم تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا الخطاب، بل عمدت إلى تبنيه؛ فميتران لم يتردد في خطابه التاريخي في لابول بمناسبة انعقاد مؤتمر فرنسا ـ أفريقيا 1990 ـ إلى الربط بين التنمية والديمقراطية. فإلى أي حد تصمد هذه الادعاءات أمام الواقع السياسي والاقتصادي؟

## ثانياً: ماهية الديمقراطية المعولمة

إن هذه الوعود المجانية لا تصمد أمام لغة الأرقام المفجعة؛ فخمس دول العالم: الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا تتوزع في ما بينها 172 شركة من أصل 200 من أكبر الشركات العالمية، وهذه الشركات المئتان العملاقة هي التي تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي [8]. ومن ثم تسيطر على صياغة القرار السياسي العالمي على اعتبار أن رجل السياسة اليوم

---

(6) J. Timmons Roberts and Amy Hite, eds., From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change , Blackwell Readers in Sociology; [1] (Oxford; Malden, MA: Blackwell, 2000), p. 227.

(7) السني، نفس المرجع، ص 7.

(8) انظر: الجابري، «العولمة: نظام وإيديولوجيا،» ص 18.

أمسى في مرحلة تبعية ملحوظة لرجل الاقتصاد المتطلع دائماً إلى تحقيق الربح من دون التفكير في الأضرار الناجمة عن مخلفات ربح جامح لا يأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي؛ فالرأسمالية الحالية غيرت بنيتها من احتكارات قومية تنتمي إلى دولة محددة ومتخصصة في إنتاج معين... إلى كائن غريب تماماً هو الشركات الكوكبية [9].

لنبق مع لغة الأرقام قليلاً: إذ أشار الباحث المغربي رضوان زهرو، إلى أن الإنتاج العالمي اليوم تسيطر عليه 500 شركة كبرى. وكل سنة تضعف 15 في المئة من الشركات لتتكون وتبرز شركات جديدة ذات طاقة وبنية ونشاطات ورأسمال عالمي. وبذلك تم الانتقال من الاقتصاد المبني على الرأسمالية الوطنية إلى الاقتصاد المبني على الرأسمالية العالمية، تسيطر عليه شركات عملاقة عالمية لا تخضع لأي سلطة وطنية مباشرة [10].

أما «على المستوى المالي، فنشاهد تطوراً سريعاً لأسواق المال ونمواً كبيراً في حجم معاملات البورصات الدولية، حيث ارتفعت من 300 مليار دولار سنة 1995، إلى 1200 مليار دولار في آخر هذا القرن، كما ارتفعت الصفقات في بورصات لندن ونيويورك وطوكيو من 188 مليار دولار سنة 1986، إلى 632 مليار دولار سنة 1998، وهو ما يمثل 80 في المئة من المعاملات الدولية» [11].

**1 ـ مستقبل البشرية في زمن العولمة**

إن التناقض الاجتماعي الذي أفرزته الرأسمالية في قلب النظام العالمي الراهن أفضى إلى إلغاء قدرة كل دولة على تنظيم التراكم الرأسمالي والاستحواذ على فائض القيمة، الأمر الذي أدى إلى تكريس نظام يقوم على أقلية مترفة وأغلبية محرومة على النحو الذي تنبأ به كارل ماركس، لكن هذه

(9) انظر: إسماعيل صبري عبد الله، «أبرز معالم الجدة في نهاية القرن العشرين،» تعقيب رمزي زكي، عالم الفكر (الكويت)، السنة 26، العددان 3 ـ 4 (كانون الثاني/يناير ـ حزيران/يونيو 1998).

(10) انظر: رضوان زهرو، الاقتصاد العالمي المعاصر: مقدمات وآفاق (الدار البيضاء: منشورات مسالك، 2004)، ص 16.

(11) نفس المرجع، ص 16.

المرة مع غياب جبهات أو أرض بكر للرأسمالية الكولونيالية يمكن أن تعوض أثر التناقضات السياسية والاجتماعية للاستقطاب الناشئ عن العولمة؛ فتكثيف التناقضات الاجتماعية جاء كنتيجة لانطلاق العولمة الرأسمالية المتحررة من أي كابح والتي تولد بدورها أزمات مستمرة تقوض الاستقرار داخل كل دولة على حدى [12].

إن مجموع المعاملات المالية اليومية على الصعيد العالمي يبلغ 1500 مليار دولار، وهو ما يعادل مبلغ سنة من حجم تجارة العالم، لكن 99 في المئة من هذا الرقم يروّج في المضاربات ولا يستفيد منه إلا المضاربون، أي أصحاب الشركات أنفسهم طبقاً لمقولة «مني عليّ دارت كؤوسي». أما الواحد في المئة المتبقي من هذه الصفقات الشرهة، فهو فقط الذي يكمن وراء خلق ثروات جديدة.

»فأي رخاء بشري هذا الذي لا يستفيد منه إلا هذا العدد التافه من جنس البشر؟» [13] يحصي إيغناسيو راموني في مقالة عنونها بـ «الحرب الاجتماعية»، نتائج العولمة بقوله: «لقد نشبت 160 حرباً بين دول العالم الثالث في الفترة من 1945 ـ 1990، وعلى العموم فإن الكوكبية كانت علامة على تحول مميز في الصراع العالمي من نزاعات داخل الدول تعكس روابط محددة بين الطبقات والأمم في مرحلة الرأسمالية القومية إلى صراع طبقي عالمي».

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 1994، إلى هذا التحول من نموذج الحروب بين الدول إلى نموذج الحروب داخل الدول، فمن بين 82 نزاعاً مسلحاً من عام 1989 حتى عام 1992، كانت هناك ثلاث حروب فقط بين الدول. وبالرغم من أن المظهر الأساسي للحروب كان ذا طابع عرقي، فإن كثيراً منها كان له طابع سياسيّ أو اقتصادي. وقد بلغ الإنفاق العسكري 815 بليون دولار عام 1992، منها 725 بليوناً أنفقتها الدول الغنية. ويعادل هذا الرقم الدخل الإجمالي لـ 49 في المئة من سكان العالم في العام نفسه.

---

(12) انظر: هانس ـ بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي؛ مراجعة وتقديم رمزي زكي، عالم المعرفة؛ 238 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

(13) انظر: عبد الهادي بوطالب، العالم ليس سلعة: في نقد العولمة ، كتاب الجيب؛ العدد 26 (الرباط: منشورات الزمن، 2001)، ص 77.

إن هذه الوضعية المزرية تقود عالم اليوم إلى ما يمكن أن نسميه بالعنف الاقتصادي الذي تمارسه الدول الغنية بفعل العولمة الليبرالية؛ فقد بلغت اللامساواة الاجتماعية حداً لم يسبق له مثيل؛ فنصف ساكنة العالم تعيش اليوم في فقر مدقع، وأكثر من الثلث تعيش في بؤس عارم، وأزيد من 800 مليون يعانون سوء التغذية، وما يقارب المليار نسمة أميّون، ومليار ونصف لا يتوافرون على الماء الشروب أمام هذه الموجة المتصاعدة لما يمكن أن نسميه بانعدام الأمن الاجتماعي، والتي أمست العديد من دول المعمور كالمكسيك، كولومبيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، تنفق ميزانيات ضخمة لتطويق الحرب الاجتماعية بشكل يفوق ميزانيات دفاعها الوطني؛ فالبرازيل على سبيل المثال لا الحصر تخصص 10.6 في المئة لحماية الأغنياء من ثورة الفقراء، فيما لا تخصص لميزانية قواتها المسلحة سوى 2 في المئة من ناتجها الداخلي [14].

وتشمل مرحلة الفوضى السياسية التي نعيشها حالات تتراوح ما بين الحروب الأهلية، كما في يوغوسلافيا السابقة وعديد من الدول الأفريقية، إلى الصراعات التي تبلغ حد الغليان في أمريكا اللاتينية وآسيا، كما عرفت مدناً مثل لوس أنجلوس وبون وباريس ومعظم العواصم الشمالية، أعمال عصيان مدني تراوحت حدتها؛ كما أدى انعدام الإحساس بالأمن والمخاطر التي تهدد حق الوجود والذي سببته الرأسمالية في مرحلة العولمة إلى إطلاق صراعات ذات طابع أصولي ومحلي وقومي وعرقي وعنصري.

وبينما تقود الطبقة العالمية الحاكمة ـ أي الرأسمالية عابرة للقارات ـ البشرية إلى أزمة حضارية، فإن الحياة الاجتماعية تحت هيمنة رأس المال العالمي تؤدي إلى الإفقار الإنساني بصورة متزايدة، مثلما تنعدم فيها أي قيمة أخلاقية، الأمر الذي دفع سيرج لاتوس إلى الإفصاح صراحة بأن «العولمة التكنو ـ اقتصادية، تؤدي بطريقة شبه آلية إلى أزمة أخلاقية» [15] . ذلك أن الاقتصاد المعولم الجديد قضى على حلم مجتمع الرفاه فأصبح منظّروه يتحدثون عن «مجتمع العشرين» الذي يدفع بفئات اجتماعية متعددة إلى حافة

(14) Ramonet Ignacio, La Guère social, Le Monde diplomatique (novembre 2002 ) .

(15) سيرج لاتوس، «العولمة ضد الأخلاق،» شؤون الأوسط (نيسان/أبريل 1998)، ص 63.

الفقر والتهميش؛ وخلق تربة خصبة لنمو حركات التطرف والنزاعات القومية الشوفينية والبدع الدينية؛ وقد تنبأ بذلك الكاتب الأمريكي المعروف وليم كريدر حينما أردف قائلاً: «تزدهر الفاشية في ظل ظروف اقتصادية ومالية معينة؛ فكل سياسي أمريكي تسلطي يوحي بشيء من الصدقية حينما يعد الشعب بأنه سيحقق له سبل الحصول على لقمة العيش، سيفوز فوزاً باهراً وبخاصة عندما يقدم وعده هذا وقد زخرفه بنبرات عنصرية الفحوى» [16] . ذلك أن جموح الليبرالية الجديدة: الأسّ الأيديولوجي للعولمة لفرض حرية السوق من دون قيود، قد أدى إلى ظهور أصولية جديدة هي أصولية حرية السوق وغَذّى الأصوليات الإثنية والدينية والسياسية.

فما هي النتيجة المستخلصة من كل هذا؟

الملاحظ أن هناك خمسة احتكارات تسعى إليها الولايات المتحدة جاهدة وهي:

1 ـ احتكار مجال التقنية الجديدة؛

2 ـ السيطرة على مالية العالم؛

3 ـ السيطرة على مصادر الطبيعية.؛

4 ـ احتكار منظمة الأمم المتحدة والسيطرة عليها، حيث بدا هذا التوجه واضحاً منذ فترة العقد الأخير من القرن العشرين وبرز أكثر وضوحاً في الكثير من القرارات اللاشرعية التي صدرت ضد بعض الدول كالعراق وسوريا مؤخرا؛

5 ـ احتكار القوة العسكرية، حيث لا تسمح للآخرين بامتلاك قوة كبيرة أو أسلحة متميزة عدا الكيان الصهيوني، وتستخدم الآليات الإستراتيجية لنظامها العالمي الجديد كما تسعى إلى فرض إرادتها من خلال استراتيجية كاملة ومتكاملة تنبني على الأسس التالية:

أ ـ فرض النموذج الليبرالي الجديد في التنمية والتحول بالصيغة الاستعمارية الجديدة والتحديث الاتكالي.

(16) مارتين وشومان، فخ العولمة: الإعتداء على الديموقراطية والرفاهية ، ص 10.

ب ـ عملية العولمة التي تلغي الإرادة الوطنية المستقلة، أي الدولة القومية المهددة بالانمحاء.

ج ـ تفشّي أشكال الإمبريالية الثقافية باعتماد المنهج الغربي في العالم كوسيلة لعملية التحديث والتطور.

د ـ التحريض على النزاعات الداخلية ذات الخصوصيات العرقية والدينية وعلى عدم الاستقرار لغرض استغلالها لتحقيق الأهداف الجيواستراتيجية.

هـ التدخل العسكري المباشر للإطاحة بالأنظمة الديمقراطية الشرعية وتنصيب الحكام العملاء الذي يساهمون في تعزيز مواقع الإمبريالية وأهدافها اللاشرعية [17].

لقد قاد هذا الوضع إلى التحذير من خطورة العولمة؛ فهانس بيتر وهارالد شومان وقفا موقف الرافض للعولمة. إذ يشيران إلى أنه إذا استتب الأمر للعولمة كنظام، فإنها ستزجّ بالعالم في ديكتاتورية السوق العالمية الواحدة، والتي سيزداد معها تركز الثروة في العالم المتقدم الغني وسيصبح هذا العالم جاهلاً [18].

في السياق نفسه، تذهب كتابات نعوم تشومسكي. إذ يعتبر عمق التطلعات الهيمنية للولايات المتحدة الأمريكية من وحي مصالحها الأمنية القومية أو ما أمسى متعارفاً عليه بـ «الحلم الأمريكي» الذي تحوّل وجوده على أرض العراق كواقع معيش؛ فالولايات المتحدة في حربها على العراق، هدفت إلى تكريس مفهوم جديد في العلاقات الدولية يتمثل في الحرب الوقائية والذي على أساسه تعطي الولايات المتحدة لنفسها الحق في مهاجمة كل بلد من الممكن أن يكون منافساً محتملاً؛ ويرى تشومسكي أن العراق هو الحالة الأولى لتطبيق هذا المذهب، «فالحديث عن الحقوق غير وارد حين تردّ الولايات المتحدة على التعرض لسلطتها أو موقعها أو هيبتها». كما يقول دين أتشيسن أحد الساسة الأمريكيين والمستشار السابق في إدارة جون كينيدي.

ويرى الباحث المصري السيد يسين، أن أحداث الحادي عشر من أيلول/

(17) ليوبنزا ميتروفتشن، «العولمة والنظام العالمي الجديد،» ترجمة وسام حسن خضير، مجلة الزحف الكبير (بغداد) (2000).

(18) مارتين وشومان، نفس المرجع، ص 8.

سبتمبر، تؤكد مقولة أضحت كلاسيكية ألا وهي إننا نعيش في عالم يتسم بعدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ، أو بعبارة المفكر الفرنسي دينيس ديكلو، عالم يتسم بالانقطاعات السياسية والثقافية والاقتصادية» [19].

إن سيادة الأمركة ستخلق تناقضات مركزية ليس على مستوى العالم ككل فحسب، بل داخل المجتمع الغربي نفسه بفعل تناقض الرأسمالية مع واجهتها الأيديولوجية، ألا وهي الديمقراطية؛ فقد بشرت الليبرالية على أنها الحامية الأولى لسيادة القانون؛ الإقرار بحرية التعبير؛ حق التملك؛ ومن هنا كان الالتقاء موضوعياً بين الليبرالية والديمقراطية.

لكن هذه الرابطة ليست هي تلك التي يدافع عنها الليبراليون الجدد؛ وهنا يقول فوكوياما: يجب العودة إلى هيجل؛ فالعولمة الراهنة تجسد الليبرالية الجديدة في صورها المتطرفة التي تعني عدم المساواة الصارخة والرهيبة المقرونة بشتى صنوف الاستغلال والاضطهاد التي تتعرض لهما البشرية خصوصاً في دول العالم الثالث.

صحيح أن الديمقراطية الليبرالية بالاشتراك مع الرأسمالية توفر قدراً عظيماً من الوفرة المادية؛ بيد أن القوة المحركة للديمقراطية ليست هي الثروة، بل الغاية غير المادية تماماً في الاعتراف بحريتنا؛ فالديمقراطية الليبرالية والرأسمالية مرتهنتان أحداهما بالأخرى، على اعتبار أن التنمية الاقتصادية تعزز ظروف الاستغلال الذاتي ـ الفردي.

**2 ـ مصير الدولة القومية في زمن العولمة**

يشير الباحث محمد عابد الجابري، على «أن العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن، وفي مقابل ذلك يعمل على التفتيت والتشتيت. إن إضعاف سلطة الدولة؛ والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤدي حتماً إلى استيقاظ أطر الانتماء سابقة على الدولة، أعني القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي. والنتيجة تفتيت المجتمع وتشتيت شمله» [20]؛ فالغرب الإمبريالي لا

(19) انظر: السيد يسين، الحرب الكونية الثالثة: عاصفة سبتمبر والسلام العالمي (دمشق: دار المدى، 2003).
(20) انظر: الجابري، «العولمة: نظام وإيديولوجيا،» ص 27.

يكتفي بالمشاريع التي ذكرنا، بل إن مشروع الدعوة المتوسطية التي بلورت شعاراتها الكبرى قمة برشلونة ثم قمة مالطا، تكشف بدورها عناصر وملامح لطبيعة الهيمنة الجديدة» [21].

وفي المقابل، تطرح إشكالية التوزيع غير العادل للثروات على الصعيد العالمي، وكذا التعامل الانتقائي للولايات المتحدة الأمريكية مع مقتضيات القانون الدولي، خصوصاً في الشرق الأوسط (القضيتان الفلسطينية والعراقية) مبررات موضوعية لمواجهة خطر العولمة؛ فتفشّي الأصولية الدينية المتطرفة لا يجد مبرره فقط في غياب الديمقراطية بالدول المصدرة لها، بل في سلوكيات وممارسات العولمة الليبرالية المتوحشة؛ ذلك أن تفاقم الآفات الاجتماعية كالفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والأمية وانتشار الأمراض الفتاكة وممارسة سياسة الكيل بمكيالين للقانون الدولي [22]، تفسر جانباً مهماً من تزايد معضلات العنف الاجتماعي والكراهية والإرهاب.

وبعيداً عن إشكالية التوزيع غير العادل للثروات، تطرح إشكالية تصدير نموذج واحد موحد من النظام السياسي لكل بلدان العالم امتعاضاً ملحوظاً من قبل المجتمع الدولي؛ ذلك أن كل مجتمع يفرز منظومته السياسية مثلما يفرز منظومته الاجتماعية والثقافية، وأي محاولة لتنميط المجتمع الإنساني في إطار نظام سياسي واحد وموحد ستخطئ هدفها؛ فالخصوصية السياسية مسألة تفرض نفسها بإلحاح شديد ليس فقط في علاقة دول الشمال بدول الجنوب، بل حتى داخل المنتظم الغربي نفسه نظراً إلى تميز المسارين التاريخي والسياسي لكل مجتمع؛ فالنظام السياسي البريطاني ليس هو النظام السياسي الأمريكي؛ كما إن النظام السياسي الفرنسي ليس هو النظام السياسي السويسري؛ فبالأحرى تصدير نموذج واحد وموحد لكل دول العالم.

**3 ـ العولمة.. والحداثة: تطابق أم تنافر؟**

تحمل العولمة بين طياتها عوامل اندثارها؛ ففي الوقت الذي ترفع فيه

(21) العرب وتحديات الهيمنة والعولمة ، ص 7.

(22) التعامل الانتقائي للولايات المتحدة الأمريكية مع مقتضيات القانون الدولي، إذ توظف هذه المقتضيات وفق مصالحها ومصالح حليفتها إسرائيل؛ وتبرز هذه السياسة الانتقائية بوضوح في الملفين الفلسطيني والعراقي.

شعار الحداثة، فإن الواقع يفندها، فبداية النظام الرأسمالي بشرت بقيم العقلانية والديمقراطية واحترام الآخر، وبكيفية الاستفادة من التاريخ وتطويره ودفعه إلى الأمام، وبإقامة المجتمعات القوميَّة؛ لكن اليوم مع نظام العولمة أمسينا إزاء العكس تماماً؛ فالرأسمالية الآن دخلت مرحلة الاحتكارات الكبرى والشركات متعددة الجنسية، وهي تسعى إلى الهيمنة على العالم لتحقيق مصالحها الاقتصادية، فأمست العولمة ضد الاتجاه العقلانيّ والديمقراطيّ وضد احترام الآخر وضد الرؤية التاريخيَّة وضد الحداثة. هذا في الوقت الذي نجد فيه اليوم الاتجاهات الاشتراكيَّة والاتجاهات الوطنيَّة والديمقراطيَّة هي التي تتبنى الحداثة الحقيقية، فالعولمة الآن هي مرحلة ما بعد الحداثة، أي نقيض الحداثة.

**4 ـ العولمة بين عالمي الاختلاف والخلاف الثقافي**

يشير عبد الإله بلقزيز، أن العولمة هي فعل اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على سائر الثقافات؛ إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف المسلح ـ بالتقانة، فيهدر سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة [(23)].

فما الذي دفع هذا الباحث إلى إصدار مثل هذا الحكم؟

تصطدم فكرة عولمة الثقافة أو عالميتها ببروز ظاهرة المركزية الثقافية وهي نظرة لا تخلو من التعالي العنصري إن لم تصل أحياناً إلى درجة التفرقة العنصرية؛ ففي حالة المركزية الثقافية هناك ثقافة تجعل من نفسها مركزاً، وبقية الثقافات هوامش أو أفلاكاً تدور حول هذا المركز؛ ويُحكم على تطور أو تخلف أي ثقافة أخرى بمقدار قربها أو تشابهها مع الثقافة المركزية؛ وتحاول الثقافات الأخرى أن تبلغ مستوى هذه الثقافة من خلال التقليد، وأن تتبنى مظاهر هذه الثقافة المركزية من دون مقاومة؛ ويندرج مفهوم عبء الرجل الأبيض الذي برر به الاستعمار احتلال الشعوب غير الأوروبية ضمن فكرة المركزية الثقافية؛ فقد اعتبرت فلسفة الاستعمار في تلك الحقبة التاريخية، أن الرجل الأبيض يقوم بمهمة تمدين وإعمار تلك المناطق النائية والتي أطلق على سكانها أحياناً صفة البدائيين؛ وكان المركز يقيس مدى

(23) انظر: عبد الإله بلقزيز، «العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟،» ورقة قدمت إلى: العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، 1998)، ص 318.

التطور من خلال انتشار المسيحية والإدارة والتعليم الغربيين؛ ولقد أثبتت حركات التحرر الوطني بنيلها الاستقلال، زيف ذلك التبرير، كما إن التخلف الاقتصادي أكد أن الاستعمار الغربي قد نهب واستنزف موارد تلك البلاد ثم جعلها تابعة تحت علاقات تبادل غير متكافئ؛ ولم تكن المهمة الحضارية أكثر من الضرر الذي أوقعه الرجل الأبيض على المستعمَرين (بفتح الميم) وقد أظهرت حقبة الاستعمار عمق التنوع الثقافي، كما أصبح يقيناً استحالة هيمنة ثقافة واحدة مهما استخدمت من وسائل» [24].

**5 ـ عولمة الإعلام: بين التنميط الديمقراطي والحق في الاختلاف**

إن العولمة في أبهى تجلياتها لا تعدو أن تكون سوى محاولة لتنميط سوسيو ـ ثقافي وفكري يستهدف استبطان ثقافة أحادية منمطة تعمل على تكريس نمذجة لثقافة كونية عبر الترويج لإمكانية وجود مستهلك كوني يتوحد في نمط استهلاكه الاقتصادي وخياره السياسي؛ مثلما يتوحد في منظومته الثقافية والإعلامية؛ بل إن هذا الأخير تحول إلى ساحة جد مفضلة لبسط مختلف التناقضات التي يشهدها المنتظم الدولي؛ فبين عولمة الاقتصاد وعولمة الثقافة، أمسى الإعلام ساحة الوغى للاثنين بامتياز؛ مثلما تحول إلى حلبة للصراع الضمني بين السياسي والاقتصادي بهدف التحكم في المشهد الإعلامي إدراكاً من الطرفين بأن من يتحكم في الإعلام يتحكم في دواليب المحيط الاقتصادي؛ فلا يمكن بلورة مشروع مجتمعي قوي في غياب نظام إعلامي فاعل وفعّال.

ويرى المفكر الإعلامي الأمريكي الفان توفلر، أن مجتمع العولمة أمسى يطبعه ثلاث مميزات أساسية تشكل: القوة أولها ، الثروة ثانيها ، المعرفة ثالثها ؛ ففي مجتمعات اليوم، مجتمعات المعرفة والمعلومة، سيكون التمكن من هذه الأخيرة مع التوافر على الرأسمال المعرفي والعلمي، بمثابة المصدر الأساسي للسلطة الذي تتفرع عنه باقي السلطات الأخرى[25] ؛

(24) انظر: حيدر إبراهيم علي، «العولمة وجدل الهوية الثقافية،» عالم الفكر ، السنة 28، العدد 2 (تشرين الأول/أكتوبر ـ كانون الأول/ديسمبر 1999)، ص 101.

(25) انظر: نص مداخلة عبد الرحمن اليوسفي ضمن أعمال ندوة «العولمة والهوية الثقافية» المنظمة من قبل لجنة التقدم الشامل التابعة للأممية الاشتراكية، ونص المداخلة منشور في: الاتحاد الاشتراكي ، 2004/4/19.

بحيث إنه في ظل العولمة لم تعد السلطة تكمن في امتلاك الأدوات المادية بقدر ما تتمحور حول التحكم في الأدوات اللامادية» [26].

وإذا كان من «مزايا العولمة نقل الخبر العاجل، حيث أصبحنا نعيش «الميكرو ـ عالم» أو العالم الصغير، إذ أصبحت الأحداث والوقائع تعاش في لحظتها وآنيتها في مختلف بقاع العالم، فلم تعد هناك الآن إشكالية نقل الخبر صوتاً وصورة، عكس ما كان عليه أسلافنا في الماضي حيث كان العالم كبيراً «ماكرو ـ عالم» والزمن بطيئاً. ويكفي أن نشير إلى أن نقل خبر موت نابليون بونابرت قد استغرق ستة أشهر ليصل من سانت هيلانة إلى باريس». بل إن خبر وفاة ابن تومرت زعيم الموحدين في المغرب قد استغرق حوالى ثلاث سنوات لينقل من إيلغ إلى تامسنا وفاس» [27] . إن من أبرز سلبيات العولمة هو ذلك التفاوت الصارخ بين الدول الغربية ونظيرتها بالعالم الثالث؛ فهناك ما يقارب 2000 قمر صناعي، لأمريكا الشمالية النصيب الأوفر منها يتم من خلالها توجيه الأخبار والأحداث بحسب إرادتها وبالشكل الذي تراه مناسبا لها:

- 88 في المئة من معطيات الإنترنت تبث باللغة الإنكليزية.
- 75 في المئة من أجهزة الحاسوب المستفيدة من الإنترنت تصنع في أمريكا.
- 60 في المئة من البث التلفزي المشاهد في العالم منتوج أمريكي.

يضاف إلى ذلك أن:

- أربع وكالات أنباء عالمية فقط تهيمن على الخبر وتوجهه كما تشاء، وهي:

ـ الوكالة المشتركة للصحافة أسوشياتدبريس، أعظم وكالة عالمية أمريكية؛

ـ الوكالة المتحدة للصحافة يونايتدبريس أمريكية أيضاً؛

ـ وكالة رويترز الإنكليزية؛

---

(26) انظر: يحيى اليحياوي، العولمة ورهانات الإعلام ، كتاب سلسلة شراع؛ 33 (طنجة: وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال، 1998)، ص 21.

(27) انظر: استيتيتو عبد الله، «ظاهرة العولمة بين خيار التبني ومقاربة الرفض: العولمة الاقتصادية نموذجاً،» فكر ونقد ، السنة 7، العدد 68 (نيسان/أبريل 2005)، ص12.

ـ وكالة فرانس بريس الفرنسية [28].

لقد فسرت عواطف عبد الرحمان سبب مطالبة دول العالم الثالث بتعامل جديد على المستوى الإعلامي كنتيجة لثلاث شكاوى ضد النظام الحالي:

**الأولى** ، سياسة الصمت حول القضايا الحيوية في العالم الثالث، مثل قضايا النضال لاستكمال الاستقلال السياسي والاقتصادي ومشكلات التنمية في العالم الثالث.

**الثانية** ، التشويه الذي تزخر به الأخبار المنشورة في صحف وإذاعات دول الشمال عن دول الجنوب.

**الثالثة** ، الدعاية الثقافية المضادة الموجهة من دول الشمال إلى دول الجنوب» [29].

إن هذه السيطرة الممنهجة للمؤسسات الاقتصادية الكبرى على وسائل الإعلام، توازيها سيطرة ذات صبغة سياسية قد يتداخل فيها المعطى السياسي مع المعطى الاقتصادي، أو تأتي نتيجة لهيمنة العامل السياسي فقط مثلما هو عليه الحال بالنسبة إلى العديد من دول العالم الثالث؛ حيث ما زالت سيطرة الاقتصاد على الإعلام تبدو ضعيفة نوعاً ما، مقارنة مع الدول المتقدمة التي أمست تجعل من الإعلام حصان طروادة لتمرير خطاباتها السياسية واستراتيجيتها العسكرية، حيث نستحضر على سبيل المثال لا الحصر، إصرار إدارة الرئيس جورج بوش الأب على خلق قمر اصطناعي خاص بإنشاء قنوات تلفزية للإطاحة بنظام كاسترو؛ وفي الاتجاه نفسه بدأ الحديث يجري بجدية في كواليس البنتاغون على خلق مركز لرصد نظام الاتصال التلفزيوني، وهو في واقع الأمر نوع من الرقابة على القنوات التلفزيونية؛ ويترجم الامتعاض الذي أبدته إدارة جورج بوش الابن ضد قناة الجزيرة بسبب انفرادها ببث تصريحات «ابن لادن» المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية؛ مثلما يترجم الحملة الشرسة التي قامت بها الولايات المتحدة لثني بعض القنوات التلفزية العربية عن بث المسلسل

(28) انظر: حسن مسكين، «الثقافة في زمن العولمة،» فكر ونقد ، السنة 6، العدد 54 (كانون الأول/ديسمبر 2003)، ص 26.

(29) انظر: عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث ، عالم المعرفة؛ 78 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984)، ص 216.

التلفزيوني «فارس بلا جواد»، بدعوى أنه يذكي مشاعر العداء للإسرائيليين؛ فيما حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم مسلسل «نهاية أميرة»، وهو مسلسل يتعرض بشكل فاضح للحياة الخاصة لإحدى الأميرات في المملكة العربية السعودية؛ وبالرغم من العلاقات الدبلوماسية الجيدة والمحاولات الحثيثة التي أجرتها السلطات السعودية، إلا أن المشاهد الأمريكي تمكن من مشاهدة هذا المسلسل.

إن استعراض هذه الأمثلة يفيد بأن في زمن العولمة أمسى الإعلام بدوره خاضعاً لمنطق النظام العالمي الجديد القائم في جوهره على تغليب منطق القانون والمبادئ الإنسانية ليسود منطق الكيل بمكيالين؛ فمثلما أمست العولمة خياراً استراتيجياً، والنهج الديمقراطي خياراً سياسياً مفروضاً على الجميع، فإن عولمة الإعلام جاءت كتحصيل للخيار بين الاقتصادي والسياسي.

إن الأمر هنا يتعلق بإشكالية أعمق وأدق، ألا وهي إشكالية دمقرطة وسائل الإعلام والاتصال في المنتظم الدولي المعاصر؛ وذلك بسَنّ بروتوكول دولي يضمن الحق في دمقرطة وسائل الإعلام والاتصال بشكل يحقق لها الاستقلالية والحياد والموضوعية، بعيداً عن أي تأثير للوبي الاقتصادي أو لصنّاع القرار السياسي.

إن هذه الاستقلالية هي التي ستحقق روح وجوهر الديمقراطية في أبعد تجلياتها؛ فقد عجزت جل الأنظمة الديمقراطية عن ترجمة إعمال فعلي لمبدأ الديمقراطية ، «حكم الشعب للشعب وبواسطة الشعب». لكن بإمكان وسائل الإعلام أن تحقق هذا الهدف مثلما بإمكانها امتصاص التوترات المجتمعية بفتح نقاشات جادة حول مصير مجتمع العولمة.

**6 ـ بدائل العولمة**

مَن القادر اليوم على مواجهة العولمة؟

إن الاشتراكية قادرة على مواجهة العولمة، ولكن تطبيقها بعيد المنال، فالقضية ليست مواجهة العولمة فقط؛ إذا كانت العولمة ظاهرة موضوعية متحققة بالفعل في الواقع من خلال سيادة النظام الرأسمالي.

إن القضية الأولية للعالم المعاصر تكمن في ضرورة التخلص من هيمنة

أمريكا على العولمة، فالخطر المباشر ليس في العولمة في حد ذاتها وإنّما في محاولة تماهي الولايات المتحدة الأمريكية مع العولمة. بيد أن تحقيق هذا الهدف يتطلب صراعاً طويلاً يحتاج إلى جهد كبير.

لذا لا بد للمجتمع الإنساني أن يخطو خطوات حثيثة لمواجهة تحديات العولمة، وذلك من خلال:

أ ـ السعي من أجل جعل العولمة ذات طابع ديمقراطي بحيث تضمن ليس فقط الحق في الاختلاف، بل تدبير شروط هذا الاختلاف من خلال السماح بوجود أنظمة متعددة، أي وجود نظام رأسمالي ونظام اشتراكي ونظام إسلامي وآخر وطني بشكل عام، وهذا الأمر لن يتحقق إلا باستمرارية الدولة القومية كمنبع لحكم القانون على اعتبار أن وجودها يشكل شرطاً جوهرياً مسبقاً للضبط من خلال القانون الدولي؛ كما إنها بوصفها سلطة عمومية نافذة ضرورية لبقاء المجتمعات القومية التعددية [30].

ب ـ إتاحة فرصة أكبر للشعوب في كيفية اختيار طريقها للتنمية.

ج ـ يجب أن يكون لكل دولة حقّ التضامن العالميّ مع كل دول العالم في إطار علاقات تستند إلى الديمقراطيَّة واحترام الآخر.

د ـ تقوية دور المجتمع المدني، فهو لم يعد اليوم مطلباً شعبياً فحسب، بل خياراً استراتجياً من شأنه أن يتحول إلى صمام أمان يقي نظام العولمة نفسها من أي تعسفات قد تحدثها للبشرية، فيمسي بمثابة الضمير اليقظ الذي يكبح جماح متطرفي العولمة؛ فالحرص على تنويع أشكال تنظيم المجتمع المدني والانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، يحوله إلى قوة اقتراحية وآلية أساسية للتحسيس والتنفيس والتعبئة إلى جانب جعل الفرد الأساس المحوري لأي تنمية مستدامة.

هـ جعل الفرد الأساس المحوري لأي تنمية مستدامة لأن ذلك من شأنه أن يلطف من عواقب العولمة

و ـ إن النمو الاقتصادي الذي يحفزه العلم والثقافة ويمدّانه بالقوة

(30) Paul Hirst and Grahame Thompson, Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance , 2 nd ed. (Cambridge, UK; Malden, MA: Polity, 1999), p. 379

الدافعة، يستلزم نظاماً تعليماً متقدماً، ولا ريـب في أن التعلـيم العـام مـن شـأنه أن يحـرر مطلبـاً محدداً بالاعتراف بالحقوق التي لا تجد مكاناً لها بين الجماعات الفقيرة والأقل تعليماً [31].

إن إرجاع العالم إلى رشده، يتطلب تدخلاً سريعاً للنخب السياسـية والنقابيـة والفكريـة؛ ذلـك أن هذه النخب هي التي رفعت شعار النضال من أجل إقرار الحقوق السياسية في القـرن الثـامن عشر، ومهدت لثورة عام 1789، وذلك بغية استعادة أولوية السياسة على الاقتصاد.

(31) Anthony Giddens, Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics (Stanford, CA: Stanford University Press, 1994), p. 143.

## (17)

# العولمة وطرق الإعلام والاتصال السيّارة:

# أية دلالة لدول المغرب العربي؟ (*)

**يحيى اليحياوي** (**)

### مقدمة

منذ بداية التسعينيات أصبحت مصطلحات «متعدد الأقطاب» والإنترنت والطرق السيارة للاتصال والعولمة أيضاً، رائجة بكثافة في الولايات المتحدة، في بأوروبا، في اليابان وحتى في دول العالم الثالث، لا بصفة استهلالية فحسب، بل بكرم كبير أيضاً من طرف وسائل الإعلام والفاعلين، من طرف الساسة والمثقفين. إعادة الاعتبار هاته للعلاقة بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، ظاهرة اقتصادية ذات نشأة حديثة نسبياً (ظاهرة العولمة)، لم يكن لها أن تثار لولا وجود ساسة وأقطاب اقتصادية في بحث مستمر عن مشاريع موحدة ومبادرات مجندة.

هناك ـ على الأقل ـ معطيات مركزية تفرض نفسها وبقوة لمجرد ملاحظة هذا المعطى الجديد ذي المحددات التكنولوجية والاقتصادية العميقة وذي التداعيات الجيوسياسية والاستراتيجية الصارخة:

---

(*)نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 3، العدد 29 (أيار/مايو 2000).

(**) باحث وأكاديمي من المغرب

ـ **المعطى الأول** ، ومفاده أن هذه الرهانات التكنولوجية والاقتصادية لم يكن لها أن تتكرس وتتمأسس إلا حول، ومن خلال، «قطيعات» تكنولوجية كبيرة كانت تكنولوجيا الإعلام والاتصال هدفها، ولنقل مسرحها، منذ حوالى عقدين من الزمن أو أكثر؛

ـ **المعطى الثاني** ، ومفاده أن التحولات المؤسساتية والتنظيمية للسنين الأخيرة، والمقدمة على أنها ذات مصادر تكنولوجية محضة، كانت في حقيقة أمرها محكومة باعتبارات اقتصادية وجيوستراتيجية غير مسبوقة من ذي قبل: التقاء هذين المعطيين هو الذي مهد ـ في اعتقادنا ـ وبرر لمشاريع الطرق السيارة للاتصال ولربما حدد أبعادها ومأسس للخطاب المتمحور حولها؛

ـ **المعطى الثالث** ، ويتعلق «بقوة العدوى» الذي مارسته معطيات التسعينيات هاته على خطاب النخب الحاكمة بدول العالم الثالث عموماً ودول المغرب العربي في ما يخص إشكالية ومحاور هذه الدراسة.

## أولاً: عن «القطائع» التكنولوجية ومعطى التسعينيات

أصبح من الشائع اليوم ـ ولربما من المسلّم به ـ أن الإطار الذي ظهرت في خضمه حركية الطرق السيارة للاتصال لا يمكن فصله عن «القطائع» الكبرى (أو المقدمة على هذا الأساس) التي طالت تكنولوجيا الإعلام والاتصال بصفة خاصة منذ بداية الثمانينيات على الأقل: فإطلاق الأولى لم يكن له ليرى النور أو يتجسد لولا قوة الثانية؛ ونجاح الثانية لم يكن له ليظهر وينتشر لولا توافر شروط الأولى.

هناك ـ في تقديرنا ـ أربع «قطائع» تكنولوجية تقدم عموماً لوصف وتفسير المحددات التكنولوجية لهذه الطرق السيارة: الرقمنة؛ الألياف البصرية؛ التحويل العالي السعة؛ وتقنيات التدفق الإعلامي.

### 1 ـ «فضائل» الرقمنة

إذا كانت فضائل الرقمنة تقدم عموماً على أنها ذات طابع ثوري، فليس لأنها فرضت كنمط استثنائي لاستغلال ونقل وتخزين جميع أنواع المعلومات المتوافرة، ولكن أيضاً وبالخصوص لأنها مكنت التزاوج بين قطاعات الإعلام والاتصال الكبرى(الاتصالات، السمعي ـ البصري والمعلوميات) التي كانت ـ

إلى عهد قريب ـ تعمل في فضاءات مستقلة ووفق منطق صراع خفي، مدار بدهاء، وفي كل الأحوال غير معلن كمواجهة مباشرة: هذا التزاوج والتقارب ـ وإن لم يكن اليوم إلا في بداياته الأولى ـ هو الذي سرّع التوجه بجهة تداخل الحدود بين التكنولوجيات الثلاث وأعاد توزيع الفضاءات التقليدية لمهن أهم الفاعلين بالميدان. وهذا التزاوج هو الذي مكن أيضاً الخدمات السمعية ـ البصرية اليوم من أن توزع بتفاعلية كبيرة (مفهوم الفيديو عند الطلب) وعبر الشبكة التيليماتيكية؛ وجعل التلفاز والحاسوب يتقاربان، إذ اغتنى الأول بوظائف جديدة، وأصبح بإمكانه الوصول إلى خدمات جديدة (وإلى الإنترنت أيضاً) بفضل فارزات متفوقة؛ وأصبح بإمكان الثاني حضور برامج تلفزية ولا سيما وقد عاد تواصلياً ومتعدد الأقطاب؛ وعالم الهاتف بدوره أصبح بمستطاعه الوصول إلى الصورة بفضل المحاضرات المرئية التي مكنتها الشبكة الرقمية المتداخلة الخدمات (على الرغم من عدم توافر كفاءات عالية)، وجعل الشبكات المعلوماتية تقترب من الشبكات الهاتفية بفضل المبدلات الإلكترونية [1].

**2 ـ «حمولة» الألياف البصرية**

إذا كانت تقنية استخدام الأثير الضوئي في ميدان الإرسال المعلوماتي غير جديدة، فإن التطورات التكنولوجية لهذا الحامل الجديد/القديم (الألياف البصرية) قد وضعت تكنولوجيا للإعلام والاتصال في وضعية غير مسبوقة على الإطلاق.

ما يزيد هذا الاعتقاد قوة كون الألياف البصرية قد نجحت ـ وإلى حد كبير ـ في تعويض الألياف النحاسية والكوابل التقليدية في ما يخص عمليات ربط المشتركين؛ ولأنها قادرة أيضاً على تمرير السعة الرقمية العالية للمعطيات بما فيها الصور القارة والمتحركة.

ولعل وصول تقنية الـ أي. تي. إم ((Asynchronovs Transfer Mode, (ATM) سيمكن من تعميق أكبر لهذه الحركية التي أطلقتها الرقمنة والألياف البصرية.

(1) P. Lafitte, La France et la société de l'information, (Rapport de l'office parlementaire des choix scientifiques et technologiques, SENAT, Paris, 7 février 1997).

**3 ـ وصول مبدلات الـ أي. تي. إم (تقنية النقل اللاتزامني)**

إن تكنولوجيا الـ أي. تي. إم، هي أحد الأشكال السهلة والمبسطة للتبديل بالرزم. هذا الطابع السهل والمبسط إنما هو ـ في الحقيقة ـ نتيجة لهيكلة المعطيات الرقمية إلى مجموعة خلايا من حجم قار ومصغر مقارنة بتلك التي تتعلق بالرزم (وهو ما يسهل التمرير والتبديل وغيرهما)؛ وكذلك لنقل بعض الوظائف المعقدة على هامش الشبكة كمراقبة المبادلات ومعالجات التوصيل وغيرها.

هذا النقل لا يمكن إلا أن يزداد حركية ومرونة وفعالية (مقارنة والمناهج التزامنية) ولا سيما مع توظيف حافة النطاق (Bande passante) توظيفاً مطابقاً وتطور الحاجيات: فقد استطاعت تكنولوجيا التحويل هاته أن تجمع ما بين امتيازات التبديل الدائري (شفافية الخبر والإرسال الآني)، وبين التبديل بالرزم (تدفق متغير)؛ وهي ـ على هذا الأساس ـ تتكيف مع التدفق القارّ والمتغير، الضعيف والقوي.. [2].

**4 ـ «حتمية» السعة العالية**

بقدر ما هو مركزي مفهوم السعة، بقدر ما هو نسبي؛ فإذا كنا نتكلم اليوم عن السعة العالية في ما يتعلق بالمحاضرات بالفيديو (Vidéoconférences) ، أو في ما يخص نقل المعطيات اثنين من ميغابايت في الثانية [3] ، فما ذلك إلا مقارنة ومعاملات الخط الهاتفي العادي الذي لا تتعدى «سعته» 64 كيلوبايت [4] أو الـ 140 ميغابايت/الثانية الضرورية للتلفزة العالية الدقة أو الخطوط المعلوماتية المتخصصة.

ومركزية أيضاً ظاهرة السعة العالية لأنها تختزل الشبكات المستقبلية المكونة من الجيغات (ملايير البتات) والترابيت (آلاف ملايير البتات) [5] . وإذا

---

(2) SENAT, Panorama sommaire des nouvelles technologies de l'information et de la communication, Document de synthèse, SENAT, Paris, 12 novembre 1996, <http://www.senat.fr/panocomm.html.html>

(3) حوالى مليوني بتة (bits) فصورة من نوع «سيكام» تتطلب 5 إلى 6 ميغابايت.

(4) حوالى 64.000 بتة.

(5) لمزيد من التفاصيل التقنية، انظر:

Gérard Théry, Les Autoroutes de l'information: Rapport au Premier Ministre (Paris: La Documentation française, 1994).

كان واقع السعة العالية أمراً حتمياً ولا مناص منه، فإنه يصعب تصوره أو تجسيده في غياب الرقمنة والعلاقات بالألياف البصرية والمبدلات من نوع أي.تي.إم، فكلاهما مركزي، وكلاهما حتمي لتطور شبكات المستقبل.

**5 ـ التحدي التكنولوجي ومعطى الطرق السيارة للاتصال**

إن تجسيد الطرق السيارة للاتصال [6] لم يكن ـ في اعتقادنا ـ ممكناً لولا التحولات الكبرى التي طالت ـ منذ عقدين من الزمن وأكثر ـ تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، ولا سيما تطورات الميكرو إلكترونيات والإلكترونيات الضوئية [7] :

أ ـ فقد انعكست هذه التطورات على كفاءة الحواسيب لا في ما يخص سرعة الحساب فحسب، ولكن أيضاً في ما يتعلق بقوة الذاكرة وقوة التخزين [8] ؛

ب ـ وقد مكنت أيضاً من تحقيق تقنيات الضغط وإعادة الضغط الرقمي للصور على اعتبار أن هذا الأخير أساسي لتوزيع التلفزة الرقمية ولظهور الطرق السيارة للاتصال على المدى المتوسط والبعيد؛

ج ـ وقد مكنت المبدلات الرقمية الجديدة من نوع أي.تي.إم من التبديل الفعال للإشارات العالية السعة مع ضمان استمرارية التدفق من دون بطء يذكر وفق تزامنية كبرى للصور والصوت [9] .

د ـ ومكنت ـ فضلاً عن كل هذا ـ من مزج تكنولوجيا الألياف البصرية [10] مع زيادة كفاءتها وتنافسيتها [11] بصورة كبيرة.

---

(6) عبارة استخدمها نائب الرئيس الأمريكي لأول مرة سنة 1991، لوصف البنيات التحتية للشبكة العالمية للاتصالات والتي بإمكانها أن ترسل المعطيات وفق سعة عالية، وكذا الشأن بالنسبة إلى الخدمات المتعددة الأقطاب.

(7) P. Cartes, Les Autoroutes de l'information, (Université de Cohen, Document interne , 1995).

(8) هكذا سيصبح بالإمكان تحقيق برامج قوية تمكن من استغلال الخدمات المتعددة الأقطاب بفضل برامجيات دقيقة، وتمنح إمكانية الغوص الذكي في قواعد المعطيات.

(9) من امتيازات المبدلات من نوع أي. تي. إم أنها تمكن من ربط خطوط ذات قوة تدفق متغيرة وفق الطلب.

(10) إن نوعيتها العالية في الإرسال وشفافيتها في ما يخص المسافة، ومناعتها إزاء التقلبات الكهرومغناطيسية وقوتها على إرسال معطيات ضخمة، يجعل من الألياف البصرية الحامل المفضل لطرق الاتصال السيارة.

(11) زوج من الألياف البصرية بإمكانه تمرير ما يناهز 50.000 مكالمة هاتفية.

وهذا يعني ـ باختصار ـ أن الطرق السيارة للاتصال لن يكون لها أن تتحقق إلا عبر ومن خلال الرقمنة الكاملة لكل المعلومات (نصوص، معطيات، صوت، صور قارة ومتحركة، واقعية أو متوهمة)، وإرسالها بصورة رقمية شاملة من المصدر حتى المستخدم: «إن طرق الاتصال السيارة المكونة أساساً من الألياف البصرية، بإمكانها حمل كل الإشارات الرقمية في كلا الاتجاهين وبسعة عالية حتى المستعمل».

إلا أنها لا يمكن أن تتجسد أو تتعمم ـ على الأقل بالنسبة إلى المتبنين لها ـ إلا وفق منطق اللاتقنين والخوصصة والتحرير.

**ثانياً: عن «القطائع» المؤسساتية ومعطيات التقنين الجديدة**

إن فهم الإطار العام الذي برزت ونشأت في خضمّه حركية الطرق السيارة للاتصال، لا يمكن ـ في رأينا ـ أن يتم من دون استحضار البعد التكنولوجي الذي نعتبره مركزياً في هذه الحركية.

هناك ـ إلى جانب هذا ـ ثلاثة أبعاد أخرى ليس بالإمكان التغاضي عنها لفهم هذا الإطار المتشابك، المشبع بالرهانات: البعد التقنيني، البعد الاقتصادي واختيارات الفاعلين الاستراتيجية.

**1 ـ عناصر «القطيعة» التقنينية**

إن تاريخ معظم الفاعلين في ميدان الاتصالات في العالم إنما هو ـ في اعتقادنا ـ تاريخ ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته بوضعية «الاحتكار الطبيعي» [(12)]. وقد مورس هذا الاحتكار لا من طرف مؤسسات عمومية محضة (في إطار وزاري مثلاً) كما لاحظنا ذلك في أوروبا وفي اليابان وغيرهما، ولكن أيضاً من لدن مؤسسات وشركات خاصة كما لاحظناه في بالولايات المتحدة الأمريكية تحديداً.

هذه الوضعية الاحتكارية كانت ـ منذ البداية ـ موضع دفاع وشرعنة

(12) لمزيد من التفاصيل، انظر: Yahya El Yahyaoui: Les Télécommunications à l'épreuve des mutations: Etat, monopole, déréglementation et concurrence , préf. de Mahdi Elmnadjra (Rabat: Ed. Okad, 1995), et Mouvance libérale et logique de privatisation, les télécommunications: Un Service public? (Rabat: Ed. Okad, 1996).

عميقين، ولاسيما وقد كانت تعكس بامتياز ضرورات التجهيز وسياسات التصنيع التي كانت تتطلب استثمارات ضخمة، ذات مردودية طويلة الأمد.

وإذا كانت هذه الوضعية قد تمكنت من الصمود حتى بداية الثمانينيات (مرحلة القرارات اللاتقنينية الكبرى)، فلأن المؤسسات المستهدفة (وإن كان عرضها جد محدود) قد أبانت على قدرة ربحية هائلة وإمكانات تمويل داخلية مهمة وحركية قلّ نظريها.

إلا أن هذا الواقع قد أصبح ـ ابتداء من بداية الثمانينيات ـ عرضة لإعادات نظر عنيفة لا بسبب ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال فحسب (الرقمنة، انخفاض العلاقة بين أثمان وكفاءة المكونات وتطور البرامج المعلوماتية وتعميم المبدلات بالرزم والانفجار التكنولوجي الذي مسّ جل مراحلّ السلسلة الصناعية، من شبكات وأجهزة وبرامج)، ولكن أيضاً وبالخصوص على اعتبار بروز نخب سياسية تكنّ عداءً شديداً للاحتكار وللمرافق العمومية [13].

إلى جانب هذين العنصرين التفسيريين ـ المركزيين في اعتقادنا ـ نجد عنصراً ثالثاً لا يقلّ عنهما مركزية، ويتمثل في رفض الفاعلين الصاعدين للوضعيات الاحتكارية المحمية من كل مزاحمة، في ظرف برز خلاله إلى الوجود طلب جديد، وظهرت في ظله خدمات وتطلعات جديدة: إن التقويض الذي تعرضت له أ.ت.ت الأمريكية، والخوصصة التي كانت بريتش تلكوم البريطانية وإن.ت.ت اليابانية مسرحاً لهاً [14]، إنما تمثل قمة المطالبة والمناداة بضرورة خلق إطار للتنافس جديد.

**2 ـ عناصر التفسير الاقتصادية**

إذا كان من المسلّم به اليوم أن التحولات التكنولوجية المذكورة قد نجحت في «تفجير» فضاء الإعلام والاتصال، فإنها تمكنت أيضاً، وبالخصوص، من تسريع المنافسة داخل كل قطاع على حدة مع ظهور منافسين جدد للفاعلين «التاريخيين» من جهة، وأشعلت نار التنافس بين فاعلي كل قطاع (ولاسيما مع

(13) ونقصد وصول ثاتشر وريغان إلى الحكم.

(14) هذه التجارب الثلاث تمثل مرجعاً تاريخياً لا مناص منه لكل الأدبيات المتمحورة حول اللاتقنين والتحرير والخوصصة، التي طالت قطاع الاتصالات كافة.

ظهور إمكانية عرض فاعلي السمعي ـ البصري لخدمات الاتصالات والعكس بالعكس) من جهة أخرى.

إلا أن الرهانات الاقتصادية لهذه التحولات، لا يمكن ـ في اعتقادنا ـ مقاربتها من دون استحضار واقع جديد ذي تداعيات محددة ولا سيما مع بلوغ الأسواق الثلاثة (الاتصالات، السمعي ـ البصري والمعلوميات) مرحلة تخمة وإشباع غير مسبوقين، وبدأ توزيعها يتم على أساس الطلب الجديد المدقق وعلى العمل وفق مستويات عرض السوق.

في خضمّ هذا المعطى الجديد، أصبحت الإشكالية التقنينية (على الأقل في ذهن المتحمسين للتحرير والخوصصة) غير قادرة وغير مؤهلة لتحمل التطورات المتسارعة ولا سيما المستقبلية منها.

وهذا المعطى يقدم أيضاً على أساس كونه واقعياً ولا سيما مع بروز استراتيجيات التدويل والتحالفات الاستراتيجية وضرورات تسريع دورة ميزانيات البحث والتطوير العالية المستويات، وبالتالي حتمية تبسيط الإجراءات وتكييف النظام التقنيني وإعادة النظر في الهياكل والتنظيمات، وكذا إعادة الاعتبار لقيم السوق والتنافسية وإدانة منطق الحمائية والاحتكار؛ وهي أمور ترى فيها حركية الطرق السيارة للاتصال الشرط والوسيلة.

**3 ـ طرق سيارة للاتصال على صفيح من الخوصصة والتحرير!**

لأنها في قلب رهان صناعي كبير ورهان مجتمعي ضخم، مجتمع القرن الواحد والعشرين، ولأنها محمولة برؤية سياسية «ثاقبة» (الإدارة الديمقراطية الأمريكية [15] ؛ اللجنة الأوروبية [16] ؛ الحكومات الوطنية) [17] ، فإن مشاريع طرق الاتصال السيارة تقدم عموماً على أساس كونها ستمأسس لقطيعة كاملة مع التنظيم الاقتصادي والاجتماعي السائد حتى الآن: «فالأمر يكمن في وضع شبكات ضخمة، ذات سعة عالية وتفاعلية، بإمكانها إيصال ـ وبدون عقبات ـ أي منزل أو

(15) Albert Gore, Agenda for Action on the National Infrastructure, National Information Infrastructure (NII) (Washington DC) (September 1993).

(16) وضع مارتن بانجمان ـ نائب رئيس اللجنة الأوروبية ـ تقريره عن بنية الاتصالات التحتية وفق منطق ليبرالي محض. وقد صيغ هذا التقرير تحت إشرافه، وضم بالخصوص أرباب المقاولات الكبرى.

(17) Théry, Les Autoroutes de l'information: Rapport au Premier Ministre

شركة أو إدارة، إلى كل أشكال المعلومات والتربية والإرسال والترفيه» [18].

فلما وضع الكوميسير بانجمان [19] تقريره للجنة بروكسيل سنة 1994، فقد تبنى المصطلحات المركزية الواجب استعمالها وفي مقدمتها تداخلية الشبكات وتحرير الاتصالات.

ولما اجتمعت مجموعة الدول السبع الأكثر تصنيعاً في بروكسيل في 25 و27 شباط/فبراير 1995، فقد حددت المبادئ الأساسية لقيام الطرق السيارة للاتصال كان أهمها:

ـ ضرورة تنشيط المنافسة،

ـ ضرورة تشجيع المبادرة الخاصة،

ـ ضرورة تحديد إطار تقنين مرن وتطوري.

وما لا شك فيه، أن عمليات تحرير وخوصصة الفاعلين الأوروبيين الراهنة إنما هي امتداد لهذا الخط: فسنة 1996، شهدت قانون الاتصالات الأمريكي (تكريس التنافسية بين شركات الهاتف الجهوية والطويلة المدى ومؤسسات الكابل والموزعين الهرتزيين)؛ وشهدت أيضاً قانوني إعادة تقنين فرانس تلكوم وخوصصة جزء من رأسمالها، وكذا خوصصة جزء من رأس مال دوتش تلكوم الألمانية.. إلخ.

إلى جانب المقاربات الجهوية (حيث لم نقدم هنا إلا بُعدها الأوروبي)، هناك مقاربات أخرى، وطنية في فلسفتها لكنها تتبنى التوجهات نفسها.

ففي فرنسا مثلاً أوصى المهندس جيرار تيري في تقريره عن الطرق السيارة بضرورة تحرير سوق الاتصالات الفرنسي وبضرورة إعادة النظر في هيكلة الفاعل التاريخي العامل بها (فرانس تلكوم).

ومعنى كل هذا أن معظم (أو جُلّ) مشاريع الطرق السيارة، راهنت (وما زالت تراهن) على ثلاثة عناصر ذات قيمة متقاربة:

---

(18) Alain Busson, Audiovisuel et autoroutes: Les Objectifs des expérimentations , Revue de l'electricité et de l'electronique , no. 2 (févier 1997), p. 45.

(19) كانت الولايات المتحدة أكبر متحمس لجعل مشاريع الطرق السيارة من اختصاصات القطاع الخاص.

ـ لا تقنين القطاعات الخاضعة لاحتكار اعتبر ـ إلى عهد قريب ـ طبيعياً؛

ـ خوصصة الملكية العمومية التي (الملكية) كانت ـ إلى زمن قريب ـ مبررة ومشرعنة؛

ـ وتحرير هياكل السوق التي كانت ـ حتى وقت متأخر ـ في مأمن عن كل تهديد تنافسي يذكر.

هذه العناصر الثلاثة هي التي راهنت (وما زالت تراهن) على تحقيق مشاريع الطرق السيارة للاتصال؛ وقد تزامنت وبروز ظاهرة مصاحبة لها، بدأت تلازمها وإن كانت أقدم منها: ظاهرة العولمة.

**ثالثاً: العولمة، طرق الاتصال السيارة و«المجتمع الكوكبي»**

**1 ـ عن مفهوم العولمة**

العولمة مصطلح حديث العهد. لكن محتواه ما زال مبهماً كما هي مبهمة تداعياته ومحدداته الحقيقية.

ونعتبر أن من المقاربات الشاملة، الجادة لمفهوم العولمة، المقاربة التي اعتمدها ريكاردو بتريلا؛ إذ يحدد المفهوم على أساس مفهومين آخرين متقاربين معه، قريبين منه، مفهومي: التدويل وتعدد الجنسية.

يحدد ريكاردو بتريلا التدويل في كونه «مجموعة المسلسلات التي تربط الاقتصادات الوطنية بعضها ببعض. وهذه المجموعة تحيل إلى مجموعة التيارات التي تربط الوحدات الوطنية المختلفة».

في حين يحدد مفهوم تعدد الجنسية في كونه «الظاهرة التي نرى فيها الفاعلين الاقتصاديين يوسعون قدراتهم الإنتاجية لوحدات وطنية أخرى».

بينما يرى في العولمة مفهوماً أكثر حداثة باعتباره «مجموعة العوامل التي تجعل من عدد كبير من السلع والخدمات تصمم وتتطور وتنتج وتوزع وتستهلك وتصلح وتقيم على مستوى عالمي بدون أن يكون للدول التي تدور هذه العمليات في فضائها قيمة في حد ذاتها. بعبارة أخرى، فإن الإطار والمرجعيات الوطنية فقدت مركزها وقوتها في المستقبل.

العولمة هي نتاج منظمات تعولمت هياكلها بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات» [20].

ويقول روني فاليت، إن العولمة هي «مسلسل تكثيف تيارات الأفراد والسلع والخدمات والرساميل؛ وبموازاة مع ذلك اتساع هذه التيارات إلى كل الكرة الأرضية».

ويعتبر أن «المبادلات الدولية جد قديمة، لكن كثافتها وتنوعها وتوسعها قد فرضت ـ خلال السنين الماضية ـ استخدام مصطلح جديد لنعتها: مصطلح العولمة» [21].

**2 ـ عولمة الاختيارات التكنولوجية للمؤسسات الإنتاجية**

من دون العودة إلى الأسباب العميقة الكامنة وراء صعود وتنامي ظاهرة العولمة [22]، ولا إلى مساهمة العوامل التي كانت وراء شيوعها، فإن هناك ـ على الأقل ـ ثلاثة معطيات كبرى تفرض نفسها علينا وبقوة:

**المعطى الأول** ، أن المؤسسة هي الفاعل الأول والأساسي في العولمة. هذا معطى بديهي، لكنه مركزي: «إن الدول لم تتعولم، والمؤسسات الكونية بدورها أصبحت دولية لا معولمة، وسلطتها مرتبطة بالدول الوطنية التي ترى قوة تأثيرها في الشؤون الاقتصادية العالمية تتدهور».

ويجب القول إن المؤسسات الإنتاجية ليس بمقدورها أن تتعولم إلا إذا توافرت على قدرة فعل كبيرة على المستوى العالمي،وبالتالي فالحجم أمر ضروري ومؤكد. إلا أن المؤسسة الكبرى لا يمكنها ـ على الرغم من كبر حجمها-

---

(20) Riccardo Petrella, Mondialisation et stratégies d'entreprises, Revue de l'institut du management d'EDF et de GDF (Paris) (1996).

(21) René Vallette Mondialisation: Sept Clefs pour entrer dans le G7, (Documentation de l'institut d'études politiques de Lyon, 1996).

لمزيد من التفاصيل، انظر: يحيى اليحياوي، العولمة الموعودة: قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا (الرباط: منشورات عكاظ،1999) ، Yahya El Yahyaoui, La Mondialisation: Communication-monde, ultra-libéralisme planétaire et pensée unique , préf. de Riccardo Petrella (Kénitra: Boukili, 1998).

(22) العوامل التقنية بالأساس (انخفاض تكلفة النقل والاتصالات)، وكذا السياسية (تحرير المبادلات)، والقطيعات الجيو ـ سياسية (انكسار القطب السوفياتي)، وكذا التطور الماكرو اقتصادي (نمو الدول الحديثة التصنيع).

أن تتوافر لوحدها على قدرة استراتيجية كافية للتحكم في المعطيات على المستوى الكوكبي. ومن هنا تأتي ظاهرة انفجار عدد التحالفات واتفاقيات التعاون [23] التي نشهدها يومياً: الكل يتحالف مع الكل ضد الكل، يقول ريكاردو بتريلا.

**المعطى الثاني** ، أن المؤسسة المعولمة «لا ترتاح» إلا بتوظيف قواعد عمل الاقتصاد وفق شروط تناسبها وتخدم مصالحها: «وهذا ما يفسر عمليات الخوصصة واللاتقنين والتحرير التي نعرفها منذ عشرين سنة. فعلى هذه الأسس الثلاثة تمكنت المؤسسات من عولمة الاقتصاد».

هذه العمليات تقدم على أنها ضرورية ولا محيد عنها لتوسيع فضاء عمل المؤسسات على المستوى الكوني؛

**المعطى الثالث** ، أن المؤسسات العامة بقطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال (مستغلين وصناعيين) لم تكن فاعلة نشيطة في العولمة فحسب (عبر خلق شبكات كونية) [24] ، بل كانت أيضاً هدفها ومسرحها، والدليل على ذلك عدد الاتفاقيات والتحالفات الاستراتيجية التي أبرمتها هذه المؤسسات [25].

**3 ـ عن علاقة العولمة بالطرق السيارة للاتصال و«القرية الكوكبية«**

طرق الاتصال السيارة هي شبكة للاتصالات مرقمنة، عالية السعة وذات قدرة كبيرة وسرعة فائقة لنقل الخدمات التفاعلية، المهنية، والترفيهية وغيرها. لو اعتمدنا هذا التحديد على المستوى العالمي، نقول إن هذه الطرق هي عبارة عن شبكة للشبكات تمكّن من نقل المعطيات والصوت والصور على نطاق كوني وبطريقة إلكترونية. وإذا كان وزراء اتصالات الدول السبع قد اجتمعوا في بروكسيل في شباط/فبراير 1995، فما ذلك إلا من أجل وضع الأسس المفاهيمية والتكنولوجية لهذه الطرق في أفق خلق مجتمع إعلامي عالمي وكوكبي: المطلوب هو إقامة بنية تحتية عالمية للإعلام مبنية على ترابط وتداخل وتجاوب الشبكات الوطنية، لأنه بفضل الإمكانات التي توفرها

(23) 80 في المئة من الاستثمارات المباشرة كان هدفها شراء المقاولات، والنتيجة أنه في سنة 1973 لم يكن يوجد إلا 7000 شركة متعددة الجنسيات، في حين تعدى عددها سنة 1995 الـ 37000 شركة.

(24) الإنترنت لا يمثل حالياً إلا مظهرها الصارخ.

(25) وفق دراسة لمؤسسة «أبريديا»، 15 اتفاقاً من هذا النوع أبرمت سنة 1993؛ 56 سنة 1994، و141 خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 1995.

تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فبإمكان «شبكة الشبكات أن تحقق... إشباع الرغبات العالمية من الاتصالات الهاتفية والمعلوماتية والسمعية ـ البصرية».

إن نبوءة ماك لوهان [26] تكرست وبعمق، ووعوده تحققت، وعود سوق شمولي للشبكات والخدمات والتطبيقات.

ومعنى هذا أن العلاقة بين «القرية الكوكبية» والطرق السيارة والعولمة هي، على الأقل، من ثلاثة مستويات:

**المستوى الأول** : بقدر ما يفرض منطق العولمة ضرورة إقامة هذه الطرق، بقدر ما يعمل المنطق نفسه على دفع حدود السوق العالمي؛ وبالتالي فالمجموعات الكبرى ذات الإمكانات التكنولوجية والاقتصادية الضخمة هي المستهدف الأول والمركزي؛

**المستوى الثاني** : بقدر ما للبعد التكنولوجي لهذه الطرق من أهمية، بقدر ما للطابع الاقتصادي والجيوستراتيجي لظاهرة العولمة من قوة وتأثير: فالتحكم التكنولوجي في هذه الطرق أساسي في استراتيجيات تحالفات المؤسسات وتكثيف العلاقات في ما بينها على المستوى العالمي؛

**المستوى الثالث:** بقدر كفاءة هذه البنية العالمية والشمولية، بقدر كفاءة المؤسسات المعولمة والمهووسة بالآنية والسرعة و«الوقت الواقعي».

لو طبقنا كل العناصر السابقة على دول المغرب العربي، فإن تكريسها يحيلنا إلى الخطاب الرائج والمروج أكثر ما يحيلنا إلى حقيقة الفعل والممارسة.

**رابعاً: العولمة وطرق الاتصال السيارة:أي علاقة بالمغرب العربي؟**

هناك ـ على الأقل ـ ثلاث ملاحظات مركزية تفرض نفسها علينا لمجرد التساؤل عن تكنولوجيا للإعلام والاتصال في دول العالم الثالث (ودول المغرب العربي) في عصر العولمة والطرق السيارة للاتصال:

ـ **الملاحظة الأولى** ، وترتبط أساساً لا بالواقع المتخلف الذي ما زال

(26) للمزيد من التفاصيل، انظر: Marshall M. McLuhan, Pour comprendre les média: Les Prolongements technologiques de l'homme (Paris: Ed. De Poche, 1964).

يكوّن «الميزة» الكبيرة لشبكات الإعلام والاتصال لا على مستوى كل دولة من دول المغرب العربي فحسب، ولكن أيضاً إلى غياب بنية مغاربية جهوية وشاملة بإمكانها نقل وتوزيع المعطيات (إن كانت هناك معطيات!)؛

ـ **الملاحظة الثانية** ، وتتعلق بـ «الطابع الوطني المحض» للاختيارات التكنولوجية المعتمدة في ميدان الإعلام والاتصال، والتي لا تكرس إلا توجيهات المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والنخب الحاكمة عوض خضوعها (الاختيارات) لمنطق العمل المشترك والتكامل التكنولوجي المغاربي؛

**الملاحظة الثالثة** ، وتتمثل في غياب «عزيمة سياسية مغاربية» موحدة مبنية على رؤية مستقبلية، أحد أهدافها إقامة بنيات (وصياغة برامج) إعلامية واتصالية تكون العماد الأساسي لبناء المغرب العربي خلال القرن الواحد والعشرين.

**1 ـ أية بنيات تحتية لأية طرق سيارة للاتصال في المغرب العربي؟**

بالرجوع إلى كل المقاييس المعتمدة دولياً لتقييم مستوى تنمية البنيات التحتية للإعلام والاتصال، فإننا نرى أن المغرب العربي هو أقرب ـ في وضعيته ـ لوضعية دول العالم الثالث أكثر منه لوضعية الدول المتقدمة أو الدول الحديثة التصنيع.

أ ـ ففي ميدان الاتصالات مثلاً (وهي العمود الفقري لطرق الاتصال السيارة) نجد أن الكثافة الهاتفية بالمغرب العربي غالباً ما لا تتعدى 4 في المئة (1.4 في المئة في الجزائر، 7.3 في المئة في المغرب) في الوقت الذي تتعدى فيه هذه النسبة 40 في المئة في أوروبا الجنوبية وفي إسرائيل 20 في المئة في تركيا) وتقارب الـ 60 في المئة في الدول الصناعية الكبرى.

والحالة نفسها تسري على الخطوط الهاتفية المستخدمة: فحاجز المليون مشترك بالنسبة إلى الجزائر والمغرب لم يتجاوز إلا خلال السنتين أو الثلاث سنوات الأخيرة؛ في حين تتعدى لائحة الانتظارات، المليون طلب بالنسبة إلى الدول الخمس مجتمعة.

ب ـ وإذا كان سكان المغرب العربي قد بلغ 60 مليون نسمة سنة 1987، فإنه لم يكن في هذه السنة أكثر من مليون ونصف المليون من الخطوط الهاتفية المستخدمة.

وإذا كان عدد السكان قد بلغ ـ سنة 1992 ـ حوالى 70 مليون نسمة،

فإنها لم تكن تتوافر إلا على مليونين ونصف مليون من الخطوط الهاتفية.

وفي سنة 2007، حيث سيبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالى 100 مليون، فلن يكون لديها إلا حوالى 12 إلى 14 مليون خط هاتفي (حوالى 7 ملايين في أفق سنة 2000) [27].

ج ـ في الوقت نفسه، فإن البعد المغاربي لإقامة هذه البنية التحتية للاتصالات لا يؤخذ مأخذ الجد «وهو ما يفسر صغر وضعف حجم المقاولات الموجودة، ومحدودية قدراتها، ونموها الهزيل وغياب فرص بقائها، وتكيفها والتطورات التكنولوجية للأنظمة والأجهزة» [28].

هذه الأنظمة والأجهزة [29] صعبة التجاوب والتداخل ـ على الرغم من كون 50 في المئة منها مرقمنة ـ كونها اختيرت على أساس فرداني، قطري ومن دون تنسيق تكنولوجي يذكر.

د ـ والنتيجة أن «بناء» شبكة الاتصالات المغاربية (كمقدمة لطرق الاتصال السيارة) لا يمكن تصوره في الوقت الحالي (أو المستقبلي) للشبكات الوطنية وفي إطار «الاختيارات التكنولوجية» السائدة؛ وهو ما يضر بفكرة إقامة البنية المادية للمغرب العربي أيّما ضرر، ولا سيما أن هذه الدول خاضعة كلياً لتوصيات المؤسسات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات.

**2 ـ أية «اختيارات مؤسساتية» لأية طرق اتصال سيارة؟**

أ ـ منذ «تبنّي» دول المغرب العربي لبرامج إعادة الهيكلة (بداية الثمانينيات) ، فإن فهم إشكاليات النخب الحاكمة لا يمكن تصوره إلا بالرجوع

---

(27) هذه المستويات لا يمكن تحقيقها إلا مقابل مستويات استثمار عالية: حوالى 700 إلى 900 مليون دولار خلال الفترة 1988 ـ 1997، وحوالى 3.2 مليار دولار في السنة خلال الفترة 1997 ـ 2007.

(28) S. Ghannouchi, Le Maghreb des télécommunications, Communication et transports , no. 59 (mai 1995), p. 190.

(29) ليس لأنظمة التبديل المعتمدة بدول المغرب العربي نفس الوظائف:
للجزائر(E10-AXE 10)
لليبيا(EWSD-NEAX61)
لموريتانيا(E10)
للمغرب(E10 B-AXE10-DMS100)
لتونس(E10 B-AXE10-EWSD)

إلى قرارات تقضيم الاحتكارات والخوصصة والليبرالية: كل القطاعات المنظمة على قاعدة شبكية أصبحت مستهدفة بطريقة أو بأخرى؛

فإذا كانت شبكات الإعلام والاتصال بالمغرب العربي قد ولدت ونشأت ـ كغيرها من شبكات العالم ـ في إطار احتكاري ممركز ومراقب من طرف الدولة [30] ، فإنها لم تسلم من موجة اللاتقنين والتحرير الممرر لها باستمرار في الدول الصناعية الكبرى.

كل سياسات التحرير ـ المنطلقة منذ النصف الأول من الثمانينيات ـ في الاتصالات مثلاً [31] ، لم يكن يرد من ورائها إلا تبيان «الوعي العميق» (البئيس يقول البعض) بالرهانات التكنولوجية والصناعية التي بدأت تطال العالم:

ـ ضرورة تحرير هياكل السوق لرفع تحدي العولمة والتنافسية واتفاقيات الشراكة مع السوق الأوروبية؛

ـ ضرورة «تحرير قوى القطاع الخاص» لينوب عن دول في أزمة من تمويل الاستثمارات التحتية الكبرى كالتي يحتاجها «بناء» الطرق السيارة». بالتالي، فكل عمليات الخوصصة التي من المحتمل أن تطال فاعلي الاتصالات، لا يمكن تفسيرها إلا في كونها تكملة لسياسات النخب الحاكمة «المتشتتة» بين الأزمة المالية وتوصيات المؤسسات العالمية والشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن أسواق جديدة وربحية أكبر.

ب ـ إن مشروع خوصصة الاتصالات في المغرب يسائلنا ـ على هذا الأساس ـ أكثر ما تسائلنا «نيّات الإصلاح والهيكلة» التي يمرر لها في ما يخص هذا القطاع الاستراتيجي الضخم.

ويسائلنا أكثر لو علمنا أن هذا المشروع:

ـ إنما هو نتيجة مباشرة لتوصيات المؤسسات الدولية أكثر منه نتيجة لبلوغ الشبكة سن الرشد التقني والاقتصادي؛

ـ وإنما هو نتيجة فكرة رائجة ومروجة باستمرار بكون الطرق السيارة إنما

(30) لقد كانت تمثل رمز «الاستقلال» والسيادة المسترجعين.

(31) تحرير أجهزة الاتصالات، منح القطاع الخاص رخص استغلال بعض جوانب المرفق العام كالهاتف العمومي مثلاً.

يجب أن تمر (وفي أي مكان) من خلال القطاع الخاص، «الوحيد القادر» على تمويلها وتسييرها.

ج ـ إذا كانت عملية تحرير الاتصالات [32] تقدم عموماً على أنها الحل الأمثل، فإنها لا تمر حتماً عبر عملية خوصصة الملكية وإلا لتحولت «اللَّبْرَلَة» إلى إشكالية خوصصة محضة، وهو ما لا تثبته الوقائع الملاحظة: إذ التحرير يحيل على هياكل السوق، بينما تحيل الخوصصة على طبيعة الملكية.

**3 ـ عن تجارب الطرق السيارة الأجنبية: أية دروس للمغرب العربي؟**

هناك ـ على الأقل ـ أربعة دروس للمغرب العربي يمكن استنتاجها عند ملاحظتنا للتجارب الأجنبية في ما يخص بناء الطرق السيارة في علاقتها بالعولمة:

**ـ الدرس الأول** : إن الطرق السيارة للاتصال المرجوة باستمرار ـ هذه الأيام الأخيرة ـ من لدن النخب الحاكمة في دول المغرب العربي، لا يمكن تصورها من دون فضاء موسع وسوق شاسعة وطلب وافر.

هذه الشروط ـ على واقعيتها وصدقها ـ فهي غالباً ما تهمَّش لاعتبارات حزازات سياسية ضيقة وحسابات زعامات غير مبررة ومتجاوزة: إن البعد المغاربي في «اختيارات» السياسات الاقتصادية غالباً ما لا يعطى إليه الاعتبار بسبب هيمنة المصالح الوطنية الضيقة غير المتطابقة، وطبيعة العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية الدولية ومنطق التكتلات الناشئة.

وبعبارة أخرى، فإن ظاهرة العولمة (إن كانت هناك عولمة حقاً) تجرّ دول المغرب العربي باتجاه ضفة المتوسط الشمالية، أكثر مما تجرها باتجاه الفضاء المغاربي حيث الاندماج مبرر اقتصادياً ولا سبيل للعمل خارجه جيوستراتيجياً؛

**ـ الدرس الثاني** : إن مسلسل العولمة محكوم ـ في عمقه ـ من لدن الشركات الكبرى (بما فيها شركات الإعلام والاتصال) ذات السلطة التكنولوجية والجيوستراتيجية والاقتصادية الكوكبية المؤكدة؛ وإن البعد المغاربي لا يمكن

(32) لمزيد من التفاصيل، انظر: El Yahyaoui, Mouvance libérale et logique de privatisation, les télécommunications: Un Service public?

وضعه إلا في إطار بناء مشترك وهادف يفرضه الواقع أكثر ما تفرضه القرارات الفوق وطنية كيف ما كانت درجة رسميتها: إن حركية المعطى الدولي الجديد تفرض فاعلين أقوياء ذوي سلط جهوية وعالمية حقيقية؛ ولا يمكننا ـ في الوقت الحاضر ـ تصور ذلك في المغرب العربي حتى وإن كانت لديه القاعدة والامتيازات؛

ـ **الدرس الثالث** : إذا كانت مشاريع طرق الاتصال السيارة في الدول المتقدمة هي نتيجة حتمية لتطور اقتصادي وتكنولوجي متميز كان (ولا يزال) «ينشّط» هذه الحركية؛ فإن هذه الأخيرة لا تتوافر في المغرب العربي، فحتى وإن توافرت على مستوى البنيات مثلاً (وهو أمر مستبعد)، فإن مستوى تنقل التيارات والمعطيات والمبادلات سيكون هزيلاً إذا لم نقل معدوماً.

ما يزيد هذه الحركية تعثراً في دول المغرب العربي، كون شبكاته الإعلامية والاتصالية لم تعرف تطورات تكنولوجية في مستوى الطرق السيارة المزمع «بناؤها» من رقمنة وسعة عالية ومبادلات دقيقة وشبكات من ألياف بصرية وغير ذلك؛

ـ **الدرس الرابع** : ما هو رائج في خطاب النخب الحاكمة في دول المغرب العربي، هو القول إن الطرق السيارة ليست إلا مدخلاً للعولمة وللتكيف مع قواعد لعبة نهاية هذا القرن.

إلا أنه في غياب تحديد مدقق وواضح لمشروع مجتمعي بإمكانه إقحام هذه المعطيات وهضمها، فإن هذا الخطاب يبقى ـ في اعتقادنا ـ تبسيطياً، غير ذي معنى، وضرباً من ضروب «التفكير» العقيم الجدوى.

ما يزيد هذا الخطاب تبسيطية وهذا «التفكير» عقماً، كون عناصر البحث والتنمية، وعزيمة العمل المشترك والإيمان بالمستقبل المشترك مهمشة وغير مقدَّرة: إن تكريس هذه العناصر يمر بالضرورة ـ في رأينا ـ من خلال وجود عزيمة سياسية مشتركة ورؤية واضحة لما يجب أن يكون عليه المغرب العربي.

ونرى أن لا الأولى ولا الثانية هي المحددة حالياً «لاختيارات» النخب الحاكمة السياسية، فبالأحرى... «اختياراتها التكنولوجية».

## خاتمة

معظم الخطابات المروَّجة في دول المغرب العربي، تربط «تحدي» العولمة بضرورات تكيف الأجهزة الإنتاجية والميكانيزمات السوسيوتربوية السائدة على المستويات القطرية.

وتربطها أيضاً بضرورات تكيف دول المغرب العربي مع السوق العالمي المقدم على أنه المخرج الوحيد والذي بإمكانه ضمان «بقاء» هذه الدول في مرحلة العولمة وفترة «مجتمع الاتصال».

إذا كانت هذه التحديات تعتبر عناصر مجندة بالنسبة إلى الدول المتقدمة التي حققت مستويات تكنولوجية عالية، فإنها لا تعدو كونها خطابات استهلاك في إطار «سياسات» تنمية الشبكات الإعلامية والاتصالية بدول المغرب العربي.

إن الخطابات الواعدة والمتمحورة حول الطرق السيارة ومجتمع الاتصال، لا تخفي وراءها إلا نهج اللاتقنين والخوصصة والليبرالية التي بدأت تنهجها هذه الدول، ولا يمكن هذه الخطابات إلا أن تكون موضع الخطأ والخطيئة: إذ إن الوضع الحالي لشبكات الإعلام والاتصال وغياب العزيمة السياسية الواضحة وكذا غياب الرؤية المشتركة، لا يمكنها إلا أن تجعل مما يسمى بـ «بمغرب الإعلام والاتصال» عبارة عن فكرة، إحدى ميزاتها انسلاخ الخطاب عن الممارسة والواقع.

## (18)

# العولمة القسرية للقيم

## نحو ترجمة «وظيفية» جديدة [*]

جـمال حضري [**]

### تمهيد

تبدو المعطيات خارج اللغـة متحكمـة في الفعـل الترجمـي مـا ينـأى بـه عـن أن يـنحصر ضـمن الكينونة اللغويـة فحسـب؛ فقـد ربـط منظـرو الترجمـة اللغـة بالخصوصـيات التجريبيـة والحياتيـة للمستعملين، ما يجعل الترجمة شعرية أكثر منها مطابقة، كما رأى منظـرو التلقـي أن الترجمـة نـوع من التلقي الحر أو التواصل، يكون للمتلقي أحياناً الدور الأساسي فيه، وتارة يكون النص هو صاحب الكلمة العليا بما يجعل المعنى كامناً في البنيات النصية، وقـد حـاول بعـض الدارسـين في ضـوء هـذه المنازع، إقامة تفرقة بين ترجمة لغوية أقرب ما تكون إلى المثالية والتجريد، وترجمة حضـارية تأخـذ بعين الاعتبار السياق الحضاري والثقافي وتمثل الترجمة الأعمق.

هذا العنصر الثقافي الذي يصر عليه الكثير من الباحثين، يرسخ الخصوصيات

(*) .نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 9، العدد 83 (تشرين الثاني/نوفمبر 2006).

(**) ناقد وأكاديمي جزائري .

التي تصبح معها الترجمة أمام موضوع معقد لا يكفي فيه حضور الجهاز اللغوي عارياً عن الجهاز السوسيو- ثقافي، لأن الترجمة كما يقول «جون روني لادميرال»، عبور بين ثقافات [1] أو هو تواصل ثقافي، ذلك أن اللغة متضامنة مع سياق ثقافي يحتم إضافة الأفق الخارج اللساني إلى نظرية الترجمة، والترجمة إذاً ليست للغة ولكن للكلام [2] .

ومن هنا وجب الانطلاق من مقولة لغة ـ ثقافة بدل مقولة لغة [3] ، لأنه لا توجد لغة خارج السياق الثقافي، وبناء عليه، يجب أن تنصبّ الترجمة على المعنى السياقي بما يعني المحيط النصي والوضعية المرجعية، أي أن النص الأصلي والنص الهدف لهما المعنى نفسه إذا اشتغلا في الوضعية نفسها بما يستدعي لسانيات للكلام أو نظرية للتلفظ [4] ، فالمترجم يصبح ـ بتعبير جورج مونان ـ حاملاً إما لنظارات ملونة أو نظارات شفافة تستعملان بحسب الاستراتيجية الترجمية [5] .

## أولاً: الترجمة والشعرية

إن المنظور الثقافي ليس إلا انعكاساً للمأزق الذي تواجهه الترجمة تجاه ما هو خصوصي، ما حدا بمتشونيك على غرار «ستاينر» إلى مد أفق الترجمة إلى شعرية ترجمية تفترض نظرية للأدبية [6] ، تختفي معها أوهام الوفاء باستثمار ذاتية المترجم بترجمة الأثر وليس الإجراء ذاته، مما يصبح معه المترجم كاتباً شريكاً، أو كاتباً معيداً (Réecrivain ou coauteur) [7] ؛ فالترجمة مرتبطة إلى أبعد حد بالنظرية الأدبية وتحديداتها للأسلوب ولماهية الأدبية، سواء انصبت على المعنى أو على الأسلوب [8] ، على بنية العمق أو على بنية السطح [9] ، وقد

---

(1) Jean-René Ladmiral, Traduire: Théorèmes pour la traduction , petite bibliothèque Payot; 366 (Paris: Payot, 1979), p. 13

(2) نفس المرجع، ص 17.

(3) نفس المرجع، ص 18.

(4) نفس المرجع، ص 18.

(5) نفس المرجع، ص 19.

(6) نفس المرجع، ص 21.

(7) نفس المرجع، ص 22.

(8) نفس المرجع، ص 21.

(9) نفس المرجع، ص 126.

اتجه «ميتشونيك» إلى ربط الترجمة بالأدبية وتدرّج بها من مرحلة الكلمة كلمة إلى مرحلة ترجمة الأسلوب، أي من ترجمة اللغة إلى ترجمة الشعر [10] ، فربط بين ترجمة المعنى والأسلوب أو العمق والشكل [11] .

وإذا رجعنا إلى تحديدات «غيرو» للأسلوب، فإن أسلوبية «بالي» هي التي تستجيب للترجمة، بينما أسلوبية ألفرد أو التكوينية هي عبارة عن سيميوتيقا للكاتب، فقد ركز «بالي» في بحثه الأسلوبي على إيحاء اللغة أو القيم العاطفية والتعبيرية، ما يجعل هذه القيم قابلة للترجمة لأنها تنتمي إلى نظام اللغة وليست إنتاجاً فردياً. إننا هنا في مواجهة عنصر الإيحاء، وهل هو قابل للترجمة أم لا؟ فبينما لا يطرح التعيين إشكالاً، يذهب الدارسون إلى التفرقة بين الإيحاء الذاتي والإيحاء الجماعي، وإذا كان الإيحاء ذاتياً، هل هو تجريبي أم متعالٍ، أي هل الإيحاء من اللغة أم من الكلام؟ [12] .

وذهب كل من «مونان» و«مارتنيه»، إلى أن الإيحاء هو ما لا يشترك فيه المتواصلون [13] ، وهو رأي يلتقي مع رأي «بلومفيلد» الذي يحدد معنى الشكل اللغوي لكل متكلم باعتباره خلاصة للوضعيات التي سمع خلالها هذا الشكل [14] ، فالربط واضح بين المعنى والتجربة وعدم قابلية ما هو غير تجريبي للترجمة، وبما أن اللغة جعلت لما هو عام ومشترك، فإن الشعر يدرج ضمن ما يسمى في علم النفس اللغوي بـ الإيحاءات المتقاسمة [15] ، ما يعني أن في الإيحاء جزءاً من الفردية وجزءاً متقاسماً وهو ما يؤكد الترجمة التامة [16] .

وبالعودة إلى موقف «مونان» فإن الإيحاء عنده ينقسم إلى:

ـ العلاقة باث/ملفوظ: وتكون تعبيرية نفسية

ـ العلاقة ملفوظ/متلقٍّ: التعبير الاجتماعي للملفوظ أو القيم السوسيوسياقية.

---

(10) نفس المرجع، ص 126.
(11) نفس المرجع، ص 128.
(12) نفس المرجع، ص 135.
(13) نفس المرجع، ص 136.
(14) نفس المرجع، ص 136.
(15) نفس المرجع، ص 138.
(16) نفس المرجع، ص 140.

ـ العلاقة باث/متلقّ: حالة الايحاءات التي تترجم العاطفة الأكثر اجتماعية، أي مشتركة بينهما [17].

والقسم الثالث هو الذي يعني الترجمة لأن له مرجعاً اجتماعياً، فالإيحاءات ليست ذاتية تماماً وليست مشتركة تماماً ولكنها بين الحدين [18]، ولذلك اقترح «بلومفيلد» سجلات للإيحاءات من منظور سوسيولساني [19].

والنتيجة هي أفكار تدور أساساً حول ربط الترجمة بنظرية الأدب لتحديد ما هو العنصر المعني بالفعل الترجمي، هل هو المعنى أو الأسلوب، ثم هل هو المعنى الإيحائي أو المعنى المباشر، هل هو المعنى النصي أو المعنى السياقي الواسع، وهل الأسلوب المعني هو الأسلوب اللغوي كما يراه بالي أم الأسلوب التكويني كما يراه «سبيتزر»، وهي الإشكالات التي يرى إزاءها «لادميرال» ضرورة أن تكون الترجمة ثقافية، أي تعالقاً بين التمايزات، مما يعني أن الترجمة لا يمكن إلا أن تكون ترجمة حضارية كما سماها الباحث محمد العمري.

وهذا ليس اختزالاً للجهود الضخمة تلك، ولكنه تلخيص لمد النظر نحو إشكالية البحث التي هي علاقة الترجمة بالعولمة باعتبارها سياقاً تاريخياً وحضارياً واجتماعياً وثقافياً طارئاً، يحتم منظوراً معيناً للترجمة الأدبية، ففي ظل هذه الوضعية، هل يمكن الاستمرار في استراتيجية الترجمة التي تنطلق من الحفاظ على التمايز كما كانت ترى الأيديولوجيات عبر التاريخ حتى الآن؟

## ثانياً: الترجمة والبعد الأيديولوجي

لم تنعزل الترجمة يوماً عن الأيديولوجيا، بما تعنيه من استغلال للمعطى لصالح الأغراض والأهداف الموضوعة، ولذلك ربط بعض الدارسين نشأة الترجمة بالحاجة التبشيرية [20]، حتى إن مصطلح الترجمة والترجمان بالعربية

(17) نفس المرجع، ص 142.

(18) نفس المرجع، ص 145.

(19) نفس المرجع، ص 146.

(20) George Steiner, Après Babel: Une poétique du dire et de la traduction , traduit de l'anglais par Lucienne Lotringer (Paris: A. Michel, 1978), p. 31.

يلمّحان إلى منحى الانتقاص والتحريف الذي يعكسه اللفظ الفرنسي المترجم (Truchement) ، لارتباط الترجمة بالأغراض الأيديولوجية التي تنحو إلى التلاعب بمفاهيم اللغة العادية [21] .

لقد ذهب «أنتوني بيم» بعيداً وهو يتتبع انبثاث الأيديولوجيا داخل الترجمة واتجه نحو المترجم بدل الاتجاه إلى فعل الترجمة ذاته، لأن الأيديولوجيا ليست إلا المنطلق الذي يتبناه المترجم في اشتغاله بين حدود الثقافات واللغات، ومن ثم عالج عدة إشكاليات تتعلق خصوصاً بالمترجم والانتماء، فقد دلت عدة أحداث يمثل لها بترجمة أعمال «سلمان رشدي»، على أن الترجمة ليست عملاً محايداً، بل هي انتماء وتموقع، ومن ثم يتساءل عن إمكانية أن يقف المترجم بين الثقافات لا داخلها، ألا يمكن أن يتشكل منظور ما بين ثقافي [22] ؟

هذا التساؤل يؤدي إلى استقراء ماضي الترجمة وعلاقته بالنشأة القومية للأمة الألمانية من خلال نموذج «شلايرماخر»: الترجمة وتكوين الذات القومية، أو علاقة الترجمة بالآخر.

إن الترجمة الحرفية إبقاء على الآخر متميزاً متخندقاً داخل خصوصياته، ما يجعل المترجم حارساً على الحدود بين الكيانات الثقافية والعرقية [23] ، هل يعني هذا أن الترجمة حقيقة لا طائل من ورائها؟ هل هي واجبة في ظل العولمة؟

إن الجواب يكون بالإيجاب إذا كانت الترجمة لصالح تقوية العلاقات الثقافية [24] ، ونموذج «شلايرماخر» مهم جداً لهذا البعد الأيديولوجي في الترجمة الذي يجعلها تتجه عكس الانفتاح والتواصل، فهو يقول محدداً الفعل الترجمي «إما أن يدع المترجم الكاتب مستريحاً إلى الحد الممكن ويسعى إلى جلب القارئ إليه، وإما أن يدع القارئ مستريحاً إلى الحد الممكن ويجعل

---

(21) نفس المرجع، ص 44.

(22) Anthony Pym, Pour une éthique du traducteur , traductologie (Arras: Artois presses université; Ottawa: Presses de l'Université d'Ottawa, 1997), p. 14.

(23) نفس المرجع، ص 15.

(24) نفس المرجع، ص 16.

الكاتب هو الذي يذهب إلى ملاقاته» [25]، وقد تكلم «هردر» أيضاً عن السفر من القارئ أو الكاتب [26]، وأفضل الاستراتيجيات في نظر «بيم» هي تسفير القارئ أي الترجمة الأمينة، وتحسيس القارئ بغرابة النص [27].

إن هذه الثنائية الراسخة تقليد منذ «شيشرون»، ونتج منها التكافؤ الشكلي/التكافؤ الدينامي لـ «نيدا»، والترجمة الدلالية/والتواصلية لـ «نيومارك» [28]، كما نتج منها ثنائيات بحسب الصفة التي تصف بها الترجمة النص السابق: فهي وهمية/ضد وهمية، منفتحة/مختفية، ما فوق نصية أي تمركز عرقي/حرفية [29].

يتخذ «شلاير ماخر» إذاً موقف المحافظة على أمانة المصدر وقارئ الترجمة يجب ألا يغادر دائرة لغته الأم [30]، وهذا يعني أن القارئ ليس مزدوج اللغة ومتعدد اللسان كي يستطيع تخطي الحدود وبالتالي لا يحتاج إلى الترجمة، إن الترجمة جعلت للذي يبقى في بيته، أو جعلت لكي يبقى في بيته [31]ولا يمكن من هذا المنظور، الدخول في علاقة ترجمية مع الآخر إلا بالانتماء إلى مكان مهيكل جداً، أي الانتماء إلى عائلة [32].

ولكن كيف يمكن أن نترجم حرفياً من دون أن نحرف لغة ـ ثقافة الوصول، أي كيف ننقل القارئ إلى النص المصدر وفي الوقت نفسه يظل في بيته؟ إن الحل هو في رعاية المترجم لخط رقيق يفصل بين الحرفية والخيانة [33].

يستعير «شلايرماخر» مفهوم الأولاد ذوي الدم المختلط لتوضيح هذا الفصل، ويعطي للحرفية الصفات السلبية مع أنها مطلوبة لكي يحيط بها

(25) نفس المرجع، ص 21.
(26) نفس المرجع، ص 21.
(27) نفس المرجع، ص 21.
(28) نفس المرجع، ص 21.
(29) نفس المرجع، ص 22.
(30) نفس المرجع، ص 24.
(31) نفس المرجع، ص 24.
(32). نفس المرجع، ص 24.
(33) نفس المرجع، ص 24.

المترجم ويتجنبها [34] ؛ فالمترجم الجيد بحسب «شلايرماخر» هو الذي يتبع المنعرجات النصية لكي يستطيع القارئ من دون التنقل الجسدي، الإحساس بأن الشيء غريب، فهذا هو هدف المترجم أساساً [35] ، بل إن المترجم نفسه يجب أن يحس هذا الإحساس، فهو ليس مزدوج اللغة ولا متعدد اللسان، أي أن المترجم يجب أن ينتمي إلى المجموعة الثقافية المتلقية، فيكون جاهلاً نوعاً ما باللغة والثقافة المصدر، فهو بالنسبة إلى القارئ واحد من العائلة ينتمي إلى اللغة الأم التي يترجم إليها، «فالانتماء إذاً معطى وليس مشكلة» [36] .

إن كل شيء يتم داخل وطنيات متبادلة، فعلى الطريقة الفرنسية يتم تجنيس الأجنبي، أي إدماجه في المحلي والقضاء على كل تميز وخصوصية، وبما أن «شلايرماخر» يواجه نزعة نابليون الإدماجية، فإنه يرفض الطريقة الفرنسية التوسعية في الترجمة، لصالح ترجمة تنهج الحرفية التي لا تعني سوى طريقة ما لبناء رقعة وطنية متميزة [37] .

فالطريقتان، إذاً، سبيلان إلى بناء الهوية، تنحو الطريقة الألمانية نحو وطنية تمايزية، بينما تتجه الفرنسية إلى الإدماج وإذابة التمايزات.

إن الثقافة حين تتمركز على ذاتها تحاول أن تجمع بين فكرة الانتماء والأرض، وتنهج بالتالي إلى دمج الثقافات الأخرى، بينما تحاول ثقافة ملتفتة إلى الخارج، أن تدخل فكرة المسافة في الانتماء، وتفضل علاقة الدم على علاقة الجغرافيا، والهدف واضح في أن «شلاير ماخر» يريد التركيز على جعل الألمانية لغة عالمية لأنها تحافظ على تمايز الآخر [38] .

إذاً، لا توجد إلا هاتان الطريقتان، إما التوجه نحو الداخل وإما التوجه نحو الخارج. أما الوقوف على الحدود فغير ممكن [39] .

---

(34) نفس المرجع، ص 25.

(35) نفس المرجع، ص 31.

(36) نفس المرجع، ص 31.

(37) نفس المرجع، ص 33.

(38) نفس المرجع، ص 34.

(39) نفس المرجع، ص 35.

فهذا المنطلق يرى أن الفكر الخلاق لا يكون إلا داخل اللغة الأم [40] ، والترجمة في ظل ذلك تقوّي الوطنيات الثقافية والحدود التي تفصل اللغات والمجتمعات والأنظمة والعقول [41] .

وقد فهمت أوروبا باكراً العلاقة بين عامل الهوية وآلية الترجمة، ففرقت بين الترجمة الأدبية وغيرها بما يسمح بالفصل بين الأعمال البانية للهوية الوطنية، وبين الوظائف التجارية ما بين الثقافات. ولذلك نرى جهداً ضخماً لتكوين تراجمة المحاضرات ويهمل تكوين التراجمة الاجتماعيين [42]، كل ذلك في إطار تقوية اللغات الوطنية؛ فالترجمة الأدبية تدخل في إطار تقوية الوطنيات لأن الأدب يدخل في تشكيل الهوية ولذلك تعرض فيه الترجمة على أنها مستحيلة ويجب أن تكون غير أمينة. وهنا تلتقي مع منظور «شلاير ماخر» في الحفاظ على الوطني من خلال الإبقاء على تمايز الأجنبي؛ فالحرفية والخيانة كلتاهما تصبان في المصب نفسه ألا وهو الحفاظ على التمايز، وكلتاهما مناهضة لمسار الكونية والمثاقفة.

## ثالثاً: الترجمة وهيمنة الآخر

إن الحضارة المهيمنة ترفض الاختلاف واستقلالية الثقافة المغلوبة وتجبرها على التبعية، وكل تحول ثقافي للمجتمعات المغلوبة يترجم في العمق شعوراً بالدونية يبثه الطرف الغالب في الطرف المغلوب ينتهي بالأخير إلى إنكار ذاته [43] .

والتثاقف الذي أصبح شرطاً لمد التوسع العسكري والسياسي والاقتصادي، متمركز حول الغرب الذي يعطي شهادات التاريخ للشعوب الأخرى؛ فقد غدا التاريخ الغربي عموماً محوراً وتدخل الثقافات الأخرى في اتصال به كأمم دونية، ويصبح التحول في جميع أشكاله حركة لضمان الحياة والبقاء بكل ما يعنيه ذلك من جبرية وإخضاع، ويسري منطق هذه العدوى من خلال النخب

(40) نفس المرجع، ص 36.

(41) نفس المرجع، ص 39.

(42) نفس المرجع، ص 40.

(43) Grégoire Marcho, Pour une réflexion sur la problématique de l'acculturation, Etudes orientales , no. 3 (printemps 1988), p. 42

المحلية التي تتجه إلى تنميط الهوية وفق ما يمليه الطرف الغالب [44].

والترجمة في ظل هذا الوضع تسخَّر لضمان توجه تشكيل الهوية نحو التعامل مع هذا المنطق، فالطرف المهيمن يستخدم الترجمة من باب الإدماج والاستيعاب، والطرف المغلوب يستخدمها من باب الحفاظ على الوجود، ولذلك لا يستقيم بحال أن تكون استراتيجيتا الطرفين متماثلتين في استخدام الآلية الترجمية، ولذلك لا يستغرب أن تظهر من جديد ترجمة الشروح والتلخيصات من جهة، والترجمة الحضارية من جهة أخرى، ولكن هل في وسع الطرف المغلوب باعتباره الأنا أن يبتكر أو يفعّل الآلية الأنسب لمواجهة الظرف، وبالتالي يبطل عمل استراتيجية الهيمنة وآليتها الترجمية؟

وهيمنة الطرف الغالب تبتدع غالباً الوسائل والآليات المكافئة للهدف المرسوم وتتناسب هذه الآلية مع أهمية هذا الهدف، وفي ما يخص الهوية، فإن مسار الهيمنة والدفع نحو التحول نحو الآخر يتم بالتلاعب بالمفاهيم والقيام بتحديد مضامينها حيث يتلقاها الطرف المغلوب بوصفها حقائق، ما يؤدي إلى عقم خياله الإبداعي [45].

فالعقلانية كمفهوم تنويري وقد تلبّس بالأيديولوجيا، أصبحت عدوى تبرر العنف الاستعماري بوصفه عنفاً عقلانياً وضرورياً لتنمية المتوحشين [46]، ويمكن في هذا الإطار الاعتراف للمجتمعات المحلية بالماضي المجيد والزاخر ولكن في ظل مصالح المركز المهيمن [47]، ولضمان هذا التمركز المهيمن يظل التشجيع قائماً ونشطاً لكل ما يعزز منطق التمايز بين المجتمعات المحلية، فيتم إنتاج خليط من المفاهيم والتحديدات التي ترسخه وتؤبده [48].

والنخبة التي يسيطر عليها وهم الانفكاك من التخلف، تجتهد للتماثل مع القيم الوافدة لوهمها أنها كلما تمثلتها انخرطت في الكونية، وسرعان ما

(44) نفس المرجع، ص 43.
(45) نفس المرجع، ص 44.
(46) نفس المرجع، ص 45.
(47) نفس المرجع، ص 46.
(48) نفس المرجع، ص 48.

يتضخم الأمر ليصبح الحل هو الهجرة والاغتراب الجغرافي وفي ظله تحاول النخبة من خلال الفعل الترجمي أن تكون الوسيط بين الموقعين [49].

إن الترجمة ههنا تصبح آلية نقل للمفاهيم الحاملة لشروط فهمها وتمثلها، وتؤدي دور استيعاب ودمج بالنسبة إلى القائمين عليها أولاً، ثم بالنسبة إلى الطبقة الموالية من المتلقين، لأنها في مفهوم الغالب يجب أن تصب لصالح ربط مصالح المتلقي به وعلى جميع الصعد، وهذا الربط يتم بالترجمة إليه كي يظل في بيته ويسهل التدليس عليه وتصوير هذا الفعل الترجمي ذاته كغاية وشكل من الانتماء إلى الحضارة والعصرانية. وفي هذا البعد تلعب النخبة دوراً هائلاً كوسيط مأمون من طرفي العملية، فهو بالنسبة إلى اللغة المنبع، عنصر من العائلة تم دمجه واستيعابه؛ وهو بالنسبة إلى اللغة الهدف عنصر من العائلة مضمون الولاء والانتماء. ولهذا فإن السؤال يعاود طرح نفسه، ألا يمكن تفعيل آلية تطيح بالدور النيابي لأي كان وترك المتلقي في مواجهة اللغة المنبع؟

## رابعاً: تثاقف أم امتثال!؟

في ظل العولمة تجد الترجمة نفسها تجاه جملة أسئلة مصيرية تتعلق بالتعدد والهوية وعلاقتها بالسياسي والاقتصادي، وإذا كانت العولمة اتجاهاً نحو التماثل والمشاكلة، فمعنى ذلك أنها تتجه صوب إثبات اللغة البابلية الواحدة ومحاولة بعثها من جديد.

والترجمة في ظل هذا الواقع تصبح تحريكاً لـ «للجرح البابلي» بما يعنيه من تعدد ومحاربة للأصل؛ فالترجمة ترادف التعدد إذا انطلقت من اعتبار تمايزي، وهي بهذا المفهوم تحيد عن مسار خطاب العولمة الذي يتأسس على التوحيد والالتقاء.

هل يعني ذلك أن تقف الترجمة في خط التفكيك [50] ؟ أم تساهم في إبراز المشاكلات والتقاطعات؟

---

(49) نفس المرجع، ص 49.

(50) رشيد برهون، «الترجمة ورهانات العولمة،» عالم الفكر ، السنة 31، العدد 1 (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر 2002)، ص 166

وحتى اليوم، ألا تقف استراتيجية الترجمة في مسار مضاد تماماً لمسار العولمة سواء:

ـ بتهجير القارئ أو ترجمة الوفاء؟

ـ بتهجير الكاتب أو ترجمة التصرف؟

هذا الوعي يعني أن الترجمة هي بشكل ما بـديل مشـوّه للغـة كونيـة ضروريـة، وأنهـا مرادفـة للتصرف والتأويل والقراءة بالنيابة، وبخاصة إذا تعلق الأمر بالنص الأدبي، ما يعني أن الترجمة سـلاح للتقوقع في وجه الإغناء العولمي لصالح التمايز الترجمي، وترسيخ لعلاقة الشك بدل علاقة التبادل.

إن الانتصار للترجمة يعني مكافحة جملة حقائق منها التكافؤ النسبي في الحصول على المعلومـة من خلال الشبكة، ما يسهّل فكرة الإحاطة بالسياق ذي الأهمية الجوهريـة ترجميـاً وثقافيـاً، وعـلى صعيد الهوية أيضاً وبخاصة بالنسبة إلى النص الأدبي حيث تقوم الترجمة في مستوى السياق وليس في مستوى البنية [51].

والمصادرة على الترجمة باتجاهيهـا المـذكورين هـو مصـادرة عـلى حراسـة تعـدد يتبـادل الإلغـاء والانعزال ويقضي على كل ما يشير إلى معنى واحد ومشـترك، واعتبارهـا أفقـاً وحيـداً للانفتـاح عـلى الآخر في ظل الخصوصية والتمايز، يؤدي إلى اعتبارها غير معنية بنقل معنى لا يتغـير بتغـير الحامـل اللغوي والعرقي، كونها تنطلق من رعاية الاختلاف وتنتهي فعليـاً إلى تمركـز متبـادل، وبـذلك يصـبح الفعل الترجمي موقفاً غير محايد تجاه العولمة، بل هو يشاكسها وينتقدها [52] وبالتالي فإن من يرى أنها «فرصة الخروج من شرنقة العولمة إلى فضاء المثاقفة والرد الثقافي على عولمة قائمة على أسـطورة اللغة الواحدة» [53]، لم يدرك أننـا لم نـدخل العولمـة لـكي نخـرج منهـا، وكيـف نـدخلها وقـد جعلنـا الترجمة سلاحاً في وجه كل ما نلتقي عليه مع الآخر، لأن الحذر المتبادل لا يحقق لقـاء ولكـن تـدابراً وانكفاء.

(51) نفس المرجع، ص 171.
(52) نفس المرجع، ص 172.
(53) نفس المرجع، ص 172.

إن ظرف العولمة يفتح بالفعل أعيننا على علاقة الترجمة بالثقافة وما تطرحه من أسئلة حول اللغة والثقافة، واللغة والفكر، والذات والآخر [54] ؟ وفي ظلها تبدو ثنائية: إمكانية الترجمة واستحالتها، مرتبطة بما أسماه لادميرال: البروليتاريا= المترجمين، والارستقراطيون= المنظّرين الذين يرون استحالتها [55].

لقد انقسم الدارسون إلى مناهض للترجمة يرى الثقافات كيانات منغلقة تتعالق فيها اللغات برؤية خاصة للكون لا يمكن نقلها، ومؤيد للترجمة على اعتبار وجود الترجمة ذاتها ووجود التنوع اللغوي.

وقديماً ارتبط ازدراء اللغات بوجود الترجمة، ما يعني أن وجودها هو اعتراف بالتفاضل والتمايز بين اللغات، بدل المساواة بينها، وكمثال على ارتباط الترجمة بالخصوصية نجد اللاتين في ترجمتهم التراث العربي، حرصوا على كل ما يضمن تمايز المصدر من خلال رعاية السياق الثقافي المعبر عن هذه الغيرية تحقيقاً للامتلاك ولكن بالاختزال بواسطة إجراءات الحذف والإضافة وإعادة تنظيم النص وتدقيق المعلومات، ما يعني أن الترجمة تاريخية وغير محايدة، لأنها تستجيب لاستراتيجيات الهيمنة [56].

ويمكن ملاحظة السلوك الترجمي الآن بين المصدر العربي والهدف الغربي، فنجد غلبة التصرف في النص حتى يتلاءم مع أفق الانتظار الغربي، ما يعني أن الكاتب العربي أو غير الغربي هو الذي يتحرك تجاه القارئ الغربي الذي يظل في مكانه، بكل ما يؤدي إليه ذلك التصرف في النص المترجم من تمركز عرقي [57] ، يقابله عند الطرف العربي هجرة النص الغربي إلى القارئ العربي بفعل هوس انكفائي تترجمه مقولة الغزو الثقافي التي تؤدي إلى إنتاج ترجمة متصرفة [58] .

هذا يعني أنه، وفي الاتجاهين، تنخرط الترجمة في تأكيد الخصوصيات بدل الانفتاح، وتوسيع التباعد بين الجزر العرقية والثقافية، بدل التعارف

(54) نفس المرجع، ص 173.
(55) نفس المرجع، ص 173.
(56) نفس المرجع، ص 176.
(57) نفس المرجع، ص 179.
(58) نفس المرجع، ص 180.

والتلاقي، ولكن هذا ليس بالتأكيد في صالح الطرف الضعيف الذي يكون الأكثر عرضة لسلبيات الترجمة المتصرفة أو المحافظة على التمايز، إن هذا النوع من الترجمة يبقينا في ديارنا مع شيوع وهم الانفتاح من خلال ترجمة منقوصة ونيابية ونخبوية تأويلية، مع أننا الطرف الأحوج لمغادرة مضاربه نحو الآخر وليس هو محكوماً بالضرورة ذاتها، هذا هو الفرق الذي يجب أن نعيه ونتعامل على أساسه.

فالترجمة بهذا الحرص على التقوقع لا يمكن أن تحقق التثاقف بجعل الكوني أساساً مشتركاً يتملكه كل فريق بالتساوي، أو أن يثمر تبادلاً للتمايزات، فتبادل التمايزات لا يمكن إلا بالاتصال المباشر للمتلقي باللغة المنبع، أي بالنصوص في مضامينها اللغوية من دون وسطاء، ما يعني أن تكون الكيانات الثقافية مفتوحة من خلال إشاعة فضاءاتها اللغوية.

هاهي، إذاً، مختلف النظريات الترجمية تلتقي عند هدف أخير هو فكرة الهجرة أو الانتقال، بما تعنيه من مصادرة على فكرة الانتماء كما أوضحها «أنتوني بيم»، وسواء تمت في هذا الاتجاه أو ذاك، تظل الترجمة خاضعة لأيديولوجيا محافظة على الرقعة العرقية أو الثقافية أو الترابية، وفي ظل هذا، أيمكن الحديث عن ترجمة تساهم في تكوين الهويات المنفتحة؟

## خامساً: النص الأدبي هل يترجم؟

لنأخذ النص الأدبي الذي يساهم مباشرة في تكوين وتشكيل هذه الهوية، ماذا يعني القول باستحالة ترجمته حرفياً والحاجة إلى أنماط الترجمة التي تم بيانها عند مختلف الاتجاهات؟ ألا يعني ذلك في النهاية أن كل ما يشكل الهوية غير قابل للترجمة؟ فأين الانفتاح المرصود من خلال الترجمة واعتبارها انفتاحاً على الآخر منطلقين في الآن ذاته من مصادرة استحالة ترجمة ما يرتبط بالهوية؟ أليست الترجمة في ظل العولمة في مأزق حقيقي؟

لنبدأ من حيث بدأنا مع «جاك دريدا»: النص الأدبي عنده يحتاج إلى الترجمة ولكنها ترجمة التفكيك والتصرف والإبداع على الإبداع، ومن ثم، فإن وجود الترجمة مرتبط بوجود التمنع والاستحالة، وجود لا يساهم بأي شكل في انتقال المعنى ولكن في إبداعه وفق مبدأ حرية الكلمة والعلامة من الإكراهات، وهنا فقط يجد الانفتاح معناه الحقيقي بدلالته على أن

النص المبدع منفتح على كل قراءاته، والترجمة تصبح قراءة في حد ذاتها.

ومع «جورج ستاينر»، يتأكد منحيا الترجمة الكونية والفردانية، وربما نجده أميل إلى الثانية، رابطاً الأولى بوهم الأسطورة البابلية ذات المقصد الواحد والمعنى الأصلي، سالكاً كل التخريجات البنيوية والإسقاطات على اللغة الرياضية ضمن مسعى اللغة الكونية، أي أنه في النهاية يرى الترجمة فعلاً يؤكده الواقع اللغوي المتنوع، فالحاجة إلى الترجمة حاجة إلى إبقاء هذا التنوع والتمايز بكل ما يعنيه من مضادة للكسموبوليتية والكونية، ونظراً إلى التقادم النسبي للكتاب، ربما نستطيع القول إن الرجل كان يمكنه التراجع عن الكثير من الأحكام لو رأى لغة الإعلام توحد بالصورة والصوت والعلامة، مثلاً بين الزوار للمواقع الإلكترونية في انسجام وتناغم لا يمكن تسويغه إلا بوجود لغة واحدة كامنة في لاوعي كل البشر.

وقد حاولت نظريات التلقي والتواصل، تخطي عقبات الخصوصيات الشكلية للنص الأدبي بخاصة، وربطت الترجمة بالخصائص الوجودية للقارئ من جهة، وبالإنباء المتميز للنص من جهة أخرى، ما يعني أنها لم تخرج عن المنظار الكلاسيكي للترجمة، فهي إما تهجير للمتلقي لصالح النص، أو تهجير للباث لصالح المتلقي، أو تحقيق التفاعل بينهما كما يرى غدامر في تطويرات تالية لآرائه، بما يعني أن الترجمة تظل عملاً قرائياً محكوماً بالسياق النصي، أو السياق التاريخي للقارئ أي تقوقعاً على الخصوصيات.

وفي تعالق الترجمة بالأيديولوجيا، يظهر بجلاء كيف أن الفعالية الترجمية محكومة إلى أبعد حد بالهدف والغرض السياسي أو الاقتصادي، والتتبع المتأني للمسار الزمني للترجمة سيكتشف بسهولة تبعية الترجمة للأيديولوجيا بكل ما يعنيه ذلك من انغلاق وراء الأهداف القومية الخاصة أو الفئوية أو الجنسية.

إن ارتباط الترجمة بالأيديولوجيا منافٍ تماماً لمقولة الانفتاح، لأن قارئ الترجمة محكوم عليه بألا يغادر دائرة لغته الأم [59]، وهذا يعني أن القارئ لا يطلب منه مباشرة النص بأن يكون مزدوج اللغة ومتعدد اللسان كي يستطيع

(59) Pym, Pour une éthique du traducteur , p. 24

تخطي الحدود وبالتالي لا يحتاج إلى الترجمة، إن الترجمة هي في النهاية آلية جعلت لمن يبقى في بيته أو جعلت له لكي يبقى في بيته [60].

ولا يمكن، من هذا المنظور، الدخول في علاقة ترجمية مع الآخر إلا بالانتماء إلى مكان مهيكل جداً، أي الانتماء إلى عائلة [61]، ما يعني أن المصادرة على الترجمة تفترض تأكيداً على الخصوصية العازلة، مما ينتفي معها أي مضمون لتبادل أدبي أو تثاقف كما يحلم به المترجمون الحضاريون.

ومن هذه الزاوية، فإن الترجمة الأدبية تدخل في إطار تقوية الوطنيات والكانتونات الثقافية بالمفهوم الانعزالي، وبخاصة أن الأيديولوجيا تربط الأدب بتشكيل الهوية، ولذلك تعرض فيه الترجمة على أنها مستحيلة ويجب أن تكون غير أمينة، وهنا تلتقي مع منظور «شلاير ماخر» في الحفاظ على الوطني من خلال الإبقاء على تمايز الأجنبي؛ فالحرفية والخيانة كلتاهما تصبان في المصب نفسه ألا وهو الحفاظ على التمايز، وكلتاهما مناهضة لمسار الكونية والعولمة.

**خاتمة**

إن الترجمة لا تكون خادمة للانفتاح ومرسّخة له إلا في حالة الحياد أو التموقع بين الثقافات، أي على نقيض ما أرشد إليه «شلاير ماخر» من أن المترجم هو في النهاية ابن العائلة، ولا يشترط فيه أن يكون متعدد اللسان بمنظوره، لأن الإبداع في رأيه لا يكون إلا في اللغة الأم. الترجمة لا تكون انفتاحاً حتى يقف المترجم بين الثقافات وقوفاً يعكس التساوي والقربى ويؤكد وجود القيم الإنسانية المشتركة تصبح معه مقولات الغزو الثقافي والحفاظ على الهوية ساذجة وشوفينية، بل إن المبدأ إذا دفع إلى أقصاه يلغي الترجمة ذاتها بما تعنيه من نخبوية ونيابة عن القارئ، فلا هجرة بعد شيوع لغة العولمة، أي الانتقال من فعل الترجمة إلى تعليم لغة العولمة بما يعنيه ذلك أيضاً من تحرير القارئ وجعله وجهاً لوجه مع النص الأصلي والتفكير مباشرة في وسطه اللغوي، أي أن القارئ القومي يتجه إلى الزوال لصالح

(60) نفس المرجع، ص 24.

(61) نفس المرجع، ص 24.

قارئ عالمي لا يوجد بينه وبين النص الأصلي وسيط وحيد أو متعدد، وهذا يعني وجود القارئ ذي الأفق العالمي والكاتب ذي الأفق العالمي.

إننا في زمن العولمة نتجه من ترجمة التمايز والخصوصيات إلى ترجمة التقريب والدمج ثم إلى تعليم لغة المباشرة الذاتية من قبل القارئ بكل ما يعنيه ذلك من اختيار شجاع وواعٍ، ربما نحن نتجاوز كثيراً حين نقول بالاختيار، فآثار العولمة والتوحيد القسري ظاهرة، ومع ذلك ما زال بإمكاننا السير نحو الاختيار اللغوي وفي جعبتنا شيء من الإحساس بالسيادة، قبل أن نسير في يوم آخر إلى هذا الاختيار ذاته وليس في الجعبة إلا إحساس بالقهر والإجبار.

**(19)**

# العولمة ورهان البيو ـ تقنيات [*]

**الشقوري عبد اللطيف** [**]

إن احتكار المعرفة العلمية من قبل العولمة، وبخاصة في الجانب الإبـداعي كاكتشافات ثورية أصيلة، سيؤدي بدول العالم الثالث إلى المزيد من فقدان رأسمالها البشري، بل سيقودها إلى التهميش والعدمية في مساهمتها داخل التراث العلمي الإنساني.

## تمهيد

إن إمكانية الحديث في/وعن/نظام عـالمي جديـد، وقبـل أن نـتكلم عـن تعـدد أشـكال خطاباتـه الاقتصادية والسياسية، يمكن أن نفـترض أولاً وقبـل كـل شيء أن لهـذا النظـام حقيقـة أوليـة تـتجلى سمتها الأساسية في شمولية الخطابـات العلميـة ودورانهـا سـواء أكانـت نتاجـاً فرديـاً يعـود للـذات المبدعة، أو نتاجاً لهذه الذات في علاقتها وانتمائها الضروري للمؤسسة. إذ يجـوز القـول إن الاقتصـاد السياسي للعولمة يدور اليوم في مجالين أساسيين:

ـ **المجال الأول** : وينحصر في قوة وهيمنة الخطابات العلمية، وبخاصة على مستوى ثلاثة أصناف من العلـوم التـي تتصـدر مؤسسـات البحـث الأساسـية

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 3، العدد 25 (كانون الثاني/يناير 2000).

(**) باحث عربي .

لتصبح ومنذ الآن بمثابة براديغمات كبرى للقرن الواحد والعشرين. ونقصد أساساً العلوم الكوسمولوجية، والعلوم البيولوجية، والعلوم المعلوماتية، إذا لم ننس إضافة ما يعرف اليوم أيضاً بـ علوم التعقيد(Les Sciences de la complexité)[1] .

**ـ المجال الثاني :** وينحصر في أصناف هذه الخطابات عبر تعددها واختلاف آفاق مناهجها ونظرياتها التي تؤول إلى إنتاج حقيقة قد تخضع، أو هي خاضعة بالفعل، لمراقبة مركزية، حتى إذا ما تجاوزت العلماء أنفسهم، فهي هيمنة تشرف عليها وتوجهها مؤسسات سياسية واقتصادية كالدول والشركات الكبرى. وهذا أدى بالمعرفة العلمية إلى أن تصبح أكثر أداتية، وأكثر إجرائية عن طريق الدعم التمويلي لرؤوس الأموال الضخمة، والدعم التقاني. وهذان الدعمان يرسخان اليوم داخل فضاء العولمة معنىً سيرتبط بجذر الكلمة وتداولها ألا وهو معنى القوة والهيمنة بواسطة رهان التكنو/علم (Techno-science) [2].

ويتعلق الأمر في هذه المقالة بحدود هذه الخطابات العلمية وطريقة توظيفها، واستغلالها كحقيقة معرفية، حيث من الممكن الحديث عن سلطة العولمة كصيغة لهيمنة من داخل العلوم وبواسطتها. ذلك أن الآليات التي يشتغل بها منطق العولمة ليست مجرد آليات اقتصادية وسياسية، بل هي أيضاً آليات معرفية علمية تستمد جذورها مما يعرف اليوم بصناعة العلم والمعرفة. إن خطاب العلمية في هذا الصدد لا يُقصد به توجه علمويّ، كما أفصحت عنه برامج البحث الوضعي، كما لا يقصد به رفع شعار العولمة كرصيد أيديولوجي والافتتان به كنموذج لحل مشاكل ومعضلة تخلفنا، ومن ثم التلويح به خارج كل الاعتبارات السوسيو/ثقافية للمجتمعات البشرية، بل يقصد به إرادة المعرفة عندما تتحكم من داخل في آلياتها وسيرورتها. إنه خطاب في حقيقة «تتمركز

---

(1) يشير ايرفين لازلو (Ervin Lazlo) مع إيليا بريجوجين (Ilya Prigogine) إلى بروز هذه العلوم، ووسم نهاية قرننا «بالتحول الأكبر (La Grande bifurcation) »، حيث إنه بواسطة هذا المفهوم المتشعب يمكن أن نفهم داخل العلم المعاصر المقولة التاريخية للأحداث، والتي لم تعد العلوم فيها قابلة للتنبؤ الحتماني. انظر المقدمة في :
Ervin Laszlo, La Grande bifurcation: Une Fin de siècle cruciale , préf. d'Ilya Prigogine; [trad. de l'anglais par Pierre Spierckel] (Paris: Ed. Tacor International, 1990).

(2) مصطلح متداول في الدراسات الإيبيستمولوجية والفلسفية، ويقصد به «صناعة المعرفة» بواسطة قوة إجرائية تستطيع أن تحدث تحولاً في الطبيعة والإنسان انطلاقاً من مجموعة من الفعاليات التقانية. وتسمى أيضاً بـ La ° Big-scienceوالمقصود به مجموعة من التدابير والفعاليات الإجرائية التي تدخل اليوم في إطار الاستراتيجيات الكبرى للبحث العلمي والذي توجهه في الغالب الدول أو المختبرات الكبرى. في هذا الصدد، انظر انتقاد هذا المفهوم عند: Edgar Morin, Science avec conscience , Points. Sciences; 64, nouv d (Paris: إ. Seuil, 1990), pp. 115-123.

حول شكل الخطاب العلمي والمؤسسات التي تنتجه»[3]، لهذا فهو خطاب يطرح أولوية الثنائي: «حقيقة/سلطة، وليس علم/أيديولوجيا»[4].

إن هذه الأولوية هي حقيقة سلطة علمية في الرهان وفي الاستراتيجيات، والتطور الذي يصلنا بعض أصدائه في الفلك والبيولوجيا، هو أحد مشتقات وثمار هذا الرهان. ولهذا سنلاحظ منذ الوهلة الأولى أن خطاب العولمة على صعيد هذه العلوم المذكورة يزاول حقيقته العلمية كسلطة يريد تعميمها لا على مستوى الطبيعة والتحكم فيها، بل أيضاً على مستوى الكينونة البشرية كامتداد لحالة وعي فكري وثقافي ما زال يفلت حتى اليوم من براثن هذه السيطرة. والسؤال الأساسي الذي سيواجهنا نلخصه كالتالي: هل يستطيع الهامش، بما فيه مجموع دول العالم الثالث، التخلص من أشكال هذه الهيمنة كحقيقة سلطوية؟ هل ما زالت دول العالم الثالث تملك ذلك الهامش من التحرر والاستقلال الفكري والثقافي الذي هو رصيد وجودها ودفاعها الحضاري، أم أن الهيمنة العلموية بسلطانها وجبروتها ستؤدي إلى ضياع هذا الهامش ذاته؟ إن خطاب العولمة العلمي يخفي مشكلة أساسية هي مشكلة قوى وتوازن قوى، ولن نطرح هذا التوازن في دلالاته السياسية والأيديولوجية، بل فقط في مدلول استراتيجيته كرهان مستقبلي. وللتدليل على عمق هذا الرهان في خطاب العولمة العلمي سأقسم مدلول هذا الخطاب عبر المستويات التالية التي سأسميها استراتيجيات تبعاً لأهدافها وغاياتها:

فهناك **أولاً** ، مسألة المصطلح التي سنبت فيها على حدة، وهناك أيضاً رهان العلمية الذي سينطلق من استراتيجية البحث الأساسي، والتي سنستدل عليها من ما يجري في فضاء العلوم البيولوجية وفي قضية أساسية محددة هي قضية الاستنساخ التي كانت أهم حدث علمي في السنة المنصرمة.

وهناك **ثانياً** ، رهان السوق كمجال واسع للتسابق بين الشركات الكبرى التي تستثمر أموالها في مجال البحث الأساسي والتطبيقي.

**و أخيراً** ، الرهان القيمي الذي يثير اليوم داخل مبحث البيو/ أخلاق (Bioethique)معضلة الوجود البشري باعتباره رصيداً تاريخياً من القيم

(3) ميشيل فوكو، «تدبير الحقيقة،» ترجمة محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، فكر ونقد ، السنة 1، العدد 3 (تشرين الثاني/نوفمبر 1997).

(4) نفس المرجع، ص 191.

والسلوكات والمعتقدات. إلا أننا نؤكد أن مفهوم العولمة كمشروع حضاري أورو/أمريكي يثبت حالياً لدول العالم الثالث أن العولمة هي أساساً رهان حقيقة معرفية علمية تتجه نحو الهيمنة.

## أولاً: في المصطلح

إن العولمة أصبحت من المصطلحات الشائعة التي نصطلح فيها بخلط كبير، وسوء فهم واسع وبخاصة في الأدبيات الصحافية. ولهذا لن نأخذ في هذه المقالة هذا المفهوم من زاوية مقاربة اقتصادية، أو مقاربة إعلامية، بل سنحاول رصد هذا المفهوم من زاوية قوة وهيمنة التكنو/علم، أي العلاقة بين مفهوم العلم كرصيد نظري وبحث أساسي ومدى تطبيق أو إمكانية تحقيق البعد الإجرائي لهذا المفهوم من خلال تقنيات تطبيقية تجسد قوة وهيمنة العلم والتقانة. وسنأخذ بهذا المفهوم للاعتبارات التالية:

أ ـ قوة تداوله واستعماله، إذ نلاحظ أنه بالرغم من الاعتراضات اللغوية على ترجمته سواء في الاصطلاح الإنكليزي أو الاصطلاح الفرنسي، إلا أن استخدامه وتوسيع تداول مجاله المفهومي ظل مرتبطاً بالتسمية نفسها.

ب ـ إننا أمام مفهوم (Sur-chargé) ، من هنا تأتي تعددية المرجعيات داخله، هذه المرجعيات التي قد تؤدي إلى التباس وضبابية في المعنى. إلا أنه إذا ما أخذنا قوة المفاهيم في مجال تداولها، فإننا سنصطدم بقوة المعنى داخل هذا المفهوم.

ج ـ إن العولمة رهان للمعنى وقوة للهيمنة بطريقة أكثر انتظاماً وأكثر تعقيداً مما كنا نتصور، بل إن هذا الرهان، ربما يطرح اليوم وبشكل أكثر حدة طريقة تفكيرنا ووعينا التاريخي بممارسة وفعالية البيو/تقنيات، بل يؤكد حقيقة أن المعرفة العلمية المتداولة اليوم على الصعيد العالمي لم تعد ومنذ الآن هي رهانات أواخر القرن التاسع عشر أو بداية القرن العشرين، بل نحن أمام رهانات تتوجه جذرياً إلى إعادة تنظيم جديدة لكل قواعد اللعبة.

د ـ إن المجال التداولي وتوزيع المعنى داخله يسعى وراء اكتساب قطيعة مع أشكال ثقافية سائدة، وبخاصة في الأبحاث العلمية الأساسية المتداولة داخل قطاعات التكنو/علم، أي السعي وراء إعادة تنظيم ورسم معالم جديدة لاستراتيجية المعرفة العلمية داخل المجتمعات الغربية أساساً.

أما في ما يخص المصطلح المتداول وهو بيو/تقني (Biotechnologie) وهو مصطلح مهم تتداوله البيولوجيات بمختلف تخصصاتها وبخاصة البيولوجية الجزيئية الخاصة بتطبيق التقنية المختبرية على الكائنات الحية. وذلك في إطار فهم جديد للحياة والكائن الحي عبر تواصل بيولوجي لغته الأساسية: الشيفرة (Code) ، المعلومات المورثية (Information génétique) ، وتحليل الجزيئات الكبرى (Macromolécules) وبخاصة منها الـ (A.D.N.) والبروتينات. وهي غير الهندسة الوراثية (Géni génétique) التي هي فرع منها، فإذا كانت الهندسة الوراثية مثلاً تطبق تقنية العزل للخلايا الحية ابتداء من أنسجة نباتية وحيوانية للوصول إلى إنتاج مواد نافعة للإنسان كهرمونات النمو مثلاً، فإن البيوتقنيات تلتقي مع الهندسة الوراثية لتصبح تخصصاً أشمل وأعمّ من حيث اهتمامها بالتفاعلات البيوكيميائية لمحتويات المادة الخلوية، وبخاصة الأنزيمات (Les enzimes)كحوافز أساسية للتفاعلات الكيميائية. لهذا يمكن تقريب شمولية هذا المصطلح من التقاء وتقاطع عدة علوم قطاعية بيولوجية، كالبيولوجية الجزيئية، والهندسة الوراثية والوراثيات، وبخاصة إدخال المعالجة المعلوماتية (Informatique) والمعالجة الميكرو إلكترونية (Micro-Electronique)، والمعالجة الآلية (Automatique) [5].

## ثانياً: العولمة: رهان العلوم البيولوجية

## وموضوعة الاستنساخ(Clonage)

إن مسألة الرهان التي سنخوض فيها داخل هذه المجالات العلمية، تقتضي الإدلاء بالملاحظتين التاليتين:

1 ـ إن استخدام لفظة الرهان والمراهنة تحدده استراتيجيات؛ فرهان العلمية يتوجه نحو حقيقة المعرفة وصناعتها قصد امتلاكها والإبداع فيها، ومن ثم الهيمنة وبسط النفوذ والسيطرة بواسطتها ومن خلالها، ولهذا سيصبح الرهان بواسطة العلوم، كصناعة، مجالاً ممتداً تلتقي داخله دوائر متعددة قطبها المركزي، الصراع من أجل سبق علمي، أو الحصول على فائض أرباح سبق استثمارها داخل هذا المجال العلمي أو ذاك.

(5) Terminologie actuelle-Génie génétique, Thème biotechnologie ([s. l.]: Boehringer Ingelheim Corporation, 1987), p. 18

2 ـ إن رهان العلوم البيولوجية يخترق اليوم صميم الكينونة البشرية لا لزعزعة تلك «الأنا الأنثروبولوجية» الكامنة فيه فحسب، بل أيضاً لصياغة خطاب جديد حول تاريخيته، هذه التاريخية التي يمكن القول بصددها إنها «جينيالوجيا معرفية»، أي حدث أصيل في المعرفة سيكون له أثر كبير في بناء إنسانية الغد.

إن الحديث عن العلوم البيولوجية المعاصرة وموضوعة الاستنساخ، يستلزم أولاً تحديد المجال الدلالي لهذين المفهومين. إننا نقصد بالعلوم البيولوجية مجموعة من العلوم القطاعية أو العلوم الجهوية التي تمتلك من الناحية التاريخية رصيداً نظرياً، بل قوة إجرائية على صعيد مواضيعها ومفاهيمها. ذلك لأن موضوعة الاستنساخ ليست وليدة الجهوية الوحيدة: الهندسة الوراثية (Géni génétique)، بل هي وليدة مسار معقد يمكن أن نستحضر فيه أيضاً علوماً قطاعية أخرى، كالبيولوجية الجزيئية (Biologie moléculaire) ، التي هي نتاج للقاء وتواصل بين جهويتين علميتين سابقتين، نشأتا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهما: علم المورثات (La Génétique)مع ج. منديل (G. Mendel) ، والبيوكيمياء (La Biochimie) مع مجموعة من الباحثين. ويمكن القول، مع جواز نسبي، إن براديغم العلوم البيولوجية تجسده اليوم البيولوجية الجزيئية لسببين أساسيين:

أولهما ، لأنها مركز تواصل والتقاء هذه المناهج في العلوم السابقة الذكر، و ثانيهما ، لأن موضوعها في تحديده سيستوعب الخاصيتين الأساسيتين في تركيبة الكائنات الحية، أي الخاصية المورثية الجينات (es gènes) ، والخاصية البروتينية والأنزيمية . (Protéines et enzimes) وكلتاهما ستعطيان منظوراً جديداً للكائن الحي من حيث رصيد المعلومات التي ستستخدم في التقنيات التي ستوظفها على الخصوص الهندسة الوراثية [6].

من هنا نلاحظ درجة تعقيد العلوم البيولوجية، ذلك أن وضعها الإبيبستيمولوجي (Statut épistémologique)، يقارب ليس حدودها المعرفية الخاصة بموضوعها فحسب، بل تمتد مقاربتها لكي يصبح وضعها مركز التقاء بين علومها الخاصة والجهويات المتعددة كالفيزياء والعلوم الإنسانية، ما دام أن

(6) Michel Morange, Histoire de la biologie moléculaire , histoire des sciences (Paris: Ed. La Découverte, 1994), pp. 6-7

موضوع المقاربة هو الكائن الحي الذي سيصبح داخل هذا التعدد، تعـدداً في الوجـود، وتعـدداً في الإمكان، لأن هذه العلوم ستفتت موضـوعه لتعالجـه مـن زوايـا ومقاربـات متعـددة تـؤدي فيهـا التقنيات التجريبية دوراً حاسماً وتعدداً،لأن موضوعات المقاربـة لم تعـد تكتفـي في برهـان علميتهـا بموضوعات حية كالبكتريات والفيروسات، بل أصـبحت تسـعى وتطمـح إلى الـتحكم ومناولـة حتـى الكائنات الحية تعقيداً كالحيوانات الثديية، ولماذا لا وفي يومٍ ما الإنسان؟

نستنتج مما سبق أنه لا وجود لـ «البيولوجيا» بأل التعريـف، بـل هنـاك فقـط علـوم بيولوجيـة قطاعية تتواصل معرفيـاً بـين جهوياتهـا الداخليـة ليأخـذ هـذا التواصـل نمـوذج تعدديـة تناهجيـة (Pluridisciplinaire)، حيث إن نظام المعارف ووضعها ليس نظاماً أو وضعاً هرمياً من الأعـلى إلى الأدنى، بل هو بحسـب تشـبيه ميشـال سـير (Michel Serres) ، أشـبه بشـبكة طرقيـة يصـبح فيهـا «سيلان المعارف» متموجاً في عـدة اتجاهـات. لهـذا فتـاريخ العلـوم لـيس أحاديـاً، ولـيس خطيـاً في توجهات معارفه بل هو: «شبكة تتدفق منهـا عـدة طـرق متعـددة ومعقـدة، وتتشـابك فيهـا عـدة تبادلات، وتتقاطع فيها عدة تمفصلات، كقمم ومنعطفات، إنها تشعب لطـريقين أو أكـثر» [7]. لهـذا، إذا ما تساءلنا عن شبكة تموّج العلوم البيولوجية وتقاطعها ومنعطفاتها أمكن القول إنها التوجهـات الأساسية التالية:

أ ـ شبكة التوجه الفيزيوكيميائي (Physico-chimique) ، التي يوجههـا اليـوم الـبراديغم السـائد في البيولوجية الجزيئية (La Biologie-moléculaire) ، وبخاصة كـل الأبحـاث التـي تجـري داخـل نواة الخلية ابتداء من الحامض النووي (Acide Nucleique) ، إلى بنية الـ (A.D.N.) ، إلى الأسـاسي البروتيني والأنزيمي.

ب ـ شبكة التوجه الفيزيولوجي الجديد (La Tendance Néo-physiologique) التي تـرى أن المشكلات الرئيسة الكبرى داخل العلوم البيولوجية المعاصرة لن تحلها «بيولوجيا الجزيئات الجينية» بتوجه ينصبّ على محاولة المعادلة الجينية وحدها، ذلك أن هناك معـادلات أخـرى لا نعـرف عنهـا الشيء الكثير، وعلى الخصوص «أشكال نمو الجنـين (Morphogénèse) «، والوظـائف الفيزيولوجيـة الكبرى للكائن الحي وبخاصـة فيزيولوجيـة الأعضـاء وكيفيـة نموهـا، أو فيزيولوجيـة المـخ ووظائفـه الأساسية... إلخ.

(7) M. Serres, Préface, dans: Bernadette Bensaude-Vincent [et al.], Eléments d'histoire des sciences , sous la dir. de Michel Serres, cultures (Paris: Bordas, 1989), p. 5.

ج ـ شبكة التوجه النسقي البيئي (Ecosystème) ، والتي تدخل اليوم إلى مجال العلوم البيولوجية لتطرح في توجهها الرئيسي معضلة العلاقة بين الكائنات الحية في تعدد أنواعها وفي اختلاف أجناسها مع بيئتها ومحيطها، حيث نفهم من البيئة المحيط الطبيعي كنسق في علاقته مع المحيط الكوكبي (Biosphère) ، ما دام أن الكائنات الحية لا تستقي أنواع طاقاتها إلا من داخل هذا الوسط المحيط.

د ـ شبكة التوجه البيو ـ تقني (Biotechnologies) ، حيث إن هذه العلوم ومنها أساساً الهندسة الوراثية، غيرت بل فرضت وضعاً معرفياً جديداً على العلوم البيولوجية التي لم تعد مجرد علوم نظرية بحتة، بل دخلت مجال الصناعة التقنية لتغطي مجالات تطبيقية واسعة، تبتدئ بالقطاعات الصيدلية/الطبية، والقطاعات الفلاحية، والقطاعات الصناعية الكبرى... إلخ[8]. بل لتصبح مجالاً صراعياً قوياً بين الشركات متعددة الجنسية داخل استراتيجيات الهيمنة والسيطرة على الأسواق (وسنرى أن موضوعة الاستنساخ تدخل في هذا السياق)[9].

إذاً، المقصود بالعلوم البيولوجية هو هذه الشبكة الواسعة من التموجات اللانهائية، والتي تتحدد كنظام تناهجي تلتقي وتتداخل فيه وبينه طرق معقدة هي خلاصة سلسلة من التحولات النظرية التي يحدثها بين الفينة والأخرى هذا العلم أو ذاك، فيكون هو البراديغم السائد داخل شبكة التوجه العلمي. وللاستدلال على ذلك سنأخذ داخل هذه العلوم البيولوجية موضوعة الاستنساخ باعتبارها موضوعة تتراوح مقاربتها بين شبكة التوجهين الأساسيين: شبكة التوجه الفيزيوكيميائية، وشبكة البيوتقنيات.

يعتبر الاستنساخ (Clonage) طريقة منهجية وتجريبية تدخل فيها عدة تقنيات مختبرية، ويستخدمها في الغالب علماء التحكم في الجينات. وقبل أن نتعرف على البعد التجريبي والتقني في هذا المنهج، سنحاول الإطلالة على الحقل الدلالي والاصطلاحي لهذا الاستعمال؛ فمن الناحية الدلالية نتحفظ إزاء هذه التسمية/الكلمة، ونقبلها لعدم وجود مصطلح علمي دقيق يقابلها في اللغة العربية. فلفظة الاستنساخ (Clonage) تعني الحصول على (Clone) أي مستنسخ،

---

(8) François Gros, Regard sur la biologie contemporaine , préf. de Federico Mayor, Folio Essais; 213 (Paris: Gallimard, 1993), p. 62.

(9) نفس المرجع، ص 62.

واللفظة في اشتقاقها تعود إلى الإغريقية (Klôn) ومعناها الدفع. والمعنى الدلالي هـو الـدفع بفـرد أو مجموعة من الأفراد على أن يصبحوا متشابهين ومتطابقين على مستوى جزيئاتهم المورثيـة؛ فمـن حيث الدلالة العامة لا بد للفرد المستنسخ أن يكون نسخة متطابقـة مـن الصـورة الأوليـة لنسـخته، وصورة التوالد التي تتم عـلى صـعيد هـذا التطـابق تـتم بطريقـة لاجنسـية (Asexué) ، أي حـذف التوالد الجنسي الطبيعي. والتطابق الاستنساخي أساساً مـن الأم (الاستنسـاخ تـم مـن الأنثـى، أي أم دوللي . (Dolly) لهذا يمكن القول إن جميع أفراد الاستنسـاخ يشـتركون ويحملـون الرصـيد المـورثي نفسه[10].

أما من الناحية الاصطلاحية، فالاستنساخ عبارة عن تقنية مختبرية لدى الباحثين يقومون أثناءهـا بعمليـة تجـزيء للجزيئـة الكـبرى إي. دي. إن (A.D.N) .، قصـد عـزل المورثـات (Les Gènes) ، وإعادة زرعها داخل جزيئة كبرى أخرى من الـ إي. دي إن (A.D.N) ، والاستنساخ في هـذه التقنيـة يتم داخل زراعة بكتيرية، حيوانية، أو نباتية [11]. ويمكننا باختصار، أن نستنتج من المستويين الدلالي العام، والاصطلاحي الخاص، أن ظاهرة الاستنساخ ترتبط بمجموعة من العلوم البيولوجية القطاعيـة، لتلتقي من الناحية التجريبية والأداتيـة كتقنيـة بعلـم أسـاسي داخـل «البيوتقنيـات» ألا وهـو علـم الهندسة الوراثية، لتصبح في الوقت نفسه مجموعة من التقنيات التي تمكـن مـن الـتحكم في البنيـة المورثية، وبخاصة في جزيئاتها الكبرى، على أساس عزل أو نقـل هـذه البنيـة مـن عضـوية إلى أخـرى والحصول على تطابق مورثي. وسنستدل على التقنية التجريبيـة للاستنسـاخ مـن التجربـة المشـهورة للنعجة دوللي.

يتعلق الأمر بالعالِمين السكوتلانديين إيان فيلموت (Ian Wilmut) ، وزميله كايث كمبيـل (Keith Campbell)، من معهد توسلين (Tosline) ؛ فقد اقتطعا من نعجة أولى بيضاء ـ تبلـغ من العمر ست سنوات، وفي شهورها الثلاثة الأخيرة من حملها ـ خلايا لغدة ثدييـة. وقـد اختـار الباحثان هذه الفترة من الحمل لأن الخلايا الثديية تكون في طور الانقسام والتعدد. وبعـد ذلـك طبقوا على هـذه الخلايـا تقنيـة الزراعـة الزجاجيـة (Culture in Vitro) ، حيـث بقيـت لمـدة خمسة أيام داخل وسط زراعي ضعيف التغذية. وكـان الهـدف مـن تطبيـق هـذه التقنيـة هـو

(10) Thème Génie génétique, dans: Encyclopédie Universalis , Corpus 10 .

(11) Terminologie actuelle-Génie génétique, Thème biotechnologie .

الوصول تدريجياً إلى التوقيف الكامل للدورة الخلوية (Cycle Cellulaire) ، وهـي المرحلـة التـي تعرف مختبرياً بـ . (Go) ذلك أن هذه الخلايا ـ خلايا الغدة الثديية المستأصلة ـ لم تمت، بل دخلـت في شبه سبات ليتم نقلها ووضع كل واحدة منها في خليـة بيضـية (Ovocyte) غـير مخصـبة لنعجـة أخرى سوداء تم استئصال نواتها. إن هذه الخلايا البيضية التي أُخذت من النعجـة الثانيـة السـوداء، تم استئصالها تشريحياً من القناة المبيضية، وأثناء طور الإباضة، حيث إنه بعد استئصال نواتها سيتم نقلها أيضاً إلى وسط زراعي متوسط الحـرارة. بعـد ذلـك سـيتم تنشـيطها بواسـطة دفعـات كهربيـة لتسهيل مرور الخلية المكونة، أي الجنين الجديد المنتظر. آنئذ، ستدخل التجربـة في طورهـا الحاسـم والذي ستلتقي فيه الخلايا (خلايا الغدة الثديية، والخلايا البيضية بعد استئصال أَنوية هذه الأخيرة)، عبر تنشيط ودفع كهربي جديد. وكانت النتيجة الحصول على جنين في طور تكوين خليته الأولى مـن خلال المكون (2 . (nبعد الحصول على هذه النتيجة الإيجابية تمت عملية زرع وتثبيت هذه الخلية الأولى في القناة المبيضية للنعجة السوداء، حيث طبقت عليها تقنية الزراعة في الكائن الحي مباشرة (Culture in Vivo)، وبعد أن دخل الجنين في يومه السادس، تمت من جديد عملية إعـادة زرعـه في رحم النعجة السوداء نفسها، حيث سيستمر الحمل مدة خمسة شهور لتولد أخيراً وبعـد مخـاض علمي طويل النعجة «دوللي»[(12)].

نخلص مما سبق إلى القول إن هـذه التقنيـة المختبريـة في الاستنسـاخ تمثـل جانبـاً أساسـياً مـن جهوية علمية، وصناعة معرفية تبـين إلى أي حـد يمكـن الـتحكم في الآليـات المتخصصـة للكائنـات الحية. إن هذه الآليات تبين أيضاً حقيقة سلطة معرفية تـتجلى في الأبحـاث الأساسـية التـي تجـري داخل المختبرات العلمية المنتشرة في أوروبا وأمريكا. إن هذه التقنية تثبت أيضاً لأول مرة في تـاريخ البشرية توالد الأنثى من دون حضور العنصر الذكري، كما إنها تثبت إمكانية تحقق توالد لا جنسي، بمعنى من دون المرور بالمرحلة التوالدية الطبيعية التي تتم فيها عملية إخصاب البويضة مـن قبـل الحيوان المنوي. وبالرغم من أن نتاج هذه التجربـة مـرتبط بـالعنصر الأنثـوي دون الـذكري، إلا أن العالمين الإنكليزيين أكدا إمكانية توالد ذكري انطلاقاً من خلايا ذكرية. إلا أنـه في الظـروف الراهنـة

(12) اعتمدنا على تلخيص بروتوكول تجربة دوللي (Dolly) من المجلات العلمية التالية:
Le Dossier scientifique de Dolly: Clonage Bluff ou révolution?, La Recherche , no. 297 (avril 1997), p. 50; Dossier clonage c'est déjà demain!, Science et vie , no. 956 (mai 1997), p.87, et Dossier clones, l'enquête, Eurêka , no. 19 (mai 1997).

لا يمكن تجاوز العنصر الأنثوي، لأن كلاً من القناة المبيضية والرحم ضروريان لنمو الجنين. وبالرغم من أن هذه التجربة طبقت كتقنية كانت معروفة منذ عام 1938، مع أحد العلماء الألمان، إلا أنها أدت إلى البرهنة على قيمتها التفسيرية والافتراضية التي أكد الكثير من البيولوجيين التجريبيين استحالة القيام بها على الحيوانات الثدية. ونعني التقنيتين المختبريتين:

ـ تقنية تنشيط الخلية البيضية المستأصلة النواة.

ـ ثم تقنية توقيف الدورة الخلوية.

ففي هاتين التقنيتين تكمن براعة وحدة العمل العلمي الإبداعي، ذلك لأنهما تشكلان خلايا متمايزة ومختلفة (خلية ثدية، وخلية بيضية). يتبدى لنا من خلال مثال الاستنساخ في التجربة السالفة الذكر، أن رهان المعرفة العلمية كاستراتيجية في البحث العلمي الأساسي هو الذي يوجه مستوى الرهان الثاني المرتبط به، ألا وهو رهان السوق، والتنافس بين الشركات الكبرى التي تمول هذا النمط من الأبحاث، سواء أكان مصدر هذا التمويل قطاعاً خاصاً أو مؤسسة تابعة للدولة. لهذا، فإن الآلية الأساسية التي تغذي «اقتصاد العولمة» هي آلية البحث العلمي المزدوج، أي أبحاث علمية أساسية تصب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مجالات تطبيقية توازيها.

## ثالثاً: العولمة ورهان السوق

إن أول لقاء لهذا النمط من التقنيات كأبحاث، وعلى مستوى اقتصاديات السوق سيكون بالأساس هو سوق البورصة . (La Bourse) إذ يمكن القول إن كل آليات البيو/تقنيات سواء على مستوى ما يجري من أبحاث في المجال الصيدلي/الطبي، أو المجال الفلاحي، أو مجال الصناعات الغذائية، يصب كله في رصيد القيم البورصوية. إذ لوحظ أن كل المؤسسات التي تستثمر في مجال البيو/تقنيات ارتفع رصيدها القيمي في البورصة ارتفاعاً خيالياً. صحيح أن الرهان الحقيقي في السوق ليس تربية الدواجن بطريقة الاستنساخ، إذ تبين أن مردودها وريعها سيكون ضعيفاً إلى حد كبير[13]. إذاً، فالرهان الحقيقي كهدف اقتصادي وتجاري سيتوجه

(13) صرح إيان ولمونت (Ian Wilmut) أمام لجنة برلمانية بريطانية أنه ينبغي زرع ألف خلية بيضية من أجل الحصول على دوللي (Dolly) واحدة. إذاً فالعملية غير مربحة من الناحية الاقتصادية. انظر:
Le Dossier scientifique de Dolly: Clonage Bluff ou révolution?, p. 56

أساساً نحو المنتجات الصيدلية والطبية، إذ إنها ستكون، بالفعل، سوقاً لتحقيق أحلام العولمة والمتعولمين. ولنأخذ كمثال على ذلك الشركة التي أشرفت على تجربة «دولي». إن هذه الشركة البريطانية المسماة« (PPL Therapeutics) ، والتي تمتلك فرعاً لها في الولايات المتحدة، مختصة بالأساس بتطبيق تقنية التطعيم (Microinjection) ، على حليب الحيوانات الداجنة، حتى يصبح هذا الحليب حاملاً لمواد بروتينية قادرة على معالجة بعض الأمراض المستعصية، وهو ما يعرف بـ « (Le Clonage transgénique)، أي الاستنساخ النقلي المورثي. وقد تبين أن سوق المعالجة الطبية البروتينية، والذي قدرت أرباحه بمليارات الدولارات، سوق مستقبلي للاستثمار سواء بالنسبة إلى الدول أو الشركات الكبرى.

لهذا لاحظ المراقبون الاقتصاديون أن أسهم شركة (PPL therapeutics) ، ارتفعت بنسبة 56 في المئة مباشرة بعد تجربة الاستنساخ على «دولي»، والسبب يعود لا إلى محاولة تكثير الحيوانات الداجنة بواسطة الاستنساخ، بل يعود أساساً إلى أن الشركة المذكورة تمتلك من الناحية العلمية تقنيات البحث الأساسية التي يمكن بواسطتها التحكم في إنتاج وصناعة المواد البروتينية ذات الأصل الحيواني[14]. وما دامت هذه الصناعة تتوجه إلى سوق عالمية قصد معالجة الأمراض البشرية وبخاصة الأمراض الخطيرة، فإن العولمة في مدلول الربح ورهانه تنتظر مستقبلاً زاهراً. بل إن المنهجية التي طبقها العلماء البريطانيون كتقنية قابلة من الناحية المبدئية، لأن تطبق أيضاً على بعض الحيوانات الأخرى كالخنازير، في إطار ما يعرف بـ (Les Porcs transgéniques) أو خنازير النقل المورثي، والتي ستغذي سوق زراعة الأعضاء والأنسجة، حيث تقدر السوق الدولية لهذه الزراعة بستة مليارات من الدولارات[15]. ولنتخيل داخل هذه السوق الصيدلية والطبية، التنافس والصراع بين الشركات الكبرى وبخاصة منها ما يعرف بالشركات متعددة الجنسية والتي ستعبر رساميلها القارات. إن ما تقوم به هذه الشركات من أبحاث ليس تعبيراً عن حقيقة علمية وسلطة معرفية توازيها فحسب، بل هو أيضاً قرارات اقتصادية وتجارية لها نفوذ واستغلال نفوذ داخل «بورصة القيم العالمية». من هنا ستهتز صورة العولمة كشعار فضفاض داخل الخطاب الإعلامي والسياسي. ذلك لأن

(14) Christine Laycock, Le Pactole des biotechnologies, Science et vie , no. 956 (mai 1997), pp. 92-95.

(15) Le Dossier scientifique de Dolly: Clonage Bluff ou révolution?, p. 59

التحكم في البرنامج المورثي للكائنات الحية، وإعادة برمجته، يوازيه بالضرورة تحكم آخر على المستوى العالمي في الأسواق التي ستستقبل هذا المنتوج أو ذاك للترويج له، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بالأعضاء والأنسجة البشرية. ويبدو حتى الآن أن معظم هذه الشركات، أي الشركات التي تشتغل بتقنية الاستنساخ والنقل الجيني تتسابق وتتنافس من أجل الاكتساح والهيمنة على سوق المعالجة البروتينية، وهي سوق ستجعل التكتلات وتمويل الأبحاث الأساسية والتطبيقية هيمنة فعلية على فضاء الكائنات الحية كيفما كانت جنسياتها. إذ ستصبح بالضرورة، شركات عابرة للقارات والحدود، وستهيمن بشعار السوق وجني أكبر للأرباح. ولا يمكن أن نكتفي في هذا الصدد بمجرد القطاع الصحي والصيدلي فحسب، بل يمكن القول إن رهان السوق في هذا الصدد يمتد أيضاً، إلى قطاعات أساسية أخرى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالكائنات الحية، كالصناعة الغذائية والصناعة الفلاحية، بل أيضاً الصناعة الحربية. وكل هذه المجالات هي فضاءات للبحث في ما يخص تطبيقات البيو/تقنيات. وما يمكن استخلاصه في هذا الرهان أن المعرفة البيولوجية التي أصبحت اليوم صناعة مستقبلية، لم تعد تقتصر على أبحاث أساسية تدور في المختبرات، بل امتد تحكّمها وهيمنتها إلى تقنيات تطبيقية متعددة، التي تمتد مباشرة للاستيلاء على الأسواق، حيث إن إمكانية رصد رؤوس الأموال الضخمة، تمكّنها من أن تصبح تصنيعاً وتقنيات قابلة للتواصل والتداول. إن هذا الأمر يدفعنا إلى إثارة السؤال الأخلاقي في البيولوجيا: ما الغاية من هذه الأبحاث، ومن يتحكم في هذه التقنيات والتجارب، بل من يراقبها ويوجهها؟ ما دامت أنها لم تعد ملكاً للباحثين أو مقتصرة على مؤسساتهم العلمية، فهي، كما تبين لنا، في متناول أيدي وأهداف أخرى اقتصادية وسياسية وصناعية.

### رابعاً: العولمة: الرهان القيمي(Bioéthique)

لا شك أن كل هذه المعطيات التي أوردنا في الرهانين السابقين ـ تطرح عدة تساؤلات، وبخاصة عندما نريد أن نحدث تعالياً على مستويات الخطاب المنهجي الذي أحدثها؛ فالرهانان معاً لن يحصرا في مجرد التحكم البيولوجي في نماذج العضويات الدنيا، بل إن هذا التحكم يشمل أو هو في طريقه إلى اكتساح النماذج البيولوجية العليا. ولا يمكن القول إن كل رهانات العولمة على صعيد المعرفة العلمية والبيولوجية هي مجرد خروج وعدم وعي بالقيم الأخلاقية، ذلك لأن هناك مؤثرات تحيلنا إلى وجود أزمة أخلاقية أمام التطور

الهائل الذي تعرفه القطاعات المنتجة للعلم البيولوجي. إلا أن غياب وحضور الأزمة ليسا معاً السببية المفسرة. ولا ندعي أننا سنعطي حلولاً جاهزة ومسبقة للبحث العلمي، أو سنحدد مبادئ أولية للعقل الأخلاقي العلمي، بقدر ما نريد أن نشير إلى وضعية متأزمة تعرفها المعرفة العلمية البيولوجية في سلطة هيمنتها ورهانها انطلاقاً من التساؤل الأخلاقي التالي: هل تمثل المعرفة العلمية البيولوجية سلطة لا محدودة أمام العلم، أي أمام تعدد هذه الرهانات كغائيات؟ بل يمكن القول أيضاً، إنه إذا كانت المعرفة العلمية البيولوجية تعددية في رهاناتها، فهل ستتجه بالإنسان ككائن حي نحو الأحسن أو الأسوأ، أم سيزداد الوجود البيولوجي غموضاً والتباساً أمام الغائية العلمية نفسها؟

من هنا سنستخدم مفهوم بيو/إيتيك (Bioéthique) كأخلاقيات في المجال البيولوجي حيث المسألة لا تتعلق بتحديد مبادئ أو قواعد للسلوك العام، بقدر ما تنسحب التسمية والدلالة الأخلاقية فيها لتحديد البعد السلوكي لدى الجماعة العلمية وهي تفكر في موضوعها «الاستنساخ»[16]. إن تحديد الرهان الأخلاقي تبعاً للمعطيات التي كنا نخوض فيها حتى الآن لا يقودنا إلى إلقاء المسؤولية الأخلاقية على العلم والعلماء وحدهم. فإذا ما جعلنا المعرفة العلمية تقوم بالتفكير حول نفسها (الأمر الذي لا تفعله إلا نادراً)، سنلاحظ أن التوجه الأخلاقي داخلها لم يعد في قيمه منتجاً للمعرفة من أجل الحقيقة، أي بناء معارف على أساس التساؤل فيها من خلال إعادة إنتاجها وطرح قيمتها وغايتها بخاصة بالنسبة إلى الإنسان والمجتمع، بل أصبحت المعرفة البيولوجية اليوم في ملكية الدول والمؤسسات الصناعية الكبرى؛ فالدول من جهة، والمؤسسات الصناعية من جهة أخرى هي التي تموّل الأبحاث وتراقبها لتستفيد أخيراً من نتائج أبحاثها الأساسية[17]. لهذا فإن قيمة القيم بالنسبة إلى العولمة لم تعد إثارة الغاية الأخلاقية كهدف سامٍ بالنسبة إلى الإنسان نحو اكتساح الأسواق، أي جلب المزيد من التنافس والإنتاجية. لهذا فإن الأخلاقيات البيولوجية عندما تصطدم بما هو ممنوع أو مضاد للذات البشرية كوجود يتهدد

(16) Biotechnique : مصطلح ملتبس نسبياً من الناحية الدلالية، وبخاصة أنه لا يشير إلى مبادئ عامة تقنن السلوك العام كما هو عليه الأمر في الأخلاق (La Morale) ، بل فقط إلى إمكانية إيجاد قواعد تحددها قوانين وبروتوكولات في المجالين الطبي والبيولوجي، ولا سيما أمام ظاهرة الرهاب المتعلقة بإمكانية استنساخ الإنسان

(17) Morin, Science avec conscience , p. 16

حياتها الجماعية، بل يتهدد أيضاً البيئة والكوكب الأرضي الذي نحيا ونعيش فيه، لا تضع في الاعتبار أي نموذج أخلاقي أو قانوني يقنن تفكيرها وسلوكها المعرفيين، إما نتيجة لغياب هذا النموذج، وإما نتيجة لغياب تشريعات قانونية تكون بمثابة إلزامات وضوابط. من هنا يجوز أن نصنف البيو/أخلاقيات داخل عملية سجال علمي ما زال حتى الآن طويلاً ومتشعباً ولم يحسم فيه لأي طرف من الأطراف: فهناك المعارضون المتشددون بقوة، وهناك المساجلون المؤيدون. وبينهما يتم بين الفينة والأخرى إبراز رهانات وكسب استراتيجيات يستفيد منها بالدرجة الأولى «لوبيات الاستنساخ (Lobby-Pro-clonage) «، فالطرف المعارض يضع المشكلة الأساسية في الاستنساخ، ألا وهي مشكلة التحكم والتلاعب بالمورثات (La Manipulation génétique) ، داخل انتقادات واسعة يوجهها للعلم عامة وللعلوم البيو/تقنية خاصة. وهذا الاتجاه يذهب بعيداً إلى نقد الإطار الأيديولوجي الذي يربط بين الرأسمالية والعلوم، حيث يؤكد هذا الطرف على العلاقة الخفية بين الأبعاد الثلاثة: العلوم، الصناعة، والتسلح، الأمر الذي يدفع إلى الاستنتاج عند هؤلاء بأن كل اكتشاف أو إبداع علمي يتوجه، بالضرورة، لكي يصب في قناة ما من هذه القنوات السالفة الذكر. من هنا تنبع مخاوف الذين يرفعون داخل هذا الاتجاه شعار «المسؤولية الأخلاقية» عند العلماء، حيث إن هذه المسؤولية ينبغي أن تكشف عن الأهداف الخفية التي تربط بين الشركات الكيميائية والبيولوجية الكبرى، ومصادر تمويل الأبحاث الأساسية التي يتم استغلالها والاستفادة من تطبيقاتها في المجالين الصيدلي والطبي[18]. من هذه المنطلقات سيتشبث المعارضون بموقف تطبعه الإدانة لكل أنماط التحكم الجيني، وبخاصة بعد أن أصبحت البيو/تقنيات تبشر بولادة إنسانية جديدة من خلال حدثين جوهريين:

- حدث الاستنساخ (كما لاحظنا سابقاً)

- حدث وضع الخريطة الجينية(La Carte génétique) [19].

---

(18) Morange, Histoire de la biologie moléculaire , pp. 249-250 .

(19) تجري الآن في مجال دراسة المورثات إمكانية استكمال ووضع خريطة عامة للمورثات الإنسانية، ويبدو أن هناك سباقاً كبيراً بين المختبرات من أجل وضع هذه الخريطة، والشروع في قراءة نحو مئة ألف مورّثة تشكل وتصوغ مختلف التعليمات الأساسية التي ينبني عليها الرصيد الموروثي . (Patrimoine génétique) انظر: دانييل كيفلس وليروي هود، محرران، الشفرة الوراثية للإنسان: القضايا العلمية والاجتماعية لمشروع الجينوم البشري ، ترجمة أحمد مستجير، عالم المعرفة؛ 217 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997).

ويمكن أن نلخص موقف هذا الطرف المعارض في النقطتين الأساسيتين التاليتين:

1 ـ إن العلماء الذين يشتغلون داخل هـذه المختـبرات ويتلاعبـون ويتحكمـون في الجينـات مـن خلال أنواع البكتيريات والفيروسات، قد يساعدون على نشر الأمراض بواسطة «الفيروسات المرضية" (Des virus oncogènes) [20] في البيئة المحيطة، الأمر الذي قد يساعد في الأخير على وجود وتفشّي جائحة وبائية.

2 ـ إن الاستنساخ يعكس في المخيال الغربي يوتوبيا جديدة تحلم بإنسانية غامضة، إنسانية تلغي الفردانية، كما تلغي الغيرية، إنسانية قد تنتهي إلى هدم المجتمعات، وبالتالي القضاء على الإنسان بما يحمله من قيم دينية وأخلاقية وقانونية[21]. بيد أن الطرف المؤيد عندما يطرح مثل هـذه القضـايا، فهو يطرحها في سياق أساسي آخر: ألا وهو الدفاع عن البحث العلمي، والدفاع عـن هـامش الحريـة داخله، وإلا فإننا نهيئ قرابين الإبداع العلمي نحو موت بطيء. من هنا ينبغي أن لا ننظر إلى قضـية الاستنساخ أو الخريطة الجينية من زاوية قاتمة، كما يرى المعارضون أخلاقياً وقانونياً، بـل مـن زاويـة تفاؤلية، لنبرز توجهات جديدة في آفاق استراتيجية البحث العلمي. ويمكن تلخيص هذه الاستراتيجية في التوجهين الأساسيين التاليين:

**أولهما** ، ويتعلق بالأبحاث الأساسية داخل العلم، ذلك أن البيو ـ تقنيات تراهن على منهجيـات محددة أهمها، تقنية العزل، وتحديد الخصائص الجينية عند العضويات العليا، ثم توقيف الـدورة الخلوية... إلخ. ودراسة هذه التقنيات قصد التعرف على نظامهـا وانتظامهـا، سـيفتح الآفـاق أمـام منهجيـات جديـدة ستسـاعدنا عـلى التعـرف عـلى آليـات الاخـتلاف الخلـوي، وطريقـة التواصـل

(20) فيروسات مرضية حاملة للسرطان، وهذا الرأي ساد في الأوساط العلمية بين منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات مع البيولوجيين الجزيئيين، حيث افترضوا وجود أصل فيروسي للسرطانات.

(21) إننا لا ننظر إلى سلطة العولمة كنظام لعقلانيـة مطلقـة وخالصـة، حيـث العقـل والعقـل وحـده يفـرض كنموذج نهائي؛ ففي عقلانية العولمة يكمن أيضاً سلطان آخر، هو سلطان المتخيل بما فيه من قوة رمزية. إذ يكفـي أن ننظر إلى موضوعة الاستنساخ وكيف تم تداولها داخل ركام من الأدبيات والحكايـات، لنقـول بإمكانيـة تحويـل سلطة المتخيل في العولمة إلى ثقافة. انظر:

Lucien Sfez, La Santé parfaite: Critique d'une nouvelle utopie , l'histoire immédiate (Paris: Ed. du Seuil 1997).

بين الخلايا، بل ستمكننا عملية التعرف على هذه الآليات من الإجابة عن التساؤل التالي: هل هذه الآليات خاصة بالعضويات العليا، وبالتالي تستلزم أنماطاً جديدة من الضبط والتنظيم للجينوم (Génomes) ، أم هي مجرد تغيرات لآليات بسيطة نجدها عند كائنات دنيا كالبكتيريات[22]؟

من هذه الزاوية، زاوية البحث عن منهجيات جديدة وفتح إمكانيات جديدة للجواب عن التساؤلات السابقة، سنجد أن التقنيات الجديدة المتداولة في البيو ـ تقنيات، وبخاصة في أحد فروعها، الهندسة الوراثية، تصبح متكررة بل عادية عند باحثي المختبرات الذين لم تحركهم تجربة الاستنساخ، إذ إنها كانت جزءاً روتينياً من عملهم العلمي اليومي.

**ثانيهما** ، ويتعلق بإيجاد تقنيات تطبيقية لها قوة فعل إجرائي على مستوى الموضوع البيولوجي، ذلك أن كل منهجية في السؤال سترتبط إلى حد بعيد بمدى تطوير وسائل العمل التطبيقية وبخاصة في مجال الصناعة الصيدلانية، إذ إن هذه الصناعة في ما يخص الإنسان هيأت عدة فعاليات بيو ـ تقنية يسرت الكثير في المجال العلاجي الطبي، كصناعة الأنسولين (Insuline) ، والأنترفيرون (Interferon) ، وأنواعاً من اللقاحات ضد الأمراض المعدية[23]. إذاً سيصبح من الطبيعي أمام هذا التقدم في مجال البيو ـ تقنيات التساؤل عن قيمة الأخطار الكامنة والمحدقة. ولكن هؤلاء العلماء يجيبون أن معظم التجارب التي أقامتها المختبرات الكبرى في العالم لم تؤدِ إلى أية حادثة بيولوجية وبائية، الأمر الذي يدعم القول إن نسبة الأخطار الناجمة عن تجارب صناعات البيو ـ تقنيات هي نسبة تقارب الصفر[24]. وهكذا سيصبح من الضروري أن نخلص إلى الاستنتاج التالي، وهو أن الجوانب البيو ـ أخلاقية التي تصبح جزءاً أساسياً من سلوكات البيولوجيين وإنتاجاتهم داخل مختبراتهم، والتي قد نحددها في إطار مسؤولية أخلاقية [25]، لا علاقة لها،

---

(22) Morange, Histoire de la biologie moléculaire , p. 250.

(23) Conférence internationale de bioéthique: Rambouillet, 19-21 avril 1985 , [préf. du Pr François Gros] (Paris: Centre d'études des systèmes et des technologies avancées (CESTA), 1986), p. 336.

(24) نفس المرجع، ص 337.

(25) هناك محاولات لإقامة تشريعات تقنن الممارسة العلمية البيولوجية داخل المختبرات، ومن أهمها ما صدر عن ندوة (Asilomar) سنة 1975 بكاليفورنيا (الولايات المتحدة الأمريكية)، وقد حاولت هذه الندوة أن تقنن للباحثين في مختبراتهم بعض التشريعات التي تضمن سلامة البحث في إطار مسؤولية أخلاقية. انظر:
Morange, Ibid., pp. 245-252.

بل ينبغي عدم خلطها، مع المخاطر والمجازفات الكامنة داخل هذه الأبحاث، والتي قد تكون أحياناً خارج إرادة وتفكير العلماء أنفسهم[26]. إلا أن إبراز أوجه التقارب والتعارض من زاوية سجالية بين المؤيدين والمعارضين، قد لا يقودنا إلى الفهم الفلسفي والإبيبستيمولوجي العميق لمسألة البيو ـ تقنيات في وضع نظام العولمة. ذلك أن هذا النظام، إذ يطرح في العمق مسألة المعرفة العلمية ورهاناتها المستقبلية، لا يطرحها من زاوية منظور أخلاقي، بل من زاوية إعادة النظر في مشروع ووضع التكنو ـ علم (Techno-science) بكامله، أي إعادة التفكير في مشروعي العلم والتقنية داخل وضع معرفي جديد (Un autre statut du savoir) ، وهو وضع يرسخ اليوم داخل فضاء العولمة ما يسميه جاي. فرنسوا ليوتارد (J. François Lyotard) بـ «مشروعية الأمر الواقع»، والذي هو القوة والسلطة بواسطة مشروع التكنو ـ علم. إن هذا الرهان عندما نأخذه من مجرد التصورات التقليدية الأخلاقية، غالباً ما نحصره في المفهومين التاليين: مفهوم أنثروبولوجي (Conception Anthropologique)، ومفهوم أداتي . (Conception Instrumentalise) إذ تصبح المعرفة العلمية في المعنى الأول «مجموعة من المعارف التي ينبغي أن تكون في خدمة الإنسان»، بينما تصبح هذه المعرفة في التصور الثاني «مجموعة من الأدوات» التي يستخدمها أو ينبغي أن يستخدمها الإنسان لصالحه[27]. وبحسب ج. هوتواس (G. Hottois) ، فإن هذا المنظور الإنسانوي والنفعي قد يأخذ من زاوية الموقع الفلسفي لمعنى «خدمة الإنسان» عدة دلالات مختلفة؛ فهو على المستوى الأدنى، يلتقي مع نفعية مادية صرفة من تلبية الحاجيات.

أما على المستوى الأعلى، فهو يندرج في إطار فلسفة عامة للتاريخ، الماركسية بخاصة، التي كانت تحلم بتحقيق ماهية إنسانية تتحرر من جميع أنواع الاستلابات بفضل التقدم على صعيد المعارف والعلوم. من هنا يبدو هذا المنظور اختزالياً (Réductionniste) ، إذ إنه عوض أن يقرأ درجة تعقيد المشكل عبر أبعاده المتقاطعة والمتداخلة، يبسطه إلى بعد إنسانوي نفعي، يسعى من

(26) Conférence internationale de bioéthique: Rambouillet, 19-21 avril 1985 , p. 338.

(27) Gilbert Hottois, Technoscience: Entre la puissance nihiliste et la nouvelle conscience : Les Pouvoirs de la science: Un Siècle de prise de conscience: vde l'éthique, papier présenté [Actes du colloque international de Nice] , organisé par le Centre de recherches d'histoire des idées, [30 janvier-1 ère février 1986], textes présentés et recueillis par Dominique Janicaud, problèmes et controverses (Paris: J. Vrin, 1987), p. 281

خلاله في الأخير إلى إيجاد الحلول النهائية والقاطعة[28]. ويبدو أن البيو ـ تقنيات في هذا الإطار، إذا ما تجاوزنا بعض التقنيات القانونية داخل المختبرات، تكاد تخلو اليوم من أي أفق فلسفي يحدد الدلالة الأخلاقية (Ethique) ، أي أفق يحدد ويعطي للقيمة معنى وأهدافاً، وبخاصة على المستويين الأنتولوجي والأنثروبولوجي، وفي هذا مناداة بـ «جذرية عدمية»، يطغى عليها منطق الإجرائية ضد الكائن، ومنطق القوة والهيمنة كإعادة توزيع للأدوار. ألا يحق القول إن العولمة تحاول اليوم أن تحقق أهدافاً متعددة بواسطة البيو ـ تقنيات، وأهم هذه الأهداف المراقبة والهيمنة، لمحاولة تجاوز وتفتيت مفهوم «الإنسان»، ولم لا خلق «إنسانية جديدة»؟

## خاتمة

إن السؤال الرئيسي الكامن خلف زمن العولمة، هو السؤال الذي نخاف مواجهته، وغالباً ما نؤدلجه: ما هي إمكاناتنا وإرادتنا العلمية والفكرية للدخول والمساهمة في هذا الزمن العلمي للعولمة؟

إن العولمة كما أسلفنا، وباختصار، هي بالتعريف فكر علمي إبداعي يسعى إلى السيطرة على الواقع وليس الهروب منه. إنه فكر يقاس الزمن فيه بدرجة كبيرة من الإبداع والمسؤولية. فهو إبداع لأننا ينبغي أن نكتسب مهاراته وتقنياته، بل الآليات الأساسية التي تتحكم فيه، وهو مسؤولية لأنه تحول تاريخي في مصير الإنسان، علينا أن لا نكتفي بالفرجة أمامه. وفي هذا الصدد على السلطة السياسية في المغرب والعالم العربي ألا تكون مجرد سلطة إدارية واقتصادية وعسكرية[29].

إن التفكير في الواقع الراهن للمعرفة العلمية البيولوجية كما أشرنا، هو تفكير يقتضي الدخول في رهانات يختفي وراءها وداخلها صراع قوي ضد هيمنة واحتكار المعرفة العلمية، وآنئذٍ، على دول العالم الثالث المتخلفة في

(28) نفس المرجع، ص 280.

(29) يكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن مساهمة الميزانية العامة في البحث العلمي لا تتجاوز نسبة 03.0 في المئة في المغرب، و05.0 في المئة في العالم العربي، في حين أن ما يعرف بدول مجلس التعاون الخليجي أنفقت ما يناهز 150 ملياراً من الدولارات خلال السنوات الثماني التي أعقبت حرب الخليج، وهذه المليارات جميعها من أجل التسلح، من دون أي تفكير في استراتيجية البحث العلمي المنتج حتى داخل مجال صناعة الأسلحة نفسها.

هذا المجال، أن لا تستهلك أيديولوجياً العولمة، بل أن تعيد إنتاج كل حاضر العولمة انطلاقاً من أولوية الأولويات: استراتيجية البحث العلمي؟

إن رهان العولمة في مدلول العلمية كما أسلفنا، لم يعد فقط، هو «أيديولوجية السوق» عبر المزيد من الاستهلاك، كما لم يعد هو «مركزة رؤوس الأموال الكبيرة» فحسب، والتنقل بواسطتها قصد الربح، بل هو أيضاً قرار المعرفة العلمية عندما تصبح معلومة ينبغي التحكم بواسطتها واتخاذ قرارات من خلالها. وعندما نقول القرار والتحكم بواسطة المعلومة التي هي نتيجة بحث علمي مضنٍ وطويل، نقول أيضاً الهوة السحيقة التي تفصل بين دول العالم الثالث أي بين من يتحكم ويصدر القرارات، وبين من يفتقر كلياً إليها، أي في الأخير من يبحث ويعرف ومن لا يعرف. إن البيولوجيا المعاصرة أمام الظاهرة المذكورة تقف بنا في مواجهة مصير جديد ينبغي أن تتغير فيه بالأساس:

1 ـ بنية معارفنا، إذ يظهر أننا أمام أفق ثورات وتحولات جذرية ستقودها «براديغمات كبرى»، ولا يمكن في هذا الصدد، بل سيستحيل علينا أن نفكر حتى بعقلية القرن العشرين ومرجعيته.

2 ـ بنية مؤسساتنا، وبخاصة مؤسسات المعرفة والبحث العلمي التي تعاني تخلفاً خطيراً في صناعة الحدث العلمي واتخاذ القرار فيه.

3 ـ استراتيجياتنا، التي تدخل اليوم في مجال الصراع الدولي على المعرفة وهي لا تدري أولوية هذا الرهان قبل أي صراع على آليات الرأس المال وإنتاج السوق الاستهلاكي. إن احتكار المعرفة العلمية من قبل العولمة، وبخاصة في الجانب الإبداعي، كاكتشافات ثورية أصيلة، سيؤدي بدول العالم الثالث إلى المزيد من فقدان رأسمالها البشري، بل سيقودها إلى التهميش والعدمية في مساهمتها داخل التراث العلمي الإنساني.

## (20)

# يحدث في عصر العولمة:

# الفكر والثقافة، التربية والإنسان: قيم أم حطام؟ (*)

**وائل كشك** (**)

هل نحن نعيش وسط ثقافة كونية خصخصت الأفكار وألحقتها بالاقتصاد على أساس قوانين العرض والطلب؟

هل أصبحت المؤتمرات التربوية مثلاً، فرعاً من فروع السوق الكونية التي يتم في إطارها تسليع الأفكار وتغليفها وتزيينها ضمن مرجعية السوق التنافسية لتصل بالعملية الربحية إلى أقصاها؟

هل نحن أمام واحدة من نهايات فوكوياما؟ هل نحن أمام نهاية التربية وغرق القيم في بحر السوق المضطرب؟

هل أصبح الهدف هو دمج التربية في النموذج الاقتصادي: الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك؟

هل بدأ انطفاء هذه الشعلة التي أوقدها العقل عندما احتك بقصيدة شاعر؟ كيف ستتوافق الشعرية مع أخلاق السوق وتكوّن رؤية سوقية؟ هل الأخلاق خارج السوق؟ كيف تؤثر قيم السوق في الجمالية والفن والعلم والثقافة؟

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 2، العدد 20 (حزيران/يونيو 1999).

(**) باحث عربي.

**هل نحن إذاً أمام سؤال العولمة؟**

عندما يُطرح سؤال العولمة، يتشعب الحديث حولها كما لم يتشعب حول أي موضوع آخر، إنه يتشعب وأحياناً يتلغز ويتشابك: في محدداتها وطبيعتها، في تمظهراتها ونتائجها، في شموليتها وكونيتها، في علاقتها بالهويات والقوميات، في زوال الدول وتلاشي الحدود السياسية، في حركة المال والشركات متعددة الجنسيات (التي أصبحت أخطبوطية من دون جنسية)، في أثر تغلغلها في النسيج الثقافي للمجتمعات وتفاعلها مع الفكر والعادات.

وعلى الرغم من ذلك، فإشكالية العولمة تطرح نفسها بعيداً عن العلماء والمتخصصين، فتقدم نفسها من خلال شعارات وتمظهرات اجتماعية وثقافية تعكسها شمولية الاقتصاد، وسرعة حركة رأس المال «المرتبط منطقه بالمنطق التكنولوجي في نوع من التحالف المقدس بين المال والتقنية والإرادة السياسية» [1].

من أجل ذلك لن نطرح موضوع العولمة طرحاً أكاديمياً لنستعرض ما قاله هذا المفكّر أو ذاك الباحث ـ على أهمية ما قالوا ـ في تحديد المصطلح والبحث في أثر تكثيف السلع والخدمات والرساميل والتكنولوجيا، وتعميمها لتشمل الكرة الأرضية.. لن نتطرق إلى الهوية الثقافية والقومية المعرضة للابتلاع من قبل وحش الرأسمال وثقافة السوق بأنيابها الإلكترونية... لن نطرح الموضوع في بعده الاقتصادي، ونعيد ما كُتب مراراً وتكراراً عن اتساع الفجوة بين الغني والفقير، ونؤكد «أن 358 ملياردیراً في العالم يمتلكون ثروة تعادل ما يمتلكه نصف البشر قاطنين على هذا الكوكب»[2]... لن نجد داعياً أن نُذكّر بسقوط قرارات مؤتمر كوبنهاغن الذي انعقد العام 1995، حيث وعد بدحر الفقر، وبعد عشر سنوات انتصر الفقر عندما أقرَّت الأمم المتحدة العام 2005، بازدياد الفجوة بين الغني والفقير، واستمرار سيطرة 20 في المئة من سكان العالم على 80 في المئة من ثروة الأرض... إلخ.

إننا، وببساطة، لن نُشغَل بالمفاهيم التجريدية، ولا بتحديد المصطلحات،

(1) يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة ؟ (بيروت: أفريقيا الشرق، 1999).

(2) محمد مقدادي، العولمة: رقاب كثيرة وسيف واحد (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2000).

ولا بمعطيات الاقتصاد ودلالات الأرقام، بل سنُشغل في البحث عن إشكالات العولمة وتداخلاتها في عالم التربية والفكر، والتأمل في الغايات والقيم من منطلق حسّنا بمسؤوليتنا كتربويين، ومنها سنتناول العولمة كمشروع لا يخلق عالماً بلا خرائط من خلال إلغاء حدود المكان وتجاوز الجغرافيا فحسب، بل كمشروع يخلق عالماً بلا معنى، إلغاء الزمان وتجاوز التاريخ، حيث يحل الموضوع مكان الذات والوسائل مكان الغايات.

لكي لا نشطح عن واقع الحال، سنستولد المعنى الأساسي والبسيط للمفهوم من خلال عرض مشاهد وصور... ولأن البُعد التربوي هو ما يهمّنا في هذه المقالة، لذلك ستكون جميع الصور مجتزأة من أحد المؤتمرات التربوية الذي عُقد في إحدى الدول العربية في عام (2005)، حيث شارك فيه مركز القطان للبحث والتطوير التربوي في رام الله، تقابلها مشاهد تعكس رؤية لما يجري في الواقع المحيط والحياة، ومن خلال توظيف تقنية تقابلية المشاهد والصور، سأقوم بعمل مقاربة بين كل مشهد وصورة، محاولاً استجلاء المعنى على المستويين الكلي والجزئي، والربط بين التمظهرات المختلفة في كل مشهد وكل صورة.

**العقل النفعي والمعرفة النافعة**

»هناك من يظن بأن العلم والتقنية هما معيار التقدم الوحيدان... ذلك وهم من يستعمل الكومبيوتر متسائلاً دوماً (كيف) وليس (لماذا)، وكأن التقنية تستطيع تحديد غاياتنا الأخيرة، فينحصر الاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل، وبالوسائل على حساب الغايات«... [3]

**مشهد**

يجلس خلف لوحة تحوي المئات من المجسات الإلكترونية والخلايا الحيّة وأشباه الموصلات، يضغط على أزرار ملونة تصل بهذه المجسات، وفي الوقت نفسه يرنو هذا الجندي بملامح طفولية إلى شاشة كبيرة تُظهر التماعات ضوئية في ليل المدينة الطويل... لا تكفيه كثافة الالتماعات

(3) روجيه غارودي، حفارو القبور: نداء جديد إلى الأحياء ، تعريب رانيا الهاشم (بيروت: عويدات، 2000).

الضوئية فيوجه الإحداثي الهندسي الصاعد ليشير إلى تكتل يظهر على الشاشة، يضغط على الأزرار فتتصاعد الإضاءة... في الوقت نفسه لم ترَ تلك الملايين التي تتابع أخبار القصف ببث حي ومباشر من هذه الإضاءة سوى صورة انبهار تتلاشى معها الأشكال والقيم والمواقع... قليلون هم الذين رأوا الدم والدموع تنزف على أسوارها، قليلون شاهدوا طرقاتها تتشعب وتتشظى وتدور وتتفرق، وأقل منهم رأى تلك الملابس البالية تطل من نوافذ مكسرة، تحجب نواحَ وعويلَ نسائها ورجالها... والقليل القليل من بكى بغداد تاريخها وحضاراتها!

" مع كل يوم أعير وزناً أقل فأقل إلى العقل" مارسيل بروست

**(صورة)**

جداريات من التكنولوجيا وشعارات تشير إلى تسليم قبلي بإقصاء كل ما هو «غير علمي» من أجندة المؤتمر... شعارات تعلن عن عالم سريع التغير تؤسس بدائية العصور الحديثة ووحشيتها... الماضي هو بدائي والحاضر هو عولمي مفروض بقوة العلم ليتقدم الإبداع العلمي صفوف المؤتمر، ويتراجع الإبداع الأدبي إلى خط دفاعه الأخير، هذا إذا لم يكن قد أصبح ذكرى مخيلة الطفولة الإنسانية (الانفعالية).

باحثون يستعرضون دراسات ترتكز على أن الموهبة والإبداع في مجال العلم والعلوم، برامج تدريبية وأبحاث تستند إلى العلوم منهجاً، والرياضيات مذهباً، لتعليم التفكير أو تربية الإبداع، وخطاب تربوي يسجن الموهبة والإبداع في حدود العلوم والتقنية أو يحددها في مستويات العقل الباردة، وفي الوقت نفسه يشير إلى المبدع في خارج أي سياق اجتماعي أو ثقافي.

في ظل الثقافة التكنوعلمية السائدة التي تكشف عن وجهها الوقائع والأحداث اليومية من عدوان على البشر والطبيعة، يظهر لنا أن العلم والتقنية يقدمان وسائل قوية جداً وليس غايات، وإذا رجعنا إلى مسلمات الثقافة الغربية المسيطرة منذ خمسة قرون، وهي مسلّمة آدم سميث في العلاقات الإنسانية والقائلة «عندما يعمل كل منا في سبيل منفعته الخاصة، فهو بذلك يساهم في المنفعة العامة؛ ومسلّمة ديكارت في علاقاتنا مع الوجود التي تجعلنا أسياداً وملاّك وجود؛ ومسلّمة فاوست في علاقاتنا المستقبلية، حيث قد

يتحول الإنسان بفضل عقله إلى سيد أو إلـه»[4]، نجـد أن في هـذه المسـلمات يكمـن منبـع القـوّة اللاعقلانية للعولمة المفتقرة للوجه الإنساني، والمرتكزة على تغيير الطبيعة لامتلاكها، وتشييء الإنسان والتلاعب بالأشياء من خلال عقلانية صارمة كانت نتاجاً لتفرد العلم المعـاصر بمصـدر معـرفي وحيـد (المصدر الإمبيريقي)، »الذي أزاح مصادر معرفية أخرى غير قادرة على المنافسة، وهذا هو ما يشكل لب العولمة»[5].

الذي قال إن هناك طريقاً عالمياً ووحيداً للتقدم، عكس كارثة على التنـوع والتعدديـة في الحيـاة، والعولمـة تقـع في هـذه الخانـة، وعـلى هـذا الأسـاس يُمكـن أن نفهـم غيـاب حقـول الأدب والشـعر والموسيقى في منطق العولمة (منطق الاستخدام أو الاستعمال)، لأنه «في الشعر والأدب والموسيقى لا نعبّر عن العالم أو الشيء من زاوية بعـده الاسـتعمالي، بـل مـن زاويـة بعـده التـأملي... نتـاج العلـم اسـتخدام، أمـا نتـاج الشـعر والأدب فكشـف وانفتـاح»[6]. إذا كـان للشـعر دور في هـذه الحضـارة المتوحشة، فهو أنه «يساهم في تحرير الإنسان من عقلانية متعولمة تشيّئ الإنسان وتسلّعه»[7].

إن تركيز الإبداع والموهبة على مجال ينطلق من عقلانية صارمة وباردة، يعني نفياً لما هو شعري ودافئ في الإنسان والعالم، وترسيخاً لما هو آلي ونفعي في الإنسان والحياة... نفياً لأعمق ما في الإنسان لما ليست له قيمة سلعية ولا يمكن أن تكون له... نفياً لكل ما هو جميل في الوجود، (كيف سـيكون الجميل جميلاً وقد ذابت كل القيم وانهارت المقاييس أمام الصـنعة التكنولوجيـة الصـاعدة؟ وكيـف سيكون الجميل جميلاً وقد أصبح العالم يرى الآلة في منفعتـه العمليـة أكـثر جـمالاً مـن رؤيـة فنيـة داخل لوحة لبيكاسو أو غويا أو دافنشي؟).

أَلم تُنتج ثقافة السوق قيمة الاستهلاك التي بدورها أفسدت الجـمال حتـى أصبح عصرنا يعاني جمالياً، حيـث الكيماويـات تـؤمّن أشـكالاً لامتناهيـة مـن

---

(4) روجيـه غـارودي، الإرهـاب الغـربي ، تعريـب داليـا الطـوخي، ناهـد عبـد الحميـد وسـامي منظـور، 2 ج (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004)، ج 1.

(5) تركي الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة (بيروت؛ لندن: دار الساقي، 1999).

(6) علي أحمد سعيد [أدونيس]، زمن الشعر ، ط 6 (بيروت: دار الساقي، 2005).

(7) روجيه غارودي ، مشروع الأمل ، ط 2 (بيروت؛ باريس: دار الآداب، 1988).

الأصباغ والبضائع البراقة حاجبةً الحقيقة الداخلية لتلك البضائع؟

ألم يَحِلْ التغرير في جدوى بضاعة معينة مكان الصدق والقيمة الحقيقية لهذه البضاعة؟

إن التدهور في جودة الحياة، من تلوّث وأمراض وفقر ومجاعات، يعود إلى رؤى العقل في العلوم، والأخلاق في الأوهام... وهذا بدوره أدّى في أيامنا هذه إلى قَصْر العقل في العلوم وانحسار القيم في اقتصاد السوق، وبالتالي إطلاق العنان للتكنولوجيا لتنمو بصورة جهنمية على حساب صحة الإنسان وجمال الطبيعة ودفء العلاقات بين الناس... يقول موران:

»كل ما كوَّن الوجه المضيء للحضارة الغربية يتزامن اليوم تدريجياً ومظاهر الانشطار والوحدانية والتمركز حول الذات وتقهقر التضامن... والتقنية التي خلّصت الإنسان من المتاعب العضلية بنقلها إلى الآلات، قد استعبدته وفي الوقت نفسه رهنت المجتمع بمنطق الآلات الكمي... هذا التحول نموذج لأزمة الحضارة التي نعيشها على اعتبار احتكام العالم إلى المنطق الاقتصادي والعلمي...«[8].

إذاً، هل يكفي الحديث بانبهار وإعجاب عن الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات ودورهما في تطور المجتمعات وما أضافتاه من كَمّ معرفي تم وضعه في متناول أي إنسان، من دون أن نتكلم عن تقلص الذكاء بسبب تعوّد الذهن على الكسل العقلي، حيث لكل سؤال جواب؟ هل يكفي أن نتحدث عن فضائل الإنترنت وسرعة الاتصال، من دون أن نتحدث عن غياب العلاقات و«تحوّل الكلام إلى صمت، واللغة إلى إشارة، والتخاطب إلى شيفرة» [9] ؟

من البديهي حدوث اتصال ذهني من خلال الشبكات الإلكترونية، ولكن هل هذا النوع من التواصل سيعزل حتماً الوجدان؟

عندما اقتصرت حمولة العقل على الفكر والعلم، تم تخريب الطبيعة

(8) اليحياوي، العولمة: أية عولمة ؟.

(9) حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟ ، حوارات لقرن جديد (بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 1999).

والإنسان، ومن المفيد ذكره هنا أن أول من وضع أسس التجريب هم رجالات الفكر الغربي من بيكون الذي قال «إن علينا أن نقهر الطبيعة ونسخّرها لخدمة الإنسان»، إلى ديكارت «الذي تساءل عن جدوى الحب والجمال في العمل في عالم يكون الإنسان فيه هو سيد الوجود»؟، إلى هوبس «الذي يرى أن القوانين الرأسمالية هي قوانين طبيعية، وقد أسس لمبدأ الملكية الفردية والتنافس دون هوادة»، إلى لوك «الذي روج لفكرة إنشاء البنوك عندما أشاد بنظام الفائدة الربوية اللازمة لحياة الدول» [10] إنها بدائية عقلانية أصيبت بلذة الحوزة والاستملاك، وقد أدت في ما بعد إلى إصابة العقل بلذة الفهم المجرد!

(من اللافت هنا أن سؤال العقل والفكر بدأ من الشرق في انزياحه الحضاري غرباً، استبعد المفكرون والعلماء الكونفوشية وزرادشت وبوذا وبدأوا من أثينا الإغريقية.)

عندما تُختزل النظرة إلى العالم في البعد التقني ولا ترى العالم بتداخلات مكوناته البشرية والإنسانية، بل تراه تدفقات إلكترونية ورموزاً، فلا غرابة عندها أن يتقلص الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية اتجاه الآخر، فيجلس جندي خلف المجسات الإلكترونية وأشباه الموصلات ويتسلى بلعبة القتل والتدمير... وعندما تُختزل النظرة إلى العالم في البعد النفعي وتختلّ التوازنات البشرية مع الطبيعة، لا غرابة عندها أن تتقدم الآلة ويموت الإنسان، وأن تتطور الكاميرا ويموت الفن، وأن تزداد المتاحف وتموت الغابات!

هذه ليست دعوة لإلغاء العلوم والعلم، بل دعوة إلى تغيير النظرة إلى العلم ورؤيته كأفكار جافة ومجردة، إلى رؤيته كحقائق لها خلفية قويّة من عواطف الإنسان ومشاعره وثقافته الواسعة التي تجعل صاحبها قادراً على الارتقاء، ليس بعقله فحسب، بل بروحه ونفسه، فيستعيد وجدانه في الإدراك والفهم... إنها دعوة أيضاً إلى تغيير النظرة مما يعطينا العلم وينفعنا به في الإطار الفردي الضيق، إلى ما يأخذه منا ويضرنا به في الإطار الإنساني الواسع، من خلال رؤية ترتكز على التعددية والتنوع... إنها دعوة إلى بناء

(10) غارودي، الإرهاب الغربي.

عقل يكون قادراً على تنويع محمولاته من قيم وأخلاق، كما كان قادراً على حمل معقولياته من علم وأفكار.

### ثقافة السوق وتسليع التربية ... خصوصية الفكر واستيراد الفكرة

»إن هذه الحضارة ـ المجتمعات الصناعية ـ قادرة على إضفاء صفة الحاجة على كل ما هو زائد عن الحاجة، وفي هذه المجتمعات يتعرف الناس على أنفسهم في بضائعهم، ويجدون جوهر روحهم في بيتهم الأنيق وفي أجهزتهم« [11].

**(مشهد)**

يستيقظ «إنسان العصر» على صوت خارج من تلفزيون كوري صُنعت أجزاؤه في اليابان، يشرب شاياً مستورداً من سيلان ومعبأً محلياً بأغلفة مصنوعة في الصين، يشاهد رقصة التانغو الأرجنتينية يرقصها الشبان في المغرب، ورقصة الصالصا الكوبية ترقصها الشابات في رومانيا... يجلس في سيارة مصنوعة في فرنسا، ولكن معظم أجزائها من مختلف أنحاء العالم... يصل مكتبه ويجلس أمام الحاسوب المتصل مع جميع أنحاء العالم، يتم اختزال العمل في أكبر قدر من الزخم في المحتوى وضغط الزمن، في مجموعة من النبضات الإلكترونية والصور تتدفق بكثافة، تجعل هذا الإنسان يعيش حاضراً مكثفاً ومشحوناً، سرعان ما يصبح ماضياً... يتجول عصراً مبهوراً بآخر التقليعات التكنولوجية التي تغزو السوق، يريد أن يقتني الهاتف الخلوي الأجمل ذا الصوت الأنقى، أو الثلاجة الأكبر التي تُبَرِّد أسرع... ملصقات على واجهات المحلات يعلن أصحابها أن بضائعهم هي الأفضل والأجمل والأقوى... اقتناؤها يدل على ذوقك الرفيع، وبها تحقق مكانة اجتماعية أعلى أو أرفع... إلخ.

يتوجه إنسان العصر مسرعاً إلى بيته لكي لا تفوته مباراة كرة القدم بين الفريق المغربي والإيطالي، الفريقان يلعبان بملابس متفق عليها والاختلاف الوحيد هو في اللون... ملايين الناس تشاهد المباراة في اللحظة نفسها، وجميعهم يتنافسون على الكأس نفسه... جداريات الملعب ممتلئة بإعلانات

(11) هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الساقي، 1988).

شركة كوكاكولا تربط بين السلعة والصحة والجمال، وتثير الإحساس بـالعطش وسـط تصـبب عـرق اللاعبين، فيميل المشاهد لشراء السلعة لكي يروي عطشه وكبرياءه... يتخلل إعلانات الشركـة الراعيـة إعلانات لمختلف الشركات تتأسس دعايتها على مفـردات الأكـبر والأجمـل والأقـوى والأفضـل... إلـخ، حتى يخيل أن المباراة الرياضية هي للإعلان عن سلع هذه الشركات.

إعلانات تتوسط المباراة تبث صوراً تربط السجائر بـالقوة والفروسـية مـن خـلال فـارس يعشـق المغامرة، ويسابق كل شيء وسـط الضـجيج والغبـار، وتـأتي المكافـأة حسـناء وسـيجارة بعـد التعـب والمطاردة... تليها إعلانات العطور والمساحيق تربط بين التميز والجمال، وتؤكد أن هـذا العطـر هـو الطريق الأضمن للوصول إلى القمة.

»أريد أن تهبّ ثقافات كل الأراضي بمحاذاة منزلي، وبكل حرية، لكني أرفـض أن أنقلـب بهبـوب أي واحدة منها». «غاندي«

**(صورة)**

رجل جاء من جمهورية السـودان وهـو أسـتاذ في علـم الـنفس في جامعـة الخرطـوم، يسـتعرض دراسة قال إنه راجع فها خمسين بحثاً في مجالات الإبداع والذكاء والموهبـة في العـالم العـربي، حيـث أظهرت هذه الدراسة أن غالبية مقاييس الإبـداع والـذكاء والموهبـة، صُـممت في أمريكـا، وتُرجمـت وكُيفت في مصر، وطُبقـت في بعـض الـدول العربيـة الأخـرى. ووجـد أن سـبعين في المئـة مـن هـذه الدراسات لا توجه أي نقد، وأنها في غالبيتها أُجريت على شرائح طلابيـة. وقـد أشـار في مداخلتـه إلى تكرار وتقليد الباحثين العرب للـنماذج الغربيـة في الأبحـاث التربويـة والـبرامج التدريبيـة، ومحاولـة هؤلاء الباحثين من خلال عربنـة الأبحـاث ـ ولـيس تعريبهـا ـ إسـقاط منهجياتهـا وأدواتهـا، وأحيانـاً نتائجها قصراً على الواقع المحلي، وبهذا ينجح الباحث العـربي ـ عـلى حـدّ قولـه ـ في التركـيم والمـزج والتكويم... أنهى مداخلته بعدد من التساؤلات منها:

ـ «لماذا الإطار الغربي هو المحك الرئيسي لفهم الإبداع في العالم العربي؟«

ـ «هل الباحث العربي لا يستطيع فهم الإبداع العربي وتحليله وتقييمـه إلا بـالرجوع إلى كتابـات جيلفورد، وتورانس، وغاردنر، وتيرمان؟«

" ينهي هذا الشخص مداخلته ويخرج الحاضرون في موعد الغداء... المأكولات كانت موضوعة على طاولات لا تبعد إلا بضعة أمتار عن تلك الطاولات التي تعرض كتباً تربوية، أحدها كان مكتوباً على غلافه «تعلم الإبداع في ثلاثين يوماً"... الثاني «أقصر طريق لتعليم التفكير مع برنامج كذا»، وعنوان «وجبة سريعة لتعليم التفكير» يظهر على غلاف مجلة تهتم ببرامج تعليم التفكير!

قد نكون في هذا العصر أمام أشكال للفكر الاستهلاكي بمسمياته كافة، مع قليل من أشكال في الفكر الأصيل، ويميز فاشه بين نوعين من الفكر: «فكر استهلاكي وفكر أصيل له جذور» [12]، حيث الأول يكون باستيراد النظريات والمعارف والبرامج والأدوات من الخارج وتغليفها بغلاف محلي، فتصبح سلعة تباع إلى الناس «كوجبات معرفية»، وكأن فيها من الحقائق ما هو أكثر حقيقية من حقائق الحياة، ومرجع هذا الفكر إما نظرية فلان أو نتائج بحث علاّن من علماء الغرب وباحثيه... والنوع الثاني ينبع من الحياة ويتكون بالفعل والتفاعل والحوار والتأمل والاجتهاد والقراءة، ولا يحتاج إلى غلاف لأن الجوهر يغلفه، أما مرجعيته فهي «الصدق مع الذات» !

إن هذه النظرة نحو «الشيء» الجاهز المنقطع عن أي جذور، وهذا الانبهار بتلك السلع المستوردة ـ العينية منها أو الفكرية ـ فتح الباب أمام منطق العولمة، حيث مصادر مكوناتها مختلفة، فتُجمَّع وتتعولم وتصبح أكثر تجانساً وتشابهاً لأنها موجهة إلى السوق العالمية، وعلى مروّجيها القيام بغسيل دماغ من خلال صور تثير الخيالات والأوهام، وتعطل الحس النقدي، وتهدف إلى توحيد الاستهلاك وتقريب الأذواق، وبهذا نكون أمام منتج عولمي:لاعبين تتوحد ملابسهم، تلفزيونات وسيارات تتوحد أشكالها، برامج تدريبية تتوحد غاياتها، وبحوث تتوحد أدواتها ومعاييرها وأحكامها.

إذا توقفنا مثلاً أمام البرامج الرائجة في مثل هذه الأيام والمتعلقة بتعليم التفكير، نلاحظ أنه جرى إعدادها وفقاً لأسس الهندسة الاجتماعية والثقافية للغرب، وهيَ تُعلِّم النشء كيف يعمل وليس كيف يفكر... وهي أيضاً تتوحد

(12) الثقافة والتعليم في التنمية العربية: أعمال الندوة المنعقدة بالشارقة في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2002 ، تحرير وإعداد يوسف عيدابي (الشارقة: دائرة الثقافة والإعلام، 2003)..

في غاياتها وتتفق على ضرورة السرعة في تحقيق أهدافها... إن استيرادها يعني أن المعلومة أصبحت سلعة ولم تعد خدمة، أصبحت حقاً لمن يملكها وليست واجباً عليه اتجاه الآخرين!

في مجتمع السوق لا تُجرَّد «التربية» من صفة القداسة، بل تصبح سلعة في سوق التربية، وكأيّ سلعة أخرى، تصبح التربية قيمة يُتاجر فيها، وتبضيعها يفتح المجال أمام نجومية صاحبها، بحيث يتولى الإعلانُ الترويج لمالكها، وبالتالي «فإن استيعاب القيم على أنها قيم تجارية ليس فساداً يضرب المجتمع، بل هو جوهره»[13].

إذاً، لا غرابة في خضمّ بحر العولمة أن تتحول برامج تعليم التفكير في عالم سريع ومتغير إلى «وجبات سريعة لتعليم التفكير»، فتتسلع هذه الوجبات وتُدرج في سجلات غرف التجارة والصناعة فتُوثق لوكيلها وتعطيه الحق لامتلاكها، فاتحةً الباب أمام نجومية تصنعها المؤتمرات والمؤسسات المالكة للثروة والمال.

إن هذه «الوجبات» مستوردة من الغرب ـ بشهادة وكيلها ـ وكما ظهرت في إحدى المجلات التي تُروِّج لأحد برامج تعليم التفكير، فإنها وجبات ماكدونالد التي تُعبِّر عن مرحلة المستر ماكدونالد الذي يشترط حتى الخبز ورقائق البطاطا على وكلائه، ولا مانع من رش بعض الملح والبهار المحلّي عليها التزاماً منه بديمقراطية السوق، التي تمنح المستهلك هامش حرية اختيار يعادل هامش حرية الاختيار بين البيبسي كولا والكوكاكولا، أو ما يعادل هامش اختيار لاعب كرة القدم لألوان ملابسه! كما إن هذه «الوجبات» تقلّص العلاقة الحميمة بين الإنسان وبين الخبرة المباشرة بعمله وبالحياة من حوله... وجبات تغنيه عن الانتقال في الزمان والمكان، تغنيه عن معاناة تطوير خبرته الجمالية لأن تَلقّيه للمعارف والخبرات يكون تلقّياً آلياً، وبذلك لا نبني إنساناً مبدعاً ذا فكر افتراقي، بل مسخ مكرر ذو فكر واحد وذوق واحد.

أمام ثقافة السوق ينتعش المنظور التسليعي للتربية، هذا المنظور الذي

(13) حسام الخطيب ورمضان بسطاويسي محمد، آفاق الإبداع ومرجعيته في عصر المعلوماتية (دمشق؛ بيروت دار الفكر المعاصر، 2001).

يرى البشر لا في أبعادهم الإنسانية والقيمية، بل كموارد اقتصادية يمكن تشكيلها وتبضيعها وتسويقها، وذلك بفضل الوسائل الحديثة في تلقين المعارف والقيم وأنماط الموضات والسلوك وتلقّيها في عصر شديد السرعة، يصبح فيه حتى التفكير يقدّم «كوجبة» جاهزة وضرورية لكل فرد حتى يواكب عصراً يتكوّن طعامه من مأكولات سريعة تُقدَّم في مطاعم فاخرة، ولن أقول أرستقراطية لأن الأرستقراطية هي فن شكل الحياة، ولكن المناخ الذي يسود تلك المطاعم لا فن فيه ولا حياة!

إننا نرى أن الاستهلاك يشكّل شريان هذه الحياة، حتى إن المعرفة تحولت إلى سلعة وأصبح المفكر نفسه بضاعة في سوق الاستهلاك ضمن الآلة المؤسساتية التي تتنافس في دفع المال لهذا الباحث أو ذاك المفكر، وهو في الواقع الثمن لهؤلاء. وقد تستبدل هذه المعرفة حاجاتها بفضل متطلبات السوق، ولذلك فإننا أمام «استلاب معلوماتي» يتمثل بأنماط مصنعة وجاهزة للاستخدام، حيث إن الأبحاث التربوية بمجملها تستند إلى مصفوفات الأرقام وفراغات الاستبيان وبطاريات ومعايير مستوردة... ويبدو أن الاستلاب المعلوماتي هو شرط لازم لتحقّق الاستلاب الاستهلاكي المرتبط بالخواء النفسي والروحي، حيث يُوهم الفرد بحيازة المعرفة تماماً كما يحوز على سيارة أو قطعة ملابس، ولكن هذه المعرفة معرضة للاندثار أمام معارف ـ بضائع جديدة، ومن هنا ربما نفسر حديث التربويين عن الموضة في المنهجيات والوسائل والاختبارات وبرامج تعليم التفكير.

من ناحية ثانية، فإن واقعاً مبنياً على سوق حر ومرن لا رحمة فيه، وكلّه نزاع وقتال من أجل السيطرة والربح، «يُخرج من هذا الأتون المستعر قيماً في داخل المجتمع مثقلة بالنفعية والواقعية»[14]، وتندمج هذه القيم في منظومة القيم السائدة، ويصبح بالتالي الانتماء إلى السوق فيه انتماء إلى قيمة التملك التي تؤسس لها «حاجة»، يروّج لها إعلام الإعلان من خلال شبكات هائلة تمارس عملية غسيل «قيم»، وتصنع الموافقة من خلال خطاب يرتكز على الخصخصة والمنافسة (سواء على كأس في ملعب كرة قدم أم على برنامج تربوي في مؤتمر)، ومفرداته هي أفعال التفضيل: أكبر، أسرع، أجمل،

(14) سامي أدهم، العدمية النهيلستية: بحث في أنطولوجية الخير والشر والجمال ، [تصدير جميل قاسم] (بيروت: دار الأنوار، 2003).

أطول.. إلخ، ومن شأن هذا الخطاب تجذير قيم الأنانية (هذا الوحش الغريب الذي باستطاعته أن ينام تحت أشد الضربات عنفاً، ثم يستيقظ مجروحاً حتى الموت بسبب خدش بسيط على حد تعبير الروائي ألبيرتو مورافيا)... هذه الأنانية تغدو كمرجعية في تصور العالم وتمثله، وتُشكِّل خطراً على الكون والطبيعة والإنسان عند أقل خدش لمصلحة صاحبها. إن شدة الحرص بأفعال التفضيل تجعل كل فرد يعتقد أنه الأجدر والأولى، فتتصاعد الرغبة بالتملك، وتدفع الفرد إلى سباق وتنافس من أجل تحقيق الغاية مهما كانت الوسيلة.

في منطق العولمة كل شيء يتسلّع، وذلك من خلال إعلان مُكثَّف ومشغول بإتقان يقوم على بيع الأحلام ودغدغة المشاعر وإثارة الرغبات ـ في عالم محاصر بالرغبات ـ عن طريق مختلف أشكال الربط بين السلعة والصحة والجمال... حتى الأوهام سُلّعت؛ فأوهام الثروة تباع إلى الفقراء، وأوهام الحرية إلى المضطهدين، وأوهام النصر إلى المهزومين، وأوهام تعليم التفكير إلى المحتكرين!

**الإنسان الذات... الإنسان الموضوع**

»كم هو خطير أن نتأقلم مع حضارة الكم والعقل النفعي والمنطق الديكارتي وديانة الوسائل، وكل هؤلاء يقطعون الطريق إلى الغايات النهائية ومعاني الحياة...« [15]

**(مشهد)**

معلومات هائلة تحصل عليها المخابرات الأمريكية في كل ما يتعلق بالعراق، وذلك بواسطة شبكات الكمبيوتر الضخمة. يصرح فؤاد عجمي (أكاديمي وأحد أعضاء الحزب الجمهوري في أمريكا) لتلفزيون الجزيرة عشية الحرب على العراق «إن التقنية الأمريكية المذهلة قادرة على رسم توقعات لما ستؤول إليه عملية تحرير العراق بنسبة خطأ لا تزيد على خمسة في المئة... تم استخدام كل الأدوات العلمية في التحليل واستخلاص النتائج... بعد احتلال العراق تفشل هذه المعلومات الكمية والأداة العلمية في التنبؤ بالكرامة العراقية!

(15) روجيه غارودي، أمريكا طليعة الانحطاط (القاهرة: دار الشروق، 1999).

إن العقلانيين هم الذين يبدو أنهم لا يأبهون بالدخان والضباب اللذين يستخدمهما اللاعقلانيون لزرع الشكوك حول الوضوح للمفاهيم المتآلفة مع بعضها في أحسن الأحوال... إن الإفراط في الوضوح على صعيد الكم، يعادل تماماً الإفراط في التعجب على صعيد الكيف، فغالباً ما يكون الوضوح العددي انتفاضة في الأرقام مثلما يكون العجب «ثورة في التفاصيل»[16].

**(صورة)**

كان معظم مقدمي البحوث في المؤتمر يجتهدون في إقناع الجمهور أن التعديلات التي أجريت على مقاييس الذكاء والإبداع تُناسب البيئة المحلية، وكان معظمهم يصف طريقة لقياس متغيرات الدراسة أكثر مما يصفون واقع الموضوع، كانوا يتحدثون عن الإطار ويهملون السياق والجوهر، كانوا يكتفون بإعطاء بعض الأمثلة للتدليل على الخفة في الانتقال من قياس كمي إلى آخر... حتى أثناء الحوار من قبل الحاضرين كان خطاب الباحثين التربويين فيه رفض للغموض، ما قد يعني رفضاً لما لا يخضع للعقلية الحسابية، رفض لما لا يخضع إلى تنظيم أو نسق.

في عصر فقدت الكلمات معانيها في زحمة السرعة، غابت اللغة وأصبحت مجرد أداة لتكنولوجيا الاتصال، فطغى الرقم وتربع على عرش البحوث التربوية. ويبدو أن العلوم الإنسانية منبهرة أمام هذه الثورة العلمية الكاسحة، ويبدو أيضاً أن أصحابها مضطرون إلى تقليد العلوم، فاستعاروا مناهجها وأصبحت العلوم الإنسانية في جوهرها «تقنيات للتلاعب بهدفها الذي تحوّل من الطبيعة إلى الإنسان، معتبرةً هذه العلوم الإنسانَ شيئاً»[17]. هنا أصبح الرقم والقياس عندهم يؤشر إلى الحياد والموضوعية، وقد نُصِّبَت الموضوعية معياراً أعلى للحقيقة، وأنذرت بتحويل الذات إلى موضوع، الأمر الذي أفقد الإنسان فرصة أن يكون ذاتياً وحطّ من حقه في الخيال.

(ألم يفقد الطفل حقه في الخيال، وبالتالي ذاتيته عندما نأخذ نحن ـ التربويين ـ على عاتقنا تعليمه كيف يصبح موضوعياً؟).

---

(16) غاستون باشلار، تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية ، ترجمة خليل أحمد خليل، ط 5 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1996).

(17) غارودي ، مشروع الأمل.

إن إخضاع السلوك الإنساني للقياس فيه مسخ لقيمة الإنسان وتلاعب في المصير والغايات... كل الأرقام والمعطيات لا تستطيع قياس القيم والرغبات ولا تتنبأ بمقدار الحزن ودرجة الكرامات... كما إن إخضاع الظواهر الإنسانية للمحكات والمعايير يطرح سؤالاً عن جدوى هذه المسطرة المعيارية ومدى الأهمية في تقسيم وتصنيف الناس وترتيبهم على سلّم ليس من نتاج ثقافتهم وبيئتهم! وفي هذا السياق، نعتقد أنه لا يجوز أن نستورد اختباراً لقياس الإبداع ونواتجه ليصبح نموذجاً لتقسيم الناس إلى مبدع وغير مبدع، أو موهوب وعادي، في هذه الحالة كيف «نبرر تطبيق مقاييس عالمية على كل الناس في عالم متنوع بشكل كبير؟»[18] أم إنها ثقافة السوق أو هي داؤه؟... داء التمايز وفي الوقت نفسه داء انعدام الخصوصية؟

حتى ندرس الإبداع يجب أن نعمق التناقض بين النمذجة واللانمذجة، أن نلغي النمط والطراز والشبه، وأن نوطن ليس علم نفس محلياً، بل نوطن الحركة والطريق والتجاوز.

**الإبداع في عالم سريع ومتغير...**

»بعد أن كافح الإنسان في الماضي كي لا يتحول إلى عبد، عليه أن يناضل كي لا يتحول إلى آلة... (إريك فرومّ)

**(مشهد)**

يجلس أفراد الأسرة صامتين من دون حراك يشاهدون مسلسلاً أجنبياً «أكشن»... ينتهي المسلسل وتنتقل الصورة إلى روبي، ونانسي عجرم، وهيفاء وهبي، فتثار أكثر الهوامات المتعلقة بالرغبات والأحلام، ويتحول الواقع إلى سوبر خيال يجري فيه هذا الإنسان لاهثاً على أمل الوصول إلى الجنة الموعودة، ويبقى يجري وراء وهم الوصول غارقاً في أوهام تمنحه فرصة هروب من واقع الحياة... يصحو على نشرة أخبار فيها جرعة حزن تعيد لهذا الإنسان حالة من وهم التوازن، وتؤكد له أن العالم يغرق ويحترق، وعلى الرغم من ذلك فهو بخير... تبدأ نشرة الأخبار بنقل

(18) الثقافة والتعليم في التنمية العربية: أعمال الندوة المنعقدة بالشارقة في الفترة من 15 إلى 17 ديسمبر 2002.

أحداث المآسي والمجازر والحروب وصور الشهداء، وذلك في لقطات سريعة ومسلوخة عن سياقها، تكون هذه اللقطات متراكمة ومتزاحمة لا تقدم من المشكلات إلا مظهرها، وقبل أن تصل نشرة الأخبار إلى نهايتها تكون نشرة الأحوال الجوية في دقيقة، ثم هياج البورصة وأسعار المال، فأخبار النجوم وعارضات الأزياء، وتُختم بأهم الكوارث البيئية التي حدثت على الكرة الأرضية.

»تفقد الألفاظ في الزحمة والسرعة والتراكم معانيها، وتصبح اللغة في غياب المعرفة مجرد أداة لتكنولوجيا الاتصال، وتصبح الكلمات مرجعيتها في الواقع المحسوس مجرد كلمات» [19].

**(صورة)**

جدل سريع حول المعاني الاصطلاحية للموهوب والمبدع والخارق، نقاش أسرع حول صفات الموهوب والمبدع، دراسات تجتهد في وضع المعايير العالمية وتكييفها... دراسات للمبدع والمبدعين خارج السياقات الاجتماعية ولا أثر للتمايزات الثقافية في هذه الدراسات.

يبدو أن المعارف في عصر العولمة تتطور بالانطباع لا بالإقناع، حيث شاشة الحياة ـ كما هي شاشة التلفزيون ـ في عجلة من أمرها، فلا وقت للتفكير والتأمل والتحليل والاستيعاب، وعلى الرغم من الزخم والكثافة، «فكل شيء يُطوى ويتقادم في سرعة ويظهر إنسان العصر كالمسافر في قطار فائق السرعة، لا يكوّن عن المشهد الخارجي سوى انطباعات عامة جداً»[20].

لا يمكن تكوين معرفة ذات معنى بالانطباع، وبالتالي لا معنى لفعل هو خارج السياق الحقيقي والواقعي، فلا يمكن مثلاً أن ندرس الإبداع بعيداً عن واقع التجربة والحياة، أو بعيداً عن تصادم الخيال والحلم بالواقع ومشكلاته، وعلى حد قول سلامة موسى «فإن الإبداع والعبقرية يتربيان بالاشتباكات الاجتماعية ومصادمة المشكلات في المجتمع ومحاولة حلها، ولا ذكاء ولا

(19) حاتم بن عثمان، العولمة والثقافة (بيروت: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1999)

(20) مصطفى حجازي، حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998).

عبقرية لإنسان ينفصل عن المجتمع»[21]. وكما إنه لا يُمكننا أن نفصل المبدع عن المجتمع، فإننا لا يمكننا فصل ذات المبدع عن الموضوع (الواقع)؛ لأن المبدع يأخذ من الواقع المتوتر عناصره فيحسها ويعقلها... إن الإبداع يقتضي التحام ذاتية المبدع والواقع والتفاعل بينهما، فلولا التحام فان كوخ (Van Gogh)بتلك الطبيعة الفائقة الجمال، لما رأينا تلك الحقول الملتهبة بالضياء، ولولا حسرة ألكسندر فلمنغ على من ماتوا من أقاربه بالمرض لما اخترع البنسلين... كما إن أعمال المبدع ليست أعمالاً فردية أو أعمالاً تخصه وحده، فهاملت شكسبير، هو نتاج المجتمع الأرستقراطي في عصر النهضة، وجان فلجان هيجو، هو نتاج الظلم الاجتماعي في مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية، وأعمال ديكارت، هي رأس الجبل الجليدي المغمور في محيط تطور العقلانية العلمية... إلخ.

ما نود قوله هنا هو أن الأفكار الإبداعية لا تأتي من فراغ، وإنما تلهمنا إياها أعمال وأفكار وإنجازات الآخرين، وتجاربنا والتأمل في خبراتنا. إن حركية الفكر الواحد تؤرخ لهذا الفعل الجديد في ظل العولمة، ليس في أنظمة الدول والمؤسسات الاقتصادية فحسب، بل في مراكز البحوث والمؤسسات والمعاهد... هذا الفكر الواحد ينبني على ركائز مفادها أن «كل إنسان في المجتمع يفكِّر كما يريد لا كما يريد له سلّم القيم المشتركة أن يكون، ولذلك فليس مهماً أن ينظر إلى المنتج الإبداعي من خلال تأثيره على القيم أو قيمة المنتج في حد ذاته، بقدر تقييم هذا المنتج وفق المصالح الخاصة والمنفعة»[22].

لذلك، يرى أصحاب الفكر الواحد كل المشاكل فردية والإبداع شيئاً فردياً ولا يخضع في نهاية المطاف لتصور القيم المنبثقة من الروح والعقل والشعور الجمعي... ولهذا، يجد إنسان هذا العصر نفسه في عزلة، يهرب من الواقع ولا يتفاعل معه، فيبتعد عن الواقع أو الواقع يبتعد عنه، ويتحول هذا الواقع إلى «واقع موضوعي» قدري وحتمي، ويتم التفاعل معه بصورة مجردة بلا روح ولا أثر للحياة فيه... يهرب هذا الإنسان وحده إلى نانسي

(21) عصام نجيب الفقهاء، تجليات الإبداع بين هامش الحرية وجدلية الثقافة (عمّان: دار البركة، 2002).
(22) اليحياوي، العولمة: أية عولمة ؟.

وروبي وهيفاء، مبتعداً عن فاطمة وبهية ووفاء... ومع الوقت تصبح هذه العزلة أحد مظاهر الأنانية المنبثقة من العولمة في مفهومها المادي ومرجعيتها الاقتصادية النفعية الجافة، التي تتعامل مع الفرد كذات مجردة، تائهة، مفردة، مستسلمة للصورة ومنبهرة في التكنولوجيا، وهنا عندما تخرج الكلمة من الحاسوب أو الصورة من التلفزيون، فإن الإنسان يستقبلها من دون تفكُّر أو تأمُّل أو تذكُّر، ويتحول بذلك إلى مستهلك صور، أو مُستقبل كلمات مجردة من أي معنى إنساني، وبالتالي فإن العزلة التي يجد الإنسان نفسه فيها هي إحدى بذور اللامبالاة بالآخر... ومن هنا يكون القلق من المبدع وليس على المبدع... القلق مصدره اللامبالاة بالحياة والإنسان في علاقتهما الراهنة، فمن كان لامبالياً بالواقع القريب سيكون قاسياً على كل ما هو بعيد.

**أسئلة تستولدها الصورة وتساؤلات يفرضها المشهد**

لا شك أن التأمل في المشهد الواقعي يضعنا أمام الكثير من الأسئلة والتساؤلات التي تتعلق بواقع حياتنا وواقع عملنا... في هذا الإطار أسوق بعض التساؤلات، ليس بهدف التشجيع على تقديم إجابات، بل ربما للحث على إثارة المزيد من الأسئلة والتساؤلات:

ـ عندما تتحول التربية إلى سلعة والفكر إلى وجبة، كيف ـ كمعلمين ـ ستكون أشكال بضاعتنا؟ كيف سيصير مضمون رسالتنا؟ كيف سنحمي إنسانيتنا؟

ـ عندما تتوحد القيم والأذواق بفعل العولمة خدمة لقوانين السوق... عندما يتوحد الذوق ويُلقى الطَعْمَ في مذاقات الكوكاكولا والهامبرغر والجاز... ألا يحق لنا أن نسأل: كيف سنبني تعليماً فيه احترام للتعددية والتنوع في الحياة؟

ـ عندما يسود القياس ويطغى في البحوث، هل من المفيد قياس سلوك الناس وتصنيفهم بناء على معايير غيرنا؟

ـ عندما يكون الرقم أساساً لترفيع الطلاب وقبولهم في الجامعات، هل من العدل اختزال قيمة الإنسان برقم؟ ثم لماذا تصنيف الناس أصلاً؟ كيف نفهم مجتمعاً يُنجب طبيباً جيداً ولا ينجب كناساً كفئاً؟

ـ عندما يتطلب تجميع المعارف والإبداع ضرباً من التركيز والصفاء، في حين يلغي الاستهلاك التركيز ويشوّش الصفاء... عندها، كيف نفرّق بين الكون الفيزيائي والحياة؟ كيف نتوحّد مع العالم الخارجي الثري والداخلي الأكثر ثراء؟... كيف سيكون شكل الحياة إذا لم نعطِ للعالم الخارجي سوى المعنى الذي ينتج من قياس آلات الفيزياء؟

ـ عندما تفقد الكلمات في عصر السرعة معانيها وتصبح اللغة في غياب الثقافة مجرد أداة لتكنولوجيا الاتصال... ما شكل معارفنا، حيث أصبح حتى «المثقف» ملولاً، يطالع بدايةً ما يقرأ، ثم يمارس التزلج بنظراته على الحروف قاضماً سطراً هنا ومعضعضاً فقرة هناك حتى يصل إلى السطر الأخير؟

ـ عندما تبدأ الأشجار بالشحوب... عندما تتأوه الطبيعة اختناقاً وتعتصر ألماً ونسمعها تشكو إنساناً يستمر في ضربها بسياطه، كيف نبني مفهوماً للعلم يكون أكثر رحمة بالطبيعة والإنسان؟

ـ عندما تتحرك كائناتنا اليوم كالدمى الدائخة في دائرة هذا المظهر الاستعراضي الذي تتفاخر به، وتزهو متنامية على حساب نقاط وجودها الحقيقي... ماذا نفعل أمام فقدان هذا «الوزن النوعي» الداخلي الإنساني؟

ـ عندما تكون النتيجة كلية الأهمية وتقاس على أساس قوانين السوق الكمية، كيف سنواجه انفصال الوسيلة عن غايتها؟ كيف نفهم علاقة الوسيلة بالغاية خارج علاقة البذرة بالشجرة، حيث الشجرة لا تُبررها البذرة بل توجدها؟

**محاولة إيجاد طريق تبتكر الدرب**

" إن الشعور الأصلي بالوجود هو امتلاء داخلي، ينعدم اليوم لصالح استثارة حواسية دائمة صنعها بريق تكنولوجيا الإعلان، وانعدام الشعور بالذات ينعكس حتماً في غياب إحساسها بوجود الآخرين، بحيث يتمدد «المجال الحيوي» للجسم متطاولاً على مجالات الآخرين، متعدياً عليه" [(23)].

يقول أحد منظّري الرأسمالية ميشال ألبير: «إن غاية الربح هي الربح،

(23) غارودي، حفارو القبور: نداء جديد إلى الأحياء.

وإن الضرورة المهمة هي انتزاع المسألة الفلسفية من الغاية للتركيز على دراسة الوسائل دراسة تقنية»[24]... وهكذا في عصر التكنولوجيا وما رافقها من تهميش لدور الإنسان، وجد مجتمع جعل من دماغ الإنسان آلة كومبيوتر، وبالتالي تم تغييب حقيقة أن ميزة الإنسان هي التساؤل عن الأسباب والغايات، ولذالك ـ وكما يقول المفكر الفرنسي روجيه غارودي ـ فإن «الاهتمام بالحاضر على حساب المستقبل يتواصل، وبالوسائل على حساب الغايات، لأن الحاضر هو الرابح من دون أية غاية»[25]. ليست الإشكالية في حضور الوسائل على حساب الغايات فحسب، وإنما بتنوع الوسائل وارتفاع كُلفتها وتكلُّف أفعال مستخدميها، بعيداً عن الفعل التقشفي، ولا نقصد هنا بالفعل التقشفي القلة والحرمان، بل تحقيق الكثير بالأقل، وعدم استخدام وسائل باذخة من أجل غايات فقيرة، بل استخدام وسائل بسيطة لابتكار غايات غنية، وهذا يعني في ما يعني حياة بسيطة من حيث الوسائل وغنية من حيث الغايات... ولذلك:

من أجل إنسان المستقبل ـ إنسان الغايات... يتوجب الكفاح في طريق بناء فكر غير استهلاكي، فكر لا يجترّ أفكار الآخرين، فكر حيّ، ناقد وأصيل، ولهذه الغاية يجب أن يقترب الفكر من الذات حتى يحيا الإنسان فينا، ومن أجل ذلك يجب أن يكون الفكر في داخل سياق ضارباً جذوره في التربة المحلية الحيّة، وأن تنبثق المعرفة من فضاءات الواقع، ولذلك يتحتم علينا ملء الفجوة بين المدرسة والحياة... ولأننا نحيا في عالم معقد ومتشابك، ليس ثمة فعل في الواقع ليس في الواقع تفاعلاً، ولهذا فإن طريقة بناء الفكر غير الاستهلاكي يكون عن طريق التفاعل مع الناس وسماع حكاياتهم، فعندما يستمع الناس إلى قصص الآخرين، ويقفون أمام الوجه البشري المثقل بحواسّه ـ لا أمام الشاشة المثقلة بملامحها الإلكترونية ـ عندها ينفذ المعنى بطاقة الضمير لا بطاقة الضوء!

يقال إن الروائي الروسي تشيخوف، كان يدفع لبعض أفراد أسرته

(24) نفس المرجع.
(25) نفس المرجع.

وأصدقائه أموالاً إذا قدموا له قصصاً وحكايات... من هنا كان يربط الفن بالواقع... من هذا السياق التفاعلي جاء بالإبداع... لن يكون هناك إبداع إذا تم الفصل بين الفكر والمحيط الذي يعيش فيه الإنسان.. لن يكون هناك إبداع من دون أن يتغذى الفكر من تربته الحضارية والثقافية، وإلاّ فنحن أمام إنسان يستورد حتى الأفكار.. إن الذي يبدع الجمال هي هذه الجبلة التي يجبلها المبدع من تراب الواقع ومن الحلم والرؤى الخصوصية النافذة في التاريخ والجغرافيا.

من أجل إنسان المستقبل ـ إنسان الغايات ... يجب تعزيز الثقة بالنفس وترسيخ العلاقة بين الذات والمجتمع والطبيعة، وإتاحة الفرصة للفرد بالتفاعل مع الماضي والحاضر وممكنات المستقبل، ولن يكون ذلك قبل «التحرر من الانبهار بالآخر كنقطة جذب وإطار مرجعي» [(26)]. يجب المزج العضوي بين الماضي والمستقبل ووضعه في الحاضر، وهذا يُعطى كل إنسان فرصة أن يبدع كلٌ في حقله، وليتناغم هذا العمل المبدع مع إيقاعات التغيُّر الكوني.

من أجل إنسان المستقبل ـ إنسان الغايات... يجب أن يكون في مدارسنا مساحة لمسائل الفنون بجانب مسائل العلوم، ومساحة للإنسان الشاعر لا تقلّ عن المساحة للإنسان العالِم... مساحة ليتفاعل الناس مع بعضهم ويشتركوا في بناء المعاني ويعطوا الغاية والمعنى لأنفسهم وللكون المحيط بهم وكما يقول ماكس فيبر: «إن الإنسان كائن يتشبث بشبكة المعاني التي نسجها بنفسه»[(27)].

من أجل إنسان المستقبل ـ إنسان الغايات... ندعو إلى الانتقال في مناهجنا الثقافية من المنهجية الموضوعية التي عزلت الأشياء والإنسان، وأصبح موضوعاً مفرداً ينتظر في فضاء مختبر الموضوعية من يشرحه، إلى منهجية المشاركة؛ لأن الحياة باختصار مشاركة، والمشاركة تتأسس على التعاطف والشعور بالآخر وعلى فهم خاص للحياة وهذا يجعل الإنسان يرى نفسه جزءاً من الكل، وبالتالي ترتفع مسؤوليته عن الكل.

(26) حنفي والعظم، ما العولمة؟.

(27) الحمد، الثقافة العربية في عصر العولمة.

من أجل إنسان المستقبل ـ إنسان الغايات... علينا استعادة تقنية التأمل بالوجود من خلال تدريب أنفسنا على الإصغاء إلى تلك الموسيقى الكونية التي تعكس تناغم توترات الحياة عبر هرمونيا حكيمة تصدح بتآلف عناصر الوجود.. عندها لن يكون الفكر فردانياً أو خطياً يأخذ ولا يعطي، بل إهليجياً يأخذ من الطبيعة ويعطيها في حركية متناغمة مع حركة الأرض حول الشمس، حتى تعود السماء إلى إرسال نيازك مياهها النقية هدايا إلينا قبل أن يزداد هطول الدم ويسيل أنهاراً.

إن هذا التأمل في الطبيعة والإنسان والوجود، يُمكِّن من نسج روابط بين الإنسان والعالم، فعندما نطوف بأفكار تنتظرها أشجار... أو نقفز بخيال من نجمة إلى نجمة في سماء ليلة باردة، أو نسمع صوتاً في الضوء الغارب، عندها تبدأ الشرايين تنبض فيتوهج الرأس مرسلاً ملايين الإشارات إلى نجمة تحكي بضوئها على سطح البحار، وتلوِّن بأطرافها أفرع الأشجار... إننا بذلك نوحّد بين كون الداخل وكون الخارج، حيث يصبح قلب الإنسان شمساً وعروقه أشجاراً ودمه بحاراً، وبهذا ينضج إحساسنا بالمسؤولية الأخلاقية تجاه الطبيعة، وهذه بدورها تعادل خبرة المسؤولية الأخلاقية تجاه غيرنا من الناس، فيزداد حبنا للناس وللطبيعة، وليس صعباً أن نتلمَّس حَبْك هذه المسؤولية وهذه العاطفة في نسيج العلاقات الاجتماعية والقرارات السياسية.

في رواية البطء لميلان كونديرا، يلتقط الكاتب الفكرة حول عصر السرعة، ومن خلالها يرصد تأفف الناس من كل شيء وشعورهم السريع بالملل، يتابعهم وهم يلهثون طوال ساعات الليل والنهار، ويتلمس رغبتهم في تغيير كل وضع يجدون أنفسهم فيه، فيصوِّر كونديرا هؤلاء الناس وهم مندفعون إلى خارج إطار الحياة التي تمر من تحت أقدامهم المسرعة، دائماً مسرعون ومتزاحمون في محاولة للحاق بالقطار، يتنافسون في الوصول إلى المحطة وفي شراء التذاكر وفي الركوب، ولكنهم يجدون أنفسهم متأخرين، فيتعمق شعورهم بالخسارة... الكاتب يجد الحل في البطء في هذا العالم سريع الإيقاع والتغير،... بالبطء يتمكن الإنسان من أن يتأمل في الغايات ويصحو على حقيقة وجوده في العالم[28].

(28) ميلان كونديرا، البطء ، ترجمة منيرة مصطفى (دمشق: دار ورد للطباعة والنشر والتوزيع، 1997).

من أجل إنسان المستقبل ـ إنسان الغايات ... ندعو إلى بناء ثقافة عالمية بما تمثله من انفتاح على الثقافات الأخرى من العالم مع الاحتفاظ بالهوية، لا إلى ثقافة معولمة من حيث هي نفي للآخر.. ندعو إلى ثقافة عالمية من حيث هي «تلاقح الخصوصيات للارتفاع إلى ما هو كوني وعالمي، لا إلى ثقافة عولمية من حيث هي اختراق وسلب للخصوصيات» [29]. ندعو إلى ثقافة توسِّع إلى أبعد حد التأمل في الغايات، وتساهم ذاتياً في تحديد هذه الغايات مع الآخرين ومع الطبيعة وجميع الممكنات المستقبلية من خلال الانفتاح على الأفكار لا استيرادها.

**وقفة أخيرة**

عندما أوشكت على الانتهاء من كتابة هذه المقالة، كانت حرائق الغابات لا تزال مشتعلة في وسط أوروبا، وفي الوقت نفسه كانت الفيضانات في بعض الولايات الأمريكية تُغرق عشرات الآلاف من المنازل، وتقتل الآلاف من الناس، وزلزال كشمير يخلِّف دماراً هائلاً وعشرات الآلاف من القتلى... وفي المقابل كان العشرات يسقطون في مدينة تلَّعفر العراقية بفعل التكنولوجيا الأمريكية كما سقط قبلهم عشرات الملايين من البشر بفعل التقنية المتقدمة... ويبقى الكون يسخر من كل ما قيل ويقال عنه، ويبقى التاريخ يؤكد تلك الحقائق العنيدة:

ـ الكون ليس قرية داجنة في أقفاص الإنترنت ولا هو مستوطنة تكنولوجية... إنه كون غامض فيه مسارات واسعة لاضطراب الحياة، ويستولد توترات لا طاقة للإنسان على تهدئتها... وله كيمياء تُزاوجه بين الأدب والفلسفة، بين العلم والأخلاق.

ـ التكنولوجيا إذا ملَكتْها وسيطرت عليها عقلية تقنية أحادية البعد وترى الفرد منتجاً أو مستهلكاً سعياً وراء غاية واحدة وهي زيادة المتعة والربح زيادة كمية، فهي حتماً مدمرة للأرض والسماء والبشر.. فالتكنولوجيا رؤية للواقع وليس مجرد استعمال أدوات، وعندما نتفاعل مع الناس بواسطة التكنولوجيا، فإننا لا نفكر كيف نكون رحماء ومحبين، إنما نفكر كيف نكون أكفاء ومسيطرين.

(29) حميد حمد السعدون، العولمة وقضايانا (عمّان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1999)

**وسؤالٌ.. أخيراً**

عندما ندخل زمناً أكثر بربرية من الذي سبقه، وتبدو فيه جرائم الأزمنة السابقة شمعة شاحبة أمام طبقات النار الموقدة فيه، وتصبح حتى أكثر الفعاليات اتصالاً بالطبيعة ـ مثل استنشاق الهواء النقي ـ يتطلب حدوثها ثورة على النظام الصناعي العالمي: هل نوسّع من حقول الأرض حتى تتسع لآهات الإنسانية؟ أم نسمح لعيون الليل أن تفيض بأشجاننا؟ أم نملأ سمع النهار بيقظتنا؟.

**(21)**

# الأدب في مواجهة شرنقة العولمة

## (الذات، الكتابة، العالم) [*]

**علي برعيش** [**]

" وقد تكون من علامات نهاية ألفيتنا، أننا نتساءل مراراً وتكراراً عما سيحدث للأدب والكتب في ما يدعى ما بعد عصر التقنية الصناعية؟ إلا أنني لا أميل إلى الاستغراق في هذا التأمل، لأن ثقتي بمستقبل الأدب تعتمد على معرفة أن هناك أشياء لا يمنحنا إياها سوى الأدب بوسائل ملائمة له".

إيتالو كالفينو

### تمهيد

تصدر هذه المقالة عن خلفية البحث في الوضع الاعتباري للأدب، هنا والآن، في سياق ما يصطلح عليه بـ «ما بعد عصر التقنية الصناعية». إنها مساهمة تنخرط كلياً، بهذا الشكل أو ذاك، في منظومة فكرية كونية تحاول ملامسة قضايا جوهرية ترتبط بكينونة الأدب وتساؤلاته الممكنة[1] . لكن، مع

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 10، العدد 98 (أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 2008).

(**) باحث عربي.

(1) لنتذكر ما فعله، في هذا الصدد، الكاتب الإيطالي إيتالو كالفينو، في آخر ما كتب قبيل وفاته بقليل. انظر: إيتالو كالفينو، ست وصايا للألفية القادمة: محاضرات في الإبداع ، ترجمة وتقديم محمد الأسعد؛ مراجعة زبيدة أشكناني، إبداعات عالمية؛ 321 (الكويت: المجلس الوطني=

التأكيد على أن هذا الاهتمام يبقى متجذراً في أعماق الذات وهي تراهن على خوض مغامرة الكتابة. إذ يعاود السؤال بصدد الأدب الظهور ـ بشكل خارج عن الإرادة ربما ! ـ كلما ازدادت هذه الذات إحساساً بفداحة ووطأة استلاب الإنسان داخل المجتمع[2].

عموماً، فإن هذه المقالة تروم البحث في العلاقة (العلاقات) المعقدة التي تقوم بين الذات والعالم، من خلال استدعاء وسيط مخيف، مرعب، حربائي، مخاتل، وبكل المقاييس، وهو: الكتابة. لتحقيق هذا الهدف. سيتم التركيز على محاولة البحث عن إجابات محتملة عن الأسئلة التالية: لماذا نكتب؟ لماذا نقرأ؟ ثم، إلى أين يسير الأدب (مصيره)؟ لذلك، فمجال استقصائنا سيكون مركّباً. إذ سنروم، وبشكل متزامن، فتح نوافذ كثيرة تتصل بالنقد الأدبي وتتعداه إلى آفاق أخرى تتقاطع عندها الأسئلة الإيبيستيمولوجية مع أسئلة قادمة من حقل التاريخ، واللسانيات، والفلسفة، والتحليل النفسي، والأنثروبولوجيا الثقافية، من دون إغفال المعطيات التاريخية والمعرفية، المرتبطة بالتحولات النووية التي يعرفها العالم مع بداية الألفية الجديدة.

## أولاً: مغامرة الكتابة: اليوتوبيا والرهان الاستطيقي

قد لا يجادل أحد، ربما، في تلبّس الرغبة في الكتابة ببلوغ اليوتوبيا(ت)! صحيح أن لكل كاتب يوتوبياه الخاصة، تماماً كما إن لكل إنسان ذاكرته الفردية، تطلعاته وآماله، إخفاقاته وإحباطاته، وعيه ولا وعيه... لعل القبض على بعض ملامح تلك اليوتوبيا، هو ما دفع فليسوفاً كبيراً مثل جان بول سارتر، إلى البحث عن جدوى ممكنة للأدب في سياق ظروف كونية خاصة بنهاية الحرب العالمية الثانية. انطلاقاً من انتقاده للكونية المثالية والحركة السوريالية، في بحثهما عن وهم إنجاز «تركيب جدلي» ــ لكنه تركيب شاذ

---

= للثقافة والفنون والآداب، 1999)، و«ملف: جدوى الأدب اليوم،» الثقافة المغربية ، العدد 18 (حزيران/يونيو 2001).

(2) منذ ما يزيد على عقد من الزمن، حاولت ملامسة هذا الموضوع من زاوية نظرة مغايرة. وذلك من خلال كتابة دراسة دشنت بها مجيئي إلى الأدب. انظر: علي التازي، «الأدب والجنون،» كتابات (القنيطرة)، العدد 6 (1992)، ص 27 ـ 38.

بدرجة لا يمكن التعامي عنها ـ بين الخلود وبين الحاضر المتناهي الصغر. كانت دعوة الفيلسوف الفرنسي إلى «أدب ملتزم»، أدب يكون هدفه الأساس هو «تغيير العالم». إذ، ما دام قد ثبت بأن «العالم الواقعي (...) لا يفصح عن أسراره إلا بالفعل، وبما أننا لا نحسّ بوجودنا الفعلي فيه إلا عبر تجاوزه بهدف تغييره، فإن عالم الروائي يعوزه العمق إذاً، ما لم يتم كشفه في حركة ترمي إلى جعله متعالياً»[3].

ربما يبدو هذا القول الفلسفي، من منظور محدد، موغلاً في التجريد. بل لربما يظهر، وعن صدق لا عن وهم، متلبساً بطوباوية موغلة في المثالية البعيدة عن واقعنا الحالي، ليس محلياً فحسب، بل عالمياً أيضاً[4] .

لذلك، لا مندوحة أمامنا من التوقف عند مساءلة (تحليل) بعض النماذج الملموسة من الأدب القمينة بتقريبنا من تلمّس مخرج من أزمة القول الفلسفي الوارد أعلاه. إن اطلاعنا على الأدب العالمي، السردي منه على وجه التحديد، شاسع وكبير بما فيه الكفاية. وهو منذور ليزداد شساعة واتساعاً مع توالي الأيام، إذ لا يزال نهمنا لقراءة المنتج السردي الكوني ـ شرقاً وغرباً ـ مفتوحاً وقابلاً للتلقيح والتخصيب بشكل مستمر. غير أن حديثنا عن نصوص عالمية، عند هذه النقطة بالذات، يتهدده خطر الانزلاق إلى مجرد تكرار أصمّ لاجتهادات وتصورات من سبقنا من قراء تلك النصوص. لقد ارتأينا التوقف عند ثلاث لحظات في الأدب السردي (الروائي) المغربي نعدّها، لأسباب محض شخصية بطبيعة الحال، منارة هادية لنا في محاولتنا البحث عن أدلة مقنعة لدفوعاتنا بصدد جدوى الكتابة اليوم[5].

---

(3) Jean-Paul Sartre, Qu'est ce que la littérature? , idées; 58 (Paris: Editions Gallimard, 1948), p. 67.

(4) بطبيعة الحال، لا يمكن فهم تصور الفيلسوف الفرنسي بعيداً عن سياقه الذي ورد فيه؛ فإذا كان همّ جان بول سارتر نابعاً من ضرورة أخذ اللحظة التاريخية بالاعتبار، بهدف الكشف عن وجوه البورجوازية المتسترة المتناسلة. فإنه ظل، بشكل دائم، وفياً لبحث إشكالية الأدب ضمن الإطار الفلسفي التاريخي الأيديولوجي العام.

(5) هذا المنحى الخاص في البحث، لا علاقة له بأي نزعة قطرية كئيبة. إنه نهج نابع في الأصل من انشغالنا الطويل والمستمر بمتابعة وتأمل المنجز النصي للرواية المغربية، بوصفه مجالاً يتيح لنا رصد التحولات التي تعتمل داخل بنية المجتمع المغربي. غير أننا سوف نعمد إلى توسيع مجال استقصائنا، عند النقطتين الثانية والثالثة، ليشمل نصوصاً سردية عربية وعالمية تملك راهنية خاصة في توضيح بعض الأمور التي سنتوقف عندها.

عندما كتب عبد المجيد بن جلون سيرته الذاتية الشهيرة، تلك التي اختار لها عنواناً: في الطفولة (عام 1955)، ألم يكن يدشّن لقيام نوع جديد من الكتابة يحتفي بالذات الفردية، بعيداً عن تلك الخطابات الأخرى التي لا تلتفت إلا إلى ما هو جمعي وجماعي فحسب؟ هذا الضرب من الكتابة الأدبية، ذاك الذي نصطلح عليه بالسِيَر الذاتية، ألم يُعد الاعتبار لما هو حميم حتى ولو كان مؤلماً ـ الألم نفسه اتخذ لبوساً جميلة في هذا النص ـ بعيداً عن المبالغة في الغرق في خضمّ التاريخ ! سبعة وعشرون سنة بعد ذلك، سيتم نشر سيرة ذاتية جديدة، عاصفة هذه المرة، ومدمرة لكل مواضعات الطهرية الزائفة والقداسة المتوهمة.

إن حدث صدور الخبز الحافي (عام 1982) للكاتب الراحل محمد شكري، من منظور مخالف للقراءات المتسرعة، جاء مبشراً بإعادة الاعتبار للنبرة الفردية ولتطلعات الذات البسيطة داخل مجتمع لا يعترف بحرية الفرد بشكل يكاد يكون نهائياً؛ فخلف فضائحية المشاهد الجنسية، تلك التي تم تضخيمها طبعاً بسبب سوء فهم بعض القراءات المغرضة، يطالعنا احتفاء الكتابة السردية اللافت بما هو صميم في التجربة الفردية.

أخيراً، من داخل فضاء السجن المركزي بالقنيطرة ـ هذا الفضاء الذي نوجد خلف جدرانه الرهيبة اليوم ـ سيشرع كاتب مغربي شاب في إعمال معول الهدم في واحدة من أعتى قلاع القهر والتسلط في مجتمعنا الحديث، وبخاصة أن ليلها البهيم دام لمدة تزيد على ثلاثة عقود من الزمن من دون حسيب أو رقيب. إن من يتتبع أدب عبد القادر الشاوي، لنسمّه «أدب السجون» إذا شئنا، لكن ليس أدب «سنوات الرصاص» ما دمت أمجّ هذا النعت المتأنق كثيراً، سيجد نفسه أمام تحطيم كلي ونهائي لآخر ملاذ يختفي خلفه سدنة المسكوت عنه السياسي وكهنة تزوير تاريخنا الحديث. فمن نص كان وأخواتها (عام 1986)، وحتى نصّ دليل المدى (عام 2003)، نكاد نعثر على المغزى نفسه تقريباً.

لعل القارئ الذي يفلح في فك شفرات نصوص هذا الكاتب، ومن ثم ينجح في العبور إلى مجاهيل «علبها السوداء»، ربما سيتبين الدلالة التي نلمّح إليها. إن كتابة الاعتقال السياسي لا تنجز بهدف تحقيق مجد شخصي، ولكنها تندّ عن وازع أداء «واجب أخلاقي» تجاه أولئك الذين ذاقوا مرارة التجربة

نفسها، من دون أن يتمكنوا من التعبير عنها لسبب من الأسباب. من خلال هذه التجارب المختلفة لثلاثة كتاب مغاربة، يصبح فعل الكتابة، في أبسط تجلياته وأعمقها، انتصاراً للإنسان على الألم، وذلك بفضل إتاحته الفرصة أمام إمكانية الوقوف في وجه الزمن العاتي الـذي يتهـدده (نـا) بالفنـاء في كـل لحظة وحين[6].

غير أن تأمل الأدب، وبالتالي التساؤل بصدد جدواه، لم يتوقـف أبـداً عـن التطـور وكـذا التحـول. لذلك سنجد أنفسنا أمام تراجع يوتوبيا «تغيير العالم» سالفة الذكر، مقابل صعود تصور جديـد يـدل عن رهان استطيقي عالمي واضح المعالم. باعتماد مرجعية تستلهم كتابات كارل مـاركس وجـان بـول سارتر وموريس بلانشو، حاول رولان بارت زحزحة إشكالية الكتابة. لقـد شـيَد هـذا الناقـد الفـرنسي مشروعه على خلفية تحليل الكتابة وتفكيكها «من الداخل»، لكن في تماسها وتشـابكها مـع التـاريخ. إننا نجده ينظر إلى الكتابة دوماً، وبخاصة في كتبه ذات الطابع النظري التأملي، بوصفها منحدرة من «ذات» تنزاح بشكل كبير عن الذات البسيكولوجية أو الفردية[7] . ربما يبدو الأمـر بـدهياً، وبخاصـة إذا ما فهمنا بأن الكتابة تمارس تأثيراً عميقاً على الذات، وذلك بتحويلها إياها إلى ذات تاريخية تتأكد فيها صيرورتها. الكتابة، وفق هذا المنظور، حرية.

لذلك، فهي تبدو لحظة مميزة داخل التاريخ. الكتابة تمتاز، تحديـداً، بأنهـا تقـع خـارج إشـكالية التواصل مع الآخرين. لا عجب، إذاً، أن نجدها تتخذ أونتولوجيا خاصة بها في بناء كيانها. صحيح أنها تنطلق من اللغة، لكن لغزيتها العبقرية تبقى «متجذرة دائماً في ما وراء اللغة، إنها تنمو مثل بـذرة، وليس مثل خط أبداً. الكتابـة تبـدي جـوهراً وتهـدد بإفشـاء سر. إنهـا تواصـل مضـاد. الكتابـة حقـاً تخيف»[8].

---

(6) سبق لنا، في مقام آخر، أن أنجزنا دراسـة مستفيضـة لأدب عبد القـادر الشاوي الروائي. انظر بهذا الصـدد: علي برعيش التازي، «شعرية المحكي السجني في أدب عبد القادر الشاوي الروائي،» فكر ونقد ، السنة 8، العـدد 78 (نيسان/أبريل 2006)، ص 76 ـ 96.

(7) نقصد هنا بعض الكتب التي أنجزها رولان بارت، والتي يحضر فيها الوازع التأملي الفلسفي بشكل واضح المعالم. انظر: Roland Barthes: Sade, Fourier, Loyola , tel quel (Paris: Editions du Seuil, 1970); Le Degré Zéro de l'écriture; suivi de Nouveaux essais critiques , points. Essais; 35 (Paris: Ed. du Seuil, 1972), et Le Plaisir du texte , tel quel (Paris: Seuil, 1973).

(8) Barthes, Le Degré Zéro de l'écriture; suivi de Nouveaux essais critiques , p. 18.

الكاتب المغربي، بدوره، لم يظل منغلقاً عن التأثر بهذا الوعي الجمالي الجديد في تاريخ الأدب العالمي. آية مثل هذا التأثر، أننا غدونا أمام صنف من الكتاب يصدرون في أعمالهم عن «ذائقة فنية» مغايرة لتلك التصورات العتيقة للأدب. هكذا، أصبحت قضية الشكل الفني جزءاً لا يتجزأ من ممارسة فعل الكتابة، كما غدا الأدب نفسه موضوعاً للأدب. من داخل هذه «الحساسية الفنية»، اتضحت ملامح جدوى جديدة للأدب، هي تلك المرتبطة بـ «البحث عن المطلق» هذه المرة. تلك هي تماماً حال عبد الله العروي، عندما تحول من خطاب التحليل الأيديولوجي «المحدود»، إلى ارتياد آفاق الكتابة (السردية) الأدبية «اللامحدودة».

لقد استطاع هذا الكاتب المغربي، العبقري بكل تأكيد، من إعادة قراءة تاريخ المغرب، منذ فجر الاستقلال وحتى الآن، من خلال نصه السردي المثير أوراق (عام 1989). أياً كانت قراءتنا لهذه «السيرة الذهنية»، والتي دوّخت المحللين والنقاد، بالرغم من كثرة ما كتب عنها ! ، فإن ما يهمنا هو إدراك سر إصرار «المفكر ـ الكاتب» ـ لِمَ لا يكون «الكاتب ـ المفكر»؟ ! ـ على ممارسة الكتابة الأدبية. إنه توجه غير صدفوي بتاتاً، كما إنه لا يمكن أن يكون بالأمر الطارئ أو العابر إطلاقاً. إنه فعل نابع من إيمان عميق بأن الكتابة الأدبية، عندما نتأمل مراميها بعيدة الغور، إنما هي نتيجة الاستجابة لإحساس عميق بأن «هناك أشياء هي وليدة الزمن، وتموت بسرعة الزمن، بحيث لا دخل للعقل فيها تقريباً»[9].

## ثانياً: لذة النص ومتعة القراءة

كثيرة هي الدوافع التي تكمن وراء توجه القراء، باختلاف أعمارهم وتنوّع ميولاتهم، إلى ممارسة فعل القراءة. هناك من يقرأ، ببساطة شديدة ومشروعة، من أجل تجزية الوقت فحسب؛ هناك فئة أخرى تميل إلى القراءة، أولاً وقبل كل شيء، بحثاً عن إشباع لذة ذاتية متمنعة عن التفسير؛ بينما نجد من يمارس نوعاً خاصاً من القراءة، هو ذلك الذي قد نصطلح عليه بـ «قراءة التماهي». إنها تلك القراءة التي مارستها شخصيات روائية عالمية،

(9) عبد الله العروي، «الأفق الروائي،» حاوره حميد الحمداني [وآخرون]، الكرمل ، العدد 11 (1984)، ص 170.

والتي ما زالت آثارها راسخة في الأذهان؛ فمن منا بإمكانه نسيان قراءة إيمّا بوفاري (Emma Bovary)[*] في رواية غوستاف فلوبير (Gustave Flaubert) الشهيرة؟ بل من منا يستطيع تجاهل قراءة دون كيشوت لروايات الفروسية في رائعة سيرفانتيس ذائعة الصيت؟ إننا لا نهدف إلى إنجاز أي تفاضل بين تلك القراءات إذ مناط اهتمامنا يبقى التأكيد أن فعل القراءة مطلب إنساني لا يمكن التساهل بصدده. ومع ذلك، يظل التساؤل بصدد حيوية النزوع نحو قراءة الأدب وجدواه تساؤلاً مشروعاً.

ألمحنا، في نهاية النقطة السابقة، إلى الزحزحة العميقة التي مست الهاجس المحرك لفعل الكتابة، ما يجعل من واجبنا الآن، ونحن نحاول الإجابة عن السؤال الثاني المتحكم في مقالتنا، والتأكيد بكل وضوح أن التغيير قد طال ممارسة فعل القراءة ذاتها. لقد ولى ذلك الزمن الذي كانت تمارس فيه القراءة باستماتة، إما بهدف تأكيد وجود عناصر مقيدات نفسية إكلينيكية، وإما من أجل رصد المعطيات الاجتماعية أو المؤثرات التاريخية وكذا الترسبات الفلسفية، التي تكون قد تشربتها بنية النصوص الأدبية بشكل يكاد يكون، في الغالب، آلياً ميكانيكياً.

من دون دخول في التفاصيل، نود التأكيد على أن الدرس النقدي الحديث قد علّمنا بأن الفضاء الأدبي ما عاد مجالاً لتحقيق المتعة الخالصة فحسب، بل غدا حقلاً خصباً لتصيّد معرفة ممكنة تجاه الذات والعالم. غير أن الأمر يتطلب منا الجهر باحتراز منهجي عميق، ودونه يبقى كلامنا مجرد حذلقة لفظية لا طائل يرجى من ورائها. إن العبور للقبض على هذه الرموزية التي تكتنزها النصوص الأدبية، تلك اللافتة للانتباه بخاصة، لن يتحقق إلا متى ما فهمنا منطق الانتقال من مرحلة «الحديث عن الأدب»، إلى مرحلة «الحديث إلى الأدب»، على حد تعبير جوليا كريستيفا البليغ[10].

من الثابت اليوم أن ممارسة القراءة، على الأقل منذ مغامرات الحداثة، لم تعد تحركها أهداف استنساخ محصلة المعارف الإنسانية الأخرى، بمختلف أنواعها وتخصصاتها. ترتب عن مثل هذا التحول الجيولوجي العميق في النظرة

(*) وهي الرواية الشهيرة باسم: مدام بوفاري) (Madame Bovary) المحرر).

(10) Julia Kristeva, Comment parler à la littérature, Tel Quel , no. 47 (autumn 1971), pp. 25-49.

للأدب، أنه ما عاد الهدف من وراء الاهتمام بالأدب ينحصر في مجرد اختبار فتوحات تلك المعارف المجاورة للفضاء الأدبي والخارجة عن نسقه الخاص. لهذا، من المفيد جداً ملاحظة أن الانكباب على قراءة النصوص الأدبية غدا ينمّ، وفي المقام الأول، عن طموح جامح نحو استكشاف معارف أخرى تدخل في علاقة حوار ومغايرة مع مختلف أنماط المعارف الأخرى. إن مثل هذا التصور، الحداثي العميق، هو ما دفع المفكر والناقد الفرنسي بيير ماشري، مثلاً، إلى الدعوة إلى إعادة توزيع العلاقة بين الفلسفة والأدب. إنه إذ يولي اهتماماً ملحوظاً بالشكل الأدبي للخطاب، بوصفه المعيار الحصري للمرجع، إنما كان يهدف إلى أن يعلمنا درساً جديراً بالتأمل. لقد كان يستحثنا على التخلص من عاداتنا القديمة السيئة، ما جعله يقرر بأنه «بدلاً من أن ننطلق من الفلسفة نحو الأدب لنجعل منها موضوعاً نظرياً ونستخلص عناصر تحليل فلسفي للظاهرة الأدبية، علينا أن نقوم بحركة في الاتجاه المعاكس الذي ينطلق من الأدب نحو الفلسفة لإظهار أن هناك خطاطات فكرية تشتغل داخل النصوص الأدبية وليس فقط خلفها، تكون أشكالاً نظرية في طور المخاض، وعلى الفلسفة أن تتعلم كيف تهتم بها بما هي عليه»[11].

يبدو الأدب، في أبسط صوره المتمنعة على التكرار أو التقليد، مجالاً لتنسيب العلاقة بين الفرد والسلطة. صحيح أن هناك أدباً من نوع خاص، ظهر عند كل الأمم وفي كل العصور، يقتات على فتات موائد السلطة. لكنه أدب أشبه ما يكون بالحثالة، وبالتالي فمصيره المحتوم هو «مزبلة التاريخ» لا متحف الإنسانية. الأديب بطبعه، عندما يقرر ألا يكون ذيلاً للسلطة، أياً كانت طبيعتها أو أيديولوجيتها، يكون قد استعد لخوض حرب طويلة الأمد، حرب استنزاف حقيقية، ضد قلاع المسكوت عنه في مجتمعه.

إن من يقرأ الأدب الروائي المصري خلال فترة الثمانينيات من القرن الماضي، سيجد نفسه أمام دليل قاطع على صدق ما نزعم وندّعي. فكل قراءة متأنية لرواية اللجنة (عام 1981) للكاتب صنع الله إبراهيم، أو لرواية شكاوى المصري الفصيح (عام 1989) للكاتب يوسف القعيد، تفتح أعيننا على بشاعة وفظاعات ما سمي في مصر بـ «عصر الانفتاح»، وذلك ضداً على ما رافق هذه

(11) نقلاً عن: محمد برادة، «تلك الجدوى المفجرة لما هو «مستقر»،» الثقافة المغربية ، العدد 18 (حزيران/يونيو 2001)، ص 8.

الفترة من بهرجة إعلامية مثيرة للتقزز[12]. وما لنا نذهب بعيداً؟ لماذا لا نتوقف عند رواية مجنون الحكم (عام 1990) للكاتب المغربي النبيه بنسالم حميش؟ إن هذا النص الروائي، الذي ما زال يحتاج في نظرنا إلى حفريات دقيقة لتقليب تربته اللغوية والدلالية، استطاع بشكل لا يخلو من مكر دفين أن يعرّي ويفضح جذور جبروت وسطوة الحكم المطلق في التاريخ السياسي العربي ـ الإسلامي، بعيداً عن كل تلك التمثلات الطهرانية لذلك التاريخ.

عندما تجتاحنا الرغبة الجامحة في قراءة الأدب، فنحن لا نتوهم العثور على تلك الأجوبة النهائية والمطلقة بصدد تساؤلاتنا حول المصير الفردي والجماعي؛ فنحن نعلم، وبشكل مسبق، أن مجال الأدب ليس أبداً مجالاً لتقديم الأجوبة الحاسمة والشافية لأصناف فضولنا وتلويناتٍ قلقنا. إن نصوص الأدب العالمي، والتي لا يمكن الاستعاضة عنها يوماً ما بكل أنواع المعارف الإنسانية الأخرى، تروم طرح أسئلة لا تنتهي بصدد ما هو صميم في علاقة الذات بالعالم؛ فملحمة أوليس (عام 1922) للروائي الإنكليزي (الإيرلندي الأصل) جيمس جويس، تدفعنا إلى إعادة التساؤل بصدد حياتنا اليومية في أدق تفاصيلها، حتى تلك التي تبدو تافهة وعابرة؛ في حين تدفعنا رواية المحاكمة (عام 1924) للكاتب التشيكي فرانز كافكا، إلى تأمل أصناف الاضطهاد التي يُمارسها جبروت المؤسسات اتجاه الفرد؛ بينما تجعلنا رائعة الجبل السحري (عام 1924) للكاتب الألماني توماس مان، وجهاً لوجه أمام التساؤل بصدد إشكاليتي الموت والزمن.

هذه النصوص الروائية وغيرها كثير في الأدب العالمي، تثير الانتباه إليها بسبب النظرة الواسعة والمتعددة الاتجاهات التي تقترحها تجاه العوالم الإنسانية المحتملة والممكنة. إذ خلف سحر القص المثير والمشوق، تبرز ممكنات المخيلة الإنسانية التي لا ينضب معينها. إنها نصوص تتأسس، بشكل لافت، على مبدأ التعددية الذي يسمح برؤية العالم بوصفه شبكة علاقات ذات مستويات محيّرة في مفارقتها. إن سحر مثل هذه النصوص، وهو السحر الذي

(12) قريباً من قراءتنا للأدب الروائي المصري ما قام به الناقد فيصل درّاج في دراسة نقدية عميقة، انظر: فيصل درّاج، «صنع الله ابراهيم: الوعي التاريخي والتجريب الروائي،» في: فيصل درّاج، الرواية وتأويل التاريخ: نظرية الرواية والرواية العربية (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 285 ـ 315.

لا يقاوَم حقيقة، ينبع من قدرتها الخارقة على ملامسة العَبْر- زمنية داخل واقع الحياة الإنسانية العابر والجزافي ربما[13]!

## ثالثاً: عالم بلا أدب، عالم بلا خرائط !؟

نصل الآن إلى بحث النقطة الأخيرة، ولكن الحاسمة، في مداخلتنا. نقصد تلك المسألة المتعلقة، تحديداً وحصراً، بالبحث في قضية «مصير الأدب اليوم». إنها نقطة حساسة جداً، مقلقة بالفعل، ومزعجة إلى حد كبير. منذ زمن ليس باليسير، بحث المهتمون بقضايا الأدب، وبإمعان شديد، هذه القضية وفق اقتناعات متعددة ومنطلقات متباينة. ولعل المطّلع على أعمال جان بول سارتر، وموريس بلانشو، ورولان بارت، سيجد نفسه أمام تصورات وآراء وتأملات مثيرة للاهتمام. وبخاصة إذا ما قرئت تلك الأعمال بتدبر كبير، أي في ارتباط وثيق بسياقها الثقافي والتاريخي الذي حكمها وتحكّم فيها[14]. لكن، يبدو أن الوضع ربما ازداد تعقيداً، في زماننا. هذا الزمن الذي ينعت، وبكثير من التفخيم المبالغ فيه أحياناً، بعصر «ثورة المعلومات» و(أو) عصر «الثورة الرقمية» تارة، وبـ «العصر الكوكبي» تارة أخرى!

عندما نتحدث عن وضع الأدب في زمن الوسائط الرقمية، بكثير من التحفظ الممزوج بشيء غير قليل من التخوف، فلا بد لنا، ورفعاً لكل سوء فهم، من التنبيه إلى أننا نقصد وضع الأدب في العالم العربي تحديداً، وفي المغرب تخصيصاً. إذ إن صعود وسائل الثقافة والمتعة الإلكترونية في الغرب، مع كل ما رافقها من تغيير جذري في «قواعد اللعبة» المتحكمة في إنتاج

---

(13) هذه العبر زمنية التي يحققها الأدب، شعراً ونثراً، تتصدى إلى حد كبير مع فكرة جيل دولوز بخصوص التقاء فعل الكتابة مع «أقلية هامشية» لا تكتب. يقول بصدد تفوق الأدب الانكليزي الأمريكي: « هناك صيرورات حيوانية داخل الكتابة لا تكمن في حديث الكاتب عن كلبه أو قطه، إنها بالأحرى التقاء بين مجالين، إنها تقاطع واقتناص السنن حيث ينجز كل واحد المغادرة الموطنية. إننا نمنح دائماً، بفعل كتابتنا، الكتابة لأولئك الذين لا يملكونها، ولكن هؤلاء يمنحون للكتابة صيرورة قد لا توجد الكتابة بدونها، وبدونها قد تكون حشواً في خدمة القوى السائدة ». انظر بهذا الصدد: جيل دولوز وكلير بارني، حوارات في الفلسفة والأدب والتحليل النفسي والسياسة ، ترجمة عبد الحي أزرقان وأحمد العلمي (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1999)، ص 60. (التشديد أصلي في النص).

(14) لمزيد من التفصيل، انظر : Sartre, Qu'est ce que la littérature? ; Barthes, Le Degré Zéro de l'écriture; suivi de Nouveaux essais critiques , et Maurice Blanchot, Le Livre à venir , folio. Essais; 48 (Paris: Gallimard, 1959).

الكتاب الأدبي واستهلاكه، لم تفلح في صرف القراء عن الاهتمام بـ «الأدب الجيد»؛ فما زال هذا الأدب الرصين، ذلك القادر على تحريك خلجات العقل والوجدان، يبرز، وخلافاً لكل التوقعات، فعاليته الفائقة في أن «يضطلع بدور كبير في تشكيل الحساسية وتجديد المتخيل»[15]. الدليل الفيصل في هذا الباب، أنه ما زالت تباع في ذلك «العالم المتقدم» ملايين النسخ من الأعمال الأدبية القديمة والحديثة، انطلاقاً من نص الإلياذة و الأوديسة ، مروراً بأعمال هيجو، وبروست، ودوستويفسكي، وكافكا، وفولكنر، وكامو، ووصولاً إلى روايات أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

مثل هذه الملاحظة، لا تدفعنا إلى الاستغراب أو المفاجأة بتاتاً. إذ وسائل الثقافة والمتعة الإلكترونية نابعة عضوياً من بنية المجتمعات الغربية، وبالتالي فهي ثمرة لصيرورة تطورها التاريخي الطبيعي. لكن الأمر يغدو أعقد، ومنذراً بتفجير الأزمات، عندما تتم عملية النقل غير العقلاني لتلك الوسائل إلى مجتمعات تبدو وكأنها ما زالت تعيش وفق نمط بنيات اجتماعية بدائية، رثة، وعتيقة. إن وضع الأدب في المغرب اليوم، لا يمكنه إلا أن يكون مثيراً للقلق بشكل كارثي؛ فالمتأمل الفاحص، يجد نفسه، ودونما مزايدات، أمام واقع شبيه بالوضعية الكارثية التي تنتج في جلّ بلدان الجنوب جراء التحالف الهجين بين «قيم الليبرالية» المستوردة وواقع الفقر (الجوع) المدقع المعيش!

يعدّد الكاتب والناقد محمد برادة، بشكل عام، سمات وضعية الأدب في العالم العربي في جملة مميزات، يمكن اختزالها في ما يلي: غياب شروط مادية وثقافية مساعدة على تداول الكتاب الأدبي؛ انتشار الأمية؛ انعدام العلاقة المباشرة والمنتظمة بين الكاتب والقارئ؛ سطوة الرقابة المدثرة بقناعات أخلاقية وسياسية؛ تجذّر البنية التقليدية داخل الذهنية العربية؛ تعثّر برامج تحديث المجتمع وتحرير الفرد [16]. ومنذ عقد من الزمن، كنت قد سألت هذا الكاتب المغربي عن أسباب الأزمة التي يرفل في عقابيلها الحقل الأدبي عندنا؟ وإليكم عناصر جوابه، بالحرف الواحد ودونما تعليق: «عندما ننظر إلى حقلنا الأدبي، الآن، نجد أنه يواجه مشكلات حقيقية تتمثل في تعثّر بيع الكتاب؛ في

(15) برادة، «تلك الجدوى المفجرة لما هو «مستقر»،» ص 10.

(16) نفس المرجع، ص 10 ـ 11.

انعدام سياسة ثقافية تحتضن الإبداع وتسمح لأصحابه بمخاطبة الجمهور الواسع (حصص الثقافة والأدب في التلفزيون والإذاعة...)؛ وجود منافسة قوية للثقافة الاستهلاكية؛ تعذر المكسب المادي من الإنتاج الأدبي؛ تقهقر الوضع الاعتباري للأدب والأديب...»[17].

أما الكاتب إدمون عمران المليح، فإنه لم يتردد، وهو يحاول تشخيص الحالة الراهنة للأدب في المغرب، في الحديث عما يسميه بـ «الجفاف الثقافي». عندما حاول رصد علامات هذا «التصحر الذهني» الزاحف على حقلنا الثقافي، نجده يتوقف عند تعداد ثلاثة عوامل أساسية، هي على التوالي: غياب الكتاب من البيت المغربي أو على الأقل نبذه في مكان خفي؛ عزوف المثقفين بمن فيهم الأساتذة الجامعيون عن القراءة؛ هيمنة الثقافة الاستهلاكية الرخيصة مقابل استفحال ظاهرة الأمية. أمام مثل هذا الواقع المزري، يستحث الكاتب المغربي الهمم من أجل التخلص من عقلية الانتظارية السلبية، والحث على تشجيع روح أخذ المبادرة لدق ناقوس الخطر بـ «صراحة قاسية» ومن «دون شفقة» إذا لزم الأمر؛ فقد ثبت لديه، من هول وفداحة ما يروج حوله، أنه «إزاء الرداءة، البؤس والكساد الثقافي، حيث تنمو الانتهازية، الوصولية والمحسوبية المنافقة، القناع الملائم بدناءة للمصالح المادية، على ساعة الصحو أن تُقرع قبل فوات الأوان»[18].

أمام مثل هذا الوصف الكارثي المخيف، لكن الدقيق بكل تأكيد، للوضع الاعتباري للأدب في المغرب اليوم، والصادر عن متتبعين للشأن الثقافي المحلي والعالمي، أستنكف عن الإتيان بأي تعليق إضافي. ومع ذلك يبقى التساؤل بصدد مصير الأدب، هنا والآن، معلَّقاً فوق رؤوسنا كسيف ديموقريطس الرهيب. لنتأمل، من باب الاستئناس، «المفارقة المغربية» التالية:: لقد غدا معروفاً لدى كل أديب مغربي، أن لا يحلم بطبع أكثر من ثلاثة آلاف نسخة من أي كتاب من كتبه، وهذا رقم فيه الكثير من التفاؤل

(17) ورد هذا الرأي في حوار أجريته مع الناقد المغربي محمد برادة، بتاريخ 27 نيسان/أبريل 1994، في الرباط. غير أنه ظل حواراً غير منشور، وذلك نتيجة إكراهات محض تقنية، وأتعهد للقارئ الكريم بالعمل على إخراجه إلى حيز الوجود قريباً جداً، وذلك حتى تعم الفائدة بين الباحثين والمهتمين.

(18) إدموند عمران المليح، «لأي شيء يصلح الأدب اليوم؟،» ترجمة حسان بورقية، الثقافة المغربية ، العدد 18 (حزيران/يونيو 2001)، ص 28.

والتجاوز. أما مسألة رقم المبيعات، فتلك قصة أخرى ! في المقابل، نجد أنفسنا أمام «إنجاز وطني» باهر في ما يتعلق برواج سلع السوق الاستهلاكية الجديدة. لنسجل، من فضلكم، أن «أزيد من مليون هاتف محمول بيع في بلادنا خلال فترة زمنية قصيرة جداً. قلت مليون هاتف محمول وزيادة، لا مليون كتاب»[19]. أرقام إنجازات فائقة لا تزال في تطور مطّرد من جهة، وأخرى لانتكاسات مخيفة لا تعرف التقهقر والتراجع من جهة أخرى ! هذه معطيات واقعية تنسف دعوى غلاء الكتاب التي أصبحت أشبه ما تكون بالقدر المحتوم، وتجعل أبواب الجحيم مشرّعة أمام شراسة الواقع وثقافة استلاب آخذة بزمام المبادرة داخل مجتمعنا يوماً بعد يوم.

يبدو، إذاً، أن استراتيجية ضخّ مخدر الشلل في العقول قد بدأت تؤتّي ثمارها في المغرب. لسنا نبالغ بمثل هذا القول، ذلك أن الكتاب غدا العدو رقم واحد للإنسان المغربي. تماماً كما غدت القراءة، وفي ما يشبه الإجماع الوطني اللافت، منفّرة ومعاكسة للموضة والميول العامة؛ في مثل هذه الظروف، يغدو احتمال «زوال الأدب» قريبا جداً منا. إذا لم يخب هذا التشخيص الكارثي لواقعنا، فإننا سنكون مضطرين للقبول بأحد احتمالين لا ثالث لهما. الاحتمال الأول ، أن نستسلم للعيش في عالم كابوسي، عالم شبيه بذلك المجتمع الشيطاني الذي عاشت في أجوائه شخصية وينستون بطل رواية 1984 ، المرعبة للروائي الإنكليزي جورج أورويل التي كتبها عام 1948. الاحتمال الثاني ، أن نرضى بواقع مقرف، تماماً كما حدث مع غريغوري سامسا الذي وجد نفسه مضطراً للتأقلم مع حالة المسخ التي فرضت عليه في قصة فرانز كافكا المعروفة. بين الاختيارين، نتساءل: ترى ما هو مجال المناورة المتاح أمامنا؟ أو لن يغدو وضعنا شبيهاً بحالة المسافر الذي ما إن يفلت من براثن أبي الهول المخيفة، حتى يجد نفسه في قبضة بروكست الذي لا يرحم ! تقول العرب في مثل هذه المواقف.. أي مصير مظلم، إذاً، هذا الذي ينتظرنا !

بعيداً عن التلميحات والاستعارات، نقول بصريح العبارة : إن مصيرنا سيكون مرعباً لا محالة في المغرب، إذا ما نجح تلاميذ البنك الدولي غير النجباء في «تصفية الأدب». إن صدق نبوءة زوال الأدب يوماً ما، تعني إحكام

(19) نفس المرجع، ص26.

طوق الاستلاب على القراء والمستمعين والمتفرجين. إنه انزلاق خطير نحو تثبيت استراتيجية جهنمية حقيقية، تسعى ضمن روزنامة عملها إلى تتفيه كل ما هو قابل لحمل بذور الرأي المخالف، أو الدعوة إلى التغيير الحقيقي، أو التبشير بالاختلاف البنّاء. الإجهاز على الأدب، معناه القضاء على ممكنات واحة وارفة الظلال في بيداء الحياة. تلك الواحة التي تتقاطع عندها دروب الممكن والمحتمل، الواقعي والمتخيل، الحقيقي والأسطوري، المباح والمكبوت، الذاتي والجماعي. القضاء على الأدب، يعني حرمان الإنسان من تلبية حاجاته الملحّة للنهل من عوالم متخيلة لا يمكنه الاستغناء عنها، عوالم تتأسس على خلفية «الاقتراض»، و«التعيش»، و«التقوت» على عناصر قادمة من الشعر والمحكيات الشعبية، والقصص الخرافية، والأساطير التأسيسية واستيهامات الأحلام، وأطراف اللاشعور المترامية الأطراف. وتلك كلها أمور لا تستطيع الوسائط المعلوماتية الجديدة، بمختلف أشكالها وألوانها، تعويضها بأي حال من الأحوال. مع زوال الأدب، علينا أن نعلم بأننا نلج عصر «التدجين الكوكبي للإنسان» من بابه الواسع!

**خاتمة مفتوحة الآفاق**

لقد كان فضاء السجن الذي ارتأيت تقديم تأملاتي المتواضعة فيه بصدد «مصير الأدب اليوم»، فضاءً مثالياً بالنسبة إلي، إنه فضاء يمتاز بعلاقته (علاقاته) الخاصة جداً التي ينسجها مع العالم الخارجي، والتي تكون إما علاقة متوترة، أو تكون على الأقل باردة بشكل لافت. وفي الحالتين معاً، يغدو فعل التأمل متاحاً، وإن بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال. إنني أشكر عميقاً كل الذين ساهموا في عقد هذه الأمسية، إذ كثيراً ما تتحول مثل هذه اللقاءات إلى لبنات أساس لإنجاز بحوث أكثر عمقاً ودقة في المستقبل. كما أعبر عن إحساسي باعتزاز كبير بكل الذين حضروا هذا اللقاء، والذين سوف يغنون، لا محالة، تأملاتي بمداخلاتهم وتعقيباتهم؛ فما أحوجنا نحن الذين تعودنا العيش في «الفضاءات المفتوحة»، إلى حكمة ونفاذ بصيرة أولئك الذين يقبعون، نتيجة ظروف وجودية خاصة، داخل عوالم «الفضاءات المغلقة». أو لم يقل أحد الحكماء يوماً: «المكان الأكثر عتمة، هو بالضبط ذلك الذي يوجد تحت نور الضوء» ! .

قبل أن أضع نقطة نهاية لحديثي، لا يمكنني سوى العودة إلى ما بدأت

به. فأنا لا أستطيع إنهاء كلامي على وقع نبرة التشاؤم، تلك التي لاحظتم ولاشك هيمنتها على القسم الثالث من حديثي. صحيح أن الوقائع من حولنا، تضيّق من هامش المناورة المتاح أمامنا، ولربما يزداد الأمر سوءاً يوماً بعد يوم. غير أن التفاؤل بمصير الأدب وجدواه يبقى، مع كل ذلك، آخر ترسٍ واقٍ لنا أمام مظاهر التصحر الفكري وجحافل البربرية الحضارية الزاحفة نحونا. إنه تفاؤل نابع من الثقة بقدرات الأدب الخلاقة، تلك النابعة بالأساس من إذكائه لروح جذوة المغامرة والابتكار اللامتناهي. أَوَليس الأدب، في أبهى مظاهره الإنسانية، غير هذه الدعوة للإنسان للعودة إلى إنسانيته وحثه على تطهير ذاته من الشر والفساد، مقابل ترسيخ قيم الخير والروح والحلم؟

فسواء كان شعراً أم نثراً، وسواء اتخذ شكلاً كلاسيكياً أم حداثياً طليعياً، يبقى الأدب ذلك الخطاب المنزاح عن كل أنواع الخطابات الأخرى القاهرة والآمرة، باعتماده مختلف أشكال النقد والشك والسؤال. هنا بالذات تحضرني كلمة إيتالو كالفينو العميقة في خاتمة وصاياه الشهيرة. يقول الكاتب الإيطالي بصدد «مبدأ التعددية» في الأدب: «من نحن، من هو كل واحد منا إن لم نكن مركباً من تجارب ومعلومات وكتب قرأناها وأشياء متخيلة؟ كل حياة هي موسوعة، مكتبة، مخزن أشياء، سلسلة من الأساليب، ويمكن أن يستبدل كل شيء باستمرار، ويعاد تنظيمه بكل طريقة يمكن تصورها»[20]. كلمة جامعة تبرز، بجلاء تام، جدوى الأدب العَبْر ـ زمنية. حكمة حقيقية، تنير سبيلنا لتلمّس جدوى محتملة للأدب في ما يستقبل من الأزمنة والأيام. ويبقى الأدب، قبل هذا وبعده، التحقق الإنساني الأمثل لرهانات المخاطرة في التاريخ.

## ببليوغرافيا النصوص السردية الواردة في الدراسة


ابن جلون، عبد المجيد. في الطفولة . الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1993.

حميش، بنسالم. مجنون الحكم . لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1990.

الشاوي، عبد القادر: دليل المدى . الدار البيضاء: منشورات الفنك، 2003.


(20) كالفينو، ست وصايا للألفية القادمة: محاضرات في الإبداع ، ص 118.

ـ . كان وأخواتها . الدار البيضاء: الدار المغربية، 1986.

شكري، محمد. الخبز الحافي: سيرة ذاتية، 1935 ـ 1956 . ط 2. طنجة: [د. ن.]، 1983.

صنع الـلـه، إبراهيم. اللجنة . ط 2. القاهرة: مطبوعات القاهرة، 1982.

العروي، عبد الـلـه. أوراق . بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1989.

القعيد، يوسف. شكاوي المصري الفصيح . بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، 1989.

Joyce, James. Ulysses . Paris: Gallimard, 1957.

Kafka, Franz. La Métamorphose . 2 nd ed. Paris: Gallimard. 1990. (Folio Classique)

____ . Le Procès . Paris: Editions Folio, 1978.

Mann, Thomas. La Montagne magique . Paris: Arthème Foyard et Cie, 1931.

Orwell, George. 1984 . Paris: Gallimard, 1950.

(22)

# " أممية " الاحتجاج على العولمة

# أو في عولمة الاحتجاج على العولمة [*]

**يحيى اليحياوي**

إن الحركات المناهضة للعولمة لم تحتجّ... تطلعاً منها إلى تغيير النظام الرأسمالي أو تقويض هياكله التنظيمية وهياكل اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية من داخله، بقدر ما «انتفضت» ضد تجاوزاته وتناقضاته الصارخة والمخاطر التي من شأنه أن يجرها على الإنسان والطبيعة والبيئة والكون. هم يحتجّون ويتظاهرون وينتفضون ويندّدون ويناهضون من داخل النظام لا من خارجه أو على هامشه.. بالتالي فالمطلوب لديهم هو الإصلاح وليس التغيير.

**تمهيد**

من النادر (أو هكذا يبدو) أن تفرز الظواهر الكبرى نقائضها بالسرعة وبالقوة (لدرجة العنف والعنف المضاد) كاللتين أفرزت بهما ظاهرة العولمة عناصر التضاد بداخلها ومكونات الممانعة بصلبها.

والواقع أنه بقدر تقدم الظاهرة وتسارع وتيرتها (خطاباً كما في الممارسة)، بقدر تصاعد وتزايد الخطاب المناقض (المناهض) لها والممارسة المعاكسة لتوجهاتها.

لم تعد الظاهرة، ظاهرة العولمة، «مستهدفة» في مرجعياتها ولا في آليات

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 5، العدد 45 (كانون الثاني/يناير 2002).

اشتغالها (ولا في طبيعتها حتى) فحسب، بقدر ما أصبحت «مصدر تخوفات» في أبعادها و«مكمن مخاطر» في آثارها وما قد يترتب عن صيرورتها.

والعبرة هنا لم تتمّ قياساً إلى ما أفرزته هذه الظاهرة من أفعال هذه الجهة وردود أفعال تلك، بل أيضاً وبالأساس إلى ما يعتزم «فاعلو العولمة» [1] تمريره أو تكريسه أو التأسيس والشرعنة له على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

قد لا يتسع المجال في هذا المقام للقيام بمحاولة تقييمية لحصيلة عقد من اشتغال العولمة وسنتين (أو ثلاث) من تنسيق الاحتجاج ضدها. وقد يطول الحديث أكثر لو نحن آثرنا التركيز فيه على أشكال الاحتجاج وتقنياته أو على مستوى مردوديته بالقياس إلى قوة التيار الذي تسير به العولمة وتصلب فاعليها الكبار بإزاء ما يعتبرونه «حتمياً» [2] أو «موضوعياً» أو ضرورياً لدورة الاقتصاد، لدينامية المال والأعمال.. لدينامية رأس المال.

## أولاً: ثلاث حقائق كبرى للاستهلال

منذ بدأت الإرهاصات الأولى لظاهرة العولمة تبرز وتتكرس «بتكرس انهيار منظومة المعسكر الشرقي وتقوية مؤسستي بروتن وودز (Broughton Woods) وإنشاء منظمة التجارة العالمية وتفجير حرب الخليج الثانية و«انتصار» الليبرالية واقتصاد السوق على سواهما من مرجعيات وتزايد الطفرة التكنولوجية.. إلخ»، بدأت الأصوات تتعالى (خطاباً وأدبيات بالأساس) لا فقط لنقد الظاهرة المتشكلة، بهدف تبيان خلفيتها الفلسفية وتعرية مرجعيتها الليبرالية والميركانتيلية، ولكن أيضاً، وبالخصوص، للتأكيد على «خطورة تصورها الوحداني لسير ومآل إنتاج وتوزيع الخيرات المادية واللامادية على المستوى الكوني» [3].

لم يكن نقد الظاهرة نفسها (من لدن الأكاديميين وعلماء المستقبليات

---

(1) " فاعلو العولمة" هم، فضلاً عن المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية الفاعلة مباشرة في الاقتصاد والمال، «نخبة السياسيين القياديين والمستشارين في عالم السياسة والاقتصاد ومالكي إمبراطوريات الإعلام ومديريها وأصحاب الشركات العالمية المتعددة الجنسيات وأفراد البيوتات المالية وأصحاب ومدراء البنوك الكبرى في العالم وقادة عسكريين استراتيجيين وعلماء وباحثين اجتماعيين وتربويين» وغيرهم.

(2) يقول جيمس وولفنسن رئيس البنك العالمي، عشية انعقاد المؤتمر النصف سنوي للبنك العالمي وصندوق النقد الدولي في واشنطن في 16 و17 نيسان/أبريل 2000: «لا أعتقد أن في استطاعتنا التراجع عن العولمة.. إنها واقع».

(3) يحيى اليحياوي، العولمة: أية عولمة ؟ (بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1999).

ورجال الاقتصاد «الملتزمين».. إلخ) شيئاً آخر سوى رد فعل على واقع ساد ولا تريد «السلط الجديدة» لغيره أن يسود حالاً أو استقبالاً.

وعلى هذا الأساس، فإن «الحركات الاحتجاجية»، التي انبعثت خلال السنين الأخيرة، لم تر في إعمال النقد إلا ضرباً من ضروب رد الفعل.. تبقى محصورة في «عالم الأفكار» طالما لم تترجم على أرض الواقع على خلفية من الفعل يتغيا التأثير في القرار أو محاصرة متخذيه أو في أسوأ الأحوال الاعتراض على اتخاذه عبر تجييش الجماهير على من يعتزم اتخاذه.

ونعتقد أن هذا التصور (تصور الفعل لا رد الفعل فحسب) هو الذي كان وراء الحركات التي شهدتها قمم سياتل ودافوس[4] ونيس وواشنطن وبراغ وملبورن وغوتنبرغ وسالزبوري وغيرها.. وهو الذي دفع المحتجين إلى تنظيم «منتدى اجتماعي عالمي في بورتو أليغرو، عاصمة ولاية ريو غراندي بأقصى جنوب البرازيل، موازاة مع انعقاد «المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس» بجبال سويسرا.

لو كان لنا أن نستمد العبرة، في مقاربة أولية، من الحركات الاحتجاجية ضد العولمة (التي لا مجال هنا لاستعراض تطوراتها الكرونولوجية) لوقفنا إجمالاً عند ثلاث حقائق لا بد من الوقوف عندها لفهم السياق العام:

**الحقيقة الأولى** ، وترتكز على القول: إنه بصرف النظر عن ظاهرة العولمة في حد ذاتها (قديمة أو حديثة أو جديدة، ذات طبيعة ليبرالية أو رأسمالية أو نيوليبرالية، استعمارية أو تحريرية، تكرس التخلف أم هي أداة تنمية.. إلخ)، فإن الثابت أن إشكالية الاحتجاج ضدها إنما هي في الأصل (ولربما في نهاية المطاف أيضاً) إشكالية احتجاج ضد مؤسسات معينة وقضية تنديد بسياسات محددة:

ـ هي احتجاج واعتراض على مؤسسات أريد لها أن تكون «عالمية» وتعاملت دول العالم برمّتها معها على أساس كونها عالمية: منظمتا بروتن وودز؛ منظمة التجارة العالمية؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ المجموعة الأوروبية؛ المنتديات العالمية.. إلخ.

لم يكن الاحتجاج عليها، يوماً، احتجاجاً على طابعها المؤسساتي أو على

(4) دافوس هي ملتقى المنتدى الاقتصادي العالمي حيث يجتمع فاعلو العولمة بصفة دورية بداية كل سنة.

البعد التنسيقي الذي تتبناه وتعمل في إطاره، بقدر ما تأتى من بعد «الهيمنة» الذي دفعت به وبعد «الفكر الواحد»[5] الذي لم تتوان يوماً في تقديمه وتبريره وشرعنة مرجعيته. حركات الاحتجاج التي تواكب انعقاد هذه «التجمعات»، إنما هي إذاً وبالأساس حركات احتجاج ضد الفلسفة التي تتبناها وفي وجه مرجعية الفكر الذي لا تريد لغيره، بأي حال من الأحوال، أن يسود أو ينبعث حتى.

ـ ثم هي احتجاج على ممارسات وسياسات فرضتها المؤسسات نفسها فرضاً بقوة الترغيب حيناً وبقوة الترهيب في أحيان كثيرة: سياسات فتح الأسواق وتحرير المبادلات، سياسات تقويض المرفق العام والقطاع العام عبر الخوصصة واللاتقنين والتحرير، سياسات تدمير دور الدولة على حساب دور القطاع الخاص، سياسات تحويل مبدأي التقنين والتنظيم من الفضاء العام لفائدة الفضاء الخاص، باعتبار هذا الأخير المقنن الطبيعي والمنظم العفوي لكل أنشطة الاقتصاد والمجتمع والثقافة والبيئة والصحة والتعليم.. إلخ.

هي إذاً نهاية التاريخ [6]بكل المقاييس: نهاية المؤسسات الوضعية، نهاية السياسات الوضعية، ثم «الشرعية الطبيعية» لمؤسسات لا تريد لغير اقتصاد السوق ومنطق السوق وليبرالية السوق و«ديمقراطية» السوق، أن تتكرس وتسود و«تنتشر» بقوة الأمر الواقع.

**الحقيقة الثانية** ، وتنطلق من التصور: أنه بغضّ النظر عن طبيعة العولمة وطابعها، وبغضّ النظر عن طبيعة الاحتجاج وطابعه، فإن هذا الأخير لا يتم من خارج النظام بقدر ما ينطلق من داخله ويتبنّى الاشتغال من بين ظهرانيه؛ فالحركات الاحتجاجية، التي عايشناها طيلة السنين الأخيرة، وتكفلت وسائل الإعلام بموسطة مراسيم تطوراتها، لم تطعن في مرجعية النظام القائم ولا في شرعيته (اللهم إلا بعض «الجيوب الشيوعية» وبعض «الفوضويين».. إلخ) بقدر ما نددت ببعض ممارساته (المضاربات المالية بالنسبة إلى أطاك[7]،

---

(5) Yahya El Yahyaoui, La Mondialisation: Communication-monde, ultra-libéralisme planétaire et pensée unique , préf. de Riccardo Petrella (Kénitra: Boukili, 1998).

(6) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر ، ترجمة حسين أحمد أمين (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

(7) أطاك هي الجمعية التي تكونت أواسط الثمانينيات على خلفية ضرورة فرض ضريبة بسيطة على المعاملات المالية الدولية (المضارباتية في جزء كبير منها) من أجل عمل مواطناتي، وهي مستقاة من اقتراح الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

الإضرار بالبيئة بالنسبة إلى الخضر، الأخطار البيوتكنولوجية المترتبة عن الاستنساخ بالنسبة إلى بعض رجال الدين.. إلخ) وطالبت بضرورة إصلاحه (1 في المئة من الضرائب على التيارات المالية ذات الطبيعة المضارباتية بالنسبة إلى أطاك[8]، ضريبة على المؤثرات البيئية بالنسبة إلى الخضر، ضرورة احترام قدسية الإنسان بالنسبة إلى رجال الدين.. إلخ.).

هي إذاً حركات لا تطعن في مرجعية النظام القائم ولا في آليات اشتغاله (ولا في شرعيته فوق كل هذا وذاك) ولا تشكّك فضلاً عن ذلك، في سلامة هياكله التنظيمية (اقتصاد السوق، الديمقراطية الليبرالية.. إلخ.) ولا في قوة نجاعته (قياساً إلى ما سبقه من هياكل أو وازاه من أشكال تنظيم)، بقدر ما تندد بتجاوزاته وإقصاءاته وتهميشاته لدول وقارات، لمدن وبوادٍ، لجهات وفضاءات.. إلخ.

هي بالتالي، ومن دون شك، حركات من أجل أنسنته وإدخال نسب من الإصلاح من بين ظهرانيه لا ثورة على بنياته وطعن في مشروعيته وبنياته.

**الحقيقة الثالثة** ، ومفادها القول إنه بقطع النظر عن اختلاف انتماءاتها السياسية وطبيعة نشاطاتها الجمعوية وتمايز مرجعياتها الإثنية والثقافية والدينية، ولربما تضارب مشاريعها المستقبلية، فإن الحركات الاحتجاجية التي «طفت على السطح» خلال السنين الأخيرة، إنما انطلقت من مرجعيات جغرافية وقطرية محصورة مؤسساتياً (لدرجة الانصهار) في تظاهرات احتجاجية ضد العولمة الليبرالية ومؤسساتها وسياساتها والقائمين عليها.. لدرجة يذهب الاعتقاد معها إلى نشوء «مجتمع مدني عالمي» يرفع شعاراً محدداً، مسالماً وبسيطاً: «من الممكن إقامة نظام آخر».

هو، إذاً، «مجتمع مدني عالمي»، لا يؤمن بالنمطية ما دام يضم في مكوناته النقابات بكل تشكلاتها، والحركات «الفوضوية» بكل أطيافها والتنظيمات النسائية والأقليات العرقية والمنظمات الشيوعية والتمثلات العدمية ذاتها.. إلخ.

وهو «مجتمع مدني عالمي» تتقاسم مكوناته (بغضّ النظر عن درجة تقدم

(8) نسبة الواحد بالمئة على المضاربات المالية (والتي تقدر ما بين 1900 و2000 مليار دولار) ستفرز مداخيل ضخمة من شأنها إنهاء آفة الجوع وسوء التغذية وغيرها بمعظم دول العالم.

الدول الوطنية التي ينتمي إليها) كل أشكال التنديد بالتهميش والفقر والحرمان والاستغلال.

وهو، فضلاً عن كل ذلك، «مجتمع مدني عالمي»، يتطلع إلى عالم جديد تنتصر في خضمّه قيم التوزيع العادل للثروات المادية واللامادية المتوافرة[9]، ويتم في إطاره الاعتراف للآخر بالحق في العيش، بالحق في الحرية، بالحق في تقرير المصير.. وبالحق في المواطنة.

هذه الحقائق الثلاث إنما سقناها هنا لتبيان مدى «وعي» الحركات الاحتجاجية بالرهانات القائمة ودرجة تنسيقها على المستوى العالمي لمناهضة العولمة النيوليبرالية المتشكلة والتنديد بفاعليها والدافعين بتوجهاتها.

## ثانياً: في «عولمة» الاحتجاج على العولمة

قد يكون من الجائز الاعتقاد بأن الحركات المناهضة للعولمة، التي عرفها العالم طيلة السنوات الثلاث الأخيرة (غالباً على هامش أو بموازاة انعقاد المؤتمرات الدولية الكبرى) لا تدفع بمطالب فئوية محددة (على عكس المنظمات النقابية التي تعمل داخل دولة/وطنية معينة أو في إطار تجمع جهوي ما)، وأنها لا تتوافر على مشروع اقتصادي أو سياسي (كما هو الشأن بالنسبة إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة). ومن الجائز الاعتقاد بأنها لا تتوافر على سلطة تقريرية لها القدرة على فرضها وإشاعتها على المستوى الكوني. لكنها مع ذلك تبقى في قلب المطالبة بضرورة «إقامة عولمة أخرى» على خلفية من تخليص العولمة الحالية من المستويات المهيمنة بداخلها:

ـ فالمنددون بالعولمة النيوليبرالية القائمة، يطالبون بضرورة تخليص السياسي من هيمنة وتسلط الاقتصادي، ليس فقط على اعتبار تطلع هذا الأخير المستمر لاستصدار سلطة القرار (والتقرير) من بين يدي السياسي[10]، ولكن

(9) يشير تقرير التنمية البشرية لعام 1999 إلى أنه، في سنة 1820 كان الفارق في الدخل بين خمس سكان العالم ممن يعيشون في أغنى البلدان، وخمس السكان ممن يعيشون في أفقر البلدان هو واحد إلى 3. وفي مطلع القرن العشرين اتسع الفرق سنة 1913، ليصبح واحداً إلى 11. وبلغ في منتصف القرن، عام 1950، واحداً إلى 35، ثم تزايد سنة 1973 ليصبح واحداً إلى 44. وبلغ ذروة أخرى سنة 1993 ليكون واحداً إلى 72. وفي سنة 1997 صار واحداً إلى 74. انظر في ذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999 (نيويورك: البرنامج، 1999).

(10) ما قيمة السياسي أمام الاقتصادي عندما يكون رقم معاملات الشركات المتعددة =

أيضاً وبالأساس كونه يتطلع إلى تحييد الدول والحكومات والبرلمانات[11] ورهن قراراتها بما يتماشى ومصالح الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدائرة في فلكها. بالتالي فما يتظاهر المحتجون من أجله إنما هو تظاهر من أجل تغليب الشأن العام (المبني على تغليب القيم المشتركة) على المصالح الفئوية المتبنية لحرية الأسواق والمال والأعمال. يقول روني باسي: «.. إننا لا نرفض، بل نؤكد على وجود عقلانية فردانية اقتصادية. لكن الذي لا نقبله إطلاقاً هو اختزال الحقيقة الاقتصادية في هذا المنطق وتحديد الاجتماعي في كونه تجميعاً لعقلانيات فردية» [12].

ـ ثم هم يحتجون لفك هيمنة البعد المالي على البعد الاقتصادي وفك هيمنتهما مجتمعَين على سلطة السياسي أو ما تبقى منها.

ليس التلميح هنا إلى الحجم الضخم من المضاربات المالية (قياساً إلى ما يحتاجه الاقتصاد الواقعي)، ولا إلى تيارات الرساميل (المتحركة في إطار أسواق/شبكات)[13]، ولكن أيضاً إلى عمليات الخوصصة الكبرى (التي تختزل القطاعات الاستراتيجية في بعدها المالي وفي نسب تطور قيمتها في بورصات العالم)، وكذا إلى عمليات تبييض أموال المخدرات (حوالى 600 مليار دولار) والتهرب من الضرائب أو الانتقال إلى بلدان لا تلزم الشركات بالضرائب (برمودا وغيرها).. إلخ.

ـ المناهضون للعولمة النيوليبرالية، لا يكتفون بالمطالبة بالحد من عمليات المضاربات المالية من خلال فرض بعض الرسوم عليها، ولا بضرورة تعقب الشركات الكبرى بالمناطق المعفاة من الضرائب، لكنهم ينددون أيضاً باستصدار

---

= الجنسيات أكثر بكثير من الناتج الداخلي الخام للدول الوطنية كما يظهرمن المعطيات التالية: الدول/الشركات المتعددة الجنسيات، ورقم المعاملات/الناتج الداخلي الخام: إندونيسيا 174.6. جنرال موتورز 168.8. تركيا 149.8. الدانمارك 146.1. فورد 137.1. إفريقيا الجنوبية 123.3. تويوتا 111.1. إيكسون 110.0. رويال دوتش ـ شِل 109.8. النرويج 109.6. بولونيا 92.8. البرتغال 91.6. أي.ب.م. 72.0. ماليزيا 68.5. فنزويلا 59.0. باكستان 57.1. أونيليفر 49.7. نستلي 47.8. سوني 47.6. مصر 43.9. انظر: «البنك العالمي، 1995،» مجلة الثروة (1996).

(11) كما كان الشأن بالنسبة إلى مشروع «الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار» الذي نجحت الحركات الاحتجاجية في وأده. ولربما سيكون لمشروع «المعاهدة الأطلسية الجديدة» المآل نفسها.

(12) René Passet, Le Forum social de Porto Alegre: Manifeste pour une économie à finalité humaine, Le Monde diplomatique (février 2001).

(13) انظر: Jeremy Rifkin, La Transformation radicale du capitalisme: Quand les marchés s'éffacent devant les réseaux, Le Monde diplomatique , no. 568 (juillet 2001).

القطاع العام والمرفق العام اللذين حولتهما سياسات الخوصصة والتحرير واللاتقنين إلى مجرد بنيات وأنشطة إنتاجية لا وظيفة اجتماعية أو سياسية لهما تذكر (تقدر الإحصاءات «سوق الخوصصة» لسنة 1999 بحوالى 145 مليار دولار). بالتالي، يقول روني باسي، «فطالما أن السلطة الدولية للمال والشركات متعددة الجنسيات لا تجد أمامها إلا الحكومات الوطنية، فإن هذه الأخيرة ستبقى ألعوبة، وليس حكماً، بيد القوى الاقتصادية توظفها كيفما تشاء. إن تنسيق الحكومات، المفروض من لدن الشعوب، هو الذي من شأنه أن يرفع من القوة السياسية على المستوى الكوني على حساب السلط التي يتغيا كبح جماحها»[14].

ـ والواقفون في وجه تيار العولمة النيوليبرالية، ينددون أيضاً بالنظام النقدي والمالي الدولي (نظام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) الذي حول «الأنظمة» النقدية والمالية الوطنية إلى آلات وظيفتها المركزية البحث عن مصادر للوفاء بمستحقات الدين الخارجي[15].

المتظاهرون ضد العولمة وفاعليها لا يتحاجون، على هذا المستوى، انطلاقاً من إكراهات الدَيْن الخارجي التي ترهن سبل التنمية بدول العالم الثالث[16]، ولكن أيضاً إلى تمركز الثروة بين يدي عدد جد محدود من الأفراد[17]. والمؤسسات تجعل الغالبية الساحقة من المواطنين عبيداً لمؤسسات القرض والسلف.. تشجعهم في ذلك (بالدول المتقدمة بالأساس) الطفرة التكنولوجية التي طالت ميدان المال وأساليب الاستهلاك[18].

لا يقتصر الأمر، في تصور المحتجين على العولمة، على ضرورة تخفيف

---

(14) Passet, Ibid., art. Précité.

(15) يشير الخبراء إلى أن ديون العالم الثالث تضاعفت أربع مرات خلال عشرين عاماً وزادت من 520 مليار دولار عام 1980، إلى 2070 مليار دولار عام 2000، فيما سددت هذه الدول خلال نفس الفترة 3350 مليار دولار، أي ستة أضعاف قيمة ديونها كما كانت سنة 1980.

(16) يقدر الخبراء عجز التجارة الخارجية لدول الجنوب بـ 45 مليار دولار ما بين سنتي 1980 و1990، في حين حققت الدول الصناعية فائضاً بقيمة 80 مليار دولار خلال نفس الفترة.

(17) يوجد بالعالم ثلاثة أثرياء يملكون ثروة تزيد على الدخل القومي لحوالى 28 دولة في العالم. ويشير تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1998، إلى أن عدد أثرياء العالم يبلغ حوالى 225 فرداً تقدر ثروتهم مجتمعة بأكثر من ترليون دولار، أي ما يعادل الدخل السنوي لأفقر 47 في المئة من سكان العالم البالغ عددهم 2.5 مليار نسمة.

(18) بلغت ديون العائلات الأمريكية سنة 2000 حوالى 6700 مليار دولار، أي أن هناك مليون و200 ألف أمريكي يقفون كل سنة على حافة الإفلاس جراء بطاقات الائتمان وهوس الإنسان الأمريكي بالاستهلاك.

الديون على دول العالم الثالث في أفق إلغائها، وإقامة نظام نقدي ومالي عالمي عادل ومنصف، بل يتعداه إلى المطالبة بضرورة توزيع الثروات الكونية بطريقة عادلة وإعادة توزيع الثروات الوطنية (داخل الدول) بما يضمن لأفرادها وجماعاتها الحيلولة دون فاقات الفقر والجوع والتهميش والإقصاء والأمية وسوء التطبيب وغيرها[19].

ـ ثم إن المناهضين لتوجهات العولمة يحتجون على «أيديولوجيا الاستهلاك» وتدمير البيئة وتقويض الغلاف الجوي على خلفية من اعتبارات الإنتاجية والمردودية والتنافسية والنجاعة وغيرها.

هم لا يحتجون على «الأكل القبيح» الذي جاءت به ماكدونالد وغيرها[20]، ولا على الإفرازات الصناعية التي تلوث البيئة وتهدد الحياة على الكوكب فحسب، ولكن على مبدأ أن منطق «التنمية من خلال التنافسية» من شأنه أن يكون خلف حرب اقتصادية وتجارية وبيئية[21] واجتماعية وغيرها.. لأنه يضع الأفراد والجماعات، الدول والجهات، تحت رحمة ما قد يترتب عما يسمونه «الإنتاجية إلى ما لا نهاية»، و«الربحية إلى ما لا نهاية»، و«المردودية والتنافسية من أجل حصص الأسواق إلى ما لا نهاية»، وهكذا.

هم، إذاً، يحتجون على «ديكتاتورية الأسواق»[22] وتجاوزاتها. ويحتجون على هيمنة التقنية والعلم في تطبيقاتهما الاقتصادية وتوجههما باتجاه تعويض عناصر الطبيعة بمواد اصطناعية تحت مسوغة الزيادة في العرض وتوفير الإنتاج[23].

---

(19) لعل مساهمة الشركات الكبرى في تمويل برامج محاربة داء المناعة المكتسب يصب في خانة تخوفها من تراجع الأسواق الاستهلاكية وليس بأي حال من الأحوال بغرض محاربة الداء في حد ذاته

(20) والذي عبر عنه المحتجون الفرنسيون بتكسير محلات ماكدونالد وتدمير المزارعين الهنود لبذور شركة مونسنتو المتخصصة في التحويل الاصطناعي (البيوتكنولوجي) للبذور والمحاصيل

(21) حوالى 55 في المئة من النفايات الخطيرة مصدرها أمريكا الشمالية وحدها مقابل 8.5 بالمئة فقط مصدرها الاتحاد الأوروبي

(22) هي ديكتاتورية منظمة التجارة العالمية في نهاية المطاف (والتي تتطلع لخلق مجتمعات سوق) على اعتبار أن السوق سابق على هذه المنظمة وسابق على الرأسمالية بحد ذاتها.

(23) يعتبر إينغو بوتريكوس، المخترع السويسري للأرزّ المحسن، بأن منظمة «السلام الأخضر».. «ترتكب جرائم ضد الإنسانية».. لأنها تحارب عمل شركات البيوتكنلوجيا التي تعمل على توفير الأكل للبشرية. انظر:
Agnès Sinai, Enquête sur une stratégie de communication: Comment Monsanto vend les OGM, Le Monde diplomatique , no. 568 (juillet 2001).

نلاحظ، بناءً على ذلك، بالمحصلة المؤقتة على الأقل، أن الحركات المناهضة للعولمة لم تحتجّ بسياتل ودافوس ونيس وواشنطن وسالزبوري وبورتو أليغري وغيرها، تطلعاً منها إلى تغيير النظام الرأسمالي أو تقويض هياكله التنظيمية وهياكل اقتصاد السوق والديمقراطية الليبرالية بداخله، بقدر ما «انتفضت» ضد تجاوزاته وتناقضاته الصارخة والمخاطر التي من شأنه أن يجرها على الإنسان والطبيعة والبيئة والكون. هم يحتجون ويتظاهرون وينتفضون ويندددون ويناهضون من داخل النظام لا من خارجه أو على هامشه.. بالتالي، فالمطلوب لديهم هو الإصلاح وليس.. التغيير[24].

### ثالثاً: في الحصيلة الأولية للحركات الاحتجاجية ضد العولمة

لم تكن الحركات الاحتجاجية ضد العولمة بمطالب فئوية محددة حتى يمكن الاحتكام إليها في تقييم الحصيلة. ولم تكن تنظر إلى عملياتها تلك (بدافوس كما ببورتو أليغري أساساً) من منطق كسب الرهان على خلفية من منطق «الربح والخسارة». وهي في كل الأحوال لم تدّعِ كسب الرهان نفسه أو الصمود طويلاً بوجهه. الحركات الاحتجاجية نفسها تموقعت وتتموقع دائماً كإحدى قوى الضغط ذات البعد الجماهيري، سبيلها إلى ذلك الاحتجاج وطريقتها للتعبير على ذلك التجمهر أمام أماكن انعقاد القمم مناهضة ومطالبة بتنظيم الانتفاضة على فاعلي العولمة الكبار وعلى سياساتهم وممارساتهم. هي من هنا بالتالي صعبة التصنيف، لا بحكم تمايز مكوناتها وتمثلات هذه المكونات بداخلها فحسب، ولكن أيضاً بجهة مدى استقلاليتها وصدق نيات منظّميها، فلربما، يقول البعض، تكون «صنيعة» فاعلي العولمة أنفسهم على خلفية من تبيان «ديمقراطية النظام» القائم وتسامحه. ولربما تكون من تشجيع النظام نفسه لتسهيل الاستقطاب وبعث الإحساس بأن «الكل شركاء ومتضامنون لإنقاذ النظام».

وإن كانت الأمور هاته لا تدخل في سياق حديثنا هنا، فإن الثابت أن هذه الحركات قد استطاعت إبلاغ صوتها لـ «أصحاب القرار العالمي» بإزاء مجموعة قضايا لا مجال للتشكيك في أنها خلقت اختلالاً كبيراً ولاتوازناً عميقاً في العلاقات بين الدول وداخل الدولة الواحدة (طغيان الاقتصادي على

(24) أسفر المنتدى الاجتماعي العالمي عن قيام شبكة برلمانية دولية (من 400 نائب) لدعم الحركات الاجتماعية والنقابية والسعي إلى أن «ينعكس كفاحها في التشريعات التي تُسنّ».

السياسي، طغيان المالي والمضارباتي على الاقتصاد الواقعي، طغيان الربحية والمردودية على أنظمة الإنتاج والتوزيع.. إلخ).

وهي، فضلاً عن هذا التحسيس، استطاعت أن تقف في وجه بعض القرارات التي كان من شأنها أن تُمأسس لانتصار المال والتجارة والأعمال، على الإنتاج والمواطنة والديمقراطية كوقوفها في وجه الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار ودفعها بحتمية إنقاذ بعض الدول من الإفلاس (ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء)، جراء تراكم ديونها لحد التهام «نواتجها الداخلية الخام».. إلخ[25].

ثم هي ليست حركات مناهضة للعولمة تتخذ من الاحتجاج وسيلة وهدفاً في آن معاً، بقدر ما هي أيضاً «تنظيمات» ذات قدرة اقتراحية عالية[26] وتصور للاقتصاد والمجتمع والسياسة كامل ومتكامل كما هو الشأن بالنسبة إلى أطاك وسواها. وهي أيضاً حركات «تبنّى» مخاوفها رؤساء دول وحكومات الدول المتقدمة نفسها، وكذا المنظمات المالية والاقتصادية الدولية والشركات الكبرى[27] حتى وإن كان معظم الرؤساء أولئك والمنظمات الدولية تلك لا يتبنون وسائلها في التعبير وطريقتها في إيصال رأيها[28].

وهي فضلاً عن كل هذا وذاك، لقيت تبنياً ضمنياً واضحاً من لدن لقاءات القمة لبعض دول العالم الثالث [29] التي عبرت في بياناتها عن اللاعدالة في

---

(25) لا يتعدى إجمالي دخل أفريقيا جنوب الصحراء (حوالى 48 دولة) كثيراً دخل بلجيكا.. أو دخل مدينة بدولة غنية يبلغ عدد سكانها 60 ألف نسمة.

(26) يقول جوزي بوفي (المناهض للأكل القبيح) ببرتو أليغري.. «بعد عام من عقد منتدى سياتل أصبحت الحركة قوية جداً، لكننا أتينا هنا لا لكي نتظاهر ضد أي شيء بل لكي نتناقش».

(27) يقول جن ماري ميسيي، رئيس شركة فيفاندي يونفرسال: «لا يمكننا تجاهل الاحتجاجات.. إن هذه الحركات ستصبح أقوى وأكثر تنظيماً وعلينا أن نطلق حواراً وأن نعمل مع المنظمات غير الحكومية». ويقول ستيوارت إيزنستات مقرر اجتماع دافوس لسنة 2001، والمساعد السابق لوزير الخزانة الأمريكي: «لقد ضاعفنا هذا العام عدد المنظمات غير الحكومية الممثلة، من 35 العام الماضي إلى 60 هذه السنة».

(28) يقول جورج بوش، «إن المتظاهرين هم ضد التجارة والحرية والرفاهية»، فيما اعتبر مدير الاتصالات في دافوس أنه «من المؤسف أن المتظاهرين يأتون لتعطيل اجتماعاتنا».

(29) في اجتماعات مجموعة الـ 15، التي تمثل مجموعة الدول النامية المنعقدة في القاهرة في 19 حزيران/يونيو 2000، «شدد المجتمعون على ضرورة العمل على إقامة نظام اقتصادي دولي يرتكز على الديمقراطية والعدالة بين الدول، وقيام هيكل دولي جديد يتمكن من مواجهة تحديات الفقر والبطالة والآثار السلبية للعولمة»، انظر بيان المجموعة في: القدس العربي ، 2000/6/20.

«توزيع منافع العولمة»، و«حذرت» من مخاطر العولمة النيوليبرالية الحالية و«دعت» إلى ضرورة أنسنة[30] هذه الأخيرة، ومنح الدول إمكانيات بلوغ الأسواق والمساهمات في صياغة وبلورة قواعد اللعبة بداخله.

هذه الحركات الاحتجاجية خلقت، إذاً، مفارقات كبرى:

ـ بين جهات «تتفهم» مطالب الحركات نفسها، لكنها لا تتبنى وسائلها لإبلاغ ذلك إلى «صناع القرار».. وهي من هنا لا ترى مانعاً في الاستماع إليهم وإشراكهم (من منطلق الاستقطاب لا من منطلق المشاركة في اتخاذ القرار).

ـ وبين جهات تتبنى طروحات (طروحات الحركات نفسها) وتطالب فاعلي العولمة (من دون الإشارة إلى مصدر تلك الطروحات) بضرورة أخذ المطالب تلك بعين الاعتبار للحيلولة «دون انهيار النظام»، وتزايد التنديد من حوله والاحتجاج من داخله.

من هنا تبقى الجهتان معاً (والحركات الاحتجاجية بينهما أو ضمنهما) محاولة للفعل من داخل النظام لا من خارجه، إذ الاحتجاج على النظام لا يعني الطعن فيه أو في صيرورته، كما إن التنديد بالنظام ذاته لا يعني المطالبة بتغييره وإقامة نظام جديد على أنقاضه.. هي كلها جزء من نظام تطالب بإصلاحه ولا تتطلع إلى إقامة نظام جديد على أنقاضه أو موازٍ له.

(30) عن أي أنسنة يتحدثون وميزانية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أقل مما تنفقه تسعة من البلدان المتقدمة على غذاء القطط والكلاب لمدة ستة أيام، وأقل من 5 في المئة، مما ينفقه بلد متقدم واحد على منتجات التنحيف وإنقاص الوزن؟

## (23)

# الأشكال الجديدة للنظام الرأسمالي [*]

ترجمة المبارك الغروسي [**]

هاهنا ترجمة أربعة نصوص تناقش طبيعة الليبرالية الجديدة وتتنبأ بأزمتها الراهنة.

1 ـ من يحكم النظام الرأسمالي؟

2 ـ التصدعات الثقافية للنظام الرأسمالي الجديد.

3 ـ تخلخل النموذج الأوروبي.

4 ـ عمليات نقل نشاط الشركات: هل أصحاب الأسهم هم المذنبون في الأمر؟

### أولاً: من يحكم النظام الرأسمالي [1]؟

ترتسم في الأفق معالم نظام رأسمالي جديد يتميز بهيمنة المال وتسلط فكرة المردودية على المدى القصير. ويفترض في هذا النظام، الذي يوصف بـ «رأسمالية الأموال» أو بـ «الرأسمالية المرنة»، أن تكون سمته هي الهشاشة.

---

(*) نُشرت هذه المقالة في: فكر ونقد (الرباط)، السنة 10، العدد 102 (أيار/مايو 2009).

(**) باحث عربي من المغرب

(1) من تنسيق: Xavier de La Vega, Qui gouverne le capitalisme?, Sciences humaines , no. 176 (novembre 2006).

إنها هشاشة الاقتصاديات الخاضعة لارتجاجات السوق المفاجئة؛ وهشاشة التنظيمات والرجال المدعوين للتأقلم المستمر وفقاً لهوى رؤى الفاعلين الماليين التي لا تفتأ تتغير. إن هذه النظرة للأمور لا تعدمها الحجج، لكنها تستحق أن توضع موضع السؤال؛ فهل علينا التسليم بفكرة وجود مسار حتمي يفترض أن يسوي الشركات وفقاً لتطلعات الأسواق المالية؟ وهل نحن بصدد توجه الاقتصاديات نحو الالتقاء في نموذج رأسمالي واحد، أم أنه لا يزال هناك نماذج أخرى، وإن كانت تعيش معاناة حقيقية؟

لا يعدم مبدأ «القيمة لأرباب الأسهم» أن يكون ذا تأثير على تدبير المقاولات؛ لكن السؤال المطروح هو هل يهز المال قواعد النظام الرأسمالي؟

لو طلبنا من عينة ممثلة للجمهور أن ترسم لنا صورة نموذجية للنظام الرأسمالي المعاصر، فلا يرجح أن يكون في هذا الرسم ما يكفي من المجاملة،إذ نجد تعويضات خيالية لعدد محدود من المسؤولين الكبار، وركوداً في الأجور المتوسطة وإعلانات إفلاس مزيفة ومغشوشة، وانهياراً تاماً لمدخرين صغار، وعمليات نقل بالجملة لأنشطة الشركات، وتحطيماً لحياة العمال. ومن المرجح أن يصعب على كل نرجسيّي عالم الأعمال المعجبين بأنفسهم، التعرف على ذواتهم من خلال هذه الصورة. لكن عليهم مع ذلك، أن يسلّموا بالواقع الجلي: فبالرغم من أن الرأسمالية تسود العالم من دون منازع، وبالرغم من أننا لا نجد، ما عدا بعض الاستثناءات النادرة، في هذا العالم من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه، حكومة لا تتصور الخلاص الاقتصادي من دون الانخراط المفيد في الانسياب العالمي للتجارة والمال، فإن صورة هذا النظام تظل دون اللمعان الكافي.

**1 ـ السلطات الجديدة لأرباب الأسهم**

ترجع عيوب الرأسمالية الجديدة، بحسب إدراك للأمور يشترك فيه الكثير، إلى أصل معروف جيداً: إنه أخذ المساهمين بزمام السلطة في المقاولات؛ فقد اعتمد هذه الأطروحة بجد عدد كبير من الكتّاب الذين يرون، في بروز «رأسمالية للأموال (Capitalisme patrimonial)» تنتظم حول مبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم»، تحولاً عظيماً في الاقتصاديات الرأسمالية. وهي الأطروحة ذاتها التي يدعمها جان بايرليفاد (Jean Peyrelevade) ، الرئيس والمدير العام السابق للعديد من المؤسسات المالية الفرنسية، الذي يأسف على نتائج

رأسمالية غدت «شمولية»[2]. ويطرح كل من الباحث في الاقتصاديات الكبرى باتريك آتوس (Patrick Artus)، مدير دراسات صندوق الإيداع والرهن، والصحافية الاقتصادية ماري بول فيرار (M-P.Virard) [3]من جهتهما، فكرة تفيد «أن الرأسمالية الحبيسة لنظرة مالية قصيرة المدى في مسألة «خلق الثروة» قد تكون «بصدد تدمير ذاتها بذاتها». أما إليي كوهن (Elie Cohen) ، أستاذ التدبير والتسيير المقاولاتي بجامعة باريس ـ دوفين، فيتحدث من جهته عن «العصر الرأسمالي الجديد»[4] الذي يفترض أن تكون علاماته الرمزية: إفلاس شركة إنرون والملحمة البليغة لجان ماري ميسيي.(Jean-Marie Messier) [*]

بينما ميشيل أغلييتا (Michel Aglietta) وأنطوان ريبيريو (Antoine Rebérioux) ، وهما أكثر تحفظاً ممن سبق ذكرهم، فيركزان على تحليل التوابع التنظيمية والماكرو ـ اقتصادية لمبدأ خلق القيمة لحامل الأسهم[5].

إن هذا المبدأ الذي يشكّل «نمطاً جديداً في قيادة وتدبير المقاولات، يقتضي إعادة تحديد جذري للعلاقات بين مختلف الفاعلين داخلها؛ إذ لما كانت الغالبية العظمى لهذه المقاولات (أي نحو 80 في المئة) شركات ذات أسهم يسود داخلها الفصل بين أصحاب رأس المال، وعددهم كبير، وبين المديرين للمؤسسة الاستثمارية المكلفين بالسهر على تدبيرها؛ فالمساهمون يربحون من خلالها سيولة استثماراتهم ـ وتكون أسهمهم، سواء كانت موضوعة للتداول في البورصة أم لم تكن، قابلة لأن تنتقل إلى طرف ثالث، لكنهم يفقدون السيطرة المباشرة على أعمال المقاولة. وإلى حدود سنوات السبعينيات من القرن الماضي، انتهى هذا الفصل بين أصحاب رأس المال وبين المديرين إلى هيمنة نموذج «المؤسسة الاستثمارية الإدارية : (Firme managériale) «أي أن جوهر السلطة داخلها يكون بيد المديرين الذين يسوسون المقاولات في أغلب الأوقات وفقاً لمنطق صناعي ولمنطق

(2) Jean Peyrelevade, Le Capitalisme total , la republique des idées (Paris: Seuil, 2005).

(3) Patrick Artus et Marie-Paule Virard, Le Capitalisme est en train de s'autodétruire , cahiers libres (Paris: La Découverte, impr. 2005).

(4) Elie Cohen, Le Nouvel âge du capitalisme: Bulles, krachs et rebonds (Paris: Fayard, 2005).

(*) رجل أعمال اكتسب شهرة عالمية بسبب أنه تألق كثيراً في مجال الأعمال قبل أن ينهار انهياراً مدوياً (المترجم)

(5) Michel Aglietta et Antoine Rebérioux, Dérives du capitalisme financier , collection présentée par Robert Solow (Paris: A. Michel, 2004).

المردودية على المدى البعيد؛ فبينما كان نظام النمو لما بعد الحرب العالمية يدخل في أزمة، كانت والت ستريت، تشهد ميلاد «أخلاقيات أعمال» جديدة[6] تم من خلالها التشكيك في سلطة المسيّرين الإداريين واختياراتهم الإستراتيجية، أي تلك الكتل الصناعية المندمجة التي تضم تحت السقف نفسه أنشطة شديدة التنوع والتي اعتبرها النقاد من دون أدنى جدوى. وتم بذلك اعتماد مبدأ أن المؤسسات الاستثمارية يجب أن تسير بما يعود بالفائدة على مالكيها حصراً[7].

**2 ـ مديرون تحت المراقبة**

يبدو وكأن هذا المبدأ قد عانق المنطق السليم: أليس من المشروع أن تعلو مصالح المالك على مصالح غيره؟ يركز كل ميشيل أغلييتا وأنطوان ريبيريو بهذا الصدد، على إبراز أن الأمر ليس كذلك البتة؛ فعلى الصعيد القانوني ليس هناك ما يحدد الطريقة التي يجب بها توزيع أرباح مقاولة من المقاولات، ويعود الأمر للإدارة في تحديد مبدأ لتقسيم الأرباح تدخل ضمنه اعتبارات تمويل الاستثمار وتدبير الموارد البشرية (إشراك الأجراء في الانتفاع) على قدم المساواة مع مطالب المساهمين؛ فالربح ليس ملكاً خاصاً لهم.

وبغضّ النظر عما إن كانت «أخلاقيات الأعمال» الجديدة هذه مبررة أم لا، فإنها قد نزلت بالفعل إلى أرض الواقع، ويكفينا تتبع تطور أرباح الأسهم للتأكد من الأمر. فقد نمت هذه الأرباح في الولايات المتحدة بين سنة وأخرى لتنتقل من 50 مليار دولار إلى 300 مليار دولار بين عام 1980 وعام 2002 ؛ كما إن نصيب أرباح الأسهم هذه من مجموع الأرباح (الصافية من دون الضرائب)، قد ارتفع هو كذلك بشكل مدهش منتقلاً من ربع الأرباح الموزعة عام 1980 إلى 50 في المئة في عام 1990، قبل أن يقفز في السنوات 2000، حيث تستمر فوائد الأسهم في الارتفاع في وقت تتقلص فيه الأرباح: وهي اليوم تفوق 80 في المئة من الأرباح الموزعة[8]. ومن المهم أن نشير مع ذلك إلى

---

(6) Franck Dobbin, Enron: Une Drôle d'éthique Financière, Les Grands dossiers de Sciences humaines, no. 2 (mars-mai 2005).

(7) انظر:
Aglietta et Rebérioux, Ibid., et Robert Boyer, From Shareholder Value to CEO Power: The Paradox of the 1990s, Competition and Change , vol. 9, no. 1 (March 2005)

(8) Aglietta et Rebérioux, Ibid.

أن مبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم» لا يعني فقط التوزيع التفضيلي لفوائد الأسهم، بل تصاحبه معايير جديدة لتقييم إنجازات المؤسسة الاستثمارية التي يفترض فيها أن تُوفِي بعائد على الأموال الخاصة (Return on Equity (ROE)) نسبته 15 في المئة. ويتم قياس خلق القيمة لأصحاب الأسهم على مستوى هذه العتبة الضرورية: فالمقاولة تخلق قيمة بورصوية عندما تتعداها؛ ذلك أنه آنذاك يصبح للفاعلين الماليين كل الحق في إعادة تحديد قيمة الأسهم ارتفاعاً، وبالتالي إعادة تقييم ثروة المساهم.

ويصادف هذا النوع من المتطلبات الصعود القوي لفاعلين ماليين جدد: إنهم المستثمرون المؤسساتيون من صناديق المعاش أو الاستثمار التعاضدي؛ فالرسملة البورصوية من قبل هذه المؤسسات لا تفتأ ترتفع: كانت تمثل 127 في المئة من الناتج الوطني الخام في الولايات المتحدة سنة 1992، ثم 195 في المئة سنة 2000. وتنتقل هذه النسبة في فرنسا من 61 في المئة إلى 133 في المئة بين السنتين المذكورتين[9]. يبتغي هؤلاء المساهمون الجدد غايات نوعية. إذ يؤكد باتريك آتوس وماري بول فيدار، أنه لكي يحافظوا على جاذبيتهم عند المدخرين يتوجب عليهم، مهما كلف الأمر، الحفاظ على نصيبهم من السوق والذي يرتبط بقيمة المقاولات التي يساهمون فيها. وهنا يكمن أصل الاهتمام الخاص بالنمو السريع لأسعار تداول هذه المؤسسات الاستثمارية داخل البورصة.

وبحسب هذه العقيدة الجديدة يكمن المشكل الأكبر لقيادة هذه المؤسسات في ضمان مراقبة المساهمين للمسيّرين، أي دفع هؤلاء المسيرين للعمل وفقاً لمصالح المساهمين. ويهدف التخصيص السخي لحصص الشراء بالصفة (Stock-Options) بالتحديد إلى هذه الغاية؛ فباعتبار الأمر جزءاً من مكافآت المسؤولين، يمنحهم ذلك التخصيص القدرة على الشراء مسبقاً بثمن وفي أجل محددين لجزء من رأسمال المقاولة، فيكون بالتالي من مصلحة المديرين أن يعملوا حتى ترتفع قيمة الأسهم بالبورصة عند الأجل المحدد، أي بالضبط ما يرجوه المساهم. كما يحتمل إكمال هذا الإجراء المحفز من خلال جهاز تأديبي قد يكون عبارة عن مجلس مراقبة يكلفه أصحاب الأسهم بالإشراف على تدبير أمور المقاولة.

(9) نفس المرجع.

لكن ما يبقى علينا معرفته الآن، هو إلى أي حد يكون من شأن ظهور هذه الصيغة الجديدة في القيادة أن تزعزع قواعد اشتغال النظام الرأسمالي. يخص الجانب الأول للمسألة النتائج المترتبة عن مبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم»، على اشتغال المنظمات. هناك طريقة بسيطة لطرح المسألة تكمن في التساؤل حول ما إذا كان ارتباط المديرين بضرورة صيانة القيمة البورصوية للمقاولة، مهما كلف الأمر، يضغط على اختياراتهم الصناعية وفي السياسة التنظيمية.

**3 ـ أين المنطق العقلي في كل هذا؟**

يبرز عالم الاجتماع الأمريكي فرانك دوبان (Frank Dobbin) في هذا المجال كيف أن القدرات المغالية في التخصص للمحللين الماليين الأمريكيين، قد تمكنت من إجبار المقاولات المقوّمة في البورصة على «الانكفاء إلى جوهر اختصاصها المهني»[10]. فقد كانت خبرة هؤلاء المحللين ترتبط عموماً بقطاع نشاط واحد (الإلكترونيك أو البناء والأشغال العامة على سبيل المثال)، وهم بذلك لم يكونوا في مستوى يسمح لهم بتنقيط صحيح للمقاولات المتنوعة. ولما كان هذا التنقيط يلعب دوراً حاسماً في جلب المستثمرين، فإن المقاولات في حاجة إلى أن يتفضل هؤلاء المحللون الاقتصاديون بتقييمها جيداً. وهنا يكمن أصل الحث الكبير على التحول إلى مقاولات تعتمد قطاعاً اقتصادياً واحداً.

تبين هذه القصة جيداً الجانب الاعتباطي الذي يمكن أن يحتويه تقويم الخيارات الاقتصادية من قبل الفاعلين الماليين. ويقود التحليل النظري لنظام اشتغال أسواق البورصة، كما جاء في التحليل الذي قام به الاقتصادي أندري أورليان[11]، إلى استنتاج مشابه. ولتبسيط الشرح في هذا الصدد، يمكننا استعادة التشبيه الشهير لجون مايناردكينز (John Maynard) [*] ؛ ففي إطار سياق

(10) Dobbin, Enron: Une Drôle d'éthique Financière

(11) André Orléan, Le Pouvoir de la finance (Paris: O. Jacob, 1999).

(*) جون مايناردكينز اقتصادي ورياضي بريطاني (ولد سنة 1883 وتوفي سنة 1946) ملهم تيار فكري اقتصادي ارتبط باسمه اشتهر بدفاعه عن تدخل الدولة بنشاط في الاقتصاد لضمان التشغيل التام، وقد اشتهر هذا الاقتصادي باستعارة «مسابقة الجمال» التي بيّن من خلالها اشتغال الأسواق المالية (المترجم).

غاية في الالتباس، لا توجد قاعدة عقلية منطقية لتقويم الأرباح المستقبلية لمقاولة من المقاولات، وبالتالي فإن لعبة البورصة أشبه ما تكون بمسابقة الجمال حيث يكون على المشاركين تحديد من بين النساء السبع سيعتبرها مشاركون آخرون الأجمل؛ فاللعبة لا تكمن إذاً في البحث عن أجملهن، بل في محاولة التنبؤ بما سيكون عليه اختيار لاعبين آخرين. على كل لاعب أن يحاول تحديد أي من النساء السبع سيركز عليها المشاركون الأضواء. واللعبة تتضمن هنا أيضاً جانباً كبيراً من الاعتباطية. وبحسب أ. أورليان، فالأمر نفسه يخص الأحكام التي يتقاسمها الفاعلون الماليون، إذ لا يهم كثيراً أن يكون «انكفاء المقاولة إلى جوهر اختصاصها المهني» مقياساً صائباً في تقويمها، مادام الفاعلون الآخرون يحْكمون عليها من خلاله معياراً.

**4 ـ انتصار الرأسمالية الأنكلوساكسونية؟**

يمكننا أن نفهم في ظل هذه الشروط أن واجب المديرين في حصد حكم إيجابي من قبل المجتمع المالي، هو عامل يضغط على اختياراتهم الصناعية وتلك المتعلقة بالسياسة التنظيمية («المؤسسة الاستثمارية الجيدة هي مؤسسة ممتدة على شكل شبكة») ويولد قرارات قد تخلو من أي منطق اقتصادي.

تستنتج مجلة معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، في أحد أعدادها الحديثة، أنه «خلال سنة 1990، صارت عمليات إعادة الهيكلة أقل إثارة للأنظار، (وإن كان لإغلاق مقاولات هنا وهناك دويّ كبير)، وأكثر انتشاراً وتنوعاً واستمرارية؛ فالنزوع اليوم هو نحو إعادة تنظيم للأنشطة باستمرار»[12]. هل يمكن نسبة هذا التطور إلى سلطان المالية على الاختيارات الصناعية؟ من دون ادعاء الإجابة عن سؤال كهذا، لنلاحظ أن المردودات المنتظرة من قبل المجتمع المالي تدفع باتجاه عقلنة دورية للأنشطة الإنتاجية. لكنه من جهة أخرى، فإن الطابع غير المستقر لمعايير التقويم الإيجابي تشجع عدم استقرار «محيط المؤسسة الاستثمارية». فحتى سنة 2001، كان الانخراط في قطاع «الاقتصاد الجديد» عنصراً ضرورياً، لكن الأمر لم يعد كذلك بتاتاً بعد ذلك بشهور.

(12) Marie Raveyre, Les Restructurations: Vers un état d'instabilité durable?, La Revue de l'IRES , no. 47 (2005).

هل يمكن إلى هذا الحد نسبة مجموع علل الرأسمالية المعاصرة إلى بروز نمط جديد في قيادة المقاولات يمنح امتيازات لأصحاب الأسهم؟ البعض ممن ذكرنا من المؤلفين يعتقدون ذلك. ومع ذلك فهذا يعني، كما يلاحظ ذلك أوليفيي بوبا أولغا [(Olivier Bouba-Olga)[13] ، أن هناك تركيزاً على بعد واحد داخل النظام الاقتصادي وهو «العلاقة المالية» على حساب جوانب أخرى سواء كانت العلاقات التنافسية أو العلاقة بالأجراء. والحال أن جزءاً مهماً من التغيرات التي يشهدها النظام الرأسمالي المعاصر، تلعب في الحد المشترك بين العاملين السابقين. فيمكننا مثلاً أن نزعم أن سبب عمليات إعادة الهيكلة الثابتة التي تخضع لها التنظيمات، يكمن بالقدر نفسه في تبني نموذج إنتاجي جديد يتأسس على المطابقة السريعة لحاجات الطلب[14] .

سؤال آخر: إلى أي حد صارت «رأسمالية الأموال» الشكل المهيمن في التنظيم الاقتصادي؟ يعتبر كتاب بيريلفاد [15] بمثابة صلاة الجنازة على رأسمالية رينان[16] (Le Capitalisme Rhénan) التي كانت النموذج الذي وضعه الباحث ميشيل ألبير مقابلاً للرأسمالية الأنكلوساكسونية في مؤلفه الشهير[17]؛ فمعنى صعود «رأسمالية الأموال» ليس إلا انتصار النموذج الثاني على الأول. ويفترض أن هذا التصور يعني شيئاً واحداً لا أقل ولا أكثر: أي نهاية النموذج الاقتصادي المبني على إجراءات «التنسيق خارج السوق» التي تمنح أفضلية للعلاقات على المدى الطويل بين البنوك والمقاولات وكذا لحماية أكبر لفرص العمل.

وفي تصور أغلييتا وربريو[18] ، تشكل «رأسمالية الأموال» قبل كل شيء تهديداً للرؤية « الشراكية » للمقاولة التي يفترض أنها تميز الاقتصاديات الأوروبية؛ فبينما يكرس مبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم» أولوية أحد الأطراف

---

(13) Olivier Bouba-Olga, Délocalisations: Les Actionnaires coupables?, Sciences humaines , no. 176 (novembre 2006).

(14) Pierre Veltz, Des lieux et des liens: Le Territoire français à l'heure de la mondialisation , l'aube poche essai (La Tour-d'Aigues: Ed. de l'Aube, 2002

(15) Peyrelevade, Le Capitalisme total.

(16) تعطي رأسمالية رينان، وفق المصطلح الذي يطرحه ميشيل ألبير، البنوك دوراً مهيمناً ومتفوقاً في تمويل المقاولات، ويفضل هذا الدور مردود الاستثمارات على المدى البعيد. وبذلك يفترض أن تبقى المؤسسات الاستثمارية وعمالها في حمى من مفاجآت السوق وتقلبات ظروفه

(17) Michel Albert, Capitalisme contre capitalisme, l'histoire immédiate (Paris: Seuil, 1991).

(18) Aglietta et Rebérioux, Dérives du capitalisme financier .

المدينة للمقاولة (المساهمون) على الأطراف الأخرى (الأجراء، الدائنون...)، تعتبر الرؤية «الشراكية» أن المقاولة الاستثمارية مدعوّة باعتبارها مؤسسة إلى تحقيق استقلالها الذاتي عن مالكيها لكي تأخذ بالحسبان مصالح كل الأطراف. لعل التدبير المشترك على الطريقة الألمانية، حيث تنتج القرارات الإستراتيجية بالنسبة إلى المقاولة عن مفاوضات بين الأجراء والإدارة هو التعبير المفضل لهذا التصور، في حين أن النموذج الفرنسي الذي يمنح امتيازات محدودة للجنة المقاولة يعتبر نظاماً هجيناً.

هل يجب، مع ذلك، اعتبار هيمنة «رأسمالية الأموال» أمراً واقعاً؟ إن أطروحة توجّه الاقتصاديات نحو الالتقاء في نموذج رأسمالي واحد تصطدم في حقيقة الأمر بإصرار تنوّع صيغ التنظيم على الاستمرار. لكن المؤكد كذلك هو أن هناك مشروعاً لتغيير الأنظمة الرأسمالية الأوروبية قيد الإنجاز وهو يمر عبر تنسيق القواعد المحاسبية الدولية وقانون الأسواق المالية في اتجاه مؤيد لمبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم».

لماذا يتقاضى الرؤساء والمدراء العامّون كل ذلك المبلغ من الأجور؟ وهل عزز مبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم» سلطاتهم ومداخيلهم بالخصوص؟

بلغ متوسط أجور الرؤساء المدراء العامون للكاك 40 (Cac 40) [19] خلال سنة 2004، 2.4 مليون يورو سنوياً، ولا يتضمن هذا الرقم حصص الشراء بالصفة (Stock-Options) وبدرجة أقل «المظلات الذهبية» (تعويضات الإعفاء) أو المعاشات التكميلية المدهشة التي يتفاوض بشأنها أكثر هؤلاء المسيرون السامون قبل استلام مهامهم تحسباً ليوم الإعفاء؛ فكيف يمكن تفسير هذه المداخيل الفاحشة؟ تبدو هذه التعويضات لأول وهلة متوافقة مع تعليمات مايكل جنسين وويليام ميكلينغ[20]؛ فالطريقة الوحيدة بالنسبة إلى هذين المبشّرين بمبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم» لتدارك غياب التوازن في المعلومات القائم بين أصحاب رأس المال والقيمين على التسيير (حيث إن هؤلاء الذين يوجدون على اتصال مباشر يملكون معلومات لا يمكن للأولين بلوغها أبداً) تكمن في إقامة هيكلة للتحفيز تكون مناسبة. ويعني ذلك بالواضح

(19) مؤشر بورصة متعلق بأربعين من بين مئة شركة الأكثر رسملة في السوق المالي لباريس.

(20) Michael C. Jensen et William H. Meckling, Theory of the Firm: Managerial Behavior , Agency Costs and Ownership Structure, Journal of Financial Economics , vol. 3, no. 4 (1976).

قياس أجور المسيرين على مداخيل أو ثروة أصحاب الأسهم وذلك من خلال علاوات وتعويضات وحصص شراء بالصفة . (Stock-Options) لكن الاقتصادي روبير بوايي [21] يتساءل كيف يمكن تفسير أنه منذ عام 2001 واصلت أجور الرؤساء المدراء العامون ارتفاعها، بينما ظلت سوق البورصة راكدة؟ أليس في هذا التناقض علامة على أن دخول الرؤساء المدراء العامون ليست مقرونة في الواقع بإنجازات المقاولات التي يسيّرونها؟

**5 ـ المسيّرون في موقع القوة**

لقد تفاجأ مايكل جنسين بنفسه منذ عام1990، حينما سجل أن العلاوات التي يتقاضاها مديرو الشركات قليلة التأثر بثروة المساهمين. لكن هل يكون الارتفاع المفاجئ في دخول المديرين، حتى حين يضمحلّ سعر المقاولة في الأسواق المالية، نتيجة لتدبيرهم الجيد؟ أم أنها بالأحرى تترجم حالة التكيف البيئي للفاعلين البورصويين الذين سرعان ما يركزون على هذا السند أو ذاك لأسباب مستقلة تماماً عن الإنجازات الفعلية للمقاولة (كما هو الحال مثلاً إبان «فقاعة تجارة الإنترنت»)؟

يسجل ر. بوايي أن المسيرين قد استغلوا الإيمان بمبدأ «القيمة لأصحاب الأسهم» للحفاظ على سلطانهم أكثر مما حولوه لفائدة ملاك رأس المال؛ ففي الحقيقة، مهما كانت رغبات المساهمين في المراقبة والسيطرة، فإن المسيرين يوجدون دائماً في موضع القوة بالنسبة إليهم؛ فهم من يمسكون بزمام المقاولة ووحدهم يطلعون حقيقة على ميزاتها ونقائصها، كما إنهم يمتلكون الوسائل لتصفية المعلومات، بل حتى المناورة بمؤشرات الإنجازات.

ومن ناحية أخرى، فالروابط المتبادلة الموجودة بين الرؤساء المدراء العامين والمتصرفين في لجنة للمراقبة، وهم يكونون في أغلب الأوقات من طبقة المسيرين، تفرض ذاتها بامتياز عند تحديد أجورهم. وبذلك يفترض أن الرؤساء المدراء العامين هم في نهاية المطاف كلاعب جودو بارع، إذ يستعملون متطلبات المساهمين وآلياتهم في التحفيز من أجل تحسين مواقعهم الشخصية..

(21) Boyer, From Shareholder Value to CEO Power: The Paradox of the 1990s

## ثانياً: التصدعات الثقافية للنظام الرأسمالي الجديد [22]

كيف يمكن الأجراء أن يحافظوا على الإحساس بالاستمرارية ضمن اقتصاد يعرف إعادة هيكلة ثابتة لم يعد فيها مجال للتجربة المهنية؟ هل يمكن للمقاولات أن تصمد مع تثبيطها لهمة الأمانة والاستقامة عند الأجراء؟

س: إنكم تقدمون تعريفاً واسعاً للثقافة، أي باعتبارها «القيم والممارسات التي تضبط الناس»، لكن القيم والممارسات التي تربطونها بالنظام الرأسمالي الجديد تفصل الأفراد وتعزلهم وتفسد المعالم التي من شأنها أن تمنح الناس إحساساً بالاستمرارية في حياتهم...

ج: يكمن المشكل الثقافي للنظام الرأسمالي المعاصر بالضبط في هذه المسألة، فهذا النظام يعاني عجزاً في الثقافة بالمعنى المذكور. هناك سمتان اثنتان تستثيران انتباهي بالخصوص: أولاهما التشكيك بكل ميل للتملك والامتلاك؛ فلكي تحيا بطريقة لينة، يمكنك أن تكون متطلعاً وطموحاً لكنه لا يمكنك أن تكون متملكاً. إنك عندما ترغب بشيء فإنه يفقد كل قيمته في نظرك عند الحصول عليه. أما السمة الثانية فتتعلق بتجربة العمل: يجد الأفراد صعوبة قصوى في بناء قصة كاملة وفي تشييد إحساس بالاستمرارية في ظل محيط لا يفتأ يتحرك.

س: إنكم تؤكدون على تطور مفهوم القدرة (Le Talent) ؛ فهذه القدرة التي طالما تم ربطها بالأهلية والاستحقاق، وهي بالتالي تبنى عبر الزمن ومن خلال المجهود، هي قد تحيل اليوم فقط على الطاقة الذاتية، أي الاستطاعة على التأقلم مع الظروف الجديدة. ألا تبالغون في الأمر اعتباراً للأهمية التي يحظى بها العمل المؤهل داخل الاقتصاديات المتقدمة وفي وقت تنعت فيه بـ «اقتصاديات المعرفة»؟

ج: إن ما أريد أن أبيّنه هو تعريف جديد للكفاية (Compétence) ؛ ففي

---

(22) Entretien avec Richard Sennett: Les Failles culturelles du nouveau capitalisme, Propos recueillis par Xavier de la Vega, Sciences humaines , no. 176 (novembre 2006).

يعمل ريتشارد صينيت، الأمريكي الأصل، أستاذاً لعلم الاجتماع بالمدرسة اللندنية لعلم الاجتماع (London School of Sociology) . إضافة إلى العديد من الكتب حول المدينة (من بينها كتاب الجسد والحجر La Chair et la pierre )، قام بنشر ثلاثية حول الرأسمالية المعاصرة بدأها بكتاب العمل الخالي من الجودة (2001)، فكتاب ا حترام (2003)، ليختمها بمؤلف ثقافة النظام الرأسمالي الجديد (2006).

بداية القرن العشرين كانت الكفاية تشير إلى مهارة (Techne) ، أي ذلك المسار الذي تمرّ عبره الكفاية لتصير امتلاكاً في حد ذاته، ثم تتطور بشكل يجعل الشخص أكفأ فأكفأ في إنجاز مهمة من المهام؛ وبالتالي يمكننا ضمن التصور التوريني (*) للمجتمع ما بعد الصناعي، أن نتحدث عن عمق الكفاية؛ فقد دخل هذا المفهوم في تناقض مع التغيرات في النظام الاقتصادي، إذ إنه في المجرى الجديد للنظام الرأسمالي، بقدر ما يكبر تعلق المرء بكفايته، تكون أعمق، وبقدر ذلك تكون قدرته أقل على اكتساب كفايات جديدة. لقد تمكنت من ملاحظة أمر من خلال المقابلات التي أجريتها ـ والأمر إذاً ليس من قبيل الظن ـ وهو أن الناس باتوا يقبلون بسهولة أكبر فأكبر أن يكونوا أصحاب معرفة سطحية تسمح لهم بالتأقلم. ويأخذ الأمر هنا صيغة الحل الجزئي للمشكل؛ فالكفاية هي أن تكون قادراً على التحرك بشكل يجعل النظام يستمر في الدوران، على الأقل في اللحظة الراهنة.

فالأجراء الذين يتصورون أنفسهم أصحاب حرفة ويعتقدون أنهم يملكون معرفة متعمقة، ينحون بأنفسهم نحو مكابدة معاناة التمييز داخل المقاولات اللينة. إن ما تمكنت من ملاحظته خلال تحقيقاتي في مجال الإعلاميات قد أذهلني: فالأجراء الذين يمتلكون تأهيلاً عالياً وخبرة طويلة يعتبرون عوائق ـ إنتاجية. وقد أسرّ لي أحد أجراء شركة ميكروسوفت، أن الأمر لا يتعلق بالمضي بعيداً في تحسين برنامج معلوماتي، ذلك أن السوق يتطور بسرعة مفرطة..

لا يمكن اعتبار كل هذا بالضرورة أمراً سيئاً؛ فالأجراء قد تعلموا من ذلك أموراً كثيرة مختلفة وبدأ التغيير يثير حافزهم. لكني استنتجت أن هذا الشكل من المعرفة يصير موضع عدم رضا كبير عندما يبلغ الأجراء سن الأربعين؛ فإن إحدى الزوايا الميتة في ثقافة النظام الرأسمالي الجديد تتعلق بدورة الحياة: فهذه الثقافة توافق الشباب غير المتزوج والذي ليس له أولاد، والذي لا يزال في طور التجريب. والحال أن كل هؤلاء الأجراء مضطرون لأن يصيروا راشدين وأصحاب واجبات على المدى البعيد، ينجبون أبناء ويعقدون قروضاً للسكنى على المدى البعيد؛ ففي هذه المرحلة من الحياة يكون على مثال المباشرة السطحية أن يترك مكانه لارتباط أعمق مع العالم.

---

(*) نسبة إلى عالم الاجتماع الفرنسي آلان تورين (Alain Touraine) الذي اشتغل كثيراً على المجتمع ما بعد الصناعي (المترجم).

إن النموذج المقترح في قطاعات الذروة في الاقتصاد،صناعات التكنولوجيا الرفيعة - High) (Tech، والمالية الرفيعة، يقتضي من الناس أن يطلبوا دائماً معارف وكفايات جديدة. وهذا الأمر لا يصمد من ناحية البعدين النفسي والاجتماعي؛ فحين يبلغ المرء مرحلة ما من العمر، تكون ضرورة استئناف كل شيء من الصفر أمراً غير مقبول وغير ممكن التحقق، وخصوصاً أن المقاولات اللينة لا تبدي في غالب الأحيان اهتماماً كبيراً لتطوير كفايات جديدة بين أجرائها، إذ يبدو لها أن توظيف شاب يمتلك المهارات المطلوبة أمر مربح لها أكثر من أن تعيد تكوين أجير أكبر سناً.

س: إنكم تقرّون أن هذا المنطق الذي تتحدثون عنه، أي فكرة أن على الأجراء أن يطلبوا التكوين باستمرار لكي يتأقلموا مع الضرورات التكنولوجية لصناعاتهم، هو منطق لا يتعلق في الواقع إلا بالبعض من قطاعات النشاط. ولكنكم تعتبرونه مع ذلك منطقاً مهيمناً؛ فكيف يعمل إذاً في باقي القطاعات الاقتصادية؟

ج: إن هذا المنطق يصبو إلى أن يشتغل كنموذج معياري. تصطدم المجتمعات المعاصرة بواقع تكنولوجي لا يمكن تجنّبه: فنحن لسنا بحاجة إلى أن يكون الجميع في العمل لكي نقوم بتشغيل اقتصاد منتج مكتمل؛ فالعاطلون والمستخدمون الثانويون يحاذون كل يوم شبح اللاجدوى؛ فالفكرة التي مفادها أن التكوين المستمر للأجراء يمكن أن يكون حلاً لمشكل اللاجدوى تبدو لي وهماً غاية في الفظاعة؛ إذ لا يمكن أن يكون لك مجتمع كامل مكون من مبرمجين إعلاميين.

ومع ذلك، فاعتبار أن البشر هم دائماً بصدد تحديث ذواتهم وتجديدها، تعتبر نظرة تعبّئُ الناس؛ فهذه الفكرة عن الذات التي لا تفتأ تلد وتخلق ذاتها بذاتها بدل أن تسكن مصيراً حُدّد مسبقاً، هي تصوُّر غاية في الحداثة. إنها فكرة تتجاوز بكثير ميدان الاقتصاد، وتسود في مجال الفن الحديث وفي جزء كبير من الإنتاج الاقتصادي؛ فأن تسكن مكاناً ليس من إبداعك هو أمر لم يعد يجرى به العمل في نظرنا.

س: كتبتم بأن أحد أهم التحديات التي تواجه عمّال اليوم هو بناء قصة في سياق يشهد تجدداً مستمراً لبنائه. تعتبر القصة بالنسبة إلى الأفراد في نظركم طريقة لإعادة امتلاك وجودهم وطريقة للتحرك؟

ج: إن القصة تمنح المرء إمكانية إعطاء تفسير للأمور، وإمكانية رواية

حكاية منسجمة بخصوص ما عاشه؛ وتكمن هنا وسيلة لاستثارة الحركة والفعل. يكون بإمكان الأجير أن يقول «كنت حاضراً» بدلاً من «هذا حصل معي»؛ فالمسألة المشكلة هي أيضاً استحالة بناء تجربة متراكمة؛ فالشخص الذي يبلغ الأربعين أو الخمسين من عمره، يحتاج لأن لا يكون الحكم الذي يُعتمد بشأنه مرتبطاً حصراً بمسار قرار آني، بل أن يأخذ بالحسبان تجربته الماضية. والحال أنه حين يعيش المرء في زمن يبدو سلسلة من المواقف المتشابهة من دون رابط بينها، وحين يبدد السياق الاقتصادي باستمرار التجربة الماضية، تكاد أهمية الحكم لا تذكر.

س: تتحدثون عن تآكل المؤسسات، فهل يخضع هذا التآكل لحاجات الرأسمالية المرنة؟

ج: تواجه كل الشركات المشاكل المؤسسية المتمثلة في الثقة والأمانة والتضامن؛ فالأشياء التي وصفتها بخصوص العمال تجد لها تعبيراً على مستوى المؤسسات؛ فعند بروز الرأسمالية المرنة، وبالخصوص عندما كانت المقاولات تبحر على فقاعة الإنترنت (Bulle Internet) [*] خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، ساد الاعتقاد بأن الأمانة غدت قيمة متجاوزة، وأن الثقة ليست ضرورية للسير الجيد للمؤسسات. وحين بدأت الدورة الاقتصادية تنقلب، كما هو الحال دائماً، استنتج العديد من المسيرين الذين تمكنت من استجوابهم، أن القيم التي استهانوا بها خلال فترة النماء كانت ضرورية لهم من أجل الصمود والاستمرار؛ فقد انتبهوا إلى أنهم يحتاجون إلى أمانة أجرائهم. لقد أرادت هذه المؤسسات الاستثمارية استبدال الروابط البعيدة المدى سواء مع العمال أو مع المموّنين، بمعاملات مع عمال مستقلين أو مؤسسات استثمارية عبر الإنترنت؛ فحين كانت المؤسسات الاستثمارية تسقط في ضائقة لم يكن بإمكانها الاعتماد لا على هؤلاء ولا على هؤلاء؛ فحين يكون هناك أداء يجب دفعه في مدة ثلاثين يوماً وحدث فجأة أن كانت هناك حاجة لتأجيل الأداء إلى مدة ستين يوماً،فإن المموّنين لم يكونوا مهيأين لاتباعهم في هذا الأمر. كل هذا لنقول إن المرونة تكون عملية وظيفية عندما يشتغل الاقتصاد على نمط هجومي، بينما تشكل خللاً وظيفياً حينما يشتغل على النمط الدفاعي.

---

(*) فقاعة الانترنت (Dot-com Bubble) هي فقاعة مضاربة بورصة عرفها العالم بين سنة 1990. وعام 2000 ارتفعت فيها أصول القطاعات المرتبطة بالإنترنت أي المعلومات والاتصالات (المترجم).

لننتقل بالأمر إلى الخدمة العمومية: فقد تم السعي في الولايات المتحدة وإنكلترا، إلى تطبيق طرق التدبير المعتمدة في التكنولوجيا الرفيعة داخل المستشفيات العامة؛ فماذا حصل؟ لقد اختفى التعلق الذي كان يشعر به المعالجون نحو الخدمة العمومية ـ التي كانت الأجور فيها أدنى من القطاع الخاص ـ فغادروا مؤسساتهم. وجدت هذه الأخيرة نفسها مضطرة لاستجلاب معالجين من الخارج، كما هو الحال اليوم في بريطانيا؛ فحينما يتم الحديث عن جعل القطاع العام أكثر مرونة، فإن ما أفهمه من ذلك هو إستراتيجية عدوان. وهي ليست بالتأكيد إستراتيجية قابلة للحياة بالنسبة إلى المنظمات العمومية والخاصة، ففي نهاية الأمر، يكمن هنا الانحراف الاجتماعي لهذا النظام؛ وإن أبطال التحرير الاقتصادي يميلون إلى غضّ البصر عن رؤية أنه نظام غير قابل للحياة. وهو ليس أمراً جديداً؛ فقد قامت الرأسمالية الاجتماعية للقرن التاسع عشر على المقدمة المنطقية التالية: لكي تبني نظاماً صناعياً، فإنك تحتاج إلى عمال يلتزمون بعملهم، وإذا لم تحصل على هذا الالتزام فإنك لن تحصل على النمو في المدى البعيد. لقد كان المجتمع الصناعي من دون شك مرعباً من خلال الأغلال القاهرة التي يفرضها على الأفراد، لكنه كان على الأقل نظاماً ذكياً.

## ثالثاً: تخلخل النموذج الأوروبي [23]

إن النماذج الرأسمالية متعددة، فبالرغم من الارتقاء القوي للأسواق المالية، فإنه قد يكون من الخطأ الاعتقاد باتجاه الأشكال الرأسمالية نحو الالتقاء الحتمي في النموذج الأنكلوساكسوني.

توجد على الأقل طريقتان للتساؤل بشأن حركية النظام الرأسمالي. وأما الطريقة الأولى ، فهي اعتبار أن هذا النظام يتعرض لتحولات تدوم مدة طويلة تتوالى خلالها أشكال تاريخية خاصة. فبحسب «مدرسة الضبط (L'Ecole de la régulation) ،

---

(23) Bruno Amable, Le Modèle européen ébranlé, Sciences humaines , no. 176 (novembre 2006).

يعمل برونو أمابل (Bruno Amable) أستاذاً للاقتصاد في جامعة باريس (I) وهو باحث في مركز الدراسات الاجتماعية ـ ماتيس. له العديد من المقالات في الاقتصاديات المؤسسية الكبرى، كما صدر له حديثاً كتاب الرأسماليات الخمس: تنوع الأنساق الاقتصادية والاجتماعية داخل العولمة . انظر:

Bruno Amable, Les Cinq capitalismes: Diversité des systèmes économiques et sociaux dans la mondialisation , économie humaine (Paris: Seuil, 2005).

يفترض أن يكون النظام الرأسمالي التنافسي للقرن التاسع العشر قد تبعته الرأسمالية الفوردية (خلال السنوات الاقتصادية الثلاثين المجيدة 1945 ـ 1975)، فـ «رأسمالية الأموال»[24] من جهة هذا المنظور، تفرض نمط الضبط [25] السائد، وهو بالمناسبة نظام الرأسمالية المالية، يفرض نفسه على كل الاقتصاديات المتطورة. أما ما تبقّى من الخصوصيات الوطنية فلن تعدو أن تكون ثانوية.

أما الرأي الثاني ، فيركز، بالأحرى، على الفروق بين الأنظمة الرأسمالية، ويعتبر أن الاختلافات بين الأمم أو بين مجموعات الدول ليست إلا خصوصيات ثانوية: بل إنها تعبّر بالعكس عن توازنات اجتماعية وسياسية خاصة تتم ترجمتها من خلال توافقات مؤسسية متباينة[26]؛ فالمستوى العالي للحماية الاجتماعية وحماية للشغل الذي يميز على العموم اقتصاديات أوروبا القارية يشكل مثالاً على توافق كهذا، شأنه في ذلك شأن سوق التشغيل المرنة بالنسبة إلى الاقتصادات الأنكلوساكسونية. وفي هذه الحالة، ستكون ردود فعل أصناف الأنظمة الرأسمالية مختلفة تجاه نزعات مشتركة كالأَمْيَلة (Financiarisation)[27] .

هناك سؤال يطرح نفسه إذاً: ما هو تأثير السياق العالمي للأميلة على تنوّع الأنساق الرأسمالية؟ ألا تقتضي «سلطة المالية»، إذا أردنا اقتباس عنوان كتاب أندري أورليان[28]، أن على باقي مؤسسات الاقتصاد كحقوق الأجراء، أو حتى أنماط تدبير المقاولات، أن تتأقلم تبعاً لها؟ ألا تقتضي أميلة النظام الرأسمالي الاتجاه إلى الالتقاء في نموذج فريد يكمن في رأسمالية ليبرالية جديدة يفترض أن تكون مؤسساتها الرئيسة هي مؤسسات الأسواق المالية؟

---

(24) Aglietta et Rebérioux, Dérives du capitalisme financier .

(25) بحسب مقاربة مدرسة الضبط، فإن قوانين اشتغال النظام الرأسمالي لا تتشكل مرة واحدة... فنمط الضبط يشير إلى مجموع الأشكال المؤسسية التي تؤطر في زمن معين علاقة رأس المال بالعمل، والمنافسة والنظام النقدي والمالي. وتحدد هذه المؤسسات خصائص الحركية الاقتصادية خلال فترة تاريخية معينة.

(26) Amable, Ibid.

(27) اعتمدنا في ترجمة مصطلح (Financiarisation) على المقابل الذي اختاره الاقتصادي المصري د. سمير أمين وهو الأميلة، ومعناه تغلب البعد المالي على الأبعاد الإنتاجية في القرار الاقتصادي. (المحرر: ربما كانت الكلمة الأنسب هي «المالوية» لتجنب الخلط مع المشتق من مال.. يميل.. إلخ).

(28) Orléan, Le Pouvoir de la finance.

تهدد حركة التحرير المالي بالنتيجة انسجام النموذج الرأسمالي لأوروبا القارية. ويمكننا بالفعل أن نبين أن كل نموذج رأسمالي يقوم على التكامل بين مختلف الأشكال المؤسسية؛ ففي النموذج الليبرالي الجديد، الذي يوازي إلى حد ما نموذج الاقتصاديات الأنكلوساكسونية، تجعل المنافسة المؤسسات الاستثمارية أكثر تأثراً بالصدمات الاقتصادية. وفي هذه الشروط، تقوم القدرة التنافسية للمقاولة جزئياً على مرونة التشغيل التي تسمح باعتماد ردود فعل سريعة في مواجهة ظروف السوق المتغيرة. وتمنح الأسواق المالية من جهتها تمويلاً أكثر «سيولة» من التمويل البنكي وتسمح للمؤسسات الاستثمارية بالتأقلم مع محيط تنافسي متغير. وبالتالي فالانسجام داخل النموذج الليبرالي الجديد يكون نتيجة تكاملات بين مختلف هذه الأشكال المؤسسية.

لكنه في المقابل تؤدي متانة العلاقات بين المصارف والمؤسسات الاستثمارية دوراً جوهرياً في استقرار النموذج الرأسمالي لأوروبا القارية؛ فعندما يتهيأ للمؤسسات الاستثمارية تمويل «صبور»، فإنها لا تبقى عرضة لنزوات الأسواق المالية ولا تعيش في قلق من أسعار البورصة ومن تهديد عمليات العروض العمومية بالشراء (OPA)[*] ، وبالتالي يكون بإمكانها إقامة مشاريع صناعية بعيدة المدى، فيسمح هذا المدى البعيد في المقابل بإقامة توافقات تدبير ثابتة بين هذه المؤسسات والأجراء، ويحصن بالخصوص نوعاً ما من تأثر الشغل بتقلبات الظروف المفاجئة؛ فهذه التدابير تجد صعوبة في الانسجام مع الأفق الزمني لمالية السوق؛ إذ يتركز كامل اهتمام المستثمرين من الأفراد أو المؤسسات على استغلال في المدى القريب للفروق في تقديرات القيم التي تتشكل داخل السوق والمتعلقة بإعادة شراء السندات أو إصدارها. وينتقل هذا الزمن «المؤمن بالمدى القصير» إلى المؤسسات الاستثمارية نفسها، فوصول تمويل أكثر تبخراً، التمويل الباحث عن سيولة أكبر، يفترض أن يضايق إقامة خطط على المدى البعيد وأن يقود هذه المؤسسات إلى أن تراجع هيكلتها بهدف الاستجابة لحاجات السوق الملحة للسيولة. كما ستحول عمليات إعادة التوجيه هذه دون تمكن المؤسسات

(*) عملية تقدم من خلالها مقاولة للمساهمين في شركة مثمنة في البورصة عرضاً علنياً لشراء جزء من أسهمهم أو الأسهم كلها (المترجم).

الاستثمارية من ضمان شغل ثابت لعمالها، ومن ثم تتخلخل التوافقات بين المؤسسات والأجراء ما ينتج عنه تغير في السلوك الفردي والجماعي للأجراء، إذ إنه يفترض أن يكفّ العامل عن الإحساس بارتباطه بالمؤسسة الاستثمارية التي تشغله، ما يدفعه إلى تغيير إستراتيجيته الفردية في مردودية الشغل، وذلك يضر بسلوكه المتعاون تجاهها.

**1 ـ انقلاب حقيقي في التحالف**

عرفت أوروبا تغيرات مهمة وبالخصوص في فرنسا. لقد كانت ألمانيا حتى عهد قريب، أقل انخراطاً في أميلة الاقتصاد، وكانت تحافظ على علاقات وثيقة بين المصارف والصناعة بالرغم من مسيرة الأميلة، بفضل مؤسسات تكميلية ربما. وعلى سبيل المثال، ينص القانون حول الشركات أن لمجلس الإدارة واجبات ليس تجاه المساهمين (Shareholders) فحسب، ولكن أيضاً تجاه كل الأطراف المشاركة (Stakeholders) ، من أجراء ودائنين. إضافة إلى ذلك، يبقى هذا البلد معادياً للتقاعد من خلال الرسملة (Capitalisation) ، الأمر الذي لا يشجع المستثمرين المؤسساتيين. والحال أنهم يشكلون أهم الفاعلين في أميلة النظام الرأسمالي؛ وهذا ما يفسر جزئياً لماذا كانت الرسملة البورصوية المتعلقة بالدخل الداخلي الخام في ألمانيا بداية الألفية الجديدة، أقل بمرتين تقريباً مما كانت عليه في فرنسا.

لكن المؤكد مع ذلك هو أنه إذا ما استمر تفشّي مالية السوق داخل اقتصاديات أوروبا القارية، فإن المؤسسات الأكثر أساساً لنموذجها الرأسمالي ستكون مهددة بالخطر. إن تعميم إدارة الشركات على الطريقة الأنكلوساكسونية، يقتضي أن يقود مسؤولي المقاولات إلى التصرف بطريقة توافق أكثر مصالح حملة الأسهم وأرباب رأس المال، والانشغال أقل بمصالح باقي الأطراف المشاركة؛ كما إن مبدأ التسيير بالشراكة للمؤسسات الاستثمارية الكبرى الذي يتضمنه قانون التدبير المشترك الألماني، سيصير هشاً. وبصفة أكثر عمومية، تسمح الأميلة بانقلاب حقيقي في التحالف ضمن لعبة ذات لاعبين ثلاثة. كان النظام الرأسمالي الأوروبي على صعيد المقاولات يرتكز على تحالف بين المسيّرين والأجراء في مواجهة حمَلة الأسهم، أما الأميلة فإنها تبرز توافقاً يخدم المساهمين والمسيّرين على حساب العمال الأجراء. ويعتبر هذا التوافق قابلاً للصمود سياسياً خصوصاً أن القاعدة الاجتماعية لحركة الأسهم قاعدة

عريضة: هناك عدد كبير من الناس يجدون حساباتهم داخل نظام حماية اجتماعية من خلال الرسملة يرتكز بدوره على مالية السوق.

لكنه مع ذلك يجب عدم الاستنتاج من ذلك أن نماذج النظام الرأسمالي تتطور بطريقة آلية تحت تأثير التغيرات التي يشهدها النظام المالي. إن النموذج الرأسمالي هو مجموعة من الأشكال المؤسساتية المتكاملة التي ترتكز على توافقات اجتماعية وسياسية نوعية، وإن التغيرات المؤسساتية، أو بالأحرى التغيرات في النموذج، تقتضي بالتالي تشكيكاً بالتوافقات. ويمر ذلك بالضرورة من خلال إعادة فتح الخلافات الاجتماعية، وهي الخلافات ذاتها التي يكون قد سبق تهدئتها من خلال صيغة مؤسساتية خصوصية[29]. تعتبر أنظمة الحماية الاجتماعية بهذا الشكل تغييراً لوجه الصراع الطبقي المتأهب للاستئناف عندما تصير الاتفاقات السابقة موضوعاً للسؤال؛ وإذا كان التحرير المالي الذي انطلق خلال الثمانينيات من القرن الماضي، لم يصطدم بمعارضة سياسية أو اجتماعية كبيرة بالرغم من ثقل التغييرات التي كانت تتضمنها، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى أنظمة حماية الشغل والضمان الاجتماعي؛ فمحاولات «إصلاح» هذه القطاعات قد أدت إلى معارضات تترجم صراع المصالح بين الفاعلين المؤيدين لنموذج رأسمالي ليبرالي جديد وبين المعترضين عليه.

**2 ـ نحو انشقاقات اجتماعية ـ سياسية جديدة؟**

إذا كان القطاع المالي في بلدان مثل فرنسا وألمانيا، قد شهد تغيرات مؤسسية مهمة، فإن سوق الشغل والحماية الاجتماعية قد يحملان تحولات طفيفة. حدثت الإصلاحات الفرنسية خلال الثمانينيات من القرن الماضي: إصدار قانون مصرفي لسنة 1984 يضع حداً لنظام نسب الفائدة المميزة؛ خلق سوق الصفقات الجزائية سنة 1986؛ تخصيص أغلب المصارف في السنة نفسها. عرف العقد الموالي تحولات مهمة في ألمانيا: إعادة تنظيم البورصة وتحويلها إلى شركة مجهولة؛ إصدار سلسلة من القوانين تستهدف إنعاش الأسواق المالية؛ قانون الإصلاح الضريبي لتموز/يوليو 2000، يلغي الضريبة على فائض القيمة الناتج عن تصفية المشاركات المتقاطعة. كل ذلك أعطى وضعاً هجيناً تتعايش داخله بصعوبة عناصر من النموذج الليبرالي الجديد مع أشكال مؤسساتية تميز

(29) انظر في هذا الصدد:

Bruno Amable et Stefano Palombarini, L'Economie politique n'est pas une science morale , cours et travaux (Paris: Raisons d'agir Éd., 2005).

عن نموذج أوروبا القارية؛ فقد تضرر الانسجام الداخلي لهذا النموذج من جراء ذلك، وهو على أقل تقدير جزئياً أصل الصعوبات الاقتصادية التي تعرفها هذه البلدان منذ بداية سنوات التسعينيات من القرن الماضي. ويضاف إلى هذه المشاكل الاقتصادية، عناصر أزمة سياسية واجتماعية؛ فالجماعات الاجتماعية ـ السياسية الموجودة تشقى في البحث عن تحالف مستقر حول مجموعة متكاملة من المؤسسات قادرة على إيجاد نموذج رأسمالي متناسق.

إن الانتقال إلى نموذج رأسمالي من صنف الليبرالية الجديدة، سيقتضي مثلاً بروز توافق اجتماعي ـ سياسي حول سمات مؤسساتية مختلفة بعمق عن تلك التي تميز رأسمالية أوروبا القارية؛ وسيتطلب هذا الأمر حتى إعادة تشكيل للمجموعة الاجتماعية ـ السياسية المهيمنة والتي يفترض أن يصاحبها اختفاء للانقسامات القديمة وظهور مقابلات جديدة. هنالك مجموعات اجتماعية معادية (وأخرى مؤيدة) لرفع التقنين عن الأسواق، سواء داخل أوساط القاعدة الاجتماعية لليمين كما لليسار. إن جوهر التجربة الاجتماعية ـ الليبرالية يكمن في محاولة تفجير الانقسامات القديمة بين يمين ويسار بحثاً عن إيجاد قاعدة اجتماعية مؤيدة للنموذج الرأسمالي لليبرالية الجديدة. لكنه بالرغم من أن الدول المذكورة قد انخرطت في مسارات كهذه، كما تبين ذلك الفاتورة النقابية الفرنسية المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد، فإن الأمر يبدو جلياً أنها لم تمكن) وحتى الآن!) من بروز توازن اجتماعي ـ سياسي مؤيد للنموذج الليبرالي الجديد.

هل تمثل «المرونة ـ الضمان (Flexicurité) «مرحلة تقدم نحو النموذج الليبرالي الجديد؟

يعتبر التغيير المؤسسي المعتمد حالياً في أوروبا، إذاً، نتيجة لخلاف لم يحلّ حول النموذج الرأسمالي المنشود؛ ويمثل النقاش الدائر حالياً حول «المرونة ـ الضمان»، التي يتصورها البعض على أنها حل توفيقي جيد بين متطلبات رأسمالية الأموال والحاجة إلى الحماية الاجتماعية، مثالاً جيداً على هذا الخلاف؛ فبحسب تصور مؤسَّس وراسخ، تعتبر الرأسمالية الأميلة هي كذلك رأسمالية الابتكارات والانقلابات المستمرة[30]. هنالك متطلبات مرونة

(30) تقرير اللجنة الأوروبية ([د. م.]: مكتب المنشورات الرسمية للمجموعات الأوروبية، 2003).

جديدة ستفرض ذاتها على المؤسسات التي تنشد الإبقاء على قدراتها التنافسية، وذلك بشكل يجعل من أي حماية للشغل مبالغ في «صرامتها» حائلاً دون استمرارها داخل ساحة المنافسة العالمية. ومن جهة ثانية، سيزيد التخلي عن حماية الشغل من إحساس الأجراء بعدم الأمان ويجعل وضعهم الاجتماعي رهناً بالظروف. وفي محاولة للتوفيق بين متطلبات المرونة والضمان الاجتماعي للعمال، قامت بعض الدول، مثل الدانمرك التي يستشهد بها في غالب الأحيان، بالجمع بين حماية ضعيفة للشغل، وحماية اجتماعية قوية بغاية المحافظة على الوضع الاجتماعي للعامل حتى عندما يفقد عمله.

إنه لأمر مُغرٍ أن يُنظر إلى هذا الدمج على أنه «حل» للخلاف بين الرأسمالية الليبرالية الجديدة والنموذج الأوروبي، بشكل يسمح بالتمتع بمزايا النمط الأول مع تجنّب سيئاته. لنلاحظ مع ذلك أن هذا الحل يقوم على مسلمة تعتبر أن حماية الشغل تضر بالشغل، والحال أن الدراسات الواقعية أبعد من أن تصدّق هذه المقدمة المنطقية؛ فهناك أبحاث حديثة بينت أن درجة حماية الشغل ليس ذات تأثير على مستوى نسب البطالة[31]. ويمكننا التشكيك بالمتانة الاقتصادية والاجتماعية لهذا النوع من التوفيق طالما يمكنه أن يتحول بسهولة إلى مرونة التشغيل بكل بساطة؛ فبسبب المستوى المرتفع للتعويضات الممنوحة للعاطلين الذي تقتضيه «المرونة ـ الضمان»، فإنها تبقى قابلة للاستمرار فقط إذا كان عدد العاطلين ضئيلاً. وإذا ما رسا الاقتصاد، لسبب أو لآخر، على بطالة مكثفة بصفة مستديمة، فإن النظام يصير عرضة لأن يكون غير محتمل سواء على المستويين الاقتصادي ـ بفعل استحالة تمويل نظام التعويضات ـ والسياسي ـ بفعل التعارض بين الأجراء الدافعين لحصص الاشتراك في صناديق التعويض والعاطلين المستفيدين منها ـ سيكون النظام في هذه الظروف قد تطور نحو حماية اجتماعية أقل فأقل سخاء؛ وبدل أن تكون «المرونة ـ الضمان» حلاً للخلاف بين النماذج الرأسمالية، ربما كانت فقط مرحلة ضمن الطور الانتقالي من النموذج الأوروبي إلى النموذج الرأسمالي الليبرالي الجديد.

غير أن هذا الطور الانتقالي ليس مساراً حتمياً تمليه قوانين تطور النظام

(31) Bruno Amable, Lilas Demmou et Donatella Gatti, Institutions, Unemployment and Inactivity in OECD Countries, Paris-Jourdan Sciences Economiques, PSE, Working Paper, no. 2006-16, . < http://www.pse.ens.fr/document/wp200616.pdf>.

الرأسمالي؛ فليس هناك سبب لافتراض أن التوجه إلى الالتقاء في نموذج فريد يفرض نفسه اليوم أكثر من الماضي حتى في إطار سياق العولمة. إن الصعوبات التي يعانيها النموذج الليبرالي الجديد لاستنبات جذوره في أوروبا القارية يجب اعتبارها حججاً كافية على أن الالتقاء ليس بالضرورة قدراً لا مفر منه.

### 3 ـ القواعد المحاسبية: تنسيق يحمل في طياته مخاطرات كبرى [32]

يتجه مبدأ «القيمة الحقيقية» الذي يعتمد نظرة مالية للمحاسبة، إلى أن يصير منهجاً مرجعياً في المجال.

هل تصير حسابات المقاولات متطايرة كما هي أسعار البورصة؟ إن هذا السؤال بقدر ما هو متشائم ومنذر، يترجم الانشغالات التي يثيرها تبنّي الاتحاد الأوروبي لمرجعية محاسبية أنجزها مجلس معايير المحاسبة الدولية ((International Accounting Standards Board (IASB)) ؛ فبسبب أن أغلبية منخرطيها من خبراء الحسابات الأنكلوساكسون، تعد هذه الجمعية أحد الفاعلين الرئيسيين في «أميلة (Financiarisation) «معايير المحاسبة الدولية. المعايير المقترحة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمفروض الشروع في تطبيقها على المقاولات الأوروبية، تنتظم حول مبدأ «القيمة الحقيقية»، وفي الأمر مقاربة لأنشطة المقاولة من منطلق أصحاب الأسهم.

ولما كانت المحاسبة أبعد من أن تكون تقنية محايدة تسجل بدون تدخل العمليات المنجزة والنتائج المحصلة من قبل المقاولات، فهي تعرض تمثيلاً للنشاط الاقتصادي انطلاقاً من رؤية معينة؛ فبحسب الأعراف المحاسبية المعتمدة، يمكن نتائج المقاولة ـ وبالتالي تقييمها ـ أن تتنوع بشكل كبير. كيف يمكن مثلاً إدراج الأصول المادية للمقاولة (البنايات والتجهيزات والآلات) ضمن الحسابات؟ فوفق المقاربة «النشيطة (Approche Dynamique) «التي ما زالت تهيمن في أوروبا، لا تعتبر قيمة هذه العناصر إلا بمدى مشاركتها في مسيرة الإنتاج ـ فهي تسجل بكلفة اقتنائها مع احتساب نسبة تخفيض تترجم درجة اهتلاك العتاد وتآكله. وليس من شأن هذه الطريقة أن ترضي الدائنين الذين يدعمون المقاربة «الثابتة (Approche Statique) «التي تسجل الأملاك المادية بثمنها المتداول في السوق، ما يسمح بتقدير قيمة المقاولة إذا ما تمت

(32) Entretien avec Richard Sennett: Les Failles culturelles du nouveau capitalisme.

تصفية عناصر رأس مالها. أما مبدأ القيمة الحقيقية، فيروم من جانبه إلى استخلاص المعلومات المفيدة للمساهمين من الحسابات؛ وهو ما لا يفترض أن تقوم به الطريقة النشيطة، بحسب أنصار هذا المبدأ الذين يكونون بلا حيلة أمام مناورات المسيرين، ولصد هذا الأمر، يطرح المنظور الجديد منهجاً مالياً لتقييم الأصول: اعتبار أن القيمة الحقيقية لعناصر رأس مال المقاولة هي قيمتها الاستقبالية، أي مجموع المداخيل التي ستجلبها في السنوات القادمة. وتتطلب القيمة الحقيقية على العموم تقديراً يوصي مجلس معايير المحاسبة الدولية بإقامته من خلال الاستفادة من نماذج التوقعات التي يستخدمها الفاعلون البورصويون. والحال أن تقدير كهذا يظهر على أنه غاية في التأثر بالمقاييس المعتمدة في النموذج المتخذ (وخصوصاً بنسبة التحديث المختار) ما جعل النقاد يلاحظون أن ذلك يفتح الأبواب أمام كل المناورات الموجهة.

لا تخلو إذاً طريقة القيمة الحقيقية من المخاطر، بل هي تتخلى إضافة إلى ذلك عن «مبدأ الاحتراس» الذي كانت تتفق بشأنه المقاربتان المتنافستان: حين يتعلق الأمر بقيمة أصل من الأصول، فوحدها نقائص ـ القيمة تدرج في الحساب؛ أما فائض ـ القيمة فلا يسجل ضمن النتائج، وهو ما يسمح بتجنب اعتبار تقييم افتراضي زائل أمراً أكيداً. أما منهج القيمة الحقيقية فيدرج بالعكس من ذلك تماثلاً بين نقص القيمة وفائض القيمة، ما يجعل النتائج المحاسبية عرضة لتقلبات ظروف السوق ومفاجآته.

## رابعاً: عمليات نقل نشاط الشركات:

## هل أصحاب الأسهم هم المذنبون في الأمر؟ [33]

هل عمليات نقل أنشطة الشركات تمليها الأسواق المالية؟ لعل في الأمر مبالغة بخصوص سلطان هذه الأخيرة على المقاولات التي تكون لها مع ذلك في أغلب الأحيان خيارات أخرى غير الاستقرار في الدول ذات الأجور المنخفضة.

---

(33) Bouba-Olga, Délocalisations: Les Actionnaires coupables?

أوليفيه بوبا ـ أولغا أستاذ محاضر في جامعة بواتييه وعضو بمركز البحوث حول الاندماج الاقتصادي والمالي (Crief). تدور أعماله حول اقتصاد المقاولة والابتكار وحول التنمية الاقتصادية المحلية. وقد نشر في هذا الصدد:
Olivier Bouba-Olga: L'Economie de l'entreprise , points. Economie; 55 (Paris: Ed. du Seuil, 2003), et Les Nouvelles géographies du capitalisme: Comprendre et maîtriser les délocalisations , économie humaine (Paris: Ed. du Seuil, 2006).

تعتبر عمليات نقل الأنشطة من الهموم الكبرى لشركاتنا؛ فنظراً إلى عدم قبول عمال الدول المتقدمة بحقوق اجتماعية وأجور مخفضة، يرى تصور يتقاسمه المحللون على مدى واسع أنه سيصير محكوماً عليهم رؤية مناصب شغلهم تهاجر نحو مناطق بها كلفة الشغل منخفضة، بداية من العملاق الصيني البعيد وحتى الجيران في أوروبا الشرقية. ويرى عدد من المؤلفين[34] بهذا الصدد أن هذا النزوع يبدو حتمياً خصوصاً وأنه ناتج عن إرادة فاعلين نافذين ومؤثرين معروفين جيداً: إنها الأسواق المالية. يفترض أن يفرض أصحاب الأسهم على المسيرين مردودية مالية غير واقعية على مدى قصير، فيبذل هؤلاء المسيرون قصارى جهدهم بغية بلوغها مهما كلف الأمر من ثمن، من خلال تجنيد الوسائل الأسرع، ومن بينها عمليات نقل أنشطة الشركات. بينت الكثير من الدراسات أن تأثير هذه العمليات على اقتصاديات الشمال قد تمت المبالغة بشأنها كثيراً[35] لكن بعيداً عن هذا، ففكرة افتراض أنها نتاج «رأسمالية أموال» خاضعة وتابعة لنزوات الأسواق المالية هي التي تستحق المساءلة.

**1 ـ عصر "رأسمالية الأموال"**

في الدول المتطورة، ما يعتبر الأساس في خلق الثروة والشغل هو شركات رأس المال (في فرنسا سنة 2000، قدّر المعهد الوطني أنها تركز حوالى 80 في المئة من فرص الشغل ومن الثروات المنجزة). فإذا كانت الشركات تتميز بتشابك معقد بين الارتباطات الاجتماعية ـ الارتباط المالي بين المساهمين والمسيرين؛ الارتباط الأجري بين التسيير والعمال المكلفين بالإنتاج، فإن التحاليل باسم «رأسمالية الأموال» تتركز على واحد من هذه الارتباطات، أي الارتباط المالي. تعتبر هذه التحاليل أن حاملي الأسهم وبالخصوص المستثمرين المؤسساتيين الذين يجمعون الادخار الفردي (صناديق المعاش، شركات الاستثمار ذات الرأسمال المتغير (Sicav) ، التأمين على

(34) انظر:

Peyrelevade, Le Capitalisme total ; Artus et Virard, Le Capitalisme est en train de s'autodétruire , et Frédéric Lordon, Et la vertu sauvera le monde: Après la débâcle financière, le salut par l'éthique (Paris: Raisons d'agir ḷd., 2003).

(35) إذا ما حددنا عمليات نقل أنشطة المقاولات في الرحيل نحو الدول النامية، فإنه يثبت أنها ذات تأثير قليل، وهو في مستوى 5 في المئة من مناصب الشغل المحطمة في أوروبا وفي الولايات المتحدة. انظر:

Lionel Fontagné, Faut-il avoir peur des délocalisations?, En Temps réel , no. 21 (avril 2005).

الحيـاة..) قـد تمكنـوا مـن زمـام السـلطة داخـل المقاولـة. ويفـترض أن يَخلُـف هـذا الشـكل الرأسمالي،بطبيعة الحال بما لا رجعة فيه، رأسمالية التسيير التـي نمـت في بدايـة القـرن العشريـن في الولايات المتحدة وخلال السـنوات الاقتصـادية الثلاثـين المجيـدة في فرنسـا. يقـتضي شـكل رأسـمالية التسيير أن المسيرين يركّزون أهم سلطات القرار بين أيديهم، نظراً إلى التشتت القوي لحركـة الأسـهم واللجوء إلى السلف والقرض البنكي بدل الأسـواق الماليـة. كـما يفـترض أنهـا قـد خَلَفَـت هـي ذاتهـا الرأسمالية العائلية التي ميزت القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين والتي ترمز إليها في فرنسـا «المئتا أسرة» (التي تملك فرنسا).

يبتهج فريق لهذا التطور الذي من شأنه تجنب تصرفـات المسـيرين كتلـك التـي تمـت ملاحظتهـا خلال الفضائح المالية الحديثة (عند إنرون (Enron) ، فيفيندي (Vivendi) ، بارمالات (Parmalat) .(يكتب ألان مينك (Alain Minc) في هذا الشأن: «سيحسّ المسيرون بعد اليوم بـنَفس المسـاهمين فوق أكتافهم... كل هذا ناجع. فقد كان النظام بحاجة إلى صدمة كهربائية»[36]. مـن هـذا المنظـور، إذا كانت عمليات نقل أنشطة الشركات تأصلت وسط الأسواق المالية، فإن المفترض أن لا يكون ذلك بسبب سلطة أصحاب الأسهم في السوق، بل بسبب سلطة المعلومة لدى المسيرين الـذي ينعتـون بــ «رؤساء العمل السيئي الخلق» (نعت استعمله جاك شيراك سنة 2003، إبـان قضـية شركـة ميتـال ـ أوروبا .( (Metal Europe) ويفترض بالتالي أن يسمح صعود رأسمالية الأمـوال بتجنـب الانحرافـات المنسوبة لرأسمالية التسيير.

هناك فريق آخر يأسف لوصول المساهمين إلى زمام السلطة بالمقاولة بسـبب سـلوكهم المتكيـف والمتبني مبدأ المدى القصير في الأسواق المالية. لنجعل أنفسنا في وضـعية فاعـل يريـد شراء أسـهم في السوق المالي، يفترض في ظل عالم المعلومة الكاملة أن يتمكن من تحديد المقاولات «الجيدة» و«غـير الجيدة»، ومن ثم اقتناء أسهم الأولى وبيع أسهم الثانية؛ لكن في إطـار عـالم يتميـز بـالتردد وبغيـاب جذري لليقين، يغدو مثل هذا النوع من التحييد أمراً غير ممكن. وبالتالي فالرهان، كل الرهان، لـيس في تحديد المقاولات «الجيدة»، بل في تحديد تلك التي يعتبرها كذلك الفـاعلون الآخـرون في السـوق المالي.

(36) Alain Minc , Plaidoyer pour le nouveau capitalisme patrimonial, Problèmes économiques (14 mars 2001).

يتوجب إذاً على كل مضارب جيد أن يحدد ما يسميه أندري أورليان (A. Orléan) الآراء المتعارف عليها التي يتقاسمها الفاعلون الآخرون[37]. مثال تلك الآراء: إن المقاولة الجيدة هي التي تستخلص مردودية مالية بنسبة 15 في المئة سنوياً، وهذا بغضّ النظر عن المقاولة والبلد والقطاع أو الفترة. إذا هي بلغت هذا الهدف يحصل الشراء، وإذا لم تبلغه يتم البيع. وبذلك سيستخدم مسيّرو هذه الشركات كل الوسائل لبلوغ هذه النسبة وإلا تمت إزاحتهم. هناك آراء متعارف عليها «تكميلية» تبين بالتدقيق الوسائل التي يجب استخدامها لبلوغ هذا الهدف، ونموذجها الأول الذي طالما راج داخل الأسواق هو الرأي التالي: إن المقاولة الجيدة هي مقاولة الاقتصاد الجديد، وفيها كل النتائج التي يعرفها الجميع من تكوين وتطوير ثم انفجار على شكل فقاعة تكنولوجية. رأي متعارف عليه تكميلي آخر ما زال رائجاً حتى الآن هو: المقاولة الجيدة هي التي تؤطر عملها وتركزه داخل جوهر اختصاصها المهني. وقد انتفض ضد هذا الرأي أندري ليفي ـ لانج (الرئيس السابق لمجموعة باريبا البنكية ( (Paribas) من خلال إدانته لارتياب المحللين تجاه كل تنويع، وميلهم نحو مقاولات اللاعب الخالص (Les Pure players) [*]، ويضيف: «لقد احتاج مسؤولو شركة سيمنس (Siemens)إلى عنادهم الجرماني لكي يقاوموا «جزئياً» ضغط السوق إبان «الفقاعة التكنولوجية» ولا يتخلوا عن أنشطتهم التقليدية ليركزوا نشاطهم في قطاع الهاتف. وقد ظلوا يتفاخرون بذلك منذ ذلك الوقت»[38]. يمكن أن نمضي إلى حد التساؤل عما إذا كنا نشهد اليوم بروز رأي متعارف عليه جديد يتقاسمه عدد متزايد من الفاعلين في الأسواق، وهو بدرجة لاعقلانية الآراء السالفة نفسها ومفاده أن المقاولة الجيدة هي تلك التي تقوم بنقل أنشطتها.

**2 ـ فرضية تحتاج إلى بعض النسبية**

يمكن، إذاً، تحويل المسؤولية عن السلوكات المنحرفة الملاحظة من خلال اعتبار أن تحكم المسيرين بالمعلومة والعمليات الناتجة عنها (أي

---

(37) Orléan, Le Pouvoir de la finance.

(*) المقاولات التي تنعت باللاعب الخالص (Pure Players) هي تلك التي تمارس أنشطتها على شبكة الإنترنت فقط (المترجم).

(38) A. Levy-Lang, Les Dégâts de l'approche sectorielle, Le Figaro éntreprise (novembre 2004).

بالخصوص بعض عمليات نقل أنشطة الشركات) قد تكون استجابة للضغط المتزايد الذي يمارسه أرباب أسهم يتبنون تصرفات جماعية غير عقلانية.

إذا ما أردنا الحكم على الأمور من خلال تكوّن الفقاعة التكنولوجية، أو من خلال ما قاله أندري ليفي ـ لانج، فإن التحليل الذي انتهينا من عرضه يبدو محقاً. ويصدق هذا التحليل وليام كريست (William Crist)، الرئيس والمدير العام لأهم صندوق معاش أمريكي، الصندوق الكاليفورني لنظام تقاعد المستخدمين العموميين كالبيرس (Calpers) ، والذي صرح أن تسعة من بين عشرة صناديق تلعب ورقة المردودية المالية على المدى القصير. لكن يبدو أن بعض الدراسات الإحصائية الحديثة تنفي هذا الاتهام: يبين كلود دوبوي (Claude Dupuy) ، على سبيل المثال، أن للمستثمرين الأمريكيين داخل بلدهم الأصلي أفقاً زمنياً يحوم حول الخمس سنوات[39]؛ كما يبرز من خلال استنتاج مهم جداً أن هذا الأفق الزمني يتقلص بشكل معبّر فقط حينما ينخرط الفاعلون خارج بلدانهم، وذلك بغض النظر عن بلدهم الأصل. لعل النظرة «القصيرة المدى» ليست مسألة بنية أسهمية بل مسألة بعد جغرافي.

نجد حداً آخر للتفسيرات التي تشير إلى «رأسمالية الأموال»: فالفرضية التي مفادها أن المستثمرين المؤسساتيين يملكون الجزء الأعظم من رأس المال المقاولات ليست فرضية مقبولة دائماً. ويلاحظ هذا الأمر حتى هذه اللحظة في بعض الدول: إذا كانت حصة المستثمرين المؤسساتيين من أسهم المقاولات المسعرة في البورصة تبلغ 50.8 في المئة في المملكة المتحدة، فإنها في المقابل ليست إلا بنسبة 9.6 في المئة في ألمانيا و19.6 في المئة في فرنسا. وبالتوازي مع ذلك، تعتبر حصة المقاولات غير المالية (وذلك مؤشر عن وزن المقاولات العائلية و/أو التسييرية) قوية في ألمانيا (40.1 في المئة) وضعيفة في المملكة المتحدة (3.5 في المئة) ومتوسطة القوة بفرنسا (20.8 في المئة)[40]؛ فذلك التطور التاريخي الذي نجده في غالبية التحاليل (أي الانتقال من الرأسمالية الأسرية إلى رأسمالية التسيير فرأسمالية الأموال) تصور لا يصمد على محكّ الوقائع، فما زالت هذه الأشكال المختلفة في قيادة المقاولات تتعايش اليوم.

(39) C. Dupuy, Structures actionnariales et diversité géographique du capitalisme, Ifrede -Gres (juin 2006).

(40) المصدر : البنك الفرنسي.

**رابعاً: عمليات نقل نشاط الشركات:**

**جواب من بين أجوبة أخرى**

سيقول البعض إن الأمر مسألة وقت ليس إلا، وإن الأشكال القديمة للنظام الرأسمالي منذرة بالاختفاء لأنها أقل نجاعة. لكن ذلك لا يبدو مؤكداً: ففي فرنسا مثلاً، تستخلص المقاولات الأسرية التي تمثل 45 في المئة من الـ 40 مقاولة الأكثر رسملة) (Cac 40) لوريال، بوجو، ميشلان...) مردوداً عن رؤوس الأموال المستثمرة أكبر بشكل معبر من مردود المقاولات غير الأسرية، وفي ذلك دليل على أن الأمر لا يتعلق بنموذج عتيق[41]. وهو ما جعل ميشيل أغلييتا وأنطوان ريبيريو، يعتبران أن انتشار رأسمالية الأموال قضية «هيمنة أيديولوجية» و«نشر لخطاب وثقافة يرجح أنهما يدعمان مطلقاً قيمة أرباب الأسهم»[42] أكثر منها مسألة حتمية اقتصادية.

وعلى هذا الأساس، فإن البحث عن أصل المشاكل الاقتصادية الحالية يجب أن يكون من دون شك في ناحية الارتباطين التجاري والأجري أكثر منه في جهة الارتباط المالي؛ فخلال الثلاثين سنة المجيدة، كان النمو الاقتصادي يتأسس ويعتمد على تطور النموذج الفوردي (أي نموذج الربط بين الإنتاج والاستهلاك الواسع) الذي كانت تقود قاطرته مقاولات كبيرة تمتد على اتساع الوطن. دخل هذا المذهب في أزمة عند منعطف سنوات السبعينيات من القرن الماضي، وبالخصوص مع تقهقر الطلب وفتور أرباح الإنتاجية. ولكي يتم احتواء الصعوبات، بدأت المقاولات تأخذ امتدادات دولية، أولاً بحثاً عن أسواق جديدة في الخارج (بالتصدير أولاً ثم بزرع فروع إبدال)، ثم الانطلاق بعد ذلك في عقلنة المسيرة الإنتاجية على المستوى الدولي (بزرع فروع أوراش). أما اليوم، فإن الطابع المتقلب والمفضل للطلب ومعه تسارع التقدم التقني، يضعان المقاولة أمام إكراه المرونة، وهي تبذل قصارى جهدها للاستجابة له من خلال انخراطها في استراتيجيات عابرة للأوطان من المرونة/الكلفة، و/أو من المرونة/المفاضلة.

حين يتعلق الأمر باستراتيجيات المرونة/الكلفة، لا يكمن الرهان بالنسبة

(41) J.Allouche and B. Amman, L'Entreprise familiale, un état de l'art, Finance,Contrôle et Stratégie , vol. 3, no. 1 (mars 2000).

(42) Aglietta et Rebérioux, Dérives du capitalisme financier

إلى المقاولات في مقارنة كلفة العمل بين مختلف الدول فحسب، بل في مقارنة مجموع كلفة الإنتاج (أخذ تباينات الإنتاجية بعين الاعتبار) وكلفة التنسيق والربط مع الطلب ومع المموِّنين. يحثّ هذا الأمر بعض المقاولات على نقل نشاطها إلى دول أوروبا الوسطى أو الشرقية، لكي تستفيد من يد عاملة مؤهلة رخيصة وتقع فوق أراضٍ قريبة من أوروبا الغربية تتمتع هي ذاتها احتمالاً بطلب مهم ؛ وتنخرط مقاولات أخرى في آسيا، وفي الصين بالخصوص، وتكون الغاية مرة أخرى الاستفادة من كلفات أدنى والوصول إلى أسواق جديدة[43]؛ في حين هناك فريق ثالث من المقاولات ـ وهي عديدة ـ ما زالت تفضّل الدول المتطورة التي ما زالت تتمتع بامتياز منطقي إذا ما تمت مقارنة مجموع كلفة الإنتاج والتنسيق والربط[44]. يقول ريمي ديسكوس (Rémi Descosse) ، المدير العام المساعد لمقاولة سيب» : [45]Seb) على كل آلة لكي الملابس التي يعتمد إنتاجها كثيراً على الطريقة الآلية، يكون سعر التكلفة في أوروبا أقل بنسبة 20 في المئة عن السعر المفترض الحصول عليه في الصين».

أما المقاولات المنخرطة في استراتيجيات المرونة/المفاضلة، فيتوجب عليها من جهتها أن تبتكر الجديد وأن تقوم بخلق معارف جديدة (وهو أصل نعتها بـ «الرأسمالية المعرفية»)؛ فهي من الناحية المنطقية مقاولات تعطي الأولوية في بروزها أو استقرارها للبلاد التي تمتلك موارد الابتكار، أي في الدول المتطورة أساساً. نشير هنا بطبيعة الحال إلى أراضٍ مثل سيليكون فاللي( Silicon Valley) [*]أو حاضرة تولوز الكبرى التي تمتلك مختبرات أبحاث عمومية وخاصة وتتضمن يداً عاملة عالية التأهيل ومقاولات ذات كفايات تكميلية دقيقة، وتعتمد أنظمة تكوين مستمر فعالة.. لكن الأمر يمكن أن يتعلق بأراضٍ، غير تلك الحواضر الكبرى، تكون قد راكمت على مدى طويل

---

(43) Françoise Drumetz, La Délocalisation, Bulletin de la Banque de France ,no. 132 (décembre 2004).

(44) Bouba-Olga, Les Nouvelles géographies du capitalisme: Comprendre et maîtriser les délocalisations

(45) ورد في:

Libie Cousteau, Seb, le roi de la cocotte sous pression, Enjeux-Les Echos, no. 217 (octobre 2005.

(*)تشير سيليكون فاللي (Silicon Valley) إلى قطب التكنولوجيا الدقيقة الواقع جنوب خليج سان فرانسيسكو (المترجم).

الزمن مهارات خاصة تستعصي على التحويل إلى مكان آخر (المقاطعات الصناعية الإيطالية على سبيل المثال). لكن هذه الرأسمالية المعرفية التي تمثل طريقاً مثلى لبلد مثل فرنسا، تشكل مشكلة للأشخاص قليلي التأهيل ليس بسبب كلفتهم فحسب، بل لأنه لا حاجة لها بهذا المورد الإنتاجي. من هذا المنظور، يفترض أن تكون البطالة مسألة تطور تكنولوجي أكثر منها مسألة مرتبطة بالعولمة.

يبدو في النهاية أن مقاولاتنا ستخرج كاسبة بتوسيعها للنقاش بخصوص العولمة. أما في ما يتعلق بكلفات الإنتاج، فيجدر أن لا يتم الاكتفاء بمقارنة كلفة العمل فحسب، بل اعتبار تباينات الإنتاجية التي تصب في مصلحة الدول المتطورة، مع البحث عن وسائل تحسينها أكثر من خلال الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وتحسين الممارسات التنظيمية، وما إلى ذلك... (مع العلم أن هذا التسابق في الإنتاجية يثقل ظروف عمل الأجراء). وفي ارتباط بالابتكار، تعتبر الزيادة في مجهود البحث والتكوين، وبخاصة على مستوى التعليم العالي، أمراً ضرورياً. يجدر بنا كذلك عدم حصر الابتكار في التكنولوجيا الرفيعة ـ والحال كذلك في غالب الأحيان (مثال ذلك أقطاب التنافسية الحديثة) ــ لاغتنام الفرص الموجودة في كل قطاعات الأنشطة. إن التركيز على وقائع منمقة ومعرضة للجدال، كما هي حالة وصول أنصار المالية ذوي النظرة القصيرة المدى إلى زمام السلطة في المقاولة، لا يساعد على الأخذ بالرهانات الحقيقية.

## هذا الكتاب

يهدف هذا الكتاب **العولمة وأزمة الليبرالية الجديدة**، إلى رسم إطار عام للتحولات والتطورات الجذرية الحاصلة في عالمنا اليوم، والتي باتت تؤثر في الشأن الإنساني، الذي لم يعد يوضع، بحسب **الدكتور محمد عابد الجابري**، فوق كل شأن آخر وذلك بسبب ما يتعرض له في مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والسياسية.

يرى الدكتور الجابري أن الأمور انقلبت رأساً على عقب، حيث حل شعار «الخوصصة» محل شعار «التأميم»، وحل شعار «العولمة» محل شعار «الأممية البروليتارية»، كما ارتفعت الأصوات التي تنادي بـ «الليبرالية» باعتبارها هي الحل.

فهذا الكتاب يقدم تفاصيل دقيقة حول موضوع تلك التحولات، وآثارها السلبية والإيجابية على الوضع العربي بخاصة، وذلك من خلال مجموعة من المقالات والدراسات التي سبق نشرها في مجلة **فكر ونقد**، والتي أشرف د. الجابري على إعادة تجميعها لتكون ضمن الكتاب الثاني من سلسلة فكر ونقد.

## الدكتور محمد عابد الجابري

- ولد في المغرب عام ١٩٣٦، حصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة عام ١٩٧٠ من كلية الآداب بالرباط. له عدة مؤلفات، منها:

**ـ مدخل إلى القرآن الكريم** (٢٠٠٦)
**ـ في غمار السياسة: فكراً وممارسةً** (٢٠٠٩)
**ـ الإسلام والغرب (الأنا والآخر)** (مشرف) (٢٠٠٩)

**الشبكة العربية للأبحاث والنشر**
بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت
ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان
هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)
فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)
E-mail: info@arabiyanetwork.com

ISBN 978-9953-533-29-2
9 789953 533292